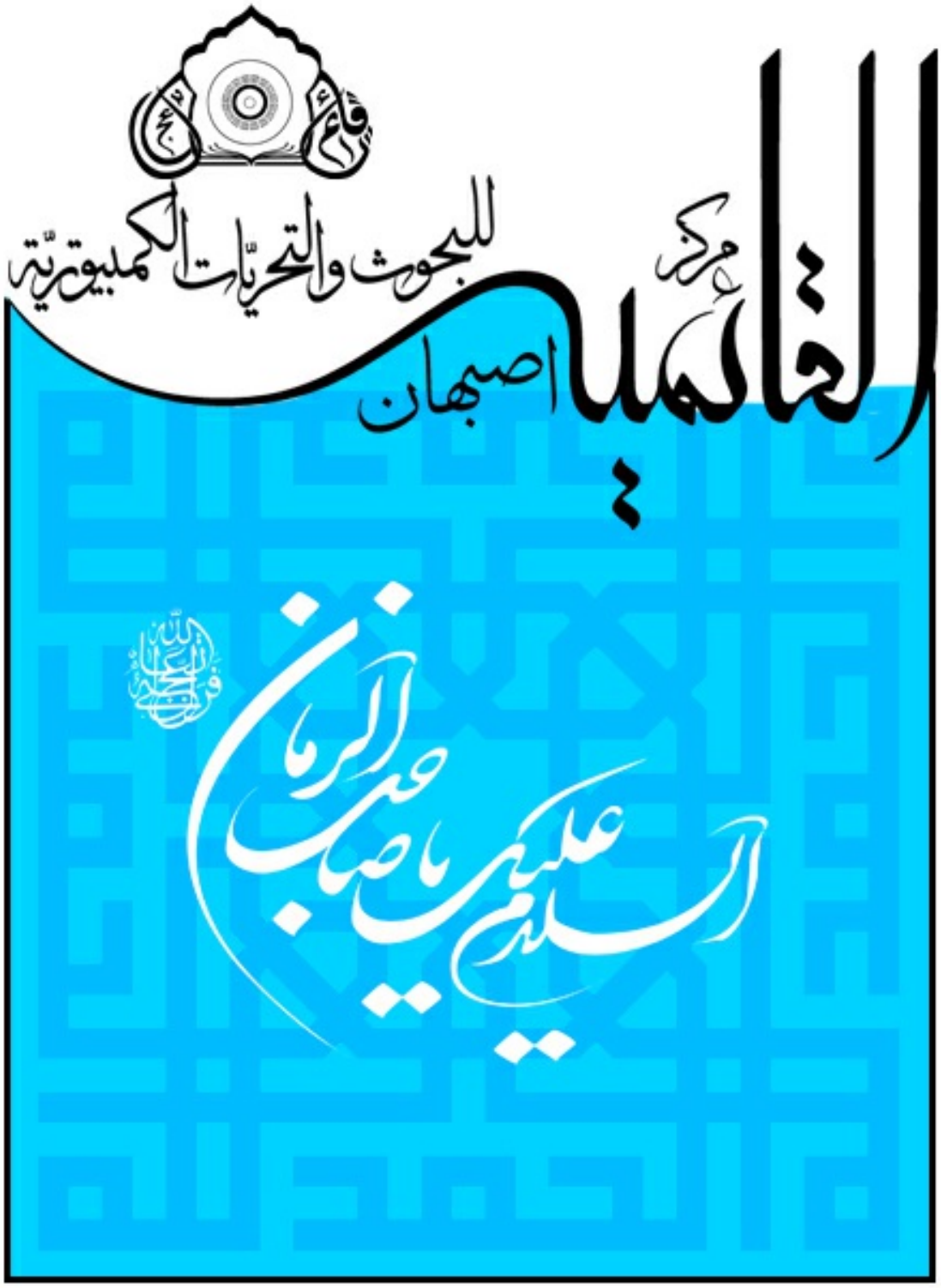

www.Ghaemiyeh.com
www.Ghaemiyeh.org
www.Ghaemiyeh.net
www.Ghaemiyeh.ir

شرح

شافية ابن الحاجب

تأليف

الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الإستراباذي النحوي ٦٨٦هـ

مع شرح شواهده

للعلامة البحاثة الفقيه الشيخ عبد القادر بن عمر البغدادي صاحب خزانة الأدب
المتوفى سنة ١٠٩٣هـ

حققها وضبط غريبها وشرح مبهمها

محمد نور الحسن محمد الزفزاف محمد محيي الدين عبد الحميد

الجزء الثاني

دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان

بسم الله الرحمن الرحیم

شرح شافیهٔ ابن الحاجب

کاتب:

سلطان محمد بن حسن استرآبادی

نشرت فی الطباعهٔ:

دار الکتب العلمیهٔ

رقمی الناشر:

مرکز القائمیهٔ باصفهان للتحریات الکمبیوتریهٔ

الفهرس

الفهرس ----- ۵

شرح شافیه ابن الحاجب المجلد ۲ ----- ۱۱

اشاره ----- ۱۱

اشاره ----- ۱۲

[الفهارس] ----- ۱۴

فهرس الموضوعات ----- ۱۴

فهرس الأعلام ----- ۲۹

فهرس الکلمات اللغویه ----- ۴۶

فهرس الشواهد ----- ۸۴

فهرست الأمثال التی وردت فی الشرح و التعلیقات ----- ۹۵

اشاره ----- ۹۸

المنسوب ----- ۱۰۱

اشاره ----- ۱۰۱

شرح تعریف المنسوب ----- ۱۰۱

حذف تاء التأنیث من المنسوب إلیه ، وبیان السر فی ذلک ----- ۱۰۲

حذف زیاده التثنیه والجمع من المنسوب إلیه ----- ۱۰۷

الفرق بین الاسم المنسوب وبین الصفات ----- ۱۱۱

الفرق بین الاسم المنسوب وبین اسم الزمان والمکان واسم الآله ----- ۱۱۳

أنواع التغییرات التی تلحق المنسوب إلیه ----- ۱۱۵

النسب إلی فعوله وفعلیه (بفتح الفاء) وفعلیه (بضم الفاء) ----- ۱۱۸

اختلاف العلماء فی النسب إلی فعول وفعوله وتعلیل ما ذهب إلیه کل منهم ----- ۱۲۱

النسب إلی الاسم الذی قبل آخره یاء مشدده مکسوره ----- ۱۳۰

النسب لما آخره ألف ----- ۱۳۳

اشاره ----- ۱۳۳

أنواع الألف التى فى آخر الاسم ---- ١٣٣
حكم الاسم إلى آخره ألف ثانيه ---- ١٣٥
حكم الاسم الذى آخره ألف ثالثه ---- ١٣٦
حكم الاسم الذى آخره ألف رابعه ---- ١٣٧
حكم الاسم الذى آخره ألف خامسه ---- ١٣٨
حكم النسب إلى الاسم الذى آخره ياء ---- ١٤٠
أنواع الياء التى تكون فى آخر الاسم ---- ١٤٠
حكم الياء المكسور ما قبلها بأنواعها ---- ١٤٢
حكم الياء والواو الساكن ما قبلها ---- ١٤٤
الياء الثالثه التى قبلها ياء ساكنه ---- ١٤٧
الياء الثالثه التى قبلها ألف ---- ١٤٩
الياء الرابعه وأحوالها وحكم كل نوع ---- ١٥٠
الياء الخامسه وأحوالها وحكم كل نوع ---- ١٥١
أنواع الهمزه المتطرفه المسبوقه بألف وحكم كل نوع منها ---- ١٥٢
النسب لما آخره واو أو ياء قلبهما ألف ---- ١٥٨
النسب إلى ما وضع على حرفين ---- ١٥٩
اشاره ---- ١٥٩
حكم النسب إلى المحذوف الفاء ---- ١٦١
النسب إلى المحذوف العين ---- ١٦٢
النسب إلى الاسم المحذوف اللام ---- ١٦٢
الاسم المحذوف اللام المعوض عنها همزه الوصل ---- ١٦٦
النسب إلى المركب ---- ١٧٠
المركب الإضافى ، وتقرير مذهب سيبويه فيه ---- ١٧٣
مذهب المبرد فى النسب إلى المركب الإضافى ---- ١٧٤
شواذ النسب ---- ١٨٠
النسب بغير الياء المشدده ---- ١٨٣

الفرق بين فاعل وفعّال الوصفين و الدالين على النسب ---- ١٨٤
جمع التكسير ---- ١٨٨
اشاره ---- ١٨٨
الاسم الذى على فِعل بكسر فسكون وجموعه ---- ١٩١
الاسم الذى على فُعل بضم فسكون وجموعه ---- ١٩٢
الاسم الذى على فَعَل بفتحتين وجموعه ---- ١٩٤
الاسم الذى على فَعِل بفتح فكسر وجموعه ---- ١٩٧
الاسم الذى على فَعُل بفتح فضم وجموعه ---- ١٩٧
الاسم الذى على فِعِل بكسرتين وجموعه ---- ١٩٨
الاسم الذى على فُعَل بضم ففتح وجموعه ---- ١٩٨
جمع تكسير الاسم الثلاثى المؤنث ---- ١٩٩
جمع التكسير للثلاثى الصفه ---- ٢١٦
تجمع الصفات جمع التصحيح مذكرا أو مؤنثا ---- ٢٢٤
جمع الاسم الثلاثى المزيد فيه بمدّه ثالثه ---- ٢٢٥
جمع الصفه الثلاثيه المزيده بمده ثالثه ---- ٢٤٩
جمع فاعل إذا كان اسما مذكرا أو مؤنثا ---- ٢٥١
جمع فاعل إذا كان صفه مذكرا أو مؤنثا ---- ٢٥٥
جمع ما آخره ألف التأنيث مقصوره أو ممدوده ، اسما كان أو صفه ---- ٢٥٨
جمع أفعل ، اسما كان أو صفه ---- ٢٦٨
جمع الاسم الذى فى آخره ألف ونون زائدتان ، اسما كان أو صفه ---- ٢٧٢
جمع باقى الصفات ---- ٢٧٥
تكسير الاسم الرباعى وما أشبهه ، سواء أكان ملحقا به أم لم يكن ---- ٢٨٢
دخول التاء فى أقصى الجموع ومواضعها ---- ٢٨٧
جمع الخماسى ---- ٢٩٢
بحث فى اسم الجنس واسم الجمع ---- ٢٩٣
الأصل فى اسم الجنس الجمعى أن يكون فى المخلوقات ---- ٣٠٠

اسم الجمع ---- ٣٠٢
شواذ الجمع ---- ٣٠٥
جمع الجمع ---- ٣٠٩
التقاء الساكنين ---- ٣١١
بيان المواضع التى يغتفر فيها التقاء الساكنين ---- ٣١١
إذا التقى ساكنان فى غير هذه المواضع وأولهما مده حذف أولهما ---- ٣٢٩
إذا حذف أول الساكنين ثم تحرك الثانى بحركه غير أصليه لم يرجع المحذوف ---- ٣٣٢
إذا التقى ساكنان وليس أولهما مده وجب تحريك أولهما ---- ٣٣٥
الأصل فى تحريك أول الساكنين الكسر ---- ٣٣٩
إذا حصل من تحريك أول الساكنين نقض للغرض وكان ذلك فى الفعل حرك الثانى ---- ٣٤٢
دواعى مخالفه الأصل فى تحريك أول الساكنين ---- ٣٤٤
قد يحرك أول الساكنين مع أن التقاء هما مغتفر ---- ٣٥١
الابتداء (همزه الوصل) ---- ٣٥٤
اشاره ---- ٣٥٤
الابتداء بالساكن متعذر فى العربيه ---- ٣٥٥
أصل إبنم وأيمن ---- ٣٥٦
أصل ابن ---- ٣٦٠
أصل ابنه ---- ٣٦٢
أصل اسم ---- ٣٦٣
أصل است ---- ٣٦٤
إثبات الهمزه فى الوصل لحن ---- ٣٧٠
الوقف ---- ٣٧٦
تعريفه ، وشرح هذا التعريف ---- ٣٧٦
الرَّوم ---- ٣٨٠
الإشمام ---- ٣٨٠
الوقف بإبدال النون ألفا ، ومواضع ذلك ---- ٣٨٥

قلب الألف همزه فی الوقف ضعیف ---- ۳۹۱
الوقف علی التاء فی الفعل وفی الاسم ---- ۳۹۵
الوقف علی المبنی المتحرک بالهاء ---- ۴۰۱
إلحاق هاء السکت منه واجب ومنه جائز ---- ۴۰۳
الوقف علی المنقوص ---- ۴۰۷
إثبات الواو والیاء وحذفهما فی الفواصل والقوافی فصیح ---- ۴۰۸
حکم صله الضمیر من الواو والیاء ---- ۴۱۴
حذف الیاء فی ذه وته ---- ۴۱۶
إبدال الألف حرفا من جنس حرکتها ---- ۴۱۷
الوقف بتضعیف المتحرک الصحیح غیر الهمزه ---- ۴۲۱
الوقف بنقل الحرکه من الأخیر إلی ما قبله ---- ۴۲۸
الوقف علی حرف واحد ---- ۴۳۰
المقصور والممدود ---- ۴۳۱
تعریفهما و بیان ضابط الممدود القیاسیّ و المقصور القیاسیّ ---- ۴۳۱
موضع الممدود القیاسی ---- ۴۳۵
ذو الزیاده ---- ۴۳۷
اشاره ---- ۴۳۷
معنی کون هذه الحروف العشره حروف الزیاده ---- ۴۳۸
أدله الزیاده ---- ۴۴۰
إذا رجعت الکلمه إلی اشتقاقین واضحین جاز اعتبار کل منهما ---- ۴۵۱
خلاصه حکم الاشتقاق وبیان أقسامه ---- ۴۶۳
الخروج عن الأوزان المشهوره من أدله الزیاده ---- ۴۶۶
الغلبه من أدله الزیاده ---- ۴۷۱
بیان ما یضعف وما لا ضعف من الأصول ---- ۴۷۴
مواضع زیاده النون ، والتاء ، والسین ---- ۴۸۴
زیاده اللام والخلاف فیه ---- ۴۸۹

زیاده الهاء ---------- ۴۹۰
حکم اجتماع حرفین فأکثر من حروف الزیاده مع فقد الاشتقاق ---------- ۴۹۴
تعریف مرکز ---------- ۵۰۷

شرح شافیه ابن الحاجب المجلد ۲

اشاره

سرشناسه : رضی الدین استرآبادی، محمد بن حسن، -۶۸۶ق.

عنوان قراردادی : الشافیه .شرح

عنوان و نام پدیدآور : شرح شافیه ابن الحاجب / تألیف الشیخ رضی الدین محمد بن الحسن الأسترآباذی النحوی مع شرح شواهده للعالم الجلیل عبدالقادر البغدادی صاحب خزانه الأدب؛ حققها و ضبط غریبها و شرح مبهمها الأساتذه : محمد نور الحسن، محمد الزّفزاف، محمد محی الدین عبدالحمید

عنوان دیگر : شرح الرضی علی الشافیه

مشخصات نشر : بیروت : دار الکتب العلمیه، ۱۴۰۲ ق.= ۱۹۸۲ م.= ۱۳۵۹

مشخصات ظاهری : ۴ج

یادداشت : عربی.

یادداشت : کتابنامه.

موضوع : ابن حاجب، عثمان بن عمر، ۶۴۶ - ۵۷۰ق . الشافیه-- نقد و تفسیر

موضوع : زبان عربی -- صرف و نحو

موضوع : زبان عربی -- صرف

شناسه افزوده : ابن حاجب، عثمان بن عمر، ۶۴۶ - ۵۷۰ق . الشافیه.شرح

توضیح : «شرح شافیه ابن حاجب» تألیف رضی الدین محمد بن حسن استرآبادی نحوی (۶۸۶ ق)، شرحی است بر کتاب «شافیه» ابن حاجب که به زبان عربی و در اواخر قرن هفتم قمری، نوشته شده است.در انتهای کتاب، اثر دیگری با عنوان «شرح شواهد ابن حاجب»، اثر عبدالقادر بغدادی (متوفی ۱۰۹۳ ق) صاحب کتاب «خزانه الادب» آمده است.

برخی مباحث کلی کتاب، عبارتند از: صحیح و معتل؛ افعال ثلاثی، رباعی و خماسی؛ احکام تصغیر؛ احکام منسوب؛ جمع مکسر؛ تخفیف همزه؛ احکام اعلال؛ احکام ادغام؛ ابدال و مبحث حروف.

پاورقی ها که از طرف محققین کتاب، آقایان محمد نور الحسن، محمد الزفزاف و محمد محیی الدین عبدالحمید می باشد، به

شرح مبهمات کتاب و توضیح بعضی از واژگان اختصاص یافته است.

فهارس هر جلد، در ابتدای همان جلد آمده است. این فهارس، عبارتند از: فهرست موضوعات، اعلام، کلمات لغوی و شواهد وارد شده در هر جزء و امثالی که در شرح و تعلیقات ذکر شده است.

جزء دوم کتاب، شرح شواهد کتاب شافیه ابن حاجب، اثر ابن حسن جاربردی است که شامل ابیاتی در شرح کتاب شافیه می باشد. رضی الدین این شرح را در جزء دوم کتاب، بنا بر درخواست بعضی از افاضل و دوستان خود، جهت استفاده بیش تر، اضافه نموده است که شامل ۵۲ بیت می باشد.

ص: ۱

اشاره

[الفهارس]

فهرس الموضوعات

الصوره

١ — فهرس الموضوعات

الواردة فى الجزء الثانى من شرح شافية ابن الحاجب

للامام العلامة رضى الدين الأستراباذى

ص	الموضوع
٤	المنسوب
—	شرح تعريف المنسوب
٥	حذف تاء التأنيث من المنسوب إليه ، وبيان السر فى ذلك
٩	تحذف كل ياء مشددة زائدة فى آخر المنسوب إليه
—	حذف زيادة التثنية والجمع من المنسوب إليه
١٣	علامة النسبة ، وبيان معنى الاسم المنسوب
—	الفرق بين الاسم المنسوب وبين الصفات
١٥	الفرق بين الاسم المنسوب وبين اسم الزمان والمكان واسم الآلة .
١٧	أنواع التغييرات التى تلحق المنسوب إليه
—	حكم المنسوب إليه إذا كان ثلاثيا مكسور الوسط أن يفتح ثانيه فى النسب
١٨	حكم الاسم الرباعى المكسور ماقبل آخره وبيان خلاف العلماء فى الرباعى الساكن ثانيه
٢٠	النسب إلى فعولة وفعيلة (بفتح الفاء) وفعيلة (بضم الفاء)
٢٣	اختلاف العلماء فى النسب إلى فعول وفعولة وتعليل ماذهب إليه كل منهم
٢٨	شواذ هذه المسألة
٢٩	اختلاف العلماء فى النسب إلى فعيل (بفتح الفاء) وإلى فعيل (بضم الفاء)
٣٢	النسب إلى الاسم الذى قبل آخره ياء مشددة مكسورة
٣٥	النسب لما آخره ألف :
—	أنواع الألف التى فى آخر الاسم
٣٧	حكم الاسم الذى آخره ألف ثانية
٣٨	حكم الاسم الذى آخره ألف ثالثة
٣٩	حكم الاسم الذى آخره ألف رابعة
٤٠	حكم الاسم الذى آخره ألف خامسة
٤٢	حكم النسب إلى الاسم الذى آخره ياء
—	أنواع الياء التى تكون فى آخر الاسم
٤٤	حكم الياء المكسور ماقبلها بأنواعها
٤٦	حكم الياء والواو الساكن ما قبلهما
٤٩	النسب لما آخره ياء قبلها حرف علة:
—	الياء الثالثة التى قبلها ياء ساكنة

الصوره

ص الموضوع
٥١ الياء الثالثة التى قبلها ألف
٥٢ الياء الرابعة وأحوالها وحكم كل نوع
٥٣ الياء الخامسة وأحوالها وحكم كل نوع
٥٤ النسب لما آخره همزة قبلها ألف :
— أنواع الهمزة المتطرفة المسبوقة بألف وحكم كل نوع منها
٥٩ النسب لما آخره واو أو ياء قبلهما ألف
٦٠ النسب إلى ماورد على حرفين
— الاسم الذى على حرفين نوعان:
— النسب إلى ما وضع على حرفين
٦٢ حكم النسب إلى المحذوف الفاء
٦٣ النسب إلى المحذوف العين
٦٣ النسب إلى الاسم المحذوف اللام ، وبيان ضابط النحاة الذى وضعوه للنسب إليه ، والاعتراض عليه
٦٦ خلاف سيبويه والأخفش فى النسب إلى المحذوف اللام وأصل عينه السكون
٦٧ الاسم المحذوف اللام المعوض عنها همزة الوصل
— الاسم المحذوف اللام وقد أبدل منها التاء
٧١ النسب إلى المركب :
٧٤ المركب الاضافى ، وتقرير مذهب سيبويه فيه
ص الموضوع
٧٥ مذهب المبرد فى النسب إلى المركب الاضافى
٧٦ النسب بالنحت من المركب الاضافى
٧٧ النسب إلى اللفظ الدال على الجمع
٧٨ أنواع الاسم الدال على الجمع وحكم كل نوع
٨١ شواذ النسب
٨٤ النسب بغير الياء المشددة
٨٥ الفرق بين فاعل وفعال الوصفين وفاعل وفعال الدالين على النسب
٨٩ جمع التكسير :
— الاسم الذى على فعل بفتح فسكون وجموعه
٩٢ الاسم الذى على فعل بكسر فسكون وجموعه
٩٣ الاسم الذى على فعل بضم فسكون وجموعه
٩٥ الاسم الذى على فعل بفتحتين وجموعه
٩٨ الاسم الذى على فعل بفتح فكسر وجموعه
— الاسم الذى على فعل بفتح فضم وجموعه
— الاسم الذى على فعل بكسر ففتح وجموعه

الصوره

ص الموضوع

٩٩ الاسم الذى على فعل بكسرتين وجموعه

— الاسم الذى على فعل بضمتين وجوعه

١٠٠ لايجىء أفعـــل جمعا لواوى العين ولايجىء فعال جمعا لبائى العين ، إلا شذوذا

— جمع تكسير الاسم الثلاثى المؤنث

١٠٩ حكم عين الثلاثى المؤنث فى جمع التأنيث

١١٦ جمع التكسير للثلاثى الصفة :

— الأصل أن الصفة تجمع جمع السلامة

١١٧ جمع الصفة التى على زنة فعل بفتح فسكون

١١٨ جمع الصفة التى على زنة فعل بكسر فسكون

١١٨ جمع الصفة التى على زنة فعل بضم فسكون

١١٩ جمع الصفة التى على زنة فعـل بفتحتين

١١٩ جمع الصفة التى على زنة فعل بفتح فكسر

١٢١ جمع الصفة التى على زنة فعل بفتح فضم.

١٢٢ جمع الصفة التى على زنة فعـل بضمتين

ص الموضوع

— خلاصة تتضمن بيان الأوزان التى جاء لها جمع تكسير من الصفات الثلاثية وبيان جموعها

١٢٤ تجمع الصفات جمع التصحيح مذكرا أو مؤنثا

١٢٥ جمع الاسم الثلاثى المزيد فيه بمدة ثالثة

١٤٩ جمع الصفة الثلاثية المزيدة بمدة ثالثة

١٥١ جمع فاعل إذا كان اسما مذكرا أو مؤنثا

١٥٥ جمع فاعل إذا كان صفة مذكرا أو مؤنثا

١٥٨ جمع ما آخره ألف التأنيث مقصورة أوممدودة ، اسما كان أوصفة

١٦٨ جمع أفعل ، اسما كان أوصفة

١٧٢ جمع الاسم الذى فى آخره ألف ونون زائدتان ، اسما كان أوصفة

١٧٥ جمع باقى الصفات

١٨٢ تكسير الاسم الرباعى وماأشبهه، سواء أكان ملحقا به أم لم يكن

١٨٧ دخول التاء فى أقصى الجموع ومواضعها

١٩٢ جمع الخماسى

١٩٣٥ بحث فى اسم الجنس واسم الجمع، والفرق بينهما ، وبين كل منهما والجمع

الصوره

ص الموضوع

١٩٦ الأوزان التى جاء عليها اسم الجنس الجمعى ، وبيان ما يجمع منها جمع التكسير ، مع ذكر أوزان الجموع التى يجمع عليها

١٩٩ الأصل فى اسم الجنس الجمعى أن يكون فى المخلوقات

٢٠١ اسم الجمع

٢٠٣ رأى الأخفش فى اسم الجمع الذى على زنة فعل بفتح فسكون وله مفرد على فاعل

٢٠٤ شواذ الجمع

٢٠٨ جمع الجمع

٢١٠ التقاء الساكنين

— بيان المواضع التى يغتفر فيها التقاؤهما

٢٢٥ إذا التقى ساكنان فى غير هذه المواضع وأولهما مدة حذف أولهما

٢٢٨ إذا حذف أول الساكنين ثم تحرك الثانى بحركة غير أصلية لم يرجع المحذوف

٢٣١ إذا التقى ساكنان وليس أولهما مدة وجب تحريك أولهما

٢٣٥ الأصل فى تحريك أول الساكنين الكسر

ص الموضوع

٢٣٨ إذا حصل من تحريك أول الساكنين نقض للغرض وكان ذلك فى الفعل حرك الثانى

٢٤٠ دواعى مخالفة الأصل فى تحريك أول الساكنين

٢٤٧ قد يحرك أول الساكنين مع أن التقاءهما مغتفر

٢٥٠ الابتداء (همزة الوصل)

٢٥١ الابتداء بالساكن متعذر فى العربية

٢٥٢ السر فى الاتيان بهمزة الوصل فى الأسماء العشرة المعروفة

— أصل ابنم وأيمن

٢٥٥ أصل ابن

٢٥٧ أصل ابنة

٢٥٨ أصل اسم

٢٥٩ أصل است

— تدخل همزة الوصل قياسا فى كل مصدر بعد ألف ماضيه أربعة أحرف ، وفى ماضى هذا المصدر وأمره

٢٦١ تلحق همزة الوصل عند الابتداء وتسقط فى درج الكلام

— حركة همزة الوصل

٢٦٥ إثبات الهمزة فى الوصل لحن

ص الموضوع

٢٧١ الوقف

— تعريفه، وشرح هذا التعريف

— وجوه الوقف وبيان أن بعضها أحسن من بعض

٢٧٢ الاسكان المجرد

٢٧٥ الروم

— الاشمام

٢٧٦ لاروم ولا إشمام فى هاء التأنيث وميم الجمع والحركة العارضة وبيان الخلاف فى ذلك

٢٧٩ الوقف بابدال النون ألفا، ومواضع ذلك

٢٨٥ قلب الألف همزة فى الوقف ضعيف

— قلب الألف واوا أو ياء فى الوقف ضعيف أيضا

٢٨٨ الوقف على التاء فى الفعل وفى الاسم

٢٩٤ الوقف على المبنى المتحرك بالهاء، والوقف بالألف فى أنا وحيهلا

٢٩٦ إلحاق هاء السكت منه واجب ومنه جائز

٣٠ الوقف على المنقوص

٣٠١ إثبات الواو والياء وحذفهما فى الفواصل والقوافى فصيح

٣٠٧ حكم صلة الضمير من الواو والياء

٣٠٩ حذف الياء فى ذه وته

ص الموضوع

٣١٠ إبدال الألف حرفا من جنس حركتها

٣١٤ الوقف بتضعيف المتحرك الصحيح غير الهمزة

٣٢١ الوقف بنقل الحركة من الأخير إلى ماقبله

٣٢٣ الوقف على حرف واحد

٣٢٤ المقصور والممدود

— تعريفهما

— بيان ضابط المقصور القياسى

— بيان ضابط الممدود القياسى

— مواضع المقصور القياسى

٣٢٨ مواضع الممدود القياسى

٣٣٠ ذو الزيادة

٣٣١ حروف الزيادة

— معنى كون هذه الحروف العشرة حروف الزيادة

٣٣٣ أدلة الزيادة

٣٣٤ الاشتقاق من أدلة الزيادة

٣٤٣ إذا رجعت الكلمة إلى اشتقاقين واضحين جاز اعتبار كل منهما

٣٤٤ إذا لم يكن فى الكلمة اشتقاق واضح فبعضهم يرجع غلبة الزيادة

٣٥٥ خلاصة حكم الاشتقاق وبيان أقسامه

الصوره

ص	الموضوع
٣٥٨	الخروج عن الأوزان المشهورة، من أدلة الزيادة
٣٦١	إن خرجت الكلمة عن الأوزان المشهورة بتقدير أصالة الحروف وبتقدير زيادته حكمنا بالزيادة
٣٦٣	الغلبة من أدلة الزيادة
٣٦٥	بيان اختلاف العلماء فى الزائد من حرفى التضعيف ووجه كل واحد منهم
٣٦٦	بيان ما يضعف ومالا يضعف من الأصول
٣٧٢	مواضع زيادة الهمزة ، والميم ، والواو ، والياء ، والألف بحكم الاشتقاق
٣٧٦	مواضع زيادة النون ، والتاء ، والسين
٣٧٦	هل يشترط فى حرف الزيادة ألا تدل على معنى ؟
٣٨١	زيادة اللام والخلاف فيه
٣٨٢	زيادة الهاء
٣٨٦	حكم اجتماع حرفين فأكثر من حروف الزيادة مع فقد الاشتقاق

تمت فهرست الموضوعات الواردة فى الجزء الثانى من شرح شافية ابن الحاجب لرضى الدين الأستراباذى

فهرس الأعلام

الصوره

فهرس الأعلام

ابن

ابن الأثير : ٤٠ ١٠٣ ١٢٢ ٢٥٤
ابن أحمر : ١١
ابن إسحق : ٢٢
ابن الأنبارى : ٣٤٦
ابن بَرهان : ٢٨٤
ابن برّى : ٩ ١٠٢ ١٠٨ ١١٥ ٢٧٧ ٣٣٩ ٣٤٦
ابن جماعة : ٤٤ ٤٥
ابن جِنّى : ١١٥ ٢٤٩ ٢٥٤ ٢٦٢ ٢٦٤ ٢٩٨ ٣٢٤ ٣٥٩ ٣٦٨
ابن خالويه : ٢٥٣
ابن دُريد : ٢٠٥ ٣٥٥ ٣٩٣
ابن رُمَيْض العنبرى : ٢٥٣
ابن سِيده : ٨ ١٨ ٢٥ ٤٨ ٥٣ ١٠٢ ١٢٦ ١٥٦ ٢٥٤ ٢٥٥ ٢٧٣ ٣٤٥ ٣٦٥
ابن السَّكّيت : ١٠١ ١١٤
ابن السيّد البطليوسى : ٢٦٤
ابن الطراوة : ٢٣
ابن عصفور : ٣٢٧
ابن عامر : ٢٩٥
ابن قيس الرُّقيّات : ١٦٤
ابن كَيْسان : ٢٨٨ ٣٤٤ ٣٤٧
ابن مُقْبِل : ١١
ابن مالك : ٢٤ ٣٧٧
ابن هَرْمَة : ٣٦٨
ابن هشام : ٣٢٤
ابن يعيش : ٢٤ ٢٥ ٢٩ ١٥٠ ٢٨٠ ٣٩٢

أبو

أبو إسحاق : ٦١
أبو البقاء العكبرى : ٨٧
أبو بكر بن السَّرِىّ : ٣٤٩
أبو تمام : ٨٨ ٣٢٩
أبو جعفر البَاذَش : ٢٨٠
أبو جعفر النحاس : ٢٧٧
أبو الحسن الأشمونى : ٢٤٥ ٣٧٧
أبو حنيفة (الدينورى) : ٤٤ ٥٣ ٢٥٦
أبو حيان : ٧٣ ٨١
أبو حاتم : ٢٠٥

الصوره

أبو الخطاب الأخفش الكبير (شيخ سيبويه) : ١٣٦ ٢٨٩ ٢٩٨ ٢٩٩ ٣٠١
أبوذؤيب الهذلى : ١٠٨ ١٨٢ ٢٩٦
أبو زيد : ٧٩ ١٣٩ ١٩٩ ٢٤٨ ٢٤٩ ٢٥٨ ٢٨٧ ٣٤٥ ٣٦٩
أبو زياد الكلابي : ١٢
أبو سعيد الأموى : ١٠١ ٣٤٨
أبو سعيد السيرافى : ٢٩ ٤٠ ٦٦ ٧٠ ٧٥ ١٠٤ ١٥٣ ١٦١ ١٧٥ ١٩٠ ٢٤٢ ٢٨٢ ٢٨٣ ٢٨٤ ٣٢٢ ٣٢٣ ٣٤٨ ٣٤٩ ٣٦١ ٣٦٢ ٣٦٤ ٣٦٥
أبو شامة : ٢٧٧
أبو صدقة الدبيرى : ٥٥
أبو الطيب المتنبي : ٨٧ ٣٠٨ ٣٢٧
أبو عبيدة : ٩٣ ٣٤٤ ٣٤٧ ٣٤٨
أبو على الفارسى : ٤ ١٠٢ ٢٠٥ ٢٨٠ ٢٨٣ ٢٩٢ ٢٩٥ ٣٤٥
أبو العلاء المعرى : ٣٤٢
أبو عمرو بن العلاء : ٤٦ ٢٨٠ ٢٨٤ ٣٤٨
أبو الفتح محمد بن عيسى العطار : ٣٦٥
أبو النجم العجلى : ٢٢٣
أبو الهيثم : ٢٥٢

المحلى بأل

الأخطل : ١٢٣ ١٤٩
الأخفش : ٢٣ ٣٧ ٦٧ ١٧٠ ١٩٩ ٢٠٣ ٢٣٦ ٢٤٧ ٢٥٧ ٢٨٠ ٢٨٥ ٣٢٤ ٣٤٨ ٣٥٠ ٣٦٤ ٣٦٥ ٣٦٨ ٣٨٣ ٣٨٨
الأزرق العنبرى : ١٣٠
الأزهرى : ١١
الأصمعى : ٢٢ ٩٧ ١٢٣ ١٤٥ ١٩٩ ٣٢٧
الأضبط بن قُرَيْع : ٢٣٢
الأعشى : ٩ ١٦٨ ١٧٧
الأعشى ميمون : ٢٧٢
الأعلم الشنتمرى : ٢٦٧ ٣٠٩ ٣١٨ ٣٣٨

البغدادى : ١٥ ، ٢٦٣ ، ٢٧٧ ، ٣٤٦
البيضاوى : ١٩٠
الجَرْمى : ٢٣ ، ٧٢ ، ١٣٥، ٣٨١
الجوهرى : ٩٢ ، ١٠٢ ، ١١٥ ، ٢٥٣، ٢٥٤ ، ٢٥٧ ، ٢٧٤ ، ٢٩٩ ، ٣٠٣، ٣٢٧ ، ٣٣٩ ، ٣٤٢ ، ٣٦٩
الجاربردى : ٢٤
الحطيئة : ٨٨ ، ١٤٥
الحارث بن حِلِّزة اليشكُرِى : ٣١٧
الحافظ أبو القاسم : ٧
الخنساء : ١٩٧
الخليل : ١٩ ، ٢٦ ، ٤٨ ، ٥٤، ٨٦ ، ١٣٥ ، ١٣٨ ، ٢٤٧ ، ٢٦٢، ٢٨٥ ، ٣٠١ ، ٣٦٤ ، ٣٦٥، ٣٦٦ ، ٣٦٩ ، ٣٨٣
الخوارزمى : ١٢
الراعى : ١٧٨
الزجاج : ١١ ، ٢٤٢ ، ٣٠٩ ، ٣٣٨، ٣٨٨
الزمخشرى : ٣٣ ، ١٤٦ ، ٢٣٦ ، ٢٣٩ ، ٢٤٩ ، ٢٩٦، ٣٠٨، ٣٢٤ ، ٣٦٨
الزوزنى : ٣٣٨
السكرى : ٨٨
السُّلَيْكُ بن السُّلَكَة : ١٠٦
السمين : ٢٧٧
السيوطى : ٨١
الشريف الهادى : ٢٤
الشَّمّاخ بن ضِرَار : ٢٨٤
الشهاب الخفاجى : ١٤٦ ، ١٩١ ، ٢٦٤
الشاطبى : ٢٧٦
الشيخ خالد الأزهرى : ٢٣
الطِّرِمّاح بن حكيم : ٣٦٣
العجاج : ٤٧ ، ٣٣٦ ، ٣٣٧ ، ٣٣٩
الفرزدق : ٦٦ ، ١٥٣
الفراء : ٦٧ ، ٨٦، ٨٩، ١٥٢ ، ١٧٦، ٢٧٥ ، ٢٨٠ ، ٢٨٨، ٣٤٤، ٣٥٠ ، ٣٥١ ، ٣٥٢ ، ٣٦٢، ٣٧٦ ، ٣٨٠
القفال الكلابى : ١٠٨
الكرمانى : ٢٦٤
الكسائى : ٥١ ، ٢٣٨ ، ٢٤٦ ، ٢٧٠، ٢٨٤ ، ٢٩٣ ، ٣٢٨ ، ٣٤٧

الصوره

الكميت : ١٠٦
اللحياني : ١٠١ ، ١٣٧ ، ٣٥٩
الليث : ٣٦٨
المبرد : ٨ ، ١١ ، ١٩ ، ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٩ ، ٥٣ ، ٦٦ ، ٧٥ ، ٨٢ ، ١٥٣ ، ١٥٦ ، ٢٢٢ ، ٢٨٠ ، ٣٠١ ، ٣٠٧ ، ٣٢٤ ، ٣٣١ ، ٣٨٠ ، ٣٨٥
المرادي : ٣٢٤
المسيب بن علس : ٣٠٤
المفضل الضبي : ٢١
المازني : ٢٢٣ ، ٢٤٩ ، ٢٧٩ ، ٢٨٠ ، ٣٢٤ ، ٣٣١
الميداني : ٢١
النابغة الجعدي : ١٨٣
النابغة الذبياني : ١٦ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ١٥٤
الواحدي : ٢٢

أ

أحيحة بن الجلاح : ١٧٩
أعشى همدان : ٣٤٨
امرؤالقيس : ١٥٦ ، ٢٣٠ ، ٣١٦ ، ٣٣٨
أوس بن حجر : ٧٣ ، ١٥٠ ، ٢٢٣
أوس بن مغراء : ٢٥٣
أيوب السختياني : ٢٤٨

ب

بشر : ١٤٥

ت

تأبط شرا : ١٥٧

ث

ثعلب : ٨٦ ، ١١٥ ، ١٤٥ ، ١٤٦

ج

جرير : ١٢ ، ١٤١ ، ١٦٠ ، ٢٤٤ ، ٣٣٠
جميل بثينة : ٢٦٦
جهم بن العباس : ٢١٨

ح

حسان بن ثابت : ١٨٠ ، ٢٥٢ ، ٢٦٦

حفص : ٢٣٩
حكيم الأعور بن عياش : ١٧١
حُمَيْد بن حُرَيْث بن بحدل الكلبي : ٢٩٥
حاتم : ٢٩٤

خ

خُزَزُ بن لوذان : ١٨١
خطام المجاشعي : ١٦٢
خويلد بن نفيل : ١٩

د

دُكَيْن (الراجز) : ١٢٤

ذ

ذو الإصبع العدواني : ١٧٨ ، ١٩٨
ذو الرمة : ٢٦٨

ر

رؤبة بن العجاج : ١٣٢ ، ١٤٠ ، ٢٠٥ ، ٢٥٠ ، ٣١٨ ، ٣١٩
روح بن زنباع : ١٤

ز

زرارة بن سبيع الأسدي : ١٢٣
زفر بن الحارث : ٣٥٠
زهير بن أبي سُلْمَى : ٣٠٢ ، ٣٠٤ ، ٣١٩
زيد الخيل : ٢٨٢

س

سؤر الذئب : ٢٧٧
سُحَيم بن وَثِيل الرياحي : ٥٠
سعيد بن حسان بن ثابت : ٢٦
سيبويه : ٥ ، ٨ ، ١٩ ، ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٠ ، ٣٣ ، ٣٤ ، ٤١ ، ٥٠ ، ٦٢ ، ٦٦ ، ٦٧ ، ٦٨ ، ٧٠ ، ٧٥ ، ٧٩ ، ٩١ ، ٩٢ ، ٩٣ ، ٩٥ ، ٩٦ ، ٩٧ ، ٩٩ ، ١٠٣ ، ١٠٤ ، ١١٢ ، ١١٩ ، ١٢٤ ، ١٣٥ ، ١٣٦ ، ١٤٤ ، ١٥٣ ، ١٦٥ ، ١٧٠ ، ١٧٦ ، ١٨٧ ، ١٩٧

الصوره

١٩٩ ، ٢٠٠ ، ٢٠٥
٢٠٦، ٢٠٩، ٢٢٣، ٢٣٤
٢٥٤ ، ٢٥٦ ، ٢٦١
٢٦٣ ، ٢٦٧ ، ٢٧٠
٢٧٣ ، ٢٧٥ ، ٢٨٠
٢٨١ ، ٢٨٢ ، ٢٨٣
٢٨٨ ، ٢٨٩ ، ٢٩٢
٢٩٤ ، ٢٩٩ ، ٣٠٠
٣٠١ ، ٣٠٣ ، ٣٠٥
٣٠٧ ، ٣٠٨ ، ٣١٨
٣٢٠ ، ٣٢١ ، ٣٢٣
٣٢٧ ، ٣٣٥ ، ٣٣٦
٣٣٧ ، ٣٣٨ ، ٣٤٢ ،
٣٤٤ ، ٣٤٥ ، ٣٤٦ ،
٣٥١ ، ٣٥٣ ، ٣٥٤ ،
٣٥٥ ، ٣٦٢ ، ٣٦٤ ،
٣٦٥ ، ٣٦٩ ، ٣٧٣ ،
٣٧٤ ، ٣٧٦ ، ٣٧٧ ،
٣٧٩ ، ٣٨٠ ، ٣٨٥ ،
٣٨٩ ، ٣٩٢ ، ٣٩٣

ط

طفيل الغنوى : ٢٨٢

ع

عبد القاهر الجرجانى : ٣١٥
عبد يَغُوث الحارثى : ١٣٦
عدى بن زيد العِبَادى : ١٢٧
عروة بن حزام : ٤٣
عروة بن الزبير : ٢٥٤
عقيل بن عُلَّفَةَ المرى : ١٤٥
علقمة الفحل : ٣٤٦ ، ٣٦٨
على بن أبى طالب رضى الله عنه : ١٣٤
على بن بدّال السلمى : ٦٤
عمرو بن عبيد : ٢٣٧ ، ٢٤٩
عمرو بن كلثوم التغلبى : ٣١٨
عمرو بن معدى كرب : ٤٩
عمران بن حِطّان السدوسى : ١٤
عنترة بن شداد : ٢٦٤

ق

قرواش بن حوط الضبى : ٢٣٤
قصى بن كلاب : ٣٨٢
قطرب : ٢٩٢
قَعنب بن أم صاحب : ١٤٠
قالون : ٣٤١

قيس بن الخطيم : ٢٦٥

ك

كُثَيِّر : ١٨٠ ، ٢٤٩
كُراع : ١٨
كعب بن مامَةَ : ٢٩٤

ل

لبيد بن ربيعة الصحابى : ١٦٣ ، ١٧٧ ، ١٧٨ ، ٢٨٢ ، ٢٨٥

م

مبشر بن هذيل الشمخى : ٥٦
محصن بن ثعلبة (الملقب العبدى) : ٢٦٨
مُرة بن مَحكان : ٣٢٩
مروان بن الحكم : ٣٨٣
معن بن زائدة الشيبانى : ٢٦
مفروق بن عمرو الشيبانى : ١٧٩
مكى : ٢٧٧
منظور بن مرثد : ٣٢٤

ن

نصيب : ٢٥٤
نضلة بن خالد الأسدى : ١٢٣
نافع : ٢٩٥

ه

هرم بن سنان : ٣٠٢
همبان : ١٨٧

ى

يزيد بن مُفَرِّغ الحميرى : ١٨٦
يعقوب : ٨
يونس : ٢٣ ، ٤١ ، ٤٨ ، ٩٥ ، ٢٥٤ ، ٢٦٥ ، ٣٠١
ياقوت الحموى : ١١ ، ٥٨ ، ١٠٢ ، ٣٦٣ ، ٣٧٣

فهرس الكلمات اللغويه

الصوره

فهرس الكلمات اللغوية الواردة

فى الجزء الثانى من شرح شافية ابن الحاجب

مرتبة بحسب لفظها غير مراعى تجريدها عن الزوائد ولا أصولها اللغوية

(والنجمة أمام الكلمة إشارة إلى أن الكلمة مشروحة فى الأصل)

حرف الهمزة

أبّاز ٣٢٤

إبِد ١٢٢ *

أبْرِين ١٢

أبْغِثَة ١٢٩

أبْن ٢٥٥

أبْنٌ ٢٣٤، ٢٥٥

ابْنَة ٢٥٧ *

أبْنُم ٢٥٢ *

أبْلِهْ ٣٢٥ *

أبَاء ٣٢٨

أبابيل ١٠٤

أباهر ١٧٤

أبيل ١٣٨

أثْفِيَّة : ١٦٢

اثنان ٢٥٩ *

أثاف ١٦٢

أجْبُن ١٣٣

أجدل ٢٠٩

أجْرِبة ١٣١

أجْرَد ٣٣٦

إجْفِيل ١٨٤

أجْنُن ١٣٣

أحاجى ٥٤

إحاظة ٢٠٢

أحاوِص ١٦٨

أخْرِجة ١٢٩

أخلاق ٧٩

أخْمِساء ١٣٢

أحماس ٩٣

أدْرَأكم ٣٧١

أدْل ١١٦

إداوة ١٦١

أذْرِعات ٧

أذْلَوْلى ٣٩٧ *

إذَن ٢٥٩ * ٢٧٩

أذْواد ١٠٧

أرْآد ٩٢

أرَبى ١٦٠

إرْبيان ٣٤٣ *

أرْزَمَت ٣٣٤

أرْسان ٩٧

أرْطَى ٣٦، ١٦١، ١٩٢، ٣٤٣ *

أرْطاة ٣٢٤

أرْقَم ١٦٧

أرْمَل ١٧٢

أرْوَنان ٣٩٧ *

أرُوم ٩٩

أزوَى ٣٠٥
أراضٍ ٢٠٦
أريك ١٦
إزميل ٢٠
أستُقان ٣٤٢ *
أسْرِياء ١٣٧
أسْحُمان ٣٩٥ *
إسْحِمان ٣٤٣ *
أسْحُوان ٣٤٢
أسْطاع ٣٨٠
أسْقِية ٢٠٩
اسْلَحَبّ ٣٢٠
اسم ٢٥٨ *
أسْمال ٧٩
أسَوْت الجرح ٣٤٨ *
أسوَد ١٦٧
أسْوِرَة ٢٠٩
أسامة ٣٠٤
أسَيْوِد ٣٣ *
أشْعَثِيّ ١٨٥
أشْعَرُون ١٩١
أشْعَرِيّ ١٩١
أشياع ٢٦٩
إصْعاد ٣٠٦
إضْحِيان ٣٤٣ *
أضا ١٠٧
أضاة ١٩٧
أعْطِيات ٢٠٩
أعاريض ٢٠٨
أعْيُنات ٢٠٩
أعْيا ٧٤
أغْلاق ٩٧
أفْدِنة ١٦٥
أفْنان ٩٧
إفال ١٣٢
أقْحُوان ٣٤٢
أقْفَرَ ٣٠٥
أقْفِزة ١٣١
أقْمَر ٢٨٧
أقْوَاع ٩٥
أقْوَين ٣٠٢
أقامِي ٢٢
أكَمَ ١٩٥
أكِيلة ١٤٣ *
أل ٢٦٠
ألباب ٩٧
الطَّجَعَ ٣٢٤
أنْعُبان ٣٩٥ *
اللات ٦١
أنْجَج ٣٥٩
أنْوُكة ٣٤٧ *
إلياسين ١٩٠
أمْداد ٩٧
امرؤ ٢٥٢ *
أمشاج ٧٩
أمْلُود ١٨٤
إمّعة ٣٩٧ *
إمْوان ١٠٨
أمَيّة ٣٠
أنْبَجان ٣٩٧ *
أنْدَرِين ٣١٩
اندِفاع ٣٠٦
أنْدِية ٣٣٠
إنْسِيان ٣٤٩ *
أنْصِباء ١٣٢
أنْضاء ١١٨
أنْعام ٢٠٩
إنْفَحْل ٣٤١، ٣٤٣
أنْقاض ١١٨

الصوره

أنكاد ١١٨
أنمار ٨٠ *
أنافيّ ٨٣ *
أهدفت ٢٧٨
أوب ٢٩٩
أوسيت ٣٤٧ *
أوطب ٢٠٩
أولق ٣٤٣ *
أوّل ٣٤٠، ٣٤١
أون ٣٤٩ *
أواريّ ٥٤
آبر ٣٨
آجام ١٩٧
آذن ٣١٧
آض ٣٣٦
آكم ١٠٦
آم ١٠٦
آية ٥١
أيمن ١٣٠، ٢٥٤
إيناس ٣٤٩ *
أياتى ١٤٥، ١٤٦
أين ٣٥٠ *
أينق ١٠٦

حرف الباء

بئر ٣٦٧
بتّ ٨٥ *
بحرين ١١
بخاتيّ ١٦٤
بدرة ١٠١
بدن ١٠٧
بذرق ١٨٦
برثن ١٨٣
برد ٣٠٨
برديّ ٤
برق ٢٥٠
برقع ١٨٣
برقصيد ٣٥١ *
برقان ٩٧
برمة ٧٩
برنسجّ ٢٨٧
برنساء ٣٦١ *
برنساء ٣٦١ *
برة ١٠٢، ٢٠٠
برة ١٠٢
برى ١٠٢، ٢٠٠
براق ١٠٥ *
براكاء ١٦٥
برام ١٠٥
برين ١٢٧
برل ١٥٧
بسرة ١٩٨
بشكى ٣٢٧
بصرة ٨١ *
بطحاء ١٥٩
بطنان ٩١
بطية ٤٨
بغادِدة ١٩٢
بقّال ٨٥
بلبال ٢٦٧
بلز ١٢٢
بلغن ٣٣٣ *
بلهنية ٣٤٠ *
بنو حويزة ٢٥
بنو زنية ٤٨
بهراء ٥٨ *
بهرانيّ ٥٩
بهم ١٩٦
بهمى ١٩٩
بوع ٢٣٢

بُوَان ١٢٧، ٢٠٨
بازل ٢٥٨، ٣١٢
بَيْتَ بَيْتَ ٧٢
بَيْضات ١١٢
بَيْن ٣٠٦، ٣١٧
بُيُض ١٢٨
بَيُوض ١٢٨

حرف التاء

تَفَّة ٣٩٧ *
تَفَّان ٣٩٧ *
تُوَام ١٦٧، ٢٠٤
تِبْراك ٣٤٧
تَتَفُّل ٣٥٧
تَجَوَّفَتْ ٢٧٨
تَخْلُق ٣٠٢
تَذَرَّيْت ٢٩٥
تَرَبُوت ٣٤٦ *
تَرْتُب ٣٥٨ *
تَرّاس ٨٥
تَرْدِي ١٠٦
تَرْنَمُوت ٣٣٤
تَزْبُرّ ٢٣١
تَعانيق ٣٠٥
تَفِتَّة ٣٩٧ *
تَقَبَّض ٣٢٤
تِلاد ٢٦٦
تَمَدَّدَ ٣٣٥، ٣٣٦
تِنْبالة ٣٤٥ *
تَنْضُب ١٨٣
تَنُوفة ١٣٤
تِه ٣٠٩ *
تارِس ٨٥
تِيَرَ ١٠٧
تَيْهاء ٢٧٨

حرف الثاء

ثَأْداء ١٦٠
ثُبات ١١٥
ثُبين ٢٠٨
ثَدْي ٩٠
ثُطّ ١١٧
ثِقْل ٣٠٥
ثُنَن ٢٣١
ثَنِيّ ١٣٨
ثَوَاء ٣١٧

حرف الجيم

جَبْء ٢٠١
جُبّاً ١٧٩
جِبَاءَة ٩١ *
جِبَاب ١٠٥
جَحْجاح ١٨٨
جِحَرَة ٩٤
جَحَنْفَل ٣٧٥ *
جُحْدَب ٣٦١ *
جَدَبًا ٣١٩
جَدُود ١٣٩
جِذْم ١١٦
جَرَبَّة ٣٣٦ *
جُرْبان ١٣٨
جَرَعٌ ٣٨٥ *
جَرِضَ ٣٣٩ *
جُرَائِضُ ٣٣٩ *
جَرِير ٢٣٣
جُزُرات ٢١٠
جَعْد ١٢٤
جِعْظارَة ٤٣

الصوره

جِمَال ٢٦٧
جِفار ١٠٥
جُفالة ١٣٤
جِلف ١١٨
جَلُولاء ٥٨ * ١٦٥
جَمَزَى ٣٩ ، ١٥٩
جِمالة ١٢٩
جُمّانيّ ٨٤ *
جُنْدَب ٣٦١ *
جَنْدَل ١٨
جِنّان ١٥٢
جَنَى النحل ١٨٢
جُوَب ١٠٢
جَوْزَب ١٨٥
جِواء ٣٠٦
جَوَاليق ٢٠٧
جَوْز ٢٧٨
جُون ١١٨
جامِل ٢٠٣

حرف الحاء

حَبَرْكى ٣٦٦
حَبِط ١٢٠
حَبَنْطَى ٣٦ ، ٣٩٧ *
حُبَارى ٣٦ ، ١٥٩
حِجَجِج ٢٨٧
حِجْر ٣٠٢
حُجْرَان ١٥٢
حُجْزَة ١٠٥
حَجَفَة ٢٧٨
حِجْلَى ٩٧
حِدَاث ١٩٧
حَديث ٢٠٥
حِذْيم ٧٤
حِرْباء ٢٥ ، ١٦٣
حَرِحٌ ٨٨ *
حَرُورَاء ٥٨ *
حَرُورِيّة ٥٨ *
حَرِمَ ١٦٧ *
حَرْمى ١٦٧ *
حُسّان ١٧٨
حُشٌّ ٩٥ *
حُشّان ٢١٠
حَصَان ١٧٩
حُطَم ١٢٢
حُطائط ٣٣٣ *
حِقْف ٣٢٤
حِقّان ١٠٤
حَلْفاء ١٩٨
حَلْقة ١٠١ ، ١٩٧
حلقتا البطان ٢٢٥ *
حَمْل ٩٢
حُمْلان ١١٩
حِمْلان ٩٦
حِمار قَبّان ٢٤٨
حِنْطَأْو ٤٤ ، ٣٦١ * ، ٣٩٧ *
حِنْظَأْو ٤٤
حَوْل ١٥٧
حَوْلايا ٣٦، ١٦٦، ٣٩٧ *
حَوْمَل ٣١٦
حَوْمان ٣٩٧ *
حِوَار ١٢٦
حُوَيْزَة ٢٥
حَوِيْزَة ٢٥
حَوِيلٌ ١٧٦
حان ١٢٧ *

حرف الخاء

خُبَثْثُنٌ ٣٤٠
خُتَع ١٢٢
خِدَبٌ ٤٢
خَرِبة ١٨
خِرْبان ٩٧ ، ١١٩
خِرَجة ٩٤
خَرْف ٨٢ *
خَرِيق ١٣٩
خُزَعْبِيل ٣٦٣
خُشْب ١٠٧
خُشَشاء ١٤٠
خُشَّاء ٣٣٠
خِصِّيصَى ٣٢٨
خُضُع ١٥٤
خَطَاتا ٢٣١
خَلِفَة ١٠٨
خِلَفْنَة ٣٦٦
خِلال ١٠٥ ، ١٢٧
خَلِيف ١٥٠
خُمْصَان ١٧٣
خِنْدِف ٧٦
خَنْدَرِيس ٣٥٥
خَنْشَلِيل ٣٥٤
خَنْفَقِيق ٣٤٣ *
خَوْزَلَى ٣٢٧
خَوَاتِيم ٢٠٧
خَوَافِى ١٧٤
خِوان ١٢٧
خاشع ١٦
خِيل ١١٨
خِيَم ١٠٣
خِيام ١٩٦

حرف الدال

دُبْسَة ٨١
دِباب ١٠١
دُخْنة ١٩٦
دَخُول ٣١٦
دِرْحاية ٤٣
دَرِيئة ١٤٩ *
دُسْتُور ٥٨
دَسْتُواء ٥٨
دَسْتُوَانِىّ ٥٨
دَعَةٌ ٣٢٤
دَقَرَى ١٦٠
دَكَادِيك ٢٥٠
دِلاث ١٣٣ ، ١٣٥ *
دِلاص ٣٣٤ *
دُلامِص ٣٣٤ *
دَلِيص ٣٣٤ *
دَمِث ٣٥٠ *
دِمَثْر ٣٥٠
دَمَّاء ١٥٥
دُهن ٩١
دُهْرِىّ ٨٢
دوداة ٢٩١
دُولات ١١٣
دَوَّارِىّ ٤
دَوِّىّ ٤٧
دُوِىّ ١٠٨
داجٍ ١٥٤
دانِق ١٥١
دِيمات ١٠٤

حرف الذال

ذؤابة ١٣٠
ذِبَّان ١٢٩

الصوره

ذَرا ٢٧٨
ذُعْر ٣٠٤
ذِفْرَى ٣٦
ذِكْرَى ٢٩٧
ذُوحَسَى ١٦
ذَوَوِى ٣٧
ذا ٣٦
ذا مالٍ ٣٥ و ٣٧ *
ذَيْتَ ٦٩

حرف الراء

رَأد ٩١
رِئلان ٩١
رَبَبَ ١٢٤
رُبَّى ١٦٦
رُبَّة ٧٨ *
رِبَحْلَات ٢٠٧
رُبْد ١٠٦
رُبَع ٩٩
رَبْعة ١١٤
رَجْلة ٩٨ *
رِجام ٦٦
رَحَبة ١٩٧
رَحَوِىّ ٣٨
رِحال ٣٢٩
رُخال ١٦٦ ، ٢٠٦
رِشَى ١٠٣
رَطْل ١١٧ *
رَعْشَن ٣٣٣
رُقْية ٤٣
رَكْب ٧٨ ، ٢٠٢ ، ٢٦٩
رِكاء ١٠١
رَمِيَّة ١٤٣ *
رَهْط ٧٨ ، ٢٠٥
رَوْبان ١٤٤
رَوْحاء ٥٨ *
رَوْضَة ٢٦٧
رازىّ ٨٤ *
راعِد ٢٦
رامسات ١٦
رياض ١٩٦
ريِّض ١٧٧

حرف الزاى

زَأمَّها ٢٤٨ *
زِبْرِج ١٨٣
زَبِينَة ٨٤ *
زُرْقُم ٢٥٢ ، ٣٣٤ *
زُمَّل ١٧٩
زَمِنٌ ١٢١
زَمْنى ١٧٥
زَنَادِقَة ١٨٨
زِنْية ٤٨
زَوْرَق ٢٠٧
زَوَافِر ١٠٧

حرف السين

سَأْ ٢١٩
سَبْت ٣٤٠ *
سِبَحْلات ٢٠٧
سُبْرُوت ٣٤٥
سَبْسَب ٣٢٠
سَبُعان ١٧٢
سَبَابِجَة ١٨٦
سَبَل ٢٦
سَت ٢٥٩ *
سَتَه ٢٥٩ *
سَتِه ٨٨ *
سُتْهُم ٢٥٢

سَدِيس ١٣٧
سِرْحان ١٧٣
سُرًى ٢٧٢
سَرَاة ٢٠٤ ، ٣٤٩ *
سَرِيّ ٣٤٩ *
سُرِّيَّة ٣٤٩ *
سَعَدَ : ١٤٢
سِقْط ٣١٦
سِقاء ٥٢
سِقاية ٥٢
سِكِّيت ٢٠
سُكِّيت ١٧٩
سَلَقٌ ٩٦ *
سَلْهب ٣٨٥ *
سِمْهٌ ٢٥٨ *
سماء ١٢٥
سَنْبَتَة ٣٤٠ *
سِنْدأو ٣٦٢
سِنَّوْر ١٨٥
سَه ٢٥٩ *
سَهْل ٨٢ *
سُوْح ١٠٧
سُوُر ١٢٧
سِوًى ١٢٣
سَوَافى ٣١٩
سَوِيق ١٧٦
سَابِيا ١٥٥ *
ساوِيٌّ ٤٧
سَيْبَجِيٌّ ١٧٦
سِيجان ٩٦
سِيَراء ٣٣٠
سِيف البحر ٢٢

حرف الشين

شَأْمَل ٣٣٣
شِبْثان ٩٦
شَتا ٨٢
شَجَمَ ٢٥٢
شَدْقَم ٢٥٢
شَرَبَّة ٣٣٦
شُرُف ١٥٧
شَرَنْبَث ٣٧٨ *
شُعَبَى ١٦٠
شَقِرَة ١٧
شَقَائِق النعمان ١٧
شقاشق ٣١٧
شَمْأل ٣٣٣
شَمَلٌ ٣٣٣
شُمُل ١٣٠
شِمَال ١٣٦ *
شاحج ٢٨٧
شاه ٥٦ ، ٥٧
شاوِيٌّ ٥٦ ، ٥٧
شاه : ٣٦ ، ٣٧ *
شِيَة ٤٢

حرف الصاد

صدع ٣٢٤
صُرَد ٩٩ ، ١٢٨
صِرْم ٩٣ *
صَعِقٌ ١٩
صَعْوة ١٩٦
صَفِيّ ١٤٠ *
صُفِيّ ١٠٨
صَكّ ٩٠
صُلْب ٢٦٧
صَلَافَى ١٦٣
صلاية ١٣٠
صنعاء ٥٨ *

الصوره

صَنْعَانِيّ ٥٩
صَنَاع ١٧٩
صِنْوان ٩٣
صَوانع ١٦
صِوار ١٢٨
صوالجة ١٨٦
صَبَح ٣١٩
صِيرِأَمْر ٣٠٤
صِيْصِيّ ٢٨٧
صِيصِية ٣٦٧
صَيَاقِلة ١٩٠

حرف الضاد

ضأْلِين ٢٤٨ *
ضَبَاب ٨٠ *
ضِبْعان ١٧٣
ضَحِيَ ٣٤٣ *
ضَحِيَّة ١٤٣ *
ضَرِير ١٣٢
ضَرِيس ٩٣
ضَمِنٌ ١٢٠
ضَهْيَأ ٣٣٩ *
ضَهْيد ٣٣٩
ضَوْضاة ٣٧١ *
ضاحِي ٢٠٣
ضِيَع ١٠٣

حرف الطاء

طِيخ ٢١٦
طَرَب ٢٦٩
طَرْفاء ١٩٩
طَعِنٌ ٨٨ *
طُنُب ١٠٣
طَوَابِيق ١٥١
طائِيّ ٣٢
طارِق ٢٩٧
طاعِم ٨٨
طَيْس ٢٨٢ *
طَيْسَلٌ ٢٨٢ *
طَيالسة ١٨٥

حرف الظاء

ظُؤار ٢٠٣
ظَرِبان ١٧٢
ظُلْمان ١٣٢

حرف العين

عَبّ ٢٠٢
عِبدّى ٤١
عَبْلة ١٢٤
عَبَلات ٨٠ *
عَبَادِيد ٧٨
عَتْرَسَة ٣٥١ *
عَثْوَثل ٣٩٣ *
عُثَان ١٢٩
عِثْيَر ١٨٤ ، ٣٦٦
عَجُرٌ ٢٣١
عَجُوز ١٥١
عَدَبَّس ٣٦٥
عِدَى ١٢٣
عَرْد ٣٧٨ *
عُرْس ١٠٦ ، ١٠٩
عُرُش ١٠٦
عِرَضْنَة ٣٤٠ *
عِرَضْنَى ١٦٦
عَرُوض ٠٦
عَرِيض ٩٣٢

عَرْطَل ٣٥٤ *
عَرْطَلِيل ٣٥٤ *
عُسُب ١٣١
عَشِجّ ٢٨٧
عُشَرَة ١٩٨
عِشاش ٩٤
عَصَبْصَب ٣٦٤ *
عُصُر ١٢٧
عُصُم ٢٧٢
عَضَب ٣١٧
عِضَوات ١١٥
عَطَوَّد ٣٣
عِفْر ٣٧٩ *
عُفْر ٣٢٤
عَفَرْنى ٣٤٣ *
عَفَرْناة ٣٤٣ *
عُلَبِط ١٨
عِلْبَاء ٥٥
عِلْجٌ ١٢٥
عَلْجَنٌ ١٢٣
عِلْجات ١١٣
عَلْطَمِيس ٣٥١
عَلْقاه ١٩٩
عِمِي ٣٠٦
عَمَيْثَل ٣٦٥
عَنْتَرِيس ٣٥١ *
عُنْتُوت ٣٣٤
عَنْسَل ٣٣٣
عُنُوق ١٢٦
عَناق ٩٥ ، ١٢٦
عِنان ١٢٧
عُواء ٣٢٧
عُوذٌ ١٨٢
عُوذات ٢١٠
عَوْسَج ٩٩
عُوط ١٥٧
عَوارى ١٦٤
عُوَّار ١٧٨
عَوَان ١٣٤
عَوِيل ١٧٦
عاجِن ٧٧
عالية ٨١ *
عاعا ٣٦٨
عانات ٨
عَيْضَموز ٧٢
عِيط ١٥٧ *
عِيان ١٢٧ *
عَيْهَلٌ ٣١٨

حرف الغين

غُؤور ٩١
غَبُوق ٣١٩
غُثاء ٣٢٨
غُدّات ١١٣
غَرْد ٩١ *
غَرَض ٢٢٦
غَرِيَ ٣٢٧
غِرَاث ١٢٠ ، ١٣٧
غَزِيّ ١٥٦
غُزّاء ١٥٧
غِسْلِين ١٠
غِشاش ٢٠٠
غادِى ٢٩٩

حرف الفاء

فُرُوج ٩١
فَتّن ١٣٣
فَحْجل ٣٨٢ *
فِحْلة ٢٥٨
فَرْتَنى ١٦

الصوره

فِرْسِن ٣٣٣
فَرُه ١٥٦
فُرْهة ١٦٧ ، ٢٠٤
فَرُوقة ١٣٩
فَرَى ٣٠٢
فَرازنة ١٨٩
فَراسِن ٢٠٧
فَسِيل ٣٠٧
فِصال ١٣١
فَطِن ١٢٢
فقمة ٩١ * ، ٢٠٠
فَلَق ٨٧
فُلْك ٢٧٣
فَلْكة ١٩٧
فَلُوّ ١٢٣
فَلاح ٢٣٢
فَنَن ٣٣٩ *
فَوْعة السم ٣٤٢
فَازَيْد ٣٥
فَيُوج ١٠٠
فَيُوخ ١٠٠
فَيْنان ٣٣٩

حرف القاف

قَبَعْثَرَى ٣٦
قَبْن ٣٤٤ *
قَباء ٣٢٨
قِباب ١٠٥
قَتُوبَة ١٤٤
قِدَد ١٠٣
قِداح ٩٢
قَدائم ١٣٤
قَذال ١٢٥
قَذًى ٢٠٩
قذاة ١٩٧
قُرْء ٩٣
قُرُب ٣٢٩
قَرَبُوس ٣٤٦
قَرْدَدٌ ٣٦٤ *
قِرَطة ٩٤
قُرْطاط ١٨٤
قَرَعْبَلانة ٧٢
قَرَنْبَى ٣٣٠
قَرْنُوة ٤٤
قِرْواح ١٨٤
قَرّاء ٥٥
قُزّاء ٥٥
قَراقِير ١٦٢
قَرِيثاء ١٦٥
قَشاعِمة ١٩٠
قَصَبًا ٣٢٠
قُضُب ١٣١
قَضِيم ١٦
قَطْر ٣١٩
قَطَوْطَى ٣٩٧ *
قَطَوان ٣٩٣ * ٣٩٧ *
قَعْب ٢٣١
قِعْدان ١٣١
قَمَر ١٩٥
قَمَس ٣٣٤ *
قَمْساء ٣٣٤ *
قَمُوس ٣٣٤ *
قَمَعْدَدٌ ٣٦٥
قِماف ٩٤
قُلَة ١١٦
قَلَنْسُوة ٣٧٧
قَلُوص ١٠٤
قِلال ١٠٥
قَمَحْدُوة ٤٦

قِمَطْر ١٨٣ ، ٢٢٨
قُمَارِص ٣٣٤ *
قَمِين ٢٦٦
قُنْبُرَة ١٥٥
قِنْدَأْو ٣٦٢
قِنَّسْرِين ١١
قِنْعَاس ٣٣٤ *
قُنْفَخْر ٣٥٧
قُنَّة ٣٠٢
قِنْوَان ٩٣
قَنَاة ١٠٧
قُنْيَة ٤٣
قَهْقَرَى ٣٢٧
قُوس ٢١٦
قَوْقَاة ٢٩١ ، ٣٧١ *
قوّاس ٨٥
قَوَادم ١٧٤
قَوِيم ١٣٧
قُوَيْمَة ٢٧
قاصِعاء ١٥٥ ، ١٦٥
قَيْقَبان ٣٦٧
قَيْل ١٧٦

حرف الكاف

كتيبة ١٣٤
كُثّ ١١٧
كرابيس ١٦٢
كُرَاع ٢٠٧
كَسْكَسَة ٣٨١
كَشْكَشَة ٣٨١
كَشَفْت ٣١٧
كَعّ ٣٠٨
كُعُوب ٩٠
كِلْتا ٧٠
كُلّاب ١٧٩
كِلَاب ٨٠ *
كَلِيب ٩٢ *
كَمْأة ٢٠٠
كَمْش ١٢٤ *
كُنْتَأْل ٣٥٩ *
كَنْتَأْو ٣٦٢
كُنْتِي ٧٧ *
كَنَّة ٢٦٧
كَنَهْبُل ٣٥٩ *
كَنَهُور ١٨٥ ، ٣٥٩ *
كُنَابِيل ٣٦١ * ٣٦٣
كِنَاز ١٣٥ *
كَوَأْلَل ٣٩٧ *
كُوَّة ٤٩
كَائِبة ١٥٤
كاسٍ ٨٨
كَيْت ٦٩ *
كَيْس ١٤٥
كيالج ١٨٦

حرف اللام

لَأمة ٣١٧
لَبِسٌ ٨٨ *
لَجْبة ١١٤
لَذِيذ ١٣٨
لَسِنٌ ٨٨ *
لِقاح ١٠٤
لَكاك ١٣٥ *
لُوب ١٠٧
لِوَى ٣١٦
لَاَبَ لَكَ ٢٦٣ *

حرف الميم

مَأْتُوناء ٢٠٤ *
مَأْجج ٣٩٤ * ٣٩٧ *

الصوره

مِئْشير ١٨٠
مَأْنة ١٠١
مَئونة ٣٤٩ *
مَآزِق ٢٧٨
مُبْرِقات ١٢٧
مُتْلٍ ١٨٢
مَتْنَتان ٢٣١
مَتْعَب ٢٦
مَجَرّ ١٦
مُجْفَل ٢٠٠
مَحْبَب ٣٩٧ *
مِحْضير ١٧٩
مُحَظْرَبة ١٣٠
مِحْلال ٢٦٧
مِدْرَع ٣٤٧
مِدْرًى ٤٠ ، ١٦١
مِدْعَس ١٧٩
مُدَيْدة ٢٧
مَدائنى ٧٩
مُذْ ٢٤١ *
مِذْكار ١٣٨ *
مَذاكير ١٣٨
مِرْجَل ٣٣٨
مُرَجَّل ٣٣٨
مُرَحَّل ٣٣٨
مُرَيْق ٣٤٩ *
مَرْزَجُوش ٣٦٣
مُرْضِع ٨٦
مِرْط ٣٣٨
مَرْقَسِيّ ٧٦
مَرْوَزِيّ ٨٤
مَرْمَرِيس ٦٤ *
مُسْتَظَلّ ٢٠٣
مُسْتَلْئِم ٣١٧
مُسَرْوَل ١٨٥
مُسْلَنْقًى ٣٦
مُشْتَثِق ٢٥٠
مَشْرَفى ٢٢
مشائيم ١٨١
مَشادِن ١٨٢
مَشاهِدة ١٨٦
مَشْيُوخاء ٢٠٤ *
مُضَرّان ٢١٠
مُضْغة ٩٩ *
مُطْفَل ٨٦
مَطَافِل ١٨٢
مُعْسف ١٥
مِعْطير ١٧٩
مَعْلًى ٣٩٧ *
مَعَايٍ ١٤٧ ، ١٦٥
مَعايَا ١٤٧
مَعْيُوراء ٢٠٤ *
مُغْرُود ١٨١
مِقْلَات ١٨٠
مُلْمُول ١٨١
مُلَهَّن ١٣٣
مَلُول ١٣٩
مُمَحَّن ١٣٣
مَنْتِي ٦٩
مَنْجَنِيق ٣٥٠
مُنْحُور ٢٣٣
مُنْفَطِر ٨٦
مُنْقَعِر ١٩٥
مَنَاكب ١٧٤
مَهْدَد ٣٩٧ *
مِهْدَاء ١٧٩
مِهْذار ١٧٩

مُهُوم ٢٣
مَهارَى ١٦٤
مَهالِبة ١٨٦
مَهًا ٢٧٨
مُهلة ١٩٨
مُور ٣٢٠
مَوْرق ٣٩٧ *
مَوْظب ٣٩٧*
مُوائل ٢٦
مَوازِجَة ١٨٥
مائية ٣٧ *
ماهية ٣٧ *
مَيْس ٣٤٨ *
مياسير ١٨١
ميامين ١٨١

حرف النون

نَبْدِل ٣٣٣
نَوْى ١٦
نَثٌّ ٢٦٦
نَجْد ٩٢*
نَجْدٌ ١٢١ *
نحى ٥٢
نَخْوَرِش ٣٦٤
نخوص ١٥١
نَدُسٌ ١٢١
نُرْشق ٣٥٠
نَزْوَة ١٠٢
نَزال ٣٠٤
نَزّى ٢٨٧
نَسْعة ١٣٣
نَصَف ١١٩
نَصِيبين ١٢
نِضْو ١٧٧
نُطْفة ٧٩
نِطامىٌ ٧٤
نَطِيحة ١٤٣ *
نُمان ١٧
نُمَر ٩٩
نَمَث ٦٦
نَمَر ٧٨
نَاقِقاء ١٥٥
نِقْض ١٧٧
نُقاية ٥٢
نَمّق ١٦
نَهْد ٣٣٦
نَهِرٌ ٨٨ *
نَهَّات ٢٨٧
نُوب ١٠١
نَوار ١٣٤
نَواشِر ٢٢٥
نواكس ١٥٤
نَاط ٣٠٦
نَيْدُلان ٣٣٣

حرف الهاء

هَبّ ٣١٩
هِبْلع ٣٨٥ *
هَبِيّ ٣٣٦ *
هِجان ١٨٠ ، ٢٧٣
هَدْم ٢٢٥
هُدُبة ١٩٨
هذه ٣٠٩
هِرّ كَلة ٣٨٥ *
هِرْ كَوْلة ٣٨٥ *
هِرْماس ٣٣٤
هَرَاقَ ٣٨٤ *٣٨٥ *
هَضْبة ١٠١
هِقْل ٣٨١ *

الصوره

هَلُمَّ ٢٤٤
هُمَقِّع ٣٦٥
هَمَّرِش ٣٦٤ *
هَنات ١١٦
هَوَم ٣٣ *
هامّة ١٩٨
هَيْق ٣٨١ *
هَيْقَل ٣٨١ *
هَيْقَم ٣٨١ *
ها ٢١٣ .
هَيِّم ٣٣ *
هَيْهات ٢٩٠

حرف الواو

وَثْء ٣١٢
وَجْناء ٣١٨
وِجاع ١٢٠
وَدّ ٢٨٧
وُرْد ١١٨
وَرَشان ١٧٢
وَرَنْتَل ٣٧٥ *
وُشاة ٢٦٦
وَصَاوِص ٢٦٨
وُضّاء ٥٥
وَطْب ٥٢
وَظِيف ٢٣١
وُغْدان ١١٧
وَفْرَة ٢٨٧
وَلِيد ٢٣١ ، ٢٦٧
وَيْلِمّه ٢٦٣
وَيْلِمّها ٢٦٣

حرف الياء

يأجَج ٣٩٤ *
يُبْذِرِقُون ١٨٦
يَتَّقْه ٢٣٩
يَتَقِي ٤٤
يَتَامَى ١٤٦
يَدَيان ٦٥
يَسْتَعُور ٣٧٥ *
يَعْضِيد ٥٣
يُقَرِّم ٢٥٨
يَقِظ ١٢١
يَكُوكُ لسانه ٢٨
يَمَّمَ ٢٦٨
يَنْحُو ٢٥٨
يَيْن ٣٦٨

فهرس الشواهد

الصوره

فهرس الشواهد الواردة فى الجزء الثانى

من شرح الرضى على شافية ابن الحاجب

حرف الهمزة

ص	بحر القصيد	
٣١٧	الخفيف	آذَنَتْنَا بِبَيْنِهَا أَسْمَاء رُبَّ ثَاوٍ يُمَلُّ مِنْهُ الثَّوَاءُ

حرف الباء الموحدة

٢٨	الطويل	ولستُ بنحوىٍّ يَلُوكُ لسانه ولكن سَليقى* أقول فأعربُ
٢٤٤	الوافر	فَغُضَّ الطَّرْفَ إنك من نُمَيْرٍ فَلَا كَعْبًا بلغت ولا كِلَابَا
٢٤٨	الرجز	يا عَجَبًا لقد رأيتُ عَجَبَا حِمَارَ قَبَّانَ يسُوقُ أَرْنَبَا
		خاطِمَهَا زَأْمُهَا أن تَذْهَبَا قلتُ أَرْدِفْنِى فقال مَرْحَبَا
٢٦٨	البسيط	أَسْتَحْدَثَ الرَّكبُ من أشياعهم خَبَرًا ؟
		أو رَاجَعَ القلبَ من أطرابه طَرَبُ ؟
٣٠٨	البسيط	تَعَثَّرَتْ بِهِ فِى الْأفواه أَلْسُنُهَا
		والْبُرْدُ فى الطرق والأقلامُ فى الكتُب
٣١٨	الرجز	كأنه السَّيْلُ إذَا اسْلَحَبَّا أو الْحَرِيقُ وَافَقَ القَصَبَّا (١)
٣٢٢	الرجز	عجبتُ وَالدَّهْرُ كثيرٌ عَجَبُهُ من عَنَزِىٍّ سبنى لم أَضْرِبُهْ
٣٢٩	البسيط	فى ليلة من جُمَادِى ذات أَنْدِيَة
		لا يُبْصر الكلبُ من ظَلْمائها الطُّنُبَا
٣٤٦	الطويل	فلستَ لإنسىٍّ ولكن لملأكٍ تَنَزَّلَ من جوِّ السماء يَصُوبُ

(١) أنظره مع أبيات أخرى فى ص ٣٩١ و ٣٢٠

الصوره

حرف التاء المثناة

٢٧٧ الرجز ما ضَرَّها أمْ مَا عليها لو شفت مُتَيَّماً بنظرةٍ وأسْـــــعَفَتْ
بَلْ جَوْزَتَيْهَاء كَظَهْرِ الْحَجَفَتْ

٢٨٩ الرجز
الله نَجَّاكَ بكَفَّيْ مَسْلَمَتْ من بعـدمَا وبعدما وبعدمَتْ
صارت نفوس القوم عند الغَلْصَمَتْ وكادَتِ الْحُرَّةُ أنْ تُدْعَى أمَتْ

٣٣٤ الرجز
شِرْيَانَةٌ تُرْزِمُ من عُنْتُوتِهـا تُجاوبُ القَوْسَ بتَرْنَمُوتِهـا
تَستخرج الحبَّة من تابوتها

حرف الجيم

٢٨٧ الرجز
خالي عُوَيْفٌ وأبو عَلِجّ المطعمان اللحم بالعَشِجّ
وبالغَدَاة فِلَقَ البَرْنِجّ يُقْلَعُ بِالْوَدّ وبالصَّيْصَجّ

٢٨٧ الرجز
يارب إنْ كنتَ قبلت حِجَّتِجْ فَلَا يَزَالُ شاحجٌ يأتيك بِنجْ
أقْمَرُنَهَاتٌ يُنَزَّى وَفْرَتِجْ

حرف الدال المهملة

١٥٠ البسيط إنَّ من القَوم موجودًا خليفتُه وما خليف أبي وَهب بمَوْجُودِ

٢٩٧ الوافر على ما قام يشتمنى لئيم كخنزير تمرَّغ فى رَمادِ

٢٩٩ الوافر وَمَنْ يَتَّقْ فإن الله مَعْـهُ ورزقُ الله مُؤتابٌ وَغَادِ

٣٣٦ الرجز
ربَّيْته حتى إذا تَمَعْدَدَا وآضَ نَهْداً كالحصانِ أجْرَدَا
كانَ جزائى بالعصا أن أجْلَدَا

٣٤٨ الطويل فإنْ تـكن المُوسَى جَرَت فوق بَظْرِها
فما خُتِنَتْ إلا ومَصَّـانُ قاعِدُ

حرف الراء المهملة

ص	بحر	الشاهد	
٦٥	الكامل	يَدَيَانِ بَيْضَاوَانِ عِنْدَ مُحَلِّمٍ	قَدْ تَمْنَعَانِكَ أَنْ تَذِلَّ وَتُقْهَرَا
٨٧	الطويل	وما أنا وحدى قلت ذا الشعر كله	ولكن لشعرى فيك من نفسه شعرُ
١٢٧	السريع	عَنْ مُبْرِقاتٍ بِالْبُرِينَ وَتَبْـ	ـدُو بِالأَكُفِّ اللاَّمعات سُوُرْ
١٥٣	الكامل	وإذا الرجال رأوا يزيد رأيتهم	خُضُعَ الرقاب نواكس الأبصار
٢٣٠	المتقارب	لها متنتانِ خظاتا كما	أَكَبَّ على ساعديه النَّمِرْ
٢٣٣	الرجز	مِنْ لَدُ لَحْيَيْهِ إلى مُنْحُورِهِ	يَسْتَوْعِبُ البوعين من جريره
٢٩٧	الرمل	يا أبا الأسود لمْ خَلَّيْتَنِي	لهموم طارقات وذِكَرْ
٣٠٢	الكامل	ولأنت تفرى ما خلقت وبعـ	ـض القوم يخلق ثم لا يفر
٣٠٣	الكامل	ولأنت أشجع من أسامة إذ	دُعِيَتْ نزالِ ولج فى الذعر
٣٠٧	الطويل	وأيْقَنَ أن الخيل إن تلتبس به	يَكُنْ لَفَسِيل النخل بعدَهُ آبِرُ
٣١٩	لكامل	لعب الرياح بها وغيَّرها	بَعْدِى سَوَافى المُورِ والقَطْرِ

حرف السين المهملة

٨٨	البسيط	دَعِ المكارم لا ترحل لِبُغْيَتِهَا	واقعد فإنك أنت الطاعم الكاسى
٢٧٠	الرجز	فَبَاتَ مُنْتَصِبًا وَمَا تَكَرْدَسَا	

حرف الضاد المعجمة

٣٠٥	الرجز	دَايَنْتُ أَرْوَى والدُّيون تُقْضَى	فَمَطَلَتْ بعضاً وأدَّتْ بَعْضَا

حرف الطاء المهملة

٢٠٥	الرجز	وَفَاضِحٍ مُفْتَضِحٍ فى أَرْهُطِهْ	

حرف العين المهملة

٤٥	الطويل	كأنَّ مَجَرَّ الرامساتِ ذُيُولَها	عليه قَضِيمٌ نَمَّقَتْهُ الصَّوَانِعُ
٢٣٢	المنسرح	لا تُهِينَ الفقير علَّكَ أن	تركع يوماً والدهر قد رَفَعَهْ
٣٠٦	البسيط	لا يبعد الله إخوانا تركتهم	لم أدر بعد غداة البين ما صَنَعُوا
٣٠٦	الطويل		خليليَّ طيرا بالتفرق أوقعا
٣٢٤	الرجز	لمَّا رأى ألاَّ دَعَهْ ولا شِبَعْ	مال إلى أرْطاةِ حِقْفٍ فالطَّجَعْ
٣٨٣	السريع	قوَّالِ معروفٍ وفعَّالِهِ	عَقَّار مَثْنَى أمَّهات الرِّبَاعْ

حرف الفاء

٢٢٣	الرجز	أقبَلْتُ من عند زيادٍ كالخَرِفْ	تَخُطُّ رِجْلاَىَ بخطٍّ مختلِفْ
		تُكتَّبانِ فى الطريقِ لامَ ألِفْ	

حرف القاف

٧٢	الطويل	تزوَّجْتُها رَامِيَّةً هُرْمُزِيَّةً	بِفَضْلِ الَّذِى أعطى الأميرُ من الرِّزْقِ
١٤٠	الرجز		دَعْهَا فما النحوِىُّ من صديقها
١٥٢	الرجز	يامَىَّ ذات الجَوْرَب المُنْشَقّ	أخَذْتِ خاتَمى بغير حَقّ
٢٥٠	الرجز	يادَارَمَىَّ بِدَ كاديكِ البَرَقْ	صَبْرًا فقَدْ هَيَّجْتِ شَوْقَ المُشْتَئِقْ
٢٩٨	الرجز	قالت سُلَيْمى اشْتَرْ لنا دقيقا	وهات خبز البر أو سَوِيقا

حرف الكاف

٣٤٧	الرجز	هل تعرف الدار على تِبْرَاكا	دارٌ لِسُعْدَى إذهِ من هَوَاكا

ص بحر الشاهد

٣٨٣ المتقارب إذا الأمّهات قَبَحْنَ الوجوه فَرَجْت الظـــلام بأمّاتِكا

حرف اللام

١٣٠ البسيط طِرْنَ انقطاعة أوتارٍ مُحَظْرَبَةٍ فى أقوسٍ نَازَعَتْهَا أيْمُنٌ شُمُلَا

١٥٣ الوافر أحامى عن ذمار بنى أبيكم ومثلى فى غوائبكم قليلُ

١٨٢ الطويل وإنّ حديثا منك لو تبذلينه جنى النحل فى ألبانِ عُوذٍ مَطَافِلِ

٢٠٢ الطويل فَعَبَّتْ غِشَاشًا ثُمَّ مَرَّتْ كأنها مع الصبح ركبٌ من أحاظة مُجْفِلُ

٢٦٢ الطويل . . . . . وقال أضْرِبِ الساقين إمّكَ هَابِلُ

٢٦٦ الكامل وَلاَ تُبَادِرُ فى الشّتاء وليدنا ألقِدْرَ تُنْزِلُهَا بغير جِمَالِ

٢٧٦ الطويل
وفى هاء تأنيث وميم الجميع قل وعارض شكل لم يكونا ليدخلا
وفى الهاء للاضمار قوم أبَوْهُمَا ومن قبله ضم أو الكسر مُثِّلا
أو أمّاهما واو وياء ، وبعضهم يُرَى لهما فى كل حال محلَّلاَ

٢٨٥ الرمل وقبيل من لكيز شاهد رهط ابن مرجوم ورهط ابن المُعَلّ[1]

٣٠٤ الطويل وقد كنت من سلمى سنين ثمانيا على صبرِ أمرٍ مايُمرُّ ومايحل

٣٠٤ الطويل صحا القلبُ عن سلمى وقد كاد لا يَسْلُو وأقفر من سلمى التّعانِيقُ فَالثّقَلُ

٣١٦ الطويل قفانبك من ذكرى حبيب ومنزل بِسِقْطِ اللّوى بين الدّخول فَحَوْمَلِ

٣١٧ الطويل ومُسْتَلْئِمٍ كشَفْتُ بالرمح ذيْلَهُ أقمت بعَضْبٍ ذى شَقَاشِقَ مَيْلَهُ

٣١٨ الرجز . . . . . بيازِلٍ وجِنَاء أو عَيْهَلِّ

٣٣٧ الرجز . . . . . بِشِيَةٍ كشِيـــةِ المُمَرْجَلِ

٣٣٨ الطويل خَرَجْتُ بها أمشى تجر وراءنا على إثرنا أذيال مِرْطٍ مُرَجَّلِ

---

(١) انظره أيضا فى ٣٠٣ و ص ٣٠٨

حرف الميم

ص بحر الشاهد

٦٦ الطويل هُمَا نَفَثَا فى فىَّ مِنْ فَمَوَيْهِمَا عَلَى النابح العاوى أشدُّ رجام

٧٣ الطويل فهل لكم فيها إلىّ فإننى طبيب بما أعيَا النِّطَاسى حِذْيَمَا

٨٤ الكامل ينباع من ذِفْرَى غضوب جَسْرَة زيَّافة مثل الفنيق المكدم

٢٥٨ الرجز أرْسَلَ فيها بازلاً يُقَرِّمُهْ فَهْوَ بِهَا يَنْحُو طريقاً يَعْلَمُهْ

* باسْم الذى فى كل سُورَةٍ سِمُهْ *

٢٧٢ المتقارب إلى المرء قَيْس أطيل السرى وآخذ من كلِّ حىٍّ عُصُمْ (١)

٢٩٥ الوافر أنا سيف العشيرة فاعرفونى حُمَيْدًا قد تَذَرَّيْتُ السنامَا

٣٠٦ الكامل يادار عبلة بالجَوَاء تكلم وعمى صباحا دار عبلة واسْلَمْ

حرف النون

١٤ البسيط يَوْماً يمانٍ إذا لاقيتُ ذا يَمَنٍ وإن لَقِيتُ مَعَدِّيًّا فعدنانى

٦٤ الوافر فلو أنَّا على حُجُرٍ ذُبِحْنَا جَرَى الدَّمَيَانِ بالخبر اليقين

٧٧ الطويل وما أنا كُنْتِيٌّ وما أنا عَاجِنٌ وشَرُّ الرجال الكُنْتُنِيُّ وَعَاجِنُ

١٣٣ الرجز . . . . . حَتَّى رَمَتْ مَجْهُولَهُ بالْأَجْنُنِ

١٧١ الوافر فما وَجَدَت بناتُ بنى نزار حلائل أسْوَدين وأحْمَرِينا

١٧٦ الرجز . . . . . مابالُ عينى كالشَّعِيب العَيْنِ

٢٦٥ الطويل إذا جاوز الإثْنَيْنِ سِرٌّ فإنَّهُ بِنَثٍّ وتكثير الْوُشَاةِ قَمِينُ

٢٦٨ الوافر أَلَخَيْرُ الذى أنا أبْتَغِيهِ أم الشرُّ الذى هو يَبْتَغِينِى

(١) انظره أيضاً فى ص ٢٧٥ و ٢٧٩

ص بحر الشاهد الشاهد

٣١٨ الوافر ألا هُبِّى بصَحْنِكِ فاصبَحِينَا ولا تُبْقِى خمور الأَنْدَرِينَا

حرف الهاء

٢٠٦ السريع * فى كُلِّ يومٍ ما وكل لَيْلَهْ *

حرف الألف اللينة

٢٠٩ الرجز * بأعْيُنَاتٍ لَمْ يخالطها القَذَى *

٢٨٣ الرجز وَرُبَّ ضَيْفٍ طَرَقَ الحىَّ سُرَى صادَفَ زاداً وحَدِيثاً ما اشْتَهَى
إنَّ الحديثَ جانبٌ مِنَ القِرَى

٣٢٣ الرجز بالخير خيراتٍ وإن شَرًّا فا ولا أريدُ الشَّرَّ إلاَّ أنْ تَا

حرف الياء

١٣٦ الطويل أَلَمْ تَعْلَمَا أنَّ اللامة نفعُهَا قليلٌ، وما لَوْمِى أخِى من شِمَالِيا

١٦٢ المزج لقـــد أغدو على أشقـ ـر ينتـال الصحاريَّا

٢٠٢ الرجز . . . . . أخْشَى ركَيْباً أو رُجَيْلاً عادِيَا (١)

٢٣٤ الرجز حَيْدَةُ خالى ولَقِيط وعلى وحاتم الطائىُّ وهّابُ المِئِى

(١) أنظره أيضا فى ص ٢٠٣

فهرست الأمثال التى وردت فى الشرح و التعليقات

الصوره

فهرست الأمثال التى وردت فى الشرح والتعليقات

ص		
٢١	ش	ذَكَّرْتَنِي الطَّعْنَ وَكُنْتُ نَاسِيَا
٢٦	»	كالسَّاعِي إلَى مَثْعَبٍ مُوَائِلاً من سَبَلِ الرَّاعِدِ
١١٣	ت	غُدَّةٌ كَغُدَّةِ الْبَعِيرِ وَمَوْتٌ فِي بَيْتِ سَلُولِيَّة
١٢٢	»	شَرُّ الرِّعَاءِ الْحُطَمَةُ
١٢٦		هذه المُنُوق بعد النُّوق
١٢٦	»	حَرِّكْ لَهَا حَوَارَهَا تَحِنّ
١٣٢	»	إن الْقِرْمَ مِنَ الْأَفِيل
٢١٩	»	قَرِّبِ الْحِمَارَ مِنَ الرَّدْهَة وَلاَ تَقُلْ لَهُ سأْ
٢٢٤	ش	الْتَقَمَتْ حَلْقَتَا الْبِطَان
٢٣٢	ت	أَيْنَا أُوَجِّهْ أَلْقَ سَعْدًا
»	»	بِكُلِّ وَادٍ بنو سَعْدٍ
٢٩٤	ش	هَكَذَا فَزِدِى أَنَهْ
٣٣٠	ت	الْقَرَنْبَى فى عَيْنِ أُمِّهَا حَسَنَة
٣٩٢	»	مالهُ أَثَرٌ وَلاَ عِشْيَرٌ

اشاره

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاه والسّلام على إمام المتقين ، قائد الغر المحجلين ، سيدنا محمد بن عبد الله وعلى آله وصحبه أجمعين

ص: ٣

المنسوب

اشاره

قال : «المنسوب الملحق بآخره یاء مشدّده لیدلّ علی نسبته إلی المجرّد عنها ، وقیاسه حذف تاء التّأنیث مطلقا ، وزیاده التّثنیه والجمع إلّا علما قد أعرب بالحر کات ؛ فلذلک جاء قنّسریّ وقنّسرینیّ»

شرح تعریف المنسوب

أقول : قوله : «علی نسبته إلی المجرد عنها» یخرج ما لحقت آخره یاء مسدده للوحده کرومیّ وروم ، وزنجیّ وزنج ، وما لحقت آخره للمبالغه کأحمریّ ودوّاریّ (۱) ، وما لحقته لا لمعنی کبردیّ (۲) وکرسیّ ، فلا یقال لهذه الأسماء : إنها منسوبه ، ولا لیائها : إنها یاء النسبه (۳) ، کما یقال لتمره والتاء فیه للوحده ،

۱- قال فی اللسان : «والدهر دوار بالانسان ودواری : أی دائر به علی إضافه الشیء إلی نفسه. قال ابن سیده : هذا قول اللغویین. قال الفارسی : هو علی لفظ النسب ولیس بنسب ، ونظیره بختی وکرسی» وقد قال العجاج : والدّهر بالإنسان دوّاریّ أفنی القرون وهو قعسریّ أی : أنه یدور ویتقلب بالانسان حالا بعد حال وأنه یفنی قرونا کثیره وهو باق علی شدته وقوته ، وأصل القعسری الجمل الضخم الشدید ، فشبه الدهر به فی قوته وشدته

۲- البردی : إما أن یکون بضم فسکون ، وإما أن یکون بفتح فسکون ، وهو علی الأول نوع من تمر الحجاز جید ، وعلی الثانی نبت معروف واحدته بردیه. (انظر ج ۱ ص ۲۰۳) من هذا الکتاب

۳- قد اختلفت عبارات المؤلف فی هذه الیاء ، فهو أحیانا یذکر أنها یاء النسبه کما فی قوله (ح ۱ ص ۲۰۳): «وکان علی المصنف أن یذکر یاء النسبه أیضا نحو بریدی فی بردی» وأحیانا یذکر أنها لیست للنسبه کما هنا ، وقد حل هو هذا الاشکال بقوله فی هذا الباب فی شان یاء الوحده کرومی : «ولقائل أن یقول : یاء الوحده أیضا فی الأصل للنسبه ، لأن معنی زنجی شخص منسوب إلی هذه الجماعه بکونه واحدا منهم فهو غیر خارج عن حقیقه النسبه ، إلا أنه طرأ علیه معنی الوحده» وملخص هذا أنه ینظر أحیانا إلی الأصل فیعتبرها باء نسبه ، وینظر أحیانا أخری إلی ما طرا من معنی الوحده فینفی عنها ذلک ، وما قاله فی یاء الوحده یجری مثله تماما فی یاء المبالغه ، لکن یاء نحو الکرسی والبردی ، وهی المزیده لا لغرض ، لا یجری فیها مثل ذلک ، ولا عذر له فی تسمیتها یاء نسبه إلا أن صورتها صوره یاء النسبه

ولعلّامه وهى فيه المبالغه ، ولغرفه ولا معنى لتائها : إنها أسماء مؤنثه وتاءها تاء التأنيث ؛ وذلك لجريها مجرى التأنيث الحقيقى فى أشياء ، كتأنيث ما أسند إليها ، وكصيرورتها غير منصرفه فى نحو طلحه ، وانقلاب تائها فى الوقف هاء

حذف تاء التأنيث من المنسوب إليه ، وبيان السر فى ذلك

قوله «حذف تاء التأنيث مطلقا» أى : سواء كان ذو التاء علما كمكه والكوفه ، أو غير علم كالغرفه والصفره ، بخلاف زيادتى التثنيه والجمع ؛ فإنهما قد لا يحذفان فى العلم كما يجىء ، وسواء كانت التاء فى مؤنث حقيقى أولا كعزّه وحمزه ، فى العلم كما يجىء ، وسواء كانت التاء فى مؤنث حقيقى أولا كعزّه وحمزه ، وسواء كانت بعد الألف فى جمع المؤنث نحو مسلمات ، أولا ،

وأما نحو أخت وبنت فان التاء تحذف فيه ، وإن لم تكن للتأنيث ، بدليل صرف أخت وبنت إذا سمى بهما (١) ، وذلك لما فى مثل هذه التاء من رائحه

١- قال سيبويه فى الكتاب (ح ٢ ص ١٣): «وإن سميت رجلا ببنت أو أخت صرفته ؛ لأنك بنيت الاسم على هذه التاء وألحقتها ببناء الثلاثه كما ألحقوا سنبته بالأربعه ، ولو كانت كالهاء لما سكنوا الحرف الذى قبلها ، فأنما هذه التاء فيها كتاء عفريت ، ولو كانت كألف التأنيث لم ينصرف فى النكره ، وليست كالهاء لما ذكرت لك ، وإنما هذه زياده فى الاسم بنى عليها وانصرف فى المعرفه ، ولو أن الهاء التى فى دجاجه كهذه التاء انصرف فى المعرفه» اه وكتب أبو سعيد السيرافى فى شرح كلامه هذا فقال : «التاء فى بنت وأخت منزلتها عند سيبويه منزله التاء فى سنته وعفريت ، فهى فيهما زائده للالحاق بجذع وقفل ، فاذا سمينا بواحده منهما رجلا صرفناه لأنه بمنزله مؤنث على ثلاثه أحرف ليس فيها علامه تأنيث كرجل سميناه بفهر وعين ، والتاء الزائده التى للتأنيث هى التى يلزم ما قبلها الفتحه ويوقف عليها بالهاء كقولنا دجاجه وما أشبه ذلك» اه ملخصا. والمراد فى كلام سيبويه والسيرافى من التاء المزيده للالحاق فى سنبته التاء الأولى لا الثانيه كما هو ظاهر

التأنيث (۱)

وإنما حذفت تاء التأنيث حذرا من اجتماع التاءين : إحداهما قبل الياء ، والأخرى بعدها ، لو لم تحذف ، إذا كان المنسوب إلى ذى التاء مؤنثا بالتاء (۲) إذ كنت تقول : امرأه كوفتيه ، ثم طرد حذفها فى المنسوب المذكر ، نحو رجل كوفى قبل : إنما حذفت لأن الياء قد تكون مثل التاء على ما ذكرنا ، فى إفاده الوحده والمبالغه ، وفى كونها لا لمعنى ، فلو لم تحذف لكان كأنه اجتمع ياءان أو تاآن ، ويلزمهم على هذا التعليل أن لا يقولوا نحو كوفيه وبصريه ، إذ هذا أيضا جمع بينهما.

۱- قال المؤلف فى شرح الكافيه (ح ۱ ص ۴۳): «ونريد بتاء التأنيث تاء زائده فى آخر الاسم مفتوحا ما قبلها تنقلب هاء فى الوقف ، فنحو أخت وبنت ليس مؤنثا بالتاء ، بل التاء بدل من اللام ، لكنه اختص هذا الابدال بالمؤنث دون المذكر لمناسبه التاء للتأنيث ، فعلى هذا لو سميت ببنت وأخت وهنت مذكرا لصرفتها» اه. وقوله «لكنه اختص هذا الابدال بالمؤنث الخ» هو مراده بقوله هنا» لما فى مثل هذه التاء من رائحه التأنيث» ، يدلك على أن هذا مراده قوله فى هذا الباب كما يأتى قريبا : «فان أبدل من اللام فى الثلاثى التاء وذلك فى الأسماء المعدوده المذكوره فى باب التصغير نحو أخت وبنت وهنت وثنتان وكيت وذيت فعند سيبويه تحذف التاء وترد اللام ، وذلك لأن التاء وإن كانت بدلا من اللام الا أن فيها رائحه من التأنيث لاختصاصها بالمؤنث فى هذه الأسماء» اه

۲- قيد المؤنث المنسوب إلى ذى التاء بكونه بالتاء فى جميع النسخ ، والصواب حذف هذا القيد ، لأن اجتماع التاءين لازم فى المنسوب إلى ذى التاء ولو كان المنسوب مؤنثا بغير تاء كزينب فانك كنت تقول فى نسبها الى البصره : بصرتيه

ويحذف الألف والتاء فى نحو مسلمات (۱) لإفادتهما معا للتأنيث كإفادتهما للجمع ، فيلزم من إبقائهما اجتماع التاءين فى نحو عرفاتيه ، ولا ينفصل إحدى الحرفين من الأخرى ثبوتا وزوالا ؛ لكونهما كعلامه واحده ، تقول فى أذرعات وعانات : أذرعىّ (۲)

ص: ۷

۱- ظاهر عباره ابن الحاجب والرضى هنا أن جمعى التصحيح الباقيين على الجمعيه إذا أريد النسبه إليهما حذفت منهما علامه الجمع : أى الألف والتاء فى جمع المؤنث والواو والنون والياء والنون فى جمع المذكر ، مع أن الذى يقتضيه كلام الرضى عند شرح قول ابن الحاجب : «والجمع يرد إلى الواحد» ويقتضيه تعليل النحويين رد الجمع إلى الواحد عند النسبه إليه : أن يرد جمعا التصحيح عند النسبه إليهما الى الواحد لا أن تحذف منهما علامه الجمع ، وفرق بين الرد إلى الواحد وحذف علامه الجمع فإن أرضين مثلا إذا نسبت إليه وهو باق على جمعيته قلت : أرضى بسكون الراء - وإذا نسبت إليه مسمى به حاكيا إعرابه الذى كان قبل التسميه به قلت : أرضى بفتح الراء وحذف علامه الجمع ، وكذلك تمرات فى جمع تمره : إذا نسبت إليه جمعا قلت تمرى - باسكان الميم - أى : برده إلى واحده ، وإذا نسبت إليه مسمى به قلت : تمرى - بفتح الميم وحذف علامه الجمع : أى الألف والتاء -. وتحقيق المقام أنك إذا نسبت إلى المثنى والجمع مطلقا : أى سواء أكان جمع تصحيح أم جمع تكسير ، فان كانت غير مسمى بها ردت إلى واحدها ، وإن كانت مسمى بها ففى المثنى وجمع المذكر السالم التفصيل الذى ذكره الرضى هنا ، أما جمع المؤنث السالم فليس فيه إلا حذف علامه الجمع أى الألف والتاء للعله التى ذكرها المحقق الرضى

۲- أذرعات - بفتح فسكون فراء مكسوره - وقال ياقوت : «كأنه جمع أذرعه جمع ذراع جمع قله ، وهو بلد فى أطراف الشام يجاور أرض البلقاء وعمان ينسب إليه الخمر ، وقال الحافظ أبو القاسم : أذرعات مدينه بالبلقاء ، وقال النحويون : بالتثنيه والجمع تزول الخصوصيه عن الأعلام فتنكر وتجرى مجرى النكره من أسماء الأجناس فاذا أردت تعريفه عرفته بما تعرف به الأجناس ، وأما نحو أبانين وأذرعات وعرفات فتسميته ابتداء تثنيه وجمع ، كما لو سميت رجلا بخليلان أو مساجد ، وإنما عرف مثل ذلك بغير حرف تعريف وجعلت أعلاما لأنها لا تفترق فنزلت منزله شىء واحد فلم يقع إلباس ، واللغه الفصيحه فى عرفات الصرف ، ومنع الصرف لغه ، تقول : هذه عرفات وأذرعات (بالرفع منونا) ورأيت عرفات وأذرعات (بالكسر منونا) ومررت بعرفات وأذرعات (بالجر منونا) لأن فيه سببا واحدا ، وهذه التاء التى فيه للجمع لا للتأنيث ، لأنه اسم لمواضع مجتمعه فجعلت تلك المواضع اسما واحدا وكأن اسم كل واحد منهما عرفه وأذرعه ، وقيل : بل الاسم جمع والمسمى مفرد ، فلذلك لم يتنكر ، وقيل : إن التاء فيه لم تتمحض للتأنيث ولا للجمع ، فأشبهت التاء فى بنات وثبات ، وأما من منعها الصرف فانه يقول : إن التنوين فيها للمقابله أى يقابل النون التى فى جمع المذكر السالم ، فعلى هذا غير منصرفه ... وينسب إلى أذرعات أذرعى» اه وفى اللسان : «وقال سيبويه : أذرعات بالصرف وغير الصرف ، شبهوا التاء بهاء التأنيث ولم يحفلوا بالحاجز لأنه ساكن والساكن ليس بحاجز حصين ، إن سأل سائل فقال : ما تقول فى من قال هذه أذرعات ومسلمات وشبه تاء الجماعه بهاء الواحده فلم ينون للتعريف والتأنيث فكيف يقول إذا نكر أينون أم لا ، فالجواب أن التنوين مع التنكير واجب هنا لا محاله لزوال التعريف فأقصى أحوال أذرعات إذا نكرتها فى من لم يصرف أن تكون كحمزه إذا نكرتها ، وكما تقول : هذا حمزه وحمزه آخر (بالتنوين) فتصرف النكره لا غير فكذلك تقول : عندى مسلمات ونظرت إلى مسلمات أخرى (بالتنوين) فتنون مسلمات لا محاله ، وقال يعقوب أذرعات ويذرعات موضع بالشأم حكاه فى المبدل» اه وفى القاموس : «وأذرعات بكسر الراء وتفتح : بلد بالشأم والنسبه أذرعى بالفتح» اه ومثل قوله : «والنسبه أذرعى بالفتح» فى اللسان عن ابن سيده ، نقول : أما النسبه بفتح الراء إلى أذرعات (بفتح الراء)

فواضحه ، فانها لا تعدو حذف تاء التأنيث ثم تحذف الألف لكونها خامسه كألف خوزلى ، مثلا ، وأما النسبه بفتح الراء إلى أذرعات بكسر الراء فانها بعد حذف علامه الجمع ، وهى الألف والتاء صار الاسم على أربعه أحرف ثالثها مكسور فلو بقى على حاله لاجتمع كسرتان بعدهما ياءان فخففوا ذلك بفتح الراء كما قالوا فى تغلب تغلبى بفتح اللام وأبو العباس محمد بن يزيد المبرد يطرد ذلك ويقيسه ، وغيره يقصره على السماع

وعانىّ (۱)

ص: ۸

۱- عانات : جمع عانه ، وعانه بلد مشهور بين الرقه وهيت يعد فى أعمال الجزيره ، وربما قالوا فى الشعر : عانات ، كأنهم جمعوها بما حولها. قال الشاعر [نسبه ابن برى إلى الأعشى] تخيّرها أخو عانات شهرا ورجّى خيرها عاما فعاما وعانه أيضا : بلد بالأردن

ويحذف أيضا كل ياء مشدده مزيده فى الآخر (١) ، سواء كانت للنسب أو للوحده أو للمبالغه أو لا لمعنى (٢) ؛ فتقول فى المنسوب إلى بصرى ورومى وأحمرى وكرسى : بصرىّ ورومى وأحمرى وكرسى ؛ كراهه لاجتماعهما

حذف زياده التثنيه والجمع من المنسوب إليه

قوله : «وزياده التثنيه والجمع» أى : جمع السلامه ، زياده التثنيه الألف والنون أو الياء والنون ، فى نحو مسلمان ومسلمتان ومسلمين ومسلمتين ، وزياده الجمع الواو والنون أو الياء والنون ، فى نحو مسلمون ومسلمين ، والألف والتاء فى نحو مسلمات.

١- احترز المؤلف بالياء المشدده المزيده عن ياء القاضى فان فيها خلافا سيأتى تفصيله ، وحاصله أن منهم من يرى حذفها ومنهم من يرى جواز حذفها وقلبها واوا ، وعن الياء المشدده المكونه من ياءين إحداهما أصل والأخرى زائده كما فى اسم المفعول من الثلاثى الناقص اليائى نحو مكنى ومرمى ومبغى عليه ، فان هذه الياء المشدده لا يتحتم حذفها ، بل يجوز حذفها وهو الراجح ويجوز حذف الزائده من الياءين وقلب الأصليه واوا ، فيقال : مكنى أو مكنوى ، ومرمى أو مرموى ومبغى أو مبغوى ، وسيأتى إتمام بحث ذلك

٢- ياء الوحده ياء تدخل على اسم الجنس الجمعى لتكون داله على الواحد منه نحو روم ورومى ، وعرب وعربى وفرس وفرسى ، وعجم وعجمى ، وترك وتركى ، ونبط ونبطى ، وياء المبالغه ياء تلحق الآخر للدلاله على نسبه الشىء إلى نفسه ، فيكون المنسوب والمنسوب إليه شيئا واحدا كأحمر وأحمرى ، ودوار ودوارى ، ووجه المبالغه أنهم لما رأوا المنسوب كاملا فى معناه ولم يجدوا شيئا ينسبونه إليه أكمل منه فى معناه نسبوه إلى نفسه. وأما الياء الزائده لا لمعنى فهى ياء بنى عليها الاسم وليس له معنى بدونها نحو كرسى

أما حذف النون فواضح ؛ لدلالتها على تمام الكلمه ، وياء النسبه كجزء من أجزائها ، وأما حذف الألف والواو والياء المذكوره فلكونها إعرابا ولا يكون فى الوسط إعراب ، وأيضا لو لم تحذف لاجتمع العلامتان المتساويتان فى نحو مسلمانيان ومسلمونيون ، وعلامتا التثنيه والجمع فى نحو مسلمونيان ومسلمانيون ، فيكون للكلمه إعرابان ، فان جعلت المثنى والمجموع بالواو والنون علمين فلا يخلو من أن تبقى الإعراب فى حال العلميه كما كان ، أولا (١) ؛ فان أبقيته وجب الحذف أيضا فى النسبه ؛ إذ المحذور باق ، ولهذا إذا سميت شخصا بعشرين أو مسلمين لم يجز أن تقول عشرونان وعشرونون ومسلمونان ومسلمونون ، وإن أعربتهما بالحركات وجعلت النون بعد الألف فى المثنى والنون بعد الياء فى الجمع معتقب الإعراب كما عرفت فى شرح الكافيه لم يكن الألف والياء للإعراب ، ولم يفد النون تمام الكلمه ، بل كانت الكلمه كسكران وغسلين (٢) فيجب أن

١- للعلماء فى إعراب المثنى وجمع المذكر السالم بعد التسميه بهما أقوال : أما المثنى فمنهم من يعربه بالحروف كما كان قبل التسميه ، ومنهم من يلزمه الألف والنون ويعربه إعراب ما لا ينصرف كحمدان ، ومنهم من يلزمه الألف والنون ويصرفه كسرحان. وأما جمع المذكر السالم فمنهم من يعربه بالحروف كما كان قبل العلميه ، ومنهم من يجريه مجرى غسلين : أى يلزمه الياء ويعربه بالحركات على النون ويصرفه ، ومنهم من يجريه مجرى هرون : أى يلزمه الواو والنون ويمنعه من الصرف للعلميه وشبه العجمه ، ومنهم من يجريه مجرى عربون - بضم العين وسكون الراء أو بفتحهما - أى : يلزمه الواو والنون ويصرفه ، ومنهم من يلزمه الواو مع فتح النون ويعربه بحركات مقدره على الواو منع من ظهورها حكايه أصله حاله رفعه التى هى أشرف حالاته

٢- الغسلين : ما يخرج من الثوب بالغسل ، ومثله الغساله ، والغسلين فى القرآن العزيز : ما يسيل من جلود أهل النار من قيح وغيره ، وقال الليث : الغسلين : شديد الحر (يريد أنه وصف). وقيل : شجر فى النار

ينسب إليهما بلا حذف شيء ، نحو بحرانيّ وقنّسرينيّ (۱) وأما إذا نسبت

۱- قال المؤلف فی شرح الکافیه (ح ۲ ص ۱۳۱) : «إذا أردت التسمیه بشیء من الألفاظ : فان کان ذلک اللفظ مثنی أو مجموعا علی حده کضاربان وضاربون ، أو جاریا مجراهما کائنان وعشرون ، أعرب فی الأکثر إعرابه قبل التسمیه ، ویجوز أن تجعل النون فی کلیهما معتقب الاعراب بشرط ألا یتجاوز حروف الکلمه سبعه ، لأن حروف قرعبلانه غایه عدد حروف الکلمه ، فلا تجعل النون فی مستعتبان ومستعتبون معتقب الاعراب ، فاذا أعربت النون ألزم المثنی الألف دون الیاء ، لأنها أخف منها ، ولأنه لیس فی المفردات ما آخره باء ونون زائدتان وقبل الیاء فتحه ، قال (ابن أحمر وقیل ابن مقبل) * ألا یا دیار الحیّ بالسّبعان* وألزم الجمع الیاء دون الواو لکونها أخف منها وقد جاء البحرین فی المثنی علی خلاف القیاس ، یقال : هذه البحرین بضم النون ودخلت البحرین (بفتحها). قال الأزهری : ومنهم من یقول البحران علی القیاس ، لکن النسبه إلی البحران الذی هو القیاس أکثر ، فبحرانی أکثر من بحرینی وإن کان استعمال البحرین مجعولا نونه معتقب الأعراب أکثر من استعمال البحران کذلک ، وجاء فی الجمع الواو قلیلا مع الیاء ، قالوا : قنسرین وقنسرون ، ونصیبین ونصیبون ، ویبرین ویبرون ، لأن مثل زیتون فی کلامهم موجود ، وقال الزجاج نقلا عن المبرد : یجوز الواو قبل النون المجعول معتقب الأعراب قیاسا ، قال : ولا أعلم أحدا سبقنا إلی هذا قال أبو علی : لا شاهد له وهو بعید عن القیاس» اه قال یاقوت : «البحرین : هکذا یتلفظ بها فی حال الرفع والنصب والجر ، ولم یسمع علی لفظ المرفوع من أحد منهم إلا أن الزمخشری قد حکی أنه بلفظ التثنیه ، فیقولون : هذه البحران وانتهینا إلی البحرین ، ولم یبلغنی من جهه أخری ... وهو اسم جامع لبلاد علی ساحل بحر الهند بین البصره وعمان. قیل : هی قصبه هجر ، وقیل : هجر قصبه البحرین ، وقد عدها قوم من الیمن ، وجعلها آخرون قصبه برأسها» اه ، وقنسرین بکسر أوله وفتح ثانیه وتشدیده - وقد کسره قوم - ثم سین مهمله : مدینه من مدن الشام تقع علی خط تسع وثلاثین درجه طولا وخمس وثلاثین درجه عرضا قرب حمص ، افتتحها أبو عبیده بن الجراح سنه سبع عشره من الهجره. ونصیبین - بالفتح ثم الکسر ثم یاء علامه الجمع الصحیح : مدینه عامره من بلاد الجزیره علی جاده القوافل من الموصل إلی الشام ، وفیها وفی قراها بساتین کثیره ، بینها وبین الموصل سته أیام ، وعلیها سور کانت الروم بنته ، ویبرین - بالفتح ثم السکون وکسر الراء ویاء ثم نون ، ویقال فیه أبرین : اسم قریه کثیره النخل والعیون العذبه بحذاء الأحساء من بنی سعد بالبحرین ، وقال الخارزنجی رمل أبرین ویبر بن بلد قیل هی فی بلاد العمالیق (الیمامه). ویبرین أیضا : قریه من قری حلب ثم من نواحی عزاز. قال أبو زیاد الکلبی أراک إلی کثبان یبرین صبّه وهذا لعمری لو قنعت کثیب وإنّ الکثیب الفرد من أیمن الحمی إلیّ وإن لم آته لحبیب وقال جریر : لمّا تذکّرت بالدّیرین أرّقنی صوت الدّجاج وضرب بالنّواقیس فقلت للرّکب إذ جدّ الرّحیل بنا یا بعد یبرین من باب الفرادیس

إلى نحو سنين وكرين غير علمين (۱) فإنه يجب رده إلى الواحد كما سيجىء

ص: ۱۲

۱- سنين : جمع سنه ، وكرين : جمع كره ، وهما ملحقان بجمع المذكر السالم فى الاعراب بالواو والنون أو الياء والنون لكونهما غير علمين ولا وصفين لمذكر عاقل ولكون بناء واحدهما لم يسلم فى الجمع ، إذ قد حذفت لامه وأكثر هذا النوع يغير بعض حركات واحده ، ومراد المؤلف من «نحو سنين وكرين» كل ثلاثى حذفت لامه وعوض عنها فى المفرد تاء التأنيث ولم يسمع له جمع تكسير على أحد أبنيه جموع التكسير المعروفه ، وهذا النوع كما يعرب إعراب جمع المذكر السالم يعرب بالحركات الظاهره على النون ، وقد ورد من ذلك قوله صلى الله عليه وسلم دعاء على أهل مكه «اللهم اجعلها عليهم سنينا كسنين يوسف» وغرض المؤلف مما ذكر دفع ما يتوهم من أن نحو سنين كالجمع والمثنى المسمى بهما إذا أعربا بالحركات فين أن هذا النوع يرد إلى واحده فى كل حال

من وجوب رد الجموع فى النسب إلى آحادها ، سواء جعلت النون معتقب الإعراب ، أو لا

قوله «جاء قنّسرىّ» يعنى فى المنسوب إلى ما لم يجعل نونه معتقب الإعراب «وقنسرينى» [يعنى] فى المنسوب إلى المجعول نونه معتقب الإعراب.

الفرق بين الاسم المنسوب وبين الصفات

واعلم أن علامه النسبه ياء مشدده فى آخر الاسم المنسوب إليه يصير بسببها الاسم المركب منها ومن المنسوب إليه شيئا واحدا منسوبا إلى المجرد عنها فيدل على ذات غير معينه موصوفه بصفه معينه وهى النسبه إلى المجرد عنها فيكون كسائر الصفات : من اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفه المشبهه ، فإن كلا منها ذات غير معينه موصوفه بصفه معينه ، فيحتاج إلى موصوف يخصص تلك الذات ، إما هو أو متعلقه نحو : مررت برجل تميمى ، وبرجل مصرى حماره ، فيرفع فى الأول ضمير الموصوف وفى الثانى متعلقه ، مثل سائر الصفات المذكوره ، ولا يعمل فى المفعول به ، إذ هو بمعنى اللازم : أى منتسب أو منسوب ، ولعدم مشابهته للفعل لفظا لا يعمل إلا فى مخصّص تلك الذات المبهمه المدلول عليها إما ظاهرا كما فى «برجل مصرى حماره» أو مضمرا كما فى «برجل تميمى» ولا يعمل فى غيره إلا فى الظرف الذى يكفيه رائحه الفعل ، نحو «أنا قريشىّ أبدا» أو فى الحال (١) المشبه له ، كما

١- نريد أن نبين لك أولا : أن قول المؤلف المشبه له ليس للاحتراز وإنما هو صفه كاشفه الغرض منها التعليل لعمل المنسوب فى الحال كعمله فى الظرف الذى يكفيه رائحه الفعل ، وثانيا : أن وجه الشبه بين الحال والظرف من ناحيه أن معناهما واحد ، ألا ترى أن قولك جاء زيد راكبا مثل قولك جاء زيد وقت ركوبه ، ولهذا صح أن كل شىء دل على معنى الفعل يعمل فيهما فاسم الفاعل واسم المفعول وسائر الصفات وأسماء الأفعال والحروف المتشبهه للفعل ، كل ذلك يعمل فى الظرف والحال جميعا ، وثالثا : أنهما وإن تشابها فيما ذكرنا فان بينهما فرقا ، ألا ترى أن الحال لا يجوز أن تتقدم على عاملها المعنوى إذا كان ظرفا أو جارا ومجرورا على الصحيح والظرف يتقدم عليهما ، ومثال عمل المنسوب فى الحال أنت قرشى خطيبا وهو تميمى متفاخرا

مضی فی بابه ، قال عمران بن حطّان :

۴۴ - یوما یمان إذا لاقیت ذا یمن

وإن لقیت معدّیا فعدنانی (۱)

۱- هذا البیت لعمران بن حطان السدوسی الخارجی وهو أحد المعدودین من رجالات الخوارج علما ومعرفه وحفظا وکان عبد الملک بن مروان قد أهدر دمه فطلبه عماله علی الجهات فکان دائم النقله وکان إذا نزل علی قوم انتسب لهم نسبا قریبا من نسبهم ، والبیت من کلمه له یقولها لروح بن زنباع الجذامی وکان عمران قد نزل علیه ضیفا وستر عنه نفسه وانتسب له أزدیا ، فلما انکشفت حاله ترک له رقعه مکتوبا فیها : یا روح کم من أخی مثوی نزلت به قد ظنّ ظنّک من لخم وغسّان حتّی إذا خفته فارقت منزله من بعد ما قیل عمران بن حطّان قد کنت جارک حولا ما تروّعنی فیه روائع من إنس ومن جان حتّی أردت بی العظمی فأدرکنی ما أدرک النّاس من خوف ابن مروان فاعذر أخاک ابن زنباع فإنّ له فی النّائبات خطوبا ذات ألوان یوما یمان إذا لاقیت ذا یمن وإن لقیت معدّیا فعدنانی لو کنت مستغفرا یوما لطاغیه کنت المقدّم فی سرّی وإعلانی لکن أبت لی آیات مطهّره عند الولایه فی طه وعمران ولم یشرح البغدادی هذا البیت فی شرح شواهد الشافیه وقد ذکر قصه عمران وأبیاته فی شرح شواهد الکافیه (ش ۳۹۷) انظر خزانه الأدب (۲ : ۴۳۵ - ۴۴۱) وکامل المبرد ح ۲ ص ۱۰۸ وما بعدها)

أما سائر الصفات المذكوره فلمشابهتها للفعل لفظا أيضا تتعدّى فى العمل إلى غير مخصّص تلك الذات المدلول عليها من الحال والظرف وغيرهما.

الفرق بين الاسم المنسوب وبين اسم الزمان والمكان واسم الآله

فان قيل : فاسم الزمان والمكان أيضا نحو المضرب والمقتل واسم الآله يدلان على ذات غير معينه موصوفه بصفه معينه ؛ إذ معنى المضرب مكان أو زمان يضرب فيه ، ومعنى المضرب آله يضرب بها ، فهلّا رفعا ما يخصص تينك الذاتين أو ضميره.

فيقال : صمت يوما معطشا : أى معطشا هو ، وصمت يوما معطشا نصفه ، وسرت فرسخا معسفا : (۱) أى معسفا هو ، وسرت فرسخا معسفا نصفه.

فالجواب أن اقتضاء الصفه والمنسوب لمتبوع يخصّص الذات المبهمه التى يدلّان عليها وضعىّ بخلاف الآله واسمى الزمان والمكان فانها وضعت على أن تدل على ذات مبهمه متصفه بوصف معين غير مخصصه بمتبوع ولا غيره ، فلما لم يكن لها مخصص لم تجر عليه ، ولم ترفعه ، ولم تنصب أيضا شيئا ، لأن النصب

۱- المعسف : اسم مكان من العسف ، وهو الأخذ فى غير الجاده ، وأصله السير على غير الطريق ، وبابه ضرب

فى الفعل الذى هو الأصل فى العمل بعد الرفع فكيف فى فروعه ، فمن ثم أوّلوا قوله :

۴۵ - كأنّ مجرّ الرّامسات ذيولبا

عليه قضيم نمّقته الصّوانع (۱)

۱- هـذا البيت للنـابغه الـذبيانى من قصـيده طويله أولهـا عفا ذو حسا من فرتنى فالفوارع فجنبا أريك فالتّلاع الـدّوافع وقبل البيت المستشهد به قوله : توهّمت آيات لها فعرفتها لستّه أعوام وذا العام سابع رماد ككحل العين ما إن تبينه ونؤى كجذم الحوض أثلم خـاشع وذو حسـا ، وفرتنى ، وأريـك : مواضع. ويروى* عفـا حسم من فرتنى* وهو موضع أيضا. وتوهمت : تفرست ، والآيات : العلامات ، واللام فى قوله «لسته أعوام» بمعنى بعد ، وما فى قوله «ما إن تبينه» نافيه ، وإن بعدها زائده ، وتبينه : تظهره ، والنؤى - بضم فسـكون - : حفيره تحفر حول الخباء لئلا يدخله المطر ، والجذم - بكسر فسكون - : الأصل ، والخاشع : اللاصق بالأرض ، والضـمير فى عليه راجع إلى النؤى ، والرامسات : الرياح الشديـده الهبوب وهى مأخوذه من الرمس وهو الدفن ، ومنه سـمى القبر رمسا ، لأنها إذا هبت أثارت الغبار فيدفن ما يقع عليه ، والمراد من ذيولها أواخرها التى تكون ضـعيفه ، والقضيم - بفتح فكسر - : الجلـد الأـبيض ، ويقـال : هـو حصـير خيوطه من سـيور. ونمقته : حسـنته. والصوانع : جمع صـانعه وهى اسم فاعـل من الصـنع ، والاستشـهاد بالبيت على أن مجر الرامسات مصدر ميمى بمعنى الجر ، وإضافته إلى الرامسات من إضافه المصدر لفاعله ، وذيولها مفعوله والكلام على تقدير مضاف ، وكأنه قد قال : كأن أثر جر الرامسات ذيولها ، فأما أن مجر مصدر فلما ذكره المؤلف من أن اسم المكان والزمان لا ينصـبان المفعول ، لأنهما لا يرفعان وعمل النصب فرع عمل الرفع ، وأما تقـدير المضاف فليصـح المعنى ، لأنك لو لم تقـدره لكنت قـد شـبهت الحـدث وهو الجر بالـذات وهو القضـيم ، وإنما يشـبه الحدث بالحدث أو الذات بالذات ، وهذا واضح بحمد الله إن شاء الله

بقولهم : كان أثر مجر أو موضع ، على حذف المضاف ، وعلى أن مجر بمعنى جر مصدر.

وأما المصغر فموضوع لذات مخصوصه بصفه مخصوصه ؛ إذ معنى رجيل رجل صغير ، فليس هناك مخصص غير لفظ المصغر حتى يرفعه ،

أنواع التغييرات التى تلحق المنسوب إليه

هذا ، واعلم أن المنسوب إليه يلزمه بسبب ياء النسب تغييرات : بعضها عام فى جميع الأسماء ، وبعضها مختص ببعضها ؛ فالعام كسر ما قبلها ليناسب الياء ، والمختص : إما حذف الحرف ، كحذف تاء التأنيث وعلامتى التثنيه والجمعين وياء فعيله وفعيله وفعيل وفعيل المعتلى اللام وواو فعوله ، وإما قلب الحرف كما فى رحوى وعصوى وعموى فى عم ، وإما رد الحرف المحذوف كما فى دموى ، وإما إبدال بعض الحركات ببعض كما فى نمرى وشقرى (١) ، وإما زياده الحرف كما فى كمّى ولائى ، وإما زياده الحركه كما فى طووى وحيوى ، وإما نقل بنيه إلى أخرى كما تقول فى المساجد مسجدى ، وإما حذف كلمه كمرئى فى امرىء القيس ، هذا هو القياسى من التغييرات ، وأما الشاذ منها فسيجىء فى أماكنه.

قال : «ويفتح الثّانى من نحو نمر والدّئل بخلاف تغلبىّ على الأفصح»

١- شقرى - بفتح الشين والقاف جميعا - : منسوب إلى شقره - بفتح فكسر - وهى شقائق النعمان ، وشقائق النعمان : نبات له نور أحمر ، يقال : أضيفت إلى النعمان بن المنذر لأنه حماها ، وقيل : إنها أضيفت إلى النعمان بمعنى الدم لأنها تشبهه فى اللون ، وهو الأظهر عندنا

أقول : أعلم أن المنسوب إليه إذا كان على ثلاثه أحرف أوسطها مكسور وجب فتحه فى النسب ، وذلك ثلاثه أمثله : نمر ، ودئل ، وإبل ، تقول : نمرى ودؤلى وإبلى ، وذلك لأنك لو لم تفتحه لصار جميع حروف الكلمه المبنيه على الخفه : أى الثلاثيه المجرده من الزوائد ، أو أكثرها ، على غايه من الثقل ؛ بتتابع الأمثال : من الياء ، والكسره ، إذ فى نحو إبلى لم يخلص منها حرف ، وفى نحو يمرى ودئلىّ وخربى (١) لم يخلص منها إلا أول الحروف ، وأما نحو عضدى وعنقى فإنه وإن استولت الثقلاء أيضا على البنيه المطلوبه منها الخفه إلا أن تغاير الثقلاء هون الأمر ، لأن الطبع لا ينفر من توالى المختلفات وإن كانت كلها مكروهه كما ينفر من توالى المتماثلات المكروهه ، إذ مجرد التوالى مكروه حتى فى غير المكروهات أيضا ، وكل كثير عدو للطبيعه.

وأما إذا لم يكن وضع الكلمه على أخف الأبنيه بأن تكون زائده على الثلاثه فلا يستنكر تتالى الثقلاء الأمثال فيها ، إذ لم تكن فى أصل الوضع مبنيه على الخفه ، فمن ثمّ تقول تغلبى ومغربى وجندلىّ (٢) وعلبطى (٣) ومستخرجى ومدحرجى وجحمرشى.

١- خربى : منسوب إلى خربه - كنبقه - وهى موضع الخراب الذى هو ضد العمران ، أو هو منسوب إلى خرب بزنه كتف - وهو جل قرب تعار (جبل ببلاد قيس) ، وأرض بين هيت (بلد بالعراق) والشام ، وموضع بين فيد (قلعه بطريق مكه) والمدينه

٢- جندلى : منسوب إلى جندل وهو المكان الغليظ الذى فيه الحجاره ، قال ابن سيده : «وحكاه كراع بضم الجيم. قال : ولا أحقه» اه

٣- العلبط والعلابط : القطيع من الغنم ، ويقال : رجل علبط ، وعلابط ، إذا كان ضخما عظيما ، وصدر علبط ، إذا كان غليظا عريضا ، ولبن علبط ، إذا كان رائبا خاثرا جدا ، وكل ذلك محذوف من فعالل وليس بأصل ، لأنه لا تتوالى أربع حركات

هذا عند الخليل ، فتغلبى بالفتح عنده شاذ لا يقاس عليه ،

واستثنى المبرد من جمله الزائد على الثلاثه ما كان على أربعه ساكن الثانى نحو تغلبى ويثربى فأجاز الفتح فيما قبل حرفه الأخير مع الكسر ، قياسا مطردا ، وذلك لأن الثانى ساكن والساكن كالميت المعدوم ؛ فلحق بالثلاثى.

والقول ما قاله الخليل ، إذ لم يسمع الفتح إلا فى تغلبى (١).

ومن كسر الفاء إتباعا للعين الحلقى المكسور فى نحو الصِّعق قال فى المنسوب صعقى - بكسر الصاد وفتح العين - قال سيبويه : سمعناهم (٢) يقولون صعقى - بكسر الصاد والعين - وهو شاذ ، ولعل ذلك ليبقى سبب كسر الصاد بحاله أعنى كسر العين.

١- دعوى المؤلف أنه لم يسمع الفتح إلا فى تغلبى غير صحيحه فقد قال صاحب اللسان : «النسب إلى يثرب يثربى ويثربى ، وأثربى وأثربى (بفتح الراء وكسرها فيهما). فتحوا الراء استثقالا لتوالى الكسرات» ، اه وفى حواشى ابن جماعه على الجار بردى : أنهم نسبوا إلى المشرق والمغرب بالفتح والكسر ،

٢- الصعق - بفتح الصاد وكسر العين - وبعضهم يقوله بكسرتين ، فيتبع الفاء للعين ، وهو صفه مشبهه ، ومعناه المغشى عليه ، والفعل صعق كسمع صعقا - بفتح فسكون أو بفتحين - وقد لقب بالصعق خويلد بن نفيل. قال فى القاموس : «ويقال فيه الصعق كابل والنسبه صعقى محركه ، وصعقى كعنبى على غير قياس ، لقب به لأن تميما أصابوا رأسه بضربه فكان إذا سمع صوتا صعق ، أو لأنه اتخذ طعاما فكفأت الريح قدوره فلعنها فأرسل الله عليه صاعقه» اه وقال سيبويه (٢ : ٧٣) «وقد سمعنا بعضهم يقول فى الصعق : صعقى (بكسر الصاد والعين) يدعه على حاله وكسر الصاد لأنه يقول صعق (بكسرتين) والوجه الجيد فيه صعقى (بفتحتين) وصعقى (بكسر ففتح) جيد» اه وملخص هذا أن من يقول صعقا كابل ينسب إليه على لفظه وقياسه فتح العين مع بقاء كسر الصاد ، وأن خيرا من ذلك أن يقال فى المنسوب إليه صعق - بفتح وكسر - وينسب إليه صعقى - بفتحتين -

النسب إلى فعوله وفعليه (بفتح الفاء) وفعليه (بضم الفاء)

قال : «وتحذف الواو والياء من فعوله وفعيله بشرط صحه العين ونفى التّضعيف كحنفىّ وشنئىّ ، ومن فعيله غير مضاعف كجهنىّ بخلاف طويلىّ وشديدىّ ؛ وسليقىّ وسليمىّ فى الأزد ، وعميرىّ فى كلب ؛ شاذ ، وعبدىّ وجذمىّ فى بنى عبيده وجذيمه أشذ ، وخريبىّ شاذّ ، وثقفىّ وقرشىّ وفقمىّ فى كنانه ، وملحىّ فى خزاعه ؛ شاذّ

وتحذف الياء من المعتلّ اللّام من المذكّر والمؤنّث ، وتقلب الياء الأخيره واوا كغنوىّ وقصوىّ وأموىّ ، وجاء أمّىّ بخلاف غنوىّ ، وأموىّ شاذّ ، وأجرى تحوىّ فى تحيّه مجرى غنوىّ ، وأمّيا فى نحو عدوّ فعدوّىّ اتّفاقا ، وفى نحو عدوّه قال المبرّد مثله وقال سيبويه عدوىّ»

أقول : اعلم أن سبب هذا التغيير فريب من سبب الأول ، وذلك أن فعيلا وفعيلا قريبان من البناء الثلاثى ، ويستولى الكسر مع الياء على أكثر حروفها لو قلت فعيلى وفعيلى ، وهو فى الثانى أقل ، وأما إذا زادت الكلمه على هذه البنيه مع الاستيلاء المذكور نحو إزميلىّ (١) وسكّيتىّ (٢) بتشديد الكاف فيهما

١- إزميلى منسوب إلى إزميل - بكسر أوله وثالثه وسكون ثانيه - وهو شفره الحذاء ، والحديده فى طرف الرمح لصيد البقر ، والمطرقه ، والازميل من الرجال الشديد والضعيف ، فهو من الأضداد

٢- سكيتى بكسر أوله وتشديد ثانيه وآخره ياء مشدده - : منسوب إلى سكيت ، وهو كثير السكوت ، وسكيتى - بضم أوله وتشديد ثانيه وآخره ياء مشدده - : منسوب إلى سكيت ، وهو الذى يجىء فى آخر الحلبه آخر الخيل

فلا يحذف منها حرف المد ، سواء كانت مع التاء أولا ، إذ وضعها إذن على الثقل فلا يستنكر الثقل العارض فى الوضع الثانى ، أعنى وضع النسبه ، لكن مع قرب بناء فعيل وفعيل من البناء الثلاثى ليسا مثله ، إذ ذاك موضوع فى الأصل على غايه الخفه ، دون هذين ، فلا جرم لم يفرق فى الثلاثى بين فعل وفعله نحو نمر ونمره ، وفتح العين فى النسب إليهما ، وأما ههنا فلكون البناءين موضوعين على نوع من الثقل بزيادتهما على الثلاثى لم يستنكر الثقل العارض فى النسب غايه الاستنكار حتى يسوّى بين المذكر والمؤنث ، بل نظر ، فلما لم يحذف فى المذكر حرف لم يحذف حرف المد أيضا ، ولما حذف فى المؤنث التاء كما هو مطرد فى جميع باب النسب صار باب الحذف مفتوحا ، فحذف حرف اللين أيضا ، إذ الحذف يذكر الحذف ، فحصل به مع التخفيف الفرق بين المذكر والمؤنث ، وكذا ينبغى أن يكون : أى يحذف للفرق بين المذكر والمؤنث ، لأن المذكر أول ، وإنما حصل الالتباس بينهما لما وصلوا إلى المؤنث ؛ ففصلوا بينهما بتخفيف الثقل الذى كانوا اغتفروه فى المذكر وتناسوه هناك ، وإنما ذكروه ههنا بما حصل من حذف التاء مع قصد الفرق ، فكان على ما قيل :

* ذكّرتنى الطّعن وكنت ناسيا* (1)

١- قال الميدانى فى مجمع الأمثال (١ : ۴۵ طبع بولاق): «قيل إن أصله أن رجلا حمل على رجل ليقتله وكان فى يد المحمول عليه ومح فأنساه الدهش والجزع ما فى يده ؛ فقال له الحامل : ألق الرمح ، فقال الآخر : إن معنى رمحا لا أشعربه؟! ذكرتنى الطعن - المثل ، وحمل على صاحبه فطعنه حتى قتله أو هزمه. يضرب فى تذكر الشيء بغيره ، يقال : إن الحامل صخر بن معاويه السلمى والمحمول عليه يزيد بن الصعق ، وقال المفضل : أول من قاله رهيم بن حزن الهلالى - رهيم ككميت ، وحزن كفلس - وكان انتقل بأهله وماله من بلده يريد بلدا آخر فاعترضه قوم من بنى تغلب فعرفوه ، وهو لا يعرفهم ، فقالوا له : خل ما معك وانج ، قال لهم : دونكم المال ولا تتعرضوا للحرم ، فقال له بعضهم : إن أردت أن نفعل ذلك فألق رمحك ، فقال : وإن معى لرمحا؟! فشد عليهم فجعل يقتلهم واحدا بعد واحد وهو يرتجز ويقول : ردّوا على أقربها الأقاصيا* إنّ لها بالمشرفيّ حاديا ذكّرتنى الطّعن وكنت ناسيا» اه والضمير فى «أقربها» يعود إلى الابل المفهومه من الحال وإن لم يجر لها ذكر فى الكلام ، والأقاصى : جمع أقصى أفعل تفضيل من قصى كدعا ورضى : أى بعد والمشرفى - بفتح الميم والراء : منسوب إلى مشارف ، وهى قرى قرب حوران منها بصرى من الشام ثم من أعمال دمشق ، إليها تنسب السيوف المشرفيه. قال أبو منصور الأزهرى : قال الاصمعى : السيوف المشرفيه منسوبه إلى مشارف ، وهى قرى من أرض العرب تدنو من الريف ، وحكى الواحدى : هى قرى باليمن ، وقال أبو عبيده : سيف البحر شطه ، وما كان عليه من المدن يقال لها المشارف تنسب إليها السيوف المشرفيه ، قال ابن إسحاق : مشارف قريه من قرى البلقاء. نقول : فمن قال إن مشارف قرى فهو جمع لفظا ومعنى ، فالنسبه إليه برده إلى واحده ، فيقال : مشرفى ، وهو قياس ، ومن قال : إن مشارف قريه فهو جمع لفظا مفرد فى المعنى ، فالنسبه إليه تكون على لفظه ، فيقال : مشارفى ، فقولهم مشرفى على هذا الوجه شاذ

ويـذكرون التخفيف أيضا بسـبب آخر غير حـذف التاء ، وهو كون لام الفعل فى فعيل وفعيل ياء نحو على وقصـى ، خففوا لأجل حصول الثقل المفرط لو قيل عليّ وقصـيّ فى البناء القريب من الثلاثى ، ولم يفرقوا فى هـذا السـبب. لقوته بين ذى التاء وغيره ، فالنسـبه إلى على وعليه علوى ، وكذا قصى وأميه ، كما استوى فى نمر ونمره ؛ خففوا هذا بحذف الياء الأولى الساكنه لأن ما قبل يـاء النسـبه لا يكون إلا متحركا بالكسـر كما مر ، والأولى مـد فلا يتحرك ، وتقلب الياء الباقيه واوا لئلا يتوالى الأمثال ؛ فان الواو وإن كانت أثقل من الياء

لو انفردت لكنهم استراحوا إليها من ثقل تتالى الأمثال كما ذكرنا ، ولا تكاد تجد ما قبل ياء النسبه ياء إلا مع سكون ما قبلها نحو ظبيّ لأن ذلك السكون يقلل شيئا من الثقل المذكور ، ألا ترى أن حركه الياء تستثقل فى قاض إذا كانت ضمه أو كسره ، بخلاف ظبى ، وليس الثقل فى نحو أميّ لا نفتاح ما قبل أولى الياءين المشددتين كالثقل فى نحو عليّ ؛ لأن ههنا مع الياءين المشددتين كسرتين ؛ فلهذا كان استعمال نحو أميى بياءين مشددتين أكثر من استعمال نحو عديى كذلك ، وقد جاء نحو أميى وعديى بياءين مشددتين فيهما فى كلامهم كما حكى يونس ، وإن كان التخفيف فيهما بحذف أولى الياءين وقلب الثانيه واوا أكثر.

اختلاف العلماء فى النسب إلى فعول وفعوله وتعليل ما ذهب إليه كل منهم

وأما فعول وفعوله فسيبويه (١) يجريهما مجرى فعيل وفعيله فى حذف حرف اللين فى المؤنث دون المذكر قياسا مطردا ، تشبيها لواو المد بيائه لتساويهما فى المد وفى المحل أعنى كونهما بعد العين ، ولهذا يكونان ردفا فى قصيده واحده كما تقول مثلا فى قافيه غفور وفى الأخرى كبير ، وقال المبرد شنئيّ فى شنوأه شاذ لا يجوز القياس عليه ، وقال : بين الواو والياء والضم والكسر فى هذا الباب فرق ، ألا ترى أنهم قالوا نمرى بالفتح فى نمر ولم يقولوا فى سمر سمرى اتفاقا ،

١- قال العلامه الشيخ خالد الأزهرى : «وما ذكرناه فى فعيله وفعيله من وجوب حذف الياء فيهما وقلب الكسره فتحه فى الأولى فلا نعلم فيه خلافا ، وأما فعوله فذهب سيبويه والجمهور إلى وجوب حذف الواو والضمه تبعا واجتلاب فتحه مكان الضمه ، وذهب الأخفش والجرمى والمبرد إلى وجوب بقائهما معا ، وذهب ابن الطراوه إلى وجوب حذف الواو فقط وبقاء الضمه بحالها» اه ومنه تعلم أن المذهب المنسوب إلى أبى العباس محمد بن يزيد المبرد أصله للأخفش والجرمى ، فأنهما سابقان عليه ، وتعلم أيضا أن فى المسأله رأيا ثالثا وهو مذهب ابن الطراوه

وكـذا قالوا فى المعتل اللام فى نحو عـدىّ عدوى وفى عدو عدوّى اتفاقا ، فكيف وافق فعوله فعيله ولم يوافق فعل فعلا ولا فعول المعتل اللام فعيلا ، وكذا فعوله المعتل اللام بالواو أيضا ، عند المبرد فعولىّ ، وعند سيبويه فعلى كما كان فى الصحيح.

فالمبرد يقول فى حلوب وحلوبه حلوبى ، وكذا فى عدوّ وعدوّه عدوّى ، ولا يفرق بين المذكر والمؤنث لا فى الصـحيح اللام ولا فى المعتله ، ولا يحذف الواو من أحدهما ، وسيبويه يفرق فيهما بين المذكر والمؤنث ، فيقول فى حلوب وعدوّ : حلوبى وعدوى ، وفى حلوبه وعدوه : حلبى وعدوى ، قياسا على فعيل وفعيله ، والذى غره شـنوءه فإنهم قالوا فيها شـنئىّ ، ولو لا قياسـها على نحو حنيفه لم يكن لفتح العين المضمومه بعد حذف الواو وجه ، لأن فعليا كعضدى وعجزى موجود فى كلامهم ، فسيبويه يشبه فعوله مطلقا قياسا بفعيله فى شـيئين : حذف اللين ، وفتح العين ، والمبرد يقصر ذلك على شنوءه فقط ، وقد خلط المصنف (١) ههنا فى الشرح فاحذر تخليطه ، وقول المبرد ههنا متين كما ترى (٢).

١- قال ابن جماعه فى حواشـى الجاربردى : «زعم الشارح تبعا للشريف والبدر ابن مالك أن كلام المصنف فى الشرح المنسوب إليه يقتضـى أن يكون الحـاذف المبرد وغير الحـاذف سـيبويه ، وإنه خطأ وقع منه ، وساق كلامه على حسب ما وقع فى نسـخته ، والذى رأيته فى الشرح المذكور عكس ذلك الواقع موافقا لما فى المتن ، ولعل النسخ مختلفه ، فلنحرر» اه ومنه تعلم أن التخليط الـذى نسـبه المؤلف إلى ابن الحـاجب ليس صـحيح النسـبه إليه ، وإنمـا هو من تحريف النسـاخ ، والشـريف الـذى يشـير اليه هو الشريف الهادى وهو أحد شراح الشافيه ، وليس هو الشريف الجرجانى

٢- قد قوى مذهب أبى العباس المبرد بعض العلماء من ناحيه القياس والتعليل والأخذ بالنظائر والأشباه فقد قال العلامه ابن يعيش (۵ : ١۴٧): «وقول أبى العباس متين من جهه القياس ، وقول سـيبويه أشد من جهه السـماع ، وهو قولهم شنئى وهذا نص فى محل النزاع» اه ، لكن ابن جماعه قال بعد حكايه الأقوال فى هذه المسأله : «والأول مذهب سـيبويه وهو الصـحيح ، للسماع ، فان العرب حين نسـبت إلى شـنوءه قالوا : شـنئى ، فان قيل : شـنئى شاذ ، أجيب بأنه لو ورد نحوه مخالفا له صح ذلك ، ولكن لم يسـمع فى فعوله غيره ، ولم يسـمع إلا كذلك ، فهو جميع المسـموع منها ، فصار أصـلا يقاس عليه» اه ، والذى ذكره ابن جماعه فى مذهب سيبويه وجيه كما لا يخفى

قوله : «بشرط صحه العين ونفى التضعيف» يعنى إن كان فعوله معتله العين نحو قووله وبيوعه فى مبالغه قائل وبائع ، أو كانت مضاعفه نحو كدوده ، وكذا إن كانت فعيله معتله العين كحويزه وبييعه من البيع ، أو مضاعفه كشديده ، لم تحذف حرف المد فى شىء منها ، إذ لو حذفته لقلت قوليّ وبيعيّ وكددىّ وحوزى (١) وبيعىّ وشددىّ ، فلو لم تدغم ولم تقلب الواو ولا الياء ألفا

١- الذى فى القاموس : الحويزه كدويره : قصبه بخوزستان ، وكجهينه ممن قاتل الحسين ، وبدر بن حويزه محدث» اه والذى فى اللسان : «وبنو حويزه قبيله قال ابن سيده : أظن ذلك ظنا» اه وليس فيهما حويزه - بفتح فكسر - كما يؤخذ من كلام المؤلف ، ولكن الذى فى ابن يعيش يقتضى صحه كلام المؤلف ، فانه قال فى (٥ : ١٤٦): «وكذلك لو نسبت إلى بنى طويله وبنى حويزه وهم فى التيم قلت : طويلى وحويزى ، والتصريف يوجب أن الواو إذا تحركت وانفتح ما قبلها قلبت ألفا كقولهم : دار ، ومال ، وحذف الياء إنما هو لضرب من التخفيف ، فلما آل الحال إلى ما هو أبلغ منه فى الثقل أو إلى اعلال الحرف احتمل ثقله وأقر على حاله» اه وفى كلام سيبويه ما يؤيد صحه ما يؤخذ من كلام ابن يعيش ، فقد قال فى (٢ : ٧١) : «وسألته عن شديده ، فقال : لا أحذف لاستثقالهم التضعيف ، وكأنهم تنكبوا التقاء الدالين وسائر هذا من الحروف ، قلت : فكيف تقول فى بنى طويله ، فقال : لا أحذف لكراهيتهم تحريك هذه الواو فى فعل (بفتحتين) ألا ترى أن فعل من هذا الباب العين فيه ساكنه والألف مبدله فيكره هذا كما يكره التضعيف ، وذلك قولهم فى بنى حويزه حويزى»

لكنت كالساعى إلى مثعب موائلا من سبل (١) الراعـد ، إذ المد فى مثله ليس فى غايه الثقل كما ذكرنا ، ولذلك لم يحذف فى المجرد عن التـاء الصـحيح اللام ، بل حـذفه لأدنى ثقل فيه ، حملا على الثلاثى كما مر ، مع قصـد الفرق بين المـذكر والمؤنث ، واجتماع المثلين المتحركين فى كلمه (٢) وتحرك الواو والياء عينين مع انفتاح

١- أخـذ هذه العباره من بيت لسـعيد بن حسان بن ثابت وهو مع بيت قبله : فررت من معن وإفلاسه إلى اليزيدىّ أبى واقد وكنت كالسّاعى إلى مثعب موائلا من سبل الرّاعد ومعن المذكور هنا هو معن بن زائده الشيبانى الذى يضرب به المثل فى الجود ، وإنما أضاف الافلاس إليه لأن الأفلاس لازم للكرام غالبا ، والمراد باليزيـدى أحـد أولاد يزيـد بن عبد الملك ، والمثعب - بفتح الميم وسكون الثاء المثلثه وفتح العين المهمله - : مسيل الماء. وموائل : اسم فاعل من واءل إلى المكان مواءله ووئالا : أى بادر. والسبل - بفتحتين - : المطر. والراعد : السحاب ذو الرعد

٢- هذا الذى ذكره المؤلف فى تعليل عدم حذف المد من فعوله وفعيله المضاعفين مسـلم فى فعوله وليس بمسلم فى فعيله ، لأنه بعد حذف حرف المد من نحو شديده تفتح العين فيصـير شددا كلبب ومثل هذا الوزن يمتنع الأدغام فيه لخفته ولئلا يلتبس بفعل سـاكن العين. قـال المؤلف فى بـاب الأدغـام : «وإن كـان (يريـد اجتمـاع المثلين) فى الاـسم ، فأما أن يكون فى ثلاثى مجرد من الزياده أو فى ثلاثى مزيد فيه ، ولا يدغم فى القسـمين إلا إذا شابه الفعل ، لما ذكرنا فى باب الأعلال من ثقل الفعل فالتخفيف به أليق ، فالثلاـثى المجرد إنما يـدغم إذا وازن الفعل نحو رجل صب. قال الخليل : هو فعل - بكسـر العين - لأن صـببت صـبابه فأنا صب كقنعت قناعه فأنا قنع ، وكذا طب طبب ، وشذ رجل ضفف ، والوجه ضف ، ولو بنيت مثل نجس (بضم العين) من رد قلت : رد بالأدغـام ، وكـان القيـاس أن يـدغم مـا هو على فعل كشـرر وقصـص وعـدد لموازنته الفعل ، لكنه لما كان الأدغام لمشابهه الفعـل الثقيل وكان مثل هـذا الاسم فى غايه الخفه لكونه مفتوح الفاء والعين - ألا ترى الى تخفيفهم نحو كبـد وعضـد دون نحو جمل - تركوا الأدغام فيه ، وأيضا لو أدغم فعل (بفتـح الفاء والعين) مع خفته لالتبس بفعل ساكن العين فيكثر الالتباس ، بخلاف فعـل وفعـل بكسـر العيـن وضـمها فانهمـا قليلاـن فى المضـعف ، فلـم يكـترث بالالتبـاس القليـل ، وإنمـا اطرد قلب العين فى فعل (بفتحتين) نحو دار وباب ونار وناب ولم يجز فيه الأدغام مع أن الخفه حاصله قبل القلب كما هى حاصله قبل الأدغام ، لأن القلب لا يوجب التباس فعل (بفتحتين) بفعل (بفتح فسكون) ، إذ بالألف يعرف أنه كان متحرك العين لا ساكنها بخلاف الأدغام» اه

ما قبلهما قليلان متروكان عندهم ، ولو أدغمت وقلبت لبعدت الكلمه جدا عما هو أصلها لا لموجب قوى.

فإن قلت : لم تقلب الواو والياء ألفا فى قوول وبيوع وبييع مع تحركهما وانفتاح ما قبلهما ، فما المحذور لو لم تقلبا أيضا مع حذف المد؟

فالجواب أنهما لم تقلبا مع المد لعدم موازنه الفعل معه التى هى شرط فى القلب كما يجىء فى باب الاعلال ؛ ومع حذف المد تحصل الموازنه.

قوله : «ومن فعيله غير مضاعف» ، إنما شرط ذلك لأنه لو حذف من مديدى فى مديده (١) لجاء المحذور المذكور فى شديده ، ولم يشترط ههنا صحه العين لأن [نحو] قويمه (٢) إذا حذف ياؤه لم تكن الواو متحركه منفتحا ما قبلها كما كان يكون فى طويله وقووله لو حذف المد.

١- مديده : تصغير «مده» ويجوز أن يكون المكبر بضم أوله ومعناه الزمان وما أخذت من المداد على القلم. وبالفتح ومعناه واحده المد الذى هو الزياده فى أى شىء. وبالكسر ومعناه ما يجتمع فى الجرح من القبح

٢- قويمه : تصغير قامه أو قومه أو قيمه ، فأما القامه فمصدر بمعنى القيام ، أو هى جمع قائم كقاده فى جمع قائد ، أو حسن طول الانسان ، أو اسم بمعنى جماعه الناس. وأما القومه فمصدر بمعنى القيام أيضا ، أو المره الواحده منه. وأما القيمه فثمن الشىء بالتقويم وأصلها قومه قلبت الواو ياء لسكوتها إثر كسره

قوله «وسليقى شاد» السليقه : الطبيعه ، والسليقى : الرجل يكون من أهل السليقه ، وهو الذى يتكلم بأصل طبيعته [ولغته] ويقرأ القرآن كذلك ، بلا تتبع للقراء فيما نقلوه من القراآت ، قال :

ولست بنحوىّ يلوك لسانه

ولكن سليقىّ أقول فأعرب (۱)

قوله «وسليمى فى الأزد وعميرىّ فى كلب» ، يعنى إن كان فى العرب سليمه فى غير الأزد وعميره فى غير كلب ، أو سميت الآن بسليمه أو عميره شخصا أو قبيله أو غير ذلك قلت : سلمى وعمرى على القياس ، والذى شذ هو المنسوب إلى سليمه قبيله من الأزد ، وإلى عميره قبيله من كلب ، كأنهم قصدوا الفرق بين هاتين القبيلتين وبين سليمه وعميره من قوم آخرين.

قوله «وعبدى وجذمى» قال سيبويه : تقول فى حى من بنى عدى يقال : لهم بنو عبيده : عبدىّ ، وقال : وحدثنا من نثق به أن بعضهم يقول :

فى بنى جذيمه جذمى فيضم الجيم ويجريه مجرى عبدىّ ؛ فرقا بين هاتين القبيلتين وبين مسمى آخر بعبيده وجذيمه ، وحذف المضاف : أعنى «بنو» فى الموضعين ؛ لما يجىء بعد من كيفيه النسبه إلى المضاف والمضاف إليه ، ولو سميت بعبيده وجذيمه شيئا آخر جرى النسبه إليه على القياس ، كما قلنا فى عميره وسليمه.

وإنما كان هذا أشذ من الأول لأن فى الأول ترك حذف الياء كما فى فعيل ، وغايته إبقاء الكلمه على أصلها ، وليس فيه تغيير الكلمه عن أصلها ،

۱- لم نعثر على نسبه هذا البيت إلى قائل معين ، وهو من شواهد كثير من النحاه ، والمراد أنه يفتخر بكونه لا يتعمل الكلام ولا يتتبع قواعد النحاه ولكنه يتكلم على سجيته ويرسل الكلام إرسالا فيأتى بالفصيح العجيب. و «يلوك لسانه» : يديره فى فمه والمراد يتشدق فى كلامه ويتكلفه

وأما ههنا ففيه ضم الفاء المفتوحه ، وهو إخراج الكلمه عن أصلها.

قوله «وخريبىّ شاذ» كل ما ذكر كان شاذا فى فعيله - بفتح الفاء وكسر العين - وخريبى شاذ فى فعيله - بضم الفاء وفتح العين - وخريبه قبيله ، والقصد الفرق كما ذكرنا ، إذ جاء خريبه اسم مكان أيضا ، وكذلك شذ رماح ردينيّه ، وردينه زوجه سمهر المنسوب إليه الرماح.

قوله «وثقفى» هذا شاذ فى فعيل والقياس إبقاء الياء

قوله «وقرشى وفقمىّ وملحىّ» هى شاذه فى فعيل بضم الفاء ، والقياس إبقاء الياء أيضا ، وإنما قال «فى كنانه» لأن النسب إلى فقيم بن جرير بن دارم من بنى تميم فقيمىّ على القياس ، وقال «ملحى فى خزاعه» لأن النسب إلى مليح بن الهون بن خزيمه مليحىّ على القياس ، وكذا إلى مليح بن عمرو بن ربيعه فى السّكون ، والقصد الفرق فى الجميع كما ذكرنا

قال السيرافى (١) : أما ما ذكره سيبويه من أن النسبه إلى هذيل هذلىّ فهذا الباب عندى لكثرته كالخارج عن الشذوذ ، وذلك خاصّه فى العرب الذين بتهامه وما يقرب منها ؛ لأنهم قالوا قرشىّ وملحىّ وهذلى وفقمى ، وكذا قالوا فى

١- اعلم أن فى هذه المسأله ثلاثه أقوال : الأول ، وهو مذهب سيبويه وجمهور النحاه أن قياس النسب الى فعيل كأمير ، وفعيل كهذيل ، بقاء الياء فيهما ، فان جاء شىء مخالفا لذلك كثقفى فى الأول وهذلى فى الثانى فهو شاذ ، الثانى ، وهو مذهب أبى العباس المبرد ، أنك مخير فى النسب إليهما بين حذف الياء وبقائها قياسا مطردا ، فيجوز أن تقول فى النسب إلى شريف وجعيل : شريفى وجعيلى ، وأن تقول : شرفى وجعلى ، وما جاء على أحد هذين الوجهين فهو مطابق للقياس ، الثالث ، مذهب أبى سعيد السيرافى الذى أرمأ اليه المؤلف ، وهو أنك مخير فى فعيل - بضم الفاء - بين إثبات الياء وحذفها ، فأما فى فعيل - بفتح الفاء - فليس لك إلا اثبات الياء ، وإنما فرق بينهما لكثره ما ورد من الأول بالحذف فى حين أنه لم يرد من الثانى بالحذف إلا ثقفى هذا كله فى صحيح اللام منهما ، فأما معتل اللام نحو على وغنى ففيه ما ذكره المؤلف من كلام يونس والمصنف

سليم وخثيم وقريم وحريث وهم من هـذيل : سـلمى وخثمى وقرمى وحرثى ، وهؤلاء كلهم متجاورون بتهامه وما يدانيها ، والعله اجتماع ثلاث ياآت مع كسره فى الوسط

قوله «وتحذف الياء من المعتل اللام» ، لا فرق فى ذلك بين المذكر والمؤنث بالتاء ، بخلاف الصّحيح فانه لا يحذف المد فيه إلا من ذى التاء كما ذكرنا

قوله «وتقلب الياء الأخيره واوا» لئلا يجتمع الياآت مع تحرك ما قبلها لما ذكرنا

قوله «وجاء أميّىّ» ، يعنى جاء فى فعيل من المعتل اللام إبقاء الياء الأولى لقله الثقل بسبب الفتحه قبلها ، ولم يأت نحو غنيّىّ ، هذا قوله ، وقـد ذكرنا قبل أنه قد يقال غنيّىّ ، على ما حكى يونس ، وقال السـيرافى : إن بعضـهم يقول عديّىّ إلا أنه أثقل من أميّ ؛ لزيـاده الكسـره فيه ، وقـال سـيبويه : بعض العرب يقول فى النسب إلى أميه أمويّ بفتـح الهمزه ، قـال : كـأنه رده إلى مكبره طلبا للخفه (١)

١- اعلم أن أميه تصـغير أمه ، وهى الجـاريه ، والتاء فى أمه عوض عن اللام المحـذوفه ، وأصـلها الواو ، والـدليل على أن أصـلها الواو جمعهم لها على أموات ، فلما أرادوا تصـغيرها ردوا اللام كما هو القياس فى تصـغير الثلاثى الـذى بقى على حرفين ثم قلبوا الواو يـاء لاجتماعهـا مع الياء وسـبق إحـداهما بالسـكون ، وأدغمت ياء التصـغير فيها ، وزادوا تاء التأنيث على ما هو قياس الاسـم الثلاـثى المؤنث بغير التاء فأما تاء العوض فقـد حـذفت حين ردت اللام ، لأنه لا يجمع بين العوض و المعوض عنه ، والنسب إلى أمه المكبر أموى برد اللام وجوبا كما هو قياس النسب إلى الثلاثى المحذوف اللام ، إذ كانت قد ردت فى جمع التصحيح

قوله «وأجرى تحوى فى تحيّه مجرى غنوى» إنما ذكر ذلك لان كلامه كان فى فعيله ، وتحيّه فى الأصل تفعله إلا أنه لما صار بالادغام كفعيله فى الحركات والسكنات ، فشارك بذلك نحو عدى وغنى فى عله حذف الياء فى النسب وقلب الياء واوا (۱) فحذفت ياؤه الأولى وقلبت الثانيه واوا لمشاركته له فى العله ، وإن خالفه فى الوزن وفى كون الياء الساكنه فى تحيه عينا وفى أميه (۲) للتصغير

واعلم أنك إذا نسبت إلى قسىّ وعصىّ علمين (۳) قلت : قسوى وعصوىّ

۱- وقع فى أصول الكتاب كلها «فشارك بذلك نحو عدى وغنى فى عله حذف الياء فى التصغير وقلب الياء واوا» والذى يتجه عندنا أن كلمه «التصغير» وقعت سهوا وأن الصواب «فى عله حذف الياء فى النسب» لأن حذف الياء الأولى مع قلب الثانيه واوا لا يكون إلا فى النسب وعلى هذا تكون إضافه «علة» الى «حذف» على معنى اللام ، وعله الحذف هى استثقال الياءات مع الكسرتين. نعم إن تحيه وغنيا يشتركان فى باب التصغير فى حذف إحدى الياءات لوجود ياءين بعد ياء الصغير ، لكنهما عند المؤلف تحذف ياؤهما الأخيره نسيا ، وعند ابن مالك تحذف الياء التى تلى ياء التصغير كما نص عليه فى التسهيل ، وليس من اللائق حمل كلام المؤلف على غير مذهبه ، على أنه لو أمكن تصحيح بقاء كلمه «التصغير» على حالها بالنسبه إلى حذف الياء لم يمكن بقاؤها بالنسبه إلى قلب الياء واوا ، لأن محله النسب لا التصغير ، فلا جرم وجب ما ذكرناه

۲- قوله «وفى أميه للتصغير» هذه كلمه مستدركه ، لأنه لا يشبه تحيه بأميه وانما يشبهها بنحو غنيه ، ألا ترى أن وجه الشبه أنهما سواء فى الحركات والسكنات والأصل فى ذلك أن يكونا سواء فى نوع الحركه لا فى جنسها فكان الأوفق أن يقول وفى «غنيه» زائده

۳- إنما قال «علمين» للاحتراز عن النسب إليهما جمعين فأن النسب إليهما حينئذ يرد كل واحد منهما إلى مفرده ، فتقول عصوى وقوسى

فضممت الفاء لأن أصله الضم ، وإنما كنت كسرته إتباعا لكسره العين ، فلما انفتح العين فى النسبه رجع الفاء إلى أصلها

النسب إلى الاسم الذى قبل آخره یاء مشدده مکسوره

قال : «وتحذف الياء الثّانيه فى نحو سيّد وميّت ومهيّم من هيّم ، وطأئىّ شاذ ، فإن كان نحو مهيّم تصغير مهوّم قيل مهيّمىّ بالتّعويض»

أقول : اعلم أنه إذا كان قبل الحرف الأخير الصحيح یاء مشدده مکسوره فألحقت یاء النسب به وجب حذف ثانيتهما المكسوره على أىّ بنيه كان الاسم : على فيعل كميّت ، أو على مفعّل كمبيّن ، أو على أفيعل كأسيّد ، أو على فعيّل كحميّر أو على غير ذلك ، لكراهتهم فى آخر الكلمه الذى اللائق به التخفيف اكتناف یاءين مشددتين بحرف واحد مع كسره الياء الأولى وكسره الحرف الفاصل ، وكان الحذف فى الآخر أولى ، إلا أنه لم يجز حذف إحدى یاءى النسب لكونهما معا علامه ، ولا ترك كسره ما قبلهما لالتزامهم كسره مطردا ، ولا حذف الياء الساكنه لئلا يبقى یاء مكسوره بعدها حرف مكسور بعدها یاء مشدده ، فان النطق بذلك أصعب من النطق بالمشددتين بكثير ، وذلك ظاهر فى الحس ، فلم يبق إلا حذف المكسوره ، فان كان الأخير حرف عله كما فى المحيّى فسيجىء حكمه ، فان كانت الياء التى قبل الحرف الأخير مفتوحه كمبيّن ومهيّم اسمى مفعول لم يحذف فى النسبه شىء لعدم الثقل

قوله «وطائى شاذ» أصله طيّئىّ كميّتىّ فحذف الياء المكسوره كما هو القياس ، فصار طيئىّ بياء ساكنه ، ثم قلبوا الياء الساكنه ألفا على غير القياس قصدا للتخفيف لكثره استعمالهم إياه ، والقياس قلبها ألفا إذا كانت عينا أو طرفا وتحركت وانفتح ما قبلها كما يجىء ، ويجوز أن يكون الشذوذ فيه من جهه حذف

الياء الساكنه فتنقلب الياء التى هى عين ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها على ما هو القياس

قوله : «ومهيم من هيم» هو اسم فاعل من هيّمه الحب : أى صيره هائما متحيرا.

قوله «فإن كان نحو مهيّم تصغير مهوم اسم فاعل من هوم» أى نام نوما خفيفا ، فاذا صغرته حذفت إحدى الواوين ، كما تحذف فى تصغير مقدّم إحدى الدالين ، وتجىء بياء التصغير ، فإن أدغمته فيها صار مهيّما ، وإن لم تدغمه كما تقول فى تصغير أسود : أسيود (١) قلت : مهيوم ، ثم إن أبدلت من المحذوف قلت : مهيّيم ومهيويم ، كما تقول : مقيديم ، قال جار الله وتبعه المصنف : إنك إذا نسبت إلى هذا المصغر المدغم فالواجب إبدال الياء من الواو المحذوفه ، فتقول :

مهيّيمىّ لأنك لو جوزت النسب إلى ما ليس فيه ياء البدل وهو على صوره اسم فاعل من هيّم فان لم تحذف منه شيئا حصل الثقل المذكور ، وإن حذفت التبس المنسوب إلى هذا المصغر بالمنسوب إلى اسم الفاعل من هيّم ، فألزمت ياء البدل ليكون الفاصل بين الياءين المشددتين حرفين : الياء الساكنه والميم ، فتتباعدان أكثر من تباعدهما حين كان الفاصل حرفا ، فلا يستثقل اجتماع الياءين المشددتين فى كلمه حتى يحصل الثقل بترك حذف شىء منهما أو الالتباس بحذفه ، وكذا ينبغى أن ينسب على مذهبهما إلى مصغر مهيم اسم فاعل من هيّم ، أعنى بياء العوض ، وهذا الذى ذكرنا فى تصغير مهيّم ومهوّم أعنى حذف أحد المثلين مذهب سيبويه فى تصغير عطوّد (٢) على ما ذكرنا فى التصغير ، أما المبرد فلا يحذف منه شيئا ، لأن الثانى وإن كان متحركا يصير مده رابعه فلا يختل به بنيه

١- انظر (١ : ٢٣٠) من هذا الكتاب

٢- انظر (١ : ٢٥٣) من هذا الكتاب

التصغير كما قال سيبويه فى تصغير مسرول (۱) مسيريل ، فعلى مذهبه ينبغى أن لا يجوز فى تصغير مهوّم ومهيّم إلا مهيّم بياء ساكنه بعد المشدده كما تقول فى تصغير عطوّد : عطييد لا غير ، فعلى مذهبه لا يجىء أنه إذا نسب إلى مصغر مهوم أو مهيم يجب الإبدال من المحذوف لأنه لا يحذف شيئا حتى يبدل ، فلا ينسب هو أيضا إلى المصغر إلا مهيّيمى ، لكن الياء ليس بعوض كما ذكرنا ، ومذهب سيبويه وإن كان على ما ذكرنا من حذف إحدى الواوين فى نحو عطود ، إلا أنه لم يقل ههنا انك لا تنسب إلى المصغر إلا مع الإبدال كما ذكر جار الله ، بل قال : إنك إذا نسبت إلى مهييم الذى فيه ياء ساكنه بعد المشدده لم تحذف منه شيئا ، قال : لأنا إن حذفنا الياء التى قبل الميم بقى مهيم والنسبه إلى مهيم توجب حذف إحدى الياءين فيبقى مهيمى ، كما يقال فى حميّر : حميرى ، فيصير ذلك إخلالا به ، يعنى يختل الكلمه بحذف الياءين منها ، فاختاروا ما لا يوجب حذف شيئين ، يعنى إبقاء الياء التى هى مده ، ليتباعد بها وبالميم الياءان المشددتان أكثر فيقل استثقال تجاورهما ، هذا قوله ، ويجوز أن يكون سيبويه ذهب ههنا مذهب المبرد من أن النسبه إلى مثله لا تكون إلا بالمد ، إذ لا يحذف من الكلمه شىء ، فلا يكون الياء فى مهيّيمى للتعويض ويجوز أن يكون ذهب ههنا أيضا إلى ما ذهب إليه فى عطوّد ، أعنى حذف أحد المثلين وجواز التعويض منه وتركه إلا أنه قصد إلى أنك إن نسبت إلى ما فيه ياء العوض لم تحذف منه شيئا خوف إجحاف الكلمه بحذف الياءين ، وإن نسبت إلى المصغر الذى ليس فيه ياء العوض حذفت الياء المكسوره وقلت : مهيمى ، كما تقول فى المنسوب إلى اسم الفاعل من هيّم وفى المنسوب إلى حميّر إذ لا إجحاف

۱- انظر (۱ : ۲۵۰) من هذا الكتاب

فيه إذن ، ولا يبالى باللبس ، وثانى الاحتمالين فى قول سيبويه أرجح ؛ لئلا يخالف قوله فى عطوّد ، وعلى كل حال فهو مخالف لما ذكر جار الله والمصنف

النسب لما آخره ألف

اشاره

قال : «وتقلب الألف الأخيره الثّالثه والرّابعه المنقلبه واوا كعصوىّ ورحوىّ وملهوىّ ومرموىّ ، ويحذف غيرهما كحبلىّ وجمزىّ ومرامىّ وقبعثرىّ ، وقد جاء فى نحو حبلى حبلوىّ وحبلاوىّ ، بخلاف نحو جمزى»

أقول : اعلم ان آخر الاسم المنسوب إليه إما أن يكون ألفا أو واوا أو ياء أو همزه قبلها ألف أو همزه ليس قبلها ذلك ، أو حرفا غير هذه المذكوره ، فالقسمان الأخيران لا يغيّر حرفهما الأخير لأجل ياء النسبه ، ونذكر الآن ما آخره ألف فنقول :

أنواع الألف التى فى آخر الاسم

الذى آخره ألف إن كانت ألفه ثانيه : فإما أن تكون لامه محذوفه كما إذا سمى بفازيد وذا مال وشاه (۱) ، ولا رابع لها أولا لام له وضعا ، كما إذا سمى

۱- أصل فازيد قبل الأضافه فوه - بفتح أوله وسكون ثانيه - بدليل جمعه على أفواه وتصغيره على فويه ، ثم حذفت لامه اعتباطا فكره بقاء الاسم المعرب على حرفين ثانيهما لين فأبدل الثانى ميما فصار فم ، فأذا أضيف زال المقتضى لا بداله ميما ، لأن المضاف والمضاف إليه كالشىء الواحد فنزلوا المضاف إليه منزله لام الكلمه فرجع حرف العله ، فجعلوه قائما مقام حركه الأعراب فى الرفع ثم جعلوا الواو ألفا فى النصب وياء فى الجر لتكون الألف والياء مثل الفتحه والكسره وضموا ما قبل الواو فى الرفع وفتحوا ما قبل الألف فى النصب وكسروا ما قبل الياء فى الجر طلبا للتجانس والخفه. وأما ذا مال فأصله قبل الأضافه ذوى - بفتح أوله وثانيه - على الراجح ، فحذفت لامه اعتباطا ثم جعلت عينه التى هى الواو قائمه مقام حركه الأعراب فى الرفع ، وجعلت الألف والياء قائمتين مقام الفتحه والكسره فى حالتى النصب والجر ، ثم حركت الفاء بحركه مناسبه للعين طلبا للتجانس والخفه وأما شاه فأصلها شوهه - بفتح أوله وسكون ثانيه - بدليل قولهم فى التصغير شويهه فحذفت لام الكلمه اعتباطا ، ثم حركت العين بالفتح لاتصال تاء التأنيث بها ، ثم أعلت العين بقلبها ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وهذه الحركه وإن كانت عارضه إلا أنها لازمه ، فجعلت كالأصليه فاعتد بها فى الأعلال بخلاف حركه نحو شى فى شىء وضو فى ضوء ونحو اشتروا الضلاله ، ولا تنسوا الفضل بينكم

بذا (۱) وما ولا ، وإن كانت ثالثه : فإما أن تكون منقلبه عن اللام كالعصى والفتى وهو الأكثر ، أو تكون أصليه كما فى متى وإذا ، وإن كانت رابعه : فاما أن تكون منقلبه عن اللام كالأعلى والأعمى ، أو للإلحاق كالأرطى (۲) والذفرى (۳) ، أو للتأنيث كحبلى وبشرى ، أو أصليه نحو كلّا وحتّى ، والخامسه قد تكون منقلبه ، وللالحاق ، وللتأنيث ، كالمصطفى والحبنطى (۴) والحبارى (۵) ، والسادسه قد تكون منقلبه كالمستسقى ؛ وللإلحاق كالمسلنقى (۶) واسلنقى علما ، وقد تكون للتأنيث كحولايا (۷) ، وقد تكون لتكثير البناء فقط كقبعثرى (۸).

۱- مراده ب «ذا» ذا الأشاريه ، وقد تبع فى جعلها ثنائيه الوضع ابن يعيش فى شرح المفصل. انظر (۱ : ۲۸۵) من هذا الكتاب

۲- انظر (۱ : ۵۷)

۳- انظر (۱ : ۷۰) - و (۱ : ۱۹۵) من هذا الكتاب

۴- انظر (۱ : ۵۴) - و (۱ : ۲۵۵) من هذا الكتاب

۵- انظر (۱ : ۲۴۴) - و (۱ : ۲۵۷) من هذا الكتاب

۶- مسلنقى : اسم مفعول من اسلنقى ، وهو مطاوع سلقاه ؛ إذا صرعه وألقاه على ظهره

۷- حولايا : اسم قريه من عمل النهروان على ما فى القاموس ، وقد ذكر المؤلف فى باب التصغير أنها اسم رجل : انظر (۱ : ۲۴۶) من هذا الكتاب

۸- انظر (۱ : ۹) من هذا الكتاب

حكم الاسم إلى آخره ألف ثانيه

فالثانيه التى لامها محذوفه إن وقع موقعها قبل النسب حرف صحيح على وجه الأبدال قلب الألف فى النسبه إليه ؛ فيقال فى النسب إلى فازيد علما : فمىّ ، بحذف المضاف إليه كما يجىء ، وأما قلبها فى النسب ميما فلأن ياء النسب كأنها الاسم المنسوب ، والمجرد عنها هو المنسوب إليه ؛ فلا جرم لا يلحق هذه الياء أسما إلا ويمكنه أن يستقلّ بنفسه من دون الياء ويعرب ، وكذا ينسب إلى فوزيد وفى زيد علمين ، وإن لم يقع موقعها حرف صحيح على وجه الابدال رد اللام كما تقول فى المسمى بذا مال وفى شاه : ذوىّ وشاهىّ ، (١) وكذا تقول فى المسمى بذو مال وذى مال ، والثانيه التى لا لام لها وضعا يزاد عليها مثلها. كما يجىء ؛ لأن الملحق به ياء النسب كما قلنا يجب أن يمكن كونه اسما معربا من دون الياء ، فإذا زدت عليها ألفا اجتمع ألفان ؛ فتجعل ثانيتهما همزه ؛ لأن الهمزه من مخرج الألف ومخرج الفتحه التى قبلها ، ولم تقلب الألف واوا وإن كان إبدال حروف العله بعضها من بعض أكثر من إبدالها بغيرها ، كما تقول فى الرحى : رحوىّ على ما يجىء ، لأن وقوع الهمزه طرفا بعد الألف أكثر من وقوع الواو بعدها ، فتقول ذائىّ فى ذا للاشاره ، ولائىّ ومائىّ ، فقولهم : مائيّه الشىء منسوب إلى ما المستفهم بها عن حقيقه الشىء كما مر فى الموصولات ومن قال ماهيّه فقد قلب

١- ذووى على أن أصل ذا مال «ذوو» واضح ، وأما على أن أصلها ذوى فوجهه أن الياء قلبت واوا دفعا لاستثقال الياءات والكسره كما فى عم وشج وشاهى فى النسبه إلى شاه مبنى على مذهب سيبويه من أن ساكن العين إذا تحرك بعد حذف لامه يبقى على حركته عند رد اللام فى النسب ؛ لأن ياء النسبه عارضه ولا اعتداد بالعارض ، أما على مذهب الأخفش من أن العين إذا تحركت بعد حذف اللام ترجع إلى سكونها بعد رد اللام فيقال شوهى لا شاهى ؛ لأن المقتضى لتحريك العين هو حذف اللام فاذا ردت اللام زال المقتضى لتحريك العين فترجع إلى سكونها

الهمزه هاء لتقاربهما ، وحال الواو والياء ثانيتين لا ثالث لهما كحال الألف سواء ، فتقول فى المنسوب إلى لو : لوّىّ وفى المنسوب إلى فى : فيوىّ ، وأصله فيّيىّ فعمل به ما عمل بالمنسوب إلى حى كما يجىء.

حكم الاسم الذى آخره ألف ثالثه

وإن كانت الألف ثالثه قلبت واوا مطلقا ، وإنما لم تحذف الألف للساكنين كما تحذف فى نحو الفتى الظريف لأنها لو حذفت وجب بقاء ما قبل الألف على فتحته دلاله على الألف المحذوفه ، لأن ما حذف لعله لا نسيا تبقى حركه ما قبل المحذوف فيه على حالها كما فى قاض وعصا فكنت تقول فى النسبه إلى عصا وفتى : عصىّ وفتىّ بالفتح ، إذ لو كسر ما قبل الياء لا التبس بالمحذوف لامه نسيا كيدىّ ودمىّ فكان إذن ينخرم أصلهم الممهد ، وهو أن ما قبل ياء النسبه لا يكون إلا مكسورا فى اللفظ ليناسبها ، بخلاف ما قبل ياء الإضافه فإنه قد لا يكون مكسورا كمسلماى وفتاى ومسلمىّ ، وذلك لكون ياء الاضافه اسما برأسه ، بخلاف ياء النسبه ، فأنها أوغل منها فى الجزئيه وان لم تكن جزأ حقيقيا كما مر ، وإنما لم تبدل الألف همزه لأن حروف العله بعضها أنسب إلى بعض

وأما إبدالهم الألف همزه فى نحو صفراء وكساء ورداء دون الواو والياء فلما يجىء من أنها لو قلبت إلى أحدهما لوجب قلبها ألفا ، فكان يبطل السعى ، وإنما لم تقلب ياء كراهه لاجتماع الياءات ، وإنما لم يقلب واو نحور جوىّ ألفا مع تحركها وانفتاح ما قبلها لعروض حركتها (١) لأن ياء النسب كما مر ليس له اتصال تام بحيث يكون كجزء مما قبله بل هو كالاسم المنسوب ، وأيضا لئلا يصار إلى ما فرّ منه

١- الأولى أن يقتصر فى عدم قلب واو نحو رحوى ألفا على التعليل الثانى ؛ إذ لا يظهر لدعوى عروض حركه الواو وجه ، اللهم إلا أن يقال إن الواو لما كانت منقلبه عن الألف الساكنه لأجل ياء النسبه العارضه كان أصل الواو السكون وتحريكها إنما جاء لياء النسبه

حكم الاسم الذى آخره ألف رابعه

وأما الألف الرابعه فإن كانت منقلبه ، أو للالحاق ، أو أصليه ، فالأشهر الأجود قلبها واوا دون الحذف ؛ لكونها أصلا أو عوضا من الأصل أو ملحقه بالأصل ، وإن كانت للتأنيث فالأشهر حذفها لأنه إذا اضطر إلى إزاله عين العلامه فالأولى بها الحذف ، فرقا بين الزائده الصرفه والأصليه أو كالأصليه ، ويتحتم حذفها إذا تحرك ثانى الكلمه كجمزى (١) ؛ لزياده الاستثقال بسبب الحركه ، فصارت الحركه - لكونها بعض حروف المد كما ذكرنا غير مره - كحرف ، فإذا كان الأولى بألف التأنيث من دون هذا الاستثقال الحذف كما ذكرنا صار معه واجب الحذف

وكما يتحتم حذف الألف خامسه كما يجىء يتحتم حذفها رابعه مع تحرك ثانى الكلمه ، والحركه قد تقوم مقام الحرف فيما فيه نوع استثقال كما مر فيما لا ينصرف ألا ترى أن قدما يتحتم منع صرفه علما كعقرب دون هند ودعد ، (٢) وإن

١- يقال : جمز الانسان والبعير والدابه يجمز ، كيضرب ، جمزا وجمزى ؛ إذا عدا عدوا دون الجرى الشديد ، ويقال : حمار جمزى إذا كان وثابا سريعا

٢- قال المؤلف فى شرح الكافيه (١ : ۴۴): «فالمؤنث بالتاء المقدره حقيقيا كان أولا إذا زاد على الثلاثه وسميت به لم ينصرف سواء سميت به مذكرا حقيقيا أو مؤنثا حقيقيا أولا هذا ولا ذاك ، وذلك لأن فيه تاء مقدره وحرفا سادا مسده ؛ فهو بمنزله حمزه ، وإن كان ثلاثيا فأما أن يكون متحرك الأوسط أولا ، والأول إن سميت به مؤنثا حقيقيا كقدم فى اسم امرأه أو غير حقيقى كسقر لجهنم فجميع النحويين على منع صرفه ، للتاء المقدره ولقيام تحرك الوسط مقام الحرف الرابع القائم مقام التاء ، والدليل على قيام حركه الوسط مقام الحرف الرابع أنك تقول فى حبلى : حبلى وحبلوى ، ولا تقول فى جمزى إلا جمزى ، كما لا تقول فى جمادى إلا جمادى ، وخالفهم ابن الأنبارى فجعل سقر كهند فى جواز الأمرين نظرا إلى ضعف الساد مسد التاء ، وإن سميت به مذكرا حقيقيا أو غير حقيقى فلا خلاف عندهم فى وجوب صرفه ، لعدم تقدير تاء التأنيث ، وذلك كرجل سميته بسقر وكتاب سميته بقدم» اه

كـان ثـانى الكلمه ساكنـا جـاز تشبيه ألف التـأنيث بالألـف المنقلبه ، والأصـليه والتى للالحـاق ، فتقول : حبلوى ، وبألف التأنيث الممدوده ، فتزيد قبلها ألفا آخر ، وتقلب ألف التأنيث واوا فتقول : حبلاوىّ ودنياوىّ كصـحراوىّ ، وكما جاز تشبيه ألف التأنيث بالمنقلبه والأصـليه والتى للالحاق جاز تشبيه المنقلبه والأصليه والتى للالحاق بألف التأنيث المقصوره فى الحذف ، فتقول : ملهىّ وحتّىّ وأرطىّ ، وبـألف التـأنيث الممـدوده ، تقول : ملهـاوىّ وحتّاوى وأرطاوى ، وقـد شـبهوا - فى الجمع أيضا - المنقلبه بألف التأنيث لكن قليلا ، فقالوا : مدارى فى جمع مدرى (١) ، كحبالى فى جمع حبلى كما يجىء فى بابه (٢)

حكم الاسم الذى آخره ألف خامسه

وأمـا الخـامسه فمـا فوقهـا فانهـا تحـذف فى النسب مطلقـا ، منقلبه كـانت أو غيرها ، بلا خلاف بينهم ؛ للاسـتثقال ؛ إلا أن تكون خامسه منقلبه وقبلها حرف مشدد ؛

١- قال : فى اللسان : «والمدرى والمدراه (بكسـر أولهما وسكون ثانيهما) والمدريه (بفتح أوله وسكون ثانيه وكسر ثالثه) : القرن ، والجمع مدار ، ومدارى الألف بدل من الياء ، ودرى رأسه بالمدرى : مشطه. قال ابن الأثير : المدرى والمدراه : شىء يعمل من حديـد أو خشب على شـكل سن من أسـنان المشـط وأطول منه يسـرح به الشـعر المتلبـد ، ويسـتعمله من لم يكن له مشط ، ومنه حديث أبى : أن جاريه له كانت تدرى رأسـها بمدراها : أى تسـرحه ، يقال : ادرت المرأه تدرى ادراء ، إذا سـرحت شـعرها به ، وأصلها تدترى : تفتعل من استعمال المدرى ، فأدغمت التاء فى الدال» اه

٢- قـال المؤلف فى باب الجمع من هـذا الكتاب : «وقـد جاء فى بعض ما آخره ألف منقلبه ما جاء فى ألف التأنيث من قلب الياء ألفا تشبيها له به ، وذلك نحو مـدرى ، ومـدار ، ومدارى - بالألف - وذلك ليس بمطرد. وقال السـيرافى : هو مطرد ، سواء كان الألـف فى المفرد منقلبه أو للألحـاق وإن كـان الأصل إبقاء الياء ، فتقول على هـذا فى ملهى : ملاه وملاهى ، وفى أرطى : أراط وأراطى ، وقال : إنه لا يقع فيه إشكال ، والأولى الوقوف على ما سمع» اه

فإن يونس جعلها كالرابعه فى جواز الإبقاء والحذف ، فمعلّى عنده كأعلى وألزمه سيبويه أن يجوز فى الخامسه للتأنيث القلب أيضا نحو عبدّى (١) كما أجاز فى الرابعه للتأنيث كحبلى ، ولا يجيزه يونس ولا غيره ، ولا يلزم ذلك يونس ؛ لان أصل الرابعه التى للتأنيث الحذف كما تقدم فلزم فيما هو كالرابعه ، بخلاف المنقلبه فان أصل الرابعه المنقلبه القلب (٢) ، وألزمه سيبويه أيضا أنه لو

١- انظر (١ : ٢٤٥ ه ٢) من هذا الكتاب

٢- حاصل هذا الكلام أن العلماء أجمعوا فى الألف الرابعه على جواز القلب والحذف إذا كان ثانى الكلمه ساكنا بلا فرق بين الألف المنقلبه عن أصل كملهى والتى للتأنيث كحلى ، تقول : ملهى وملهوى وحبلى وحبلوى ، اتفاقا ، ومع اتفاقهم على جواز الوجهين اتفقوا على أن القلب فى المنقلبه أرجح من الحذف وعلى أن الحذف فى ألف التأنيث أرجح من القلب ، فأما إذا كانت الألف خامسه ليس فيما قبلها حرف مشدد فقد أجمعوا أيضا على وجوب حذفها فى النسب مطلقا تقول فى حبارى ومصطفى : حبارى ومصطفى ، فان كانت الألف خامسه وفيما قبلها حرف مشدد فان كانت للتأنيث فقد أجمعوا على وجوب الحذف ، تقول فى عبدى وكفرى وزمكى : عبدى وكفرى وزمكى ، وإن كانت الألف فى هذه الحال لغير التأنيث مثل معدى ومصلى ومعلى (بضم ففتح فتشديد الثالث فيهن) فيونس يجوز فيها القلب والحذف حملا لها على الرابعه لأن الحرف المشدد بمنزله الحرف الواحد ، وسيبويه يوجب فيها حينئذ الحذف اعتدادا بالحرف المشدد كحرفين ، وقد قال سيبويه : إنه يجب إذا اعتبرنا الحرف المشدد حرفا واحدا أن يجوز فى ألف التأنيث فى هذه الحال الوجهان لوجود العله التى اقتضت الجواز فيها كوجودها فى المنقلبه ، مع أنهم أجمعوا فى التى للتأنيث على وجوب الحذف ، وقد ذكر المؤلف رحمه الله أن ذلك لا يلزم يونس ، لأن بين ألف التأنيث الرابعه والألف التى لغير التأنيث فرقا ، لأن الأصل فى ألف التأنيث الحذف والأصل فى التى لغير التأنيث القلب ، فلما حملت الخامسه التى قبلها حرف مشدد على الرابعه أعطى كل نوع ما هو الأصل فيه فجعل حكم التى للتأنيث الحذف وحكم غيرها جواز القلب ، ونقول : كان مقتضى هذا الذى ذكره من الفرق أن يجب فى المنقلبه القلب لأنه أصل فى الذى حمل عليه وهو الرابعه المنقلبه ، كما وجب الحذف فى التى للتأنيث لأنه أصل فى المحمول عليه وهو الرابعه التى للتأنيث

جاء مؤنث على مثل معدّ وخدبّ (۱) ونحو ذلك فسمى به مذكر يصرف ؛ لأنه يكون إذن كقدم إذا سمى به مذكر (۲) ولا قائل به

قوله : «كحبلىّ وجمزىّ» الألف فيهما رابعه للتأنيث ؛ إلّا أن جمزى متحرك الثانى بخلاف حبلى ، وألف مرامى خامسه منقلبه ، وفى قبعثرى سادسه لتكثير البنيه فقط

حكم النسب إلى الاسم الذى آخره ياء

أنواع الياء التى تكون فى آخر الاسم

قال : «وتقلب الياء الأخيره الثّالثه المكسور ما قبلها واوا ويفتح ما قبلها كعمومىّ وشجوىّ ، وتحذف الرّابعه على الأفصح كقاضىّ ، ويحذف ما سواهما ، كمشترىّ ، وباب محىّ جاء على محوىّ ومحييّ كأميّىّ»

أقول : اعلم أن الياء الأخيره فى المنسوب إليه لا تخلو من أن تكون ثانيه محذوفه اللام كما إذا سمى بفى زيد وذى مال ، أو ثانيه لا لام لها وضعا كفى وكى ، وقد ذكرنا حكم القسمين ، أو ثانيه حذفت فاؤها كشيه (۳) ، ويجىء حكمها ،

۱- أنظر (۱ : ۵۹ ه ۶) من هذا الكتاب

۲- حاصل هذا الوجه الذى ألزم به سيبويه يونس أن علم المؤنث إذا سمى به مذكر يشترط فى منع صرفه الزياده على ثلاثه أحرف ، فلو جعلنا احرف المشدد بمنزله حرف واحد كما يقتضيه جعل يونس نحو معلى بمنزله أعلى فى جواز الحذف والابقاء لزمنا أن نصرف علم المؤنث الذى سمينا به مذكرا وكان على أربعه أحرف وفيه حرف مشدد ، والاجماع على وجوب منع صرف مثل هذا

۳- الشيه - بكسر الشين وفتح الياء مثل عده - مصدر وشى الثوب يشيه وشيا وشيه ، مثل وعد يعد وعدا وعده ، إذا حسنه ونمقه وجعله ألوانا

أو تكون ثالثه ، وهى إما متحرك ما قبلها ولا تكون الحركه إلا كسره كالعمى والشّجى ، أو ساكن ما قبلها ، وهو إما حرف صحيح كظبى ورقيه (١) وقنيه (٢) أو ألف كراى ورايه ، أو ياء مدغم فيها كطىّ وحىّ ، أو تكون رابعه ، وهى إما أن ينكسر ما قبلها كالقاضى والغازى ، أو يسكن ، والساكن إما ألف كسقايه أو ياء مدغم فيها كعلىّ وقصىّ ، أو غير ذلك كقرأى (٣) ، وكذا الخامسه : إما أن ينكسر ما قبلها كالمرامى ، أو يسكن ، والساكن إما ألف كدرحايه (۴) وحولايا ، أو ياء مدغم فيها ككرسى ومرمىّ ، أو غير ذلك كإنقضى على وزن إنقحل (۵) من قضى.

والواو الأخيره إما أن تكون ثانيه محذوفه اللام كفو زيد وذو مال ، أو ثانيه لا لام لها وضعا كلو وأو ، وقد ذكرنا حكم هذين القسمين أيضا ، أو تكون ثالثه ساكنا ما قبلها كغزو وغزوه ورشوه وعروه ، أو متحركا ما قبلها بالضم نحو سروه من سرو على مثال سمره من غير طريان التاء ، وكذا الرابعه يكون

١- الرقيه : العوذه التى يرقى بها صاحب الآفه كالحمى والصرع وغير ذلك من الآفات ، قال عروه بن حزام. فما تركا من عوذه يعرفانها ولا رقيه إلا بها رقيانى

٢- القنيه (بكسر فسكون ، وبضم فسكون ويقال قنوه وقنوه) ما يتخذه الانسان من الغنم وغيرها لنفسه لا للتجاره

٣- يريد ما أخذته من قرأ على وزان قمطر ، وأصله بهمزتين أولاهما ساكنه فأبدلت ثانيتهما ياء ، لأن ثانيه الهمزتين الواقعتين طرفا تبدل ياء

۴- الدرحايه - بكسر فسكون - الرجل الكثير اللحم القصير الضخم البطن اللئيم الخلقه ، ووزنه فعلايه ، وهو ملحق بفعلاله كجعظاره ، والجعظاره : القصير الرجلين الغليظ الجسم

۵- الانقحل - بكسر الهمزه وسكون النون وفتح القاف وسكون الحاء المهمله - الذى يبس جلده على عظمه من الكبر (أنظر ج ١ ص ۶١ ه ١)

مـا قبلها ساكنا كشـقاوه ، أو مضـموما كعرقوه وقرنوه (١) ، وكـذا الخـامسه مـا قبلها إما ساكن كحنطأو (٢) ومغزوّ ، أو مضـموم كقلنسوه.

ولو انفتـح مـا قبـل اليـاء والواو طرفين لانقلبتـا ألفـا ، ولو انكسـر مـا قبل الواو الأخيره لانقلبت ياء ، ولو انضم ما قبل الياء طرفا فى الاسم لانقلبت الضمه كسره كما يجىء فى ناب الاعلال.

فكل ما ذكرنا أو نذكر من أحكام الياءات والواوات المذكوره فى باب النسب فهو على ما ذكر ، وما لم نذكر حكمه منها لا يغير فى النسب عن حاله.

حكم الياء المكسور ما قبلها بأنواعها

فنقول : إن اليـاء الثالثه المكسور ما قبلها تقلب واوا لاسـتثقال الياءات مع حركه ما قبل أولاها ، وتجعل الكسـره فتحه ، وإذا فتحوا العين المكسوره فى الصحيح اللام فهو فى معتلها أولى ، لئلا تتوالى الثقلاء.

وإذا كـانت المكسور مـا قبلهـا رابعه ، فـان كـان المنسوب إليه متحرك الثانى كيتقى مخفف يتّقى (٣) فلا بـد من حـذف الياء ، وكذا إن كان الثانى ساكنا عند سيبويه والخليل كقاضىّ ويرمىّ لأن الألف المنقلبه والأصليه رابعه جاز

١- القرنوه - بفتـح القـاف وسـكون الراء وضم النون ، ولا نظير لها سوى عرقوه وعنصوه وترقوه وثنـدوه - وهى نوع من العشـب وقال فى اللسان : «القرنوه نبات عريض الورق ينبت فى ألويه الرمل ودكادكه. ورقها أغبر يشـبه ورق الحندقوق» اه ، وفيه عن أبى حنيفه «قال أبو زياد : من العشب القرنوه ، وهى خضـراء غبراء على ساق يضـرب ورقها إلى الحمره ولها ثمره كالسنبله ، وهى مره يدبغ بها الأساقى ، والواو فيها زائده للتكثير ، لا للمعنى ولا للالحاق ، ألا ترى أنه ليس فى الكلام مثل فرزدقه» اه

٢- الحنطأو - بكسر الحاء المهمله وسكون النون وبعدها طاء مهمله أو ظاء مشاله - وهو القصير (انظر ج ١ ص ٢٥۶ ه ٢)

٣- أنظر (ج ١ ص ١٥٧ ه ١)

حذفها مع خفتها ، كما ذكرنا ؛ فحق الياء مع ثقلها بنفسها وبالكسره قبلها وجوب الحذف إذا اتصل بها ياء النسبه

فان قلت : افعل به ما فعلت بالثلاثى نحو العمى من قلب الكسره فتحه والياء واوا ، (١) وقد استرحت من الثقل ؛ لأنه يصير كالأعلى ،

قلت : ثقل الرباعى فى نفسه إلى غايه التخفيف : أى الحذف ، أدعى منه إلى ما دون ذلك (٢) ، وهو ما ذكر السائل من القلب ، بخلاف الثلاثى ؛ فان خفته فى نفسه لا تدعو إلى مثل ذلك ، ومن أجرى فى الصحيح نحو تغلبىّ مجرى نمرىّ - وهو المبرد - لكون الساكن كالميت المعدوم ؛ يجرى أيضا فى المنقوص نحو قاض مجرى عم ؛ فيقول : قاضوىّ ويرموىّ ،

وأما الياء المكسور ما قبلها إذا كانت خامسه فصاعدا فلا كلام فى حذفها ، نحو مستقىّ ومستسقىّ ؛ إذ الألف مع خفتها تحذف وجوبا فى هذا المقام كما مر

قوله «وباب محىّ» الياء الأخيره فى محىّ خامسه يجب حذفها ، كما فى مستق ، فيبقى محىّ بعد حذفها كقصىّ ، وإن خالف الياء الياء ، فيعامل معاملته ، كما قلنا فى تحيّه ، وليس محىّ مثل مهيّيم لوجوب حذف الياء الخامسه ، فتلتقى الياءان المشددتان ، بخلاف نحو مهيّيم ، قال أبو عمرو : محوىّ أجود ، وقال المبرد : بل محيّىّ بالتشديدين أجود (٣) ، وإذا وقع الواو ثالثه أو فوقها مضموما

١- الذى فى الأصول «والواو ياء» وهو خطأ صوابه ما أثبتناه

٢- معنى هذه العباره أن الاسم الرباعى الذى هو بطبعه ثقيل محتاج إلى التخفيف أكثر من الثلاثى فلم يكتف فيه بما دون منتهى التخفيف وهو الحذف بخلاف الثلاثى الذى لم يبلغ مبلغه فى الثقل ، فأنه اكتفى فيه بأول مراتب التخفيف وهو قلب الياء واوا ، فقوله «إلى غايه التخفيف» متعلق بأدعى ، وكذلك قوله «منه» وقوله «إلى ما دون ذلك» متعلق كذلك بأدعى ، و «أدعى» هو خبر المبتدأ

٣- قال ابن جماعه : «قال مبرمان : سألت أبا العباس (يعنى المبرد) هل يجوز أن يحذف من المحيى ياء لاجتماع الياءات؟ فقال : لا ، لأن محييا (الذى هو اسم فاعل حيى بالتضعيف) جاء على فعله ، واللام تعتل كما تعتل فى الفعل ، قال : والاختيار عندى محيى (أى بأربع ياءات) لأنى لا أجمع حذفا بعد حذف» إه كلامه ، وقوله «واللام تعتل كما تعتل فى الفعل» يريد أن الياء فى محى الذى هو اسم فاعل تعل بحذفها لأنها تعل فى الفعل بالاسكان فى المضارع والقلب ألفا فى الماضى ، فالاعلال فى الفعل سبب الاعلال فى المشتق وإن اختلف نوع الاعلال ، وقوله «لأنى لا أجمع حذفا بعد حذف» معناه أن الياء الخامسه قد حذفت ، فلو حذف الثالثه وقلب الرابعه واوا كما فى نحو على فقالوا محوى لكانوا قد جمعوا على الكلمه؟؟؟ جحاف بها ، فأما قول أبى عمرو «محوى أجود» فوجهه الخفه إذ لا يلزم عليه اجتماع الأمثل الثقلاء وهى الياءات

مـا قبلها كسـروه وقرنوه فالواجب فى النسب قلب الواو ياء والضـمه كسـره حتى يصـير كعم وقاض ، ثم ينسب إليه الثلاثى : بفتح العين وقلب الياء واوا ، وذلك لأنك تحـذف التاء للنسـبه ، وقد ذكرنا أن ياء النسـبه كالاسم المسـتقل من جهه أن المنسوب إليه قبلها ينبغى أن يكون بحيث يصح أن يسـتقل ويعرب فبعد حذف التاء يتطرف الواو المضموم ما قبلها فى الاسم المتمكن ، فتقلب ياء كما فى الأدلى ، وتقول فيما واوه رابعه أو فوقها نحو عرقوه وقمحدوه (١) : عرقىّ وقمحدىّ كما تقول قاضىّ ومشترىّ وبعض العرب يجعـل اليـاء قائمـا مقـام التاء حافظا للواو من التطرف لأن فى الياء جزئيه ما بـدليل انتقال الإعراب إليها كما فى تاء التأنيث فيقول : قرنوىّ وقمحدوىّ ، ويقول أيضا : سروىّ فى سروه ، وبعض العرب يقول فى الرابعه :

عرقوىّ بفتح القاف كقاضوىّ ، فأما فى الخامسه وما فوقها : فليس إلا الحذف كقمحدىّ ، كما فى مشترىّ ومستسقىّ

حكم الياء والواو الساكن ما قبلها

قال : (ونحو ظبيه وقنيه ورقيه وغزوه وعروه ورشوه

١- القمحدوه : العظم الناتىء فوق القفا خلف الرأس (انظر ج ١ ص ٢٦١ ه ٣)

على القياس عند سيبويه ، وزنويّ وقرويّ شاذّ عنده ، وقال يونس ظبويّ وغزويّ ، واتّفقا فى باب غزو وظبى ، وبدويّ شاذّ»

أقول : الذى ذكر قبل هذا حكم الواو والياء لامين إذا تحرك ما قبلهما ، وهذا حكمهما ساكنا ما قبلهما ، فنقول : إذا كان قبل الواو ساكن صحيحا كان أولا لم يغير الواو فى النسب اتفاقا : ثالثه كانت كغزوى ودوّيّ (۱) وساوى (۲) فى ساوه وقصيده واويه ، أو رابعه كشقاويّ ، أو خامسه كحنطأويّ ومغزوّيّ ، إذ الواو لا تستثقل قبل الياء إذا سكن (۳) ما قبلها ، إذ تغاير حرفى العله وسكون ما قبل أولاهما يخففان أمر الثقل ، وإذا كان يلتجأ إلى الواو مع تحرك ما قبلها فى نحو عمويّ وقاضويّ عند بعضهم فما ظنّك بتركها على حالها مع سكون ما قبلها؟ فعلى هذا لا بحث فى ذى الواو الساكن ما قبلها إلا فى نحو عروه فان فى فتح عينه وإسكانها خلافا كما يجىء ؛ وإنما البحث فى ذى الياء الساكن ما قبلها

۱- دوى : منسوب إلى الدو (بفتح الدال المهمله وتشديد الواو) وهو الفلاه الواسعه ، وقيل : الأرض المستويه ، وقال : قد لفّها اللّيل بعصلبىّ أروع خرّاج من الدّوّىّ * مهاجر ليس بأعرابىّ* وقال العجاج : دوّيّه لهولها دوىّ للرّيح فى أقرابها هوىّ وفى القاموس أنه أيضا اسم بلد ، وفى المعجم أنه اسم أرض بعينها

۲- ساوى : منسوب لساوه ، وهى مدينه بين الرى وهمذان بينها وبين كل منهما ثلاثون فرسخا

۳- ليس لقوله «إذا سكن ما قبلها» مفهوم ، لأن الواو لا تستثقل قبل ياء النسب سكن ما قبلها أو تحرك ، فهذا القيد لبيان الواقع لا للاحتراز

فنقول : إن كانت الياء ثالثه والساكن قبلها حرف صحيح فلا يخلو من أن يكون مع التاء كظبيه أولا كظبى ؛ فالمجرد لا تغيير فيه اتفاقا لحصول الخفه بسكون العين وصحتها ، ولعدم ما يجرىء على التغيير من حذف التاء ، وأما الذى مع التاء فسيبويه والخليل ينسبان إليه أيضا بلا تغيير سوى حذف التاء ، فيقولان : ظبىّ وقنيىّ ورقيىّ ، وكذا فى الواوىّ غزوىّ وعروى ورشوىّ ؛ لسكون عين جميعها ، إذ التخفيف حاصل والأصل عدم التغيير ، وكان يونس يحرك عين جميع ذلك واويا كان أو يائيا بالفتح ، أما فى اليائى فلتخفّ الكلمه بقلب الياء واوا ، وخص ذلك بالثلاثى ذى التاء ، أما الثلاثى فلأن مبناه على الخفه فطلبت بقدر الممكن ، فلا تقول فى إنقضيه (١) إلّا إنقضيىّ ، وأما ذو التاء فلأن التغيير بحذف التاء جرّا على التغيير بالفتح ، مع قصد الفرق بين المذكر والمؤنث كما ذكرنا فى فعيل وفعيله ، وأما الفتح فى الواوى فحملا على اليائى ، والذى حمل يونس على ارتكاب هذا فى اليائى والواوى مع بعده من القياس قولهم فى القريه قرويّ وفى بنى زنيه وبنى البطيه - وهما قبيلتان (٢) - زنويّ وبطويّ ، وكان الخليل يعذر يونس فى ذوات الياء دون ذوات الواو ، لأن ذوات الياء بتحريك عينها تنقلب ياؤها واوا ، فتخف شيئا ، وإن كان يحصل بالحركه أدنى ثقل ، لكن ما يحصل بها من الخفه أكثر مما يحصل من الثقل ، وأما ذوات الواو فيحصل بتحريك عينها ثقل من دون خفه ، ولم يرد به أيضا سماع كما ورد فى اليائى قروى وزنوى وبطوى ، ومع ذلك فاختيار الخليل ما ذكرنا أولا

۱- يريد ما تبنيه من قضى على مثال إنقحله ، وهى مؤنث إنقحل ، وقد مضى قريبا (انظر ص ۴۳)

۲- ذكر فى القاموس واللسان أن بنى زنيه حى ، وذكر عن ابن سيده أن البطيه لا يدرى موضوعها ، وأن سيبويه قد حكاها ، وخرجها ابن سيده على أن تكون من أبطيت لغه فى أبطأت ، ولم يذكر واحد منهما أن بنى البطيه قبيله

قوله «وبدوى شاذّ» لأنه منسوب إلى البدو ، وهو مجرد عن التاء فهو عند الجميع شاذ

قال : «وباب طىّ وحىّ تردّ الأولى إلى أصلها وتفتح نحو طووىّ وحيوىّ بخلاف دوّىّ وكوّىّ وما آخره ياء مشدّده بعد ثلاثه إن كان نحو مرمىّ قيل مرموىّ ومرمىّ وإن كانت زائده حذفت ككرسىّ وبخاتىّ فى بخاتى اسم رجل»

أقول قوله «دوّى وكوىّ» (١) إنما ذكر مثالين لبيان أن حكم ذى التاء والمجرد عنها سواء ، بخلاف نحو غزو وغزوه كما تقدم فى الفصل المتقدم ، والذى تقدم حكم الياء الثالثه إذا كان قبلها ساكن صحيح ، فان لم يكن ما قبلها حرفا صحيحا فإما أن يكون ياء أو ألفا ، ولو كان واوا صار ياء كما فى طىّ لما يجىء فى باب الإعلال من أن الواو والياء إذا اجتمعا وسكن سابقهما قلبت الواو ياء

الياء الثالثه التى قبلها ياء ساكنه

فنقول : إن كانت ثالثه وما قبلها ياء ساكنه ، ولا بد أن تكون مدغمه (٢) فيها فإذا نسب إلى مثله وجب فكّ الإدغام ، لئلا يجتمع أربع ياءات فى البناء الموضوع على الخفه فيحرك العين بالفتح الذى هو أخف الحركات ، فيرجع العين

١- الكوى : المنسوب إلى الكوه ، وهى بفتح الكاف أو ضمها مع تشديد الواو فيهما ، ويقال كو أيضا بغير تاء - وهى الثقب غير النافذ فى البيت أو الحائط

٢- محل ما ذكره من وجوب الادغام إذا كانت الياء الساكنه أصلا أو منقلبه عن واو ، فالأول نحو حى وعى ، والثانى نحو طى ولى ؛ فإن كانت الياء الساكنه منقلبه عن همزه لم يكن الإدغام واجبا ، وذلك لأن حكم الياء المنقلبه عن همزه انقلابا غير لازم كحكم الهمزه مثل ريى مخفف رئى (وانظر ج ١ ص ٢٨)

إن كـانت واوا إلى أصـلها لزوال سبب انقلابهـا يـاء - وهو اجتماعهمـا مع سـكون الأـول - فتقول فى طىّ : طووىّ ، ويبقى الياء بحالهـا نحو حيوىّ لأنه من حيى وتنقلب الياء الثانيه فى الصورتين واوا : إما بأن تنقلب أولا ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم تقلب واوا كمـا فى عصوى ورحوى ، أو تقلب اليـاء من أول الأـمر واوا لاسـتثقال يـاء متحرك مـا قبلها قبل ياء النسب ، ولا ينقلب ألفا لعروض حركتها وحركه (١) مـا قبلهـا ، لأنهما لأجل ياء النسـبه التى هى كالاسم المنفصل على ما مر ، ولم يقلب العين ألفا : إما لعروض حركتهـا ، وإمـا لأـن العين لا تقلب إذا كانت اللام حرف عله ، سواء قلبت اللام كما فى هوى أو لم تقلب كما فى طوى على ما يجىء فى باب الإعلال

قال سـيبويه ومن قال أميّىّ قال حيّىّ وطيّىّ لأن الاسـتثقال فيهما واحـد ؛ والذى يظهر أن أميّيّا أولى من حيّىّ لأن بناء الثلاثى على الخفه فى الأصل يقتضـى أن يجنّب ما يؤدى إلى الاسـتثقال أكثر من تجنيب الزائد على الثلاثه ، ألا ترى إلى قولهم نمرى بالفتح دون جندلىّ

١- أمـا أن حركه مـا قبل اللام فى نحو طووى وحيوى عارضه فمسـلم إذ أصـلها قبل فكّ الادغام السـكون ، وأما أن حركه اللام نفسـها عارضه فغير مسلم لأنها محل الحركه الإعرابيه حال الادغام ، على أن عروض حركه العين لا يمنع من قلب اللام إذا كانت واوا أو يـاء ألفـا ، فـان أحـدا من العلمـاء لم يشترط لقلب كـل من الياء والواو ألفا أصاله تحرك ما قبلهما ، بل القلب حاصل مع عروض الحركه ، وانظر إلى باب أقام وأجاب واسـتقام واسـتضاف ومقام ومجاب ومسـتقام ومسـتضاف فانك تجد كلا من الواو والياء قـد انقلب ألفا مع طرو حركه ما قبلهما ، ثم هم يقولون : تحركت الواو أو الياء بحسب الأصل وانفتـح ما قبلها الآن فانقلبت ألفا - وهـذا واضـح إن شاء الله. نعم التعليل الصـحيح لعدم قلب الواو ألفا مع تحركها وانفتاح ما قبلها هو ما ذكره سابقا من أنك لو قلبتها ألفا للمزمك أن تقلبها واوا ثانيه للزوم تحرك ما قبل ياء النسب والألف لا تقبل الحركه فيبطل سعيك.

الياء الثالثه التى قبلها ألف

والياء الثالثه إذا كان قبلها ألف ، ولا تكون تلك الألف زائده ، بل تكون منقلبه عن العين نحو آيه وآى وغايه وغاى ورايه ورای ، (۱) فالأقيس ترك الياء بحالها ، كما فى ظبيىّ ، ومن فتح هناك فى ظبيه وقال ظبوى لم يفتح العين ههنا ؛ لأنه لا يمكنه إلا بقلبها همزه أو واوا أو ياء فيزيد الثقل ، وإنما لم يقلب الياء فى آى ورای ألفا ثم همزه كما فى رداء لأن الألف قبلها ليست بزائده ، وهو شرطه كما يجىء فى باب الاعلال.

ويجوز ههنا فى النسبه قلب الياء همزه لأن الياء لم تستثقل قبل المجىء بباء النسب ، فلما اتصلت حصل الثقل فقلبت همزه قياسا على سائر الياآت المتطرفه المستثقله بعد الألف ، وإن كان بين الألفين فرق ، فإنها تقلب ألفا ثم همزه فقلبت هذه أيضا همزه ، فقيل : رائى ، فى راى ورايه.

۱- هذا الذى ذكره المؤلف من أن الألف أصليه لا زائده فى هذه الكلمات مبنى على رأى غير الكسائى رحمه الله من العلماء ، فأما على رأيه فهى زائده ، وحاصل الكلام فى هذه الكلمات أن العلماء اختلفوا فى أصلهن ووزنهن ، فقال الجمهور أصل آيه أبيه (بوزن شجره) قلبت العين ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وكان القياس يقتضى بقاء العين وقلب اللام فيقال أياه ؛ لأن اللام طرف وهى أولى بالاعلال والتغيير ، وقال قوم : أصل آيه أبيه كشجره أيضا ، ثم قلبت اللام ألفا على ما يقتضيه القياس فصار أياه مثل حياه ، ثم قدمت اللام على العين فصار آيه ، فوزنها على الأول فعله وعلى الثانى فلعه (بفتحات فيهما) وقال قوم : أصلها أييه بوزن سمره ثم أعلت العين ألفا على خلاف القياس أيضا ، ووزنها فعله (بفتح فضم) وقيل : أصلها أويه أو أويه (كتمره فى الأول وكشجره فى الثانى) ثم أعلت العين على خلاف القياس ، وقال الفراء أصلها أيه كحيه ثم قلبت العين ألفا لانفتاح ما قبلها كقلبهم إياها فى طائى وياجل ، وقال الكسائى : أصلها آييه على مثال ضاربه ، فكرهوا اجتماع الياءين مع انكسار أولاهما فحذفت الأولى فزنتها فاله ، ومثل ذلك يجرى فى غير آيه من هذه الكلمات

ويجوز قلبها واوا أيضا لأن الياء الثالثه المتطرفه المستثقله لأجل ياء النسب بعدها تقلب واوا كما فى عموى وشجوى.

الياء الرابعه وأحوالها وحكم كل نوع

هـذا كله إذا كانت الياء الساكن ما قبلها ثالثه ؛ فإن كانت رابعه نظرنا : فإن كانت بعد ألف منقلبه. ولا تكون إلا عن الهمزه ، نحو قراى فى تخفيف قرأى ؛ لأـن العين لاـ تقلب ألفـا مع كون اللاـم حرف عله كمـا فى هوى وطوى ، فلاـ تغير اليـاء فى النسب عن حالهـا ؛ لأـن قلب الهمزه ألفـا إذن غير واجب ، فالألـف فى حكم الهمزه ، وإن كانت الألف زائـده - وهو الكثير الغالب كما فى سقايه (١) ونقايه (٢) - قلبت اليـاء همزه فى النسب لأـن القيـاس كـان قلبهـا ألفـا ثم همزه لو لاـ التـاء المـانعه من التطرف ، فلما سقطت التـاء للنسـبه ويـاء النسـبه فى حكم المنفصـل كمـا تقـدم صـارت اليـاء كالمتطرفه ، ومع ذلك هى محتاجه إلى التخفيف بمجامعتهـا ليـاء النسب ، فقلبت ألفا ثم همزه كما فى رداء ، ولم تقلب لمجرد كونها كالمتطرفه كما فى رداء وسـقاء (٣) لأن لياء النسب نوع اتصال ، بل قلبت لهذا ولاستثقال اجتماع اليآت فمن ثم لم يقلب واو شقاوه فى شقاوىّ إذ لا استثقال كما

١- السـقايه - بكسـر السين - الاناء الذى يشرب به ، ومنه قوله تعالى : (فَلَمَّا جَهَّزَهُمْ بِجَهازِهِمْ جَعَلَ السِّقايَهَ فِى رَحْلِ أَخِيهِ) وهى أيضـا البيت الـذى يتخـذ مجمعـا للمـاء ويسـقى منه الناس ، وهى أيضا مصـدر بمعنى السـقى ، ومنه قوله تعالى : (أَجَعَلْتُمْ سِـقايَهَ الْحاجِّ) الآيه.

٢- نقايه الشىء (بضم النون) خياره ، ونقايه الطعام (بفتح النون وتضم أيضا) رديئه

٣- السـقاء - بكسـر السـين - جلـد السـخله إذا أجـذع ، يقـال : لاـ يكون إلا للماء ، ويقال : إنه يكون للماء وللبن ، والوطب للبن خاصه ، والنحى للسمن خاصه ، قال : يجبن بنا عرض الفلاه وما لنا عليهنّ إلّا وخدهنّ سقا

كان مع الياآت ، وبعضهم يقلب ياء سقايه فى النسب واوا لأن الياء المستثقله قبل ياء النسب تقلب واوا كما فى عموىّ وشجوى إذا لم تحذف كما فى قاضىّ.

الياء الخامسه وأحوالها وحكم كل نوع

وكذا يجوز لك فى الياء الخامسه التى قبلها ألف زائده نحو درحايه (١) قلب الياء همزه وهو الأصل أو واوا كما فى الرابعه.

وإن كان الساكن المتقدم على الياء الرابعه ياء نحو علىّ وقصىّ فقد تقدم حكمه

بقى علينا حكم الياء الخامسه إذا كان الساكن قبلها ياء ؛ فنقول : ذلك على ضربين ؛ لأنه إما أن يكون الياءان زائدتين كما فى كرسىّ وبردىّ وكوفى فيجب حذفهما فى النسب فيكون المنسوب والمنسوب إليه بلفظ واحد ، وإما أن يكون ثانيهما أصليا ، فإن سكن ثانى الكلمه نحو مرمىّ وكذا يرمىّ فى النسب إلى يرمى على وزن يعضيد (٢) من رمى ، فالأولى حذفهما أيضا للاستثقال ويجوز حذف الأول فقط وقلب الثانى واوا احتراما للحرف الأصلى فتقول : مرموى ويرموى ، وإنما فتحت ما قبل الواو استثقالا للكسرتين مع اجتماع ثلاثه أحرف معتله ، فيكون كقاضوىّ عند المبرد ، وإن تحرك ثانى الكلمه فلا بد من حذفهما مع أصاله الثانى ، كما تقول فى النسب إلى قضويه (٣) على وزن حمصيصه من قضى :

١- تقدم قريبا شرح هذه الكلمه (انظر : ص ٤٣ من هذا الجزء)

٢- اليعضيد - بفتح الياء وسكون العين المهمله - قال ابن سيده : اليعضيد بقله زهرها أشد صفره من الورس (الزعفران) وقيل : هى من الشجر ، وقال أبو حنيفه : «اليعضيد بقله من الأحرار مره لها زهره صفراء تشتهيها الابل والغنم والخيل أيضا تعجب بها وتخصب عليها قال النابغه ووصف خيلا : يتحلّب اليعضيد من أشداقها صفرا مناخرها من الجرجار

٣- أصل قضويه قضييه بثلاث ياءات أولاهن مكسوره لأنه من قضيت ، فقلبوا أولى الياءات واوا حين كرهوا اجتماعهن كما فعلوا ذلك فى فتوى

قضوىّ ، لا غير ، وهذا بناء على أن أول المكرر هو الزائد كما هو مذهب الخليل على ما يجىء فى باب ذى الزياده.

وإن كانت الياء المشدده خامسه وجب حذفها بلا تفصيل ، سواء كان الثانى أصلا كما فى الأحاجىّ (١) والأوارىّ (٢) ، أو كانا زائدين كما فى بخاتىّ اسم رجل فهو غير منصرف لكونه فى الأصل أقصى الجموع ، والمنسوب إليه يكون منصرفا لأن ياء النسبه لكونها كالمنفصل لا تعد فى بنيه أقصى الجموع كما تقدم فى باب ما لا ينصرف ، ألا ترى إلى صرف جمالىّ وكمالىّ.

أنواع الهمزه المتطرفه المسبوقه بألف وحكم كل نوع منها

قال : «وما آخره همزه بعد ألف إن كانت للتّأنيث قلبت واوا ، وصنعانىّ وبهرانىّ وروحانىّ وجلولىّ وحرورىّ شاذ ، وإن كانت أصليّه ثبتت على الأكثر كقرّائىّ ، وإلّا فالوجهان ككسائىّ وعلباوىّ».

أقول : اعلم أن الهمزه المتطرفه بعد الألف : إما أن تكون بعد ألف زائده ، أولا ، فالتى بعد ألف زائده على أربعه أقسام ؛ لأنها إما أن تكون أصليه

١- الأحاجى : جمع أحجيه (بضم الهمزه وسكون الحاء المهمله وكسر الجيم بعدها ياء مشدده) ويقال أحجوه (بتشديد الواو وقبلها ضمه) ، وهى الكلمه التى يخالف معناها لفظها

٢- الأوارى : جمع الآرى ، وهو الحبل تشد به الدابه فى محبسها ، وهو أيضا عود يدفن طرفاه فى الأرض ويبرز وسطه كالحلقه تشد إليه الدابه ، قال النابغه إلّا الأوارىّ لأيا ما أبيّنها والنّؤى كالحوض بالمظلومه الجلد

كقرّاء (۱) ووضّاء (۲) ، والأكثر بقاؤها قبل ياء النسب بحالها ، وإما أن تكون زائده محضه وهى للتأنيث ، ويجب قلبها فى النسب واوا ، لأنهم قصدوا الفرق بين الأصلى المحض والزائد المحض ، فكان الزائد بالتغيير أولى ، ولو لا قصد الفرق لم تقلب ، لأن الهمزه لا تستثقل قبل الياء استثقال الياء قبلها ، لكنهم لما قصدوا الفرق والواو أنسب إلى الياء من بين الحروف وأكثر ما يقلب إليه الحرف المستثقل قبل ياء النسب قلبت إليه الهمزه ، وقد تشبه قليلا حتى يكاد يلحق بالشذوذ الهمزه الأصليه بالتى للتأنيث فتقلب واوا نحو قرّاوىّ ووضّاوى ، وإما أن لا تكون الهمزه زائده صرفه ولا أصليه صرفه ، وهى على ضربين : إما منقلبه عن حرف أصلى ككساء ورداء ، وإما ملحقه بحرف أصلى كعلباء (۳) ، وحرباء (۴) ، ويجوز فيهما وجهان : قلبها واوا ، وإبقاؤها بحالها ، لأن لها نسبه إلى الأصلى من حيث كون إحداهما منقلبه عن أصلى والأخرى ملحقه بحرف أصلى ،

۱- القراء (بضم القاف وتشديد الراء مفتوحه) الناسك المتعبد ، والقراء (بفتح القاف وتشديد الراء) الحسن القراءه أو الكثيرها ، والهمزه فى كليهما أصليه

۲- الوضاء (بضم الواو وتشديد الضاد مفتوحه) الوضىء الحسن الوجه ، قال أبو صدقه الدبيرى والمرء يلحقه بفتيان النّدى خلق الكريم وليس بالوضّاء

۳- العلباء - بكسر فسكون - عصب عنق البعير ، ويقال : الغليظ منه خاصه. وقال اللحيانى : العلباء مذكر لا غير ؛ وهما علباوان يمينا وشمالا بينهما منبت العنق ، والجمع العلابى

۴- الحرباء - بكسر فسكون - ذكر أم حبين ، ويقال : هو دويبه نحو العظاءه أو أكبر يستقبل الشمس برأسه ويكون معها كيف دارت ، ويقال : إنه يفعل ذلك لبقى جسده برأسه ويتلون ألوانا بحر الشمس ، والجمع الحرابى ، والأنثى الحرباءه ، والحرباء أيضا : مسمار الدرع ، ويقال : هو المسمار فى حلقه الدرع.

ولها نسبه إلى الزائد الصرف من حيث إن عين الهمزه فيهما ليست لام الكلمه كما كانت فى قرّاء ووضّاء ، لكن الإبقاء فى المنقلبه لشده قربها من الأصلى أولى منه فى الملحقه ، فنقول : كل ما هى لغير التأنيث يجوز فيه الوجهان ، لكن القلب فى الملحقه أولى منه فى المنقلبه ، والقلب فى المنقلبه أولى منه فى الأصليه ، والقلب فى الملحقه أولى من الإبقاء ، وفى المنقلبه بالعكس ، وهو فى الأصليه شاذ.

وأما الهمزه التى بعد ألف غير زائده كماء وشاء فإن الألف فيهما منقلبه عن الواو وهمزتهما بدل من الهاء فحقها أن لا تغير (١) ، فالنسب إلى ماء مائى بلا

١- أنت تعرف أنهم جوزوا فى همزه كساء ورداء ونحوهما قلبها واوا وبقاءها فأجازوا أن تقول كساوى أو كسائى ورداوى أو ردائى ، وأوجبوا فى همزه شاء وماء بقاء الهمزه فلم يجيزوا إلا أن تقول شائى ومائى ، قياسا ، مع اشتراك هذين النوعين فى أن الهمزه فى كل منهما منقلبه عن أصل ، ولعل السر فى تغاير الحكمين أن انقلاب حرف العله إلى الهمزه فى رداء وكساء قياس لعله اقتضته ، فجعلوا قيام سبب القلب مذكرا بالأصل وهو الألف التى انقلبت عن الواو أو الياء فرجعوا إليه فى النسب ، فأما فى ماء وشاء ونحوهما فالهمزه فيهما منقلبه انقلابا شاذا لغير عله تقتضيه ، فانصرف الذهن عن أصل الهمزه - وهو الهاء - لعدم قيام سبب الابدال ، فاعتبرت الهمزه كالأصليه فى نحو قراء ووضاء. ولم يرجعوا إلى الأصل الذى هو الهاء فيقولوا ماهى وشاهى ؛ ولأن الهمزه أخف من الهاء لكون الهمزه أخت حروف العله ، على أنهم ربما قالوا شاوى تشبيها للهمزه المنقلبه عن الهاء بالهمزه المنقلبه عن حرف العله ، قال الشاعر : ولست بشاوىّ عليه دمامه إذا ما غدا يغدو بقوس وأسهم وأنشد الجوهرى لمبشر بن هذيل الشمخى : وربّ خرق نازح فلاته لا ينفع الشّاوىّ فيها شاته ولا حماراه ولا علاته إذا علاها اقتربت وفاته هذا بيان ما ذكره المؤلف ، وهو موافق لما ذكره سيبويه حيث قال (ج ٢ ص ٨٤): «وأما الإضافه إلى شاء فشاوى ، كذلك يتكلمون به ، قال الشاعر : فلست بشاوى عليه دمامه (البيت) وإن سميت به رجلا أجريته على القياس ، تقول : شائى ، وإن شئت قلت شاوى كما قلت عطاوى ، كما تقول فى زبينه وثقيف إذا سميت به رجلا بالقياس» اه ، وحاصل هذا الكلام أن القياس فى نحو شاء - من كل همزه أبدلت من غير حرف من حروف العله وقبلها ألف غير زائده - بقاء الهمزه عند النسب ، لكنهم خالفوا القياس فى كلمه شاء فقالوا شاوى ، وأنت إذا سميت بشاء يجوز لك أن تقول شائى على ما يقتضيه القياس وأن تقول شاوى كما كانوا يقولون قبل التسميه. والذى فى شرح الأشمونى وحواشى الصبان نقلا عن ابن هشام يخالف هذا ويخالف بعضه بعضا ، قال الأشمونى : «إذا نسبت إلى ماء وشاء فالمسموع قلب الهمزه واوا نحو ماوى وشاوى ، ومنه قوله * لا ينفع الشاوى فيها شاته* (البيت) فلو سمى بماء أو شاء لجرى فى النسب إليه على القياس فقيل مائى وماوى وشائى وشاوى» اه ، وهذا يخالف ما ذكره المؤلف من وجهين : الأول أنه ذكر أن العرب قد قالت ماوى بالواو فى النسب إلى ماء ، ولم يحكه المؤلف ، الثانى أنه يؤخذ منه أن القياس فى هذا النوع جواز القلب واوا والابقاء على نحو ما يجوز فى عطاء وكساء ورداء. وقال الصبان فى حاشيته : «قال ابن هشام : إذا نسب إلى ماء نسب إليه كما ينسب إلى كساء فتقول مائى وماوى ، لأن الهمزه بدل ، غايه ما فيه أن المبدل منه مختلف فيهما ، فهو فى كساء واو ، وفى ماء هاء ، لأن أصله موه اه يس : أى فأطلق ابن هشام جواز الوجهين وفصل الشارح بين ما قبل التسميه فيتعين القلب وقوفا على ما سمع ، وما بعدها فيجوز الوجهان» اه. وهذا يخالف ما ذكره المؤلف ههنا كما يخالف ما ذكره الأشمونى ،

أما مخالفته ما ذكره مؤلف هذا الكتاب فلأنه جعل القياس فى النسب إلى ماء وشاء جواز القلب والابدال ، سواء أكنت قد سميت به أم لم تكن. وأما مخالفته لما ذكره الأشمونى فقد ذكرها الصبان فى عبارته التى نقلناها لك.

تغيير ، وكـذا كـان القياس أن ينسب إلى شاء ، لكن العرب قالوا فيه شاوىّ على غير القياس ؛ فإن سـمى بشاء فالأجود شائى على القياس لأنه وضع ثان ، ويجوز شاوى كما كان قبل العلميه.

ص: ٥٧

صنعاء : بلد فی الیمن ، وبهراء : قبیله من قضاعه ، وروحاء : موضع قرب المدینه ، وجلولاء : موضع بالعراق ، وکذا حروراء ، وقالوا فی دستواء : دستوانیّ (۱) ، ووجه قلب الهمزه نونا وإن کان شاذا مشابهه ألفی التأنیث الألف والنون ، وهل قلبت الهمزه نونا أو واوا ثم قلبت الواو نونا؟ مضی الخلاف فیه فی باب ما لا ینصرف (۲) ، وحذف فی جلولاء وحروراء لطول الاسم ، شبهوا

۱- کذا فی جمیع النسخ ، وکلام المؤلف صریح فی أن الکلمه ممدوده ، والذی فی القاموس والمعجم لیاقوت أن الکلمه مقصوره ، قال فی القاموس : «ودستوا بالقصر قریه بالأهواز ، والنسبه دستوانی ودستوائی» اه ، وقال یاقوت : «دستوا بفتح أوله وسکون ثانیه وتاء مثناه من فوق : بلده بفارس ، وقال حمزه : المنسوب إلی دستبی دستفائی ، ویعرب علی الدستوائی ، وقال السمعانی : بلده بالأهواز ، وقد نسب إلیها قوم من العلماء ، وإلیها تنسب الثیاب الدستوائیه» وقد ضبطت التاء المثناه فی ماده (د س ت) من القاموس بالضم بخط القلم ، وفی ماده (د س ا) منه بالفتح بضبط القلم أیضا.

۲- قال المؤلف فی شرح الکافیه (ج ۱ ص ۵۲): «اعلم أن الألف والنون إنما تؤثران لمشابهتهما ألف التأنیث الممدوده من جهه امتناع دخول تاء التأنیث علیهما ، وبفوات هذه الجهه یسقط الألف والنون عن التأثیر ، وتشابهانها أیضا بوجوه أخر لا یضر فواتها ، نحو تساوی الصدرین وزنا ؛ فسکر من سکران کحمر من حمراء ، وکون الزائدین فی نحو سکران مختصین بالمذکر کما أن الزائدین فی نحو حمراء مختصان بالمؤنث ، وکون المؤنث فی نحو سکران صیغه أخری مخالفه للمذکر ، کما أن المذکر فی نحو حمراء کذلک ، وهذه الأوجه الثلاثه موجوده فی فعلان فعلی غیر حاصله فی عمران وعثمان وغطفان ونحوها ، وتشابهانها أیضا بوجهین آخرین لا یفیدان من دون الامتناع من التاء ، وهما زیاده الألف والنون معا کزیاده زائدی حمراء معا ، وکون الزائد الأول فی الموضعین ألفا ؛ فانه اجتمع الوجهان فی ندمان وعریان مع انصرافهما ، فالأصل علی هذا هو الامتناع من تاء التأنیث ، وقال المبرد : جهه الشبه أن النون کانت فی الأصل همزه بدلیل قلبها إلیه فی صنعانی وبهرانی فی النسب إلی صنعاء وبهراء ، ولیس بوجه ، إذ لا مناسبه بین الهمزه والنون حتی یقال إن النون أبدل منها ، وأما صنعانی وبهرانی فالقیاس صنعاوی وبهراوی کحمراوی ، فأبدلوا النون من الواو شاذا ، وذلک للمناسبه التی بینهما ، ألا تری إلی إدغام النون فی الواو ، وجرأهم علی هذا الابدال قولهم فی النسب إلی اللحیه والرقبه : لحیانی ورقبانی ، بزیاده النون من غیر أن تبدل من حرف ، فزیادتها مع کونها مبدله من حرف یناسبها أولی» اه ، وقال ابن یعیش فی شرح المفصل (ج ۱۰ ص ۳۶): «القیاس فی صنعاء وبهراء أن یقال فی النسب إلیهما صنعاوی وبهراوی ، کما تقول فی صحراء صحراوی ، وفی خنفساء خنفساوی ، تبدل من الهمزه واوا فرقا بینها وبین الهمزه الأصلیه ، علی ما تقدم بیانه فی النسب ، وقد قالوا صنعانی وبهرانی علی غیر قیاس ، واختلف الأصحاب فی ذلک ، فمنهم من قال : النون بدل من الهمزه فی صنعاء وبهراء ، ومنهم من قال : النون بدل من الواو ، کأنهم قالوا صنعاوی کصحراوی ثم أبدلوا من الواو نونا ، وهو رأی صاحب هذا الکتاب (الزمخشری) وهو المختار ، لأنه لا مقاربه بین الهمزه والنون ، لأن النون من الفم والهمزه من أقصی الحلق ، وإنما النون تقارب الواو فتبدل منها» اه

ألف التأنيث بتائه فحذفوها (۱)

الحروريّه : هم الخوارج ، سماهم بهذا الاسم أمير المؤمنين على رضى الله تعالى عنه لما نزلوا بحروراء حين قارقوه.

النسب لما آخره واو أو ياء قلبهما ألف

قال : «وباب سقايه سقائىّ بالهمزه ، وباب شقاوه شقاوىّ بالواو ، وباب راى ورايه رايىّ ورائىّ وراوىّ».

أقول : يعنى بباب سقايه وشقاوه ما فى آخره واو أو ياء بعد ألف زائده ، لم تقلب ياؤه وواوه ألفا ثم همزه لعدم تطرفهما بسبب التاء غير الطارئه ، ويعنى بباب

۱- بقى أن يقال : هل حذفت ألف التأنيث - التى هى الهمزه فى اللفظ - أولا ثم حذفت الألف التى قبلها لأنها خامسه وقياس الألف الخامسه أن تحذف فى النسب؟ أم حذفت الهمزه والألف التى قبلها معا لكونهما معا كعلامه وكون زيادتهما فى الكلمه معا على ما تقدم بيانه فى الهامشه السابقه ، والظاهر الأول ، وإن كان الثانى له وجه.

رای ورایه ما فی آخره یاء ثالثه بعد ألف غیر زائده ، وقد مضی شرح جمیع ذلک

النسب إلی ما وضع علی حرفین

اشاره

قال : «وما کان علی حرفین إن کان متحرّک الأوسط أصلا والمحذوف هو اللّام ولم یعوّض همزه الوصل أو کان المحذوف فاء وهو معتلّ اللّام وجب ردّه کأبویّ وأخویّ ، وستهیّ فی ست ووشویّ فی شیه ، وقال الأخفش وشییّ علی الأصل ، وإن کانت لامه صحیحه والمحذوف غیرها لم یردّ کعدیّ وزنیّ وسهیّ فی سه وجاء عدویّ ولیس بردّ ، وما سواهما یجوز فیه الأمران نحو غدیّ وغدویّ وابنیّ وبنویّ وحریّ وحرحیّ ؛ وأبو الحسن یسکّن ما أصله السّکون فیقول غدویّ وحرحیّ ، وأخت وبنت کأخ وابن عند سیبویه وعلیه کلویّ ، وقال یونس أختیّ وبنتیّ وعلیه کلتیّ وکلتویّ وکلتاویّ»

أقول : اعلم أن الاسم الذی علی حرفین علی ضربین : ما لم یکن له ثالث أصلا ، وما کان له ذلک فحذف ؛

فالقسم الأول لا بد أن یکون فی أصل الوضع مبنیا ؛ لأن المعرب لا یکون علی أقل من ثلاثه فی أصل الوضع ، فاذا نسبت إلیه فإما أن تنسب إلیه بعد جعله علما للفظه ، أو تنسب إلیه بعد جعله علما لغیر لفظه ، کما تسمی شخصا بمن أو کم

ففی الأول لا بد من تضعیف ثانیه ، سواء کان الثانی حرفا صحیحا أولا ، کما تبین فی باب الأعلام ، فتقول فی الصحیح : الکمّیّه واللّمّیّه بتشدید المیمین ، وفی غیره : المائیه ، وهو منسوب إلی ما ، ولوّیّ ولوئی ، (۱) فیمن یکثر لفظه لو ،

۱- فی بعض النسخ سقطت کلمه «ولوئیّ» والصواب ثبوتها ، وأراد الشارح بذلک الاشاره إلی ما حکی عن بعض العرب من أنه یجعل الزیاده المجتلبه بعد حرف العله همزه علی الاطلاق ، فیقول : لائی ، وکیئی ، ولوئی ، وما أشبه ذلک

وكـذا تقول فى لاـ : لائى ، لأنك إذا ضـعفت الألف واحتجت إلى تحريك الثانى فجعله همزه أولى ، كما فى صـحراء وكساء ، وكذا تقول فى اللات (١) : لاـئى ، لأـن التاء للتأنيث ، لأن بعض العرب يقف عليها بالهاء نحو اللّاه ، وتقول فى كى وفى : كيوىّ وفيوى ، لأنـك تجعلهمـا كيـا وفيـا كحىّ ، ثم تنسب إليهمـا كما تنسب إلى حىّ وطىّ ، ومبنى ذلك كله على أنّ ياء النسـبه فى حكم الكلمه المنفصله

وفى الثانى : أى المجعول علما لغير لفظه ؛ لا تضعّف ثانى حرفيه الصحيح (٢) ، نحو جاءنى منىّ وكمىّ ، بتخفيف الميم والنون ، كما تبين فى باب الأعلام ، وإذا كان الثانى حرف عله ضعفته عند جعله علما قبل النسبه كما مر فى باب الأعلام

والقسم الثانى الذى كان له ثالث فحذف ان قصدت تكميله ثلاثه ثم نسـبت إليه ردّ إليه ذلك الثالث فى النسبه ؛ لأن ما كان من أصل الكلمه أولى بالرد من المجىء بالأجنبى

فنقول : لا يخلو المحذوف من أن يكون فاء ، أو عينا ، أو لاما

١- اللات : اسم صنم ، واختلف فى تائه ، فقيل : أصليه مشدده ، سمى الضم برجل كان يلت السويق عنده للحاج ، فلما مات هذا الرجل عبـد الصـنم وسـمى بوصـفه ، وقيل : هـذه التاء زائده للتأنيث ، وهى مخففه ، قال فى اللسان : «وكان الكسائى يقف عليها بالهاء ، قال أبو إسحاق : هذا قياس ، والأجود اتباع المصحف والوقوف عليها بالتاء» اه بتصرف
٢- وجه الفرق بين ما جعل علما للفظه وما جعل علما لغير لفظه أن الأول لم يبعد عن أصـله ؛ لأنه إنما نقل من المعنى إلى اللفظ ، فلا بأس بتغيير لفظه بتضـعيف ثانيه ليصـير على أقل أوزان المعربات ، وأما الثانى - وهو ما جعل علما لغير لفظه - فقد انتقل من المعنى إلى معنى آخر أجنبى منه فلو غير لفظه بالتضعيف لكان تغييرا فى اللفظ والمعنى جميعا فيبعد جدا

حكم النسب إلى المحذوف الفاء

فان كان فاء ، والمطرد منه المصدر الذى كان فاؤه واوا ومضارعه محذوف الفاء ، نحو عده ومقه ودعه وسعه وزنه ؛ فان كان لامه صحيحا لم ترد فى النسب فاؤه نحو عدىّ وسعىّ ، لأن الحذف قياسى لعله ، وهى إتباع المصدر للفعل ، فلا يرد المحذوف من غير ضروره مع قيام العله لحذفه ، وأيضا فالفاء ليس موضع التغيير كاللام حتى يتصرف فيه برد المحذوف بلا ضروره ، كما كانت فى التصغير ، وإن كان لامه معتلا كما فى شيه وجب رد الفاء ؛ لأن ياء النسب كالمنفصل كما تكرر ذكره ، واتصاله أوهن من اتصال المضاف إليه ، ألا ترى أنك تقول : ذو مال ، وفو زيد ، فلا ترد اللام من ذو ، ولا تبدل عين فو ميما ، فاذا نسبت قلت : ذووى وفمىّ ، وأوهن اتصالا من التاء أيضا ، لأنك تقول : عرقوه وقلنسوه وعرقىّ وقلنسىّ وسقايه بالياء لا غير وسقائىّ بالهمزه عند بعضهم ، ولو لا أن الواو قبل ياء النسب أولى من الهمزه وأكثر لناسب أن يقال فى شقاوه شقائى أيضا بالهمزه ، فنقول : جاز حذف الفاء فى شيه وإن لم يكن فى الكلمات المعربه الثنائيه ما ثانيه حرف عله لأن التاء صارت كلام الكلمه فلم يتطرف الياء بسببها وكذا فى الشاه والذات واللات ، فلما سقطت التاء فى شيه وخلفتها الياء وهو أوهن اتصالا منه كما مر بقيت الكلمه المعربه على حرفين ثانيهما حرف لين كالمتطرف ؛ إذ الياء كالعدم ، ولا يجوز فى المعرب تطرف حرف اللين ثانيا ، إذ يسقط بالتقاء الساكنين إما لأجل التنوين أو غيره ، فيبقى الاسم المعرب على حرف ؛ فلما لم يجز ذلك رددنا الفاء المحذوفه أعنى الواو حتى تصير الكلمه على ثلاثه آخرها لين كعصا وعم ، فلما رد الفاء لم تزل كسره العين عند سيبويه ، ولم تجعل ساكنه كما كانت فى الأصل ؛ لأن الفاء وإن كانت أصلا إلا أن ردها ههنا لضروره كما ذكرنا ، وهذه الضروره عارضه فى النسب غير لازمه فلم يعتدّ بها فلم تحذف كسره العين اللازمه لها عند

حذف الفاء ، فصار وشيّ كإبلى ، ففتح العين كما فى إبلى ونمرى ، فانقلبت الياء ألفاء ثم واوا أو انقلبت من أول الأمر واوا كما ذكرنا فى حيوى ، وأما الأخفش فانه رد العين إلى أصلها من السكون لما رد الفاء فقال وشبىّ كظبىّ ولا تستثقل الياآت مع سكون ما قبلها ، والفراء يجعل الفاء المحذوفه فى هذا الباب من الصحيح اللام كان أو من المعتله ، بعد اللام ، حتى يصير فى موضع التغيير : أى الآخر ، فيصح ردها ، فيقول : عدوى وزنوى وشيوى ، فى عده وزنه وشيه ، وحمله على ذلك ما روى عن ناس من العرب عدوى فى عده فقاس عليه غيره

النسب إلى المحذوف العين

وإن كان المحذوف عينا ، وهو فى اسمين فقط (١) : سه اتفاقا ، ومذ عند قوم ، لم ترده فى النسب ؛ إذ ليس العين موضع التغيير كاللام ، والاسم المعرب يستقل بدون ذلك المحذوف

النسب إلى الاسم المحذوف اللام

وإن كان المحذوف لاما فان كان الحذف للساكنين كما فى عصا وعم فلا كلام فى رده فى النسبه ؛ لزوال التنوين قبل ياء النسب فيزول التقاء الساكنين ، وإن كان نسيا لا لعله مطرده نظر : إن كان العين حرف عله لم يبدل منها قبل النسب حرف صحيح وجب رد اللام كما فى شاه وذو مال ، تقول : شاهى ، وذووى ، وإن أبدل منها ذلك لم يرد اللام نحو فمى فى «فوزيد» ، كما مر قبل ، وإن لم يكن العين حرف عله قال النحاه : نظر ؛ فان كان اللام ثبت رده من غير ياء النسبه فى موضع من المواضع - وذلك إما فى المثنى ، أو فى المجموع بالألف والتاء ، أو فى حال الاضافه وذلك فى الأسماء السته - ردّ فى النسبه وجوبا ؛ لأن النسبه يزاد لها فى موضع اللام ما لم يكن فى الأصل كما قلنا فى كميه ولائى ، فكيف

١- أورد على هذا الحصر رب المخففه ، بناء على أن المحذوف عينها كما هو رأى جماعه من العلماء ، وليس ذلك بوارد على المؤلف لأنه يرى أن المحذوف من رب هو اللام على ما سيأتى له

بلام كان فى الأصل وثبت عوده فى الاستعمال بعد الحذف؟ وقد ذكرنا فى باب المثنى ضابط ما يرد لامه فى التثنيه من هذا النوع ، وهو أب وأخ وحم وهن ، وأما الجمع بالألف والتاء فلم يذكر لما يرد لامه فيه من هذا النوع ضابط ، بلى قد ذكرنا فى باب الجمع أن مضموم الفاء نحو ظبه لا يرد لامه نحو ظبات ، ويرد من المكسوره الفاء قليل نحو عضوات ، والمفتوح الفاء يرد كثير منه (١) نحو سنوات وهنوات وضعوات ، وبعضه لا يجمع بالألف والتاء استغناء عنه بالمكسر ، نحو شفه وأمه ، قالوا : فإن لم يثبت رد اللام فى موضع فأنت فى النسب مخير بين الرد وتركه نحو غدىّ وغدوىّ وحرىّ وحرحىّ وابنى وبنوىّ ودمىّ ودموىّ ، ولا اعتبار بقوله :

۴۸ - * جرى الدّميان بالخبر اليقين (٢) *

١- انظر تعليل ذلك وضوابطه فى شرح الكافيه للمؤلف (ج ٢ ص ١۶٣) و (ج ٢ ص ١٧۵)

٢- هذا عجز بيت لعلى بن بدال السلمى ، وقد نسبه قوم إلى الفرزدق ، وآخرون إلى المثقب العبدى ، ونسبه جماعه إلى الأخطل ، وليس ذلك بشىء ، وصدر البيت قوله : * فلو أنّا على جحر ذبحنا* والجحر : الشق فى الأرض ، وقوله «جرى الدميان الخ» قال ابن الأعرابى : معناه لم يختلط دمى ودمه من بغضى له وبغضه لى بل يجرى دمى يمنه ودمه يسره ، اه وكلام الشاعر إشاره إلى ما اشتهر عند العرب من أن دم المتباغضين لا يمتزج ، وقد ذكر المؤلف هذا البيت على أن رد اللام فى تثنيه الدم شاذ ، والقياس دمان ، ومن العلماء من يخرج ذلك البيت ونحوه على أنه ثناه على لغه من قال «دما» مثل الفتى ، فقال دميان كما يقال فتيان

وبقوله :

۴۹ - * يديان بيضاوان عند محلّم (۱) *

لشذوذهما ، قالوا : فمن قال هنك وهنان وهنات جوز هنيّا وهنويّا ، ومن قال هنوك وهنوان وهنوات أوجب هنويّا ، وقال المصنف : إن الرد إلى المثنى والمجموع إحاله على جهاله ، فأراد أن يضبط بغير ذلك ، فقال : إن لم يكن العين حرف عله نظر فإن كان فى الأصل متحرك الأوسط ولم يعوض من اللام المحذوفه همزه وصل وجب ردها لئلا يلزم فى النسب الإجحاف بحذف اللام وحذف حركه العين ، مع أن الحذف فى الآخر الذى هو محل التغيير أولى ، فمن ثم لم يجز إلا أبوى وأخوى ، وإن كان فى الأصل ساكن العين جاز الرد وتركه ، نحو غدى وغدوى وحرى وحرحى ؛ إذ لا يلزم الإجحاف ، وكذا إن عوض الهمزه من اللام جاز رد اللام وحذف الهمزه وجاز الاقتصار على المعوض نحو ابنى وبنوى واستى وستهى.

قلت : الذى التجأ إليه خوفا من الرد إلى جهاله ليس فى الاحاله عليها بدون ما قال النحاه ، لأن كثيرا من الأسماء الذاهبه اللام مختلف فيها بين النحاه هل

۱- هذا صدر بيت ، وعجزه قوله : * قد تمنعانك أن تذلّ وتقهرا* ولم نقف لهذا البيت على نسبه إلى قائل معين ، ومحلم : اسم رجل يقال : إنه من ملوك اليمن ، ويروى فى مكانه «محرق» و «عند» فى قوله «عند محلم» بمعنى اللام ، فكأنه قد قال يديان بيضاوان لمحلم. وقد ذكر المؤلف هذا البيت على أن رد لام يد فى التثنيه شاذ ، وكان القياس أن يقول يدان ، ومن العلماء من يقول : إنه ثناه على لغه من قال «يدى» مثل الفتى مقصورا ، فكما تقول فى تثنيه الفتى فتيان تقول فى تثنيه اليدى بديان ، فاعرف ذلك

هو فعل بالسكون أو فعل كيد ودم ، وأكثر ما على نحو ظبه ومائه وسنه (١) مجهول الحال هل هو ساكن العين أو متحركها.

واعلم أن بعض هذه الأسماء المحذوفه اللام لامها ذو وجهين كسنه لقولهم سانهت وسنوات ، وكذا عضه لقولهم عضيهه وعضوات ، قال السيرافى : من قال سانهت قال سنهىّ وسنىّ لأن الهاء لا ترجع فى الجمع لا يقال سنهات (٢) ، ومن قال سنوات يجب أن يقول سنوى ، وكذا من قال عضيهه قال عضهىّ وعضىّ إذ لم يأت عضهات ، ومن قال عضوات قال عضوىّ لا غير ، قال سيبويه : النسبه إلى فم فمى وفموى لقولهم فى المثنى فمان ، قال : ومن قال فموان كقوله :

٥٠ - * هما نفثا فى فىّ من فمويهما (٣) *

قال : فموىّ لا غير ، قال المبرد : إن لم تقل فمىّ فالحق أن ترده إلى أصله وتقول فوهىّ.

وعلى أى ضابط كان فاعلم أن ما تردّ لامه وأصل عينه السكون نحو دموى ويدوى وغدوى وحرحىّ يفتح عينه عند سيبويه ، إلا أن يكون مضاعفا ،

١- المراد بنحو ظبه ومائه وسنه كل ثلاثى حذفت لامه وعوض منها تاء التأنيث سواء أكان مضموم الأول أم مكسوره أم مفتوحه ، وأما المختلف فيه فهو الثلاثى المحذوف اللام الذى لم يعوض منها شيئا

٢- قد حكى صاحب القاموس أنه يجمع على سنهات وسنوات ، وحكاه فى اللسان عن ابن سيده

٣- هذا صدر بيت للفرزدق ، وعجزه قوله : * على النابح العاوى أشدّ رجام* ونفثا : ألقيا على لسانى ، وضمير التثنيه يرجع إلى إبليس وابنه ، وأراد بالنابح من تعرض لهجوه من الشعراء وأصله الكلب ، وكذلك العاوى ، والرجام : المراماه بالحجاره ، وقد ذكر المؤلف هذا الشاهد على أنه قد قيل فى تثنيه فم فموان

لمثل ما ذكرنا فى تحريك عين شيه ، وذلك أن العين كانت لازمه للحركه الإعرابيه ، فلما رددت الحرف الذاهب قصدت أن لا تجردها من بعض الحركات تنبيها على لزومها للحركات قبل ، والفتحه أخفها ، ففتحتها ، وأبو الحسن يسكن ما أصله السكون ردا إلى الأصل ، كما ذكرنا فى شيه ، فيقول : يديىّ ودميىّ وغدوىّ وحرحىّ باسكان عيناتها ، وأما إذا كان مضاعفا كما إذا نسبت إلى رب المخففه فانك تقول : ربّىّ باسكان العين للادغام اتفاقا ، تفاديا من ثقل فك الادغام ، وقد نسبوا إلى قره وهم قوم من عبد القيس والأصل قرّه فخفف فقالوا قرّى مشدده الراء

الاسم المحذوف اللام المعوض عنها همزه الوصل

واعلم أن كل ثلاثى محذوف اللام فى أوله همزه الوصل تعاقب اللام فهى كالعوض منها ، فان رددت اللام حذفت الهمزه ، وإن أثبتّ الهمزه حذفت اللام ، نجوا بنى وبنوى ، واسمى وسموى بكسر السين أو ضمه لقولهم سم وسم وجاء سموى بفتح السين أيضا ، وأما امرؤ فلامه موجوده ، فلا يكون الهمزه عوضا من اللام فلذا قال سيبويه لا يجوز فيه إلا امرئى قال وأما مرئىّ فى «امرىء القيس» فشاذ ، قال السيرافى : هذا قياس منه ، وإلا فالمسموع مرئى فى امرىء القيس ، لا امرئى ؛ واعلم أن الراء فى مرئى المنسوب إلى امرىء مفتوح ، وذلك لأنك لما حذفت همزه الوصل على غير القياس بقى حركه الراء بحالها ، وهى تابعه لحركه الهمزه التى هى اللام ، والهمزه لزمها الكسر لأجل ياء النسب ، فكسرت الراء أيضا ، فصار مرئى كنمرى ، ثم فتحت كما فى نمرى ، وحكى الفراء فى امرىء فتح الراء على كل حال وضمها على كل حال ، وأما ابنم فكأن الهمزه مع الميم عوضان من اللام ؛ فاذا رددت اللام حذفتهما ، قال الخليل : ولك أن تقول ابنمى ؛ قال سيبويه : ابنمى قياس من الخليل لم تتكلم به العرب

فان أبدل من اللام فى الثلاثى التاء ، وذلك فى الأسماء المعدوده المذكوره فى

باب التصغير نحو أخت (١) وبنت وهنت وثنتان وكيت وذيت ، فعند سيبويه تحذف التاء وترد اللام ، وذلك لأن التاء وإن كانت بدلا من اللام إلا أن فيها رائحه من التأنيث لاختصاصها بالمؤنث فى هذه الأسماء ، والدليل على أنها لا تقوم مقام اللام من كل وجه حذفهم إياها فى التصغير نحو بنيه وأخيه ، وكذا فى الجمع نحو بنات وأخوات وهنات ، فاذا حذفت التاء رجع إلى صيغه المذكر ؛ لأن جميع ذلك كان مذكرا فى الأصل ، فلما أبدلت التاء من اللام غيرت الصيغه بضم الفاء من أخت وكسرها من بنت وثنتان ، وإسكان العين فى الجميع تنبيها على أن هذا التأنيث ليس بقياسى كما كان فى ضارب وضاربه وأن التاء ليست لمحض التأنيث بل فيها منه رائحه ، ولذا ينصرف أخت علما ، فتقول فى أخت : أخوى كما قلت فى أخ ، وفى بنت وثنتان بنوى وثنوىّ ، والدليل على أن مذكر بنت فعل فى الأصل بفتح الفاء والعين قولهم بنون فى جمعه السالم وأبناء فى التكسير (٢) وكذا قالوا فى جمع الاثنين أثناء ، قال سيبويه (٣) : إن قيل إن بنات لم يرد اللام

١- انظر الجزء الأول من هذا الكتاب (ص ٢٢٠)

٢- الدليل على أن الفاء فى ابن مفتوحه قولهم فى جمع السلامه بنون ، والدليل على أن العين مفتوحه أيضا مجىء تكسيره على أبناء ؛ إذ لو كانت عينه ساكنه لجمع على أفعل مثل فلس وأفلس

٣- بين عباره سيبويه وما نقله المؤلف عنه اختلاف ، ونحن نذكر لك عباره سيبويه ، قال (ج ٢ ص ٨٢): «فان قلت بنى جائز كما قلت بنات ، فانه ينبغى له أن يقول بنى فى ابن كما قلت فى بنون ، فانما ألزموا هذه الرد فى الاضافه لقوتها على الرد ولأنها قد ترد ولا حذف ، فالتاء يعوض منها كما يعوض من غيرها» اه ، وقال أبو سعيد السيرافى فى شرحه : «فان قال قائل فهلا أجزتم فى النسبه إلى بنت بنى من حيث قالوا بنات كما قلتم أخوى من حيث قالوا أخوات فان الجواب عن ذلك أنهم قالوا فى المذكر بنون ولم يقولوا فيه بنى. إنما قالوا بنوى أو ابنى ، فلم يحملوه على الحذف ، إذ كانت الاضافه قويه» اه ، وقول سيبويه «فان قلت بنى جائز كما قلت بنات» معناه أنه كان ينبغى جواز حذف اللام فى النسب إلى بنت كما يجوز ذكرها لأن هذه اللام لم ترد فى الجمع ، وكل ما لم يرد فى الجمع ولا فى التثنيه فانه يجوز فى النسب رده وعدم رده ، وقوله بعد ذلك «فانه ينبغى له أن يقول بنى فى ابن كما قلت فى بنون» معناه أنه لو كان مدار الأمر على الرد فى الجمع أو التثنيه لكان يجوز فى النسب إلى ابن الرد وعدمه لأن جمعه لم يرد فيه اللام وكذا تثنيته ، فلما لم نجدهم أجازوا الرد وعدمه ، بل التزموا الرد أو التعويض فقالوا بنوى أو ابنى ، علمنا أن هناك شيئا وراء الرد فى الجمع والتثنيه ، وهو ما ذكره سيبويه بقوله «فانما ألزموا هذه الرد فى الاضافه لقوتها - الخ»

فيه فكان القياس أن يجوز فى النسب بنى وبنوىّ لما أصلتم من أن النظر فى الرد فى النسبه إلى المثنى والمجموع بالألف والتاء. فالجواب أنهم وإن لم يردوا فى بنات ردوا فى بنون ، والغرض رجوع اللام فى غير النسب فى بعض تصاريف الكلمه ، وكان يونس يجيز فى بنت وأخت مع بنوى وأخوى بنتىّ وأختىّ أيضا ، نظرا إلى أن التاء ليست للتأنيث ، وهى بدل من اللام ، فألزمه الخليل أن يقول منتى (١) وهنتى أيضا ، ولا يقوله أحد

وتقول فى كيت وذيت : كيوىّ وذيوى ، لأنك إذا رددت اللام صارت كيه وذيّه كحيّه ، فتقول : كيوى كحيوى

١- أصل منتى «من» ثم زيدت فيه التاء عند الحكايه وقفا فى غير اللغه الفصحى ، واللغه الفصحى إبدال تائه هاء وتحريك نونه ، وبهذا يتبين أن إلزام الخليل ليونس يتم فى هنت لأنه ثلاثى الوضع ، لا فى منت الثنائى الوضع ، إذ كلام يونس فيما حذفت لامه وعوض عنها التاء ، فالظاهر أن منتا يجرى عليه حكم الثنائى الوضع الصحيح الثانى الذى قدمه المؤلف ، على أن ليونس أن يجيب عن هنت بأن كلامه فيما لزمته التاء وقفا ووصلا ، وهنت تلزمه التاء فى الوصل لا فى الوقف

والتاء فى «كلتا» (١) عند سيبويه مثلها فى أخت ، لما لم تكن لصريح التأنيث بل كانت بدلا من اللام ولذا سكن ما قبلها وجاز الإتيان بألف التأنيث بعدها وتوسيط التاء ولم يكن ذلك جمعا بين علامتى التأنيث لأن التاء كما ذكرنا ليست لمحض التأنيث بل فيها رائحه منه ، فكلتا عنده كحبلى الألف للتأنيث فهى لا تنصرف لا معرفه ولا نكره ، فاذا نسبت إليه رددت اللام ، ورددت الكلمه إلى صيغه المذكر ، كما فى أخت وبنت ، فيصير كلوى بفتح العين فيجب حذف ألف التأنيث كما مر فى جمزى ، وفتح عين مذكره ظاهر ، قال السيرافى : من ذهب إلى أن التاء ليس فيه معنى التأنيث بل هو بدل من الواو كما فى ستّ وأصله سدس وكما فى تكله وتراث قال كلتى ، فيجىء على ما قال السيرافى كلتوى وكلتاوى أيضا كحبلوى وحبلاوى ، وعند الجرمى أن ألف كلتا لام الكلمه ، وليست التاء بدلا من اللام ولا فيه معنى التأنيث ، فيقول : كلتوى كأعلوى ، وقوله مردود لعدم فعتل فى كلامهم ، وليس ليونس فى كلتا قول ، ولم يقل إنه ينسب إليه مع وجود التاء كما نسب إلى أخت وبنت ، وليس ما جوّز من النسب مع وجود التاء فيهما مطردا عنده فى كل ما أبدل من لامه تاء حتى يقال إنه يلزمه كلتىّ وكلتوى وكلتاوى كحبلىّ وحبلوى وحبلاوى ، ولو كان ذلك عنده مطردا لقال منتى وهنتى أيضا ولم يلزمه الخليل ما ألزمه ، فقول المصنف «وعليه كلتوى وكلتى وكلتاوى» فيه نظر ، إلا أن يريد أنك لو نسبت إليه تقديرا على قياس ما نسب يونس إلى أخت وبنت لجاز الأوجه الثلاثه

قوله «متحرك الأوسط أصلا» أى فى أصل الوضع

قوله «والمحذوف هو اللام ولم يعوض همزه الوصل» شرط لوجوب الرد

١- انظر الجزء الأول من هذا الكتاب (ص ٢٢١)

ثلاثه شروط : تحرك الأوسط ، إذ لو سكن لجاز الرد وتركه نحو غدى وغدوى ، وكون اللام هو المحذوف ، إذ لو كان المحذوف هو العين نحوسه لم يجز رده ، وعدم تعويض همزه الوصل ، إذ لو عوضت جاز الرد وتركه نحو ابنى وبنوى

قوله «أو كان المحذوف فاء» هذا موضع آخر يجب فيه رد المحذوف مشروط بشرطين : كون المحذوف فاء ؛ إذ لو كان لاما مع كونه معتل اللام لم يلزم رده كما فى غدى ، وكونه معتل اللام ؛ إذ لو كان صحيحا لم يجب رده كما فى عدىّ

قوله «أبوى وأخوى وستهىّ» ثلاثه أمثله للصوره الأولى ، وإنما قال فى ست لئلا يلتبس بالمنسوب إلى سه بحذف العين فانه لا يجوز فيه رد المحذوف ، وفى است لغتان أخريان : ست بحذف اللام من غير همزه الوصل ، وسه بحذف العين.

قوله «ووشوىّ فى شيه» مثال للصوره الثانيه

قوله «وإن كانت لامه» أى : لام الاسم الذى على حرفين

قوله «غيرها» أى : غير اللام ، وهو إما عين كما فى سه ، أو فاء كعده وزنه

قوله «وليس برد» إذ لو كان ردا لكان فى موضعه ، بل هذا قلب

قوله «وما سواهما» أى : ما سوى المواجب الرد ، وهو الصورتان الأوليان ، والممتنع الرد ، وهو الصوره الثالثه ، يجوز فيه الأمران : أى الرد ، وتركه

النسب إلى المركب

قال : «والمركّب ينسب إلى صدره كبعلىّ وتأبّطىّ وخمسىّ فى خمسه عشر علما ، ولا ينسب إليه عددا ، والمضاف إن كان الثّانى مقصودا أصلا كابن الزّبير وأبى عمرو قيل : زبيرىّ وعمرىّ ، وإن كان كعبد مناف وامرىء القيس قيل : عبدىّ ومرئىّ»

أقول : اعلم أن جميع أقسام المركبات ينسب إلى صدرها ، سواء كانت جمله محكيه كتأبط شرا ، أو غير جمله ، وسواء كان الثانى فى غير الجمله متضمنا

للحرف كخمسه عشر وبيت بيت (۱) ، أولا كبعلبك ، وكذا ينسب إلى صدر المركب من المضاف والمضاف إليه على تفصيل يأتى فيه خاصه ، وإنما حذف من جميع المركبات أحد الجزءين فى النسب كراهه استثقال زياده حرف النسب مع ثقله على ما هو ثقيل بسبب التركيب

فان قلت : فقد ينسب إلى قرعبلانه (۲) واشهيباب وعيضموز (۳) مع ثقلها

قلت : لا مفصل فى الكلمه الواحده يحسن فكه. بخلاف المركب فان له مفصلا حديث الالتحام متعرضا للانفكاك متى حزب حازب

وإنما حذف الثانى دون الأول لأن الثقل منه نشأ ، وموضع التغيير الآخر ، والمتصدر محترم

وأجاز الجرمى النسبه إلى الأول أو إلى الثانى أيهما شئت فى الجمله أو فى غيرها ، فتقول فى بعلبك : بعلى أو بكّى ، وفى تأبط شرا : تأبّطىّ أو شرى

وقد جاء النسب إلى كل واحد من الجزءين ، قال :

۵۱ - تزوّجتها راميّه هرمزيّه

بفضل الّذى أعطى الأمير من الرّزق (۴)

۱- تقول العرب : هو جارى بيت بيت ، فيبنونه على فتح الجزين ، ويقولون : هو جارى بيتا لبيت - بنصب الأول - ويقولون : هو جارى بيت لبيت - برفع الأول - ، وعلى أى حال هو فى موضع الحال وفعلى الوجه الأول والثانى هو حال مفرد ، وعلى الثالث هو جمله

۲- انظر كلمه «قرعبلانه» (ح ۱ ص ۱۰ و ۲۰۰ و ۲۶۴)

۳- انظر كلمه «عيضموز» (ح ۱ ص ۲۶۳)

۴- هذا البيت من الشواهد التى لم نقف لها على نسبه إلى قائل معين ولا عثرنا له على سوابق أو لواحق ، والاستشهاد به على أن الشاعر قد نسب إلى المركب المزجى بالحاق ياء النسب بكل جزء من جزأيه - قال أبو حيان فى الارتشاف : «وتركيب المزج تحذف الجزء الثانى منه فتقول فى بعلبك بعلى ، وأجاز الجرمى النسب إلى الجزء الثانى مقتصرا عليه. فتقول : بكى ، وغير الجرمى كأبى حاتم لا يجيز ذلك إلا منسوبا إليهما (أى إلى الصدر والعجز معا) قياسا على «راميه هرمزيه» أو يقتصر على الأول

نسبها إلى «رامهرمز»

وقد ينسب إلى المركب من غير حذف إذا خفّ اللفظ ، نحو بعلبكّى

وإذا نسبت إلى «اثنى عشر» حذفت عشر كما هو القياس ثم ينسب إلى اثنان اثنىّ أو ثنوىّ ، كما ينسب إلى اسم اسمى أو سموىّ ، ولا يجوز النسب إلى العدد المركب غير علم ؛ لأن النسب إلى المركب بلا حذف شىء منه مؤدّ إلى الاستثقال كما مر ، ولا يجوز حذف أحد جزأى المركب المقصود منه العدد ؛ إذ هما فى المعنى معطوف ومعطوف عليه ، إذ معنى خمسه عشر خمسه وعشر ، ولا يقوم واحد من المعطوف والمعطوف عليه مقام الآخر ، وإنما جاز النسب إلى كل واحد من المضاف والمضاف إليه كما يجىء وإن كان فى الأصل لكل واحد منهما معنى لأنه لا ينسب إلى المركب الإضافى إلا مع العلميه كابن الزبير وامرىء القيس ، والعلم المركب لا معنى لأجزائه أى تركيب كان ، ولو لم ينمح أيضا معناهما بالعلميه لجاز النسب إليهما لأنك إن نسبت إلى المضاف فقلت فى غلام زيد غلامى فقد نسبت إلى ما هو المنسوب إليه فى الحقيقه لأن المضاف إليه فى الحقيقه كالوصف للمضاف ، إذ معنى غلام زيد غلام لزيد ، وإن نسبت إلى المضاف إليه فانه وإن لم يكن هو المنسوب إليه فى الحقيقه لكنه يقوم مقام المضاف فى غير باب النسب كثيرا ، حتى مع الالتباس أيضا ، كقوله :

٥٢ - * طبيب بما أعيا النّطاسىّ حذيما* (١)

١- هذا عجز بيت لأوس بن حجر ، وصدره : * فهل لكم فيها الىّ فإنّنى* وكان بنو الحرث بن سدوس بن شيبان اقتسموا معزاه ، وقوله : فهل لكم فيها ، هو على تقدير مضاف ، والأصل فهل لكم فى ردها ، وأعيا : أعجز ، والنطاسى - بكسر النون - هو العالم الشديد النظر فى الأمور ، وحذيما : يراد به ابن حذيم ، وهو محل الاستشهاد بالبيت ، والمعنى : هل لكم ميل إلى رد معزاى إلى فاننى حاذق خبير بالداء الذى يعجز الأطباء عن مداواته

أى ابن حذيم ، فكيف لا يجوز فى النسب وأنت لا تنسب إلى المضاف إليه إلا لدفع الالتباس ، كما يجىء باقامه المضاف إليه مقام المضاف ، وأما إذا نسبت إلى خمسه عشر علما بحذف أحدهما فلا يلزم منه فساد ؛ إذ لا دلاله لأحد الجزأين مع العلميه على معنى ؛ وقد أجاز أبو حاتم السجستانى فى العدد المركب غير علم إلحاق ياء النسب بكل واحد من جزأيه نحو ثوب أحدى عشرى نحو قوله «راميه هرمزيه» وفى المؤنث إحدى - أو إحدوىّ - عشرىّ - بسكون شين عشره - أى ثوب طوله أحد عشر ذراعا ؛ وعلى لغه من يكسر شين عشره فى المركب إحدى عشرىّ - بفتح الشين كنمرى - وكذا تقول فى اثنى عشر : اثنى عشرى ، أو ثنوىّ عشرى ، إلى آخر المركبات

المركب الإضافى ، وتقرير مذهب سيبويه فيه

وإذا نسبت إلى المركب الإضافى فلا بد من حذف أحد الجزأين للاستثقال ولأنك إن أبقيتهما فان ألحقت ياء النسبه بالمضاف إليه فان انتقل إعراب الاسم المنسوب إليه إلى ياء النسب ، كما فى نحو كوفى وبصرى وغير ذلك من المنسوبات ؛ لزم تأثر الياء بالعوامل الداخله على المضاف وعدم تأثره بها للحاقه بآخر المضاف إليه اللازم جره ، وإن لم ينتقل التبس باسم غير منسوب مضاف إلى اسم منسوب نحو غلام بصرىّ ، وإن ألحقتها بالمضاف نحو عبدىّ القيس توهم أن المنسوب مضاف إلى ذلك المجرور ، مع أن قصدك نسبه شىء إلى الاسم المركب من المضاف والمضاف إليه ، فاذا ثبت أن حذف أحدهما واجب فالأولى حذف الثانى لما ذكرنا

فتقول فى عبد القيس : عبدى ، وفى امرىء القيس : مرئى ، وأيضا فانك لو نسبت إلى المركب الاضافى قبل العلميه فالمنسوب إليه فى الحقيقه هو المضاف كما ذكرنا فالأولى بعد العلميه أن ينسب إليه دون المضاف إليه

فان كثر الالتباس بالنسبه إلى المضاف وذلك بأن يجىء أسماء مطرده والمضاف فى جميعها واحد والمضاف اليه مختلف كقولهم فى الكنى : أبو زيد ، وأبو على ، وأبو الحسن ، وأم زيد ، وأم على ، وأم الحسن ، وكذا ابن الزبير ، وابن عباس ، فالواجب النسبه إلى المضاف إليه نحو زبيرى فى ابن الزبير ، وبكرى فى أبى بكر ، إذ الكنى مطرد تصديرها بأب وأم ، وكذا تصدير الأعلام بابن كالمطرد ، فلو قلت فى الجميع : أبوى ، وأمى ، وابنى ، لا طرد اللبس ، وإن لم يطرد ذلك بل كثر كعبد الدار وعبد مناف وعبد القيس فالقياس النسب إلى المضاف كما ذكرنا نحو عبدى فى عبد القيس ، وقد ينسب للالتباس إلى المضاف إليه فى هذا أيضا نحو منافى فى عبد مناف

مذهب المبرد فى النسب إلى المركب الإضافى

وهذا الذى ذكرنا تقرير كلام سيبويه ، وهو الحق ؛ وقال المبرد : بل الوجه أن يقال : إن كان المضاف يعرف بالمضاف إليه والمضاف إليه معروف بنفسه كابن الزبير وابن عباس فالقياس حذف الأول والنسبه إلى الثانى ، وإن كان المضاف إليه غير معروف فالقياس النسبه إلى الأول كعبد القيس وامرىء القيس ، لأن القيس ليس شيئا معروفا يتعرف به عبد وامرؤ ، وللخصم أن يمنع ويقول : بم علمت أن القيس ليس شيئا معروفا مع جواز أن يكون شيئا معروفا إما قبيله أو رجلا أو غير ذلك أضيف إليه امرؤ وعبد فى الأصل للتخصيص والتعريف كما فى عبد المطلب وعبد شمس وعبد العزى وعبد اللات

قال السيرافى : ويلزم المبرد أن ينسب إلى الأول فى الكنى لأنهم يكنون الصبيان بنحو أبى مسلم وأبى جعفر مثلا قبل أن يوجد لهم ولد اسمه مسلم أو جعفر وقبل أن يمكن ذلك منهم فليس المضاف إليه إذن فى مثله معروفا إذ هو اسم على

معدوم مع أنه ينسب إليه ، فكأن المصنف أجاب السيرافى نيابه عن المبرد ، وقال : الثانى فى أمثال هذه الكنى فى الأصل مقصود ، وذلك أن هذه الكنى على سبيل التفاؤل فكأنه عاش إلى أن ولد له مولود اسمه ذلك ، فالثانى وإن لم يكن مقصودا الآن ولا معرّفا للأول إلا أنه مقصود فى الأصل : أى الأصل أن لا يقال أبو زيد مثلا إلا لمن له ولد اسمه زيد ، وللسيرافى أن يقول : إن الأصل أن لا يقال عبد القيس إلا فى شخص هو عبد لمن اسمه قيس ، فقول المصنف «وإن لم يكن الثانى مقصودا فى الأصل كما فى عبد القيس وامرىء القيس فالنسبه إلى الأول» مردود بما مر من الاعتراض على قول المبرد

هذا ، وقد جاء شاذا مسموعا فى «عبد» مضافا إلى اسم آخر أن يركب من حروف المضاف والمضاف إليه اسم على فعلل بأن يؤخذ من كل واحد منهما الفاء والعين ، نحو عبشمى فى عبد شمس ، وإن كان عين الثانى معتلا كمل البناء بلامه نحو عبقسى وعبدرى فى عبد القيس وعبد الدار ، وجاء مرقسى فى امرىء القيس (١) من كنده وكل من اسمه امرؤ القيس من العرب غيره يقال فيه مرئى ، والعذر فى هذا التركيب مع شذوذه أنهم إن نسبوا إلى المضاف بدون المضاف إليه التبس ، وإن نسبوا إلى المضاف إليه نسبوا إلى ما لا يقوم مقام المضاف ولا يطلق اسمه عليه مجازا ، بخلاف ابن الزبير فان اطلاق اسم أحد الأبوين على الأولاد كثير ، نحو قريش وهاشم وخندف (٢) وكذا إطلاق اسم الابن على الأب غير مبتدع

١- لم يعين شخص امرىء القيس الكندى الذى قالوا فى النسب إليه : مرقسى ، وقد عينه صاحب القاموس بأنه امرؤ القيس بن حجر الشاعر ، وقد ذكر الشارح المرتضى : أن الصواب أن امرأ القيس الذى ينسب إليه مرقسى هو امرؤ القيس بن الحرث بن معاويه ، وهو أخو معاويه الأكرمين الجد الثالث لامرىء القيس بن حجر

٢- خندف : لقب امرأه إلياس بن مضر ، واسمها ليلى ، وهى بنت عمران بن الحاف ابن قضاعه ، وإنما لقبت كذلك لأن إبل الياس انتشرت ليلا فخرج مدركه فى طلبها فردها فسمى مدركه ، وخندفت الأم فى أثره : أى أسرعت ، فلقبت خندف

قال سيبويه : وسمعنا من العرب من يقول فى النسب إلى كنت كونىّ ، وذلك لأنه أضاف إلى المصدّر ، فحذف الفاعل وهو التاء ، فانكسر اللام لأجل ياء النسب فرجع العين الساقطه للساكنين ، وهذه الكسره وإن كانت لأجل الياء التى هى كالكلمه المنفصله إلا أنه إنما رد العين لأن أصل اللام الحركه وسكونها عارض ، وكان الوجه أن يقال كانىّ ، لأنا قد بينا قبل فى شرح قوله «وأما باب سدته فالصحيح أن الضم كذا» أن الضمائر فى نحو قلت وقلنا تتصل بقال فتحذف الألف للساكنين ، لكنه أبقى الفاء فى كونىّ على أصل ضمه قبل النسبه ، تنبيها على المنسوب إليه ، قال الجرمىّ : يقال رجل كنتىّ لكون الضمير المرفوع كجزء الفعل فكأنهما كلمه واحده وربما قالوا كنتنىّ بنون الوقايه ليسلم لفظ كنت بضم تائه ، قال :

٥٣ - وما أنا كنتىّ وما أنا عاجن

وشرّ الرّجال الكنتنىّ وعاجن (١)

الكنتى : الشيخ الذى يقول كنت فى شبابى كذا وكذا ، والعاجن :

الذى لا يقدر على النهوض من الكبر إلا بعد أن يعتمد على يديه اعتمادا تاما كأنه يعجن

قال : «والجمع يردّ إلى الواحد ، يقال فى كتب وصحف ومساجد وفرائض : كتابىّ وصحفىّ ومسجدىّ وفرضىّ ، وأما باب مساجد علما فمساجدىّ ككلابىّ وأنصارىّ»

١- لم نقف لهذا البيت على نسبه إلى قائل معين ، ويروى صدره : * فأصبحت كنتيّا وأصبحت عاجنا* وقد فسر المؤلف مفرداته ، والاستشهاد فيه فى قوله فأصبحت كنتيا ، وفى قوله الكنتنى حيث نسب إلى المركب الاسنادى على لفظه وجاء من غير نون الوقايه فى الأول ومعها فى الثانى

أقول : اعلم أنک إذا نسبت إلی ما یدل علی الجمع فان کان اللفظ جنسا کتمر وضرب أو اسم جمع کنفر ورهط (۱) وإبل نسبت إلی لفظه نحو تمری وإبلی ، سواء کان اسم الجمع مما جاء من لفظه ما یطلق علی واحده کراکب (۲) فی رکب أو لم یجیء کغنم وإبل ، وکذا إن کان الاسم جمعا فی اللفظ والمعنی لکنه لم یستعمل واحده لا قیاسیا ولا غیر قیاسی کعبادید (۳) ، تقول : عباد یدی ، قال سیبویه : کون النسب إلیه علی لفظه أقوی من أن أحدث شیئا لم یتکلم به العرب وإن کان قیاسیا نحو عبدودی أو عبد یدی أو عبدادی ، وکذا قولهم أعرابی لأن أعرابا جمع لا واحد له من لفظه ، وأما العرب فلیس بواحده الآن ، لأن الأعراب ساکنه البدو ، والعرب یقع علی أهل البدو والحضر ، بل الظاهر أن الأعراب فی أصل اللغه کان جمعا لعرب ثم اختص

وإن کان الاسم جمعا له واحد لکنه غیر قیاسی ، قال أبو زید : ینسب إلی لفظه کمحاسنیّ ومشابهیّ ومذاکیریّ وبعضهم ینسبه إلی واحده الذی هو غیر قیاسی نحو حسنی وشبهی وذکریّ

وإن کان جمعا له واحد قیاسی نسبت إلی ذلک الواحد ، ککتابی فی کتب وأما قولهم ربّیّ وربابیّ فی رباب ، وهم خمس قبائل تحالفوا فصاروا یدا واحده : ضبّه وثور وعکل وتیم وعدی ، واحدهم ربّه کقبّه وقباب ، والرّبّه

۱- النفر ما دون العشره من الرجال ومثله النفیر ، وقد یطلق علی الناس کلهم ، والرهط - باسکان ثانیه أو فتحه - قوم الرجل وقبیلته ، ویطلق علی الجماعه من ثلاثه إلی عشره أو من سبعه إلی عشره بشرط أن یکونوا کلهم رجالا

۲- الرکب : الجماعه الراکبون الابل من العشره فصاعدا ، وله واحد من لفظه وهو راکب وسیأتی الخلاف فی رکب أهو جمع أو اسم جمع فی باب الجمع

۳- عبادید : انظر (ح ۱ ص ۲۶۸)

الفرقه من الناس ، فانما جاز النسب إلى لفظ الجمع أعنى ربابا لكونه بوزن الواحد لفظا ، ولغلبته من بين ما يصح وقوعه عليه لغه على جماعه معينين فصار كالعلم نحو مدائنى (۱) وأما أبناوى فى النسب إلى أبناء ، وهم بنو سعد بن زيد مناه ، وأنصارى فى النسبه إلى الأنصار ؛ فللغلبه المذكوره ولمشابهه لفظ أفعال للمفرد حتى قال سيبويه إن لفظه مفرد ، ولقوه شبهه بالمفرد كثر وصف المفرد به نحو برمه أعشار (۲) ، وثوب أسمال (۳) ونطفه أمشاج (۴) ورجع ضمير المفرد المذكر إليه فى نحو قوله تعالى : (وَإِنَّ لَكُمْ فِي الْأَنْعامِ لَعِبْرَةً نُسْقِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهِ) ولا منع أن يقال : إن الياء فى أنصارى وأبناوى وربابى للوحده لا للنسبه كما فى رومى وروم وزنجى وزنج فلذا جاز إلحاقها بالجمع ، فلو قلت بعد مثلا : ثوب أنصارى وشىء ربابى أو أبناوى كان منسوبا إلى هذه المفردات بحذف ياء الوحده كما ينسب إلى كرسى بحذف الياء فيكون لفظ المنسوب والمنسوب إليه واحدا

ولقائل أن يقول : ياء الوحده أيضا فى الأصل للنسبه لأن معنى زنجى شخص منسوب إلى هذه الجماعه بكونه واحدا منهم ، فهو غير خارج عن حقيقه النسبه ، إلا أنه طرأ عليه معنى الوحده ، فعلى هذا يكون العذر فى لحاق الياء بهذه الأسماء ما تقدم أولا ، وقالوا فى النسبه إلى أبناء فارس ، وهم الذين استصحبهم سيف بن

۱- مدائى : منسوب إلى المدائن وهى مدينه كسرى قرب بغداد ؛ سميت بذلك لكبرها

۲- البرمه : قدر من حجاره ، ويقال : برمه أعشار وقدر أعشار وقدح أعشار ، ذا كانت عظيمه لا يحملها إلا عشره ، وقيل : إذا كانت مكسره على عشر قطع

۳- يقال : ثوب أسمال ، ويقال : ثوب أخلاق ، إذا كان قد صار مزقا. قال الراجز * جاء الشّتاء وقميصى أخلاق*

۴- النطفه - بالضم - الماء الصافى قل أو كثر ، وأمشاج : مختلطه بماء المرأه ودمها

ذى يزن إلى اليمن : بنوى ، على القياس ، مع أنهم جماعه مخصوصه كبنى سعد بن زيد مناه ، وقالوا فى النسبه إلى العبلات : عبلى ، بسكون الباء وهم من بنى عبد شمس : أميه الأصغر ، وعبد أميه ، ونوفل ، لأن كل واحد منهم سمى باسم أمه ، ثم جمع ، وهى عبله بنت عبيد ، من بنى تميم ، وإنما قالوا فى المهالبه والمسامعه مهلّبى ومسمعىّ ؛ لأنك رددتهما إلى واحدهما وحذفت ياء النسبه التى كانت فى الواحد ثم نسبت إليه ، ويجوز أن يقال سمى كل واحد منهم مهلّبا ومسمعا أى باسم الأب ثم جمع كما سمى كل واحد فى العبلات باسم الأم ثم جمع ، فيكون مهلبى منسوبا إلى الواحد الذى هو مهلب ، لا إلى مهلّبى

وإن كان اللفظ جمعا واحده اسم جمع نسبت ايضا إلى ذلك الواحد ، كما تقول فى النسبه إلى نساء : نسوى ، لأن واحده نسوه ، وهو اسم جمع ، وكذا تقول فى أنفار وأنباط : نفرى ونبطىّ

وإن كان جمعا واحده جمع له واحد نسبت إلى واحد واحده ، كما تقول فى النسبه إلى أكالب : كلبى

وإنما يرد الجمع فى النسبه إلى الواحد لأن أصل المنسوب إليه والأغلب فيه أن يكون واحدا ، وهو الوالد أو المولد أو الصنعه ، فحمل على الأغلب ، وقيل : إنما رد إلى الواحد ليعلم أن لفظ الجمع ليس علما لشىء ، إذ لفظ الجمع المسمى به ينسب إليه ، نحو مدائنى وكلابى ، كما يجىء

ولو سميت بالجمع فان كان جمع التكسير نسبت إلى ذلك اللفظ نحو مدائنى وأنمارى وكلابى وضبابى ، وأنمار : اسم رجل ، وكذا ضباب وكلاب

وإن كان جمع السلامه فقد ذكرنا أن جمع المؤنث بالألف والتاء يحذف منه الألف والتاء ، تقول فى رجل اسمه ضربات : ضربى ؛ بفتح العين لأنك لم ترده إلى واحده ، بل حذفت منه الألف والتاء فقط ، بخلاف عبلى فى المنسوب إلى

العبلات ؛ فانه بسكون الباء لأنه نسب إلى الواحد كما ذكرنا ، وكذا يحذف من المجموع بالواو والنون علما الحرفان ، إن لم يجعل النون معتقب الإعراب ، ولا يرد إلى الواحد ، فلهذا قيل فى المسمى بأرضين : أرضىّ ، بفتح الراء ، وإن جعل النون معتقب الاعراب لم يحذف منه شىء ، كما مر فى أول الباب (١)

شواذ النسب

قال : «وما جاء على غير ما ذكر فشاذّ»

أقول : اعلم أنه قد جاءت ألفاظ كثيره على غير ما هو قياس النسب ، بعضها مضى نحو جذمى وقرشى وحرورى ، ولنذكر الباقى ؛ قالوا فى العاليه - وهو موضع بقرب المدينه - علوىّ ، كأنه منسوب إلى العلو ، وهو المكان العالى ضد السفل ؛ لأن العاليه المذكوره مكان مرتفع ، والقياس عالىّ أو عالوى ، فهو منسوب إليها على المعنى ، وقالوا فى البصره : بصرى ، بكسر الباء ؛ لأن البصره فى اللغه حجاره بيض وبها سميت البصره ؛ والبصر بكسر الياء من غير تاء بمعنى البصره ، فلما كان قبل العلميه بكسر الباء مع حذف التاء ومع النسبه بحذف التاء كسرت الباء فى النسب ، وقيل : كسر الباء فى النسب إتباعا لكسر الراء ،

١- هذا الذى ذهب إليه الرضى وابن الحاجب من رد الجمع إلى الواحد هو الذى عليه جمهور علماء العربيه ، وقد ذهب قوم إلى جواز النسب إلى لفظ الجمع ، قال السيوطى فى همع الهوامع (٢ : ١٩٧): «وأما الجمع الباقى على جمعيته وله واحد مستعمل فانه ينسب إلى الواحد منه فيقال فى الفرائض : فرضى ، وفى الحمس : أحمسى ، وفى الفرع : أفرعى ، قال أبو حيان : بشرط ألا يكون رده إلى الواحد يغير المعنى ، فان كان كذلك نسب إلى لفظ الجمع كأعرابى ، إذ لو قيل فيه عربى ردا إلى المفرد لالتبس الأعم بالأخص ، لاختصاص الأعراب بالبوادى وعموم العرب ، وأجاز قوم أن ينسب إلى الجمع على لفظه مطلقا وخرج عليه قول الناس فرائضى وكتبى وقلانسى ، وذهب هؤلاء إلى أن القمرى والدبسى منسوب إلى الجمع ، من قولهم : طيور قمر ودبس ، وعند الأولين هو منسوب إلى القمره ، وهى البياض ، والدبسه ، أو مثل كرسى مما بنى على الياء التى تشبه ياء النسب» اه والدبسه : لون بين السواد والحمره

ويجوز بصرى بفتح الباء على القياس ، وقالوا : بدوىّ ، والقياس إسكان العين لكونه منسوبا إلى البدو ، وإنما فتح ليكون كالحضرى لأنه قرينه ، وقالوا : دهرى بضم الدال للرجل المسن فرقا بينه وبين الدّهرى الذى هو من أهل الالحاد ، وقالوا فى النسب إلى السهل وهو ضد الحزن : سهلى ، بضم السين فرقا بينه وبين المنسوب إلى سهل اسم رجل ، وقيل فى بنى الحبلى حى من الأنصار : حبلى ، بفتح الباء فرقا بينه وبين المنسوب إلى المرأه الحبلى ، وإنما قيل لأبيهم حبلى لعظم بطنه ، وقالوا فى الشّتاء : شتوى ، بسكون التاء ، قال المبرد : شتاء جمع شتوه كصحاف جمع صحفه فعلى هذا شتوى قياس ؛ لأن الجمع فى النسب يرد إلى واحده ، وإطلاق الشتاء على ما يطلق عليه الشتوه يضعف (١) قوله ، وقالوا فى الخريف : خرفىّ بفتح العين كما قالوا فى ثقيف : ثقفى ، وقالوا : خرفى أيضا بسكون العين بالنسبه إلى المصدر ، والخرف : قطع الشىء ، وقالوا : بحرانى ، فى النسبه إلى البحرين المجعول نونه معتقب الإعراب ، والقياس بحرينىّ ووجهه أن نون البحرين بالياء تجعل معتقب الإعراب ، وقياس المثّنى المجعول نونه معتقب الإعراب أن يكون فى الأحوال بالألف كما مر فى باب العلم ، فالزام البحرين الياء شاذ إذن

١- هذه مسأله ثار فيها خلاف طويل بين العلماء ، قال فى اللسان : «الشتاء معروف : أحد أرباع السنه ، وهى الشتوه ، وقيل : الشتاء جمع شتوه. قال ابن برى : الشتاء اسم مفرد لا جمع بمنزله الصيف ، لأنه أحد الفصول الأربعه ، ويدلك على ذلك قول أهل اللغه : أشتينا دخلنا فى الشتاء وأصفنا دخلنا فى الصيف ، وأما الشتوه فانما هى مصدر شتا بالمكان شتوا وشتوه للمره الواحده ، كما تقول : صاف بالمكان صيفا وصيفه واحده ، والنسبه إلى الشتاء شتوى على غير قياس ، وفى الصحاح النسبه اليها شتوى (بفتح فسكون) وشتوى (بفتح الشين والتاء جميعا) مثل خرفى وخرفى قال ابن سيده : وقد يجوز أن يكونوا نسبوا إلى الشتوه ورفضوا النسب إلى الشتاء» اه

وإذا جعل نون المثنى معتقب الإعراب لم يحذف فى النسب لا- هو ولا- الألف فقيل : بحرانى ، على أنه منسوب إلى البحران المجعول نونه معتقب الإعراب لكونه هو القياس فى المثنى المجعول نونه كذلك ، وإن قل استعماله كما مر فى باب العلم ، وقيل : أفقىّ بفتحتين ، فى النسبه إلى الأفق ؛ لأنهم قالوا فيه أفق بضم الهمزه وسكون الفاء وهو مخفف الأفق كعنق وعنق ، ثم جوزوا فيه الأفقى لاشتراك الفعل والفعل فى كثير من الأسماء كالعجم والعجم والعرب والعرب والسّقم والسّقم ، وقالوا : خراسى ، تشبيها للألف والنون بألف التأنيث التى قد تشبه بتاء التأنيث فتحذف وإن كان شاذا كما فى جلولىّ وحرورى ، ومن قال خرسى بحذف الألف وسكون الراء فقد خفف ، وقالوا : طلاحيّه ، بضم الطاء ، للابل التى ترعى الطّلح ، وإنما بنى على فعال لأنه بناء المبالغه فى النسب كأنا فى للعظيم الأنف كما يجىء ، ويروى طلاحيّه بكسر الطاء بالنسب إلى الجمع كما قالوا عضاهى منسوب إلى عضاه جمع عضه ، وقيل : هو منسوب إلى عضاهه بمعنى عضه وهو قليل الاستعمال ، أعنى عضاهه ، والجنس عضاه كقتاده وقتاد ، وقيل : إبل حمضيه بفتح الميم ، قال المبرد يقال حمض وحمض ، فعلى هذا ليس بشاذ. وقالوا : يمان وشآم وتهام ، ولا رابع لها ، والأصل يمنى وشأمى وتهمى ، والتّهم تهامه ؛ فحذف فى الثلاثه إحدى ياءى النسبه وأبدل منها الألف ، وجاء يمنىّ وشأمى على الأصل وجاء تهامىّ بكسر التاء وتشديد الياء منسوبا إلى تهامه ، وجاء يمانى وشآمىّ وكأنهما منسوبان إلى يمان وشآم المنسوبين بحذف ياء النسبه دون ألفها إذ لا استثقال فيه كما استثقل النسبه إلى ذى الياء المشدده لو لم تحذف ، والمراد بيمان وشآم فى هذا موضع منسوب إلى الشأم واليمن فينسب الشىء إلى هذا المكان المنسوب ، ويجوز أن يكون يمانى وشآمى جمعا بين العوض والمعوض منه ، وأن

يكون الألف فى يمانىّ للاشباع كما فى قوله :

* ينباع من ذفرى غضوب جسره* (١)

وشآمى محمول عليه ، وقيل فى طهيّه : طهوى ، بسكون الهاء على الشذوذ ، وطهوىّ على القياس ، وقيل : طهوى ، بفتح الطاء وسكون الهاء وهو أشذ ، وقالوا فى زبينه قبيله من باهله : زبانى ، والقياس زبنى كحنفى فى حنيفه ، وقالوا فى مرو : مروزىّ وفى الرّىّ رازى

واعلم أنك إذا نسبت إلى الأسماء المذكوره بعد أن تجعلها أعلاما إن لم تكن كدهر وطلح أو جعلتها أعلاما لغير ما كانت له فى الأول كما إذا سميت بزبينه ابنا لك ؛ فانك تجرى جميعها على القياس نحو دهرى وطلحى وزبنى ؛ لأن هذه الأسماء شذت فى المواضع المذكوره ، وجعلها أعلاما لما يقصد وضع لها ثان ، فيرجع فى هذا الوضع إلى القياس

وقد يلحق ياء النسب أسماء أبعاض الجسد للدلاله على عظمها : إما مبنيه على فعال كأنافى للعظيم الأنف ، أو مزيدا فى آخرها ألف ونون كلحيانى ورقبانى وجمّانى للطويل الجمّه ، وليس البناءان بالقياس ، بل هما مسموعان ، وإذا سميت بهذه الأسماء ثم نسبت إليها رجعت إلى القياس ، إذ لا تقصد المبالغه إذن ، فتقول جمّى ولحيّ على قول الخليل ولحوىّ على قول يونس

النسب بغير الياء المشدده

قال : «وكثر مجيء فعّال فى الحرف كبتّات وعوّاج وثوّاب وجمّال ، وجاء فاعل أيضا بمعنى ذى كذا كتامر ولابن ودارع ونابل ، ومنه عيشه راضيه وطاعم كاس».

أقول : اعلم أنه يجيء بعض ما هو على فعّال وفاعل بمعنى ذى كذا ، من

١- قد مضى قولنا على هذا الشاهد ، فارجع إليه فى الجزء الأول (ص ٧٠)

غير أن يكون اسم فاعل أو مبالغه فيه ، كما كان اسم الفاعل نحو غافر ، وبناء المبالغه فيه نحو غفّار ؛ بمعنى ذى كذا ، إلا أن فعّالا لما كان فى الأصل لمبالغه الفاعل ففعّال الذى بمعنى ذى كذا لا يجىء إلا فى صاحب شىء يزاول ذلك الشىء ويعالجه ويلازمه بوجه من الوجوه ، إما من جهه البيع كالبقّال (۱) ، أو من جهه القيام بحاله كالجمال والبغال ، أو باستعماله كالسّيّاف ، أو غير ذلك ، وفاعل يكون لصاحب الشىء من غير مبالغه ، وكلاهما محمولان على اسم الفاعل وبناء مبالغته ، يقال لابن لصاحب اللبن ، ولبّان لمن يزاوله فى البيع أو غيره ، وقد يستعمل فى الشىء الواحد اللفظان جميعا كسيّاف وسائف ، وقد يستعمل أحدهما دون صاحبه كقوّاس (۲) وترّاس (۳) وفعّال فى المعنى المذكور أكثر استعمالا من فاعل ، وهما مع ذلك مسموعان ليسا بمطردين ، فلا يقال لصاحب البر : برّار ، ولا لصاحب الفاكهه : فكّاه ، قال النحاه : إنهما فى المعنى المذكور بمعنى النسبه ؛ لأن ذا الشىء منسوب إلى ذلك الشىء ، وأيضا جاء فعّال والمنسوب بالياء بمعنى واحد كبتى وبتّات لبائع البت ، وهو الكساء ،

الفرق بين فاعل وفعّال الوصفين و الدالين على النسب

ويعرف أنه ليس باسم فاعل ولا للمبالغه فيه : إما بأن لا يكون له فعل ولا مصدر كنابل وبغّال ، ومكان آهل : أى ذو أهل ، أو بأن يكون له فعل ومصدر لكنه إما بمعنى المفعول : كماء دافق وعيشه راضيه ، وإما مؤنث مجرد عن التاء : كحائض

۱- لم نقف على كلمه بقال بمعنى بائع البقل فى اللسان ولا فى الصحاح ، وقد نص المجد فى القاموس (ب د ل ، ب ق ل) على أن البقال بمعنى بائع المأكولات عاميه ، وصوابها بدال

۲- القواس : الذى يبرى القوس ، وقد قالوا فيه «قياس» أيضا ، شذوذا

۳- التراس : صاحب الترس ، وهى ما يتقى بها وقع السلاح ، وقد جاء عنهم فى هذا المعنى تارس ، فتمثيل المؤلف به لما جاء على وجه واحد غير مستقيم إذن.

وطالق ، وقالوا فى نحو مرضع (١) ومطفل (٢) والسماء منفطر (٣) به : إنه على

ص: ٨٦

١- المرضع : التى لها ولد فى سن الرضاع ، والمرضعه - بالتاء - التى ترضع وإن كان الرضيع ليس ولدها. قال ثعلب : «إذا أردت الفعل أدخلت الهاء وجعلته نعتا ، وإذا أردت الاسم لم تدخل الهاء» اه ، ومراده بالفعل اسم الفاعل ، إذ هو دال على الحدث. ومراده بالاسم المنسوب ، وفى اللسان : «وفى التنزيل العزيز : (يوم ترونها تذهل كل مرضعه عما أرضعت) اختلف النحويون فى دخول الهاء فى المرضعه ، فقال الفراء : المرضعه والمرضع التى معها صبى ترضعه ، قال : ولو قيل فى الأم مرضع لأن الرضاع لا يكون إلا من الاناث كما قالوا : امرأه حائض وطامث ، كان وجها ، قال : ولو قيل فى التى معها صبى مرضعه كان صوابا ، وقال الأخفش : أدخل الهاء فى المرضعه لأنه أرادو الله أعلم الفعل ، ولو أراد الصفه لقال : مرضع ، وقال أبو زيد : المرضعه التى ترضع وثديها فى فم ولدها ، وعليه قوله تعالى : (تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ).) قال : وكل مرضعه أم ، قال : والمرضع التى دنا لها أن ترضع ولم ترضع بعد ، والمرضع التى معها الصبى الرضيع ، وقال الخليل : امرأه مرضع ذات رضيع كما يقال : امرأه مطفل ذات طفل بلاهاء ، لأنك تصفها بفعل منها واقع أو لازم ، فاذا وصفتها بفعل هى تفعله قلت مفعله كقوله تعالى : (تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ) وصفها بالفعل فأدخل الهاء فى نعتها ، ولو وصفها بأن معهار ضيعا قال : كل مرضع ، قال ابن برى : أما مرضع فهو على النسب ، أى ذات رضيع ، كما تقول : ظبيه مشدن : أى ذات شادن ، وعليه قول امرىء القيس : فمثلك حبلى قد طرقت ومرضعا فألهيتها عن ذى تمائم مغيل فهذا على النسب ، وليس جاريا على الفعل ، كما تقول : رجل دارع وتارس. معه درع وترس ، ولا يقال منه درع ولا ترس ، فلذلك يقدر فى مرضع أنه ليس بجار على الفعل وإن كان قد استعمل منه الفعل ، وقد يجىء مرضع على معنى ذات إرضاع أى لها لبن وإن لم يكن لها رضيع» اه.

٢- المطفل : ذات الطفل من الانسان والوحش : أى معها طفلها ، وهى قريبه عهد بالنتاج ، ويقال : ليله مطفل ، إذا كانت تقتل الأطفال ببردها.

٣- حكى عن الفراء أن السماء تذكر وتؤنث ، فان كان ذلك صحيحا فقوله تعالى : (مُنْفَطِرٌ بِهِ) اسم فاعل جار على موصوفه ولا تأويل فيه ، وأكثر العلماء على أن السماء مؤنث ولهذا احتاجوا إلى التأويل فى هذه الجمله ، فمنهم من أول فى السماء فذكر أنها بمعنى السقف أو الشىء المرتفع ، فلهذا جاء الخبر عنها مذكرا ، ومنهم من أول فى منفطر فذكر أنه نسب وليس اسم فاعل كالمؤلف ، وليس بجيد.

معنى النسبه لهذا أيضا ، وهذا يقدح فى قولهم : إن ما هو بمعنى النسبه من المجرد عن الياء إما على فعّال أو فاعل فقط ، وإما جار (۱) على ما تضمنه على وجه المبالغه نحو : عزّ عزيز ، وذلّ ذليل ، وشعر شاعر ، وموت مائت ، وهمّ ناصب ؛ فإن جميع ذلك معنى أطلق عليه اسم صاحب ذلك المعنى مبالغه ، إذ العزيز والذليل والشاعر والمائت والهامّ (۲) صاحب العز والذل والشعر والموت والنصب ؛ كما يطلق على صاحب المعنى اسم ذلك المعنى مبالغه نحو رجل صوم وعدل وماء غور : جعل الشعر كأنه صاحب شعر آخر ، كما قال المتنبى :

وما أنا وحدى قلت ذا الشّعر كلّه

ولكن لشعرى فيك من نفسه شعر (۳)

۱- هذا معطوف على قوله : «إما بمعنى المفعول الخ».

۲- الذى تقدم التمثيل به «ناصب» فكان الواجب أن يقول ههنا : «والناصب» على أن نفس التمثيل بقوله «هم ناصب» ليس متفقا مع ما قبله من الأمثله ولا مع ما ذكره من الأصل الذى مثل له ، إلا أن يتمحل له بأن الهم بمعنى النصب فكأنه قال : «ونصب ناصب» أو قال «وهم هام» فيكون متفقا ، ثم إن صاحب اللسان نقل عن العلماء أنهم جعلوا قولهم : «هم ناصب» من قبيل «ماء دافق» و «عيشه راضيه» فكأن الهم ينصب فيه : أى فهو اسم فاعل بمعنى اسم المفعول

۳- هذا البيت من قصيده لأبى الطيب المتنبى يمدح بها على بن أحمد بن عامر الأنطاكى أولها قوله : أطاعن خيلا من فوارسها الدّهر وحيدا ، وما قولى كذا ومعى الصّبر ومعنى هذا البيت - كما قال العكبرى - أنا ما انفردت بعمل هذا الشعر ، ولكن شعرى أعاننى على مدحك ، لأنه أراد مدحك كما أردته ، وهو مأخوذ من قول أبى تمام : تغاير الشّعر فيه إذ أرقت له حتّى ظننت قوافيه ستقتتل

والموت كأنه يستصحب موتا آخر ، والنصب كأنه يستلزم نصبا آخر : أى ليس هو شعرا واحدا ، ولا الموت موتا واحدا ، ولا الهم همّا واحدا ، بل كل منها مضاعف مكرر ، وقد يستعمل الفعل أيضا بهذا المعنى نحو قولهم : جدّ جدّه ، وتمّ تمامه ، وأما قولهم : شغل شاغل ؛ فليس من هذا ، بل هو اسم فاعل على الحقيقه : أى شغل يشغل المشتغل به عن كل شغل آخر لعظمه فلا يتفرغ صاحبه لشىء آخر

وكما استعملوا فعّالا. لما كان فى الأصل للمبالغه فى اسم الفاعل فى معنى ذى الشىء الملازم له استعملوا فعلا أيضا ، وهو بناء مبالغه اسم الفاعل ، نحو عمل للكثير العمل ، وطعن ولبس ولسن فى معنى النسبه ، فاستعملوه فى الجوامد نحو رجل نهر لصاحب العمل بالنهار ، ورجل حرح وسته بمعنى حرىّ واستىّ : أى الملازم لذلك الشغل ؛ فعلى هذا ليس معنى النسب مقصورا على فاعل وفعّال ، بل يجىء عليه اسم الفاعل من الثلاثى وغيره نحو مرضع ومنفطر ، ويجىء من أبنيه مبالغه اسم الفاعل فعّال وفعل ؛ قال الخليل : وقالوا طاعم كاس على ذا : أى على النسبه : أى هو ذو كسوه وذو طعام ، وهو مما يذم به ، أى ليس له فضل غير أن يأكل ويلبس ، قال :

دع المكارم لا ترحل لبغيتها

واقعد فإنّك أنت الطّاعم الكاسى (۱)

۱- هذا البيت من قصيده للحطيئه هجا فيها الزبرقان بن بدر ، وأولها : علام كلّفتنى مجد ابن عمّكم والعيس تخرج من أعلام أوطاس وقال السكرى فى شرح بيت الشاهد : يقول : حسبك أن تأكل وتشرب. وقد استشهد بالبيت على أنهم قالوا : إن الطاعم الكاسى من باب النسبه ، ثم رد المؤلف ذلك فى الطاعم وسلمه فى الكاسى على ما تراه. ونقول : لا وجه لانكار أن يكون الطاعم من باب النسبه ويكون من باب «عيشه راضيه» و «ماء دافق» كما قاله فى الكاسى. وكأنه رأى الفراء قد ذكر هذا فى الكاسى وسكت عنه فى الطاعم فظن أن له حكما آخر ، قال الفراء : «الكاسى بمعنى المكسو ، كما أن العاصم فى قوله تعالى (لا عاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللهِ) بمعنى المعصوم ، ولا تنكرن أن يخرج المفعول على فاعل. ألا ترى أن قوله تعالى (مِنْ ماءٍ دافِقٍ) بمعنى مدفوق ، و (عِيشَهٍ راضِيَهٍ) بمعنى مرضيه ، يستدل على ذلك بأنك تقول : رضيت هذه العيشه ، ودفق الماء ، وكسى العريان ، بالبناء للمفعول. ولا تقول ذلك بالبناء للفاعل» اه

ولا ضروره لنا إلى جعل طاعم بمعنى النسبه ، بل الأولى أن نقول : هو اسم فاعل من طعم يطعم مسلوبا منه معنى الحدوث ، وأما كاس فيجوز أن يقال فيه ذلك ؛ لأنه بمعنى مفعول : كماء دافق ، ويجوز أن يقال : المراد الكاسى نفسه ، والأظهر هو الأول ؛ لأن اسم الفاعل المتعدى إذا أطلق فالأغلب أن فعله واقع على غيره

جمع التكسير

اشاره

* قال : «الجمع ؛ الثّلاثىّ : الغالب فى نحو فلس على أفلس وفلوس ، وباب ثوب على أثواب ، وجاء زناد فى غير باب سيل ، ورئلان وبطنان وغرده وسقف وأنجده شاذ».

أقول : اعلم أن جموع التكسير أكثرها محتاج إلى السماع ، وقد يغلب بعضها فى بعض أوزان المفرد ؛ فالمصنف يذكر أولا ما هو الغالب ، ويذكر بعد ذلك غير الغالب الذى هو كالشاذ.

قوله : «الجمع» لا إعراب له ، ولا لقوله : «الثلاثى» ؛ لأنهما اسمان غير مركبين. كما تقول : باب ، فصل ، ويجوز أن يرتفعا على أن كل واحد منهما خبر

المبتدأ. أى : هذا باب الجمع ؛ وهذا باب الثلاثى كيف يجمع ، ثم ابتدأ وقال : «الغالب فى نحو فلس أن يجمع على أفلس»

اعلم أن الغالب أن يجمع فعل المفتوح الفاء الساكن العين فى القله على أفعل ، إلا أن يكون أجوف واويا أو يائيا ، فإن الغالب فى قلته أفعال : كثوب واثواب وسوط وأسواط وبيت وأبيات وشيخ وأشياخ ، وذلك لأنهم لو قالوا فيه أيضا أفعل نحو أسوط وأبيت لثقلت الضمه على حرف العله وإن كان قبلها ساكن ؛ لأن الجمع ثقيل لفظا ومعنى فيستثقل فيه أدنى ثقل ، وقد جاء فيه أفعل قليلا نحو أقوس وأثوب وآير وأعين ؛ وقد يجىء غير الأجوف فى القله على أفعال أيضا قليلا كفرخ وأفراخ وفرد وأفراد ، لكن الأغلب فى الأجوف وفيما سواه ما ذكرناه أولا ، والغالب فى كثره فعل أن يكون على فعول وفعال ككعوب (١) وكعاب وقد ينفرد أحدهما عن صاحبه كبطن وبطون وبغل وبغال ، وكذا المضاعف نحو صكّ وصكوك (٢) وصكاك ، والناقص : كدلو ودلىّ ودلاء ، وثدى وثدى (٣) وظبى وظباء ، وأما الأجوف فإن كان واويا ففعول فيه قليل ، والأكثر الفعال لاستثقال الضمه على الواو فى الجمع وبعده الواو ، ولا يستثقل ذلك فى المصدر

١- الكعوب : جمع كعب ، وهو العظم الناشز فوق القدم ، وكل مفصل للعظام كعب.

٢- الصك : الكتاب ، وذكر فى القاموس أنه جمع فى القله على أصك (بفتح الهمزه وضم الصاد : وأصله أصكك مثل أفلس ، ثم نقلت صمه أول المثلين إلى الساكن قبله وأدغم المثلان) وعلى صكوك وصكاك كما قال المؤلف.

٣- الثدى : بفتح فسكون ، أو بزنه العصا - خاص بالمرأه ، وقيل : عام ، ويجمع على أثد ، مثل أدل ، وعلى فعول فيقال ثدى - بكسر الدال ، وثاؤه مضمومه أو مكسوره.

كالغؤور (۱) والسّؤور (۲) ، وقد يجيء فى الجمع كالفؤوج فى جمع الفوج ، فأما إذا جمعته على فعال فإن الكلمه تخف بانقلاب الواو ياء ، ولما استبد الواوى بأحد الجمعين المذكورين استبد اليائى بالآخر ، أعنى فعولا ، فلم يجيء فيه فعال ، وأيضا لو قيل فيه بيات كحباض لالتبس الواوى باليائى [وشذّ ضياف فى جمع ضيف] وقد يزاد التاء على فعول وفعال لتأكيد معنى الجمعيه كعمومه وخؤوله وخيوطه وعيوره وفحاله.

فالوجه على ما قررنا أن يقال : الغالب فى قله فعل أفعل فى غير باب بيت وثوب ، فانهما على أثواب وأبيات ، وفى كثرته فعول ، فى غير باب ثوب ؛ فانه على ثياب ، وفعال ، فى غير باب سيل ، فانه على سيول

قال سيبويه : القياس فى فعل ما ذكرناه ، وما سوى ذلك يعلم بالسمع ، فلو اضطر شاعر أو ساجع فى جمع فعل إلى شيء مما ذكرنا أنه قياسه فلا عليه أن يجمعه عليه ، وإن لم يسمع

فالمسموع فى قله فعل فى غير الأجوف أفعال كأنف وآناف ، وفى كثرته فعلان كجحشان ورئلان (۳) وفعلان كظهران وبطنان (۴). قال سيبويه : وفعلان - بالكسر - أقلهما ، وفعله كغرده فى غود ، وهو الكمأه ، وكذا جبأه وفقعه فى جبء وفقع للكمأه أيضا ، وفعل بضمتين كسقف ودهن (۵)

۱- الغؤور : مصدر غار يغور ، ومثله الغور ، ومعناه الدخول فى الشيء ، وذهاب الماء فى الأرض ، وإتيان الغور ، وغروب الشمس.

۲- السؤور : مصدر سار الشراب فى رأس شار به يسور ، ومثله السور ، والسؤور ، إذا دار وارتفع

۳- الرئلان (بكسر فسكون) جمع رأل (بفتح فسكون) وهو ولد النعام

۴- انظر (۱ : ۱۱ و ۱۶) من هذا الكتاب

۵- الدهن (بفتح فسكون) وقد تضم داله : هو قدر ما يبل وجه الأرض من المطر ، ويجمع على دهان مثل رجال ، ولم نقف فيما بين أيدينا من كتب اللغه على أنه يجمع على فعل كما قال المؤلف ، ولعل ما ذكر المؤلف أنه جمع ليس كما توهمه بل هو مفرد ، وأصله دهن مثل قفل فأتبعت عينه لفائه فصار بضمتين كعنق كما هو مذهب عيسى بن عمر فى نحو عسر ويسر.

ويجوز أن يخفف عند بنى تميم كما فى عنق ، وهو فى الجمع لثقله أولى ، وأفعله فى جمع فعل شاذ كأنحده فى نجد ، وهو المكان المرتفع ، قال الجوهرى : هو جمع نجود جمع نجد ، جمع فعول على أفعله تشبيها له بفعول بفتح الفاء فانه يجمع عليه كعمود وأعمده ، وأما نحو الكليب والمعيز فهو عند سيبويه جمع ، وعند غيره اسم الجمع ، ففعيلّ فى فعل أقل من فعله. وفعله أقل من فعلان ، بالكسر ، وهو أقل من فعلان بالضم

وربما اقتصر فى فعل على أفعل وأفعال فى القله والكثره. كالأكفّ والأرآد (١)

واعلم أن جمع القله ليس بأصل فى الجمع ، لأنه لا يذكر إلا حيث يراد بيان القله ، ولا يستعمل لمجرد الجمعيه والجنسيه كما يستعمل له جمع الكثره. يقال فلان حسن الثياب ، فى معنى حسن الثوب ، ولا يحسن حسن الأثواب ، وكم عندك من الثوب أو الثياب ، ولا يحسن من الأثواب ، وتقول : هو أنبل الفتيان ، ولا تقل أنبل الفتيه ، مع قصد بيان الجنس

الاسم الذى على فِعل بكسر فسكون وجموعه

قال : «ونحو حمل (٢) على أحمال وحمول ، وجاء على قداح (٣) وأرجل

١- الأرآد : جمع رأد ، والرأد : الشابه الحسناء ، وهو أيضا رونق الضحى ، ويقال : هو ارتفاعه ، والرأد أيضا : أصل اللحى الناتىء تحت الأذن.

٢- الحمل - بكسر أوله - ما حملته على عاتقك أو نحوه ، فاذا فتحت أوله فهو ما حملته الأنثى فى بطنها.

٣- القداح : جمع قدح بكسر أوله وسكون ثانيه ، وهو السهم قبل أن يراش وينصل.

وصنوان وذؤبان وقرده»

أقول : اعلم أن ما كان على فعل فانه يجمع فى القله على أفعال ، فى الصحيح كان أو فى الأجوف أو فى غيرهما ، وربما كان أفعال لقله وكثره كأخماس (۱) وأشبار ، قال سيبويه : وفى الكثره على فعول وفعال ، والفعول أكثر ، وربما اقتصروا على واحد منهما فى القليل والكثير معا ، فان كان أجوف يائيا لزمه الفعول كالفيول والجيود ، ولا يجوز الفعال كما مر فى فعل ، وإن كان واويا لزمه الفعال ولا يجوز الفعول كريح ورياح ، كما ذكرنا فى فعل ، هذا الذى ذكرناه فى فعل هو الغالب ، وقد يجىء على أفعل كأرجل ، وعلى فعلان كصنوان (۲) وقنوان (۳) وبعضهم يضم فاءهما ، وعلى فعلان كذؤبان وصرمان فى صرم وهو القليل من الابل ، وعلى فعله كقرده ، وجاء فيه فعيل كضريس (۴)

الاسم الذى على فُعل بضم فسكون وجموعه

قال : «ونحو قرء على أقراء وقروء (۵) ، وجاء على قرطه وخفاف وفلك ؛ وباب عود على عيدان»

۱- الأخماس : جمع خمس - بكسر فسكون - وهو من أظماء الابل ، وذلك أن ترعى أربعه أيام ثم ترد الماء فى الخامس.

۲- صنوان : جمع صنو ، وهو الأخ الشقيق ، والابن ، والعم ، والشىء يخرج مع آخر من أصل واحد.

۳- قنوان : جمع قنو ، وهو من التمر بمنزله العنقود من العنب.

۴- الضريس : جمع ضرس ، ويقال : هو اسم جمع له ، مثل المعيز والكليب ؛ والضرس من الأسنان.

۵- القرء - بضم فسكون - الحيض والطهر ، وهو من الأضداد ، قال أبو عبيد : القرء يصلح للحيض والطهر ، وأظنه من أقرأت النجوم إذا غابت ، والجمع أقراء ، وفى الحديث «دعى الصلاه أيام أقرائك» وقروء على فعول ، وأقرؤ والأخيره عن اللحيانى ، ولم يعرف سيبويه أقراء ولا أقرؤا ، قال : استغنوا عنه بفعول

أقول : اعلم أن فعلا يكسر فى القله على أفعال ، فى الأجوف كان أو فى غيره ، وقد يجىء للقليل والكثير ، نحو أركان وأجزاء ، وقد شذ فى قلته أفعل كأن كن ، ويكسر فى الكثره على فعال وفعول ، وفعول أكثر كبروج وبرود وجنود ، وفعال فى المضاعف كثير كقفاف (١) وخفاف وعشاش (٢) ؛ هذا هو الغالب فى فعل.

وقد يجىء فيه فعله كقرطه (٣) وحجره (٤) وخرجه (٥) ؛ وفعل كفلك فى فلك ، قال تعالى فى الواحد : (فِى الْفُلْكِ الْمَشْحُونِ) وفى الجمع : (حَتَّى إِذا كُنْتُمْ فِى الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِمْ) وذلك لأن فعلا وفعلا يشتركان فى أنهما جمعا على أفعال كصلب وأصلاب وجمل وأجمال ، وفعل يجمع على فعل كأسد وأسد ، ففعل جمع عليه أيضا ، وفعل وفعل يشتركان فى كثير من المصادر ، كالسّقم والسّقم والبخل والبخل ،

وفَعْل وفِعْل بتفح الفاء وكسرها وسكون عينهما كثيران فى كلامهم فتصرف فى تكسيرهما أكثر من التصرف فى باقى جموع الثلاثى ، وفعل بالضم قريب منهما فى الكثره

قوله «وباب عود على عيدان» يعنى أن فعلا إذا كان أجوف لا يجمع فى الكثره إلا على فعلان كعيدان وحيتان ، وأما فى القله فعلى أفعال كما هو قياس

١- القفاف : جمع قف ، وهو ما ارتفع من الأرض وصلبت حجارته ولم يبلغ أن يكون جبلا

٢- العشاش : جمع عش ، وهو وكر الطائر يجمعه من دقاق الحطب ويجعله فى أفنان الشجر.

٣- القرطه : جمع قرط ، وهو ضرب من حلى الأذن ، وهو أيضا نبات ، وهو أيضا شعله النار ، والضرع

۴- الجحره : جمع جحر ، وهو ما تحتفره السباع أو الهوام لتسكنه

۵- الخرجه : جمع خرج ، وهو وعاء ذو جانبين

الباب كأكواز وأكواب ، ويشارك الأجوف فى فعلان غيره أيضا كحشّ - وهو البستان - وحشّان ؛ ويجمع حشّان (١) بالضم على حشاشين كما جمع مصران وهو جمع مصير على مصارين ، ولا يمتنع أن يكون حشّان جمع حشّ بالفتح ؛ لأنه لغه فى الحش بالضم كثور وثيران ، والأول قول سيبويه.

الاسم الذى على فَعَل بفتحتين وجموعه

قال : «ونحو جمل على أجمال وجمال ، وباب تاج على تيجان ، وجاء على ذكور وأزمن وخربان وحملان وجيره وحجلى»

أقول : اعلم أن ما كان على فعل فإنك تقول فى قلته أفعال ، فى الأجوف أو فى غيره ، نحو أجمال (٢) وأتواج وأقواع (٣) وأنياب ، وجاء قلته على أفعل نادرا كأزمن وأجبل وأعص فى عصا ، ويجوز أن يكون أزمن جمع زمان كأمكن فى مكان ، وذلك لحمل فعال المذكر على فعال المؤنث ؛ فإن أفعل فيه قياس ، على ما يجىء ، نحو عناق (٤) وأعنق ، وجاء فى الأجوف اليائى أنيب ، وفى الواوى أدؤر وأنؤر [وأسوق ، قال يونس : إذا كان فعل مونثا بغير تاء فجمعه على أفعل هو القياس](٥) كما أن فعالا وفعيلا إن كانت مؤنثه

١- اتصال هذا الكلام بما قبله غير واضح ، والذى نعتقده أن فى الكلام سقطا ، وأن أصل العباره هكذا : «كحش وهو البستان وحشان بالكسر ، وقد جمع على حشان بالضم ، ويجمع حشان بالضم على حشاشين كما جمع مصران - الخ»

٢- فى نسخه «أجبال» بالباء الموحده ، وهى صحيحه أيضا

٣- الأقواع : جمع قاع ، وهو الأرض السهله المطمئنه التى انفرجت عنها الجبال

٤- العناق : الأنثى من أولاد المعز

٥- سقطت هذه العباره من جميع النسخ المطبوعه وهى فى النسخ الخطيه

فقياسها أفعل كما يجىء ، قال سيبويه : بل أفعل فيه شاذ ، وإن كان مؤنثا ، ولو كان قياسا لما قيل رحى وأرحاء وقدم وأقدام وغنم وأغنام ، وتقول فى كثرته فعال وفعول فى غير الأجوف ، والفعال أكثر ، وقد تزاد التاء كالحجاره والذّكاره والذّكوره لتأكيد الجمعيه ، وأما الأجوف فالقياس فيه الفعلان كالتّيجان والجيران والقيعان والسّيجان (١) وقد جاء فى الصحيح أيضا قليلا كالشّبثان (٢) وقد جاء فى الأجوف فعل أيضا كالدّور والسّوق والنّيب ، كأنهم أرادوا أن يكسّروا على فعول فاستثقلوا ضم حرف العله فى الجمع وبعدها الواو فبنوه على فعل ، وجاء سؤوق أيضا على الأصل ، لكنه همز الواو للاستثقال ، وكل واو مضمومه ضمه غير إعرابيه ولا للساكنين جاز همزها ، فألزمت ههنا للاستثقال ، وكذا جاء نيوب ، وليس فعول فيه مستمرا ، بل بابه فعل كما مر ، وجاء فى غير الأجوف فعل أيضا كأسد ووثن ، وقال بعضهم : لفظ الجمع لا بد أن يكون أثقل من لفظ الواحد ، فأسد أصله أسود ثم أسد ثم أسد فخفف ، والحق أن لا منع من كونه أخف من الواحد كأحمر وحمر ، وحمار [وحمر] وغير ذلك ، وأصل نيب فعل كالسّوق قلبت الضمه كسره لتصح الياء ، وليس فعل من أبنيه الجمع ، ولم يأت فى أجوف هذا الباب فعال ، كأنه جعل فعلان عوض فعال وفعل عوض فعول ، هذا الذى ذكرت قياس هذا الباب ، ثم جاء فى غير الأجوف فعلان أيضا كحملان (٣) وسلقان فى سلق وهو المطمئن من الأرض

١- السيجان : جمع ساح ، وهو شجر ، والساج أيضا : الطيلسان الأخضر أو الأسود

٢- الشبثان : جمع شبث - بفتح الشين والباء - وهو دويبه ذات ست قوائم طوال : صفراء الظهر وظهور القوائم ، سوداء الرأس ، زرقاء العين

٣- الحملان : جمع حمل ، وهو الجذع من أولاد الضأن

وفعلان كخربان (۱) وبرقان (۲) وشبثان ، وفعله كجيره وقيعه وإخوه ، وفعلى كحجلى (۳) ، وهو شاذّ لم يأت منه إلا هذا (۴) ، وقال الأصمعى. بل هو لغه فى الحجل ، والصحيح أنه جمع ، ولم يأت فى قله المضاعف ولا كثرته إلا أفعال كأمداد (۵) وأفنان (۶) ، وألباب (۷) ، كما لم يجاوزوا فى بعض الصحيح ذلك كالأقلام والأرسان (۸) والأغلاق (۹) ، قال سيبويه : فإن بنى المضاعف على فعال أو فعول أو فعلان [أو فعلان] فهو القياس ، ولم يذكر فيه شيئا عن العرب ، فلزوم فعل مفتوح العين لأفعالى أكثر من

۱- الخربان : جمع خرب - بفتحتين - وهو ذكر الحبارى ، ويطلق على الشعر يكون فى الخاصره ووسط المرفق

۲- البرقان : جمع برق - بفتحتين - وهو الحمل وزنا ومعنى

۳- الحجل - بفتح الحاء المهمله والجيم - : طائر على قدر الحمام كالقطا أحمر المنقار والرجلين ويسمى الكروان أيضا. (انظر ج ۱ ص ۱۹۹)

۴- قول المؤلف «وهو شاذ لم يأت منه إلا هذا» إن أراد به أن هذا الوزن من الجموع غريب نادر لم يرد عليه سوى هذه الكلمه فغير مسلم ؛ لأنه قد ورد عليها ظربى فى جمع ظربان ، وهو دويبه منتنه الريح ، وإن أراد أنه لم يأت من فعل - بفتح الفاء والعين - اسم جمع على فعلى سوى حجل وحجلى فهو كلام مستقيم لا غبار عليه. ومن العلماء من ذهب إلى أن حجلى اسم للجمع

۵- الأمداد : جمع مدد ، وهو العسكر تلحق بالغزاه

۶- الأفنان : جمع فنن ، وهو الغصن

۷- الألباب : جمع لبب ، وهو موضع القلاده من الصدر وما يشد فى صدر الدابه ليمنع تأخر الرحل

۸- الارسان : جمع رسن ، وهو الزمام إذا كان على الأنف ، ويطلق على الحبل

۹- الأغلاق : جمع غلق ، وهو مفتاح الباب

لزوم فعل ساكن العين لأفعل ، وذلك لخفه فعل وكثرته فتوسعوا فيه أكثر من توسعهم فى فعل ؛ ولذلك كان الشاذ فى جمع فعل مفتوح العين أقلّ من الشاذ فى جمع فعل ساكنه

الاسم الذى على فَعِل بفتح فكسر وجموعه

قال : «ونحو فخذ على أفخاذ فيهما ، وجاء على نمور ونمر»

أقول : يعنى أن فعلا- المكسور العين يكسر فى الكثره والقله على أفعال ، وذلك لأنه أقل من باب فعل مفتوح العين بكثير ؛ كما أن فعلا مفتوح العين أقل من فعل ساكنه ، والبناء إذا كثر توسع فى جموعه ، فلهذا جاء لمضاعف فعل ساكن العين بناء قله وكثره نحو صكّ وأصكّ وصكاك وصكوك ، ولم يأت لمضاعف فعل مفتوح العين إلا أفعال فى القله والكثره كأمداد وأفنان وفعل بكسر العين أقل من فعل بفتحها فنقص تصرفه عنه بأن لزم فى جمعه أفعال فى قله الصحيح وغيره وكثرتهما ، وجاء نمور على التشبيه بباب الأسود ، ونمر مخفف منه.

الاسم الذى على فَعُل بفتح فضم وجموعه

قال : «ونحو عجز على أعجاز ، وجاء سباع ، وليس رجله بتكسير»

أقول : اعلم أن فعلا بضم العين أقل من فعل بكسرها ، فهو أولى بأن يكون قلته وكثرته على لفظ واحد ، وهو أفعال ، وقد يجىء على فعال كسباع ورجال ، وذلك لتشبيهه بفعل مفتوح العين.

قوله «رجله» بفتح الراء وسكون الجيم «ليس بتكسير» بل هو اسم جمع ؛ لأن فعله ليس من أوزان الجموع وقياسه أرجال كأعجاز ، رجله للقليل ، ورجال للكثير.

قال : «ونحو عنب على أعناب ، وجاء أضلع وضلوع»

أقول : قال سيبويه : باب عنب أكثر من باب عجز ، وباب كبد أكثر من باب عنب ، وباب جبل أكثر من باب كبد ، وباب بحر أكثر من باب جبل ؛ فباب عنب على أفعال فى القله والكثره ، وقد يجىء فى القله على أفعل كأضلع ، قال سيبويه : شبه بالأزمن فى جمع الزّمن ، وقد يجىء فى الكثره الفعول كالضلوع والأروم (١)

الاسم الذى على فِعِل بكسرتين وجموعه

قال : «ونحو إبل على آبال فيهما»

أقول : أى فى القليل والكثير ؛ لقلّه فعل ، وهو لغات معدوده كما ذكرنا.

الاسم الذى على فُعَل بضم ففتح وجموعه

قال : «ونحو صرد على صردان فيهما ، وجاء أرطاب ورباع فيهما»

أقول : أى فى القله والكثره ، لما اختص فعل بنوع من المسميات ، وهو الحيوان كالنغر والصّرد (٢) ، خصّوه بجمع ، وأيضا كأنه منقوص من فعال كغراب وغربان. أو مشبه به ، وشذ منه ربع [وأرباع] ورباع (٣) تشبيها بجمل وأجمال وجمال ، لأنه منه ، وأما رطب وأرطاب ورطاب فليس رطب فى الحقيقه من باب فعل الموضوع لواحد ؛ لأنه جنس لرطبه ، وكأنه جمعها ، ومثله مصع ومصعه لجنى العوسج (٤)

قال : «ونحو عنق على أعناق فيهما»

١- الأروم : جمع إرم - مثل ضلع وعنب - والأرم : حجاره تنصب علما فى المفازه ، وفى الحديث «ما يوجد فى آرام الجاهليه وخربها فيه الخمس»

٢- أنظر (ج ١ ص ٢٨١ ه ١ و ٢) من هذا الكتاب

٣- الربع : الفصيل ينتج فى الربيع ، وهو أول النتاج

٤- العوسج : شجر من شجر الشوك ، وثمره أحمر مدور كأنه خرز العقيق

أقول : قال سيبويه باب عنق كباب عضد فى القله ؛ وجمعه أفعال فى القله والكثره

قال : «وامتنعوا من أفعل فى المعتلّ العين ، وأقوس وأثوب وأعين وأنيب شاذّ ، وامتنعوا من فعال فى الياء دون الواو ، كفعول فى الواو دون الياء ، وفؤوج وسؤوق شاذّ»

أقول : يعنى أن أفعل لا يجىء فى الأجوف من هذه الأمثله العشره المذكوره واو يا كان أو يائيا ، وفعالا لا يجىء فى الأجوف اليائى من جميع الأمثله المذكوره ؛ وقد يجىء فى الواوى كحياض وثياب ، وفعولا يجىء فى اليائى دون الواوى ، كفيوح (۱) وسيول ، وقد ذكرنا ذلك فى شرح جمع فعل

جمع تكسير الاسم الثلاثى المؤنث

لما فرغ من جموع أبنيه الثلاثى المجرد إذا كان اسما مذكرا شرع فى جموعها إذا كانت مؤنثه بالتاء ، فقال :

«المؤنّث : نحو قصعه على قصاع وبدور وبدر ونوب ، ونحو لقحه على لقح غالبا ، وجاء على لقاح وأنعم ، ونحو برقه على برق غالبا ، وجاء على حجوز وبرام»

أقول : اعلم أن فعله تكسر على فعال غالبا فى الصحيح وغيره ، كقصاع

۱- الفيوح : جمع فيح - بفتح الفاء وسكون الياء المثناه وآخره حاء مهمله - وهو خصب الربيع فى سعه البلاد. وفى نسخه «فيوج» - بالجيم مكان الحاء - وهى صحيحه أيضا ، والفيوج : جمع فيج ، وهو رسول السلطان الذى يسعى على رجله ، أو هو المسرع فى مشيه الذى يحمل الأخبار من بلد إلى بلد ، قيل : هو فارسى معرب.

وركاء (۱) ودباب (۲) ، وجاء على فعل وكأنه مقصور فعال نحو هضبه (۳) وهضب وحلقه (۴) وحلق ، وقد جاء فيه فعول أيضا لأن فعولا- وفعالا- أخوان فى جمع فعل مذكر فعله إلا أن فعولا ههنا قليل كمأنه (۵) ومؤون وبدره (۶) وبدور ، وفى جمع فعل كثير ؛ لأن فعلا أخف من فعله وأكثر استعمالا ؛ فكان أكثر تصرفا ، وإنما غلب فى فعله فعال دون فعول لأنه أخف البناءين.

وإذا كان فعله أجوف واويا فقد يجمع على فعل كدول ونوب (۷)

۱- الركاء : جمع ركوه - مثلثه الراء - وهى إناء صغير من جلد يشرب فيه الماء ، وتجمع على ركوات أيضا

۲- الدباب : جمع دبه بفتح الدال المهمله وتشديد الباء الموحده - وهى الكثيب من الرمل

۳- الهضبه : كل صخره راسيه صلبه ضخمه ، وقيل : الجبل المنبسط على الأرض

۴- الحلقه - بفتح الحاء وسكون اللام - : كل شىء مستدير كحلقه الحديد والفضه والذهب والناس ، وقد روى فى اللام الفتح ، قال فى اللسان : «وقد حكى سيبويه فى الحلقه فتح اللام وأنكرها ابن السكيت وغيره ، وقال اللحيانى : حلقه الباب وحلقته بأسكان اللام وفتحها ، وقال كراع : حلقه القوم وحلقتهم (باسكان اللام وفتحها) وحكى الأموى : حلقه القوم بالكسر (يريد كسر الحاء) ، قال : وهى لغه بنى الحرث بن كعب» اه بتصرف

۵- المأنه : قيل : هى الخاصره ، وقيل : هى السره وما حولها ، وقيل : هى لحمه تحت السره إلى العانه

۶- البدره : جلد السخله إذا فطمت ، وهى أيضا كيس فيه ألف أو عشره آلاف درهم أو سبعه آلاف دينار

۷- النوب : جمع نوبه - بفتح أوله وسكون ثانيه - وهى المصيبه من مصائب الدهر ، قال ابن جنى : مجىء فعله (بفتح فسكون) على فعل (بضم ففتح) يريك كأنها إنما جاءت عندهم من فعله فكان نوبه نوبه (الأولى بفتح فسكون والثانيه بضم فسكون) وإنما ذلك لأن الواو مما سبيله أن يأتى تابعا للضمه ، قال : وهذا يؤكد عندك ضعف حروف اللين الثلاثه» اه ملخصا من اللسان

وجوب (١) وليس هذا قياس فعله - بفتح الفاء - بل هو محمول فى ذلك على فعله - بضمها - نحو برقه وبرق ودوله ودول ، وقد جاء فى ناقصه فعل أيضا شاذا كقريه وقرى ، قال أبو على : وبروه (٢) وبرى ، قال : وهو الذى يجعل فى أنف البعير ، والمعروف فى هذا المعنى البره ، وفى كتاب سيبويه نزوه (٣) ونزى - بالنون والزاى - ولا شك أن أحدهما تصحيف الآخر

١- الجوب : جمع جوبه - بفتح فسكون وهى الحفره المستديره الواسعه وكل فضاء أملس سهل بين أرضين

٢- قال فى اللسان : «والبره الخلخال ، حكاه ابن سيده فيما يكتب بالياء ، والجمع براه (كقضاه) وبرى وبرين ، وبرين (بضم الباء وكسرها). والبره : الحلقه فى أنف البعير وقال اللحيانى : هى الحلقه من صفر أو غيره تجعل فى لحم أنف البعير ، وقال الأصمعى : تجعل فى أحد جانبى المنخرين والجمع كالجمع (يريد أن جمعها بمعنى الحلقه كجمعها بمعنى الخلخال) على ما يطرد فى هذا النحو ، وحكى أبو على الفارسى فى الأيضاح بروه وبرى وفسرها بنحو ذلك ، وهذا نادر ، قال الجوهرى : قال أبو على : أصل البره بروه ؛ لأنها جمعت على برى مثل قريه وقرى. قال ابن برى رحمه الله : لم يحك بروه فى بره غير سيبويه وجمعها برى ونظيرها قريه وقرى ، ولم يقل أبو على إن أصل بره بروه ؛ لأن أول بره مضموم وأول بروه مفتوح ، وإنما استدل على أن لام بره واو بقولهم : بروه لغه فى بره» اه بتصرف

٣- النزوه : القصير ، وجبل بعمان كما ذكره فى القاموس ، وقال ياقوت فى معجم البلدان : «نزوه ، بالفتح ثم السكون وفتح الواو - والنزو : الوثب ، والمره الواحده نزوه : جبل بعمان وليس بالساحل ، عنده عده قرى كبار يسمى مجموعها بهذا الاسم ، فيها قوم من العرب كالمعتكفين عليها وهم خوارج أباضيه ، يعمل فيها صنف من الثياب منمقه بالحرير جيده فائقه لا يعمل فى شىء من بلاد العرب مثلها ، ومآزر من ذلك الصنف يبالغ فى أثمانها رأيت منها واستحسنتها» اه

وإذا كان أجوف يائيا لم يجز ضم فائه فى الجمع ، بل يكسر كحيم (١) وضيع (٢) كما قيل فى الصحيح هضب ، وليس هذا بقياس ، لا فى الصحيح ولا فى غيره ، وأما فعله فانه يكسر على فعل ، فى الصحيح كان أو فى غيره ، ككسر وقدد (٣) ولحى ورشى (٤) وذكر غير سيبويه فعلا بضم الفاء كلحى وحلى ، والكسر فيهما أجود ، قال سيبويه : الجمع بالألف والتاء قليل فى فعله ، فى الصحيح كان أو فى غيره ؛ لأن إتباع العين للفاء فيما يجمع هذا الجمع هو القياس ، وفعل كإبل بناء عزيز ، بخلاف فعلات كخطوات ، إذ نحو عنق وطنب (٥) كثير ؛ فلهذا كان استعمال فعل فى القله أكثر وأحسن من استعمال فعل فيها ، فثلاث كسر أقوى من ثلاث غرف ، بل الأولى ثلاث غرفات مع جواز ثلاث غرف أيضا ، قال سيبويه : ولا يكادون يجمعون بالألف والتاء فى الناقص واويا كان أو يائيا ، يعنى مع الاتباع ، فلو قلت

١- الخيم : جمع خيمه وهى كل بيت مستدير من بيوت الأعراب من شعر أو غيره ، أو كل بيت يبنى من عيدان الشجر

٢- الضيع : جمع ضيعه - بفتح أوله وسكون ثانيه - وهى العقار ، وحرفه الرجل وصناعته

٣- القدد : جمع قده وهى القطعه من الشىء والفرقه من الناس إذا كان هوى كل واحد على حده ، ومنه قوله تعالى : (وَأَنَّا مِنَّا الصَّالِحُونَ وَمِنَّا دُونَ ذلِكَ كُنَّا طَرائِقَ قِدَداً) أى كنا جماعات متفرقين مسلمين وغير مسلمين

٤- رشى : جمع رشوه - مثلثه الراء وهى الجعل. قال ابن الأثير : الرشوه والرشوه (بكسر الراء وضمها) الوصله إلى الحاجه بالمصانعه ، وأصله من الرشاء الذى يتوصل به إلى الماء ، فالراشى من يعطى الذى يعينه على الباطل ، والمرتشى الآخذ ، والرائش الذى يسعى بينهما يستزيد لهذا ويستنقص لهذا ، فاما ما يعطى توصلا إلى أخذ حق أو دفع ظلم فغير داخل فيه» اه من اللسان بتصرف

٥- الطنب - بضمتين أو بضم فسكون - حبل الخباء والسرادق

فی رشوه رشوات لانقلبت الواو یاء فاجتزءوا بفعل فی القله والکثره ، وقد عرفت أن الکسر فی الصحیح قلیل ، فکیف فی المعتل ، قال السیرافی : وأما نحو فریه ولحیه فیجوز کسر العین فی جمعهما بالألف والتاء ، لأنه لا ینقلب حرف إلی حرف.

قلت : قول سیبویه أولی لاستثقال الکسرتین مع الیاء ، وأما المعتل العین فیجوز جمعه بالألف والتاء ؛ إذ یجب إسکان عینه ولا یجتمع کسرتان نحو قیمات ودیمات (۱)

وقد جاء فی فعله فعال کلقاح (۲) وحقاق (۳) ، کذا ذکره سیبویه ، لکنه فی غایه القله ، وذکر الجوهری أن لقاحا جمع لقوح ومی الحلوب کقلاص وقلوص (۴) واللقحه بمعنی اللقوح ، قال سیبویه : قد یجمع فعله علی أفعل کأنعم وأشد فی نعمه وشدّه ، وذلک قلیل عزیز لیس بالأصل ، وقیل : إن أشدّا جمع شدّ فی التقدیر ککلب وأکلب أو جمع شدّ کذئب وأذؤب ، ولم یستعمل شدّ ولا شدّ فیکون کأبابیل (۵) جمعا لم یستعمل واحده ، وقال المبرد : أنعم جمع نعم علی القیاس ، یقال : یوم بؤس ویوم نعم والجمع أبؤس وأنعم

۱- الدیمات : جمع دیمه ، وهو المطر الدائم فی سکون لیس فیه رعد ولا برق وأصلها دومه ؛ فقلبت الواو یاء لسکونها إثر کسره

۲- لقاح : جمع لقحه ، وهی الناقه القریبه العهد بالنتاج ، ویقال : الغزیره اللبن الحلوب ، واللام مفتوحه أو مکسوره ، والقاف ساکنه علی الوجهین

۳- الحقاق : جمع حقه ، وهی الناقه التی استوفت ثلاث سنین ودخلت فی الرابعه

۴- القلوص : الناقه الشابه الفتیه

۵- الأبابیل : الجماعات ، وقد اختلف العلماء فیه ، فذهب قوم إلی أنه جمع لا واحد له من لفظه ، وذهب جماعه آخرون إلی أن له واحدا ، ثم قالوا : واحده إبول مثل عجول وعجاجیل ، ویقال : واحده إبیل

وأما فعله - بضم الفاء - فعلى فعل غالبا ، وقد يستعمل فى القليل أيضا نحو ثلاث غرف ، وهو قليل كما ذكرنا ، وربما كسر على فعال فى غير الأجوف كبرام وبراق وجفار (١) وهو كثير فى المضاعف كخلال (٢) وقلال (٣) وجباب (٤) وقباب (٥) ، ويقتصر فى الأجوف على فعل كسور ودول ، وأما الحجوز فى جمع حجزه (٦) السراويل : أى معقدها ؛ فشاذ

ص: ١٠٥

١- البرام : جمع برمه (٢ : ٧٩) والبراق : جمع برقه ، وهى أرض غليظه مختلطه بحجاره ورمل ، فاذا اتسعت فهى الأبرق ، والجفار مع جفره ، وهى بضم فسكون جوف الصدر ، وقيل : ما يجمع البطن والجنبين ، وقيل : منحنى الضلوع ، وجفره كل شىء : وسطه ومعظمه

٢- الخلال : جمع خله ، بالضم ، وهى الصداقه والمحبه ، ويقال للصديق خله أيضا ، قال الحماسى : ألا أبلغا خلّتى راشدّا وصنوى قديما إذا ما اتّصل

٣- القلال : جمع قله ، وهى الجره العظيمه ، وقيل : الجره ما كانت ، وقيل : الكوز الصغير

٤- الجباب : جمع جبه ، وهى ضرب من الثياب ، وتطلق على الدرع وعلى ما دخل فيه الرمح من السنان

٥- القباب : جمع قبه ، وهى البناء من الأدم ، ويقال : بيت صغير مستدير وهو من بيوت العرب

٦- فى النسخه الخطيه «الحجز» وفى المطبوعتين «الحجوز» بواو بين الجيم والزاى ، والذى فى كتب اللغه الحجوز فى جمع حجزه ، وهو الذى أثبتناه وفيها جمعه على حجز - كدول وغرف - وهو غير شاذ ، قال فى اللسان : «وفى حديث عائشه رضى الله عنها لما نزلت سوره النور عمدن إلى حجز مناطقهن فشققنها فاتخذنها خمرا ، أرادت بالحجز المآزر ، قال ابن الأثير : وجاء فى سنن أبى داود حجوز أو حجور - بالشك ، وقال الخطابى : الحجور بالراء لا معنى لها ههنا ، وإنما هو بالزاى جمع حجز ، فكانه جمع الجمع ، وأما الحجور بالراء فهو جمع حجر الانسان. وقال الزمخشرى : واحد الحجوز حجز بكسر الحاء وهى الحجزه ، ويجوز أن يكون واحدها حجزه» اه ، فان قرىء ما فى النسخه الخطيه بضم الحاء المهمله وفتح الجيم كان صوابا فى ذاته ، ولكنه لا يتفق مع قول المؤلف إنه شاذ ، وإن قرىء بضم الحاء والجيم جميعا كان موافقا لقوله إنه شاذ ، ولكنه يعكر عليه أنا لم نجد هذا الجمع ، فلعله ثابت فيما لم نقف عليه

قال : «ونحو رقبه على رقاب ؛ وجاء على أينق وتير وبدن ، ونحو معده على معد ، ونحو تخمه على تخم»

أقول : اعلم أن فعله كرقبه قياسه فعال كرقاب ونياق وإماء ، وجاء على أفعل كآكم (۱) فى الصحيح وأينق (۲) فى الأجوف وآم (۳) فى الناقص

۱- الآكم : جمع أكمه - بفتحات - وهى التل من حجاره واحده ، وهى الموضع يكون أشد ارتفاعا من غيره ، وأصل الجمع أأكم على أفعل كافلس فقلبت الهمزه الثانيه ألفا لسكونها إثر أخرى مفتوحه فى أول الكلمه ، وهذا إبدال واجب

۲- أينق : جمع ناقه ، وانظر فى تصريفها الجزء الأول (ص ۲۲ و ۲۳)

۳- آم : جمع أمه ، وهى المملوكه. قال الشاعر : تركت الطّير حاجله عليه كما تردى إلى العرشات آم وقال الكميت : تمشى بها ربد النّعا م تماشى الآمى الزّوافر وقال الآخر : محلّه سوء أهلك الدّهر أهلها فلم يبق فيها غير آم خوالف وقال السليك بن السلكه : يا صاحبىّ ألا لا حىّ بالوادى إلا عبيد وآم بين أذواد تردى : تحجل. العرشات : جمع عرش - بضمتين - وهو جمع عريش والعريش : الخيمه ، ويقال : الصواب فى البيت العرسات جمع عرس - بضم فسكون - وهو طعام الوليمه. وربد : جمع ربداء وهى السوداء المنقطه بحمره والزوافر : جمع زافره وهى اسم فاعل من زفر - من باب ضرب - إذا ردد نفسه. أذواد : جمع ذود ، وهو جماعه الأبل من ثلاثه إلى عشره. وأصل أمه أمو. انظر تصريفها فى (ص ۳۰ من هذا الجزء)

وعلى فعل كتير (١) وقيم ، وكأن أصله فعال لقلبهم الواو ياء ، وإنما يكون ذلك قبل الألف كما يجيء فى باب الإعلال ، وجاء على فعل كبدن (٢) وخشب (٣) ونوق ولوب (٤) وسوح (٥) ، وليس بالكثير ، ويجوز فى الصحيح ضم العين : إما على أنه فرع الإسكان ، أو أصله ، كما ذكرنا فى أول هذا الكتاب

وفعله من الناقص كثير كقناه (٦) وحصاه ، وأكثر ما يستعمل فى معنى الجمع منه محذوف التاء كالحصا والقنا والأضا (٧) ، أو بالألف والتاء ، وقد يجمع

١- التير - بكسر التاء وفتح الياء - : جمع تاره ، وهى المره ، وجاء فى جمعه تارات ، قال الجوهرى : «تير مقصور من تيار كما قالوا اقامات وقيم» ووقع فى بعض نسخ الأصل «ثير» بالمثلثه وهو تصحيف

٢- البدن : جمع بدنه ، وهى ما يهدى إلى مكه من الأبل والبقر ، قال الجوهرى : البدنه ناقه أو بقره تنحر بمكه سميت بذلك لأنهم كانوا يسمنونها

٣- الخشب : جمع خشبه وهى قطعه الشجر

٤- اللوب : جمع لابه ، وهى أرض ذات حجاره سوداء ، ومنه ما فى الحديث «ما بين لا بتيها أفقر منى»

٥- السوح : جمع ساحه ، وهو فضاء يكون بين الدور

٦- القناه : هى من الرماح ما كان أجوف كالقصبه ، وهى أيضا الآبار التى تحفر فى الأرض متتابعه ليستخرج ماؤها ويسيح على وجه الأرض ، والقناه أيضا : القامه

٧- الأضا : اسم جنس جمعى ، واحده أضاه ، وهى الغدير أو الماء المستنقع من سيل أو غيره وتجمع على أضوات وإضاء وإضين

على فعول كدوىّ (١) وصفى (٢) فى دواه وصفاه ، وعلى فعال أيضا كإضاء وإماء ، وجاء الإموان كالإخوان (٣)

واما الفعله - بفتح الفاء وكسر العين - كالمعده ، فيجمع بكسر الفاء وفتح العين ، كالمعد والنّقم ؛ قال السيرافى : ومثله قليل غير مستمر ، لا يقال فى كلمه وخلفه (٤) كلم وخلف ، وإنما جمع معده ونقمه على فعل بكسر الفاء وفتح العين لأنهم يقولون فيهما عند بنى تميم وغيرهم معده ونقمه ككسره نحو كتف فى كتف ، فجمعا على ذلك ، فمعد ونقم فى الحقيقه جمع فعله لا جمع فعله ، وأما غيرهما نحو كلمه وخلفه فلا يجىء على وزن كسره إلا عند بنى تميم

وأما فعله نحو تخمه فعلى تخم ، شبهوا فعله بضم الفاء وفتح العين بفعله بضم الفاء وسكون العين ، فجمع على فعل ، وليس ذلك مما يكون الفرق بين جمعه وواحده بالتاء كالرّطبه والرّطب ؛ لأن الرطب مذكر كالبر والتمر ، ونحو

١- دوى : جمع دواه ، وهى ما يوضع فيها المداد للكتابه ، وأصله دووى قلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء وسبق إحداهما بالسكون ثم أدغمت الياء فى الياء ثم كسرت الواو الأولى لمناسبه الياء. قال أبو ذؤيب عرفت الدّيار كرقم الدّوىّ يحبّره الكاتب الحميرىّ

٢- الصفى : جمع صفاه ، وهى الصخره الملساء ، وأصل صفى صفوى فعل به ما تقدم فى دوى

٣- من ذلك قول القتال الكلابى : أنا ابن أسماء أعمامى لها وأبى إذا ترامى بنو الأموان بالعار ويجمع على أموان بضم الهمزه أيضا

٤- الخلفه : الحامل من النوق ، وجمعها خلف - بكسر اللام - وقيل : جمعها مخاض من غير لفظه كما قالوا لواحد النساء امرأه. قال ابن برى : شاهده قول الراجز : * ما لك ترغين ولا ترغو الخلف* وقيل : الخلفه هى التى استكملت سنه بعد النتاج ثم حمل عليها فلقحت

التّخم والتّهم مؤنث كالغرف ، وتصغير رطب رطيب ، وتصغير تخم وتهم لا يكون إلا على تخيمات وتهيمات ، بالرد إلى الواحد ، فليسا إذن كالرطب والمصع (١) ؛ إذ هما جنسان كالتمر والتفاح (٢) ؛

* قال : «وإذا صحّ باب تمره قيل تمرات بالفتح ، والإسكان فيه ضروره ، والمعتلّ العين ساكن ؛ وهذيل تسوّى ، وباب كسره على كسرات بالفتح والكسر ، والمعتلّ العين والمعتلّ اللّام بالواو يسكن ويفتح ؛ ونحو حجره على حجرات بالضّمّ والفتح ، والمعتلّ العين والمعتلّ اللّام بالياء يسكّن ويفتح وقد يسكّن فى تميم نحو حجرات وكسرات ، والمضاعف ساكن فى الجميع ، وأمّا الصّفات فبالإسكان وقالوا لجبات وربعات للمح اسميّه أصليّه وحكم أرض وأهل وعرس (٣)

١- المصع : اسم جنس جمعى واحده مصعه - بوزان همزه وغرفه - وهى ثمره العوسج (أى الشوك) وهى أيضا طائر أخضر

٢- اعلم أنه إذا فرق بين الواحد وجماعته بالتاء فاما أن يكون اللفظ الدال على الجماعه على وزن من أوزان الجموع مثل غرفه وغرف ومديه ومدى وكسره وكسر وقربه وقرب وإما أن يكون اللفظ الدال على الجماعه على غير وزن من أوزان الجموع مثل كلمه وكلم وشجره وشجر وبقره وبقر وسمره وسمر ؛ فان كان اللفظ الدال على الجماعه من النوع الثانى فهو اسم جنس جمعى وإن كان من النوع الأول فاما أن يكون مذكرا مثل رطب ومصع وإما أن يكون مؤنثا كغرف وتخم وتهم وقرب (ويستبين ذلك بالضمير العائد عليها) فان كان مذكرا فهو اسم جنس جمعى ، وإن كان مؤنثا فهو جمع ، وسيأتى لذلك مزيد بحث للمؤلف فى آخر هذا الباب

٣- العرس - كقفل - : طعام الوليمه ، وربما قيل فيه عرس - كعنق - كما قال الراجز : إنّا وجدنا عرس الحنّاط لئيمه مذمومه الحوّاط

وعير (۱) كذلك ، وباب سنه جاء فيه سنون وقلون وثبون ، وجاء قلون وسنوات وعضوات وثبات وهنات ، وجاء آم كآكم»

أقول : قد مضى شرح جميع هذا فى شرح الكافيه(۲) ، فنقتصر على حل ألفاظه

ص: ۱۱۰

۱- العير - بكسر أوله - : القافله ؛ قال الله تعالى (ثُمَّ أَذَّنَ مُؤَذِّنٌ أَيَّتُهَا الْعِيرُ إِنَّكُمْ لَسارِقُونَ) ،) أو هى الابل تحمل الميره ، أو كل ما امتير عليه إبلا أو حميرا أو بغالا

۲- قال المؤلف فى شرح الكافيه (ج ۲ ص ۱۷۵): «ولنذكر شيئا من أحكام المجموع بالألف والتاء وإن كان المصنف يذكره فى قسم التصريف فنقول : كل ما هو على وزن فعل وهو مؤنث بتاء مقدره أو ظاهره كدعد وجفنه ، فأن كان صفه كصعبه أو مضاعفا كمده أو معتل العين كبيضه وجوزه وجب إسكان عينه فى الجمع بالألف والتاء ، وإن خلا من هذه الأشياء وجب فتح عينه فيه كتمرات ودعدات : والتزم فى جمع لجبه لجبات - بفتح العين - لأن فى لجبه لغتين فتح العين وإسكانها ، والفتح أكثر ، فحمل الجمع على المفرد المشهور ، وقيل لما لزم التاء فى لجبه لكونها صفه للمؤنث ولا مذكر لها ، يقال : شاه لجبه ، إذا قل لبنها ، صار كالأسماء فى لزوم التاء نحو جفنه وقصعه ، وأجاز المبرد إسكان عين لجبات قياسا لا سماعا ، وغلب الفتح فى جمع ربعه لتجويز بعضهم فتح عين الواحد ، وقيل : إنها كانت فى الأصل اسما ثم وصف به فلوحظ فيه الأصل كما يقال فى جمع امرأه كلبه : نسوه كلبات - بفتح العين - ولا يقاس عليه غيره نحو ضخمات وصعبات ، خلافا لقطرب ، ويجوز إسكان ما استحق الفتح من عين فعلات للضروره ، قال ذو الرمه : أبت ذكر عوّدن أحشاء قلبه خفوقا ، ورقصات الهوى فى المفاصل وجاء فى المعتل اللام نحو أخوات وجديات - بسكون عينهما وقد يقاس عليهما قصدا للتخفيف لأجل الثقل الحاصل من اعتلال اللام ، ويجوز أيضا فى القياس أن يقال : نسوه كلبات (بالسكون) اعتبارا للصفه العارضه كما تقول : صعبات بفتح العين إذا سميت بصعبه. وأهل فى الأصل اسم دخله معنى الوصف فقيل فى جمعه : أهلون ، وأدخلوه التاء فقالوا : أهله. قال : وأهله ودّ قد تبرّيت ودّهم وأبليتهم فى الحمد جهدى ونائلى أى : وجماعه مستأهله للود. قال : فهم أهلات حول قيس بن عاصم إذا أدلجوا باللّيل يدعون كوثرا ويقال : أهلات أيضا - بسكون الهاء - اعتدادا بالوصف العارض. وتفتح هذيل العين المعتله كجوزات وبيضات. وقال : * أخو بيضات رائح متأوّب* وقرىء فى الشواذ : (ثلاث عورات). وإنما سكن عين الصفه وفتح عين الاسم فرقا ، وكان الصفه بالسكون أليق لثقلها باقتضائها الموصوف ومشابهتها للفعل ، ولذلك كانت إحدى علل منع الصرف ، وسكن المضاعف والمعتل العين استثقالا : أى فرارا من الثقل العارض بتحريك أول المثلين وتحريك الواو والياء. فأن قيل : فلتقلبا ألفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما. قلت : إن الحركه عارضه فى الجمع ، ولذلك لم تقلبهما هذيل مع تحريكهما كما لم تقلب واو خطوات المضموم ما قبلها ياء لعروض الضمه. وأما فعله - بضم الفاء وسكون العين - كغرفه ، وكذا فعل المؤنث كجمل فأن كانت مضاعفه فالاسكان لازم مع الألف والتاء كغدات ، وإن كانت معتله العين - ولا تكون إلا بالواو - كسوره فلا يجوز الاتباع إجماعا ، وقياس لغه هذيل جواز فتحها كما فى بيضات وروضات ، لأنهم عللوه بخفه الفتحه على حرف العله وبكونها عارضه ، لكن سيبويه قال : لا تتحرك الواو فى دولات ، والظاهر أنه أراد بالضم. وإن كانت صحيحه العين : فأن كانت صفه كحلوه فالاسكان لا غير ، وإن كانت اسما : فأن لم تكن اللام ياء جاز فى العين الاسكان والفتح والاتباع ، سواء كان اللام واوا كخطوات أولا كغرفات ، والاتباع ههنا أكثر منه فى فعله وإن كان الكسر أخف ، وذلك لأن نحو عنق أكثر من نحو إبل ، وإن

كانت اللام ياء نحو كليه لم يجز الاتباع اتفاقا ، للثقل ، وأما الفتح فالمبرد نص على جوازه ، وليس فى كلام سيبويه ما يدل عليه. وأما أم فلفظ أمهات فى الناس أكثر من أمات ، وفى غيرهم بالعكس. والهاء زائده بدليل الأمومه. وقيل : أصليه ، بدليل تأمهت ، لكونه على وزن تفعلت. قال : * أمّهتى خندف والياس أبى* ووزنها فعله (بضم الفاء وتشديد العين مفتوحه) فحذف اللام وأما فعله - بكسر الفاء - وفعل مؤنثا كهند : فأن كانت مضاعفه فلا يجمع بالألف والتاء إلا بسكون العين ، نحو قدات ، وإن كانت معتله العين ولا تكون إلا ياء إما أصليه كبيعه أو منقلبه كديمه فلا يجوز فيه الاتباع إجماعا ، ولا الفتح إلا على قياس لغه هذيل ، وعيرات (بكسر أوله وفتح ثانيه) فى جمع عير شاذ عند غير هذيل ، وإن كانت صحيحه العين : فأن كانت صفه فالاسكان كعلجات ، وإن كانت اسما : فأن كانت اللام واوا امتنع الاتباع اتفاقا للاستثقال وجاز الفتح والاسكان على ما نص المبرد كرشوات ، ومنع الأندلسى الفتح ، وإن كانت اللام ياء كلحيه ؛ جاز الفتح والاسكان ؛ وأما الاتباع فمنعه سيبويه لقله باب فعل (بكسر أوله وثانيه) فى الصحيح فكيف بالمعتل اللام؟ وأجازه السيرافى ، لعروض الكسر ، وقياسا على خطوات ، وإن صحت اللام نحو كسره جاز الاتباع والفتح والاسكان ، والفراء يمنع ضم العين مطلقا فى المضمومه الفاء وكسرها فى المكسوره الفاء صحت العين أولا إلا فيما سمع نحو خطوات وغرفات» اه كلامه

قوله «والمعتل العين ساكن» كجوزات وبيضات (۱) ؛ لاستثقال الحركه

ص: ۱۱۲

۱- البيضات : جمع بيضه ، وهى بيضه الطائر ، وما يلبس على الرأس من الحديـد فى الحروب للاحتماء به وغير ذلك ، وقد جمع على بيضـات - بالاسـكان - كمـا هو القيـاس ، وعلى بيضات - بالفتـح - وهو شاذ ، ومنه قول الشاعر : أخو بيضات رائـح متأوّب رفيق بمسح المنكبين سبوح

على الواو والياء المفتوح ما قبلهما.

قوله «وهـذيل تسوى» أى : تفتـح فى الأـجوف كمـا تفتـح فى الصـحيح ، اسـتخفافا للفتحه ، ولاـ تقلب الواو والياء ألفا ؛ لعروض الحركه عليهما

قوله «والمعتل العين والمعتل اللام بالواو يسـكن ويفتح» أما المعتل العين فنحو قيمات وديمات ، ولا يكسـر العين استثقالا للكسره على اليـاء المكسور مـا قبلهـا ، وأمـا النـاقص الواوى فنحو رشوات ؛ لاـ يكسـر العين لئلا ينقلب الواو ياء فيلتبس ، ولو خليت واوا لاستثقلت.

قوله «والمعتل العين والمعتل اللام بالياء يسكن ويفتح» أما المعتل العين فنحو دولات (١) ولا يضم العين للاستثقال ، وأما الناقص اليائى فلا يضم عينه ؛ لاستثقال الياء المضموم ما قبلها لاما ، وإن قلبت واوا اعتدادا بالحركه العارضه لالتبس بالواوى.

قوله «وقد يسـكن فى تميم نحو حجرات وكسرات» بخلاف نحو تمرات ، استثقالا للضمتين والكسرتين اللتين هما أكثر وأظهر فى هذين البابين.

قوله «والمضاعف ساكن فى الجميع» نحو شدّات وغدّات (٢) وردّات.

وأما الصفات فنحو صعبات وحلوات وعلجات (٣) تسكن للفرق ، وتسكينها

١- الـدولات : جمع دوله - بضم الـدال - وهى ما يتـداوله الناس بينهم ، من فىء المال ومنه قوله تعالى : (كَىْ لا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِياءِ مِنْكُمْ). انظر (ص ١٠٥ من هذا الجزء)

٢- الغدات : جمع غده ، وهى كل عقده يحيط بها شـحم فى الجسد ، ومنه المثل : غده كغده البعير وموت فى بيت سـلوليه. أنظر (ج ١ ص ٨٨)

٣- العلجـات : جمع علجه - بكسـر أوله وسـكون ثـانيه - وهى مؤنث العلـج ، وهو الرجـل من كفـار العجم ، وهو أيضـا الشـديد الغليظ. أنظر شرح الشاهد الثامن والثلاثين (ح ١ ص ٢٤٢)

أولى من تسكين الأسماء ؛ لأن الصفات أثقل.

قوله «لجبات (١) وربعات (٢) للمح اسميه أصليه» لم أر فى موضع أن لجبه فى الأصل اسم ، بلى قيل ذلك فى ربعه.

ص: ١١۴

١- اللحبه : هى الشاه التى قل لبنها. قال فى اللسان : «وشاه لجبه (كتمره) ولجبه (كغرفه) ولجبه (كفريه) ولجبه (كشجره) ولجبه (كنبقه) ولجبه (كعنبه) الأخيرتان عن ثعلب : موليه اللبن ، وخص بعضهم به المعزى ، قال الأصمعى : إذا أتى على الشاء بعد نتاجها أربعه أشهر فجف لبنها وقل فهى لجاب ، ويقال منه : لجبت (ككرم) لجوبه ، وشياه لجبات (بالتحريك) ويجوز لجبت (بالتضعيف). قال ابن السكيت : اللجبه النعجه التى قل لبنها ، قال : ولا يقال للعنز لجبه ، وجمع لجبه (بالتحريك) لجبات على القياس ، وجمع لجبه (بالتسكين) لجبات بالتحريك وهو شاذ لأن حقه التسكين إلا أنه كان الأصل عندهم أنه اسم وصف به ، كما قالوا : امرأه كلبه ؛ فجمع على الأصل ، وقال بعضهم : لجبه ولجبات نادر ؛ لأن القياس المضطرد فى جمع فعله إذا كانت صفه تسكين العين. قال سيبويه : وقالوا : شياه لجبات فحركوا الأوسط لأن من العرب من يقول : شاه لجبه (بالتحريك) فانما جاءوا بالجمع على هذا» اه بتصرف ؛ والحاصل أن للعلماء فى تخريج لجبات بالتحريك ثلاثه أوجه : أولها أنه جمع لجبه بالتحريك ، وقد ترك فى هذه اللغه جمع لجبه بالاسكان استغناء بالمحرك عن الساكن ، ثانيها أن لجبات - بالتحريك - جمع لجبه - بالاسكان - نظرا إلى أنها فى الأصل اسم كتمرات وزفرات ، ثالثها : أن لجبات - بالتحريك - شاذ ، وهذا تخريج الذى لا يلاحظ اسميتها فى الأصل ولا مجىء المفرد محركا

٢- الربعه - باسكان الباء وفتحها - : يوصف به الرجل والمرأه ، يقال : رجل ربعه ، وامرأه ربعه ، وهو الذى ليس بالطويل ولا بالقصير. قال فى اللسان : «وصف المذكر بهذا الاسم المؤنث كما وصف المذكر بخمسه ونحوها حين قالوا : رجال خمسه ، والمؤنث ربعه وربعه كالمذكر ، وأصله له ، وجمعهما جميعا ربعات ، حركوا الثانى وإن كان صفه لأن أصل ربعه اسم مؤنث وقع على المذكر والمؤنث فوصف به ، وقد يقال ربعات بسكون الباء فيجمع على ما يجمع عليه هذا الضرب من الصفه ، حكاه ثعلب عن ابن الأعرابى» اه

قوله «وحكم أرض» أى أن المؤنث بتاء مقدره كالمؤنث بتاء ظاهره ، يجوز فيها الأوجه المذكوره.

قوله «وباب سنه» أى : إذا كان فعله محذوف اللام يجمع بالواو والنون ، جبرا لما حذف منها ، وقد تغير أوائلها بكسر ما انضم منها أو انفتح.

قوله «وسنوات وعصوات (١)» أى : قد يجمع بالألف والتاء مع رد اللام.

قوله «ثبات (٢)

١- عضوات : جمع عضه ، وهى الفرقه والقطعه من الشىء ، والكذب ؛ وقد اختلفوا فى المحذوف من هذه الكلمه ؛ فقال جماعه : المحذوف واو بدليل جمعهم إياها على عضوات ، وبدليل أنهم قالوا : عضيت الناقه ؛ إذا جزأتها ، وقال قوم : المحذوف هاء بدليل قولهم فى جمعه : عضاه ، كما قالوا شفاه فى جمع شفه ، وبدليل قولهم : عضهه يعضهه عضها ورجل عاضه. إذا جاءه بالأفك والبهيته ، وقال الشاعر : أعوذ بربّى من النّافثا ت فى عضه العاضه المعضه

٢- ثبات : جمع ثبه ، وهى الجماعه ، قال الله تعالى (فَانْفِرُوا ثُباتٍ أَوِ انْفِرُوا جَمِيعاً) وهى مأخوذه من ثبيت بالتضعيف : أى جمعت ، أو من ثاب يثوب : قال فى اللسان : «قال ابن جنى : الذاهب من ثبه واو ، واستدل على ذلك بأن أكثر ما حذفت لامه إنما هو من الواو نحو أب وأخ وسنه وعضه فهذا أكثر مما حذفت لامه ياء ، وقد تكون ياء على ما ذكر. قال ابن برى : والاختيار عند المحققين أن ثبه من الواو وأصلها ثبوه (كغرفه) حملا على أخواتها لأن أكثر هذه الاسماء الثنائيه أن تكون لامها واوا نحو عزه وعضه ، ولقولهم : ثبوت له خيرا بعد خير أو شرا ، إذا وجهته إليه. قال الجوهرى : والثبه وسط الحوض الذى يثوب إليه الماء ، والهاء هاهنا عوض من الواو الذاهبه من وسطه ، لأن أصله ثوب كما قالوا أقام إقامه ، وأصله إقواما ، فعوضوا الهاء من الواو الذاهبه من عين الفعل» اه ومثل ثبه فى الوزن وحذف اللام قله ، ولم يذكرها الرضى وإن كان ابن الحاجب قد ذكرها. والقله - بضم ففتح - : عودان يلعب بهما الصبيان ، وقد اختلفوا فى لامها المحذوفه ؛ فقيل : واو ؛ لأن العرب قالت : قلوت القله أقلوها قلوا ، وقيل : ياء ؛ لأنهم قالوا : قليت أقلى قليا

وهنات (۱)» أی : قد یجمع بالالف والتاء من غیر رد اللام.

قوله «وجاءآم کآکم» هو أفعل ، وأصله أأمو ، قلبت الواو یاء والضمه کسره کما فی أدل (۲) وحذفت الیاء کما فی قاض ؛ وقلبت الهمزه الثانیه ألفا کما فی آمن.

جمع التکسیر للثلاثی الصفه

قال : «الصّفه ؛ نحو صعب علی صعاب غالبا ، وباب شیخ علی أشیاخ ، وجاء ضیفان ووغدان وکهول ورطله وشیخه وورد وسحل وسمحاء ؛ ونحو جلف علی أجلاف کثیرا ، وأجلف نادر ؛ ونحو حرّ علی أحرار»

أقول : اعلم أن الأصل فی الصفات أن لا تکسر ، لمشابهتها الأفعال وعملها عملها ، فیلحق للجمع بأواخرها ما یلحق بأواخر الفعل ، وهو الواو والنون ، فیتبعه الألف والتاء ؛ لأنه فرعه ، وأیضا تتصل الضمائر المستکنه بها ، والأصل أن یکون فی لفظها ما یدل علی تلک الضمائر ، ولیس فی التکسیر ذلک ، فالأولی أن تجمع : بالواو والنون لیدل علی استکنان ضمیر العقلاء الذکور ، وبالألف والتاء لیدل علی جماعه غیرهم ، ثم إنهم مع هذا کله کسّروا بعض الصفات لکونها أسماء کالجوامد وإن شابهت

۱- هنات : جمع هنه ، وهی اسم یکنی به عن المرأه ، فیقال : یاهنه أقبلی

۲- أصل أدل أدلو ؛ فلما وقعت الواو متطرفه مضموما ما قبلها ضما أصلیا وذلک مما لا نظیر له فی العربیه قلبوا الضمه کسره والواو یاء ثم أعلت إعلال قاض

الفعل ، وتكسير الصفات المشبهه أكثر من تكسير اسم الفاعل فى الثلاثى ؛ إذ شبهها بالفعل أقل من شبهه ، وتكسير اسم الفاعل الثلاثى أكثر من تكسير اسم المفعول منه واسم الفاعل والمفعول من غير الثلاثى ؛ لأن الأخيرين أكثر مشابهه لمضارعهما لفظا من اسم الفاعل الثلاثى لمضارعه ، وأما اسم المفعول من الثلاثى فأجرى لأجل الميم فى أوله مجرى اسمى الفاعل والمفعول من غير الثلاثى فى قله التكسير.

ثم نقول : فعل يكسّر فى الغالب على فعال ، ولا يكسر على أفعل ؛ لأن للوصف فى الأغلب موصوفا يبين القله والكثره ، والأصل فى الجموع جمع الكثره كما مر ، والغالب فى الأجوف اليائى أفعال كأشياخ ، وقد جاء فعلان بكسر الفاء فى الأجوف وغيره كضيفان ووغدان بكسر الواو ، كما جاء فى الاسم وثلان ، وقد جاء فعلان كوغدان (١) ، كما جاء فى الاسم ظهران ، ويجوز أن يكون نحو ضيفان وشيخان فى الأصل فعلان مضموم الفاء فكسرت لتسلم الياء ، وجاء فيه ضيوف وشيوخ ، دخل هنا فعول على فعال كما دخل فى الأسماء نحو كعاب وكعوب ، إلا أن الاسم أقعد فى التكسير فكان التوسع فيه أكثر ؛ ففعول فيه أكثر منه فى الصفه ، وقد جاء فيه فعله كرطله فى رطل ، وهو الشابّ الناعم ، وجاء فعله بسكون العين كشيخه ، وجاء فعل نحو كثّ (٢) وثطّ (٣)

١- وغدان : جمع وغد ، وهو الأحمق الضعيف العقل ، وهو أيضا خادم القوم ، وقيل : الذى يخدم بطعام بطنه ، والوغد أيضا : قدح من سهام الميسر لا نصيب له

٢- كث - بضم الكاف - : جمع كث - بفتح الكاف - وهو كثيف اللحيه

٣- ثط - بضم الثاء - : جمع ثط - بفتح الثاء - وهو الذى لا شعر على عارضيه

وجون (١) وخيل (٢) وورد (٣) ، وجاء فعل بضمتين ، والظاهر أن أحد البناءين فرع الآخر ، نحو سحل وسحل (٤) وصدق اللقاء وصدق اللقاء (٥) ، وربما لا يستعمل إلا أحدهما ، وقالوا سمحاء تشبيها لفعل وهو الصفه المشبهه باسم الفاعل بفاعل ؛ فسمح وسمحاء كعالم وعلماء ، أو شبّه فعل بفعيل فكأنه جمع سميح ككريم وكرماء ، وإذا استعمل بعضها استعمال الأسماء نحو عبد جمع على أفعل فى القله فقالوا أعبد ، فان سمى بفعلى أو بغيره من الصفات جمعت جمع الأسماء

وأما فعل فانه يكسر على أفعال نحو أجلاف فى جلف ، وهو الشاه المسلوخه بلا رأس ولا قوائم (٦) ، وأنقاض (٧) وأنضاء (٨) ؛ وجاء أجلف تشبيها بالأسماء كأذؤب ، وهو نادر فى الصفات

وأما فعل فانه أقل فى الصفات من فعل ، كما كان كذلك فى الأسماء ، ويجمع على ما جمع عليه فعل بالكسر كأمرار وأحرار ، وفعل بالكسر أقل من فعل بالفتح كما فى الأسماء

١- جون : جمع جون - بفتح الجيم - وهو الأسود المشرب حمره ، والأحمر الخالص ، والأبيض

٢- خيل : جمع خيل - بفتح فسكون - وهو الكبر

٣- ورد : جمع ورد - بفتح فسكون - وهو من الخيل بين الكميت والأشقر

٤- سحل : جمع سحل - بفتح فسكون - وهو الثوب لا يبرم غزله ، أو الأبيض من القطن

٥- صدق : جمع صدق - بفتح فسكون - وهو الثبت عند اللقاء ، والصلب المستوى من الرماح والرجال ، والكامل من كل شىء

٦- ومن معانى الجلف الرجل الجافى فى خلقه وخلقه

٧- أنقاض : جمع نقض - بكسر فسكون - وهو البناء المنقوض

٨- أنضاء : جمع نضو - بكسر فسكون - وهو المهزول من الابل وغيرها ، وهو أيضا اسم لحديده اللجام

قال : «ونحو بطل على أبطال وحسان وإخوان وذكران ونصف ، ونحو نكد على أنكاد ووجاع وخشن ، وجاء وجاعى وحباطى وحذارى ، ونحو يقظ على أيقاظ ، وبابه التّصحيح ، ونحو جنب على أجناب»

أقول : ظاهر كلام سيبويه أن الغالب فى تكسير فعل فى الصفات فعال ، قال : وكسّروا عليه كما يكسر فعل عليه ، فقد اتفقا فيه كما اتفقا فى الأسماء نحو كلب وكلاب وجمل وجمال ، قال : وربما كسروه على أفعال ؛ لأنه مما يكسر عليه فعل فاستغنوا به عن فعال ، وأما فعلان وفعلان كإخوان وذكران فلاستعمال أخ وذكر استعمال الأسماء فهما كخربان (١) وحملان (٢) ، وكذا نصف (٣) بضمتين ونصف بسكون العين لكونه كالأسماء ، وعده سيبويه فى الأسماء ، فهو كأسد وأسد عنده ، وما كان للمصنف أن يعد الثلاثه فى الصفات ، لأنها إنما كسرت عليها لاستعمالها كالأسماء من دون الموصوف ، وفعل بفتح العين أقل فى الصفات من فعل بسكونها

وأما فعل فانه يكسر على أفعال كأنكاد (٤) ، فهو كأكباد فى الأسماء

واعلم أن الأسماء أشد تمكنا فى التكسير ، والصفات محموله عليها ، فاذا اشتبه عليك تكسير شىء من الصفات ، فإن كنت فى الشعر فاحملها على الأسماء وكسّرها تكسيرها ، وإن كنت فى غير الشعر فلا تجمع إلا جمع السلامه.

١- الخربان : جمع خرب - كبطل - وهو ذكر الحبارى ، وقد تقدم قريبا (ص ٩٧) وجمع على أخراب أيضا

٢- الحملان : جمع حمل - كبطل - وهو الجذع من ولد الضأن فما دونه ، وجمع على أحمال أيضا

٣- امرأه نصف - بفتح الأول والثانى - إذا كانت بين الحدثه والمسنه ، وقيل : هى الكهله ، ويقال : امرأه نصفه - بالتاء أيضا - وقد جمع على أنصاف أيضا

٤- أنكاد : جمع نكد - ككتف - وهو اللئيم المشئوم

وأما وجاع (١) فلحمل فعل بالكسر على فعل بالفتح كحسان ، وقلّ فيه فعل بضمتين كخشن ، وهو محمول على الاسم كنمر.

قوله «وجاء وجاعى» فعالى كثير فى جمع فعلان ، وفى مؤنثه الذى هو فعلى نحو سكارى فى سكران وسكرى ، وليس بغالب ، بل الغالب فيه فعال كغراث (٢) وجياع فى غرثان وغرثى وجوعان وجوعى ، لكن لما شابه الألف والنون ألف التأنيث الممدوده نحو صحراء وقياسه فى التكسير فعالى كما يجىء جمع جمعه فحمل فعل على فعلان المحمول على فعلاء ، وإنما حمل فعل على فعلان لتشاركهما فى باب فعل يفعل فى كثير من المواضع ، نحو عجل وعجلان وفرح وفرحان وعطش وعطشان ، والحبط : المنتفخ البطن من كثره أكل الربيع ، وقالوا وجعى أيضا فى جمع وجع ، مع أن قياس فعلى أن يكون جمع فعيل بمعنى مفعول كقتلى وجرحى ، لكنه حمل وجع وميت وهالك وأجرب ومريض وأشباه ذلك عليه ؛ لأن هذا أمر يبتلون به إذ دخلوا فيه وهم له كارهون ، وفعيل بمعنى مفعول غالب فى هذا المعنى كما يجىء ، فلما كان معنى هذه الأمثله معنى فعيل بمعنى مفعول كسرت تكسيره كما يجىء فى موضعه ، مثل وجع ووجعى وهرم وهرمى وضمن (٣)

١- وجاع : جمع وجع - ككتف - وهو المريض وقال فى اللسان : «الوجع : اسم جامع لكل مرض مؤلم ، والجمع أوجاع ، وقد وجع فلان يوجع (كعلم يعلم) ويوجع وياجع فهو وجع ، من قوم وجعى ، ووجاعى ، ووجعين ، ووجاع ، وأوجاع

٢- غراث : جمع عرثان - كعطشان - وهو الجوعان ، وتقول : غرث الرجل يغرث - كفرح يفرح - فهو غرث وغرثان ، وامرأه غرثى وغرثانه ، والجمع غرثى - كجرحى ، وغراثى - كسكارى ، وغراث - كعطاش.

٣- الضمن - ككتف - : العاشق ، أو الزمن ، أو المبتلى فى جسده. قال فى اللسان : «رجل ضمن (كبطل) لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث : مريض ، وكذلك ضمن (ككتف) ، والجمع ضمنون ، وضمين والجمع ضمنى ، كسر على فعلى وإن كانت إنما يكسر بها المفعول نحو قتلى وأسرى ، لكنهم تجوزوه على لفظ فاعل أو فعيل على تصور معنى مفعول. قال سيبويه : كسر هذا النحو على فعلى لأنها من الأشياء التى أصيبوا بها وأدخلوا فيها وهم لها كارهون» اه

وضمنى وزمن وزمنى (١).

قوله «ونحو يقظ (٢) على أيقاظ» ومثله نجد : أى شجاع ، وأنجاد ، قيل : لم يجىء فى هذا الباب مكسر إلا هاتان اللفظتان ، والباقى منه مجموع جمع السلامه ، وإنما جمعا على أفعال حملا لفعل على فعل لاشتراكهما كيقظ وندس (٣)

ص: ١٢١

١- الزمن - ككتف - : ذو العاهه. قال فى اللسان : «زمن يزمن (من باب فرح) زمنا ، وزمنه (كشهبه) وزمانه ، فهو زمن والجمع زمنون ... وزمين والجمع زمنى ، لانه جنس للبلايا التى يصابون بها ويدخلون فيها وهم لها كارهون ، فطابق باب فعيل الذى بمعنى مفعول ، وتكسيره على هذا البناء نحو جريح وجرحى ، وكليم وكلمى» اه

٢- اليقظ - ككتف ، واليقظ - كرجل ، واليقظان : ذو الفطنه والحذر قال فى اللسان : «ورجل يقظ ويقظ كلاهما على النسب : أى متيقظ حذر ، والجمع أيقاظ ، وأما سيبويه فقال : لا يكسر يقظ لقله فعل (كرجل) فى الصفات وإذا قل بناء الشىء قل تصرفه فى التكسير ، وإنما أيقاظ عنده جمع يقظ ، لأن فعلا (ككتف) فى الصفات أكثر من فعل. قال ابن برى : جمع يقظ (ككتف) أيقاظ وجمع يقظان يقاظ (كرجال) وجمع يقظى صفه المرأه يقاظى (كعذارى)» اه

٣- رجل ندس - كرجل وضخم وفرح - : إذا كان فهما سريع السمع ، وهو أيضا العالم بالأمور والأخبار. قال فى اللسان : «قال سيبويه : الجمع ندسون (بضم الدال) ولا يكسر لقله هذا البناء فى الصفات ؛ ولأنه لم يتمكن فيها للتكسير كفعل (بكسر العين) فلما كان كذلك وسهلت فيه الواو والنون تركوا التكسير وجمعوه بالواو والنون» اه

وفطن (۱) ، وقد جاء أفعال فی جمع فعل اسما أیضا کعضد وأعضاد وعجز وأعجاز ؛ وحکی أبو عمرو الشیبانی یقظ ویقاظ کما فی الاسم نحو سبع وسباع ، وهو فی فعل الاسمی قلیل کما ذکرنا فکیف بالصفه التی هی أقل تمکنا منه فی التکسیر ، والحق أن یقاظا جمع یقظان لکون فعال غالبا فی فعلان کعطاش وجیاع فی عطشان وجوعان.

قوله «ونحو جنب علی أجناب» فعل فی الصفات فی غایه القله ، فلا یکسر إلا علی أفعال ، وإنما اختاروه لخفته ، وحکی جناب وجنبان.

فأوزان الثلاثی من الصفات التی جاء لها تکسیر سبعه ، وأعم جموعها أفعال ؛ فانه یجیء لجمیعها کما ذکرنا ، نحو أشیاخ وأجلاف وأحرار وأبطال وأیقاظ وأنکاد وأجناب ، ثم فعال لمجیئه لثلاثه منها ، نحو صعاب وحسان ووجاع ، وبواقی جموعها متساویه : أما الأمثله الثلاثه الباقیه من الصفات ففعل کحطم (۲) وختع (۳) وفعل کأتان إبد : أی ولود ، وامرأه بلز : أی ضخمه ، ولا غیرهما (۴)

۱- رجل فطن - کعضد وکتف وفلس - وفطین وفطون وفطونه. کفروقه - : أی غیر غبی ، وقد جمعوه علی فطن - بضم فسکون ،

۲- الحطم : الراعی الذی یعنف ویشتد فی سوقه ، وقال الراجز : قد لفّها اللّیل بسوّاق حطم لیس براعی إبل ولا غنم وفی المثل «شر الرعاء الحطمه» قال ابن الأثیر : هو العنیف برعایه الابل فی السوق والایراد والاصدار ویلقی بعضها علی بعض ویعسفها. ضربه مثلا لوالی السوء

۳- الختع : الحاذق فی الدلاله ، وهو السریع المشی الدلیل ، ویقال : رجل ختع وختعه (بضم ففتح فیهما) وختع (ککتف) وخوتع (ککوثر)

۴- قوله «ولا غیرهما» أراد لم یأت علی فعل - بکسر أوله وثانیه - من الصفات إلا هاتان الکلمتان

وفعل كسوى (۱) وعدى ، (۲) ولا غيرهما ، (۳) فلم يسمع فيها تكسير ، وقولهم أعداء جمع عدوّ كأفلاء جمع (۴) فلو ، لا جمع عدى.

ص: ۱۲۳

۱- سوى : هو وصف فى نحو قولهم : مكان سوى ، قال الله تعالى : (فَاجْعَلْ بَيْنَنا وَبَيْنَكَ مَوْعِداً لا نُخْلِفُهُ نَحْنُ وَلا أَنْتَ مَكاناً سُوىً) : أى مكانا معلما معروفا ، وقالوا : هذا رجل سوى والعدم ؛ يريدون وجوده وعدمه سواء ، والسين مكسوره أو مضمومه فيهما ، وقالوا : مكان سوى - بكسر السين وضمها أيضا - وسواء : أى نصف عدل ووسط

۲- عدى : هو وصف فى نحو قولهم : قوم عدى. قال شاعر الحماسه (يقال هو زراره بين سبيع الأسدى ، ويقال هو نضله بن خالد الأسدى) : إذا كنت فى قوم عدى لست منهم فكل ما علفت من خبيث وطيّب وقال الأخطل : ألا يا اسلمى يا هند هند بنى بدر وإن كان حيّانا عدى آخر الدّهر وقد قال الأصمعى : «يقال هؤلاء قوم عدى مقصور يكون للأعداء وللغرباء ولا يقال قوم عدى (بضم أوله) إلا أن تدخل الهاء فتقول عداه فى وزن قضاه» ويشهد للمعنى الأول بيت الأخطل وللمعنى الثانى بيت الحماسى ، وقد تكون اسم جمع قال فى اللسان : «وأما عدى وعدى فاسمان للجمع لأن فعلا وفعلا ليسا بصيغتى جمع إلا لفعله أو فعله (بكسر أوله وضمه) وربما كانت لفعله وذلك قليل كهضبه وهضب ، وبدره وبدر» اه

۳- «قوله ولا غيرهما» ليس صحيحا ، فقد حكى كثير من العلماء منهم ابن برى فى حواشى الصحاح : ماء روى ، وماء صرى ، وملامه ثنى ، وواد طوى ، ولحم زيم ، وسبى طيبه ، وكل ذلك بكسر أوله وفتح ثانيه ، وقد جاء فى بعضه ضم أوله

۴- الفلو - كعدو ، وكسمو ، وكقنو : الجحش والمهر إذا فطم. قال الجوهرى : لأنه يفتلى : أى يفطم. قال دكين كان لنا وهو فلوّ نربه مجعثن الخلق يطير زغبه ومعنى نربه نربيه ، وأصل نربيه نربه بثلاث باءات فلما استثقلوا ثلاثه الأمثال فلبوا ثالثها ياء ، كما قالوا : تظنى وتقضى ، فى تظنن وتقضض ، قال الراجز : * تفضّى البار هوى ثمّ كسر* ومعنى مجعثن الخلق غليظه ، شبه بأصل الشجره فى غلظه ، وأصل الشجره يقال له جعثن بزنه زبرج

تجمع الصفات جمع التصحيح مذكرا أو مؤنثا

قال : «ويجمع الجميع جمع السّلامه للعقلاء الذكور ، وأمّا مؤنّثه فبالألف والتّاء لا غير ، نحو عبلات وحلوات وحذرات ويقظات ، إلّا نحو عبله وكمشه فإنّه جاء على عبال وكماش ، وقالوا علج فى جمع علجه»

أقول : قال سيبويه : يجمع فعله نحو حسنه على حسان ، ولا يجمع على فعال إلا ما جمع مذكره عليه ، كما تقول فى جمع حسن وحسنه : حسان ، ولما لم يقل فى جمع بطل بطال لم يقل فى جمع بطله أيضا ، فكل صفه على فعل جمعت على فعال يجمع مؤنثها أيضا عليه ، فهذا الذى قاله سيبويه مخالف قول المصنف.

قوله «إلا نحو عبله (۱)» قال سيبويه : كل ما هو على فعله من الأوصاف يكسر على فعال نحو كمشه وكماش ، والكمش : السريع الماضى ، وجعده وجعاد ، (۲) وذلك لكثره مجىء هذا البناء ، فتصرفوا فى جمعه ، وأما علج

۱- العبله : الضخمه من كل شىء ، وتجمع على عبلات وعبال مثل ضخمه وضخمات وضخام

۲- الجعد من الرجال : المجتمع بعضه إلى بعض ، والسبط الذى ليس بمجتمع ، وقيل : الجعد من الرجال الخفيف ، والجعد من الشعر خلاف السبط ، وقيل : هو القصير ، والأنثى جعده ، والجمع جعاد وجعدات

فی جمع علجه فلجریه مجری الأسماء نحو کسره وکسر ، والعلج : العظیم من حمر الوحش.

جمع الاسم الثلاثی المزید فیه بمدّه ثالثه

قال : «وما زیادته مدّه ثالثه فی الاسم نحو زمان علی أزمنه غالبا ، وجاء قذل وغزلان وعنوق ، ونحو حمار علی أحمره وحمر غالبا ، وجاء صیران وشمائل ؛ ونحو غراب علی أغربه ، وجاء قرد وغربان وزقّان ؛ وغلمه قلیل ، وذبّ نادر ، وجاء فی مؤنّث الثّلاثه أعنق وأذرع وأعقب ؛ وأمکن شاذّ»

أقول : اعلم أن أفعله مطرد فی قله فعال ، کأزمنه وأمکنه وأفدنه (۱) وأقذله (۲) ، وقد یکون فی بعض الأسماء للکثره أیضا ، کأزمنه وأمکنه ، والغالب فی کثرته فعل ککذل وفدن ، وإن شئت خففته فی لغه تمیم بإسکان العین ، وما کان منقوصا کسماء وأسمیه ، وهو المطر ، ودواء وأدویه ؛ اقتصر فی قلته وکثرته علی أفعله کراهه التغیر الذی یتأدی الأمر إلیه لو جمع علی فعل ، إذ کانوا یقولون سم ودو ، کأدل ، فیکون الجمع الکثیر علی حرفین ؛ فإن قیل : فهلا خففوا باسکان العین کما فی عنق ، حتی لا یؤدی إلی ما ذکرت ، قیل : التخفیف لیس فی کلام جمیع العرب ، ولیس بلازم أیضا فی کلام من یجفف ، وأیضا فالمخفف

۱- أفدنه : جمع فدان - بفتح الفاء وتخفیف الدال ، وقد تشدد - وهو الذی یجمع أداه الثورین فی القران للحرث ، وقیل : هو الثوران یقرنان فیحرث علیهما ، ولا یقال للواحد : فدان ، وقیل : یقال ، وجمع الفدان مخففا أفدنه ؛ کأرغفه ، وفدن ، کسحب ، وجمع المثقل فدادین

۲- القذال - کسحاب - : ما بین الأذنین من مؤخر الرأس ، وجمعه أقذله وقذل ، وتقول : قذله قذلا - من باب نصر ، إذا ضرب قذاله أو عابه أو تبعه

فى حكم المثقل ، ألا ترى إلى قولهم قضو الرّجل ، بالواو التى كانت بدلا من الياء للضمه ، كيف بقيت مع حذف الضمه.

قوله : «وغزلان» جاء فعلان فى فعال ، وليس من بابه ، لكنه لتشبيه فعال بفعال كغربان وحيران ، فى غراب وحوار (١).

قوله «وعنوق» ليس هذا موضعه ؛ لأن العناق مؤنث ، وهو الأنثى من ولد المعز ، يقال فى المثل : «العنوق بعد النوق (٢)» فى الذى يفتقر بعد الغنى ؛ وقد أورده سيبويه على الصحه فى جمع فعال المؤنث ، قال : حق فعال فى المؤنث أفعل كعناق وأعنق ، لكن فعولا لما كان مؤاخيا لأفعل فى كثير من المواضع ؛ إذ هو فى الكثير كأفعل فى القليل ؛ جمعوه فى الكثير على عنوق ، وكذا قالوا فى سماء بمعنى المطر : سمىّ ؛ لأنه يذكر ويؤنث ، يقال : أصابتنا سماء : أى مطر.

قوله «ونحو حمار على أحمره» فعال وفعال يتساويان فى القليل والكثير ، إذ لا فرق بينهما إلا بالفتحه والكسره المتقاربتين ؛ فأحمره للقله ، وحمر للكثره

وقد يخفف فعل فى تميم ، وقد يستغنى بجمع الكثره عن جمع القله ، نحو ثلاثه جدر وأربعه كتب ، ولا يقال : أجدره ، ولا أكتبه ، والمضاعف منه

١- الحوار - كغراب وككتاب - : ولد الناقه ساعه يولد ، وقيل : إلى أن يفصل عن أمه ، وجمعه أحوره ، وحيران ، وحوران ، وفى المثل : «حرك لها حوارها تحن»

٢- قال فى اللسان : «قال ابن سيده ، وفى المثل «هذه العنوق بعد النوق» ، يقول : مالك العنوق بعد النوق ، يضرب للذى ينحط من علو إلى سفل ، والمعنى أنه صار يرعى العنوق بعد ما كان يرعى الابل ، وراعى الشاء عند العرب مهين ذليل ، وراعى الابل عزيز شريف» اه

لا يجىء إلا على أفعله فى القله والكثره ، نحو خلال (۱) وأخلّه ، وعنان (۲) وأعنّه ؛ لاستثقالهم التضعيف المفكوك ، ولا يجوز الإدغام لما يجىء فى بابه ، وكذا الناقص واويا كان أو يائيا ، لا يجىء إلا على أفعله كما ذكرنا فى فعال بفتح الفاء ، قال سيبويه : وفعال بفتح الفاء فى جميع الأشياء بمنزله فعال بالكسر ، والأجوف الواوى منه مسكن العين : كأخونه (۳) وخون ، وأبونه (۴) وبون ، استثقلت الضمه على الواو ، وقد يضطر الشاعر فيردها إلى أصله من الضم قال :

۵۶ - عن مبرقات بالبرين وتب*

دو بالأكفّ اللّامعات سور (۵)

وإن كان الأجوف يائيا بقيت الياء مضمومه ؛ إذ الضمه عليها ليست فى ثقل الضمه على الواو ؛ فيقال فى جمع عيان ، وهو حديده الفدان : «عين» كما قالوا فى

۱- الخلال : ما تخلل به الأسنان ، وهو أيضا عود يجعل فى لسان الفصيل لئلا يرضع

۲- العنان : سير اللجام الذى تمسك به الدابه

۳- الخوان - ككتاب وغراب - : ما يوضع عليه الطعام ، وضع بالفعل أو لم يوضع ، والمائده : ما يكون عليه الطعام بالفعل ، وقيل : هما واحد ، وانظر (ج ۱ ص ۱۱۰)

۴- البوان - ككتاب وغراب - : أحد أعمده الخباء ،

۵- هذا البيت من قصيده لعدى بن زيد العبادى أولها قوله : قد حان إن صحوت أن تقصر وقد أتى لما عهدت عصر وبعده بيت الشاهد ، ثم قوله : بيض عليهنّ الدّمقس وفى ال أعناق من تحت الأكفّه درّ حان : قرب ، صحوت : أفقت من السكر ، تقصر : تقلع وتكف عما أنت عليه ، وعصر - بضمتين - لغه فى العصر - بفتح فسكون - وقوله : «عن مبرقات» متعلق بتقصر ، ومبرقات : جمع مبرقه اسم فاعل من أبرقت المرأه إذا تحسنت ، والبرين : جمع بره - بضم ففتح - وهى الخلخال ، والسور : جمع سوار وهو ما تلبسه المرأه فى ساعدها. يقول : قد حان لك أن تكف عن الصبوه إلى النساء اللائى يتجملن بالخلاخيل والأسوره ، والاستشهاد بالبيت على أن ضم الواو فى «سور» لضروره الشعر

بيوض : بيض (۱) ومن خفف من بنى تميم كسر الضم لتسلم الياء ؛ فتقول : عين ؛ كما قالوا بيض فى جميع أبيض ، وجاء فيه فعلان كصيران فى صوار ، وهو القطيع من بقر الوحش ، حملا على فعال ؛ لأن فعلان بابه فعال بالضم ، وما حمل عليه من فعل كصردان ونغران (۲) كما ذكرنا

قوله «وشمائل» ليس هذا موضع ذكره كما قلنا فى عنوق ؛ لأن شمالا مؤنث بمعنى اليد ، والقياس أشمل كأذرع ، وفعائل فى جمع فعال جمع لم يحذف من مفرده شىء ؛ فشمال وشمائل كقمطر (۳) وقماطر ، وهو جمع ما لحقته التاء من هذا المثال كرساله ورسائل ، ولما كان شمال فى تقدير التاء جعل كأن التاء فيه ظاهره فجمع جمعه

قوله «ونحو غراب على أغربه» وهو يساوى فى القله أخويه (۴) : أى

۱- تقول : دجاجه بيوض وبياضه ، ودجاج بيض ، إذا كانت تبيض كثيرا.

۲- الصرد : طائر ضخم الرأس ... أنظر (ج ۱ ص ۳۵ ، ۲۸۱) والنغر : طائر أحمر المنقار كالعصفور ، وأهل المدينه يسمونه البلبل. أنظر (ج ۱ ص ۲۸۱)

۳- القمطر : الجمل القوى السريع ، وهو أيضا ما تصان فيه الكتب. أنظر (ج ۱ ص ۳ ، ۵۱)

۴- يريد أن فعالا - كغراب - يساوى فى القله أخويه ، وهما فعال - بالفتح - وفعال - بالكسر - وقد وقع فى بعض النسخ «أخونه» وهو جمع خوان. وليس بشىء

يجمع على أفعله كـأغربه وأخرجه (١) وأبغثه (٢) وبـابه فى الكثير فعلاـن كغلمان وخرجان وغربان وذبّان (٣) وجاء على فعلان مضـموم الفاء لغتان فقط وهما حوران وزقّان ، فى حوار وزقاق ، والباقى مكسورها ، وقـد يقتصـر فى بعض ذلك على أفعله للقله والكثره كأفئـده ، وقـد يحمل فعال بالضم على فعال بالكسـر لتناسب الحركتين ؛ فيقال قرد فى قراد كجـدر فى جـدار ، وهو قليل نـادر ، ومثله ذبّ وأصـله ذبب ، والإدغام بناء على مـذهب بنى تميم فى تخفيف نحو عنق وإلا فحق فعل أن لا يـدغم كما يجىء فى بـاب الادغـام ، وأمـا علمه فنـائب عن أغلمه لتشابههمـا فى كونهما للقله فى اللفظ ، والـدليل على نيابته عنه أنك إذا صـغرت غلمه رجعت إلى القيـاس نحو أغيلمه ، وجـاء فى فعـال فواعـل شـاذا ، كـدواخن وعوائن ، فى دخان وعثان ، بمعناه ، وليس لهما ثالث

قوله «وجاء فى مؤنث الثلاثه أفعل» فرقوا بين مـذكرها ومؤنثها ، ولما كان تاء التأنيث فيها مقـدرا كما فى العـدد القليل نحو ثلاث وأربع جمعوها جمع القله غالبا ، وأثبتوا التاء فى جمع قله المـذكر فقالوا أفعله ، وحـذفوها فى جمع قله المؤنث فقالوا أفعل ، كما فى العدد ، وإذا ظهر التاء فى الأمثله الثلاثه كجماله (۴)

۱- أخرجه : جمع خراج - كغراب - وهو ما يخرج فى البدن من القروح

۲- أبغثه : جمع بغاث ، وهو ضرب من الطير أبيض بطىء الطيران صغير دوين الرخمه : (أنظر ج ۱ ص ۱۱۱)

۳- الـذبان - بكسـر الـذال - : جمع ذبـاب بغير هـاء ، ولاـ يقـال : ذبابه ، وجمع أيضا على أذبه ، مثل غراب وأغربه وغربان ، قال النابغه : * ضرّابه بالمشفر الأذبّه*

۴- الجمـاله بتثليث أوله : الطـائفه من الجمـال ، وقيـل : هى القطعه من النوق لاـ جمـل فيهـا ، وقال ابن السـكيت : يقال للابل إذا كانت ذكوره ولم يكن فيها أنثى : هذه جماله بنى فلان

وذؤابه (۱) وصلايه (۲) لم يكسر جمع [القله] إذ لا يشابه العدد القليل فى تقدير التاء ، بل يجمع : إما بالألف والتاء ، أو يكسر على فعائل أو فعل كما يجىء قوله «وأمكن شاذ» ويجوز أن يكون أزمن مثله جمع زمان لا جمع زمن ، وإنما جاز جمعهما على أفعل لحملهما على فعال المؤنث مع تذكيرهما ، كما حمل شمال المؤنث المجرد عن التاء على ذى التاء نحو رساله فقيل شمائل كرسائل ، وحمل أيضا على فعال المذكر فقيل شمل ، قال :

۵۷ - * فى أقوس نازعتها أيمن شملا (۳)

وكذا حمل فعال المؤنث كعقاب على المذكر نحو غراب فقيل : عقبان كغربان

۱- الذؤابه - بضم أوله - الناصيه ، أو منبتها من الرأس ، وشعر فى أعلى ناصيه الفرس ، وأعلى كل شىء ، أنظر : ۱ - ۲۱۳)

۲- الصلابه : مدق الطيب ، وكل حجر عريض يدق عليه ، وهى أيضا الجبهه ، وجمعه صلى وصلى - بضم أوله وكسره - ويقال : صلاءه ، بقلب الياء همزه والقياس سلامتها لكون الكلمه قد بنيت عليها ، وسيأتى للرضى فى باب الاعلال أن يذكر أن ذلك القلب شائع مقيس فى كل ما كان مختوما بتاء الوحده من أسماء الأعيان كعبايه وعباءه وعظايه وعظاءه

۳- هذا عجز بيت للازرق العنبرى وهو من شواهد سيبويه ، وصدره قوله : - * طرن انقطاعه أو تار محظربه* والبيت فى وصف طير ، شبه صوتها فى سرعه طيرانها بصوت الأوتار وقد انقطعت عن القوس عند الجذب ، وانقطاعه : مصدر مبين للنوع ، وهو مفعول مطلق ، والمحظربه : المحكمه الفتل ، والأقوس : جمع قوس ، والأيمن : جمع يمين ، والشمل : جمع شمال مثل جدار وجدر ، والاستشهاد بالبيت فى «شمل» حيث جمع شمالا عليه ، والمستعمل أشمل فى القليل وشمائل فى الكثير

ومؤنث فعيل المجرد عن التاء كمؤنث الثلاثه المذكوره ، نحو يمين وأيمن ، وقد كسر على أيمان أيضا ، لاشتراك أفعل وأفعال فى كثير من أبواب الثلاثى كأفرخ وأفراخ

قال : «ونحو رغيف على أرغفه ورغف ورغفان غالبا ؛ وجاء أنصباء وفصال (١) وأفائل ؛ وظلمان قليل ، وربّما جاء مضاعفه على سرر ، ونحو عمود على أعمده وعمد ، وجاء قعدان (٢) وأفلاء وذنائب»

أقول : اعلم أن فعيلا- مثل فعال فى أن الزياده فيه مده ثالثه ، وفى عدد الحروف ، فقلّته كقلتها ، نحو أجربه (٣) وأقفزه (٤) وأرغفه ، وأما صبيه فنائب عن أصبيه كما قلنا فى أغلمه ؛ ولهذا يصغر [صبيه] على أصيبيه ويكسّر فى الكثره على فعل كما يكسر فعال بفتح الفاء وكسرها عليه ، نحو قذل وحمر ؛ وذلك نحو قضب (٥) وعسب (٦) ورغف وسرر ؛ ويكسر على فعلان أيضا

١- الفصال : جمع فصيل ، وهو ولد الناقه إذا فصل عن أمه

٢- القعدان : جمع قعود - كعمود - وهو من الابل البكر الذكر إذا أتى عليه سنتان

٣- الأجربه : جمع جريب وهو المزرعه ، والوادى ، ومكيال يسع أربعه أقفزه ، ومقدار معلوم من الأرض يساوى ما يحصل من ضرب ستين ذراعا فى نفسها : أى ستمائه ذراع وثلاثه آلاف ذراع

٤- الأقفزه : جمع قفيز ، وهو مكيال يسع ثمانيه مكاكيك ، والمكوك : مكيال يسع صاعا ونصف صاع ، والقفيز من الأرض قدر مائه وأربع وأربعين ذراعا

٥- القضب : جمع قضيب ، وهو السهم الدقيق ، والناقه التى لم ترض ، وهن الانسان وغيره من الحيوان

٦- العسب : جمع عسيب ، وهو عظم الذنب ، والجريده من النخل

وهو فی الغلبه کفعل سواء ، نحو رغفان وکثبان (۱) وقلبان (۲) وربما کسر علی أفعلاء کأنصباء (۳) وأخمساء ، وعلی فعال أیضا کإفال (۴) تشبیها بفعیل فی الوصف نحو ظراف ورام ، وأما أفائل (۵) ونظائره فلحمل فعیل المذکر علی فعیله ذی التاء کما حمل فعیله علی فعیل المذکر فی نحو صحف وسفن جمع صحیفه وسفینه

قوله «وظلمان (۶) قلیل» حکی أحمد بن یحیی ظلیم وظلمان وعریض - وهو التیس - وعرضان ، وجاء صبی وصبیان ، وقال بعضهم فی ضریر (۷) : ضرّان ، والضم فیه أشهر

قوله «وربما جاء مضاعفه» یعنی أن الأصل أن یکسر علی فعل - بضمتین ، ولکن حکی أبو زید وأبو عبیده أن ناسا فتحوا عین سرر فقالوا : سرر ، والأشهر الضم وجاء شاذا فی فعیل المذکر أفعل حملا علی المؤنث ، قال :

۵۸ - * حتّی رمت مجهوله بالأجنن (۸) *

۱- الکثبان : جمع کثیب ، وهو ما اجتمع واحدودب من الرمل

۲- القلبان : جمع قلیب ، وهی البئر

۳- الأنصباء : جمع نصیب ، وهو الحظ من کل شیء

۴- الأخمساء : جمع خمیس ، وهو أحد أیام الاسبوع ، والجیش. وقیل : الجرار منه ، وقیل : الخشن منه

۵- الافال والأفائل : جمع أفیل - کرغیف ، وهو ابن المخاض فما فوقه ، والفصیل ، وفی المثل : إن القرم من الأفیل : أی إن الکبیر من الصغیر

۶- الظلمان : جمع ظلیم ، وهو الذکر من النعام

۷- الضریر : ذاهب البصر ، والمریض المهزول ، وکل شیء خالطه ضر فهو ضریر.

۸- هذا بیت من الرجز المشطور من أرجوزه طویله لرؤیه بن العجاج یمدح فیها بلال بن أبی برده ، وقبل الشاهد قوله : واجتزن فی ذی نسع ممحّن تفتنّ طول البلد المفتّن وبعده بیت الشاهد ، ثم قوله : سرین أو عاجوا بلا- ملهّن وخلّطت کلّ دلاث علجن یصف قطعه المفاوز علی ناقته حتی وصل إلی الممدوح ، وهو بلال بن أبی برده بن أبی موسی الأشعری والنسع : جمع نسعه ، وهی السیر بضفر علی هیئه أعنه النعال تشد به الرحال ، والممحن : الممدد ، وتفتن : تشق ، والمفتن : الذی علی غیر جهه واحده ، والأجنن جمع جنین ، ویروی فی مکانه «الأجبن» بالباء الموحده من تحت ، وهو جمع جبین ، والملهن : مصدر میمی بمعنی التلهین ، وهو إعطاء اللهنه - کغرفه - وهی الزاد یتعلل به قبل الغداء ، ویراد منه هنا الزاد مطلقا ، فهو یعنی أنه یعود بغیر صله. والدلاث - بکسر الدال - : اللینه الأعطاف ، والعلجن : الناقه المکتنزه اللحم ، وقد استشهد المؤلف بالبیت علی أنه جمع جنینا علی أجنن شذوذا لأن أفعل إنما یجمع علیه فعیل وشبهه إذا کان مؤنثا نحو ذراع وأذرع وعناق وأعنق ویمین وأیمن ، وکذلک هو فی الروایه التی أخبرناک خبرها ؛ إذ الجبین لیس مؤنثا حتی یجمع علی أجبن

قوله «ونحو عمود» فعول يكسر فى القله على أفعله كفعيل سواء ، والغالب فى كثرته فعل وفعلان فى غير الناقص الواوى ، كما فى فعيل ، وأما الناقص فبابه أفعال كأفلاء وأعداء ، وجاء فيه فعول قليلا ، نحو فلىّ بضم الفاء وكسرها ، وإنما لم يقولوا فيه فعل بضمتين لما ذكرنا فى باب سماء ورداء ، ولم يجىء أيضا فعلان كفلوان للاستثقال ، وحق باب عدوّ أن يجمع بالواو والنون ، لكنه لما استعمل استعمال الأسماء كسر تكسيرها ، والمؤنث منه فعائل كذنوب (١) وذنائب ، ويجمع على فعل ؛ فصار فعول فى المؤنث مخالفا لفعال وفعيل

١- الذنوب : الحظ والنصيب. قال تعالى : (فَإِنَّ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا ذَنُوباً مِثْلَ ذَنُوبِ أَصْحابِهِمْ) وقال أبو ذؤيب : لعمرك والمنايا غالبات لكلّ بنى أب منها ذنوب والذنوب أيضا الدلو فيها ماء ، وقيل : هى التى يكون الماء دون ملئها ، وقيل : هى الدلو الملأى ، وقيل : هى الدلو ما كانت

مؤنثات ، وذلك لأنه ألحق بذى التاء ، أعنى فعوله ، فى الجمع لكونه أثقل من أخواته بسبب الواو ، فكأن مؤنثه المجرد عن التاء ذو تاء نحو تنوفه وتنائف (١) ، بخلاف الأربعه المذكوره ، وقيل فى قدوم وهو مذكر : قدائم (٢) ، تشبيها بالمؤنث نحو ذنوب ، والأصل القدم ، كما جاء فى نظير نظائر ، وهو شاذ ، قال على رضى الله تعالى عنه : حتى صرت أقرن إلى هذه النظائر ، وإن اتفقت التاء فى الأمثله المذكوره ، نحو رساله وتنوفه وجفاله (٣) وكتيبه (٤) وكفاله ، فلا يكسر إلا على فعائل ، ولم يذكره المصنف ، وإذا سمى بشىء من هذه الأبنيه ولم يعلم تكسيرها كسرت على القياس ، كما تقول مثلا فى بهاء ونداء علمين : أبهيه وأنديه ، وقس عليه

قال : «الصّفه. نحو جبان على جبناء وصنع وجياد ، ونحو كناز على

١- التنوفه : القفر من الأرض ، قال الشاعر وكان قد أتى صنما اسمه سعد يستقسم عنده فلم يحمده : وما سعد إلّا صخره بتنوفه من الأرض لا يدعو لغىّ ولا رشد وقيل : التنوفه : التى لا ماء بها من الفلوات ولا أنيس وإن كانت معشبه

٢- قال فى اللسان : «القدوم التى ينحت بها ، مخفف أنثى» اه وعلى هذا فجمعه على قدائم قياس مثل حلوبه وحلائب ، وقلوص وقلائص ، وفى القاموس ما يؤيد ذلك حيث قال : «القدوم آله للنجر مؤنثه. الجمع قدائم وقدم» اه ، فقول المؤلف إن جمعه على قدائم شاذ لكونه مذكرا غير مسلم

٣- الجفاله - بضم أوله - : الجماعه من الناس ذهبوا أو أتوا

٤- الكتيبه : الجيش ، أو القطعه العظيمه منه

كنز وهجان ، ونحو شجاع على شجعاء وشجعان وشجعه ، ونحو كريم على رماء وكرام ونذر وثنيان وخصيان وأشراف وأصدقاء وأشحّه وظروف ، ونحو صبور على صبر غالبا ، وعلى ودداء وأعداء»

أقول : جعل سيبويه فعلا هو الأصل فى جمع فعال الصفه ، قال : فعال بمنزله فعول ، قالوا : جماد وجمد كصبور وصبر ، وجاء فى بنات الواو فعل بسكون العين نحو نوار (۱) ونور وعوان (۲) وعون ، سكن والأصل الضم ، ثم قال سيبويه : رجل جبان وقوم جبناء ، شبهوه بفعيل لكونه مثله فى الصفه والزنه والزياده ، وأيضا يمتنع مثله من التاء ، وقال بعضهم : امرأه جبانه ، فعلى هذا لا يمتنع جمعه بالواو والنون ؛ فجبناء كظرفاء ، وجاء على فعال قليلا كجواد للفرس وحياد

قوله «ونحو كناز» هو المكتنز اللحم ، يستوى فيه المذكر والمؤنث ، نحو ناقه كناز وجمل كناز ، وكذا رجل لكاك : أى قليل اللحم ، وامرأه لكاك ، وجمل دلاث ، وهو السريع السير ، وناقه دلاث ، وجمعه كجمع فعال بالفتح على فعل فى الغالب

قوله «وهجان» هذا هو مذهب الخليل وسيبويه ، تقول : هذا هجان : أى كريم خالص ، وهذان هجانان ، وهؤلاء هجان ، شبهوا هجانا الواحد بفعيل ، فكما يجمع فعيل على فعال ككريم على كرام جمعوا فعالا ـ على فعال ؛ ففعال فى المفرد ككتاب وفى الجمع كرجال ، وذكر الجرمى هذا هجان وهذان هجان

۱- النوار : المرأه النفور من الريبه ، وقيل : هى النفور من الظباء والوحش وغيرها ، وجمعها نور - بسكون الواو - وأصله نور - بضم الواو - كقذال وقذل ، إلا أنهم كرهوا الضمه على الواو فحذفوها

۲- العوان - كسحاب - : هى من البقر وغيرها النصف فى سنها : أى التى بين الصغيره والمسنه. انظر (ج ۱ ص ۹۵)

وهؤلاء هجان ، المفرد والمثنى والمجموع بلفظ واحد ؛ لجريه مجرى المصدر ، وفى دلاص ما فى هجان من المذهبين ، وكذا شمال فى الأسماء بمعنى الطّبع واحد وجمع ، كما قال أبو الخطاب (١) ومنه قوله

٥٩ - وما لومى أخى من شماليا (٢)

أى : من شمائلى ، ويجمع شمال على شمائل ، كجمع هجان على هجائن ؛ حملا للمذكر على المؤنث ، ويجوز أن يكونا جمعين لمفردين وللجمعين

قوله «ونحو شجاع على شجعاء وشجعان» قال سيبويه : فعال بمنزله فعيل ؛ لأنهما أخوان فى بعض المواضع ، نحو طوال وطويل وبعاد وبعيد وخفاف وخفيف ، ويدخل فى مؤنثه التاء كما يدخل فى مؤنث فعيل ، نحو امرأه طويله وطواله ، فلما كان بمعناه وعديله جمع على فعلان وفعلاء كما يجمع فعيل عليهما هذا قوله ، والظاهر أن فعالا مبالغه فعيل فى المعنى ؛ فطوال أبلغ من طويل ، وإذا أردت زياده المبالغه شدّدت العين فقلت طوّال

١- أبو الخطاب : هو الأخفش الكبير شيخ سيبويه

٢- هذه قطعه من بيت لعبد يغوث الحارثى ، وهو مع بيت سابق عليه ألا لا تلومانى كفى اللّوم ما بيا فما لكما فى اللّوم خير ولاليا ألم تعلما أنّ الملامه نفعها قليل وما لومى أخى من شماليا والاستشهاد بالبيت على ن شمالا بمعنى الطبع يكون واحدا وجمعا ، والمراد هنا الجمع ، قال سيبويه : «وزعم أبو الخطاب أن بعضهم يجعل الشمال جمعا» اه. وقال السيرافى هو فى هذا البيت جمع ، وتبعه ابن جنى فقال فى سر الصناعه : «وقالوا أيضا فى جمع شمال وهى الخليقه والطبع : شمال. قال عبد يغوث* وما لومى أخى من شماليا* أى : من شمائلى» اه ، وإنما قيدوا الشمال بمعنى الطبع للاحتراز عن الشمال بمعنى الريح فأنه لم يقل أحد إنها تكون جمعا ومفردا وفى شينها الفتح والكسر ، بخلافها بمعنى الطبع ، فان شينها مكسوره لا غير

قوله «ونحو كريم على كرماء وكرام» هذان غالبان فيه ، والمضاعف من فعيل يكسر على أفعلاء بدل فعلاء نحو شديد وشداد وأشدّاء وشحيح وشحاح وأشحّاء ؛ استثقالا لفكّ الإدغام لو قالوا شححاء ، وأفعلاء فى الصحيح قليل كأصدقاء ، وقد يكسر المضاعف على أفعله أيضا ؛ إذ هو نظير أفعلاء ، إلا أن بدل ألف التأنيث هاؤه ، وقد جاء أفعله فى جمع فعيل اسما أيضا ، كما مر ، نحو أجربه وأكثبه ، وكذا عدلوا فى الناقص الواوى واليائى من فعلاء إلى أفعلاء كأغنياء وأشقياء وأقوياء ، استثقالا لفعلاء فى مثله ، قالوا : وشذ تقى وتقواء ، ولما شذ غيروا الياء فيه إلى الواو ، وحكى الفراء سرىّ وسرواء وأسرياء (١) ، وما كان فى هذا البناء من الأجوف ، واويا كان أو يائيا ، فلا يبنى على فعلاء وعلى أفعلاء ، بل على فعال كطوال وقوام ، فى طويل وقويم (٢)

وكسر فعيل على فعل تشبيها بفعيل الاسمى ؛ وذلك نحو نذر وجدد (٣) وسدس (٤)

١- قال فى اللسان : «ورجل سرى من قوم أسرياء وسرواء كلاهما عن اللحيانى ، والسراه (بفتح السين) اسم للجمع وليس بجمع عند سيبويه. قال ودليل ذلك قولهم سروات» اه ، يريد أنه لو كان سراه جمعا لما جمع على سروات فجمعه على ذلك يدل على أنه ليس بجمع لأن جمع الجمع خلاف القياس ، وجمع اسم الجمع قياس كأقوام وأنفار وأرهط. ثم ذكر مذهبا آخر فى سراه فقال : «وقولهم قوم سراه جمع سرى جاء على غير قياس أن يجمع فعيل على فعله (بفتحات) قال : ولا يعرف غيره ، والقياس سراه مثل قضاه ودعاه وعراه»

٢- القويم : المستقيم ، تقول : دين قويم ورمح قويم ، وقالوا : رجل قويم - ككريم ، وقوام - كشداد ، إذا كان حسن القامه ، والجمع لكل ذلك قوام كجبال

٣- الجديد : ضد القديم ، والرجل العظيم الحظ ، ووجه الأرض ، والأتان السمينه ، والجمع جدد - كسرر جمع سرير

٤- «السديس» : يقال ناقه سديس ، إذا أتت عليها السنه السادسه ، ويقال :

كما قيل فى الاسم : كثب ، وكـذا قيل فى المضاعف : لـذذ ولذّ (١) ، على حـد رسل ورسل ، ومثل ذلك فى الناقص اليائى ثنىّ وثن (٢) والأصل ثنى كسدس ، وقد يخفف فيقال ثنى كسدس

وكسر على فعلان كثنيان وشجعان ، تشبيها بالاسم كجربان (٣) ورغفان

وعلى فعلان كخصيان تشبيها بظلمان

وجاء فيه أفعال كشـريف وأشـراف وأبيل وآبال (۴) تشبيها بشاهـدو أشـهاد وصاحب وأصـحاب ؛ لأن فعيلا وفاعلا متساويان فى العدّه والزيادتين مع اختلاف موضعيهما فى البناءين

وأما ظروف فقـد قال الخليل : هو جمع ظرف بمعنى ظريف ، وإن لم يسـتعمل ظرف بمعنى ظريف ، إلا أن هـذا قياسه ، كما أن مـذاكير جمع مـذكار بمعنى ذكر ، وإن لم يسـتعمل ، وقال الجرمى : ظروف جمع ظريف ، وإن كان غير قياسـى ، قال : والـدليل على أنه جمعه أنك إذا صغرته قلت : ظريّفون. أقول : ولا

١- اللذيذ : اسم من أسـماء الخمر ، وتقول : هذا شـىء لذيذ ؛ فيكون وصـفا ، وجمعه لذذ - كسرر - فان سكنت لم يكن بد من الادغام ، فتقول : لذ - كقوم لد ،

٢- الثنى من البعران : مـا طعن فى السـادسه ، ومن الخيـل مـا دخـل فى الرابعه ومن الشـاء والبقر مـا دخـل فى الثـالثه ، والثنى من الأضراس : الأربع التى فى مقدم الفم : ثنتان من فوق وثنتان من أسفل ،

٣- الجربان : جمع جريب. انظر (ص ١٣١ من هذا الجزء)

۴- الأبيـل : العصـا ، والحزين بالسـريانيه ، ورئيس النصـارى أو الراهب أو صـاحب النـاقوس ، وجمعه آبـال - كأجمال ، وأبل - كحمر ،

دلیل فیما قال ، لما ذکرنا فی باب التصغیر أن مشابه (۱) یصغر علی شبیه ، وإن کان خالف فیه أبو زید

وقالوا فی سریّ : سراه ، والظاهر أنه اسم جمع لا جمع ، کما یأتی

وقد جاء شی من فعیل بمعنی فاعل مستویا فیه المذکر والمؤنث ، حملا علی فعیل بمعنی مفعول ، نحو جدید ، وسدیس ، وریح خریق (۲) ، ورحمه الله قریب ؛ ویلزم ذلک فی سدیس وخریق.

قوله «ونحو صبور علی صبر غالبا» سواء کان للمذکر أو للمؤنث ، ویستوی فی هذا البناء المذکر والمؤنث ، والتاء فی فروقه (۳) وملوله (۴) للمبالغه ، فمن قال فروقه قال فروقات ، ومن قال فروق قال فی جمعه فرق ، کما ذکرنا فی شرح الکافیه فی باب الجمع.

وقد یجمع مؤنث فعول المجرد علی فعائل کعجوز وعجائز وقلوص وقلائص وجدود وجدائد (۵) وذلک لأن علامه التأنیث فیه مقدره ، فکأنه فعوله کما ذکرنا فی فعیل الاسمی ، وفعائل أکثر فیه من فعل ، ولا سیما فیما اختص بالمؤنث

۱- قد مضی هذا الکلام کما ذکر هنا ، ومضی مذهب أبی زید مع ردنا علیه فی (ح ۱ ص ۲۶۹)

۲- تقول : ریح خریق ؛ إذا کانت بارده شدیده هبابه ، وإذا کانت لینه سهله ، فهو ضد ومثله ریح خروق ، والجمع فیهما خرائق وخرق - کسرر - ، ویقع فی بعض النسخ : ریح حریق - بالمهمله أوله ، وهی التی تحرق النبات لشدتها

۳- تقول : رجل فروقه ، وأمرأه فروقه ، ورجل فاروقه ، وامرأه فاروقه ، ورجل فرق - ککتف وکعضد - إذا کان شدید الفزع

۴- تقول : رجل ملول - کصبور ، ورجل ملوله ومالوله ، وملاله - کفهامه وامرأه ملول وملوله ، إذا کان شدید السأم

۵- الجدود : - بفتح الجیم - النعجه التی قل لبنها

كقلوص وجدود ، ولا يجمع فعول جمع السلامه كما ذكرنا فى شرح الكافيه

وقالوا : صفىّ ، للناقه الغزيره وصفايا ؛ فيجوز أن يكون فعولا ـ جمع على فعائل كقلوص وقلائص ، وأن يكون فعيلا حمل على فعيله لكونه مؤنثا

وقالوا : وددداء ، فى جمع ودود ، وهو شاذ من وجهين : أحدهما أن فعولا ـ لا يجمع على فعلاء بل هو قياس فعيل ، لكنه شبه به لموافقته له حركه وسكونا ، والثانى أن المضاعف لا يأتى فيه فعلاء فى فعيل أيضا ، بل أفعلاء نحو شديد وأشدّاء ، لكنه لما شذ الشذوذ الأول احتملوا الثانى ؛ فصار وددداء كخششاء (١) فى الاسم المفرد ، وإنما أدخلوا التاء عدوّه وإن كان يستوى المذكر والمؤنث فى هذا البناء حملا له على صديقه ، وقالوا فى الجمع عدوّ وصديق ، قال تعالى : (فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِى) وقال الشاعر :

٦٠ - * ودعها فما النّحوىّ من صديقها (٢) *

وجمع غدوّ على أعداء وإن لم يكن بابه ؛ لاستعماله استعمال الأسماء كما مر قبل

١- الخششاء - كالرحضاء - : العظم الناتىء خلف الأذن وهما خششاوان ويقال فى الواحد : خشاء بالادغام

٢- هذا بيت من الرجز المشطور لرؤبه بن العجاج ، وقبله قوله : تنحّ للعجوز عن طريقها قد أقبلت رائحه من سوقها وكان رؤبه يقعد بعد صلاه الجمعه فى رحبه بنى تميم فينشد ويجتمع الناس إليه فازدحموا يوما فضيقوا الطريق فأقبلت عجوز معها شىء تحمله فقال هذه الأبيات ، والاستشهاد به على أن صديقا فى قوله من صديقها مما يستوى فيه الواحد والجمع والمذكر والمؤنث ، وهو فى البيت للجمع من قبل أن «من» للتبعيض وليس يجوز أن يكون النحوى بعض صديق واحد فتعين أن يكون بعض أصدقاء وهذا هو المراد ، ومما يدل على ذلك قول قعنب ابن أم صاحب ما بال قوم صديق ثمّ ليس لهم دين وليس لهم عهد إذا اؤتمنوا وقول جرير : دعون الهوى ثمّ ارتمين قلوبنا بأعين أعداء وهنّ صديق وقول الآخر : فلو أنك فى يوم الرّخاء سألتنى طلاقك لم أبخل وأنت صديق ومن هنا تعلم أن قول من قال إن «صديقا» فى البيت كالكليب والعبيد من صيغ الجموع غير سديد ، لأنه قد أخبر به عن الواحده كما فى البيت الثالث ، ولو كان كالعبيد والكليب لم يستعمل إلا فى الجمع ، ويجب حمل كلام المؤلف على ما ذكرنا

قال : «وفعيل بمعنى مفعول بابه فعلى كجرحى وأسرى وقتلى ، وجاء أسارى ، وشذّ قتلاء وأسراء ، ولا يجمع جمع الصّحيح ، فلا يقال جريحون ولا جريحات ليتميّز عن فعيل الأصل ، ونحو مرضى محمول على جرحى ، وإذا حملوا عليه هلكى وموتى وجربى فهذا أجدر كما حملوا أيامى ويتامى على وجاعى وحباطى»

أقول : اعلم أن فعيلا- إذا كان بمعنى مفعول يستوى فيه المذكر والمؤنث ، إلا- إذا لم تجر على صاحبها ، كما مضى فى شرح الكافيه (۱) ، وليس يجمع كل

۱- الذى ذكره فى شرح الكافيه خاصا بهذا الموضوع هو قوله : «إن أصل التاء فى الأسماء أن تكون فى الصفات فرقا بين مذكرها ومؤنثها ؛ وإنما تدخل على الصفات إذا دخلت فى أفعالها ، فالصفات فى لحاق التاء بها فرع الأفعال : تلحقها إذا لحقت الأفعال نحو قامت فهى قائمه ، وضربت فهى ضاربه ، فاذا قصدوا فيها الحدوث كالفعل قالوا : حاضت فهى حائضه ؛ لأن الصفه حينئذ كالفعل فى معنى الحدوث ، وإذا قصدت الاطلاق لا الحدوث فليست بمعنى الفعل ، بل هى بمعنى النسب وإن كانت على صوره اسم الفاعل كلابن وتامر ، فكما أن معناهما ذو لبن وذو تمر مطلقا لا بمعنى الحدوث : أى لبنى وتمرى ، كذلك معنى طالق وحائض ذات طلاق وذات حيض» ثم قال بعد كلام : «ومما يستوى فيه المذكر والمؤنث ولا يلحقه التاء فعيل بمعنى مفعول ، إلا- أن يحذف موصوفه نحو هذه قتيله فلان وجريحته ، ولشبهه لفظا بفعيل بمعنى فاعل قد يحمل عليه فيلحقه التاء مع ذكر الموصوف أيضا نحو امرأه قتيله ، كما يحمل فعيل بمعنى فاعل عليه فيحذف منه التاء نحو ملحفه جديد ، من جد يجد جده عند البصريه ، وقال الكوفيه : هو بمعنى مجدود من جده : أى قطعه ، وقيل : إن قوله تعالى (إِنَّ رَحْمَتَ اللهِ قَرِيبٌ) منه ، وبناء فعيل بمعنى مفعول مع كثرته غير مقيس ، وقد تجىء بمعنى مفعل قليلا- كالذكر الحكيم أى المحكم على تأويل ، وبمعنى مفاعل كثيرا كالجليس والجليف» اه

فعيل بمعنى مفعول على فعلى ، بل إنما يجمع عليه من ذلك ما كان متضمنا للآفات والمكاره التى يصاب بها الحى ، كالقتل وغيره ، حتى صار هذا الجمع يأتى أيضا لغير فعيل المذكور إذا شاركه فى المعنى المذكور كما يتبين ، فان أتى شىء منه بغير هذا المعنى لم يجمع هذا الجمع ، نحو رجل حميد ؛ ومنه سعيد فى لغه من قال سعد - بضم السين على بناء ما لم يسم فاعله (١) - فلا يقال : حمدى ولا سعدى ، وكذلك لا يقال فعلى فى جمع ما انتقل إلى الاسميه من هذا الباب وهو ما دخله التاء ، كالذّبيحه والأكيله والضّحيه والنّطيحه ، وإنما قلنا انتقلت إلى الاسميه لأن الذبيحه ليست بمعنى المذبوح فقط حتى يقع على كل مذبوح كالمضروب الذى

١- قال فى اللسان : «سعد يسعد سعاده فهو سعيد : نقيض شقى ، مثل سلم فهو سليم ، وسعد - بالضم - فهو مسعود ، والجمع سعداء ، والأنثى بالهاء. قال الأزهرى : وجائز أن يكون سعيد بمعنى مسعود من سعده الله (بفتح العين) ، ويجوز أن يكون من سعد يسعد (كفرح يفرح) فهو سعيد» اه والحاصل أن سعيدا يجوز أن يكون فعيلا بمعنى فاعل فيكون مأخوذا من الفعل اللازم الذى من باب فرح ويجوز أن يكون فعيلا بمعنى مفعول فيكون مأخوذا من الفعل المتعدى الذى من باب فتح ، فقول المؤلف. «فى لغه من قال سعد بضم السين» لا يريد أنه مأخوذ من المبنى للمجهول لأن المبنى للمجهول ليس هو أصل المشتقات إجماعا ، ولأن من بنى الفعل للمجهول جاء باسم المفعول على مفعول فقال : مسعود ، وإنما يريد بهذه العباره الاشاره إلى الفعل المتعدى ، لأن المبنى المجهول لا يكون إلا من متعد

يقع على كل من يقع عليه الضرب ، بل الذبيحه مختص بما يصلح للذبح ويعدّ له من النعم ، وكذا الأكيله ليس بمعنى المأكول ، إذ لو كان كذا لكان يسمى الخبز والبقل أكيله إذا أكل ، بل الأكيله مختص بالشاه ، وكذا الضحيه مختص بالنعم ، والرّميّه بالصيد ، والنطيحه بالشاه الميته بالنطح ، وليس كل منطوح أو كل شاه منطوحه نطيحه ، فهذه هى العله فى خروجها عن مذهب الأفعال إلى حيز الأسماء بسبب اختصاصها ببعض ما وقعت عليه فى الأصل وغلبتها فيه ، كما قلنا فى الآله نحو المنخل والمدهن والمسعط ، والموضع كالمسجد ؛ والدليل عليه أن نحو الذبيحه والأكيله ليست بمعنى اسم المفعول ، لأن حقيقه اسم المفعول هو ما وقع عليه الفعل وأما ما لم يقع ويقع بعد عليه فالظاهر أن اسم المفعول فيه مجاز (۱) ، فالمضروب ظاهر فيمن وقع عليه الضرب لا فيمن سيضرب أو يصلح للضرب ، والأكيله ما يعد للأكل وإن لم يؤكل ، والضحيه كالمنخل والمدهن والمسجد ، ونحوه مما ذكرنا قبل ، وأيضا اسم المفعول فى الحقيقه هو ما وقع عليه الفعل (۲) والذبيحه

۱- ظاهر قوله «اسم المفعول فى الحقيقه هو ما وقع عليه الفعل» أنه يرى أن الوصف إذا وقع مدلوله وانقضى فهو حقيقه ، وهو أحد ثلاثه آراء فى المسأله ونحن نذكر لك ذلك على التفصيل فنقول : قال العلامه العضد (۱ : ۱۷۲) من شرحه على مختصر بن لحاجب : «المشتق عند وجود معنى المشتق منه كالضارب لمباشر الضرب حقيقه اتفاقا ، وقبل وجوده كالضارب لمن لم يضرب وسيضرب مجاز اتفاقا ، وبعد وجوده منه وانقضائه كالضارب لمن قد ضرب قبل الآن وهو الآن لا يضرب قد اختلف فيه على ثلاثه أقوال : أولها مجاز مطلقا ، وثانيها : حقيقه مطلقا ، وثالثها : إن كان مما يمكن بقاؤه (كالقيام والقعود) فمجاز ، وإلا (أى وإن لم يكن بقاؤه كالتكلم والاخبار ونحوهما) فحقيقه» اه كلامه ، فان كان قول الرضى «هو ما وقع عليه الفعل» قد أراد به ما وقع وانقضى فهو من موضع الخلاف على ما قدمنا ، وإن كان المراد ما وقع عليه الفعل وهو مستمر الوقوع فهو مما اتفق على أنه حقيقه ، وهذا هو الذى يشعر به قوله فى مقابل ما تقدم. «لا فيمن سيضرب أو يصلح للضرب» إذ ذلك خاص بحاله ما قبل الوقوع

۲- ظاهر قوله «اسم المفعول فى الحقيقه هو ما وقع عليه الفعل» أنه يرى أن الوصف إذا وقع مدلوله وانقضى فهو حقيقه ، وهو أحد ثلاثه آراء فى المسأله ونحن نذكر لك ذلك على التفصيل فنقول : قال العلامه العضد (۱ : ۱۷۲) من شرحه على مختصر بن لحاجب : «المشتق عند وجود معنى المشتق منه كالضارب لمباشر الضرب حقيقه اتفاقا ، وقبل وجوده كالضارب لمن لم يضرب وسيضرب مجاز اتفاقا ، وبعد وجوده منه وانقضائه كالضارب لمن قد ضرب قبل الآن وهو الآن لا يضرب قد اختلف فيه على ثلاثه أقوال : أولها مجاز مطلقا ، وثانيها : حقيقه مطلقا ، وثالثها : إن كان مما يمكن بقاؤه (كالقيام والقعود) فمجاز ، وإلا (أى وإن لم يكن بقاؤه كالتكلم والاخبار ونحوهما) فحقيقه» اه كلامه ، فان كان قول الرضى «هو ما وقع عليه الفعل» قد أراد به ما وقع وانقضى فهو من موضع الخلاف على ما قدمنا ، وإن كان المراد ما وقع عليه الفعل وهو مستمر الوقوع فهو مما اتفق على أنه حقيقه ، وهذا هو الذى يشعر به قوله فى مقابل ما تقدم. «لا فيمن سيضرب أو يصلح للضرب» إذ ذلك خاص بحاله ما قبل الوقوع

والأكيله والنطيحه ما سيذبح وسيؤكل ، وكذا الضحيه ما يصلح للتضحى وإن لم يضح به بعد ، ومثله القتوبه (١) والحلوبه لما يصلح للقتب والحلب ، فلما خرجت الكلمات المذكوره من حيز الصفات إلى حيز الأسماء لم تجمع على فعلى ، وما لم يخرج منه من هذه الأسماء جاز جمعه على فعلى ، كما حكى سيبويه شاه ذبيح وغنم ذبحى ، فيما ذبح

فإذا تقرر هذا قلنا : أصل فعلى أن يكون جمعا لفعيل فى معنى مفعول بمعنى مصاب بمصيبه ، ثم حمل عليه ما وافقه فى هذا المعنى ، فأقرب ما يحمل عليه فعيل بمعنى الفاعل ، نحو مريض ومرضى ، لمشابهته له لفظا ومعنى ، ويحمل عليه فعل كزمن وزمنى ، وفيعل كميّت وموتى ، وأفعل كحمقى وجربى ، وفاعل كهلكى ، وفعلان كرجل سكران وقوم سكرى ورجل روبان (٢) ، وهو الذى أثخنه

١- قال فى اللسان : «القتوبه من الابل : الذى يقتب بالقتب إقتابا ، قال اللحيانى : هو ما أمكن أن يوضع عليه القتب ، وإنما جاء بالهاء لأنها للشىء مما يقتب. وفى الحديث «لا صدقه فى الابل القتوبه». القتوبه بالفتح التى توضع الأقتاب على ظهورها ، فعوله بمعنى مفعوله كالركوبه والحلوبه ، أراد ليس فى الابل العوامل صدقه ، قال الجوهرى : وإن شئت حذفت الهاء فقلت : القتوب ، ابن سيده وكذلك كل فعوله من هذا الضرب من الأسماء» اه

٢- قال فى اللسان : «راب الرجل روبا ورءوبا : تحير وفترت نفسه من شبع أو نعاس ، وقيل : سكر من النوم ، وقيل : إذا قام من النوم خائر البدن والنفس. ورجل رائب وأروب وروبان ، والانثى رائبه ، عن اللحيانى ، لم يزد على ذلك ، من قوم روبى إذا كانوا كذلك ، وقال سيبويه : هم الذين أثخنهم السفر والوجع فاستثقلوا نوما ، ويقال : شربوا من الرائب فسكروا ، قال بشر : فأمّا تميم تميم بن مرّ فألفاهم القوم روبى نياما وهو فى الجمع شبيه بهلكى وسكرى ، واحدهم روبان ، وقال الأصمعى : واحدهم رائب مثل مائق وموقى وهالك وهلكى» اه

السفر ، وقوم روبى ، ولا يبعد أن يكون سكرى وروبى فى مثل هذا الموضع مفردا مؤنثا لفعلان ، وذلك لأن مؤنث فعلان الصفه من بـاب فعل يفعل قياسه فعلى وصـفه المفرد المؤنث تصـلح للجمع المؤنث والقوم يؤنث كقوله تعالى : (كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ) وأما قولهم كيسى (١) فمحمول على الحمقى ، بالضديه ، وليس هذا الحمل مطردا ، فلا يقال بخلى ولا سقمى

قوله «كمـا حملوا أيـامى ويتـامى على وجـاعى وحبـاطى» اعلم أن أصل فعالى فى جمع المـذكر أن يكون جمع فعلان فعلى كما يجىء ، نحو سـكران وسـكارى ، وفعلان كما مر فى باب الصـفه المشـبهه بابه فعل يفعل مما يـدل على حراره الباطن والامتلاء ، وفعـل من هـذا البـاب فيمـا يـدل على الهيجانـات والعيوب البـاطنه ، فلمـا تقارب معناهما واتحـد مبناهما ، أعنى باب فعل يفعل ، تشاركا فى كثير من

١- قال فى اللسان : «الكيس الخفه والتوقد ، كاس كيسا ، وهو كيس وكيس (بالتخفيف والتشديد) والجمع أكياس ، قال الحطيئه : والله مـا معشـر لاـموا امرأ جنبا فى آل لأى بن شـمّاس بأكياس وقوله ، وأنشـده ثعلب : فكن أكيس الكيسـى إذا كنت فيهم وإن كنت فى الحمقى فكن أنت أحمقا إنما كسـره هنا على كيسى لمكان الحمقى ، أجرى الضد مجرى ضده» اه والبيت الذى أنشده ثعلب هو لعقيل بن علفه المرى ، وهو من شعر الحماسه وانظره فى باب الأدب (ج ٣ ص ٨۶ من شرح التبريزى طبع بولاق)

المواضع ، نحو عطش وعطشان وصد وصديان وعجل وعجلان ، ثم حمل فعل فى بعض المواضع فى الجمع على فعلان ، فقيل فى جمع وجع وحبط : وجاعى وحباطى ، حملا على نحو سكران وسكارى وغرثان وغراثى ، ثم شارك أيّم ويتيم باب فعل من حيث المعنى لأن الأيمه واليتم لا بد فيهما من الحزن والوجع ، ويقربان أيضا منه من حيث اللفظ ، فجمع على أيامى ويتامى ، فهما محمولان على فعل المحمول على فعلان ، وفى الكشاف : أصل أيامى ويتامى يتائم وأيائم فقلب (۱) ، وليس بوجه ؛ لأن إبدال الياء ألفا فى مثله نحو

۱- قال جار الله الزمخشرى فى أول تفسير سوره النساء من الكشاف : «فأن قلت : كيف جمع اليتيم وهو فعيل كمريض على يتامى؟ قلت : فيه وجهان : أن يجمع على يتمى كأسرى ، لأن اليتم من وادى الآفات والاوجاع ، ثم يجمع فعلى على فعالى كأسارى ، ويجوز أن يجمع على فعائل لجرى اليتيم مجرى الأسماء نحو صاحب وفارس ، فيقال يتائم ثم يتامى على القلب» اه وقال فى تفسير سوره النور : «الأيامى واليتامى أصلهما أيائم ويتائم فقلبا ، والأيم للرجل والمرأه ، وقد آم وآمت وتأيما ؛ إذا لم يتزوجا ، بكرين كانا أو ثيبين ، قال : فإن تنكحى أنح وإن تتأيّمى وإن كنت أفتى منكم أتأيّم وعن رسول الله صلى الله عليه وسلم : اللهم إنا نعوذ بك من العيمه والغيمه والأيمه والكزم والقرم» اه وقد تبعه على ذلك فى الموضعين القاضى البيضاوى فى تفسيره ، وقال العلامه الشهاب فى حاشيته على تفسير البيضاوى فى تفسير سوره النساء : «وجمع على يتامى وإن لم يكن فعيل يجمع على فعالى ، بل على فعال وفعلاء وفعل وفعلى ، نحو كرام وكرماء ونذر ومرضى ، فهو إما جمع يتمى جمع يتيم إلحاقا له بباب الآفات والأوجاع ، فأن فعيلا فيها يجمع على فعلى ، ووجه الشبه ما فيه من الذل والانكسار المؤلم ، وقيل : لما فيه من سوء الأدب المشبه بالآفات ، كما جمع أسير على أسرى ثم على أسارى - بفتح الهمزه ، أو هو مقلوب يتائم ، فان فعيلا الاسمى يجمع على فعائل كأفيل وأفائل ، وقل ذلك فى الصفات لكن يتيم جرى مجرى الأسماء كصاحب وفارس ، ولذا قلما يجرى على موصوف ، ثم قلب فقيل يتامى - بالكسر - ثم خفف بقلب الكسره فتحه ، فقلبت الياء ألفا ، وقد جاء على الأصل فى قوله : * أأطلال حسن فى البراق اليتائم* اه وقال فى الحاشيه المذكوره فى تفسير سوره النور : «ذهب المصنف تبعا للزمخشرى ومن تابعه إلى أن أيامى مقلوب أيائم لأن فعيلا وفيعلا لا يجمعان على فعالى ، فأصل يتامى يتائم وأصل أيامى أيائم فقدمت الميم وفتحت للتخفيف فقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، ويتيم أيضا جرى مجرى الأسماء الجامده ، لأن فعيلا الوصفى يجمع على فعال ككريم وكرام لا على فعائل وقد مر فى تفسير سوره النساء أنه لما جرى مجرى الأسماء الجامده كفارس وصاحب جمع على يتائم ثم قلب فقيل : يتامى ، أو جمع على يتمى كأسرى ، لأنه من باب الآفات ، ثم جمع يتمى على يتامى. وذهب ابن مالك ومن تبعه إلى أنه شاذ لا قلب فيه ، وهو ظاهر كلام سيبويه ، وذهب ابن الحاجب إلى أنهم حملوا يتامى وأيامى على وجاعى وحباطى ، لقرب اللفظ والمعنى» اه ويريد بقرب اللفظ أن منشأهما وهو الفعل بابه فى الجميع واحد ، وبقرب المعنى أن الجميع من الآفات على ما ذكره الرضى ونقول : إن نسبه القول بالقلب فى يتامى وأيامى إلى الزمخشرى لا تخلو عن مسامحه ، فانه وإن كان قائلا بذلك مسبوق بهذا القول ، وأصله لأبى على الفارسى أحد علماء النصف الأول من القرن الرابع الهجرى ، فقد قال فى اللسان : «وأما أيامى فقيل : هو من باب الوضع ، وضع على هذه الصيغه ، وقال الفارسى : هو مقلوب موضع العين إلى اللام» اه

معايا (۱) جمع معى شاذ كما يجىء فى هذا الباب ، وأيضا جمع فعيل المذكر

ص: ۱۴۷

۱- قال فى اللسان : «أعيا السير البعير ونحوه : أكله وطلحه ، وإبل معايا : معييه ، قال سيبويه : سألت الخليل عن معايا ، فقال : الوجه معاى. وهو المطرد ، وكذلك قال يونس ، وإنما قالوا معايا كما قالوا مدارى وصحارى ، وكانت مع الياء أثقل إذ كانت تستثقل وحدها» اه وقوله «الوجه معاى» أصله معايى بياءين أولاهما مكسوره ، فحذفت الثانيه بعد حذف حركتها ، وقوله «وإنما قالوا معايا» يريد فتحوا الياء الأولى فانقلبت الثانيه ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وذلك كما فتحوا الراء فى مدارى وصحارى ، لقصد التخفيف ، وقوله «وكانت مع الياء أثقل» يريد وكانت الكسره مع الياء فى معايى أشد ثقلا منها وحدها فى مدار وصحار ، لا سيما أن بعد الياء ياء أخرى

صفه علی فعائل شاذ (۱) کنظائر

قوله «وإذا حمل نحو هالک ومیّت وأجرت علی نحو قتیل» أی : إذا حملت علیه مع أن وزنها خلاف وزنه لمجرد المشارکه فی المعنی فلأن یحمل علیه مریض مع مشارکته له فی اللفظ والمعنی أجدر

قوله «لیتمیز عن فعیل الأصل» یعنی أن الأصل فعیل بمعنی فاعل لکونه أکثر من فعیل بمعنی مفعول ، ولأن الفاعل مقدم علی المفعول ، والذی بمعنی الفاعل یجمع جمع السلامه نحو رحیمون ورحیمات وکریمون وکریمات ؛ فلم یجمع الذی بمعنی المفعول جمع السلامه فرقا بینهما (۲)

قوله : «شذ قتلاء وأسراء» وجه ذلک مع شذوذهما أن فعیلا بمعنی المفعول حمل علی فعیل بمعنی الفاعل ، نحو کریم وکرماء

۱- قد علمت مما نقلناه لک آنفا عن الکشاف ومن تابعه أن الزمخشری ذهب إلی ما ذهب إلیه لأنه اعتبر یتیما اسما. وفعیل إذا کان اسما جمع علی فعائل مثل أفیل وأفائل ، فلا محل لقول المؤلف «وأیضا جمع فعیل المذکر اسما علی فعائل شاذ»

۲- ذکر ابن یعیش وجها آخر لعدم جمع فعیل بمعنی مفعول جمع التصحیح قال فی شرح المفصل (ح ۵ ص ۵۱): «ولا یجمع شیء من ذلک إذا کان مذکرا بالواو والنون کما لم یجمع مؤنثه بالألف والتاء ؛ فلا یقال : قتیلون ولا جریحات ، لأنهم لم یفصلوا فی الواحد بین المذکر والمؤنث بالعلامه فکرهوا أن یفصلوا بینهما فی الجمع فیأتوا فی الجمع بما کرهوا فی الواحد ، فاعرفه» اه

قوله «وجاء أسارى» اعلم أن أصل فعالى فى المذكر كما ذكرنا أن يكون جمع فعلان ، وقد يضم فاء فعالى الذى هو جمع فعلان فعلى خاصه كما يجىء ، نحو سكارى وكسالى ، دون المحمول عليه ؛ إلا أسارى ، وذلك لأنه لما حمل أسير على حرّان ولهفان لأنه لا يخلو من حراره الجوف ضموا أوله كما يضم أول فعالى جمع فعلان ، والتزموا الضم فى هذا المحمول

واعلم أنه قد يجىء الفعيله بمعنى الآله كالوسيله لما يتوسّل به : أى يقرّب ، والذريعه لما يتذرّع به ، والدّريئه للبعير (١) وشبهه يدرى به الصيد : أى يختل

جمع الصفه الثلاثيه المزيده بمده ثالثه

قال : «المؤنّث ، نحو صبيحه على صباح وصبائح ، وجاء خلفاء ، وجعله جمع خليف أولى ، ونحو عجوز على عجائز»

أقول : إذا لحقت التاء فعيلا- فى الوصف فإنه يجمع على فعال ، كما جمع قبل لحاقه ، فيقال : صباح وظراف ، فى جمع صبيح وصبيحه وظريف وظريفه ،

١- قال فى اللسان : «والدريئه : الحلقه التى يتعلم الرامى الطعن والرمى عليها قال عمرو بن معديكرب : ظللت كأنّى للرّماح دريئه أقاتل عن أبناء جرم وفزّت قال الأصمعى : هو مهموز. وفى حديث دريد بن الصمه فى غزوه حنين : «دريئه أمام الخيل» الدريئه : حلقه يتعلم عليها الطعن. وقال أبو زيد : الدريئه مهموز : البعير أو غيره الذى يستتر به الصائد من الوحش يختل حتى إذا أمكن رميه رمى» اه ؛ وتقول : دريت الصيد أدريه دريا مثل رميته أرميه رميا ، وادريته على افتعلت ، وتدريته على تفعلت ؛ إذا ختلته ، قال الشاعر : فإن كنت لا- أدرى الظّباء فإنّنى أدسّ لها تحت التراب الدّواهيا وقال الأخطل : فإن كنت قد أقصدتنى إذ رميتنى بسهمك ؛ فالرّامى يصيد ولا يدرى يريد ولا يختل ولا يستتر. وقال سحيم بن وثيل الرياحى : وما ذا يدّرى الشّعراء منّى وقد جاوزت حدّ الأربعين وقال أيضا : أتتنا عامر من أرض رام معلّقه الكنائن تدّرينا

ويختص ذو التاء - سواء كان بمعنى المفعول كالذبيحه أولا كالكبيره - بفعائل ، دون المذكر المجرد ، وقد شذ نظائر فى نظير ، وكرائه فى كريه ، بمعنى مكروه ، وهو جمع من غير حذف شىء من واحده ، فهو فى الصفه نظير صحيفه وصحائف فى الاسم ، وقد يستغنى عن فعائل بفعال كصغار وكبار وسمان ، فى صغيره وكبيره وسمينه ، ولم يقولوا نسوه كبائر وصغائر وسمائن ، وجاء فيه حرفان فقط على فعلاء ، نحو نسوه فقراء وسفهاء ، قالوا : وإنما جاء خلفاء فى جمع خليفه ؛ لأنه وإن كان فيه التاء إلا أنه للمذكر ، فهو بمعنى المجرد ككريم وكرماء ، فكأنهم جمعوا خليفا على خلفاء ، وقد جاء خليف ، أيضا ، فيجوز أن يكون الخلفاء جمعه ، إلا أنه اشتهر الجمع دون مفرده ، قال :

٦١ - إنّ من القوم موجودا خليفته

وما خليف أبى وهب بموجود (١)

١- هذا البيت لأوس بن حجر من كلمه له يرثى فيها عمرو بن مسعود بن عدى الأسدى ، وكان النعمان بن المنذر اللخمى قد قتله. والذى فى جميع النسخ «أبى موسى» والموجود فى شعر أوس وفى شرح الشواهد للبغدادى وفى اللسان (خ ل ف) وفى شرح المفصل لابن يعيش «وما خليف أبى وهب» كما أثبتنا وأبو وهب كنيه عمرو بن مسعود. والاستشهاد فى البيت على أنه قد ورد عنهم خليف بغير تاء بمعنى خليفه بالتاء ، والخليفه الذى يخلف غيره : أى يعقبه ويقوم مقامه ويغنى غناءه وإن لم يستخلفه ، وإذا صح مجىء خليف بمعنى خليفه كان خلفاء جمع خليف ككريم وكرماء ، وكان خلائف جمع خليفه كظريفه وظرائف ، قال فى بعض شروح إيضاح الفارسى : «إن كان لم يثبت خليف بمعنى خليفه الا فى هذا البيت - وهو الأظهر - فلا حجه فيه ، لأنه يحتمل أن يكون مما رخم فى غير النداء ضروره نحو قوله

وقياس جمع فعاله كامرأه طواله ، أن يكون كجمع فعيله ، لمساواه مذكره مذكّره كما ذكرنا.

قوله «ونحو عجوز» فعول لا يدخله التاء كما مر ، والذى هو بمعنى المؤنث من هذا الوزن يجمع على فعائل ، حملا على فعيله ، نحو عجوز وعجائز (۱) ، ونخوص ونخائص (۲) ، وإذا دخله التاء للمبالغه كفروقه جمع بالألف والتاء

واعلم أنه قد جاء فى فعال المؤنث من غير تاء فعائل ، وهو قليل ، كهجائن فى جمع ناقه هجان ، حملا على فعاله ، ولم يثبت جمع فعال المؤنث المجرد كامرأه جبان على فعائل ، بل مذكره ومؤنثه فى الجمع سواء

جمع فاعل إذا كان اسما مذكرا أو مؤنثا

قال : «وفاعل الاسم ؛ نحو كاهل على كواهل ، وجاء حجران وجنّان ، والمؤنّث نحو كاثبه على كواثب ، وقد نزّلوا فاعلاء منزلته فقالوا قواصع ونوافق ودوامّ وسواب»

أقول : قياس فاعل - بفتح العين وكسرها - فى الاسم ؛ فواعل ، قياسا لا ينكسر ، وقد جاء فواعيل بإشباع الكسر كطوابيق (۳) ودوانيق (۴) وخواتيم ،

۱- العجوز : «قال فى القاموس : الشيخ والشيخه ، ولا تقل عجوزه ، أو هو لغيه رديئه ، الجمع عجائز وعجز» اه

۲- النخوص : التى أضعفها الكبر ، تقول : عجوز ناخص ، وعجوز نخوص ، إذا نخصها الكبر : أى أضعفها وأذهب لحمها

۳- طوابيق : جمع طابق - بفتح الباء وكسرها - وهو العضو من أعضاء الانسان كاليد والرجل ونحوها. ويجمع على طوابق ، وقد جاء فيه طوابيق باشباع الكسره

۴- دانق - بفتح النون وكسرها - من الأوزان ، وهو سدس الدرهم والدينار ، وربما قالوا : داناق ، فاذا صح كان الدوانيق قياسا ، وكان جمعا لداناق ، كما قال المؤلف فى الخواتيم

وليس بمطرد ، وقيل : خواتيم جمع خاتام ، قال :

۶۲ - * أخذت خاتامى بغير حقّ (۱) *

فخواتيم على هذا قياس ، قال الفراء : قد جاء فى كلام المولدين بواطيل فى جمع باطل

وقد جاء فعلان كحجران (۲) وفعلان كجنّان (۳) ، والأول أكثر : أى مضموم الفاء ، ويجوز أن يكون حيطان من الأول قلبت الضمه كسره لتسلم الياء

وإذا انتقل فاعل من الصفه إلى الاسم ؛ كراكب الذى هو مختص براكب البعير كما قلنا فى أكيله ونطيحه وقتوبه وحلوبه ، وفارس المختص براكب الفرس ، وراع المختص برعى نوع مخصوص ؛ ليست كما ترى على طريق الفعل من العموم ؛ فإنه يجمع فى الغالب على فعلان كحجران فى الاسم الصريح ، وقد يكسر هذا الغالب على فعال أيضا كرعاء وصحاب ، وذلك لأن فاعلا

۱- هذا بيت من الرجز المشطور ، وقبله * يامىّ ذات الجورب المنشقّ* ويقال : خاتم - بفتح التاء وكسرها - وخيتام بوزن ديار - بتشديد الياء - وخاتام - كساباط - وهو نوع من الحلى ، وهو أيضا ما يوضع على الطين ويختم به الكتاب. وروايه ابن برى فى البيت : خيتامى ، قال فى اللسان : «وشاهد الخاتام ما أنشده الفراء لبعض بنى عقيل : لئن كان ما حدّثته اليوم صادقا أصم فى نهار القيظ للشّمس باديا وأركب حمارا بين سرج وفروه وأعر من الخاتام صغرى شماليا قال سيبويه : الذين قالوا خواتيم إنما جعلوه تكسير فاعال وإن لم يكن فى كلامهم ، وهذا دليل على أن سيبويه لم يعرف خاتاما» اه

۲- حجران : جمع حاجر ، وهو مكان مستدير يمسك الماء من شفه الوادى

۳- جنان : جمع جان ، وهو نوع من العالم ، سموا بذلك لاجتنانهم عن الأبصار فلا يرون

شبه بفعيل حين جمع على فعلان كجريب وجربان ، وفعيل يجمع على فعال كأفيل وإفال ، فأجيز ذلك فى فاعل أيضا ، قال سيبويه : ولا يجوز فى هذا الوصف الغالب فواعل ، كما كان فى الاسم الصريح ؛ لأن له مؤنثا يجمع على فواعل ، ففرقوا بين جمع المذكر وجمع المؤنث ، قال : وقد شذ فوارس ، وقال غيره : جاء هوالك أيضا ، يقال : فلان هالك فى الهوالك ، قال السيرافى : وجاء فى الشعر

٦٣ - ومثلى فى غوائبكم قليل (١)

وذكر المبرد أن فواعل فى فاعل الغالب أصل ، وأنه فى الشعر سائغ حسن قال :

٦٤ - وإذا الرّجال رأوا يزيد رأيتهم

خضع الرّقاب نواكس الأبصار (٢)

١- هذا عجز بيت لعتيبه بن الحرص ، وصدره قوله : * أحامى عن ذمار بنى أبيكم* وأحامى : مضارع من الحمايه وهو الحرص. والذمار - ككتاب - : ما يجب على الرجل أن يحميه ، وقالوا : فلان حامى الذمار ، وحامى الحقيقه. والغوائب : جمع غائب. روى أن عتيبه بن الحرث قال لجزء بن سعد هذا البيت فقال له جزء : نعم وفى شواهدنا. والشواهد : جمع شاهد ، وهو مثل الغوائب. والاستشهاد بالبيت فى قوله «غوائبكم» حيث جمع فاعلا على فواعل شذوذا ، وسيأتى فى شرح الشاهد التالى مزيد بحث لذلك

٢- البيت من كلمه رائيه للفرزدق يمدح بها آل المهلب بن أبى صفره وبخاصه يزيد بن المهلب ، وأولها : فلأمدحنّ بنى المهلّب مدحه غرّاء ظاهره على الأشعار وقد وقع فى النسخ المطبوعه كلها* نواكسى الأذقان* وقد عرفت أن القصيده رائيه ، فالذى فى النسخ تحريف ، وخضع : جمع أخضع مثل حمر فى جمع أحمر ، والأخضع الذى فى عنقه تطامن فى أصل الخلقه ، ويروى «خضع» بضمتين ، وهو جمع خضوع صيغه مبالغه لخاضع نحو غفور وغفر ، والنواكس : جمع ناكس ، وهو المطأطىء رأسه ، ويروى : نواكسى الأبصار : على أنه جمع مذكر سالم لجمع التكسير ، والاستشهاد بالبيت هنا فى قوله : نواكس ، حيث جمع ناكسا وهو وصف لمذكر عاقل على فواعل وذلك شاذ لم يرد إلا فى حروف قليله منها : حارس وحوارس ، وحاجب - من الحجابه - وحواجب ، وحواج بيت الله ودواجه ، جمع حاج وداج ، وهو المكارى ورافدو روافد ، وفارس وفوارس ، وهالك وهوالك ، وخاشع وخواشع ، وناكس ونواكس ، وغائب وغوائب ، وشاهد وشواهد

قلت : لا دليل فى جميع ما ذكروا ؛ إذ يجوز أن يكون الهوالك جمع هالكه : أى طائفه هالكه ، وكذا غيره كقولهم «الخوارج» أى الفرق الخوارج ، كقوله تعالى : (وَالصَّافَّاتِ صَفًّا) أى : طوائف الملائكه

وإذا سمى بفاعل الوصف كضارب فقياسه فواعل كالاسم الصريح ؛ إذ لا مؤنث له يشتبه جمعاهما ، وقد كسر فاعل الاسم على أفعله كواد وأوديه ، كأنهم استثقلوا الواوين فى أول الكلمه أو جمعوه على فواعل ، وانضمام الواو وانكسارها لو جمع على فعلان

قوله «والمؤنث نحو كائبه على كواثب (١)» لم يخافوا فى الاسم التباس جمع المذكر بجمع المؤنث مع كون كل منهما على فواعل ، كما خافوا فى الصفه ذلك ؛ فلم يجمعوهما معا على فواعل ؛ لأن لفظ المذكر والمؤنث فى الصفه لا فرق بينهما إلا التاء ، فاذا حذفتها وجمعت حصل الالتباس ، وأما الاسم فلا يتلاقى مذكره ومؤنثه ، ألا ترى أنك لا تقول [للمذكر] كاثب وللمؤنث كائبه ، حتى يلتبسا فى كواثب

١- الكائبه : اسم لما بين كتفى الفرس قدام السرج ، قال النابغه : لهنّ عليهم عاده قد عرفنها إذا عرّض الخطّئ فوق الكواثب وفى الحديث : يضعون رماحهم على كواثب خيلهم.

قوله «وقد نزلوا فاعلاء منزلته» وذلك لإجرائهم ألف التأنيث مجرى تائه لكونها علامه التأنيث مثلها كما يجيء بعد : النّافقاء والقاصعاء والدّامّاء جحره من جحر اليربوع (۱) ، والسابياء : الجلده التى تخرج مع الولد ، وعلى ذلك قالوا فى خنفساء : خنافس ، كما قالوا فى قنبره : قنابر (۲)

جمع فاعل إذا كان صفه مذكرا أو مؤنثا

قال : «الصّفه ؛ نحو جاهل على جهّال وجهّال غالبا ، وفسقه كثيرا ، وعلى قضاه فى المعتلّ اللّام ، وعلى بزل وشعراء وصحبان وتجار وقعود ، وأمّا فوارس فشاذّ ، والمؤنّث نحو نائمه على نوائم ونوّم ، وكذلك حوائض وحيّض»

أقول : اعلم أن الغالب فى فاعل الوصف فعّل ، كشهّد وغيّب ونزّل وصوّم وقوّم ؛ وقيل : صيّم وقيّم ، كما يجيء فى باب الإعلال ، وقيل : صيّم وقيّم. وليس بخارج عن فعّل بضم الفاء ؛ وكسرها لأجل الياء ، كشيوخ وشييخ وتقول فى الناقص : غاز وغزّى

۱- قال فى اللسان : «قال ابن الأعرابى : قصعه اليربوع - بضم ففتح - أن يحفر حفيره ثم يسد بابها بترابها ، ويسمى ذلك التراب الداماء ، ثم يحفر حفرا آخر يقال له : النافقاء والنفقه (بضم ففتح) والنفق (بفتحتين) ، فلا ينفذها ، ولكنه يحفرها حتى ترق ، فاذا أخذ عليه بقاصعائه عدا إلى النافقاء فضربها برأسه ومرق منها ، قال ابن برى : جحره اليربوع سبعه : القاصعاء ، والنافقاء ، والداماء ، والراهطاء ، والعاتقاء ، والحاثياء ، واللغز (بضم ففتح) وهى اللغيزى أيضا» اه بتصرف

۲- القنبره ، ويقال : القبره - بضم القاف وتشديد الباء مفتوحه - وهو أفصح : ضرب من الطير يكنى الذكر منه أبا صابر وأبا الهيثم ، وتكنى أنثاه أم العلعل ، قال طرفه : يا لك من قبّره بمعمر خلالك الجوّ فبيضى واصفرى ونقّرى ما شئت أن تنقّرى قد ذهب الصّيّاد عنك فابشرى

ويكسر أيضا كثيرا على فعّال ، كزوّار وغيّاب ، وهما أصل فى جمع فاعل الوصف ، أعنى فعّلا وفعّالا

ويجىء على فعله أيضا كثيرا ، لكن لا كالأولين ، نحو عجزه وفسقه وكفره وبرره وخونه وحوكه ، ويقال : حاكه وباعه أيضا ، كما يجىء فى الإعلال

وإذا كسر على فعله فى المعتل اللام يضمّ الفاء ؛ لتعتدل الكلمه بالثقل فى أولها والخفه بالقلب فى الأخير ، وقال الفراء : أصله فعّل بتشديد العين فاستثقل ذلك ، فأبدل الهاء من أحد المثلين ، وذهب المبرد إلى أنه اسم جمع كفرهه (١) وغزىّ (٢) وليس بجمع ، وذلك لعدم فعله جمعا فى غير هذا النوع

١- قال فى اللسان : «فره الشىء - بالضم - يفره فراهه وفراهيه ، وهو فاره بين الفراهه والفروهه ؛ إذا كان حاذقا بالشىء ، وإذا كان نشيطا قويا أيضا ، قال الجوهرى : فاره نادر مثل حامض ، وقياسه فريه وحميض مثل صغر فهو صغير وملح فهو مليح ، ويقال للبرذون والبغل والحمار : فاره بين الفروهه والفراهيه والفراهه ، والجمع فرهه مثل صاحب وصحبه ، وفره أيضا مثل بازل وبزل وحائل وحول. قال ابن سيده : وأما فرهه فاسم للجمع عند سيبويه وليس بجمع ، لأن فاعلا ليس مما يكسر على فعله. قال : ولا يقال للفرس : فاره ، إنما يقال فى البغل والحمار والكلب وغير ذلك. وفى التهذيب : يقال : برذون فاره وحمار فاره ، إذا كانا سيورين ، ولا يقال للفرس إلا جواد ، ويقال له : رائع ، وفى حديث جريج دابه فارهه : أى نشيطه حاده قويه» اه بتصرف. والجمع القياسى لفاره فره مثل ركع ، وفرهه مثل سكره ، وقد ذكرهما صاحب القاموس

٢- اختلفت كلمه العلماء فى الغزى - بفتح فكسر - فقال ابن سيده : الغزى : اسم للجمع. قال الشاعر (وهو امرؤ القيس) سريت بهم حتّى تكلّ غزيّهم وحتّى الحياد ما يقدن بأرسان ويجمع غاز على غزاء - بالمد - مثل فاسق وفساق. قال تأبط شرا : فيوما بغزّاء ويوما بسريه ويوما بخشخاش من الرّجل هيضل وعلى غزاه ، مثل قاض وقضاه ، وعلى الغزى ، مثل راكع وركع ، قال الله تعالى (يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَكُونُوا كَالَّذِينَ كَفَرُوا وَقالُوا لِإِخْوانِهِمْ إِذا ضَرَبُوا فِي الْأَرْضِ أَوْ كانُوا غُزًّى - الآيه) وقال الأزهرى : رجل غاز من قوم غزى مثل سابق وسبق ، وغزى مثل حاج وحجيج ، وقاطن وقطين ، ونادوندى ، وناج ونجى ، فجعل الغزى جمعا ونسب مثله لسيبويه» اه عن لسان العرب بتصرف

ويجمع كثيرا على فعل بضمتين ، كبزل (١) وشرف (٢) ، تشبيها بفعول لمناسبته له فى عدد الحروف ثم يخفف عند بنى تميم باسكان العين ، وأما الأجوف نحو عوط (٣) وحول (٤) ، جمع عائط وحائل ؛ فيجب عند الجميع إسكان واوه للاستثقال ، وأما عيط بمعنى عوط فانه من اليائى ، كسر الفاء لتسلم الياء كما فى بيض جمع أبيض

ويكسر على فعلاء كجهلاء وشعراء ، تشبيها له بفعيل نحو كريم وكرماء ، ففعل وفعلاء ليسا بمتمكنين فى هذا الباب ، بل هما للتشبيه بباب آخر كما مر

وأكثر ما يجىء فعلاء فى هذا الباب وغيره إذا دلّ على سجيه مدح أو ذم

١- البزل - بضمتين - : جمع بازل ، والبازل أصله الجمل إذا طلع نابه ، وذلك إذا كان فى السنه التاسعه ، وقالوا : رجل بازل ؛ إذا كان كاملا ، على التشبيه ،

٢- الشرف - بضمتين - : جمع شارف : وهو من السهام العتيق ، ومن النوق الهرمه المسنه ، وجمع أيضا على شوارف ، وعلى شرف - كركع ، وعلى شروف كعدول.

٣- العوط : جمع عائط ، وهى التى لم تحمل سنين من غير عقر ، يقال : عاطت المرأه والناقه تعوط وتعيط ،

٤- الحول : جمع حائل ، وهى التى حمل عليها فلم تلقح ، أو التى لم تلقح سنتين أو سنوات ، ويجمع أيضا على حيال.

كجهلاء وجبناء وشجعاء ، ويجيء أيضا فعلاء كثيرا جمعا لفعيل بمعنى مفاعل كجلساء وحلفاء

وجاء فاعل على فعلان أيضا كشبّان ورعيان ، تشبيها بفاعل الاسم كحجران

وجاء على فعال كجياع ونيام ورعاء وصحاب ، وعلى فعول كشهود وحضور وركوع ، وذلك فيما جاء مصدره على فعول أيضا

قوله «وأما فوارس فشاذ» قد ذكرنا أن ذلك لغلبته

وإذا كان فاعل وصفا لغير العقلاء جاز جمعه على فواعل قياسا ؛ لإلحاقهم غير العقلاء بالمؤنث فى الجمع ، كما مر فى شرح الكافيه فى باب التذكير والتأنيث ، فيقال جمال بوازل ، وأيام مواض

وإذا كان فى فاعل الوصف تاء ظاهره كضاربه أو مقدره كحائض فقياسه فواعل وفعّل بحذف التاء.

جمع ما آخره ألف التأنيث مقصوره أو ممدوده ، اسما كان أو صفه

قال «المؤنّث بالألف رابعه : نحو أنثى على إناث ، ونحو صحراء على صحارى ، والصّفه نحو عطشى على عطاش ، ونحو حرمى على حرامى ، ونحو بطحاء على بطاح ، ونحو عشراء على عشار ، وفعلى أفعل كالصّغرى على الصّغر ؛ وبالألف خامسه نحو حبارى على حباريات»

أقول : اعلم أن ألف التأنيث الممدوده أو المقصوره إما أن تكون رابعه ، أو فوقها ؛ فما ألفه رابعه : إذا لم يكن فعلى أفعل ، ولا فعلاء أفعل ؛ يطّرد جمعه بالألف والتاء ، ويجوز أيضا جمعه مكسّرا ، لكن غير مطرد ، وتكسيره على ضربين : الأول أن يجمع الجمع الأقصى ، وذلك إذا اعتد بالألف لكون وضعها على اللزوم ، فيقال فى المقصوره فعال وفعالى فى الاسم كدعاو ودعاوى ، وفى الصفه فعالى بالألف لا غير كحبالى وخناثى ، والألف فى فعالى مبدله من الياء على ما يجيء ،

ويقال فى الممدوده فعالى بالألف المبدله وفعال كجوار فى الأحوال الثلاث ، ويجوز فعالىّ قليلا ، وهو الأصل كما يجىء بيانه ، والثانى : أن يجمع على فعال كإناث وعطاش وبطاح وعشار ، فى أنثى وعطشى وبطحاء وعشراء (١) ، وإنما يجىء هذا الجمع فيما لا يجىء فيه الجمع الأقصى ، فلما قالوا إناث لم يقولو أناثى ، ولما قالوا خناثى لم يقولوا خناث (٢) ، وكان الأصل فى هذا الباب الجمع الأقصى اعتدادا بألف التأنيث للزومها ، فتجعل كلام الكلمه ، وأما حذفها فى الجمع على فعال فنظرا إلى كون الألف علامه للتأنيث فيكون كالتاء فيجمع الكلمه بعد إسقاطه كما فى التاء ، فيجعل نحو عطشى وبطحاء (٣) وأنثى كقصعه وبرمه ؛ فيكون عطاش وبطاح وإناث كقصاع وبرام ، وإنما اختير هذا من بين سائر جموع فعله وفعله لكونه أشبه بفعالى الذى هو الأصل كما تقرر ، وحمل نحو نفساء وعشراء على فعلى فجمعا على فعال وإن لم يكسر فعله بضم الفاء وفتح العين على فعال ؛ لما قلنا من مناسبته لفعالى التى هى الأصل فى مثله لما ذكرنا ، ولم يجمع نحو نفساء الجمع الأقصى كما جمع الساكن العين لكون الألف كالخامسه بسبب حركه العين. كما عرفت فى النسب فى نحو حبارى (٤) وجمزى (٥)

١- العشراء من النوق : التى أتى على حملها عشره أشهر ، وقيل : ثمانيه أشهر ، وقيل : هى كالنفساء من النساء.

٢- حكى صاحب القاموس أنه قد قيل : أناثى أيضا فى جمع الأنثى كما حكى فى اللسان أن خنثى جمع على خناث كاناث - وأنشد شاهدا لذلك قول الشاعر : لعمرك ما الخناث بنو قشير بنسوان يلدن ولا رجال ولعل العذر للمؤلف فى نفيه أن الجوهرى لم يذكره فى صحاحه

٣- البطحاء والأبطح : مسيل واسع فيه دقاق الحصى

٤- انظر (ص ٣٦ ه ٥ من هذا الجزء)

٥- جمزى : ضرب من السير دون الجرى الشديد. انظر (ص ٣٩ من هذا الجزء)

ولم يسمع بجمع فعلى كأربى (١) وشعبى (٢) ولا فعلى كالمرطى (٣) والدّقرى (٤) ولا فعلاء كالثأداء (٥) ، لا على صيغه الأقصى ولا على فعال ، ولو كسرت فالقياس فعال كما ذكرنا فى نحو نفساء ، مع أن الأولى جمع الجميع بالألف والتاء ، وإنما وجب فى الوصف الذى ألفه مقصوره قلب الياء فى الجمع ألفا دون الاسم كما ذكرنا لأن الوصف أثقل من الاسم من حيث المعنى فالتخفيف به أنسب ، والألف فى الاسم أيضا أكثر من الياء (٦) ، والدليل على أن ألف فعالى فى الأصل ياء أنا لو سمينا بحبالى وصغرناه لم نفعل به ما فعلنا بحبارى ، وذلك أنا جوزنا هناك حبيرى وحبيّرا ، كما بين فى باب التصغير ، بل يجب ههنا أن نقول : «حبيل» بحذف الألف المتوسطه كما نقول فى تصغير جوار ومساجد علمين : جوير ومسجد ، وإنما فروا فى هذه الجموع من الياء إلى الألف بخلاف نحو جواء فى جائيه ، تطبيقا للجمع بالواحد فى الموضعين ، أعنى حبالى وجواء ، فرقا بين ألف التأنيث وغيره : من الألف المنقلبه كما فى ملهى ، وألف الإلحاق كما فى

١- الأربى - بضم الهمزه وفتح الراء - : اسم للداهيه

٢- شعبى - بضم ففتح وآخره ألف مقصوره - : اسم موضع بعينه فى جبل طىء ، قال جرير يهجو العباس بن زيد الكندى أعبدا حلّ فى شعبى غريبا ألؤما لا أبالك واغترابا

٣- المرطى - بفتحات - : أصله ضرب من العدو فوق التقريب ودون الاهذاب ، وقد يوصف به ، فيقال : فرس مرطى ، وناقه مرطى ، إذا كانت سريعه.

۴- الدقرى : الروضه الحسناء العميمه النبات

۵- الثأداء : المرأه الحمقاء ، وقيل : الأمه ، قال الكميت : وما كنّا بنى ثأداء لمّا شفينا بالأسنّه كلّ وتر

۶- يريد أن قلب الياء ألفا فى الاسم أكثر من بقائها ، مع جواز الوجهين.

أرطى (۱) ، وهـذا كمـا يجىء فى بـاب الإعلاـل من تطبيق الجمع بالمفرد ، نحو شائيه وشواء وإداوه (۲) وأداوى ، بخلاـف بريّه وبرايا ، لما كان الألف فى شائيه وإداوه ثابته كما فى الجمع بخلاف بريّه ، هـذا ، وقـد جاء فى بعض ما آخره ألف منقلبه ما جاء فى ألف التـأنيث من قلب الياء ألفا تشبيها له به ، وذلك نحو مـدرى ومـدار (۳) ومـدارى ، بالأـلف ، وذلك ليس بمطرد ، وقال السـيرافى : هو مطرد ، سواء كـان الأـلف فى المفرد منقلبه أو للإلحـاق ، وإن كان الأصل إبقاء الياء ، فتقول على هـذا فى ملهى : ملاه وملاهى ، وفى أرطى : أراط وأراطى ، وقال : إنه لا يقع فيه إشكال ، والأولى الوقوف على ما سمع

وأمـا ذو الممـدوده الرابعه فـانه جاء فيه ثلاثه أوجه مع أن الأكثر فيه فعالى بالألف ، وذلك لأنك تقلب فى الجمع الأقصـى ألفه التى قبـل الهمزه يـاء لأجـل كسـره مـا قبلهـا كما فى مصابيـح فترجع الهمزه إلى أصـلها من الألف ، وذلك لأنها فى الأصل ألف تـأنيث عنـد سـيبويه كما فى حبلى زيـدت قبلها ألف إذ صارت باللزوم كلام الكلمه كما زيـدت فى كتاب وحمار فاجتمع ألفان فحركت الثـانيه دون الأولى ؛ لأنها للمـد كما فى حمار ، ولم تحـذف الأولى للساكنين خوفا من نقض الغرض ، ولم تقلب الثانيه عند الاحتياج إلى تحريكها واوا ولا ياء مع أن انقلاب حروف العله بعضـها إلى بعض أكثر ؛ لشده تناسبها بالوصف مع تباينها فى المخـارج ، وذلك لأن الواو والياء فى مثل هـذا الموضع تقلبان ألفا كما فى كساء ورداء ، فلم يبق بعـد الواو والياء حرف أنسـب إلى الألف من الهمزه لكونهما من الحلق ، فلما انقلبت الألف قبلها ياء رجعت الهمزه إلى أصلها من الألف لزوال موجب انقلابها همزه ،

۱- أرطى : انظر (ج ۱ ص ۵۷)

۲- إداوه : انظر (ج ۱ ص ۳۱)

۳- مدرى : انظر (ج ۲ ص ۴۰)

أعنى الألف ، ثم انقلبت ياء لأن انقلاب حروف العله بعضها إلى بعض أولى كما يجىء فى باب الإعلال ثم أدغمت الياء فى الياء ؛ فيجوز على قله استعمال هذا الأصل ، قال :

* لقد أغدو على أشق*

ر يغتال الصّحاريّا* (١)

والأكثر أن يحذف الياء الأولى لاستثقال الياء المشدده فى آخر الجمع الأقصى ، ولا سيما إذا لم تكن فى الواحد حتى تحتمل فى الجمع للمطابقه كما فى كرسىّ وكراسىّ ، وأيضا الحذف فى مثله تسبّب إلى جعل الياء ألفا كما كان ، وإذا كانوا يحذفون المد من نحو الكرابيس (٢) والقراقير (٣) فيقولون : الكرابس والقراقر فما ظنك به مع الياءين؟ ألا ترى إلى قولهم أثاف (٤) وعوار وكراس

١- قد تقدم شرح هذا البيت فى (ج ١ ص ١٩۴)

٢- الكرابيس : جمع كرباس - بكسر الكاف - وهو ثوب من القطن أبيض معرب فارسيته بالفتح ، غيروه لغزه فعلال

٣- القراقير : جمع قرقور - كعصفور - وهو السفينه مطلقا ، أو الطويله خاصه ، أو العظيمه

۴- الأثافى - بتخفيف الياء - جمع أثفيه - بضم الهمزه وسكون الثاء بعدها فاء مكسوره فياء مشدده وقد تخفف - وهى حجر يوضع عليه القدر ، وهى ثلاثه أحجار ، وبعض العرب يقول : أثفيت القدر - مثل أكرمت ، وبعضهم يقول : ثفيت - بتضعيف الوسط ، وبعضهم يقول : أثفت - بتشديد الثاء ، وبعضهم يقول : آثفت على أفعل ، كل ذلك يقولونه فى معنى نصبت لها الحجاره لتضعها عليها ، وتقول على الأول : قدر مثفاه ، وربما قالوا مؤثفاه على الأصل كما قال خطام المجاشعى : * وصاليات ككما يؤثفين* (انظر ج ١ ص ١٣٩) وتقول على الثانى : قدر مثفاه - بتشديد عين الكلمه - وأصله مثفيه -كمقتله - قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وتقول على الثالث : قدر مؤثفه - بتشديد الثاء ، وتقول على الرابع : قدر مؤثفه - كمكرمه : فوزن «أثفيه» فى لغه من قال : ثفيت - أفعوله ، وفى لغه الباقين : فعليه ، وأصلها على كل حال أثفويه ؛ فاجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء فى الياء ثم كسر ما قبلها لمناسبتها

فى أثافىّ وعوارىّ وكراسىّ ، فيبقى إذن صحار كجوار سواء فى جميع أحوالها ، والأولى بعد الانتقال إلى هذا الحال الانتقال إلى درجه ثالثه ، وهى قلب الياء ألفا لصيرورته كدعاو ، بسقوط المد الذى كان قبل ألف التأنيث ، فتقول : صحارى وعذارى وصلافى (١) ، ولا يجوز هذا فى ألف الإلحاق ؛ لا تقول فى حرباء : حرابى (٢) ، بل يجب فى مثله حرابىّ ، مشددا أو مخففا ، وذلك لأن جعلها ألفا إنما كان لتصير الياء ألفا كما كان ، وألف التأنيث أولى بالمحافظه عليها لكونها علامه ؛ من ألف الإلحاق ، وأناسى جمع إنسىّ ككراسى جمع كرسى ، وقيل : هو جمع إنسان ، قلبت نونه ياء كظرابىّ جمع ظربان

وقد ألحق بباب صحارى وإن لم يكن فى المفرد ألف التأنيث لفظان ، وهما

١- الصلافى : جمع صلفاء ، وهى الأرض الغليظه الشديده ، وقد ذكر فى القاموس أنه يقال فى جمعه : صلافى - بكسر ما قبل آخره -

٢- الحرباء : مسمار الدرع ، وقيل : هو رأس المسمار فى حلقه الدرع ؛ قال لبيد : أحكم الجنثىّ من عوراتها كلّ حرباء إذا أكره صلّ والحرباء أيضا : الظهر ، والحرباء أيضا : الذكر من أم حبين ، وقيل : هو دويبه نحو العظاءه (أنظر ص ٥٥ من هذا الجزء)

بخاتی (۱) ومهاری (۲) ، فجوز فیهما الأوجه الثلاثه ، والتشدید أولی ، ولا یقاس علیهما ، فلا یقال فی أثفیّه وعاریّه : أثافی وعواری (۳) بالألف ، وألحق

۱- البخاتی : جمع بختی - ککرسی - قال فی اللسان : «البخت والبختیه دخیل فی العربیه أعجمی معرب ، وهی الابل الخراسانیه ، تنتج من عربیه وفالج ، وبعضهم یقول : إن البخت عربی ؛ وینشد لابن قیس الرقیات یمدح مصعب بن الزبیر : إن یعش مصعب فإنّا بخیر قد أتانا من عیشنا ما نرجّی یهب الألف والخیول ویسقی لبن البخت فی قصاع الخلنج الواحد بختی ، جمل بختی وناقه بختیه ، وفی الحدیث «فأتی بسارق قد سرق بختیه» ، البختیه : الأنثی من الجمال البخت ، وهی جمال طوال الأعناق ، ویجمع علی بخت وبخات ، وقیل : الجمع بخاتی (بیاء مشدده) غیر مصروف ، ولک أن تخفف الیاء فتقول : البخاتی (بکسر التاء) وقیل فی جمعها : بخاتی (بفتح التاء) اه بتصرف

۲- المهاری - بزنه الصحاری ، ویقال : مهاری بزنه الکراسی ، ومهار - کجوار - : جمع مهریه ، وهی الابل المنسوبه إلی مهره - بفتح فسکون ، وقد قیل : مهره قبیله أبوها مهره بن حیدان ، وقیل : مهره مخلاف فی الیمن (أنظر ج ۱ ص ۲۵۶)

۳- العواری - بتشدید الیاء ، وقد تخفف - : جمع عاریه - مشدده أو مخففه - وهی اسم للشیء تستعیره من غیرک ، وکأن العاریه - بالتشدید - منسوبه إلی العار لکونها مما یجلبه ، قال فی اللسان : «الأزهری : وأما العاریه والاعاره والاستعاره فان قول العرب فیها : هم یتعاورون العواری ، ویتعورونها - بالواو المشدده - کأنهم أرادوا تفرقه بین ما یتردد من ذات نفسه وبین ما یردد ، قال : والعاریه منسوبه إلی العاره ، وهو اسم من الاعاره ؛ تقول : أعرته الشیء أعیره إعاره وعاره ، کما قالوا : أطعته إطاعه وطاعه ، وأجبته إجابه وجابه ، قال : وهذا کثیر فی ذوات الثلاث : منها العاره والداره والطاقه وما أشبهها ، ویقال : استعرت منه عاریه فأعارنیها ، قال الجوهری : العاریه بالتشدید کأنها منسوبه إلی العار ؛ لأن طلبها عار وعیب» اه

بنحو فتاو وفتاوى لفظ واحد من المنقوص ، وهو قولهم : جمل معى وناقه معييه وجمال أو نوق معاى (١) ومعايا

وإنما أبقيت المقصوره الرابعه فى التصغير بحالها نحو حبيلى وقلبت فى الجمع الأقصى ياء ثم ألفا ؛ لأن بنيه التصغير تتم قبل الألف بخلاف بنيه الجمع الأقصى ، ولذلك قيل فى التصغير : أنيعام ، وفى التكسير : أناعيم ؛ لأن بعض أبنيه التصغير تتم قبل الألف وهو فعيل ، فجاز المحافظه على الألف التى هى علامه الجمع ، بخلاف بناء الجمع الأقصى فلم يكن بد من قلب الألف فيه

وإن كانت ألف التأنيث خامسه فالممدوده يجوز جمع ما هى فيه بالألف والتاء ، ويجوز أن تحذف ويجمع الاسم أقصى الجموع ، كقواصع وخنافس فى قاصعاء (٢) وخنفساء ، وكذا قرائث وبرائك وجلائل فى قربثاء (٣) وبراكاء (٤) وجلولاء (٥)

وأما المقصوره كحبارى فقال سيبويه : لا يجمع ما هى فيه إلا بالألف والتاء ؛ إذ لو قالوا حبائر وحبارى كما قيل فى التصغير حبيّر وحبيرى ؛ لالتبس حبائر بجمع فعاله ونحوها ، وحبارى بجمع فعلى وفعلاء ، وفى التعليل نظر ، لأن حبيّرا فى التصغير يلتبس بنحو حميّر. وقواصع فى الجمع يلتبس بجمع فاعله ، ولم يبال

١- معاى : جمع معى ، وهو اسم فاعل من أعيا إذا كل وتعب (أنظر ص ١٤٧ من هذا الجزء)

٢- أنظر (ص ١٥٥ من هذا الجزء)

٣- أنظر (ح ١ ص ٢٤٨)

٤- أنظر (ح ١ ص ٢٤٨)

٥- أنظر (ح ١ ص ٢٤٨) وانظر (ص ٥٨ من هذا الجزء)

فی الموضعین ، فنقول : السماع کما ذهب إلیه سیبویه ، لکن لا یمنع القیاس - کما ذکر المالکی - أن یقال فی نحو حباری حبائر وحباری ، کما فی التصغیر ، وکذا لا یمنع القیاس أن یقال فی جمع عرضنی (۱) عراضن ، وإنما لم یجز فی نحو قریشاء وبراکاء وجلولاء حذف المد المتوسط کما جاز مع المقصوره لأن المقصوره أشد اتصالا بالکلمه لکونها ساکنه علی حرف واحد ، والممدوده علی حرفین ثانیهما متحرک ، ولذلک قیل عریضن فی تصغیر عرضنی بحذف الألف لکونها کاللام ، وخنیفساء لکون الألف کالکلمه المنفصله کما فی نحو بعلبک ، وإنما لم یجز خنافساء وزعافران کما جاز خنیفساء وزعیفران للثقل المعنوی فی الجمع ، فصار التخفیف اللفظی به ألیق ؛ فلا یکاد یجیء بعد بنیه أقصی الجموع إلا ما هو ظاهر الانفکاک ، کتاء التأنیث فی نحو ملائکه

وإن کانت الألف فوق الخامسه کما فی حولایا (۲) فالحذف لا غیر ، نحو حوال

وأما فعلی أفعل وفعلاء أفعل فلم یجمعا أقصی الجموع ؛ فرقا بینهما وبین نحو أنثی وصحراء.

ولما کانا أکثر من غیرهما طلب تخفیفهما فاقتصر فی فعلاء علی فعل إتباعا لمذکره ، نحو أحمر وحمراء وحمر ، وفی الفعلی علی الفعل تشبیها لألفه بالتاء ؛ فالکبر فی الکبری کالغرف فی الغرفه ، والفعل فی الفعلی غیر فعلی أفعل شاذ ، کالرّؤی فی الرؤیا ، خلافا للفراء

وکان حق ربّی (۳) أن یجمع علی رباب - بکسر الراء - لکنه قیل : رباب

۱- أنظر (ح ۱ ص ۲۴۵)

۲- أنظر (ح ۱ ص ۲۴۶ ، ۲۴۹)

۳- ربی - کحبلی - : هی الشاه إذا ولدت ، وإذا مات ولدها أیضا ، والحدیثه النتاج ، والاحسان ، والنعمه ، والحاجه ، والعقده المحکمه

بالضم ، وليس بجمع ، بل هو اسم جمع كرخال (١) وتؤام (٢)

وأرى أن صحراء [فى الأصل فعلاء أفعل ؛ كأن أصله أرض صحراء : أى فى أولها صحره ، كما تقول : حمار أصحر ، وأتان صحراء](٣) فتوغل فى باب الاسميه ، فلم يجمع على فعل ، بل على فعالى ، وكذا البطحاء أصله باب حمراء ، ألا ترى إلى قولهم : الأبطح ، فغلبت الاسميه عليهما حتى لا يعتبر الوصف الأصلى فى أبطح ، كما اعتبر فى أسود وأرقم (٤) ، بل يصرف ، وحتى لم يجمعا على البطح ، بل جمع الأبطح على الأباطح والبطحاء على البطاح ، وكذا حرمى فى الأصل من باب عطشى ، أعنى فعلى فعلان ، من «حرمت النعجه» إذا اشتهت البضاع ، فلو لم يمنع المعنى مجىء فعلان منه لكنت تقول حرمان وحرمى

وإنما جمع فعلان كسكران على فعالى ، تشبيها للألف والنون بالألف الممدوده ، فسكران وسكارى كصحراء وصحارى

١- رخال - كغراب - : اسم جمع واحده رخل - بكسر فسكون - وهى الأنثى من ولد الضأن ، وقد جمع على أرخل - كأرجل ، ورخال - كقداح ،

٢- التؤام - كغراب - : اسم جمع واحده توءم ، وهو الذى يولد مع غيره فى بطن ، من الاثنين فأكثر ، وجمع التؤام توائم. قال فى اللسان : «قال الأزهرى : ومثل تؤام غنم رباب وإبل ظؤار ، وهو من الجمع العزيز» اه

٣- هذه العباره فى النسخ الخطيه ، والموجود فى المطبوعات «وأرى أن صحراء من باب حمراء فتوغل الخ»

٤- الأسود : العظيم من الحيات وفيه سواد ، وأصله وصف فسمى به ، ويقال لأنثاه : أسوده ، نظرا لما طرأ من الاسميه ، ويجمع الأسود على أساود ، نظرا لذلك ، وربما قيل : أساويد ؛ باشباع الكسره ، وتجمع الأسوده على أسودات أيضا. والأرقم : أخبث الحيات وفيه سواد وبياض ، وأصله وصف فسمى به أيضا

جمع أفعل ، اسما كان أو صفه

قال : «وأفعل : الاسم كيف تصرّف نحو أجدل وإصبع وأحوص ، على أجادل وأصابع وأحاوص ، وقولهم حوص للمح الوصفيّه الأصليّه ، والصّفه نحو أحمر على حمران وحمر ، ولا يقال أحمرون لتميّزه عن أفعل التّفضيل ، ولا حمراوات لأنه فرعه ، وجاء الخضراوات لغلبته اسما ، ونحو الأفضل على الأفاضل والأفضلين»

أقول : قوله «كيف تصرف» أى : تصرف حركه همزته وعينه

قوله «أحاوص (۱)» جمع أحوص ، وأحوص فى الأصل من باب أحمر حمراء ، فجمعه فعل ، ولكن لما جعل أفعل فعلاء اسما جاز جمعه على أفاعل كأفعل الاسمى ، وجاز جمعه على فعل نظرا إلى الأصل ، وعلى أفعلون إذا كان علما للعاقل ، وعلى أفعلات إذا كان علما للمؤنث

قوله «والصفه نحو أحمر على حمران وحمر» الوصف إما أن يكون [على] أفعل فعلاء ، وأفعل فعلى ، والأول أظهر فى باب الوصف ؛ لصحه تقديره بالفعل ، نحو «مررت برجل أحمر» أى برجل أحمرّ ، وليس لأفعل التفضيل فعل منه بمعناه ، كما مر فى بابه ، ولهذا لا يرفع الظاهر إلا بشروط ، ولضعف معنى الوصفيه فى أفعل التفضيل لا خلاف فى صرفه إذا نكر بعد التسميه ، كما اختلف فى نحو أحمر إذا نكر

۱- أصل الأحوص : الذى به الحوص - بفتح الحاء والواو - وهو ضيق فى مؤخر العين ، وبابه حول ، وسمى بالأحوص جماعه : منهم الأحوص بن جعفر ابن كلاب ، وجمعوا على الأحاوص ، نظرا لما عرض من الاسميه ، وقد قيل : أحاوصه - بزياده التاء عوضا عن ياء النسب كالأشاعره والمهالبه ، كأنه جعل كل واحد أحوصيا - وجمعوا أيضا على الحوص ، نظرا إلى الأصل ، وقد جمع الأعشى بين الجمعين فى قوله : أتانى وعيد الحوص من آل جعفر فيا عبد عمرو لو نهيت الأحاوصا

بعد العلميه (۱) والمطرد فى تكسير أفعل فعلاء وفى مؤنثه فعل ، ولا يضم عينه إلا

۱- جاء فى الكافيه وشرحها متعلقا بهذا قول ابن الحاجب : (ح ۱ ص ۶۰) «وخالف سيبويه الأخفش فى مثل أحمر علما ثم ينكر اعتبارا للصفه بعد التنكير ، ولا يلزمه باب حاتم ، لما يلزم من إيهام اعتبار متضادين فى حكم واحد» وقول الرضى فى شرح هذا الكلام : قوله «ولا يلزمه باب حاتم» هذا جواب عن إلزام الأخفش لسيبويه فى اعتبار الصفه بعد زوالها ، وتقريره أن الوصف الأصلى لو جاز اعتباره بعد زواله لكان باب حاتم غير منصرف للعلميه الحاليه والوصف الأصلى فأجاب المصنف عن سيبويه بأن هذا الالزام لا يلزمه ، لأن فى حاتم ما يمنع من اعتبار ذلك الوصف الزائد ، بخلاف أحمر المنكر ، وذلك المانع اجتماع المتضادين وهما الوصف والعلميه ، إذ الوصف يقتضى العموم والعلميه الخصوص ، وبين العموم والخصوص تناف. قوله «فى حكم واحد» يعنى فى الحكم بمنع الصرف ، لأنك تحتاج فى هذا الحكم إلى اجتماع سببين فتكون قد جمعت المتضادين ، فى حاله واحده ، ولو لم يكن اعتبار المتضادين فى حكم واحد جاز ، إذ لا يلزم اجتماعهما فى حاله واحده ، كما إذا حكمنا بجمع أحمر على حمر لأن أصله صفه وعلى أحامر لأجل العلميه فقد حصل فى هذه اللفظه متضادان لكن بحكمين ، فلم يجتمعا فى حاله ، فاذا نكر أحمر فانه يصح اعتبار الوصف ، وليس معنى الاعتبار أنه يرجع معنى الصفه الأصليه حتى يكون معنى رب أحمر رب شخص فيه معنى الحمره ، بل معنى رب أحمر رب شخص مسمى بهذا اللفظ سواء كان أسود أو أبيض أو أحمر فمعنى اعتبار الوصف الأصلى بعد التنكير أنه كالثابت مع زواله ، لكونه أصليا ، وزوال ما يضاده وهو العلميه ، فصار اللفظ بحيث لو أراد مريد إثبات معنى الوصف الأصلى فيه لجاز بالنظر إلى اللفظ ، لزوال المانع ، هذا ، والحق أن اعتبار ما زال بالكليه ولم يبق منه شيء خلاف الأصل إذ المعدوم من كل وجه لا يؤثر بمجرد تقدير كونه موجودا ، فالأولى أن يقال : إن اعتبر معنى الوصف الأصلى فى حال التسميه كما لو سمى مثلا بأحمر من فيه حمره وقصد ذلك ثم نكر جاز اعتبار الوصف بعد التنكير لبقائه فى حال العلميه أيضا ، لكنه لم يعتبر فيها ، لأن المقصود الأهم فى وضع الأعلام المنقوله غير ما وضعت له لغه ، ولذلك تراها فى الأغلب مجرده عن المعنى الأصلى كزيد وعمرو ، وقليلا ما يلمح ذلك ، وإن كان لم يعتبر فى وضع العلم الوصف الأصلى بل قطع النظر عنه بالكليه كما لو سمى بأحمر أسود أو أشقر لم يعتبر بعد التنكير أيضا ، وقال الأخفش فى كتاب الأوسط : إن خلافه فى نحو أحمر إنما هو فى مقتضى القياس ، وأما السماع فهو على منع الصرف ، هذا كله فى أفعل فعلاء ، وكذا فعلان فعلى ، وأما أفعل التفضيل نحو أعلم ، فانك إذا سميت به ثم نكرته : فان كان مجردا من من التفضيليه انصرف إجماعا ، ولا يعتبر فيه سيبويه الوصف الأصلى كما اعتبر فى نحو أحمر ، وإن كان مع من لم يصرف إجماعا بلا خلاف من الأخفش كما كان فى أحمر أما الأول فلضعف أفعل التفضيل فى معنى الوصف ولذا لا يعمل فى الظاهر كما يعمل أفعل فعلاء ، فاذا تجرد من من التبس بأفعل الاسمى الذى لا معنى للوصف فيه كأفكل وأيدع ، ولا يظهر فيه معنى الوصف ، وأما أفعل فعلاء ، فلثبوت عمله فى الظاهر قبل العلميه وإشعار لفظه بالألوان والخلق الظاهره فى الوصف يكفى فى بيان كونه موضوعا صفه ، فاذا اتصل أفعل بمن فقد تميز عن نحو أفكل وظهر فيه معنى التفضيل الذى هو وصف وأما الثانى : فانما وافق الأخفش سيبويه فى منع الصرف مع من لظهور وصفه إذن كما ذكرنا ، ولكون من مع مجروره كالمضاف إليه ، ومن تمام افعل التفضيل من حيث المعنى الوضعى ، فلو نون لكان الثانى متصلا منفصلا ، لأن التنوين يشعر بالانفصال بسبب وجود علامته للوصف أعنى من ، بخلاف باب أحمر لعريه عن العلامه الداله على الوصف» اه

لضروره الشعر. ویجیء فعلان أیضا کثیرا کسودان وبیضان

قوله : «ولا یقال أحمرون لتمیزه عن أفعل التفضیل» قد ذکرنا علّه امتناعه من جمع التصحیح فی شرح الکافیه (۱) ویجوز أفعلون وفعلاوات لضروره الشعر. قال :

ص: ۱۷۰

۱- قال فی شرح الکافیه (ج ۲ ص ۱۶۹): «وأما الخاص من شروط الجمع بالواو والنون فشیئان : العلمیه ، وقبول تاء التأنیث ، أما العلمیه فمختصه بالأسماء ، وأما قبول التاء فمختص بالصفات ، فلم یجمع هذا الجمع أفعل فعلاء وفعلان فعلی وما یستوی مذکره ومؤنثه کما ذکرنا فی باب التذکیر والتأنیث وإنما اعتبر فی الصفات قبول التاء لأن الغالب فی الصفات أن یفرق بین مذکرها ومؤنثها بالتاء لتأدیتها معنی الفعل ، والفعل یفرق بینهما فیه بالتاء ، نحو الرجل قام والمرأه قامت ، وکذا فی المضارع التاء وإن کان فی الأول نحو تقوم ، والغالب فی الأسماء الجوامد أن یفرق بین مذکرها ومؤنثها بوضع صیغه مخصوصه لکل منهما کعیر وأتان ، وجمل وناقه ، وحصان وحجراء ؛ ویستوی مذکرها ومؤنثها کبشر وفرس ، هذا هو الغالب فی الموضعین ، وقد جاء العکس أیضا فی کلیهما نحو أحمر وحمراء والأفضل والفضلی وسکران وسکری فی الصفات ، وکامرئ وامرأه ورجل ورجله فی الأسماء ، فکل صفه لا یلحقها التاء فکأنها من قبیل الأسماء ؛ فلذا لم یجمع هذا الجمع أفعل فعلاء وفعلان فعلی ، وأجاز ابن کیسان أحمرون وسکرانون ، واستدل بقوله : فما وجدت بنات بنی نزار حلائل أسودین وأحمرینا وهو عند غیره شاذ ، وأجاز أیضا حمراوات وسکریات ؛ بناء علی تصحیح جمع المذکر ، والأصل ممنوع فکذا الفرع»

۶۴ - فما وجدت بنات بنی نزار

حلائل أسودین وأحمرینا (۱)

ص: ۱۷۱

۱- هذا البیت من قصیده لحکیم الأعور بن عیاش أحد شعراء الشام یهجو بها مضر وخص من بینهم الکمیت بن زید الأسدی وامرأته ، و «بنات» فاعل وجدت ، و «حلائل» جمع حلیل - بالحاء المهمله - وهو الزوج ، ویقال للزوجه : حلیله ، وسمیا بذلک لأن کل واحد منهما یحل للآخر أو یحل منه محلا لا یحل فیه سواه ، وهو مفعول «وجدت» ؛ و «أسودین» جمع أسود ، و «أحمرین» جمع أحمر ، وهما صفتان لحلائل ، والاستشهاد بالبیت فی قوله «أسودین وأحمرین» حیث جمع أسود وأحمر جمع المذکر السالم بالواو والنون وهو عند ابن کیسان مما یسوغ القیاس علیه ، وعند عامه النحاه أن القیاس علی ذلک لا یجوز وأنه خاص بضروره الشعر

وأجاز ذلك ابن كيسان اختيارا

قوله «وجاء الخضراوات لغلبته اسما» غلب الخضراوات فى النباتات التى تؤكل رطبه ، فكما يجوز جمع فعلاء بالألف والتاء مع العلميه لزوال الوصف جاز مع الغلبه لأن الغلبه تقلل معنى الوصفيه أيضا ، ويجوز فى نحو أرمل (١) وأرمله أرملون وأرملات ؛ لأنه مثل ضاربون وضاربات

جمع الاسم الذى فى آخره ألف ونون زائدتان ، اسما كان أو صفه

قال : «ونحو شيطان وسلطان وسرحان على شياطين وسلاطين وسراحين ، وجاء سراح ، الصّفه نحو غضبان على غضاب وسكارى ، وقد ضمّت أربعه كسالى وسكارى وعجالى وغيارى».

أقول : كل اسم على فعلان مثلث الفاء ساكن العين كان أو متحركه ، كورشان (٢) والسّبعان (٣) والظّربان (٤) ، يجمع على فعالين ؛ إلا أن يكون علما مرتجلا ، كسلمان وعثمان وعفّان وحمدان وعطفان ، وذلك لأن التكسير فى المرتجل مستغرب ، بخلافه فى المنقول ؛ إذ له عهد بالتكسير ، ولا سيما إذا كان فى المرتجل ما ينبغى أن يحافظ عليه من الألف والنون لشبهه بألف التأنيث ، كما مر فى التصغير ، وإنما تصرف فى ألف نحو صحراء بالقلب حين قالوا «صحار» مع كونها أصلا للألف والنون للضروره الملجئه إليه لما قصدوا بناء الجمع الأقصى لخلوه من الاستغراب المذكور ، ألا ترى أنه قيل فى التصغير «صحيراء» لما لم

١- الأرمل : الرجل العزب ، والمحتاج المسكين ، والأنثى أرمله - بالتاء قيل : الأرمل خاص بالنساء ، وليس بشىء فقد قال جرير :
هذى الأرامل قد قضّيت حاجتها فمن لحاجه هذا الأرمل الذّكر

٢- الورشان : طائر شبه الحمامه (انظر ج ١ ص ١٩٩)

٣- السبعان : اسم مكان بعينه (انظر ج ١ ص ١٩٨)

٤- الظربان : دويبه منتنه الريح (انظر ج ١ ص ١٩٨) وانظر أيضا (ص ٩٧ من هذا الجزء)

یکن مثل تلک الضروره لتمام بناء فعیل قبل الألف ، فلهذا قالوا «ظریبان» فی التصغیر ، و «ظرابین» فی الجمع ، وللمحافظه علی الألف والنون فی المرتجل قالوا فی تصغیر سلمان «سلیمان» وفی تصغیر سلطان «سلیطین».

واعلم أنهم قالوا فی جمع ظربان «ظربی» أیضا کحجلی فی جمع حجل ، ولم یأت فی کلامهم مکسر علی هذا الوزن غیرهما ، وإنما جاء فی سرحان (۱) وضبعان (۲) سراح وضباع تشبیها بغرثان وغراث.

قوله «الصفه» اعلم أن الوصف إذا کان علی فعلان بفتح الفاء سواء کان له فعلی ، کسکران وسکری ، أو لم یکن ، کندمان وندمانه ؛ جاز جمعه وجمع مؤنثه علی فعالی ، وکذا فعال ؛ لمشابهه فعلان لفعلاء بالزیادتین والوصف ، ولیس شیء من الجمعین مطردا ؛ لا فی فعلان فعلی ولا فی فعلان فعلانه ، وقد یجمع فی فعلان فعلانه بینهما کندامی وندام ، ومع ألف التأنیث لم یجمع بینهما کما ذکرنا ، فقیل بطاح دون بطاحی ، وصحاری دون صحار ، بالکسر.

وإذا کان صفه علی فعلان بالضم کعریان وخمصان (۳) ؛ لم تجمع علی فعالی ؛ لأن فعلاء بسکون العین لم یجیء مؤنثا حتی یشبه فعلان به ، فقالوا فی خمصان وخمصانه «خماص» تشبیها بغرثان وغراث (۴) ، وقال بعض العرب

۱- السرحان : الذئب (انظر ح ۱ ص ۲۰۱)

۲- الضبعان - بکسر فسکون - الذکر من الضباع ، والأنثی ضبع - کعضد - وضبعانه - کسرحانه - وضبعه ، وقیل : لا یقال : ضبعه ، وجمع الضبع أضبع وضباع ، وجمع الضبعان ضباعین وضبعانات

۳- الخمصان - بضم فسکون - : الضامر البطن ، وهی خمصانه - بالتاء - قال الراجز : أعجب بشرا حور فی عینی وساعد أبیض کاللّجین ودونه مسرح طرف العین خمصانه ترفل فی حجلین

۴- الغرثان : الجائع أیسر الجوع ، ویقال : هو الجائع أشد الجوع ، والفعل غرث - کفرح - والانثی غرثی - کسکری ، وغرثانه - کندمانه انظر (ح ۱ ص ۱۴۴) وانظر (ص ۱۲۰ من هذا الجزء)

«خمصانون وخمصانات» نظرا إلى أنه لا يستوى مذكره ومؤنثه ، وكذا قالوا «ندمانون وندمانات».

وأما فعلان فعلى فلا يجمع جمع السلامه إلا لضروره الشعر ، كما قلنا فى أفعل فعلاء ، وقد مضى هذا كله فى شرح الكافيه (١).

ولم يجىء فى عريان عراء ، اكتفاء بعراه جمع عار ؛ لأن العريان والعارى بمعنى واحد ، فاكتفى بجمع أحدهما عن جمع الآخر.

وجاء الضم فى جمع بعض فعلان الذى مؤنثه على فعلى خاصه ، وهو فى كسالى وسكارى أرجح من الفتح ، وإنما ضم فى جمع فعلان خاصه لكون تكسيره على أقصى الجموع خلاف الأصل ، وذلك لأنه إنما كسر عليه لمشابهه الألف والنون فيه لألف التأنيث ، فغير أول الجمع غير القياسى عما كان ينبغى أن يكون عليه ، لينبه من أول الأمر على أنه مخالف للقياس ، وأنبع جمع المؤنث جمع المذكر فى ضم الأول وإن لم يكن مخالفا للقياس ، وأوجب الضم فى قدامى الطير : أى قوادم (٢) ريشه ، وفى أسارى ، جمع قادمه وأسير ، وإلزام الضم فيهما دلاله على شده مخالفتهما لما كان ينبغى أن يكسرا عليه ، ولا يجوز الضم فى غير ما ذكرنا ،

١- قد نقلنا لك قريبا (ص ١٧٠) عبارته التى تتعلق بهذا عن شرح الكافيه

٢- ريش جناح الطائر أربعه أنواع : القوادم ، وهى أوائل ريش الجناح مما يلى رأسه ؛ ثم المناكب ، وهى اللاتى تليها إلى أسفل الجناح ؛ ثم الخوافى ، وهى التى بعد المناكب : ثم الأباهر ، وهى التى تلى الخوافى ، والأشهر أن القوادم أربع ريشات فى مقدم الجناح ، ويقال : عشر ريشات ، وواحده القوادم قادمه ، وقد يقال فى الواحده : قدامى - مثل حبارى - ويقال قدامى للجمع أيضا فيكون مثل سكارى

وقال بعض النحاه - لما رأى مخالفته لأقصى الجموع بضم الأول - : إنه اسم جمع كرباب وقوم ورهط ونفر ، وليس بجمع ، وقال آخرون : إن نحو عجالى ليس جمع فعلى على توفيه حروفه ، وعجالى بالفتح جمعه على توفيه حروفه ، فالأول : كقلاص فى قلوص ، والثانى كقلائص ، حذف الزائد فى عجلى فبقى عجل فجمع ، وجعل ألف الجمع فى الوسط وألف التأنيث فى الأخير ، وأما ألف عجالى بالفتح فليست للتأنيث بل منقلبه عن ياء هى ياء منقلبه عن ألف التأنيث كما تقدم ، فالألف فى عجالى بالضم مجلوبه للتأنيث كما فى ضمنى وزمنى (١) جمع ضمن وزمن ، قال السيرافى : هذا أقوى القولين ؛ أقول : وأول الأقوال أرجح عندى

قوله «وقد ضمت أربعه» لم أر أحدا حصر المضموم الأول فى أربعه ، بلى فى المفصّل أن بعض العرب يقول : كسالى ، وسكارى ، [وعجالى] وغيارى ، بالضم ، ولا تصريح فيه أيضا بالحصر ، وقد ذكر فى الكشاف فى قوله تعالى : (ذُرِّيَّةً ضِعافاً) أنه قرىء ضعافى وضعافى كسكارى وسكارى (٢)

جمع باقى الصفات

قال : «وفيعل نحو ميّت على أموات وجياد وأبيناء ، ونحو شرّابون وحسّانون وفسّيقون ومضروبون ومكرمون ومكرمون ، استغنى فيها بالصّحيح ، وجاء عواوير وملاعين [وميامين] ومشائيم ومياسير ومفاطير ومناكير ومطافل ومشادن»

أقول : اعلم أن فيعلا بكسر العين لا يجىء إلا فى المعتل العين كسيّد ، وبفتحها لا يجىء إلا فى الصحيح كصيقل وحبدر ، إلا حرفا واحدا ، قال :

١- انظر (ص ١٢٠ ، ١٢١ من هذا الجزء)

٢- فى الكشاف (ح ١ ص ١٦٢ طبع بولاق): «قرىء ضعفاء ، وضعافى ، وضعافى نحو سكارى وسكارى» اه ؛ ولم نجد روايه هذه القراءات لغيره

* ما بال عينى كالشّعيب العيّن* (۱)

وهذا مذهب سيبويه ، قال : ويختص بعض الأوزان ببعض الأنواع كاختصاص فعله المضموم فاؤه بجمع الناقص ، كقضاه ، وفعله بفتح الفاء فى غيره ككفره وبرره ؛ ومذهب الفراء أن وزن ميّت فعيل ككريم ، والأصل مويت ، أعلت عينه كما أعلت فى الماضى والمضارع ، فقدم وأخر ، ثم قلبت الواو ياء لاجتماعهما وسكون الأول ، وطويل عنده شاذ ، قال : وأما ما ليس مبنيا على فعل معلّ فانه لا يعل بالقلب ، نحو سويق (۲) وعويل (۳) وحويل (۴) وسيجىء الكلام فيه فى باب الإعلال ؛ وكذا قال الفراء فى قضاه : إنه فى الأصل مضعف العين نحو كفّر ، وأصله قضّى ، فحذف التضعيف وعوض عنه التاء كما مر قبل (۵) ، واستدل الفراء على كون ميت فى الأصل فعيلا بنحو أهوناء وأبيناء ، فى هين وبين ، والمشهور فى أفعلاء أن يكون جمع فعيل ، وقال سيبويه : إنما جمعا على أفعلاء لمناسبه فيعل لفعيل فى عدد الحروف ، كما حمل فى ساده وجياد على فاعل نحو برره وصيام ، وفى أموات وأكياس وأقوال جمع قيل (۶) مخفف قيّل على فعل كحوض وأحواض ، إذ كثيرا ما

۱- قد سبق قولنا فى شرح هذا الشاهد فانظره (ح ۱ ص ۱۵۰)

۲- السويق : ما يتخذ من الحنطه والشعير ، وهو الخمر أيضا ، قال الشاعر : تكلّفنى سويق الكرم جرم وما جرم؟ وما ذاك السّويق؟

۳- العويل : البكاء مع رفع الصوت ، وقد أعول الرجل وأعولت المرأه إعوالا ، وعول - بالتضعيف - أيضا

۴- الحويل : الشاهد ، وهو الكفيل أيضا.

۵- انظر (ص ۱۵۶ من هذا الجزء)

۶- القيل : الملك ، أو هو خاص بملوك حمير ، وهو عندهم خاص بما دون الملك الأعلى ، وأصله قيل - بتشديد الياء كسيد - فخفف بحذف إحدى الياءين ، وأصل اشتقاقه من القول. سمى بذلك لأنه يقول ما يشاء فينفذ ما يقول ، ويجمع على أقوال نظرا إلى أصله ، وعلى أقيال نظرا إلى لفظه ، وعلى مقاول ومقاوله وكأنهم فى هذين جمعوا مقولا لكونه بمعناه. قال لبيد : لها غلل من رازقىّ وكرسف بأيمان عجم ينصفون المقاولا وقال الأعشى : ثمّ دانت بعد الرّباب وكانت كعذاب عقوبه الأقوال

يخفف فيعل بحذف العين فيصير كفعل فى الحركه والسكون ، وكذا نحو ميت وسيد ولين وهين ، ومن قال فى جمع قيل أقيال فقد حمله على لفظه ، والأول أكثر.

وأصل فيعل أن يجمع جمع السلامه : فى المذكر بالواو والنون ، وفى المؤنث بالألف والتاء ، وكذا إذا خفف بحذف العين ، نحو الميتون والميتات ، ويجمع المذكر والمؤنث منه على أفعال كأموات فى جمع ميت وميته ، كما قيل أحياء فى جمع حىّ وحيّه ، وهذا كما يقال : أنقاض فى جمع نقض (١) ونقضه ، وأنضاء فى جمع نضو (٢) ونضوه.

وجاء ريّض (٣) للمذكر والمؤنث سواء ، حملا على فعيل بمعنى مفعول ؛ لأنها فى معنى مروضه.

١- النقض : المنقوض من غزل أو بناء أو غيرهما ، والمهزول بسبب السير ناقه أو جملا

٢- النضو : حديده اللجام ، وسهم فسد من كثره ما رمى به ، والثوب الخلق ، والمهزول من الابل وغيرها

٣- الريض - كسيد - : الناقه إذا كانت فى أول عهدها بالرياضه ، وهى صعبه بعد ، وقال فى اللسان : «الريض من الدواب : الذى لم يقبل الرياضه ، ولم يمهر المشيه ، ولم يذل لراكبه. قال ابن سيده : والريض من الدواب والابل ضد الذلول ، الذكر والأنثى فى ذلك سواء ، قال الراعى : فكأنّ ريّضها إذا استقبلتها كانت معاوده الرّكاب ذلولا قال : وهو عندى على وجه التفاؤل ، لأنها إنما تسمى بذلك قبل أن تمهر الرياضه» اه

قوله «شرّابون وحسّانون» (۱) بضم الفاء وفتحها ، وفسّيقون ، أبنيه للمبالغه لا يستوى فيها المذكر والمؤنث ، فيجمع الجميع جمع الصحه : المذكر بالواو والنون. والمؤنث بالألف والتاء ، وإنما دخلتها الهاء لمشابهتها مفعّلا : لفظا بالتضعيف ، ومعنى بالمبالغه ، فهذه الأوزان الثلاثه لا تكسر ، وإنما قالوا فى عوّار (۲) وهو الجبان : عواوير ، لجريه مجرى الأسماء ؛ لأنهم لا يقولون للمرأه : عوّاره ؛ لأن الشجاعه والجبن فى الأغلب مما يوصف به الرجال الذين يحضرون فى القتال ، فشبهوا عوّارا

۱- حسانون : جمع حسان - بضم الحاء وتشديد السين - وهو بمعنى الحسن إلا أنه يدل على الزياده فى الحسن ، وحسان - بتخفيف السين - أقل منه فى معنى الحسن ، والحسن أقل منهما جميعا ، وتقول للأنثى : حسانه - بتشديد السين - وهذا معنى قول المؤلف «لا يستوى فيها المذكر والمؤنث». وقال ذو الأصبع العدوانى : كأنّا يوم قرّى إنّما نقتل إيّانا قياما بينهم كلّ فتى أبيض حسّانا وقال الشماخ : دار الفتاه الّتى كنّا نقول لها يا ظبيه عطلا حسّانه الجيد

۲- العوار : الضعيف الجبان ، وجمعه عواوير ، قال الأعشى : غير ميل ولا عواوير فى الهى جا ولا عزّل ولا أكفال قال سيبويه : لم يكتف فيه بالواو والنون لأنهم قلما يصفون به المؤنث ، فصار كمفعال ومفعيل ، ولم يصر كفعال (كشداد) ، وقال الجوهرى : العوار : الجبان ، وجمعه العواوير ، وإن شئت قلت : العواور ، فى الشعر ؛ قال لبيد يخاطب عمه ويعاتبه : وفى كلّ يوم ذى حفاظ بلوتنى فقمت مقاما لم تقمه العواور

وعواوير بكلّاب (۱) وكلاليب ، وكذا فعّل كزمّل (۲) وجبّإ (۳) وفعّيل كزمّيل وسكّيت (۴) ، مثالا مبالغه تدخلهما التاء للمؤنث ، ولا يجمعان إلا جمع التصحيح بالواو والنون وبالألف والتاء ، وأما بناء المبالغه الذى على مفعال كمهداء (۵) ومهذار (۶) ، أو على مفعيل كمحضير (۷) ومعطير (۸) ، أو على مفعل كمدعس (۹) ومطعن ، أو على فعال كصناع (۱۰) وحصان (۱۱) ، أو على

۱- الكلاب : المهماز ، وهو الحديده التى على خف الرائض ، ويرادفه كلوب - بفتح الكاف وتشديد اللام -

۲- الزمل ، والزميل : الجبان الضعيف الرذل ؛ قال أحيحه بن الجلاح : ولا وأبيك ما يغنى غنائى من الفتيان زمّيل كسول

۳- الجبأ ، ويمد : الجبان ؛ قال الشاعر : ما عاب قطّ إلّا لئيم فعل ذى كرم ولا جفا قطّ إلّا جبّأ بطلا وقال مفروق بن عمرو الشيبانى : فما أنا من ريب الزّمان بجبّأ ولا أنا من سيب الإله بيائس

۴- السكيت - وتخفف الكاف - : العاشر من الخيل الذى يجىء فى آخر الحلبه من العشر المعدودات (انظر ص ۲۸۱ ج ۱)

۵- المهداء : المرأه الكثيره الاهداء

۶- المهذار : الكثير الهذر ، والهذر : الكلام الذى لا يعبأ به

۷- المحضير : الكثير الحضر - بضم فسكون - ، والحضر : ارتفاع الفرس فى العدو

۸- المعطير : الكثير التعطر

۹- المدعس - كمنبر - : الطعان : أى الكثير الطعن ، والمدعس أيضا اسم للآله التى يدعس بها : أى يطعن

۱۰- الصناع - بفتح الصاد وتخفيف النون - : الصانع الحاذق. يقال : رجل صناع وامرأه صناع ؛ إذا كان كل منهما حاذقا ماهرا (انظر ج ۱ ص ۱۹۷)

۱۱- «الحصان» : تقول : امرأه حصان. وحاصن وحصناء ؛ إذا كانت عفيفه وإذا كانت متزوجه أيضا. قال حسان : حصان رزان ما تزنّ بريبه وتصبح غرثى من لحوم الغوافل وقال الآخر : وحاصن من حاصنات ملس من الأذى ومن قراف الوقس ولا يقال : رجل حصان ، وإنما يقال : رجل محصن ، كما يقال : امرأه محصنه

فعال كهجان (١) ، أو على فعول كصبور ، فيستوى فى جميعها المذكر والمؤنث ، ولا يجمع شىء منها جمع السلامه ، إلا فى ضروره الشعر ، وقد ذكرنا تكسير فعال وفعال وفعول صفات ، وأما تكسير مفعال ومفعيل فعلى مفاعيل كمقاليت ومآشير فى مقلات (٢) ومئشير (٣) ، وجمع مفعل مفاعل كمداعس فى جمع مدعس ، وأما قولهم : مسكينون ومسكينات ؛ فلقولهم : مسكين ومسكينه ، تشبيها بفقير وفقيره.

قوله «مضروبون ومكرمون ومكرمون» أى : كل ما جرى على الفعل من اسمى الفاعل والمفعول وأوله ميم فبابه التصحيح لمشابهه الفعل لفظا ومعنى ، وجاء

١- انظر (ص ١٣٥ من هذا الجزء)

٢- المقلات : القليله الولد ، ويقال : هى التى لا يعيش لها ولد ، قال الشاعر : (ويقال : هو كثير) : بغاث الطّير أكثرها فراخا وأمّ الصّقر مقلات نزور قال فى اللسان : «وامرأه مقلات ، وهى التى ليس لها إلا ولد واحد ، وأنشد : وجدى بها وجد مقلات بواحدها وليس يقوى محبّ فوق ما أجد وأقلتت المرأه ، إذا هلك ولدها» اه

٣- تقول : رجل مئشير وامرأه مئشير - بغير هاء - وتقول : ناقه مئشير وجواد مئشير ، يستوى فيه المذكر والمؤنث ، وهو مبالغه من الأشر ، وهو المرح وهو أيضا البطر أو أشده

فى اسم المفعول من الثلاثى نحو ملعون ومشـئوم وميمون ملاعين ومشائيم (١) وميامين (٢) ، تشبيها ، بمغرود (٣) وملمول (٤) ، وكـذا قالوا فى مكسور : مكاسـير ، وفى مسـلوخه : مساليـخ ، وقالوا أيضا فى مفعل المذكر كموسـر ومفطر ، وفى مفعل كمنكر : مياسير (٥) ومفاطير ومناكير ، وإنما أوجبوا الياء فيهما مع

١- المشائيم : جمع مشئوم ، وهو ضد الميمون ، قال الشاعر : مشائيم ليسوا مصلحين عشيره ولا ناعب إلّا ببين غرابها

٢- الميـامين : جمع ميمون ، وهو صـفه من اليمن وهو البركه ، تقول : رجـل أيمن وميمون ويـامن ويمين ، وقالوا : يمن الرجل - على بنـاء المجهول - فهو ميمون ، ويمن الرجـل - بفتـح الميم - قومه فهو يـامن ، إذا صـار مباركـا عليهم ، وجمعوا الأـيمن على أيامن ، قال خزر - كعمر - بن لوذان - كعدنان - : ولقد غدوت وكنت لا أغدو على واق وحاتم فإذا الأشائم كالأيا من والأيامن كالأشائم

٣- المغرود : ضرب من الكمأه (انظر ح ١ ص ١٨٧)

٤- الملمول : المكحال ، والحديده التى يكتب بها فى ألواح الدفتر

٥- جعل المؤلف المياسير جمع موسر الذى هو اسم فاعل من أيسر ، وأصل الموسر ميسر فقلبت الياء واوا لسكونها إثر ضمه فلما أريـد الجمع رجعت الياء إلى أصـلها لزوال مقتضـى قلبها واوا ، وهـذه الياء التى قبل الطرف مزيـده للاشـباع كما قالوا فى طوابيق وخـواتيم - على رأى - (انظر ص ١٥١ ، ١٥٢ من هـذا الجزء) وكلمه مياسـير نحتمل غير ما ذكره وجهين : الأول أن تكون جمع ميسور وهو اسم مفعول جاء على غير فعله إن كان من يسـره بالتضعيف ، وعلى فعله ان كان من قولهم يسر فلان فرسه فهو ميسور ، إذ اسـمنه ؛ الثانى : أن يكون جمع ميسور مصـدرا بمعنى اليسـر عنـد غير سـيبويه (انظر ح ١ ص ١٧٤) وجمع المصـدر جائز إذا أريد به الأنواع وقد جاء فى هذه الكلمه بعينها ، قال الشاعر : استقدر الله خيرا وارضينّ به فبينما العسر إذ دارت مياسير

ضعفها فى نحو معاليم جمع معلم ليتبين أن تكسيرهما خلاف الأصل ، والقياس التصحيح ، والأغلب فى المفعل المختص بالمؤنث التجرد عن التاء ، فلا يصحح ، بل يجمع على مفاعل كالمطافل والمشادن (١) والمراضع ؛ لما مر فى شرح الكافيه فى باب المذكر والمؤنث ، وقد يجىء هذا الباب بالتاء أيضا ، نحو ناقه متل ومتليه للتى يتلوها ولدها ، وكلبه مجر ومجريه للتى لها جرو ، وإنما أثبتوا الهاء فى الناقص خوف الإجحاف بحذف علم التأنيث ولام الكلمه فى المنون ، وجوزوا فى جمع هذا المؤنث زياده الياء أيضا ليكون كالعوض من الهاء المقدره فتقول : مطافيل ، ومراضيع ، ومشادين ، ويجوز تركه ، قال تعالى : (وَحَرَّمْنا عَلَيْهِ الْمَراضِعَ) وقال : -

٦٥ - * حى النّحل فى ألبان عوذ مطافل* (٢)

تكسير الاسم الرباعى وما أشبهه ، سواء أكان ملحقا به أم لم يكن

قال «والرّباعىّ نحو جعفر وغيره على جعافر قياسا ، ونحو قرطاس على قراطيس ، وما كان على زنته ملحقا أو غير ملحق بغير مدّه أو معها يجرى مجراه نحو كوكب وجدول وعثير وتنضب ومدعس وقرواح

١- المشادن : جمع مشدن وهو اسم فاعل من قولهم : أشدنت الظبيه ، إذا قوى ولدها واستغنى عن أمه (انظر ح ١ ص ١٩٠)

٢- هذا عجز بيت من قصيده لأبى ذؤيب الهذلى ، وصدره قوله : * وإنّ حديثا منك لو تبذلينه* الجنى : أصله الثمر المجتنى ، واستعاره هنا للعسل. والعوذ : جمع عائذ وهى الحديثه النتاج من الأبل والظباء. والمطافل : جمع مطفل وهى التى معها طفلها ويقال فيه : مطافيل أيضا كما قال المؤلف. ومعنى البيت إن حلاوه حديثك لو تفضلت به هى حلاوه العسل مشوبا بألبان الابل الحديثه العهد بالنتاج والتى خلفها طفلها ، والاستشهاد بالبيت على أنهم جوزوا فى جمع مفعل إذا كان وصفا لمؤنث حذف الياء كما فى البيت وزيادتها كما فى قول أبى ذؤيب أيضا - وهو من قصيده الشاهد السابق ويليه فى ترتيبها - : مطافيل أبكار حديث نتاجها تشاب بماء مثل ماء المفاصل

وقرطاط ومصباح ، ونحو جواربه وأشاعثه فی الأعجمیّ والمنسوب»

أقول «قوله جعفر وغیره» أی : غیر هـذا الوزن من أوزان الربـاعی کـدرهم وزبرج وبرثن وقمطر وبرقع (۱) ، علی قول الأـخفش ، جمیعه علی فعالـل ، سواء کان للقله أو للکثره ؛ إذ لا یحـذف من حروفه الأصـلیه شـیء حتی یرد بسـببه إلی جمع القله ، وأما ذو التاء من الرباعی فقیل : یکسـر فی الکثره علی ما کسـر علیه المذکر ، وفی القله یجمع جمع السـلامه بالألف والتاء ، نحو جماجم وجمجمـات فی جمجمه ، وکـذا مـا هو علی عـدد حروفه من ذی زیاده الثلاثی غیر المـذکور قبل ، کمکرمه ومکرمات ومکارم وأنمله وأنملات وأنامل

قوله «ونحو قرطاس علی قراطیس» أی : کل رباعی قبل آخره حرف مد کعصفور وقرطاس وقندیل ، فإنک تجمعه علی فعالیل

قوله «وما کان علی زنته» أی : زنه الرباعی ، أعنی عدد حروفه ، سواء کان مثله فی الحرکات المعینه والسکنات کجدول وکوثر ، أو لا کتنضب (۲) ، وهـذا القول منه تجوّز ؛ لأـنه یعتبر فی الوزن الحرکات المعینه والسـکنات ، فلا یقال : تنضب علی زنه جعفر نظرا إلی مطلق الحرکات إلا علی مجاز بعید ، وکذا یعتبر فی الزنه زیاده الحروف وأصالتها ، کما مر فی صدر الکتاب (۳) ، لکن یتجوز تجوزا قریبا فی الملحق فیقال : إنه علی زنه الملحق به ؛ فیقال

۱- انظر فی شرح هذه الالفاظ کلها (ح ۱ ص ۵۱)

۲- التنضب : شـجر له شوک قصار ولیس من شـجر الشواهق تألفه الحرابی ، أشـد سـیبویه للنابغه الجعـدی : کأنّ الـدّخان الّـذی غادرت ضحیّا دواخن من تنضب

۳- انظر (ح ۱ ص ۱۳ وما بعدها)

جدول وكوثر على زنه جعفر ، ولا يقال إن حمارا على زنه قمطر ، لما لم يكن ملحقا به

قوله «ملحقا» يعنى نحو كوثر وحدول وعثير (١)

قوله «أو غير ملحق» يعنى نحو تنضب ومدعس

قوله «بغير مده» من تمام قوله : أو غير ملحق ؛ لأن المده عندهم لا تكون للالحاق كما مر فى موضعه : أى لا يكون ملحقا بالرباعى ، لكن يساويه فى عدد الحروف ، بشرط أن لا تكون المساواه بسبب زياده المده ، احترازا عن مثل فاعل وفعال وفعول وفعيل ، فان هذه تساوى الرباعى بسبب زياده المده ، وليست للالحاق ، وإنما احترز عن مثل هذه الأمثله لأن تكسيرها قد لا يكون كتكسير الرباعى ، بل لها جموع معينه كما مر

قوله «وقرواح (٢) وقرطاط (٣) ومصباح» يعنى هذه الأمثله تكسيرها كتكسير الرباعى الذى قبل آخره مده ، نحو قرطاس ، وإن لم تكن رباعيه ، وكذا غير ما ذكره المصنف من الثلاثى المزيد فيه حرفان أحدهما حرف لين رابعه مده كانت نحو كلّوب وكلّاب (۴) وإصباح وإجفيل (۵) وأملود (۶) ،

۱- العثير : الغبار ، وقيل : هو كل ما قلبت من تراب أو مدر أو طين بأطراف أصابع رجليك ، إذا مشيت لا يرى من القدم أثر غيره

۲- القرواح - بكسر أوله وسكون ثانيه - : الناقه الطويله القوائم ، والجمل يعاف الشرب مع الكبار فاذا جاءت الصغار شرب معها ، والنخله الطويله الملساء ، والبارز الذى لا يستره من السماء شىء

۳- القرطاط - بضم أوله وكسره مع سكون ثانيه فيهما - : الداهيه ، وما يوضع تحت رحل البعير (انظر ح ۱ ص ۱۷)

۴- قد مضى قريبا شرح الكلوب والكلاب فانظره فى (ص ۱۷۹ من هذا الجزء)

۵- الاجفيل - بكسر فسكون - : الظليم ينفر من كل شىء ، وهو أيضا الجبان. والقوس البعيده السهم ، والمرأه المسته

۶- الأملود - بضم فسكون - : الناعم اللين من الناس ومن الغصون

أو غير مده كسنّور (١) وسكّيت ، وعلى ما قاله سيبويه فى تصغير مسرول (٢) مسيريل ينبغى أن يكسر إذا كسر على مساريل ، وكذا فى كنهور كناهير (٣) كما يقال فى تصغيره : كنيهير ، ولو قال «ونحو قرواح وقرطاط ومصباح كقرطاس» لكان أوضح ، لكنه أراد وما كان على زنه الرباعى بلا مده رابعه كجعفر أو معها كقرطاس يجرى مجراه ، ثم مثل من قوله نحو كوكب إلى قوله مدعس بما يوازن الرباعى بلا مده رابعه ، ومن قوله قرواح إلى مصباح بما يوازن الرباعى مع مده رابعه

قوله «ونحو جواربه (٤) وأشاعثه (٥) فى الأعجمى والمنسوب» اعلم أن كل جمع أقصى واحده معرّب كجورب (٦) أو منسوب كأشعثى(٧) فانهم يلحقونه الهاء ؛ أما الأول فعلى الأغلب ، وأما الثانى فوجوبا ، وذلك نحو موازجه (٨)

١- السنور : حيوان ، وهو الهر

٢- (انظر ح ١ ص ٢٥٠ ه ٣)

٣- الكنهور - كسفرجل - : الضخم من الرجال ، والمتراكم من السحاب

٤- الجورب : معرب. قال ابن إياز : معرب «كوربا» وترجمته الحرفيه قبر الرجل (القدم) ، وجمعه جوارب وجواربه (انظر شفاء الغليل ص ٦٨ طبعه الوهبيه)

٥- الأشاعثه : جمع أشعثى ، والأشعثى المنسوب إلى أشعث ، والأشاعثه قوم من الخوارج منسوبون إلى الأشعث بن قيس الكندى ، وابنته جعده بنت الأشعث هى التى سمت الحسن بن على رضى الله تعالى عنه ، وكانت زوجه فحرضها معاويه على ذلك.

٦- الجورب : معرب. قال ابن إياز : معرب «كوربا» وترجمته الحرفيه قبر الرجل (القدم) ، وجمعه جوارب وجواربه (انظر شفاء الغليل ص ٦٨ طبعه الوهبيه)

٧- الأشاعثه : جمع أشعثى ، والأشعثى المنسوب إلى أشعث ، والأشاعثه قوم من الخوارج منسوبون إلى الأشعث بن قيس الكندى ، وابنته جعده بنت الأشعث هى التى سمت الحسن بن على رضى الله تعالى عنه ، وكانت زوجه فحرضها معاويه على ذلك.

٨- الموازجه : جمع موزج - ككوثر - وهو الخف ، فارسى معرب ، والجمع موازج ، وموازجه ألحقوا الهاء للعجمه. قال ابن سيده : وهكذا وجد أكثر هذا الضرب الأعجمى مكسرا بالهاء فيما زعم سيبويه ، وأصل الموزج بالفارسيه «موزه»

وصوالجه (١) وطيالسه (٢) وجواربه فى المعرب ، وقد جاء كيالج (٣) وجوارب تشبيها بالجمع العربى كالمساجد ، ونحو أشاعثه ومهالبه (٤) ومشاهده (٥) فى المنسوب ، واحدها أشعثىّ ومهلّبى ومشهدى ، وقد اجتمع العجمه والنسبه فى برابره جمع بربرىّ ، وسيابجه جمع سيبجىّ ، على وزن ديلمىّ ، وهم قوم من الهند يبذرقون المراكب (٦) فى البحر ، وقد يقال «سابج» بألف كخاتم ،

١- الصوالجه : جمع واحده صولج وصولجان وصولجانه ، وهو العود المعوج ، فارسى معرب ، قال الأزهرى فى التهذيب : الصولجان : عصا يعطف طرفها يضرب بها الكره على الدواب ، فأما العصا التى اعوج طرفاها خلقه فى شجرتها فهى محجن ،

٢- الطيالسه : جمع طيلسان - بفتح اللام وضمها - وطيلس أيضا - كزينب - وهو ضرب من الأكسيه أسود ، فارسى معرب ، وجاء فى جمعه طيالس أيضا

٣- قال فى اللسان : «قال ابن الأعرابى : الكيلجه : مكيال ، والجمع كيالج وكيالجه أيضا ، والهاء للعجمه» اه ، وقال فى الشفاء (ص ١٩٣ طبعه الوهبيه): «كيلجه ، وكيلقه ، وكيلكه ، وجمعه كيالج وكيالجه» اه

٤- المهالبه : جمع مهلبى - بتشديد اللام مفتوحه - وهو المنسوب إلى المهلب ، والمهالبه فرقه نسبت إلى المهلب ابن أبى صفره

٥- المشاهده : جمع مشهدى ، وهو المنسوب إلى المشهد ، وهو مفعل من الشهود : أى الحضور ، فمعناه محضر الناس. ومشاهد مكه : المواطن التى يحضرها الناس

٦- يبذرقون المراكب : أى يخفرونها ؛ وصنيع الشارح يقتضى أن السيابجه بياء مثناه تحتيه ، وهو الموجود فى شفاء الغليل (ص ١٢٠ الطبعه الوهبيه) وفى سيبويه (ج ٢ ص ١٠١) وصنيع الصحاح يقتضى أنها سبابجه - بباء موحده - قال فى (س ب ج): «والسبابجه قوم من السند كانوا بالبصره جلاوزه وحراس السجن ، والهاء للعجمه والنسب ، قال يزيد بن مفرغ الحميرى : وطماطيم من سبابيج خزر يلبسونى مع الصّباح القيودا» اه وتبعه فى اللسان قال : «والسبابجه قوم ذو وجلد من السند والهند يكونون مع رئيس السفينه البحريه يبذرقونها ، واحدهم سبيجى (بياء النسب) ، ودخلت الهاء للعجمه والنسب كما قالوا : البرابره ، وربما قالوا : السابج ، قال هميان : لو لقى الفيل بأرض سابجا لدقّ منه العنق والدّوارجا وإنما أراد هميان سابجا (بفتح الباء) فكسر لتسويه الدخيل ، لأن دخيل هذه القصيده كلها مكسور. قال ابن السكيت : السبابجه قوم من السند يستأجرون ليقاتلوا فيكونون كالمبذرقه ، فظن هميان أن كل شىء من ناحيه السند سبيج فجعل نفسه سبيجا» اه ونحن ننقل لك عباره سيبويه فى هذا الموضوع ؛ فان جميع ألفاظ هذا الفصل قد أخذها المؤلف عنه ، قال (ح ٢ ص ٢٠١): «هذا باب ما كان من الأعجميه على أربعه أحرف وقد أعرب فكسرته على مثال مفاعل .. زعم الخليل أنهم يلحقون جمعه الهاء إلا قليلا ، وكذلك وجدوا أكثره فيما زعم الخليل ، وذلك موزج وموازجه ، وصولج وصوالجه ، وكربج وكرابجه ، وطيلسان وطيالسه ، وجورب وجواربه ، وقد قالوا : جوارب ، جعلوها كالصوامع والكواكب ، وقد أدخلوا الهاء أيضا فقالوا : كيالجه ، ونظيره فى العربيه صيقل وصياقله ، وصيرف وصيارفه ، وقشعم وقشاعمه ، فقد جاء إذا أعرب كملك وملائكه ، وقالوا : أناسيه لجمع إنسان. وكذلك إذا كسرت الاسم وأنت تريد آل فلان أو جماعه الحى أو بنى فلان ، وذلك قولك : المسامعه والمناذره والمهالبه والأحامره والأزارقه ، وقالوا : الدياسم وهو ولد الذئب ، والمعاول ، كما قالوا : جوارب ، شبهوه بالكواكب حين أعرب ، وجعلوا الدياسم بمنزله الغيالم والواحد غيلم ، ومثل ذلك الأشاعر ، وقالوا البرابره والسيابجه فاجتمع فيها الأعجميه وأنها من الاضافه إنما يعنى البربريين والسيبجيين كما أردت بالمسامعه المسمعيين ، فأهل الارض كالحى» اه

دخول التاء فى أقصى الجموع ومواضعها

والتاء عند سيبويه فى جمع المنسوب عوض من ياء النسبه المحذوفه فى الجمع حذفا لازما ، وإنما حذفت فيه لكون أقصى الجموع ثقيلا لفظا ومعنى فلا يركب إذا

ص: ١٨٧

ركب وجعل مع شيء كاسم واحد ، إلا مع ما هو خفيف ، والتاء أخف من الياء المشدده وبينهما مناسبه كما مر فى أول باب النسبه ، فلذا اختيرت للعوض ، وأما جمع الأعجمى فليست التاء عوضا من شيء ، فلذا لم تلزم كما لزمت فى جمع المنسوب ، بل هى فيه دليل على كون واحده معربا ، وقد يبدل التاء فى أقصى الجموع من ياء غير ياء النسبه ، نحو جحا جحه فى (١) جحجاح ، والأصل جحاجيح ، والتاء فى زنادقه (٢)

١- الجحجاح : السيد السمح ، وقيل : الكريم ، ويقال فيه : جحجح أيضا ، وجمع الأول جحاجحه وجحاجيح أيضا ، وجمع الثانى جحاجح لا غير ، وقد يجمع الجحجاح على الجحاجح كما جمع المفتاح على المفاتح ، وكما قالوا : طوابق فى جمع طاباق ؛ قال فى اللسان : «والجحجح السيد السمح ... وفى حديث سيف بن ذى يزن * بيض مغالبه غلب جحاجحه* جمع جحجاح ، والهاء فيه لتأكيد الجمع ، وجحجحت المرأه : جاءت بجحجاح ، وجحجح الرجل : ذكر جحجاحا من قومه. قال : * إن سرّك العزّ فجحجح بجشم* وجمع الجحجاح جحاجح ، وقال الشاعر : ماذا ببدر فالعقنقل من مرازبه جحاجح وإن شئت جحاجحه ، وإن شئت جحاجيح ، والهاء عوض من الياء المحذوفه ، لا بد منها أو من الياء ، ولا يجتمعان» اه بتصرف

٢- الزنادقه : جمع زنديق ، وهو من لا يؤمن بالآخره وبالربوبيه ، أو من يبطن الكفر ويظهر الايمان ، قال فى شفاء الغليل (ص ١١٢): «الزنديق ليس من كلام العرب ، إنما تقول العرب : رجل زندق وزندقى : أى شديد البخل ، وإذا أرادوا ما تقول له العامه : ملحد ؛ قالوا. دهرى (بفتح الدال نسبه إلى الدهر ، وكأنهم نسبوا إليه لقولهم : وما يهلكنا إلا الدهر) ، وإذ أرادوا المسن قالوا : دهرى - بالضم - للفرق بينهما ، والهاء فى زنادقه وفرازنه عوض عن الياء عند سيبويه ، وقال أبو حاتم : هو فارسى معرب «زنده كرد» : أى عمل الحياه ؛ لأنه يقول ببقاء الدهر ودوامه ، وقال الرياشى : هو مأخوذ من قولهم : رجل زندقى : أى نظارفى الأمور ، وقال غيره : معرب «زند» : أى الحياه ، وقيل : هو معرب «زندى» : أى متدين بكتاب يقال له : زند ، ادعى المجوس أنه كتاب زرادشت ، ثم استعمل فى العرف لمبطن الكفر ، وهم أصحاب مزدك الذى ظهر فى أيام قباذ بن فيروز ، وقال الجوهرى : الزنادقه الثنويه ، وتزندق الرجل ، والاسم الزندقه. وفى القاموس : هو معزب «زن دين» وقيل : هو وهم ، والصواب معرب «زنده». وفى المغرب : هو من لا يؤمن بالوحدانيه والآخره ، وعن ثعلب : هو والملحد : الدهرى ، وعن ابن دريد هو القائل بدوام الدهر معرب «زنده» كتاب لمزدك. اه ؛ وقال المسعودى فى مروج الذهب : «وفى أيام مانى ظهر اسم الزندقه الذى أضيف إليه الزنادقه ، وذلك أن الفرس حين أتاهم زرادشت بكتابهم المعروف ب (النسناه) باللغه الأولى من الفارسيه ، وعمل له التفسير وهو الزند ، وعمل لهذا التفسير شرحا سماه البازند ، وكان الزند بالتأويل غير المقدم المنزل ، وكان من أورد فى شريعتهم شيئا بخلاف المنزل الذى هو النسناه وعدل إلى التأويل الذى هو الزند قالوا : هذا زندى ، فأضافوه إلى التأويل وأنه منحرف عن الظواهر من المنزل إلى تأويل هو بخلاف التنزيل ، فلما أن جاءت العرب أخذت هذا المعنى من الفرس وقالوا : زنديق ، وعربوه ، والثنويه هم الزنادقه ، ولحق بهؤلاء سائر من اعتقد القدم وأبى حدوث العالم» اه (انظر ح ١ ص ٢١٢ طبعه دار الرجاء)

وفرازنه (١) يجوز أن يكون بدلا من الياء ، إذ يقال : زناديق ، وفرازين ،

١- قال فى اللسان : «الفرزان : من لعب الشطرنج ؛ أعجمى معرب ، وجمعه فرازين» اه. وقال فى القاموس : «فرزان الشطرنج معرب فرزين ، والجمع فرازين» اه وليس فى اللسان ولا فى القاموس أن الفرزان يجمع على الفرازنه إلا أن القياس لا يأباه كما يعلم مما أثبتناه عن اللسان فى جمع جحجاح (انظر ص ١٨٨ من هذا الجزء)

وزنادقه ، وفرازنه ، وأن تكون دليل العجمه.

وقد تكون التاء فى أقصى الجموع لتأكيد الجمعيه ، نحو ملائكه وصياقله (١) وقشاعمه (٢) ، كما تكون فى غيره من الجموع نحو حجاره وعمومه ، والتاء فى «أناسيه» ، قيل : عوض من إحدى (٣) ياءى أناسىّ ، قال تعالى : (وَأَناسِيَّ كَثِيراً) وقيل : لتأكيد الجمعيه كما فى ملائكه ، على أنه جمع إنسان وأصله إنسيان ، فحذفت الألف والنون فى الجمع ، كما يقال فى زعفران : زعافر ، وقيل فى جمع المنسوب نحو أشاعثه : إن التاء ليست عوضا من الياء ، إذ ليست فى واحده الياء ؛ بل التاء فى الجمع دليل على أنك سميت كل واحد من المنسوب باسم المنسوب إليه ، فهو جمع أشعث على تسميه كل واحد من الحى باسم الأب [الأكبر] كما قيل فى إلياسين (٤)

١- الصياقله : جمع صيقل ، وهو الذى يشحذ السيوف ويجلوها. فيعل. من الصقل.

٢- القشاعمه : جمع قشعم كجعفر ، وهو المسن من الرجال والنسور ، وهو الضخم أيضا ، والأسد. وأم قشعم : الحرب ، والداهيه ، والضبع ، والعنكبوت ، وقريه النمل

٣- قال أبو سعيد السيرافى : «فى هذا الجمع وجهان : أحدهما أن تكون الهاء عوضا من إحدى ياءى أناسى ، وتكون الياء الأولى منقلبه من الألف التى بعد السين ، والثانيه من النون ، والثانى : أن تحذف الألف والنون فى إنسان تقديرا ويؤتى بالياء التى تكون فى تصغيره إذا قالوا : أنيسيان ، فكأنهم ردوا فى الجمع الياء التى يردونها فى التصغير فيصير أناسى ، ويدخلون الهاء لتحقيق التأنيث. وقال المبرد : أناسيه جمع إنسى ، والهاء عوض من الياء المحذوفه ، لأنه كان يجب أناسى» اه

٤- قال العلامه البيضاوى فى تفسير سوره الصافات : «إل ياسين لغه فى إلياس كسيناء وسينين. وقيل : جمع له مراد به هو وأتباعه كالمهلبين ، لكن فيه أن العلم إذا جمع يجب تعريفه باللام ، أو للمنسوب إليه بحذف ياء النسب كالأعجمين ، وهو قليل ملبس. وقرأ نافع وابن عامر ويعقوب على إضافه «آل» إلى «ياسين» لأنهما فى المصحف مفصولان فيكون ياسين أبا إلياس» اه. وقال الشهاب : قوله «كسيناء وسينين» وجه الشبه بينهما أن الأول علم غير عربى تلاعبوا به فجعلوه بصيغه الجمع ، أو أن زياده الياء والنون فى السريانيه لمعنى كما فى الكشاف لا فى الوزن ، وإلا لكان حقه أن يقول : كميكال : وميكائيل ، واختار هذه اللغه على هذا رعايه للفاصله. قوله «وقيل : جمع له» على طريق التغليب باطلاقه عليه وعلى أتباعه وقومه ، كما يقال : المهالبه ، لمهلب وقومه ، وضعفه بما ذكره النحاه من أن العلم إذا جمع أو ثنى وجب تعريفه بالألف واللام جبرا لما فاته من العلميه ولا فرق فيه بين التغليب وغيره كما صرح به ابن الحاجب فى شرح المفصل ، فالاعتراض بأن النحاه إنما ذكروه فيما إذا قصد به مسماه أصاله - وهذا ليس منه - وهم ، وإنما يرد هذا على من لم يجعل لام الياس للتعريف ، لكن هذا غير متفق عليه. قال ابن يعيش فى شرح المفصل : يجوز استعماله نكره بعد التثنيه والجمع ووصفه بالنكره نحو زيدان كريمان وزيدون كريمون ، وهو مختار عبد القاهر. قوله «أو للمنسوب» معطوف على قوله : له : أى قيل : إنه جمع إلياسى فخفف بحذف ياء النسب لاجتماع الياءات فى الجر والنصب كما قيل أعجمين فى أعجميين ... وضعفه بقلته والتباسه بالياس إذا جمع ؛ وإن قيل : حذف لام إلياس مزيل للالباس لما مر» اه

والأشعرون (١) : إن الاسم المنسوب إليه أطلق على كل واحد من الجماعه المنسوبه ،

١- الأشعرون : جمع مذكر سالم مفرده أشعرى ، وهو المنسوب إلى الأشعر ، وهو أبو قبيله باليمن منهم أبو موسى الأشعرى ، قال فى القاموس «ويقولون : جاءتك الأشعرون بحذف ياء النسب» اه ونقول : إنما وجب أن يكون الأشعرون جمع الأشعرى لا الأشعر - بغير ياء - لأن الأشعر وصف بمعنى كثير الشعر ومؤنثه شعراء ، وقد علمنا فيما مضى قريبا أن أفعل فعلاء لا يجمع جمع المذكر السالم على ما هو مذهب البصريين والفراء من الكوفيين. فان جاز جمع هذا الوصف كما هو مذهب بقيه الكوفيين صح أن يكون الأشعرون جمع الأشعر ، ومثل ذلك الأعجمون فى قوله تعالى (وَلَوْ نَزَّلْناهُ عَلى بَعْضِ الْأَعْجَمِينَ فَقَرَأَهُ عَلَيْهِمْ ما كانُوا بِهِ مُؤْمِنِينَ)

وفی هذا الوجه ضعف ؛ لأنه لا یطرد ذلک فی المنسوب إلی المکان ، نحو المشاهده والبغاددہ (۱) ، إذ الشخص لا یسمی باسم بلده کما یسمی باسم أبیه ، مع قله ذلک أیضا

واعلم أنک تحذف من الثلاثی المزید فیه نحو منطلق ومستخرج ومفعنسس وقلنسوه (۲) وحبنطی واستخراج وغیر ذلک ، ومن الرباعی المزید فیه نحو مدحرج ومحرنجم واحرنجام ؛ ما حذفت فی التصغیر سواء : بأن تخلی الفضلی من الزوائد وتحذف غیرها مما یخلّ وجوده ببناء مفاعل ومفاعیل ، وإن لم یکن لإحداها الفضل کنت مخیّرا کما فی أرطی (۳) وحبنطی ، کما فعلت فی التصغیر سواء ، ولک بعد الحذف زیاده الیاء رابعه عوضا من المحذوف کما مر فی التصغیر.

جمع الخماسی

قال «وتکسیر الخماسیّ مستکره کتصغیره بحذف خامسه».

أقول : إنما استکره تصغیر الخماسی وتکسیره لأنک تحتاج فیهما إلی حذف حرف أصلی منه ؛ ولا شک فی کراهته ، فلا تصغره العرب ولا تکسره فی سعه

۱- البغاددہ : جمع بغدادی ، وهو المنسوب إلی بغداد

۲- أنظر فی شرح «مفعنسس» (ح ۱ ص ۵۴) وانظر فی «قلنسوه» (ح ۱ ص ۶۸) وأنظر فی «حبنطی» (ح ۱ ص ۵۴ ، ۲۵۵)

۳- أخطأ المؤلف فی جعل «أرطی» من هذا النوع ، فلیس هو ذا زیادتین ولکنه ذو زیاده واحده ، غایه ما فی الباب أنه اختلف فی المزید فیه : أهو الهمزه أوله فیکون علی أفعل ، أم الألف التی فی آخره فیکون علی فعلی ، کما سیأتی قریبا فی باب ذی الزیاده ، وانظر (ح ۱ ص ۵۷) تجد المؤلف نفسه قد ذکره فی الثلاثی الذی زید علیه حرف واحد لالحاقه بالرباعی

كلامهم ، لكن إذا سئلوا : كيف قياس كلامكم لو صغرتموه أو كسرتموه؟ قالوا : كذا وكذا ؛ ولك زياده ياء العوض كما فى التصغير.

بحث فى اسم الجنس واسم الجمع

قال «ونحو تمر وحنظل وبطّيخ ممّا يتميّز واحده بالتّاء ليس بجمع على الأصحّ ، وهو غالب فى غير المصنوع ، ونحو سفين ولبن وقلنس ليس بقياس ، وكمأه وكم وجبأه وجبء عكس تمره وتمر».

أقول : اعلم أن الاسم الذى يقع على القليل والكثير بلفظ المفرد فإذا قصد التنصيص على المفرد جيء فيه بالتاء ؛ يسمى باسم الجنس ، وقد ذكرنا فى شرح الكافيه حاله (۱).

۱- صدر المؤلف رحمه الله كلامه فى شرح الكافيه بذكر وجوه الفرق بين الجمع واسم الجمع ، وتتلخص هذه الفروق فى ثلاثه أوجه : الأول أن الجمع على صيغه خاصه من صيغ معدوده معروفه ، وهذه الصيغه تغاير صيغه المفرد : إما؟؟؟ وإما تقديرا ، فالمغايره الظاهره : إما بالحركات كأسد وأسد ونمر ونمر ، وإما بالحروف كرجال وكتب ، والمغايره المقدره كهجان وفلك ، ومن المغايره الظاهره الجمع السالم مذكرا أو مؤنثا ؛ والثانى أن للجمع واحدا من لفظه وليس لاسم الجمع واحد من لفظه ، بل له واحد من معناه ، فواحد الابل بعير أو ناقه ، وواحد الغنم شاه ؛ والثالث أن الجمع يرد الى واحده فى النسب مطلقا وفى التصغير إن كان جمع كثره ، وأما اسم الجمع فلا يرد ؛ لأنه إما أن لا يكون له واحد حتى يرد إليه ، وإما أن يكون له واحد لكن لا يصح الرد إليه لأن اسم الجمع لم يكن على صيغه من صيغ الجمع فهو كالمفرد فى اللفظ ثم قال فى بيان اسم الجنس والفرق بينه وبين الجمع واسم الجمع ما نصه : «ويخرج عن الجمع أيضا اسم الجنس : أى الذى يكون الفرق بينه وبين مفرده : إما بالتاء نحو تمره وتمر ، أو بالياء نحو رومى وروم ، وذلك لأنها لا تدل على آحاد ، إذ اللفظ لم يوضع للآحاد ، بل وضع لما فيه الماهيه المعينه سواء كان واحدا أو مثنى أو جمعا ، ولو سلمنا الدلاله عليها فانه لا يدل عليها بتغيير حروف مفرده فان قيل : أليس آحاده أخذت وغيرت حروفها بحذف التاء أو الياء؟ قلت : ليس ذو التاء ولا ذو الياء مفردين لاسم الجنس للأوجه الثلاثه المذكوره فى اسم الجمع ، ونزيد عليه أن اسم الجنس يقع على القليل. والكثير ، فيقع التمر على التمره والتمرتين والتمرات ؛ وكذا الروم ، فان أكلت تمره أو تمرتين وعاملت روميا أو روميين جاز لك أن تقول : أكلت التمر وعاملت الروم ، ولو كانا جمعين لم يجز ذلك كما لا يقع رجال على رجل ولا رجلين ، بلى قد يكون بعض أسماء الأجناس مما اشتهر فى معنى الجمع فلا يطلق على الواحد والاثنين وذلك بحسب الاستعمال لا بالوضع كلفظ الكلم ؛ وعند الاخفش جميع أسماء الجموع التى لها آحاد من تركيبها كجامل وباقر وركب جمع خلافا لسيبويه ، وعند الفراء كل ما له واحد من تركيبه سواء كان اسم جمع كباقر وركب أو اسم جنس كتمر وروم فهو جمع ، وإلا فلا ؛ وأما اسم الجمع واسم الجنس اللذان ليس لهما واحد من لفظهما فليسا بجمع اتفاقا نحو إبل وتراب ، وإنما لم يجيء لمثل تراب وخل مفرد بالتاء إذ ليس له فرد متميز عن غيره كالتفاح والتمر والجوز والفرق بين اسم الجمع واسم الجنس - مع اشتراكهما فى أنهما ليسا على أوزان جموع التكسير لا الخاصه بالجمع كأفعله وأفعال ولا المشهوره فيه كفعله نحو نسوه - أن اسم الجمع لا يقع على الواحد والاثنين بخلاف اسم الجنس ؛ وأن الفرق بين واحد اسم الجنس وبينه فيما

له واحد متميز : إما بالياء وإما بالتاء ، بخلاف اسم الجمع» اه والحاصل أن الجمع يكون البته دالا على الجماعه ، ويكون البته على صيغه من صيغ الجموع المعروفه فى باب الجمع ، ويكون البته مغايرا فى اللفظ أو التقدير لمفرده ، ويكون له مفرد من لفظه غالبا ، وأما اسم الجمع فهو البته دال على الجماعه ولا يجوز استعماله فى الواحد ولا فى الاثنين ، وليس له واحد من لفظه غالبا ، بل له واحد من معناه ، فان كان له واحد من لفظه فرق بين الواحد وبينه بغير الياء والتاء ، وهو البته لا يكون على وزن من أوزان الجموع المعروفه ، وأما اسم الجنس الجمعى فانه ليس مختصا بالدلاله على الجماعه من حيث الوضع بل هو من حيث ذلك صالح للواحد والاثنين والأكثر ؛ لأن وضعه لما توجد فيه الماهيه كما قال المؤلف ، فلا يحتاج إلى الفرق بينه وبين الجمع ولا اسم الجمع من حيث الوضع ؛ لأن معناهما مختلف ، فان عرض بسبب الاستعمال تخصيصه بالدلاله على الجماعه كان الفرق بينه وبين الجمع من ثلاثه أوجه : الأول أن اسم الجنس ليس على وزن من أوزان الجموع غالبا ، والثانى أنه يفرق بينه وبين واحده بالتاء أو الياء لا غير بخلاف الجمع ؛ والثالث أن اسم الجنس مذكر والجمع مؤنث ، والفرق بين اسم الجمع واسم الجنس الجمعى من وجهين : الأول أن اسم الجنس لا بد أن يكون له واحد من لفظه بخلاف اسم الجمع فقد يكون له واحد من لفظه وقد لا يكون ؛ والثانى أن الفرق بين اسم الجنس وواحده لا يكون إلا بالياء أو التاء بخلاف اسم الجمع ومن اسم الجنس نوع يسمى اسم الجنس الافرادى ، وهذا لا يعرض له بالاستعمال التخصيص بالكثير فلا يحتاج الى الفرق بينه وبين الجمع واسمه بقى أنه قد يقال : إن من الجموع مالا واحد له من لفظه كعباديد وشماطيط وعبابيد فما الفرق بين هذا النوع من الجموع وبين أسماء الجموع التى ليس لها آحاد من لفظها؟ والجواب حينئذ أن هذه الجموع التى ذكرت وما أشبهها لا بأن تكون على وزن من أوزان الجموع المعروفه ، أما اسم الجمع فلا يكون كذلك البته

وهو عند الكوفيين جمع مكسّر واحده ذو التاء ، وقولهم فاسد من حيث

ص: ١٩۴

اللفـظ والمعنى : أمـا اللفظ فلتصـغير مثل هـذا الاسم على لفظه ، فلو كان جمعا وليس على صـيغه جمع القله لكان يجب رده إلى واحده ، وأيضا لغلبه التذكير على المجرد من التاء فيها ، نحو : تمر طيب ، ونخل منقعر (۱) ، ولا يجوز رجال فاضل ؛ وأما المعنى فلوقوع المجرد من التـاء منه على الواحـد والمثنى أيضـا ؛ إذ يجوز لـك أن تقول : أكلت عنبـا أو تفاحـا ، مع أنـك لم تأكل إلا واحـده أو اثنتين ، بلى قـد يجىء شـىء منه لاـ يطلق إلاـ على الجمع ، وذلـك من حيث الاسـتعمال لا من حيث الوضع ، كالكلم والأكم (۲) ، وهو قليل.

۱- يقال : قعر النخله فانقعرت ، إذا قطعها من أسفلها فسقطت

۲- الأكم : المواضع المرتفعه واحده أكمه

فنقول : مثل هذا الاسم إذا قصدت إلى جمع قلته جمعته بالألف والتاء ، وإذا قصدت الكثره جردته من التاء ، فيكون المجرد بمعنى الجمع الكثير ، نحو نمله ونمل ، ونملات.

ثم هذه الأسماء فى الثلاثى : إما فعل كتمر وطلح ونخل ونمل وبهم (١) ، وقد يكسر ذو التاء منه على فعال ، نحو بهمه وبهام وطلحه وطلاح ، تشبيها بقصعه وقصاع ، وقد قال بعضهم : صخره وصخور ، تشبيها بمأنه ومؤون وبدره وبدور (٢) ، وكذا الأجوف منه قد يجمع على فعال كخيام (٣) ورياض (٤) ، وكذا الناقص ، نحو صعاء فى جمع صعوه (٥) ، وليس التكسير فيه ولا فى غيره من هذا الباب بمطرد.

وإما فعله بكسر الفاء ، وحكمه حكم فعله بفتحها : فى أن المجرد للكثره والألف والتاء للقله ، وقد يكسر ذو التاء منه على فعل كسدره وسدر ، تشبيها بكسره وكسر ، وتقول فى الأجوف : تين وتينه وتينات.

وإما فعله كدخنه (٦) ودرّه وبرّه ، وقد يجىء فى ذى تائه فعل كدرر وثوم ، تشبيها بغرف.

١- البهم : أولاد الضأن والمعز والبقر ، واحده بهمه

٢- أنظر فى مأنه وبدره (ص ١٠١ من هذا الجزء)

٣- الخيام : جمع خيمه ، وهى كل بيت مستدير ، أو كل بيت يبنى من عيدان الشجر

٤- الرياض : جمع روضه ، وهى مستنقع الماء ، والأرض ذات الخضره ، والبستان الحسن ، وتجمع على روضات ، وريضان أيضا ، وأما روض فهو اسم جنس.

٥- الصعوه : عصفور صغير ، وقد جمعت على صعوات وصعاء ، وأما الصعو فاسم الجنس

٦- الدخنه : واحده الدخن وهو حب يكثر زرعه فى المناطق الجاره ويؤكل

وإما فعله كبقره وشجره ، وقد يكسر ذو التاء منه على فعال ، كإكام وثمار وحداث (١) ، تشبيها بالرّحبه والرّحاب (٢) وعلى أفعل كآكم ، وعلى أفعال كآجام (٣) وأشجار ، والتكسير فى ناقصه قليل نادر ، كحصاه وقذاه (٤) ، وقد جاء فى أضاه (٥) إضاء ، قال سيبويه : قد جاء ذو التاء فعله بسكون العين والمجرد بفتحها ، نحو حلقه (٦) وفلكه (٧) ، والجنس حلق وفلك ، قال : خففوا الواحد بتسكين العين لما ألحقوه الزياده : أى التاء ، كما غيروا نحو نمرىّ

١- الحداث : جمع حدثه - بفتحات - وهى الصغيره الفتيه من الناس والدواب

٢- الرحاب : جمع رحبه - بفتحات - وهى من الوادى مسيل الماء ، وأصلها المكان المتسع

٣- الآجام : جمع أجمه - بفتحات - وهى الشجر الكثير الملتف ، وجمعت على أجم - بضمتين - أيضا ، واسم الجنس أجم - بفتحتين ،

٤- القذاه : واحده الفذى ، وهو ما يقع فى العين وفى الشراب ، قالت الحنساء : قذى بعينك أم بالعين عوّار؟ أم أقفرت إذ خلت من أهلها الدّار؟ وقال فى اللسان : وجمعها قذى وأقذاء وقذى - كدلى ، وكذلك جمعت الحصاه على حصى - كدلى ،

٥- الاضاه : الماء المجتمع من سيل أو غيره ، وقد جمعت جمع السلامه على أضوات وأضيات وإضين ، وجمعت جمع التكسير على إضاء - كرقاب ،

٦- الحلقه : كل شىء مستدير من الحديد أو الفضه أو الذهب أو الناس ، وقد اختلفوا فى تحريك لامها ؛ فأجازه قوم وعليه قول الشاعر : أقسم بالله نسلم الحلقه ولا حريقا وأخته الحرقه وانظر فى تمام ذلك (ص ١٠١ من هذا الجزء)

٧- الفلكه - بسكون اللام - المستدير من الأرض فى غلظ أو سهوله ، وهى كالرحا ، والفلك - بفتحتين - اسم الجنس ، قال سيبويه : وليس بجمع ، والجمع فلاك ، كصحفه وصحاف.

لمـا لحقه يـاء النسب ؛ إذ التـاء تناسب الياء كما ذكرنا فى أول باب النسب ، وحكى عن أبى عمرو فى ذى التاء حلقه بفتـح العين فليس إذن بشاذ ، ومن العرب من يقول حلقه بسـكون العين وحلق بكسر الفاء فى المجرد وهو جمع تكسير ؛ فيكون كبدره وبدر ، وتقول فى الأـجوف : هـامه وهامات (١) وهـام وراحه وراحـات وراح ، وإنما جعلنا المكسـر فى جميع هـذا الباب لـذى التاء لا للمجرد عنها ، لأن المجرد فى معنى الجمع الكثير ؛ فالأولى أن لا يجمع.

وإمـا فعله كنبقه وكلمه ، وإما فعله كعنبه وحـدأه ، وإما فعله كسـمره ، وهو أقل من باب كلمه وعنبه ، وإما فعله بضـمتين كهـدبه (٢) وبسره (٣) ، وهو أيضا قليل ، وإما فعله كعشره (٤) ورطبه ، ومن الناقص مهاه ، وهو ماء الفحل فى رحم الناقه ومها ، والقياس فى قله جميع هذه الأوزان كما ذكرنا أولا أن تكون بالألف والتاء ، وكثرته بحذف التاء

وفى غير الثلاثى نحو نعام ونعامه ، وسفرجل وسفرجله ، وقد يكون اسم مفرد فى آخره ألف تأنيث مقصوره أو ممدوده يقع على الجمع نحو حلفاء (٥)

١- الهـامه : رأس كـل شـىء ، وطـائر من طير الليـل ، وهو الصـدى ، ورئيس القوم ، وجمعه هامات ، واسم الجنس هام ، قال ذو الاصبع : يا عمرو ؛ إن لا تدع شتمى ومنقصتى أضربك حيث تقول الهامه اسقونى

٢- الهدبه - بضم فسكون ، وبضمتين - واحده الهدب. وهو شعر أشفار العينين

٣- البسره - بضم فسكون ، وبضمتين - واحده البسر ، وهو التمر قبل أن يصير رطبا ، والغض من كل شىء

٤- العشره - بضم ففتح - واحده العشر ، وهو شجر يخرج من زهره وشعبه سكر ، ويحشى فى المخاد

٥- الحلفـاء : نبت من نبـات الأغلاـف ، وهـو اسم جنس ، وواحـدته حلفه - بفتـح الحـاء ، واللاـم مكسـوره أو مفتـوحه - وقـال الازهرى : الحلفاء نبت أطرافه محدده كأنها أطراف سـعف النخل والحوص ينبت فى مغايص الماء والنزوز ، قال سيبويه : الحلفاء واحد وجمع ، وكذلك طرفاء وبهمى وشكاعى

وطرفاء (۱) وبهمى (۲) ؛ فاذا قصدت الوحده وصفته بالواحد نحو طرفاء واحده ، وحلفاء واحده ، وبهمى واحده ، ولم يلحق التاء للوحده إذ لا يجتمع علامتا تأنيث ، وحكى بهماه ؛ وهو عند سيبويه شاذ ؛ لأن الألف فيه عنده للتأنيث ، والألف عند الأخفش للإلحاق ببرقع ؛ فبهمى عنده منون منصرف ، وبهماه ليس بشاذ عنده ، وقد ذكر أهل اللغه للطرفاء والحلفاء والقصباء واحده على غير هذا اللفظ ؛ فقالوا : طرفه وقصبه بتحريك العين ، واختلفوا فى الحلفاء فقال الأصمعى : حلفه بكسر العين ، وقال أبو زيد : بفتحها كطرفه ، وقد كسر حلفاء كصحراء على حلافى وحلافى ، وإنما قالوا فى أرطى وعلقى : أرطاه وعلقاه (۳) لأن ألفهما للالحاق لا للتأنيث ، ومن العرب من لا ينون علقى ويجعل الألف للتأنيث ؛ فيقول : علقى واحده كقصباء واحده

الأصل فى اسم الجنس الجمعى أن يكون فى المخلوقات

والأغلب فى الاسم الذى يكون التنصيص على الواحد فيه بالتاء أن يكون فى المخلوقات دون المصنوعات ، قالوا : لأن المخلوقات كثيرا ما يخلقها الله سجيه ، يعنى جمله ، كالتمر والتفاح ؛ فيوضع للجنس اسم ، ثم إن احتيج إلى تمييز الفرد أدخل فيه التاء ؛ وأما المصنوعات ففردها يتقدم على مجموعها ، ففى اللفظ أيضا يقدم فردها على جمعها ، وفيه نظر ؛ لأن المجرد من التاء من الأسماء المذكوره ليس موضوعا للجمع كما توهموا ، حتى يستقيم تعليلهم ، بل هو لمجرد الماهيه ، سواء كان مع القله أو مع الكثره

۱- الطرفاء : شجر ، وذكر فى القاموس أن واحدته طرفاءه وطرفه - بفتحات ، وبها سمى طرفه بن العبد البكرى

۲- انظر (ح ۱ ص ۴)

۳- انظر (ج ۱ ص ۱۹۵)

وقد جاء شيء يسير منها فى المصنوعات ، كسفينه وسفين ولبنه ولبن وقلنسوه وقلنس وبره (١) وبرى

وليس أسماء الأجناس التى واحدها بالتاء قياسا ، إلا فى المصادر ، نحو ضربه وضرب ، ونصره ونصر ؛ لما مر

والمشهور فى كمأه (٢) وفقعه (٣) وجبأه(۴) أن ذا التاء للجمع والمجرد عنها

١- انظر (ج ٢ ص ١٠٢ و ١٢٧)

٢- الكمأه : نبات ينقب الأرض ، قال فى اللسان : «الكمأه واحدها كمء على غير القياس ، وهو من النوادر ؛ فإن القياس العكس : والجمع أكمؤ ، وكمأه. قال ابن سيده : هذا قول أهل اللغه ، قال سيبويه : ليست الكمأه بجمع كمء ؛ لأن فعله ليس مما يكسر عليه فعل ؛ إنما هو اسم للجمع ، وقال أبو خيره وحده : كمأه للواحد وكمء للجميع ، وقال منتجع : كمء للواحد ، وكمأه للجميع ، فمر رؤبه ، فسألاه ، فقال : كمء للواحد ، وكمأه للجميع ، كما قال منتجع. وقال أبو حنيفه : كمأه واحده وكمأتان وكمآت ، وحكى عن أبى زيد أن الكمأه تكون واحدا وجمعا ، والصحيح من ذلك كله ما ذكره سيبويه» اه

٣- قال فى اللسان : «الفقع - بالفتح والكسر - : الأبيض الرخو من الكمأه وهو أردؤها ، قال الشاعر : بلاد يبز الفقع فيها قناعه كما ابيضّ شيخ من رفاعه أجلح وجمع الفقع - بالفتح - فقعه مثل جبء وجبأه ، وجمع الفقع - بالكسر - فقعه أيضا ، مثل قرد وقرده ، وفى حديث عاتكه قالت لابن جرموز : يا ابن فقع القردد ؛ قال ابن الأثير : الفقع : ضرب من أردأ الكمأه ، والقردد : أرض مرتفعه إلى جنب وهده ، وقال أبو حنيفه : الفقع يطلع من الارض فيظهر أبيض ، وهو ردىء ، والجيد ما حفر عنه واستخرج ، والجمع أفقع وفقوع وفقعه ، قال الشاعر : ومن جنى الأرض ما تأنى الرّعاء به من ابن أوبر والمغرود والفقعه» اه كلامه وقال فى القاموس : «الفقع ، ويكسر : البيضاء الرخوه من الكمأه ، جمعه كعنبه ويقال للذليل : هو أذل من فقع بقرقره ؛ لأنه لا يمتنع على من اجتناه» اه ، ولم ينص أحد من أصحاب المعاجم التى اطلعنا عليها على الخلاف فى هذه الكلمه ، كما أن صيغه اللفظ الدال على الجمع وهو فقعه من أوزان الجموع ، فوجب أن يكون جمعا لا اسم جنس ، فان كان مفرده بالكسر كان قياسيا ، وإن كان مفرده بالفتح كان شاذا مع كونه جمعا كما يأتى فى جبء وجبأه.

۴- الجبء _ بفتح فسكون _ الكمأه الحمراء ، وقال أبو حنيفه : الجبأه هنه بيضاء كأنها كمء ، ولا ينتفع بها ، والجمع أجبؤ وجبأه كعنبه ، مثل فقع وفقعه ، قال سيبويه : «وليس ذلك بالقياس ، يعنى تكسير فعل (بفتح فسكون) على فعله (بكسر ففتح) وأما الجبأه (بفتح فسكون) فاسم للجمع كما ذهب إليه فى كمء وكمأه ؛ لأن فعلا ليس مما يكسر على فعله (بفتح فسكون فيهما) ؛ لأن فعله ليس من أبنيه الجموع وتحقيره جبيئه على لفظه ، ولا يرد إلى واحده ثم يجمع بالالف والتاء ؛ لان أسماء الجموع بمنزله الآحاد» اه كلامه ، وقال فى القاموس : «الجبء : الكمأه ولأكمه ، ونقير يجتمع فيه الماء ، والجمع أجبؤ ، وجبأه كقرده ، وجبأ كنبأ» اه ، ولم نجد للعلماء فى هذه الكلمه خلافا. والحاصل أن نصوص أهل اللغه تدل على أن الجبء _ بفتح فسكون _ مفرد ، وأنه جمع على أجبؤ ، مثل فلس وأفلس ، كما جمع على جبأه مثل قرده ، وهذا الجمع غير قياسى ؛ لأن فعلا _ بفتح فسكون _ لا ينقاس جمعه على فعله ، وورد له اسمان يدلان على الجمع : أحدهما جبأه بفتح فسكون ، وثانيهما جبأ مثل نبأ

للمفرد ، وقد قيل عكس ذلك ، كما مر فى شرح الكافيه

اسم الجمع

قال «ونحو ركب وحلق وجامل وسراه وفرهه وغزىّ وتؤام ليس بجمع»

أقول : الذى مضى فى الفصل المتقدم كان اسم الجنس ، والذى يذكره فى هذا الفصل اسم الجمع ،

والفرق بينهما من حيث المعنى أن المجرد من التاء من القسم الأول يقع على

الواحد والمثنى والمجموع ؛ لأنه فى الأصل موضوع للماهيه ، سواء كانت مشخصاتها قليله أو كثيره ، فالقله والكثره فيه غير داخلتين فى نظر الواضع ، بل إنما وضعه صالحا لهما ، بخلاف اسم الجمع ؛ فانه اسم مفرد موضوع لمعنى الجمع فقط ، ولا فرق بينه وبين الجمع إلا من حيث اللفظ ، وذلك لأن لفظ هذا مفرد بخلاف لفظ الجمع ، والدليل على إفراده جواز تذكير ضميره ، قال :

۶۶ - * مع الصّبح ركب من أحاظه مجفل (۱) *

وأيضا تصغيره على لفظه كقوله :

۶۷ - * أخشى ركيبا أو رجيلا عاديا (۲) *

۱- هذا عجز بيت من لاميه الشنفرى الطويله المعروفه بلاميه العرب ، وصدره قوله : * فعبّت غشاشا ثمّ مرّت كأنّها* يصف قطاه وردت الماء وكان قد سبقها إليه فلما وردت شربت فضلته. والعب : شرب الماء بلا مص ، وفعله عب يعب - كخف يخف - والضمير المستتر فيه للقطا. والغشاش - بزنه كتاب - يأتى لمعان : تقول : لقيته غشاشا : أى على عجله ، وتقول أيضا : انطلقت غشاشا : أى فى الوقت الذى قبل الاسفار وقد بقى من ظلمه الفجر شىء ، وتقول : كلمته غشاشا : أى قليلا ؛ فاذا جريت على المعنى الأول جاز لك أن تجعل غشاشا حالا كأنه قال : عبت متعجله ، وجاز لك أن تجعله مفعولا مطلقا على حذف الموصوف وإبقاء صفته ، فكأنه قال : عبت عبا عجلا ، وجاز لك أن تجعله منصوبا على نزع الخافض وهو أضعف الوجوه الثلاثه ، وإذا جريت على المعنى الثانى نصبت غشاشا فى البيت على الظرفيه الزمانيه ، وإذا جريت على المعنى الثالث نصبته على أنه مفعول مطلق ليس غير. والركب : أصحاب الابل إذا كانوا عشره فأكثر. وأحاظه - بضم الهمزه - : قبيله من الأزد فى اليمن. ومجفل : اسم فاعل من أجفل بمعنى أسرع. والاستشهاد بالبيت على أن ركبا لفظه مفرد بدليل عود الضمير عليه مفردا فى قوله «مجفل»

۲- هذا بيت من الرجز المشطور لأحيحه بن الجلاح ، وقبله قوله بنيت بعد مستظلّ ضاحيا بنيته بعصبه من ماليا والشّرّ ممّا يتبع القواضيا وكان أحيحه مسودا فى قومه الأوس ، وكان رجلا صنعا للمال ضنينا به حريصا عليه ، وكان يتعامل بالربا حتى كاد يحيط بجميع أموال قومه. والمستظل والضاحى : حصنان له. والعصبه : مكان بعينه بقباء كانا يقعان فيه ، فالباء فى قوله «بعصبه» بمعنى فى. و «من ماليا» يتعلق ببنيته. واسم الحصنين فى الحقيقه المستظل والضحيان ، ولكنه لما لم يستقم له الوزن غير الثانى كما ترى. والقواضيا : أراد بها الأقضيه المحتومه. والاستشهاد بالبيت على أن ركبا اسم جمع ولفظه مفرد بدليل تصغيره على لفظه كما تصغر المفردات

وقال الأخفش : كل ما يفيد معنى الجمع على وزن فعل وواحده اسم فاعل كصحب وشرب فى صاحب وشارب فهو جمع تكسير واحده ذلك الفاعل ؛ فعلى هذا القول تصغّر لفظ الواحد ثم تجمع جمع السلامه كما فى رجال ودور ؛ فتقول فى تصغير ركب وسفر : رويكبون وسويفرون ، كما يقال : رجيلون ودويرات ، فى تصغير رجال ودور ، وقول الشاعر :

* أخشى ركيبا أو رجيلا عاديا*

ردّ عليه.

واعلم أن فعلا- فى فاعل ليس بقياس ؛ فلا يقال جلس وكتب فى جالس وكاتب ، وقال الخليل - ونعم ما قال - : إن الكمأه اسم للجمع ، فهو بالنسبه إلى كمء كركب إلى راكب ؛ فعلى هذا لا يقع كمأه على القليل والكثير كتمر ، بل هو مثل رجال فى المعنى ، ومثله فقعه وفقع وجبأه وجبء (١) ومقتضى مذهب الأخفش - وإن لم يصرح به - أن يكون مثل صحبه فى صاحب وظؤار فى ظئر (٢) وجامل فى جمل (٣)

١- انظر (ص ٢٠١ من هذا الجزء)

٢- ظؤار : اسم جمع واحده ظئر ، وهى التى تعطف على ولد غيرها من الناس وغيرهم ، ويقال للذكر أيضا : ظئر

٣- الجامل : اسم جمع يقع على الجماعه من الابل ذكورا وإناثا ، قال الحطيئه : فإن تك ذا مال كثير فإنّهم لهم جامل ما يهدأ اللّيل سامره ويقال : الجامل جماعه الابل معها رعيانها وأربابها ، وقال ابن الأعرابى : الجامل الجمال ، وعلى هذا يختص بالذكور ويكون له واحد من لفظه وهو الجمل كما قال المؤلف

وسراه فى سرىّ (١) وفرهه فى فاره وغزىّ فى غاز وتؤام فى توأم (٢) وغيب وخدم وأهب فى خادم وغائب وإهاب ، وبعد فى بعيد ، ومشيوخاء ومعيوراء وماتوناء فى شيخ وعير وأتان ، ومعيز وكليب فى معز وكلب ، ومشيخه فى شيخ ، وعمد فى عمود ، كل ذلك جمع مكسر ؛ إذ هى مثل ركب وسفر ونحوهما ؛ لأن للجميع من تركيبه لفظا يقع على مفرده.

هذا ، وإنما يعرف هذا النوع بأن لا يقع ذو التاء منه على الواحد ، ولا يكون من أبنيه الجمع المذكوره ، ولا يفيد إلا معنى الجمع ، واستدل سيبويه على أنها ليست بجمع بتذكيرها فى الأغلب ، نحو ركب مسرع ، وبمجىء التصغير على لفظها ، وأما ما لا يجىء من تركيبه لفظ يقع على المفرد كالغنم والإبل والخيل والنفر والرهط والقوم ، فلا خلاف فى أنها اسم جمع ، وليست بجمع ، وفى الأصل فى القائم كالركب فى الراكب ؛ إذ الرجال قوّامون على النساء ، وأكثر هذا النوع : أى الذى لم يأت له من لفظه واحد ، مؤنث

شواذ الجمع

قال : «ونحو أراهط وأباطيل وأحاديث وأعاريض وأقاطيع وأهال ولبال وحمير وأمكن على غير الواحد منها»

أقول : اعلم أن هذه جموع لفظا ومعنى ، ولها آحاد من لفظها ، إلا أنها

١- السراه : اسم جمع واحده سرى ، انظر (ص ١٣٧ من هذا الجزء)

٢- انظر فى شرح فرهه وغزى (ص ١٥٦ من هذا الجزء) وانظر فى شرح كلمه تؤام (ص ١٦٧ من هذا الجزء أيضا)

جاءت على خلاف القياس الذى ينبغى أن يجىء عليه الجموع

فأراهط جمع رهط ، وكان ينبغى أن يكون جمع أرهط ، قيل : وجاء أرهط ، قال :

٦٨ - * وفاضح مفتضح فى أرهطه (١) *

فهو إذن قياس

وأباطيل : جمع باطل ، والقياس (٢) بواطل ، وأحاديث : جمع حديث (٣) ،

١- هذا بيت من الرجز المشطور أنشده الأصمعى ولم ينسبه إلى أحد بعينه ، ولم نقف له بعذ البحث على نسبه إلى قائل معين ، والاستشهاد به على أن الأراهط فى نحو قول الحماسى : يابؤس للحرب الّتى وضعت أراهط فاستراحوا جمع أرهط ، وهو جمع رهط ، ورهط الرجل : قومه وقبيلته دنيه ، والدليل أيضا على أن الرهط قد جمع على أرهط قول رؤبه : * وهو الذّليل نفرا فى أرهطه* وهذا يرد على أبى على الفارسى حيث ذهب إلى أن اسم الجمع كرهط وطير وقوم لا يجمع جمع القله

٢- قياس جمع باطل بواطل كما قال المؤلف ، وقياس أباطيل أن يكون جمع أبطوله كأحدوثه وأكرومه ، قال فى اللسان : «والباطل نقيض الحق ، والجمع أباطيل على غير قياس ، كأنه جمع إبطال أو إبطيل ، هذا مذهب سيبويه ، وفى التهذيب : ويجمع الباطل بواطل ، قال أبو حاتم : واحده الأباطيل أبطوله ، وقال ابن دريد : واحدتها إبطاله» اه

٣- الأحاديث : جمع حديث جمعا غير قياسى ، وقياس الحديث أن يجمع على حدث - كسرر - أو على حدثان - كرغفان - وقياس الأحاديث أن تكون جمع أحدوثه ، وقد وردت الأحدوثه بمعنى الحديث ، قال الشاعر : من الخفرات البيض ودّ جليسها إذا ما انقضت أحدوثه لو تعيدها

وأعاريض : جمع عروض (١) ، وأقاطيع : جمع قطيع ، وأهال : جمع أهل ، وقياسه أن يكون جمع أهلاه ، وكذا قياس ليال أن يكون جمع ليلاه ، ومثله فى التصغير لييليه ، قيل : وقد جاء فى الشعر :

* فى كلّ يوم ما وكلّ ليلاه (٢) *

وهو غريب

وكذا قياس الأراضى (٣) أن يكون جمع أرضاه ، وأما حمير فهو عند سيبويه من صيغ الجموع ، لكن كان القياس أن يكون جمع فعل ككليب ومعيز وضئين ، وقال غير سيبويه : إنه ليس من أبنيه الجموع ، فهو اسم جمع كركب وفرهه (٤).

وعند سيبويه أيضا فعال من أبنيه الجموع ، خلافا لغيره ، لكن قياسه عنده أن يكون جمع فعل كظؤار (٥) فى ظئر ، وفعل كرخال فى رخل (٦) ، قال

١- الأعاريض : جمع غير قياسى للعروض ، وهى آخر تفعيله من الشطر الأول من بيت الشعر ، وقياس العروض أن تجمع على عرائض كحلوب وحلائب وقلوص وقلائص ، كما أن قياس الأعاريض أن تكون جمعا لا عراضه أو إعريضه أو أعروضه ، قال ابن يعيش فى شرح المفصل (ح ٥ ص ٧٣): «والعروض ميزان الشعر ، وهى مؤنثه لا تجمع ، لأنها كالجنس يقع على القليل والكثير ، والعروض أيضا اسم لآخر جزء فى النصف الأول من البيت ، ويجمع على أعاريض على غير قياس ، كأنهم جمعوا إعريضا فى معنى عروض ولم يستعمل» اه ، وانظر (ح ١ ص ٢٠٨ ه ٢)

٢- قد سبق شرح هذا البيت فى (ح ١ ص ٢٧٧) فارجع إليه

٣- الاراضى : جمع أرض جمعا غير قياسى ، وقياسه أن يجمع على آرض ، ككلب وأكلب ، أو على إراض ككلاب ، وقياس الأراضى أن تكون جمعا لأرضاه كما قال المؤلف

٤- انظر (ص ١٥٦ من هذا الجزء)

٥- انظر (ص ٢٠٣ من هذا الجزء)

٦- الرخال : اسم جمع واحده رخل - ككتف - ورخل - كعجل - وهو الأنثى من أولاد الضأن.

«وتؤام فى توأم شاذ» وعند غيره هو اسم الجمع.

وأمكن وأزمن فى جمع مكان وزمان شاذان ، كما تقدم ، وكذا محاسن ومشابه جمع حسن وشبه ، وكذا أكارع (١) فى كراع ، وكذا دوانيق وخواتيم (٢) وزواريق فى دانق وخاتم وزورق (٣) ، والقياس ترك الياء ؛ فالشذوذ فى هذه إشباع الكسر ، وقريب من هذا الباب ما يجمع بالألف والتاء من المذكرات التى لم تجمع جمع التكسير ، كجمال (٤) سبحلات وربحلات (٥) وحمّامات وسرادقات ، ولما قالوا فراسن (٦) وجواليق (٧) لم يقولوا فرسنات

١- الأكارع : جمع غير قياسى للكراع - كغراب - وهو من البقر والغنم بمنزله الوظيف من الفرس ، وهو مستدق الساق ، وهو أيضا أنف يتقدم من الجبل ، وطرف كل شىء أيضا ، واسم يجمع الخيل والسلاح ، والقياس فى جمعه كرعان وأكرعه - كغربان وأغربه - وكأنهم جمعوا كراعا على أكرعه ثم جمعوا الأكرعه على أكارع ، فهو جمع الجمع ، كما قالوا فى أراهط : إنه جمع أرهط ، وقد جمعوا بالفعل كراعا على أكرع فى قولهم : أكرع الجوزاء ، يريدون أواخراها ، فلا يمتنع إذن أن يكون الأكارع جمعا للاكرع

٢- انظر (ص ١٥١ ، ١٥٢ من هذا الجزء)

٣- الزورق : السفينه الصغيره

٤- السبحلات : جمع سبحل - كقمطر - وهو الضخم من بعير ، وضب ، وجاريه ، وسقاء

٥- الربحلات : جمع ربحل - كقمطر - وهو التام الخلق من الناس والابل ، ويقولون : جاريه ربحله ، إذا كانت طويله جيده الخلق

٦- الفراسن : جمع الفرسن - كالزبرج - وهو من البعير بمنزله الخف من الدابه (انظر ح ١ ص ٥٩)

٧- الجواليق ، والجوالق أيضا : جمع جوالق - بضم الجيم وفتح اللام أو كسرها ، وبكسر الجيم واللام جميعا - وهو وعاء من اللبد ، وقد نص فى اللسان على موافقه كلام المؤلف حيث قال : «ولم يقولوا فى جمع جوالق : جوالقات ،لأنهم قد كسروه فقالوا : جواليق» اه وفى القاموس أنهم جمعوه بالألف والتاء فقالوا : جوالقات ،

ولا جوالقات ، وقد جاء فى بعض الأسماء المذكوره ذلك مع التكسير ، نحو بوانات فى بوان ، وهو عمود (۱) الخيمه. مع قولهم بون ، وإما جمع بالألف والتاء فى مثله مع أنه لبس قياسه لاضطرارهم إليه ؛ لعدم مجىء التكسير ، وامتناع الجمع بالواو والنون لعدم شرطه.

وقريب من ذلك نحو الأرضين والعزين والثّبين (۲) ، ونحو ذلك من المؤنثات المجموعه بالواو والنون

وقد يجىء جمع لا واحد له أصلا ، لا قياسى ولا غير قياسى ؛ كعباديد وعبابيد (۳) ، وقد مضى القول فى أكثر ذلك مبسوطا فى شرح الكافيه فى باب الجمع ، فليرجع إليه.

جمع الجمع

قال «وقد يجمع الجمع نحو أكالب وأناعيم وجمائل وجمالات وكلابات وبيوتات وحمرات وجزرات»

أقول : اعلم أن جمع الجمع ليس بقياس مطرد ، كما قال سيبويه وغيره ، سواء كسّرته أو صححته ، كأكالب وبيوتات ، بل يقال فيما قالوا ولا يتجاوز ، فلو قلت أفلسات وأدليات فى أفلس وأدل لم يجز ، وكذلك أسماء الأجناس كالتمر والشعير لا تجمع قياسا ، وكذا المصدر لأنه أيضا اسم جنس ، فلا يقال الشّتوم والنّصور فى الشتم والنصر ، بل يقتصر على ما سمع كالأشغال والحلوم والعقول ، وكذا لا يقال الأبرار فى جمع البرّ ، بل يقتصر فى جميع ذلك على المسموع ، إلا أن يضطر شاعر فيجمع الجمع ، قال :

۱- انظر (ص ۱۲۷ من هذا الجزء)

۲- انظر (ص ۱۱۵ ، ۱۱۶ من هذا الجزء)

۳- انظر (ح ۱ ص ۲۶۸ ثم ص ۷۸ من هذا الجزء)

۶۹ - * بأعينات لم يخالطها القذى* (۱)

وقد سمع فى أفعل وأفعال وأفعله كثيرا ، كالأيدى والأيادى والأوطب والأواطب (۲) والأسقيه والأساقى (۳) ، مشبه بالأجدل والأجادل (۴) والأنمله والأنامل ، وقالوا : الأقوال والأقاويل ، والأسوره والأساوره ، (۵) والأنعام والأناعيم (۶) وقالوا فى الصحيح : أعطيات (۷) وأسقيات كأنملات ، وجمعوا

۱- لم نقف لهذا الشاهد على نسبه إلى قائل معين ولا على سابق له أولا حق عليه. والأعينات : جمع أعين ، وهو جمع عين. والقذى : ما يسقط فى العين أو غيرها من الوسخ. والفعل قذى من باب فرح.

۲- الأوطب : جمع وطب - كفلس - وهو وعاء اللبن من جلد الجذع فما فوقه ، وجمع الأوطب الأواطب ، وقد أنشد سيبويه : * تحلب منها ستّه الأواطب*

۳- الأسقيه : جمع سقاء ، وهو جلد السخله إذا أجذعت (انظر ص ۵۲ من هذا الجزء) والأساقى جمع الجمع ، وقد جمع على أسقيات أيضا كأعطيات ،

۴- الأجدل : الصقر ، وأصله من الجدل الذى هو الشده ثم سمى به قال الشاعر : كأنّ بنى الدّعماء إذ لحقوا بنا فراخ القطا لاقين أجدل بازيا

۵- الأسوره : جمع سوار - بضم السين وكسرها - وهو حليه من الذهب أو الفضه تلبسها النساء فى سواعدهن ، والأساور جمع الجمع ، قال تعالى : (يُحَلَّوْنَ فِيها مِنْ أَساوِرَ مِنْ ذَهَبٍ). وقد يقولون : أساوره ، بزياده التاء لتأكيد الجمع ، وقرىء (فلولا ألقى عليه أساوره من ذهب). وانظر (ص ۱۲۷ من هذا الجزء)

۶- الأنعام : جمع نعم ، وهو الابل والشاء ، ويقال : هو خاص بالابل

۷- الأعطيات : جمع أعطيه ، وهو جمع عطاء بالمد والقصر ، والعطاء : الشىء المعطى ، ومنه أعطيات الجند لأرزاقهم ، والعطيه بمعنى العطاء ، وجمعها عطايا

أيضا فعالا على فعائل كجمال وجمائل وشمائل ، وصححوه ككلابات ورجالات وجمالات ، وقالوا فى فعول نحو بيوتات ، وفى فعل نحو جزرات (١) وحمرات وطرقات ، وفى فعل نحو عوذات (٢) ودورات جمع عائذ ودار ، وإنما جمع الجمع بالألف والتاء لأن المكسر مؤنث ، وقالوا فى فعلان فعالين كمصارين وحشاشين جمع مصران جمع مصير وجمع حشّان جمع (٣) حشّ ؛ فهو كسلطان وسلاطين ، ولا يقاس على شيء من ذلك.

التقاء الساكنين

بيان المواضع التى يغتفر فيها التقاء الساكنين

قال : «التقاء السّاكنين يغتفر فى الوقف مطلقا ، وفى المدغم قبله لين فى كلمه نحو خويصّه والضّالّين وتمودّ الثّوب ، وفى نحو ميم وقاف وعين ممّا بنى لعدم التّركيب ، وقفا ووصلا ، وفى نحو آلحسن عندك وآيمن الله يمينك ؛ للالتباس ، وفى نحو لاها الله وإى الله جائز ، وحلقتا البطان شاذّ»

أقول : اعلم أن الحرفين الساكنين إذا كان أولهما [حرفا] صحيحا لا يمكن التقاؤهما إلا مع إتيانك بكسره مختلسه غير مشبعه على الأول منهما ، فيحسب المستمع أن الساكنين التقيا ، ويشاركه فى هذا الوهم المتكلم أيضا ؛ فإذا تفطّن كل منهما علم أن على الأول منهما كسره خفيفه ، نحو بكر بشر بسر ، حركت عين الثلاثه بكسره خفيفه ، وإلا استحال أن تأتى بعدها بالراء الساكنه ، وإنما تحس بذلك وتتفطنه بعد تثبتك وتأنّقك فيما تتكلم به ، وإذا

١- الجزرات : جمع جزر - بضم أوله وثانيه - وهو جمع جزور ، وهو البعير المجزور ، ويقال : هو خاص بالناقه المجزوره ، وقد جمع الجزور على جزائر أيضا

٢- العوذات : جمع عوذ ، وهو جمع عائذ (انظر ص ١٨٢ من هذا الجزء)

٣- انظر (ص ٩٥ من هذا الجزء)

خلّيت نفسك وسجيتها وجدت منها أنها لا تلتجيء فى النطق بالساكن الثانى المستحيل مجيئه بعد الساكن الأول من بين الحركات إلا إلى الكسره ، وإن حصل لها هذا المقصود بالضمه والفتحه أيضا ، وكذلك إذا فرضت أول كلمه تريد النطق بها ساكنا ، وذلك مما لا يجيء فى العربيه فى ابتداء الكلام إلا مع همزه الوصل ، ويوجد فى الفارسيه كقولهم شتاب وسطام ؛ وجدت من نفسك أنك تتوصل إلى النطق بذلك الساكن بهمزه مكسوره فى غايه الخفاء ، حتى كأنها من جمله حديث النفس ، فلا يدركها السامع ، ثم تجهر بالحرف الساكن فى أول الكلمه ، فيتحقق لك أن إزاله كلفه النطق بالساكن بالكسره ، سواء كان ذلك الساكن فى أول الكلمه أو فى آخرها أو فى وسطها ؛ من طبيعه النفس وسجيتها إذا خليتها وشأنها

فظهر لك أنهم لأىّ سبب كسروا همزه الوصل ، ولم اجتلبوها دون غيرها ، ولم كسروا أول الساكنين فى نحو اضرب اضرب ، و (لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ)

وأما إذا كان أولهما حرف لين فانه يمكن التقاؤهما لكن مع ثقل ما ، وإنما أمكن ذلك مع حروف العله لأن هذه الحروف هى الروابط بين حروف الكلمه بعضها ببعض ، وذلك أنك تأخذ أبعاضها ، أعنى الحركات ، فتنظم بها بين الحروف ، ولولاها لم تتّسق ، فإذا كانت أبعاضها هى الروابط وكانت إحداها وهى ساكنه قبل ساكن آخر مددتها ومكنت صوتك منها حتى تصير ذات أجزاء ؛ فتتوصل بجزئها الأخير إلى ربطها بالساكن الذى بعدها ، ولذلك وجب المد التام فى أول مثل هذين الساكنين ، ويقلّ المد فى حروف اللين إذا كانت حركه ما قبلها من غير جنسها ، نحو قول وبيع ، بخلاف ما إذا كان ما قبلها من الحركات من جنسها ، نحو قول وبيع ، وذلك لأن فى نحو قول المضموم قافه تتهيأ بعد النطق بالقاف للواو ، وذلك لأن الضمه بعض

الواو ، فيسهل عليك المجيء بعد الضمه بالواو كامله لأنه لم يخالطها إذن نوع آخر من المد كما خالطها فى نحو قول المفتوح قافه ، فإنك إذن تهيأت فيه بعد القاف للمد الألفى : أى الفتحه ، ثم انتقلت فى الحال إلى المد الواوى شائبا شيئا من المد الأول بالمد الثانى ، وميل كل واحد من المدين إلى جانب غير جانب الآخر ، فلا جرم لم تتمكن من إشباع المد الواوى تمام التمكن

فإذا تقرر هذا فاعلم أن أول مثل هذين الساكنين إذا كان ألفا فالأمر أخف لكثره المد الذى فى الألف ؛ إذ هو مد فقط ، فلذلك كان نحو مادّ وسادّ أكثر من نحو تمودّ الثوب ، ثم بعد ذلك إذا كان أولهما واوا أو ياء ما قبلهما من الحركات من جنسهما ، ولم يأت مثل ذلك فى الياء فى كلامهم نحو سير ، والدرجه الأخيره أن يكون أول الساكنين واوا أو ياء قبلها فتحه لقله المد الذى فى مثل ذلك ، ولم يأت مثل ذلك إلا فى المصغر نحو خويصّه ، فلا تقول فى الأفعل من الليل (١) والود : أيلّ وأودّ ، بحذف حركه اللام الأولى كما فى أصيمّ ، بل تنقل حركه أول الساكنين عند قصد الإدغام إلى الواو والياء ، نحو أيلّ وأودّ (٢) ، لقله المد الذى فيهما ، كما فعلت فى نحو أشد وأمر ، وإنما اختص ياء التصغير بعدم جواز نقل حركه ما بعده إليه عند قصد الإدغام لوضعهم له ساكنا ولزومه للسكون

هذا ، ومع المد الذى فى حروف اللين يشترط فى الساكن الثانى أحد الشرطين : أحدهما : أن يكون مدغما بشرط أن يكون المدغم والمدغم فيه معا من كلمه حرف المد ، وذلك أنه إذا كان مدغما فى متحرك فهو فى حكم المتحرك ، وذلك لشده التصاقه به فإن اللسان يرتفع بالمدغم والمدغم فيه ارتفاعه واحده ، فيصيران كأنهما حرف واحد متحرك ، وإنما اشترطنا أن يكون المدغم من كلمه

١- انظر (ح ١ ص ٢٧)

٢- انظر (ح ١ ص ٢٧)

حرف المد احترازا من نحو خافا الله وخافوا الله وخافى الله فإنه يحذف حرف المد للساكنين ، وذلك لأن فى التقائهما مطلقا وإن حصل جميع الشرائط كلفه ما ، كما ذكرنا ، فإذا كان أولهما فى مكان يليق به الحذف وهو آخر الكلمه كان تخفيف الكلمه بحذفه أولى ، وإنما حذف الأول دون الثانى لضعفه ، واشترطنا كون المدغم فيه من كلمه حرف المد إذ لو لم يكن منها لكان الإدغام الذى هو شرط اغتفار اجتماع الساكنين بمعرض الزوال فلا يعتد به ، فلهذا لا تقول فى النون المخففه فى المثنى (١) اضربان نعمان ، بإدغام نون اضربان فى نون نعمان ، وجاز فى «ها الله» فى أحد الوجوه اجتماع الساكنين وإن لم يكن المدغم من كلمه حرف المد لما مر فى شرح (٢) الكافيه ؛ الشرط الثانى

١- يريد أن نون التوكيد الخفيفه لا تقع بعد الألف اسما كانت الألف أو حرفا ، حتى لو وقع بعدها نون يمكن إدغامها فيها ، لأن النون التى بعدها لما كانت من كلمه أخرى كان الادغام بمعرض الزوال ؛ فلا يعتد به. فان قلت : إنهم اغتفروا التقاء الساكنين فى المؤكد بالنون الثقيله مضارعا كان أو أمرا نحو لا تضربان واضربان يا زيدان ، مع أن المدغم فيه ليس من كلمه حرف المد ؛ إذ الألف والنون كلمتان مستقلتان ، فالجواب : أنهم اغتفروه وإن لم يكن على حده للضروره ، وذلك أنهم لو حذفوا الألف كما هو القياس فى التقاء الساكنين لفتحوا النون ، إذ كسرها لتشبيهها بنون المثنى فى وقوعها بعد الألف ، ولو فتحوا النون التبس المسند إلى الاثنين بالمسند إلى الواحد ؛ فليس مراد المؤلف أن النون الخفيفه تقع بعد الالف ولا تدغم فى النون التى بعدها ، بل مراده أنه لا يصح وقوع الخفيفه بعد الالف ولو كان بعدها نون يمكن إدغامها فيها ، فاقتصر على نفى الصوره المتوهمه

٢- قال فى شرح الكافيه (ح ٢ ص ٣٢): «وإذا دخلت «ها» على الله ففيه أربعه أوجه : أكثرها إثبات ألف ها وحذف همزه الوصل من الله فيلتقى ساكنان : ألف ها ، واللام الاولى من «الله» ؛ وكان القياس حذف الالف ؛ لأن مثل ذلك إنما يغتفر فى كلمه واحده كالضالين ، أما فى كلمتين ، فالواجب الحذف نحو ذا الله وما الله ، إلا أنه لم يحذف فى إلا غلب ههنا ليكون كالتنبيه على كون ألف ها من تمام ذا ، فان «ها الله ذا» بحذف ألف ها ربما يوهم أن الهاء عوض عن همزه الله كهرقت فى أرقت ، وهياك فى إياك. والثانيه - وهى المتوسطه فى القله والكثره - ها الله ذا» بحذف ألف «ها» للساكنين كما فى «ذا الله» و «ما الله» ولكونها حرفا كلا وما وذا. والثالثه - وهى دون الثانيه فى الكثره - : إثبات ألف ها وقطع همزه الله مع كونها فى الدرج ، تنبيها على أن حق ها أن يكون مع ذا بعد الله ، فكأن الهمزه لم تقع فى الدرج. والرابعه حكاها أبو على - وهى أقل الجميع - : هألله ، بحذف همزه الوصل وفتح ألف ها للساكنين بعد قلبها همزه كما فى الضألين ودأبه ، قال الخليل : ذا من جمله جواب القسم ، وهو خبر مبتدأ محذوف : أى الأمر ذا ، أو فاعل : أى ليكونن ذا ، أو لا يكون ذا ، والجواب الذى يأتى بعد نفيا أو إثباتا نحوها الله ذا لأفعلن أو لا أفعل بدل من الأول ، ولا يقاس عليه ، فلا يقال : ها الله أخوك : أى لأنا أخوك ونحوه وقال الأخفش : ذا من تمام القسم : إما صفه لله : أى الله الحاضر الناظر ، أو مبتدأ محذوف الخبر : أى ذا قسمى ، فبعد هذا : إما أن يجىء الجواب أو يحذف مع القرينه» اه هذا ما يتعلق بلفظ هذه الكلمه من حيث النطق بها وإعرابها ، فأما ما يتعلق بها من حيث المعنى فقد ذكر المؤلف فى شرح الكافيه (ح ٢ ص ٣١١ ، ٣١٢) أن معناها القسم ، ثم اختلفوا فى هذه الهاء قال ما نصه : «وإذا حذف حرف القسم الأصلى : أعنى الباء : فان لم يبدل منها فالمختار النصب بفعل القسم. ويختص لفظه الله بجواز الجر مع حذف الجار بلا عوض ، نحو الكعبه لأفعلن ، والمصحف لآتين وتختص لفظه الله بتعويض «ها» أو همزه الاستفهام من الجار ، وكذا يعوض من الجار فيها قطع همزه الله فى الدرج ، فكأنها حذفت للدرج ثم ردت عوضا من الحرف ، وجار الله جعل هذه الأحرف بدلا من الواو ، ولعل

ذلك لاختصاصها بلفظه «الله» كالتاء ، فاذا جئت بهاء التنبيه بدلا فلا بد أن تجى بلفظه «ذا» بعد المقسم به ، نحو لاها الله ذا ، وإى ها الله ذا ، وقوله : تعلّمن ها لعمر الله دا قسما [فاقصد بذرعك وانظر أين تنسلك] والظاهر أن حرف التنبيه من تمام اسم الاشاره ... قدم على لفظ المقسم به عند حذف الحرف ليكون عوضا منه» اه

من الشرطين المعتبر واحد منهما فى الساكن الثانى : أن يكون موقوفا عليه بالسكون ، أو مجرى مجرى الموقوف عليه ، وذلك لأن الوقف لقصد

الاستراحه ، ومشارفه الراحه تهون عليك أمر الثقل الذى كنت فيه (۱)

والوقف على ضربين : إما أن يكون فى نظر الواضع ، أولا

فالأول فى أسماء حروف الهجاء ، وإنما كانت هذه الأسماء كذلك لأن الواضع وضعها لتعلّم بها الصبيان أو من يجرى مجراهم من الجهال صور مفردات حروف الهجاء ، فسمى كل واحد منها باسم أوله ذلك الحرف ، حتى يقول الصبى : ألف مثلا ، ويقف هنيهه قدر ما يميزها عن غيرها ، ثم يقول : با ، وهكذا إلى الآخر ، فلا ترى ساكنين ملتقيين فى هذه الأسماء إلا وأولهما حرف لين ، نحو جيم

۱- قد علل هذا العلامه ابن يعيش فى شرحه على المفصل (ح ۹ ص ۱۲۰) فقال : «وإنما سد الوقف مسد الحركه لأن الوقف على الحرف يمكن جرس ذلك الحرف ويوفر الصوت فيصير توفير الصوت عليه بمنزله الحركه له ، ألا ترى أنك إذا قلت : عمرو ، ووقفت عليه ؛ وجدت للراء من التكرر وتوفير الصوت ما ليس لها إذا وصلتها بغيره؟ وذلك أن تحريك الحرف يقلقله قبل التمام ويجتذبه إلى جرس الحرف الذى منه حركته ، ويؤيد عندك ذلك أن حروف القلقله وهى القاف والجيم والطاء والباء والدال لا تستطيع الوقوف عليها إلا بصوت ، وذلك لشده الحفل والضغط ، وذلك نحو : الحق ، واذهب ، واخلط ، واخرج ؛ ونحو الزاى والذال والطاء ، والصاد ، فبعض العرب أشد تصويتا ، فجميع هذه لا تستطيع الوقوف عليها إلا بصوت ، فمتى أدرجتها وحركتها زال ذلك الصوت ، لأن أخذك فى صوت آخر وحرف سوى المذكور يشغلك عن إتباع الحرف الأول صوتا ، فبان لك بما ذكرته أن الحرف الموقوف عليه أتم صوتا وأقوى جرسا من المتحرك ، فسد ذلك مسد الحركه ، فجاز اجتماعه مع ساكن قبله» اه

دال نون ، وكذا الأصوات ، نحو قوس (۱) ، وطيخ (۲) ، الوقف فيها وضعى ، لأنها لم توضع لقصد التركيب كما مضى فى بابها (۳)

ص: ۲۱۶

۱- قوس : اسم صوت يزجر به الكلب ليبتعد ، فيقال له : قوس قوس ، وهو مبنى على السكون ، فاذا دعوته ليقبل قلت : قس قس ، وقد اشتقوا من ذلك فعلا فقالوا : قوقس الرجل ، إذا أشلى كلبه : أى دعاه أو أغراه

۲- طيخ : حكايه صوت الضحك ، وهو اسم صوت ، والذى ذكره صاحب اللسان والقاموس أنه مبنى على الكسر ، وكذلك ذكر المؤلف نفسه فى شرح الكافيه (ح ۲ ص ۷۷) حيث قال : «من الأصوات التى هى حكايه عن أصوات الانسان أو العجماوات أو الجمادات «طيخ» وهو حكايه صوت الضاحك ، وعيط حكايه صوت الفتيان إذا تصايحوا فى اللعب ، وغاق - بكسر القاف - وقد ينون ، وهو صوت الغراب ... وشيب صوت مشافر الابل عند الشرب. كلها مكسوره الأواخر» اه ، فعلم من هذا أنه قد خالف هنا ما ذكره هناك وما هو نقل علماء اللغه

۳- الذى مضى هو قوله فى (ح ۲ ص ۷۵): «اعلم أن الألفاظ التى تسميها النحاه أصواتا على ثلاثه أقسام : أحدها حكايه صوت صادر إما عن الحيوانات العجم كغاق (حكايه صوت الغراب) أو عن الجمادات كطق (حكايه صوت حجر وقع على آخر) وشرط الحكايه أن تكون مثل المحكى ، وهذه الألفاظ مركبه من حروف صحيحه محركه بحركات صحيحه ، وليس المحكى كذلك لأنه شبه المركب من الحروف وليس مركبا منها ؛ إذ الحيوانات والجمادات لا تحسن الافصاح بالحروف إحسان الانسان ؛ لكنهم لما احتاجوا إلى إيراد أصواتها التى هى شبه المركب من الحروف فى أثناء كلامهم أعطوها حكم كلامهم من تركيبها من حروف صحيحه ؛ لأنه يتعسر عليهم أو يتعذر مثل تلك الأجراس الصادره منها ، كما أنها لا تحسن مثل الكلام الصادر من جنس الانس ، إلا فى النادر كما فى الببغاء ، فأخرجوها على أدنى ما يمكن من الشبه بين الصوتين ، أعنى الحكايه والمحكى ، قضاء لحق الحكايه : أى كونها كالمحكى سواء ، فصار الواقع فى كلامهم كالحكايه عن تلك الأصوات. وثانيها أصوات خارجه عن فم الانسان غير موضوعه وضعا ، بل داله طبعا على معان فى أنفسهم ، كأف وتف ، فان المتكره لشىء يخرج من صدره صوتا شبيها بلفظ أف ، ومن يبزق على شىء مستكره يصدر منه صوت شبيه بتف ، وكذلك آه للمتوجع أو المتعجب ، فهذه وشبهها أصوات صادره منهم طبعا كأح لذى السعال ، إلا أنهم لما ضمنوها كلامهم لاحتياجهم إليها ، نسقوها نسق كلامهم وحركوها تحريكه وجعلوها لغات مختلفه ... ، وثالثها أصوات يصوت بها للحيوانات عند طلب شىء : إما المجىء كألفاظ الدعاء ، نحو جوت ، وقوس ، ونحوهما ، وإما الذهاب كهلا ، وهج ، وهجا ، ونحوها ، وإما أمر آخر ، كسأ للشرب ، وهدع للتسكين ، وهذه الألفاظ ليست مما يخاطب به هذه الحيوانات العجم حتى يقال : إنها أوامر أو نواه ، كما ذهب إليه بعضهم ، لأنها لا تصلح لكونها مخاطبه ، لعدم فهمها للكلام ، كما قال الله تعالى : (كَمَثَلِ الَّذِى يَنْعِقُ بِما لا يَسْمَعُ إِلَّا دُعاءً وَنِداءً) بل كأن أصلها أن الشخص كان يقصد انقياد بعض الحيوانات لشىء من هذه الأفعال فيصوت لها : إما بصوت غير مركب من الحروف كالصفير للدابه عند إيرادها الماء وغير ذلك ، وإما بصوت معين مركب من حروف معينه لا معنى تحته ، ثم يحرضه مقارنا لذلك التصويت على ذلك الأمر : إما بضربه وتأديبه ، وإما بايناسه وإطعامه ، فكان الحيوان يمتثل المراد منه إما رهبه من الضرب أو رغبه فى ذلك البر ، وكان يتكرر مقارنه ذلك التصويت لذلك الضرب أو البر إلى أن يكتفى الطالب لذلك الصوت عن الضرب أو البر ؛ لأنه كان يتصور الحيوان من ذلك الصوت ما يصحبه من الضرب أو ضده فيمتثل عقيب الصوت عاده ودربه ،

فصار ذلك الصوت المركب من الحروف كالأمر والنهى لذلك الحيوان ، وإنما وضعوا لمثل هذا الغرض صوتا مركبا من الحروف ولم يقنعوا بساذج الصوت لأن الصوت من حيث هو هو مشتبه الأفراد ، وتمايزها بالتقطيع والاعتماد بها على المخارج سهل ، فلما كانت الأفعال المطلوبه من الحيوانات مختلفه أرادوا اختلاف العلامات الداله عليها ، فركبوها من الحروف ، وما ذكرنا من الترتيب يتبين من كيفيه تعليم الحيوانات كالدب والفرد والكلب وغير ذلك» ثم قال : «وإنما بنى أسماء الأصوات لما ذكرنا من أنها ليست فى الأصل كلمات قصد استعمالها فى الكلام ، فلم تكن فى الأصل منظورا فيها إلى التركيب الذى هو مقتضى الاعراب ، وإذا وقعت مركبه جاز أن تعرب اعتبارا بالتركيب العارض ، وهذا إذا جعلها بمعنى المصادر كآها منك وأف لكما ، إذا قصدت ألفاظها لا معانيها ، قال جهم بن العباس : تردّ بحيّهل وعاج وإنّما من العاج والحيهلّ جنّ جنونها وقال : تداعين باسم الشّيب فى متثلّم جوانبها من بصره وسلام وقال : [دعاهنّ ردفى فارعوين لصوته] كما رعت بالجوت الظّماء الصّواديا على الحكايه مع الالف واللام ، وتقول : زجرته بهيد (بفتح الهاء وكسرها) وبهيد (الاول محكى والثانى معرب) ، وهذا كما تقول فى الكلمات المبنيه إذا قصدت ألفاظها : [ليت شعرى وأين منّى ليت] إنّ لوّا وإنّ ليتا عناء ولا يحد الله بأين ولا بأين ... والاعراب مع اللام أكثر من البناء نحو من العاج والحيهل - بالجر - وباسم الشيب ، لكونها علامه الاسم الذى أصله الاعراب» اه

والثانى أن لا يكون الوقف بنظر الواضع ، بل يطرأ ذلك فى حال الاستعمال

ص: ٢١٧

فى غير أسماء حروف الهجاء والأصوات ، نحو المؤمنون ، والمؤمنات ، والفوت ، والميت ، وكذا الأسماء المعدوده نحو زيد ثمود سعيد عماد ، وذلك أن الواضع وضعها لينطق بها مركبه تركيب إعراب فيقف عليها المستعمل إما مع تركيبها مع عاملها نحو جاءنى المؤمنون أولا مع تركيبها معه نحو ثمود وزيد

والأسماء التى وضعها الواضع لتستعمل مركبه فى الكلام على ضربين : أحدهما ما علم الواضع أنه يلزمه سبب البناء فى التركيب ، أعنى مشابهه المبنى ، والثانى ما علم أنه لا يلزمه ذلك

ص: ٢١٨

ففى الأول جوز وضع بناء بعضه على أقل من ثلاثه نحو من وماوذا ، وفى الثانى لم يجوز ذلك ؛ إذ الثلاثه أقل أبنيه المعرب ،

وأما أسماء حروف الهجاء والأصوات فمما لم يقصد بوضعها وقوعها مركبه ، فلهذا جوز أيضا وضع بعضها على أقل من ثلاثه ، نحو باتاثا وصه وسأ (١) ؛ إذ ليست فى نظره مركبه ، فلا تكون فى نظره معربه ،

وأما إن كان أول الساكنين من غير حروف اللين ، ولا يكون إذن سكون ثانيهما إلا للوقف فى حال الاستعمال لا بنظر الواضع ؛ فلا بد من تحريك الأول منهما بكسره مختلسه خفيفه كما ذكرنا ، حتى يمكن النطق بالثانى ساكنا ، نحو عمر وبكر وبشر ، وإنما جوّز هذا الشبيه بالتقاء الساكنين لما قلنا إن الوقف لطلب استراحه ؛ فيحتمل معه أدنى ثقل ، ولما استحال اجتماعهما إلا مع تحريك الأول وإن كان بحركه خفيفه اختار بعض العرب نقل حركه الحرف الموقوف عليه إلى الساكن الأول على التحريك بالكسره الخفيفه التى اقتضاها الطبع كما ذكرنا ، لفائدتين : إحداهما : دفع الضروره من غير اجتلاب حركه أجنبيه ، والثانيه إبقاء دليل الإعراب لكن فيما اختاره ضعفا من جهه دوران الإعراب على وسط الكلمه فلذلك اجتنبه أكثر العرب

قوله «يغتفر فى الوقف مطلقا» أى : سواء كان أولهما حرف لين كالمؤمنون والمؤمنين والمؤمنات ، أولا نحو بكر عمرو ، وقد عرفت أن الثانى ليس فيه التقاء الساكنين حقيقه ، إذ هو مستحيل فيما أولهما فيه حرف صحيح

قوله «وفى المدغم قبله لين فى كلمه» احتراز من نحو (قالوا اطّيّرنا) وخافى الله ، وخافا الله

١- سأ : اسم يزجر به الحمار ليحتبس ، أو ليمضى ، أو يدعى به ليشرب ، وفى المثل «قرب الحمار من الردهه ولا تقل له سأ» والردهه : نقره فى الصخره يستنقع فيها الماء

قوله «خويصّه» تصغير خاصه

قوله «تمود الثوب» فعل ما لم يسم فاعله من «تماددنا الثوب» أى : مده بعضنا من بعض

قوله «نحو ميم قاف عين» يعنى به التقاء ساكنين سكون ثانيهما لعدم موجب الإعراب ، سواء كانت الكلمه من أسماء حروف التهجى كقاف لام ميم ؛ أو من غيرها ، كمرصاد ثمود عميد ، وسواء كان الحرف الأول حرف لين كما ذكرنا ، أولا كعمرو بكر ، وقد ذكرنا أن هذا الأخير شبيه بالتقاء الساكنين وليس به فى التحقيق ، وإنما جاز التقاء الساكنين فى مثل هذا لكون الكلمات مجراه مجرى الموقوف عليه كما يجىء وإن لم تكن موقوفا عليها

قوله «وقفا» كما إذا وقفت على ص فى كهيعص

قوله «وصلا» كما تصل عين بصاد فى هذه الفاتحه ؛ فسكون أواخرها ليس لأنها كانت متحركه ثم قطعت حركتها لأجل الوقف ؛ بل لكونها مبنيه على السكون ، وقال جار الله (١) : هى معربه ، لكنها لم تعرب لعريها عن سبب

١- قال جار الله الزمخشرى فى تفسير سوره البقره من الكشاف (ح ١ ص ٩) فان قلت : من أى قبيل هى (يريد الألفاظ التى يتهجى بها) من الاسماء : أمعربه أم مبنيه؟ قلت : بل هى أسماء معربه ، وإنما سكنت سكون زيد وعمرو وغيرهما من الاسماء حيث لا يمسها إعراب لفقد مقتضيه وموجبه ، والدليل على أن سكونها وقف وليس ببناء أنها لو بنيت لحذى بها حذو كيف ، وأين ، وهؤلاء ولم يقل : ص ق ن مجموعا فيها بين الساكنين» اه ، وقد حقق العلامه البيضاوى مراد جار الله من هذه العباره بأوجز لفظ فقال «وهى (أى : أسماء حروف التهجى) ما لم تلها العوامل موقوفه خاليه عن الاعراب ؛ لفقد موجبه ومقتضيه ، لكنها قابله إياه معرضه له ؛ إذ لم تناسب مبنى الاصل ، ولذلك قيل : «ص» و «ق» مجموعا فيهما بين ساكنين ، ولم تعامل معامله أين وهؤلاء» اه ومن هنا تعلم أن ادعاء المؤلف الاضطراب والتناقض فى عباره جار الله غير صحيح ، لأن معنى قول جار الله «إنها معربه» هو أنها ليست مبنيه بل هى مهيأه للاعراب ومعده له وتقبله لعدم وجود مقتضى البناء ، ومعنى قوله «لكنها لم تعرب لعريها عن سبب الأعراب» هو أنها فى حال عدم تركيبها لم تعرب بالفعل ، وذلك لا غبار عليه ؛ لأن كل الاسماء قبل تركيبها لا يجرى عليها الاعراب بالفعل وإن كانت بعرضه أن يجرى عليها ، واستمع لأبى حيان حيث يقول : «الأسماء المتمكنه قبل التركيب كحروف الهجاء المسروده : ا ب ت ث ، وأسماء العدد ، نحو واحد اثنان ثلاثه أربعه ، فيها للنحاه ثلاثه أقوال : فاختار ابن مالك رحمه الله أنها مبنيه على السكون لشبهها بالحروف فى كونها غير عامله ولا معموله ، وهذا عنده يسمى بالشبه الاهمالى. وذهب غيره إلى أنها ليست معربه لعدم تركبها مع العامل ، ولا مبنيه لسكون آخرها فى حاله الوصل وما قبله ساكن ، وليس فى المبنيات ما هو كذلك. وذهب بعضهم إلى أنها معربه ، يعنى حكما لا لفظا ، والمراد به قابليه الاعراب وأنه بالقوه كذلك ، ولولاه لم يعل فتى لتحركه وانفتاح ما قبله. وهذا الخلاف مبنى على اختلافهم فى تفسير المعرب والمبنى ؛ فان فسر المعرب بالمركب الذى لم يشبه مبنى الأصل شبها تاما والمبنى بخلافه ؛ فهى مبنيه ، وإن فسر بما شابهه وخلافه ولم نقل بالشبه الاهمالى فهى معربه ، تنزيلا لما هو بالقوه منزله ما هو بالفعل ، وإن قلنا : المعرب ما سلم من الشبه وتركب مع العامل والمبنى ما شابهه ، فهى واسطه ، وللناس فيما يعشقون مذاهب ، فالخلاف لفظى ، والأمر فيه سهل ، وكلام الكشاف مبنى على الثانى (من تفسيرات المعرب والمبنى)

وكلام البيضاوى محتمل له ولما بعده وإن كان الأول أظهر ، ثم إنه قيل : إن المحققين حصروا سبب بناء الأسماء فى مناسبه ما لا تمكن له أصلا (يريد شبه الحرف) ، وسموا الاسماء الخاليه عنها معربه ، وجعلوا سكون أعجازها قبل التركيب وقفا لا بناء ، واستدلوا على ذلك بأن العرب جوزت فى الأسماء قبل التركيب التقاء الساكنين كما فى الوقف فقالوا زيد ، عمرو ، ص ، ق ، ولو كان سكونها بناء لما جمعوا بينهما كما فى سائر الأسماء المبنيه نحو كيف وأخواتها. لا يقال : ربما عددت الاسماء ساكنه الاعجاز متصلا بعضها ببعض فلا يكون سكونها وقفا بل بناء ؛ لأنا نقول : هى قبل التركيب فى حكم الوقف سواء كانت متفاصله أو متواصله ؛ إذ ليس فيها قبل ما يوجب الوصله ؛ فالمتواصله منها فى نيه الوقف فتكون ساكنه ، بخلاف كيف وأين ، وحيث ، وجير ، إذا عددت وصلا ، فان حركتها لكونها لازمه لا تزول إلا بوجود الوقف حقيقه» اه

الإعراب ، وهذا منه عجيب ، كيف يكون الاسم معربا بلا مقتض للإعراب؟

ص: ٢٢١

وإنما قلنا إنها لم تكن متحركه بحركه لأن الحركه إما إعرابيه وكيف تثبت الحركه الإعرابيه من دون سبب الإعراب الذى هو التركيب مع العامل؟ وإما بنائيه ، ولا يجوز ؛ لأن بناء ما لم يثبت فيه سبب الإعراب أقوى من بناء ما عرض فيه مانع من الإعراب ، فينبغى أن يكون أقوى وجهى البناء على أصل البناء ، وهو السكون ؛ لأن أصل الإعراب الحركه ، وأصل البناء السكون ، ثم نقول : إن [مثل] هذه الكلمات سواء كانت من أسماء حروف الهجاء أو من أسماء العدد كواحد اثنان ثلاثه ، أو من غيرهما كزيد عمرو بكر ، وإن اتصل بعضها ببعض فى اللفظ ؛ إلا أن آخر كل واحد منها فى حكم الموقوف عليه ، وإنما وجب ذلك فيها لأن كل كلمه منها مقطوعه عما بعدها من حيث المعنى ، وإن كانت فى اللفظ متصله به ، والدليل على كون كل واحده فى حكم الموقوف عليه إثبات ألف الوصل فى اثنان إذا عددت ألفاظ العدد ، وقلب تاء أربعه وثلاثه هاء ، نحو واحد إثنان ثلاثه أربعه ، اتفاقا منهم ، وألف الوصل تسقط فى الدرج ولا ينقلب التاء هاء إلا فى الوقف ؛ فهذه أسماء مبنيه على السكون أجريت عليها حكم الوقف ، كما يوقف على كم ومن وسائر الكلم المبنيه على السكون ؛ فيجرى فى آخر كل واحده منها حكم الوقف ؛ لعدم تعلق شىء منها بما بعده ، كما أنه لما لم يتعلق نحو قوله تعالى : (بِسْمِ اللهِ الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ) بما بعده من أول السوره كقوله تعالى : (قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ) وقفت على الرحيم ، لكن لا تسكت على كل واحده كما هو حق الوقف فى آخر الكلام التام ؛ لأن ذلك إنما هو للاستراحه بعد التعب ، ولا تعب ههنا بالتلفظ بكل كلمه ، فمن حيث تجرى أواخرها مجرى

الموقوف عليه قلبت التاء فى ثلاثه أربعه هاء ، ومن حيث وصلتها بما بعدها ولم تقف عليها نقلت حركه همزه أربعه إلى الهاء ، على ما حكى سيبويه ، كما ينقل فى نحو مسأله ، وقد أفلح ، ومثله قول الشاعر :

٧٠ - أقبلت من عند زياد كالخرف

تخطّ رجلاى بخطّ مختلف

* تكتّبان فى الطّريق لام ألف (١)

بنقل حركه همزه ألف إلى ميم لام ، ونقل المبرد عن المازنى منع نقل حركه الهمزه فى ثلاثه أربعه إلى الهاء ، وسيبويه أوثق من أن تردّ روايته (٢) عن العرب ، ولا سيما إذا لم يمنعها القياس ، وفرق سيبويه بين ما سكونه بنظر الواضع كأسماء حروف التهجى وبين ما سكونه يعرض عند قصد التعديد نحو واحد اثنان ثلاثه ، وزيد عمرو بكر ، فقال : ما أصله الإعراب جاز أن يشمّ فيه الرفع ؛ فيقال واحد اثنان ، بإشمام الرفع [وإنما أشم الرفع] دون غيره لأنه أقوى الإعراب

١- هذه الأبيات لأبى النجم العجلى الفضل بن قدامه ، وكان لأبى النجم صديق يسقيه الشراب فاذا انصرف من عنده انصرف ثملا. وزياد : هو صديق أبى النجم الذى كان يسقيه. والخرف : الذى فسد عقله لكبر أو نحوه ، وهو صفه مشبهه ، وبابه فرح. وتخط : تعلم ، ومعنى الابيات أنه خرج من عند صديقه يترنح فتخط رجلاه خطا كالألف تاره وكاللام تاره أخرى ، يريد أنه لا يمشى على استقامه. والاستشهاد بالبيت على أنه نقل حركه همزه ألف إلى ميم لام كما نقلت حركه همزه أربعه إلى الهاء فى قولك ثلاثه اربعه حين تصل الثلاثه بما بعدها. وهذا البيت من شواهد سيبويه (ح ٢ ص ٣٤)

٢- قال سيبويه رحمه الله (ح ٢ ص ٣٤): «وزعم من يوثق به أنه سمع من العرب من يقول : ثلاثه اربعه ، طرح همزه أربعه على الهاء ففتحها ولم يحولها تاء ؛ لأنه جعلها ساكنه والساكن لا يتغير فى الادراج ، تقول : اضرب ، ثم تقول : اضرب زيدا» اه ، وبعد أن ذكر سيبويه أنه ينقل ذلك عن من يوثق به عن العرب لا محل لانكار المبرد الذى ذكره المؤلف عنه

وأسبقه ، وأما ألف لام ميم فلا يشمّ شيء منها حركه لكونها أعرق فى السكون من الأول ، إذ سكون مثلها بنظر الواضع ، ومنع الأخفش من الإشمام ، ولا وجه لمنعه مع وجه الاستحسان المذكور ، وعلى ما قاله سيبويه لا بأس باشمام الرفع فى المضاف فى نحو غلام زيد إذا لم تركبه مع عامله

قوله «وفى نحو آلحسن عندك ، وآيمن الله يمينك ؛ للالتباس» يعنى إذا دخلت همزه الاستفهام على ما أوله همزه وصل مفتوحه لم يجز حذف همزه الوصل ، وإن وقعت فى الدرج ؛ لئلا يلتبس الاستخبار بالخبر ؛ لأن حركتى الهمزتين متفقتان ؛ إذ هما مفتوحتان ، وللعرب فى ذلك طريقان : أكثرهما قلب الثانيه ألفا محضا ، والثانى تسهيل الثانيه بين الهمزه والألف ، والأول أولى ؛ لأن حق الهمزه الثانيه كان هو الحذف ؛ لوقوعها فى الدرج ، والقلب أقرب إلى الحذف من التسهيل ؛ لأنه إذهاب للهمزه بالكليه كالحذف ، وقرىء فى الكتاب العزيز بالوجهين ، فاذا قلبت الثانيه ألفا التقى ساكنان لا على حدهما ؛ لأن الثانى ليس بمدغم فى نحو آلحسن ولا موقوف عليه كما شرطنا ، وفى قولك «آلله» وإن كان مدغما إلا أن المدغم ليس من كلمه حرف المد ، ولا المدغم فيه ، وإنما لم يحذف الألف المنقلبه من الهمزه لئلا يلزمهم ما فروا منه من التباس الاستخبار بالخبر ، وهوّن ذلك كون الألف أمكن فى المد من أخويه

قوله «وحلقتا البطان» يقال فى المثل : التقت حلقتا البطان ؛ (١) إذا

١- هذا مثل تقوله العرب إذا اشتد الكرب ، ومنه قول أوس بن حجر من قصيدته التى يمدح فيها فضاله بن كلده ويرثيه بعد وفاته ليبكك الشّرب والمدامه والفتيان طرّا وطامع طمعا وذات هدم عار نواشرها تصمت بالماء تولبا جدعا والحىّ إذ حاذروا الصّباح وإذ خافوا مغيرا وسائرا تلعا وازدحمت حلقتا البطان بأق وام وجاشت نفوسهم جزعا الهدم : الأخلاق من الثياب والنواشر : عروق ظاهر الكف. والجدع : السيء الغذاء. والبطان : الحزام الذى يجعل تحت بطن البعير ، وفيه حلقتان ، فاذا التقتا فقد بلغ الشد غايته

تفاقم الشر ، وذلك لأنهما لا يلتقيان إلا عند غايه هزال البعير أو فرط شد البطان

إذا التقى ساكنان فى غير هذه المواضع وأولهما مده حذف أولهما

قال : «فإن كان غير ذلك وأوّلهما مدّه حذفت ، نحو خف وقل وبع وتخشين واغزوا وارمى واغزنّ وارمنّ ويخشى القوم ويغزو الجيش ويرمى الغرض»

أقول : كان حق قوله «وحلقتا البطان شاذ» أن يكون بعد قوله «ويرمى الغرض» لأن حق الألف الحذف كما فى «يخشى القوم» ولم تحذف

قوله «فإن كان غير ذلك» أى : إن كان التقاء الساكنين غير ذلك المذكور ، وذلك على ضربين : إما أن يكون أولهما مدّه ، أولا ، ونعنى بالمده حرف لين ساكنا ، حركه ما قبله من جنسه ؛ فان كان فلا يخلو من أن يكون حذف المده يؤدّى إلى لبس ، أولا ؛ فإن أدى إليه حرك الثانى ؛ إذ المد لا يحرك كما فى مسلمون ومسلمان ، فإن النون فى الأصل (١) ساكن ، فلو حذفت الألف والواو للساكنين لالتبسا بالمفرد المنصوب والمرفوع المنونين ، وكذا فى يسلمان

١- وجهه أن النون فى المثنى والجمع هى التنوين الدال على تمكن الاسم ، والتنوين نون ساكنه ، فلما اجتمعت مع حرف المد وهو ساكن أيضا ، واجتماعهما ههنا ليس مما يغتفر ، وتعذر حذف حرف المد لأنه مفض إلى اللبس ، وتعذر تحريكه لأنه نقض للغرض ؛ لأن المطلوب من المد التخفيف وتحريكه نقض لهذا الغرض ؛ حركت النون ، والأصل فى تحريك الساكن إذا اضطر إليه أن يكسر وفتحت النون فى الجمع للفرق بين نون المثنى ونون الجمع ، ولم يعكس ليحصل التعادل فى المثنى نخفه الألف وثقل الكسره ، وفى الجمع بثقل الواو وخفه الفتحه

ويسلمون وتسلمين لو حذفت المدّات لالتبس الفعل بالمؤكد بالنون الخفيفه فى بدء النظر ، وإن لم يؤدّ الحذف إلى اللبس حذف المدّ ، سواء كان الساكن الثانى من كلمه الأول كما فى خف وقل وبع ، أو كان كالجزء منها ، وذلك بكونه ضميرا مرفوعا متصلا ، نحو تخشين وتغزون وترمين ، كان أصلها تخشى وتغزو وترمى ، (١) فلما اتصلت الضمائر الساكنه بها سقطت اللامات للساكنين ، أو بكونه أول نونى التأكيد المدغم أحدهما فى الآخر ، نحو اغزنّ وارمنّ ؛ فإنه سقط فيهما الضميران لاتصال النون الساكنه بهما ، أو كان الساكن الثانى أول كلمه منفصله كما فى يخشى القوم ، ويغزو الجيش ، ويرمى الغرض (٢)

وإنما حذف الأول إذا كان مده مع عدم اللبس ، وحرك هو إذا كان غيرها نحو اضرب اضرب إلا مع مانع كما فى لم يلده (٣) على ما يجىء ، ولم

١- هذا الذى ذكره مبنى على ما ذهب إليه المؤلف وقرره مرارا من أن الضمائر إنما تلحق الأفعال بعد إعلالها على ما تقتضيه أسباب الاعلال (أنظر ح ١ ص ٧٩) وسيقرر ذلك قريبا. وأما بناء على ما ذهب إليه غيره من أن الضمائر تلحق الأفعال قبل الاعلال فأصل تخشين تخشيين - كتعلمين - تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا فصار تخشاين ، فحذفت الألف للتخلص من التقاء الساكنين ، وأوثرت هى بالحذف لأمرين : الأول أنها جزء كلمه ، والثانى أنها لام ، واللام محل التغيير والحذف. وأصل تغزون تغزوون - كتنصرون - استثقلت الضمه على الواو فحذفت الضمه فالتقى ساكنان ، فحذفت الواو الأولى للتخلص من التقائهما. وأصل ترمين ترميين كتضربين ، استثقلت الكسره على الياء فحذفت الكسره فالتقى ساكنان ، فحذفت الياء الأولى للتخلص من التقائهما

٢- الغرض : الهدف الذى ينصب فيرمى بالسهام

٣- وردت هذه الكلمه فى بيت من الشعر لرجل من أزد السراه وهو : عجبت لمولود وليس له أب وذى ولد لم يلده أبوان وقد مضى ذكر البيت ووجه التخفيف فيه (أنظر ح ١ ص ٤٥) وانظر (ص ٢٣٨ من هذا الجزء)

يحذف الثانى ولم يحرك هو فى جميع المواضع لأن الثانى من الساكنين هو الذى يمتنع التلفظ به إذا كان الأول صحيحا ، والذى يستثقل فيه ذلك إذا كان الأول حرف لين ، وسبب الامتناع أو الاستثقال هو سكون الأول فيزال ذلك المانع : إما بحذف الأول إذا استثقل عليه الحركه ، وذلك إذا كان مدا ؛ أو بتحريكه إذا لم يكن كذلك ، وأما أول الساكنين فانك تبتدىء به قبل مجىء الثانى فلا يمتنع سكونه ولا يستثقل ، وإنما استثقل تحريك المد الذى هو الواو والياء لأن المطلوب من المد التخفيف وذلك بأن سكن حرف اللين وجعل ما قبله من جنسه ليسهل النطق به ، وتحريكه نقض لهذا الغرض ، وأما الألف فلا يجىء فيه ذلك ؛ لأن تحريكه مستحيل ؛ إذ لا يبقى إذن ألفا ، وإنما حذف الواو من اغزنّ والياء من ارمنّ وإن كان نون التأكيد كجزء الكلمه الأولى فيكون لو خلّى مثل الضالّين وتمودّ الثوب لأنها كلمه أخرى على كل حال ، وليست بلازمه ، فتعطى من جهه اللزوم حكم بعض الكلمه

فان قيل : فلم عد فى نحو اضربانّ كجزء الكلمه فلم يحذف الألف؟

قلت : الغرض الفرق بين الواحد والمثنى ، كما مر فى شرح الكافيه

فنقول : النون من حيث لا يستثقل يمكن أن يكون له حكم جزء الكلمه ، ومن حيث هو على حرفين وليس بلازم للكلمه ليس كجزئها ، فحيث كان لهم غرض فى إعطائه حكم الجزء أعطوه ذلك ، أعنى فى نحو اضربانّ ، وحيث لم يكن لهم غرض لم يعطوه ذلك كما فى اغزنّ وارمنّ ، وفى تمثيل المصنف باغزوا وارمى - نظرا إلى أن أصلهما اغزووا وارميى فسكنت اللام استثقالا ثم حذفت لالتقاء الساكنين - نظر ؛ لأن الواو والياء فاعلان يتصلان بالفعل بعد الإعلال ، كما ذكرنا أول الكتاب (١) فى تعليل ضمه قلت وكسره بعت ، فالحق أن يقال : الواو

١- أنظر (ح ١ ص ٧٩)

والياء فى اغزوا وارمى إنما اتصلا باغز وارم محذوفى اللام للوقف ؛ لا أنهما ثابتا اللام

اعلم أن الضمائر المرفوعه المتصله بالمجزوم والموقوف (١) نحو اغزوا ولم يغزوا واغزوا ولم تغزوا واغزى ولم تغزى وارميا ولم ترميا وارموا ولم ترموا وارمى ولم ترمى وارضيا ولم ترضيا وارضوا ولم ترضوا وارضى ولم ترضى ؛ إنما تلحق الفعل بعد حذف اللام للجزم أو الوقف ، كما لحقت فى اضربا وقولوا ولم يضربا ولم يقولوا بعد الجزم والوقف ، ثم تعود اللامات لحقوقها ، لأن الجزم والوقف معها ليسا على اللام ، ثم تسقط اللامات مع الواو والياء لاجتماع الساكنين بعد حذف حركاتها ، ولا تسقط مع الألف نحو اغزوا وارميا وارضيا ولم تغزوا ولم ترميا ولم ترضيا ؛ لعدم الساكنين ، ولم يقلب اللام ألفا فى ارضيا واخشيا حملا على ترضيان وتخشيان ، على ما يجىء فى باب الإعلال

إذا حذف أول الساكنين ثم تحرك الثانى بحركه غير أصليه لم يرجع المحذوف

قال : «والحركه فى نحو خف الله واخشوا الله واخشى الله واخشونّ واخشين غير معتدّ بها ، بخلاف نحو خافا وخافنّ»

أقول : يعنى أن حركه الواو فى اخشوا الله وحركه اللام فى خف الله عرضتا لأجل كلمه منفصله ، وهى الله ، فلم يعتد بها ، فلم ترجع الألف المحذوفه لأجل سكون الواو واللام ، وكذلك حركه واو اخشونّ وياء اخشينّ لأن النون المتصله بالضمير كالكلمه المنفصله ، على ما قرر المصنف فى آخر الكافيه

فان قيل : هب أن النون كالكلمه المنفصله عن الفعل بسبب توسط الضمير بينهما ، أليست كالمتصله بالضمير اتصالها باللام فى خافنّ؟ فلما كان حركه اللام فى خافنّ كالأصليه بسبب ما اتصل به : أى النون ، فلذا رجع الألف المحذوفه فى خف ، فكذا كان ينبغى أن يكون حركه الواو والياء فى اخشونّ واخشينّ ، فكان ينبغى أن ترجع اللام المحذوفه فيهما لسكون الواو والياء المتصلين بهما

١- المراد بالموقوف المبنى وهو تعبير شائع فى عبارات المتقدمين من النحاه

قلنا : بين اتصال النون بلام الكلمه وبين اتصالها بالضمير فرق ، وذلك لأن النون إذا اتصلت لفظا بالضمير فهى غير متصله به معنى ؛ لأنها لتأكيد الفعل لا لتأكيد الضمير ، وأيضا فإن لام الكلمه عريق فى الحركه فاعتدّ بحركته العارضه ، بخلاف واو الضمير ويائه ؛ فانهما عريقان فى السكون

فان قلت : أليس النون فى نحو اضربانّ بعد الضمير؟ فهلا حذفت الألف كما فى اضربا الرّجل؟

قلت : خوفا من التباس المثنى بالمفرد كما مر ، وأما حركه اللام فى خافا وخافوا وخافى وخافنّ فإنها مع عروضها صارت كالأصليه ، بسبب اتصال الضمير المرفوع المتصل الذى هو كجزء الفعل ، واتصال نون التأكيد بنفس الفعل ، وكذا فى ليخافا وليخافوا وليخافنّ ، مع أن حركات اللام فى الكلمات المذكوره وإن كانت عارضه بسبب إلحاق الضمائر والنون ، لكنها ثابته الأقدام لأجل خروج اللام عن كونه فى تقدير السكون ، كما كان فى قم الليل ولم يقم الليل ؛ إذ الجزم والوقف مع نون التأكيد المتصله بلام الكلمه زالا بالكليه لصيرورتها معها مبنيه على الحركه على (١) الأصح ، كما مر فى شرح الكافيه ، ومع اتصال

١- هذا أحد أقوال ثلاثه فى الفعل المضارع الذى اتصلت به نون التوكيد ، وحاصله أن الفعل المضارع يبى على الفتح إذا باشرته نون التوكيد ولم يفصل بينهما فاصل ظاهر أو مقدر ، وذلك فى الفعل المضارع المسند إلى اسم ظاهر أو إلى ضمير الواحد المذكر ، وعله بنائه حينئذ تركبه مع النون كتركب خمسه عشر ، والفاصل الظاهر ألف الاثنين ، والمقدر واو الجماعه وياء المخاطبه ، والقول الثانى أن المضارع مع نون التوكيد مبنى مطلقا سواء أباشرته النون أم لم تباشره ، وهو مبنى على فتح ظاهر مع المباشره ، وعلى فتح مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بحركه المناسبه مع غير المباشره. والقول الثالث أن الفعل المضارع مع نون التوكيد معرب مطلقا ، وعلامه إعرابه النون المحذوفه لتوالى الأمثال إذا كانت النون غير مباشره للفعل بأن فصل بينهما فاصل ملفوظ به أو مقدر ، أما مع النون المباشره فعلامه إعرابه حركه مقدره منع من ظهورها حركه التميز بين المسند إلى الواحد والمسند إلى الجماعه والمسند إلى الواحده.

الضمائر البارزه فی نحو قولا- ولم یقولا- وقولوا ولم یقولوا وقولی ولم تقولی بلا- نون تأکید ینتقل الجزم والوقف عن اللام إلی النون التی بعد اللام ؛ ففی الحالتین لم یبق اللام فی تقدیر السکون ، فلا- جرم رجعت العینات ؛ ولزوال الجزم والوقف تثبت اللامات فی اغزون ولیغزونّ واغزوا

هذا ، وإنما لم یحذف أول الساکنین ، أعنی الألف فی رمی وغزا ، عند اتصال ألف المثنی فی غزوا ورمیا وأعلیان وحبلیان ، بل قلبت واوا أو یاء کما رأیت ، وحرک ؛ خوفا من التباس المثنی بالمفرد ، أعنی رمی وغزا وأعلی زید وحبلی عمرو

وإنما لم ترد اللام المحذوفه فی مثل رمت وغزت وإن تحرکت التاء فی غزتا ورمتا لأن حرکتها وإن کانت لأجل الألف التی هی کالجزء ، لکن تاء التأنیث الفعلیه عریقه السکون ، بخلاف لام قوما ، کما مر ، وأیضا حق التاء أن تکون بعد الفاعل ، لأنها علامه تأنیثه لا علامه تأنیث الفعل ، فهی مانعه للألف من الاتصال التام کما قلنا فی اخشونّ واخشینّ ، علی أن بعضهم جوز ردّ الألف فی مثله ، مستشهدا بقوله

۷۱ - لها متنتان خظاتا کما

أکبّ علی ساعدیه النّمر (۱)

۱- هذا بیت من قصیده تنسب لامرىء القیس بن حجر الکندی ، وهو فی وصف فرس ، وقبله قوله. لها حافر مثل قعب الولید رکّب فیه وظیف عجر لها ثنن کخوافی العقا ب سود یفین إذا تزبّر لها ذنب مثل ذیل العروس تسدّ به فرجها من دبر القعب : قدح مقعر من خشب ، والولید : الصبی ؛ یرید أن جوف حافرها واسع. والوظیف : مقدم الساق ، وهو من الحیوان ما فوق الرسغ إلی الساق. وعجر : غلیظ ، والثنن : جمع ثنه (کعرفه) ، وهی الشعرات التی فی مؤخر رسغ الدابه ، ویفین : أصله یفئن ، وتزبئر : تنتفش ، والمتنتان : تثنیه متنه ، وهی بمعنی المتن ؛ وأراد جانبی ظهرها. وخظاتا : اکتنزتا وارتفعتا ، وقوله «کما أکب علی ساعدیه النمر» قال ثعلب : أی فی صلابه ساعد النمر إذا اعتمد علی یدیه ، فکأنه قال لها جانبا ظهر مکتنزان شدیدان. والاستشهاد بالبیت فی قوله «خظاتا» وهو فعل ماض أصله خظی - کرمی - ومعناه اکتنز ، فأذا ألحقت به تاء التأنیث قلت خظت کما تقول رمت ، فان جئت بألف المثنی مع تاء التأنیث فالقیاس أن تقول : خظتا ، کما تقول : رمتا ، کما قال المؤلف ، ولکن هذا الشاعر أعاد الألف التی هی لام الفعل نظرا إلی تحرک التاء ، ولم یبال بعراقه التاء فی السکون ، وهذا تخریج جماعه من العلماء منهم الکسائی ، وذهب الفراء إلی أن خظاتا مثنی خظاه ، حذفت نون الرفع کما حذفت فی نحو قول الراجز : * یا حبّذا عینا سلیمی والفما* أراد «والفمان» ، وکما حذفت فی قول الشاعر : لنا أعنز لبن ثلاث فبعضها لأولادها ثنتا وما بیننا عنز أراد «ثنتان» ؛ وذهب أبو العباس المبرد إلی أن النون حذفت للاضافه ، وعنده أن خظاتا مضاف إلی «کما أکب علی ساعدیه النمر» وهو کلام لا معنی له ؛ إذ لا یمکن تخریجه علی وجه صحیح

إذا التقى ساكنان وليس أولهما مده وجب تحريك أولهما

قال : «فإن لمّ يكن مـدّه حرّك ، نحو اذهب اذهب ولم أبله وألم الله واخشوا الله واخشـى الله ، ومن ثمّ قيل اخشونّ واخشـينّ لأنّه كالمنفصل»

أقول : اعلم أن أول الساكنين إن لم يكن مـده وجب تحريكه ، إلا إذا أدّى تحريكه إلى نقض الغرض كما فى لم يلـده وانطلق ، كما يجىء ، وإنما وجب تحريك الأول من دون هذا المانع لأن سكونه كما ذكرنا هو المانع

من التلفظ بالساكن الثانى ، فيزال ذلك المانع بتحريكه ، إذ لا يؤدى التحريك إلى استثقال كما أدى إليه تحريك حرف المد على ما ذكرنا

ويستثنى من هذا الباب نون التأكيد الخفيفه فى نحو قوله :

٧٢ - لا تهين الفقير علّك أن

تركع يوما والدّهر قد رفعه (١)

فإنه يحذف كما ذكرنا فى شرح الكافيه فرقا بينها وبين التنوين (٢)

١- هذا البيت من بحر المنسرح ، وآخر النصف الأول منه قوله : «علك أن» وقد حذف من أوله سبب خفيف. وهو من قصيده للأضبط بن قريع أولها : لكلّ همّ من الهموم سعه والصّبح والمسى لا فلاح معه ما بال من سرّه مصابك لا يملك شيئا من أمره وزعه وقبل البيت الشاهد قوله : قد يجمع المال غير آكله ويأكل المال غير من جمعه فاقبل من الدّهر ما أتاك به من قرّ عينا بعيشه نفعه وصل حبال البعيد إن وصل الحبل وأقص القريب إن قطعه والأضبط بن قريع جاهلى قديم ، وهو الذى أساء قومه مجاورته فانتقل عنهم إلى آخرين ففعلوا مثل ذلك فقال : أينما أوجّه ألق سعدا ، وقال : بكلّ واد بنو سعد (فذهبتا مثلين) ، والفلاح : البقاء والعيش ، وهو أيضا الفوز ، وعليه يحمل قول المؤذن «حى على الفلاح» والاستشهاد بالبيت على أن أصله «لا تهينن» بنون التوكيد الخفيفه الساكنه بعد النون التى هى لام الكلمه ، فلما وقع بعدها ساكن آخر وهو لام التعريف حذفت نون التوكيد للتخلص من التقاء الساكنين

٢- يريد أنهم قصدوا عدم تسويتها بالتنوين ، وذلك لأن التنوين لازم للاسم المتمكن فى الوصل إذا خلا عن المانع ، وهو الاضافه واللام ، بخلاف النون الخفيفه ، فانها قد تترك من الفعل بلا مانع ، فلما اضطروا إلى تحريكهما أو حذفهما - وذلك عند التقائهما مع ساكن آخر - أجروا التنوين على الأصل فى التخلص من التقاء الساكنين ، وهو تحريك أولهما إذا لم يكن مده ، وأجروا النون على خلاف الأصل ، وهو حذف أول الساكنين ، مع أنها ليست مده ، فرقا بينها وبين التنوين ، ولم يعكسوا ؛ لأن التنوين لازم للاسم المتمكن بخلاف النون ، والخلاصه أن التنوين إذا التقى مع ساكن آخر فلا يحذف قياسا إلا فى ابن وابنه إذا كانا نعتين لعلم وكانا مضافين لعلم آخر ، وإنما حذف التنوين من الموصوف بهما لأنه قد كثر استعمالهما نعتين على هذا الوجه ، واللفظ إذا كثر استعماله طلب التخفيف فيه ، فلما اضطروا بسبب التقاء الساكنين إلى تحريك التنوين أو حذفه اختاروا حذفه طلبا للخفه ، والنون الخفيفه إذا التقت مع ساكن آخر حذفت قياسا ؛ قصد اللفرق بينها وبين التنوين

ويستثنى أيضا نون لدن ، وحذفه شاذ ، ووجهه مع الشذوذ أنه كان فى معرض السقوط من دون التقاء الساكنين ، نحو :

٧٣ - من لد لحييه إلى منحوره

يستوعب البوعين من جريره (١)

فيجوز حذفه إذا وقع موقعا يحسن حذف حرف المد فيه ، وذلك لأجل مشابهته للواو ، ولا يقاس عليه نون لم يكن ، وإن شاركه فيما قلنا : من مشابهه

١- هـذا البيت من شواهد سيبويه ، وقد وقع فى نسخ الأصل كلها على ما ترى ، والذى فى سيبويه وفى شرح الشواهد للبغدادى يستوعب البوعين من جريره من لد لحييه إلى منحوره وصف بعيرا ، أو فرسا ، بطول العنق فجعله يستوعب من حبله الذى يربط به مقدار باعين فيما بين لحييه ونحره. والبوعان : مثنى بوع ، وهو مصدر بعت الشىء أبوعه بوعا إذا ذرعته بباعك ، والجرير : الحبل والاستشهاد بالبيت فى قوله : «لد لحييه» على أن أصله لدن فحذفت النون قال سيبويه. «فأما لدن فالموضع الذى هو أول الغايه ، وهو اسم يكون ظرفا ، يدلك على أنه اسم قولهم : من لدن ، وقد يحذف بعض العرب النون حتى يصير على حرفين ، قال الراجز : «يستوعب البوعين ... البيت» اه

الواو ، وجواز حذفه لغير الساكنين ؛ لأن حذف نون لدن للساكنين شاذ ، وما ذكرناه وجه استحسانه ، وليس بعله موجبه

ويستثنى أيضا تنوين العلم الموصوف بابن مضافا إلى علم كما مر فى موضعه (١)

وأما حذف التنوين للساكنين فى قوله :

٧۴ - وحاتم الطّائىّ وهّاب المئى (٢)

١- المعروف من مذاهب النحاه أن كلمه «ابن» إذا وقعت بين علمين ثانيهما أبو الأول وكانت وصفا لأولهما وجب أمران : أحدهما حذف ألف ابن فى الخط ، وثانيهما حذف تنوين العلم الأول إن كان منونا ؛ لكن حكى التبريزى فى شرح الحماسه فى هذا لغتين : الأولى حذف التنوين كالمشهور عن النحاه ، وثانيتهما جواز التنوين. قال (ح ۴ ص ٣۴ طبعه المكتبه التجاريه) فى شرح قول قرواش بن حوط الضبى نبّئت أنّ عقالا بن خويلد بنعاف ذى عزم وأنّ الأعلما ينمى وعيدهما إلىّ وبيننا شمّ فوارع من هضاب يرمرما ما نصه : «والأجود فى العلم وقد وصف بالابن أو الابنه مضافين إلى علم أو ما يجرى مجراه ترك التنوين فيه ، وقد نون هذا الشاعر «عقالا» ؛ وإذ قد فعل ذلك فالأجود فى ابن خويلد أن يجعل بدلا ، ويجوز أن يجعل صفه على اللغه الثانيه» اه ، وعلى ذلك يحمل قول الراجز : * جاريه من قيس بن ثعلبه* على أنه لغه ، وليس ضروره كما ذكره بعض النحاه

٢- هذا بيت من الرجز المشطور لامرأه تفتخر بأخوالها ، وقبله : * حيده خالى ولقيط وعلى* وحيده ولقيط وعلى وحاتم : أعلام ، والطائى : نسبه إلى طيىء على خلاف القياس. والاستشهاد بالبيت فى قوله «وحاتم الطائى» حيث حذف التنوين من حاتم ضروره ، وفيه شاهد آخر فى قوله «المئى» حيث حذف النون ضروره ، وأصله المئين وليس هذا الاستشهاد الثانى مرادا هنا

وفيما قرىء من قوله تعالى (قُلْ هُوَ اللّٰه أَحَدٌ اللّٰه الصَّمَدُ) فشاذ

الأصل فى تحريک أول الساكنين الكسر

والأصل فى تحريك الساكن الأول الكسر ، لما ذكرنا أنه من سجيه النفس إذا لم تستكره على حركه أخرى ، وقيل : إنما كان أصل كل ساكن احتيج إلى تحريكه من هذا الذى نحن فيه ومن همزه الوصل الكسر لأن السكون فى الفعل : أى الجزم ؛ أقيم مقام الكسر فى الاسم : أى الجر ، فلما احتيج إلى حركه قائمه مقام السكون مزيله له أقيم الكسر مقامه على سبيل التقاصّ ، وقيل : إنما كسر أول الساكنين وقت الاحتياج إلى تحريكه لأنه لم يقع إلا فى آخر الكلمه فاستحب أن يحرك بحركه لا تلتبس بالحركه الإعرابيه ، فكان الكسر أولى ؛ لأنه لا يكون إعرابا إلا مع تنوين بعده أو ما يقوم مقامها من لام وإضافه ، فاذا لم يوجد بعده تنوين ، ولا قائم مقامها علم أنه ليس باعراب ، وأما الضم والفتح فقد يكونان إعرابا بلا تنوين ، ولا شىء قائم مقامه ، نحو جاءنى أحمد ، ورأيت أحمد ، ويضرب ولن يضرب ، فلو حرك باحدى الحركتين لالتبست بالحركه الإعرابيه

قوله «ولم أبله» أصله أبالى ، سقطت الياء بدخول الجازم ، فكثر استعمال «لم أبال» فطلب التخفيف ؛ فجوّز جزم الكلمه بالجازم مره أخرى ، تشبيها لها بما لم يحذف منه شىء كيقول ويخاف ، لتحرك آخرها ، فأسقط حركه اللام ، فسقط الألف للساكنين ، فألحق هاء السكت لأن اللام فى تقدير الحركه ، إذ هى إنما حذفت على خلاف القياس ، فكأنها ثابته كما فى «لم يره» و «لم يخشه» فالتقى ساكنان فكسر الأول كما هو القياس ، وأيضا فان الكسر حركته الأصليه

وأما قوله (ألم الله) فمن وقف على (ألم) وعدها آيه وابتدأ بالله محركا لهمزته

بالقتح فلا كلام فيه ، وأما من وصل ألم بالله فانه يحرك ميم ميم بالفتح لا غير ، وهو مذهب سيبويه ، والمسموع من كلامهم ، واختلف فى هذه الفتحه ، والأقرب كما قال جار الله أنها فتحه همزه الله نقلت إلى ميم ، كما قلنا فى ثلاثهربعه. وقال بعضهم : هى لإزاله الساكنين ، وإنما كان الأول هو المختار لما تقدم أن أسماء حروف الهجاء إذا ركبت غير تركيب الإعراب جرى كل واحد منها مجرى الكلمه الموقوف عليها ، لعدم اتصال بعضها ببعض من حيث المعنى ، وإن اتصلت من حيث اللفظ ؛ ومن ثم قلبت تاآت نحو ثلاثه أربعه هاء ، فلما كانت ميم كالموقوف عليها ثبتت همزه الوصل فى الله ؛ لأنها كالمبتدأ بها ، وإن كانت متصله فى اللفظ بميم ، فلما نقلت حركه همزه القطع إلى ما قبلها وحذفت فى ثلاثهربعه وفى قوله «لام الف» كذلك حذفت همزه الوصل بعد نقل حركتها إلى ما قبلها لأنها صارت كهمزه القطع من حيث بقاؤها مع الوصل ؛ إلا أن حذفها مع نقل الحركه فى (ألم الله) أولى من إثباتها ، كراهه لبقاء همزه الوصل فى الدرج ، بخلاف الهمزه فى ثلاثهربعه ولام ألف ؛ فان حذفها لا يترجح على إثباتها لكونها همزه قطع ، واختار المصنف جعل حركه ميم للساكنين ، بناء على أن الكلمات المعدوده ليست أواخرها كأواخر الكلم الموقوف عليها ، فيسقط إذن همزه الوصل لكونها فى الدرج ، فيلتقى ساكنان : الميم ، واللام الأولى ، فلم يكسر الميم كأخواته لأن قبله ياء وكسره ، فلو كسرت لتوالت الأمثال ، وأيضا فيما فعلوا حصول التفخيم فى لام الله ، إذ هى تفخم بعد الفتح والضم وترقق بعد الكسر ، والذى حمله على هذا بناؤه كما مر على أن سكون أواخر الكلمات المعدوده ليس للوقف ؛ لأنه إنما يسكن المتحرك ، ولا حركه أصلا لهذه الكلمات ، وذهب عنه أنه يوقف على الساكن أيضا ، والحق أنها مبنيه على السكون ، فجرى آخر كل واحده منها مجرى الموقوف عليه ، كما يوقف على من وكم ونحوهما ، وقلب التاء هاء وثبوت همزه الوصل فى نحو واحد اثنان دليل الوقف ، وأجاز الأخفش الكسر أيضا فى (ألم الله) قياسا

لا سماعا ، كما هو عادته فى التجرد بقياساته على كلام العرب الذى أكثره مبنى على السماع [وهذا من الأخفش] بناء على أن الحركه للساكنين وليست للنقل ، وبه قرأ عمرو بن عبيد

قوله «واخشوا الله ، وأخشى الله» إنما لم يحذف الواو والياء لأن الأصل أن يتوصل إلى النطق بالساكن الثانى بتحريك الساكن الأول لا بحذفه ، لأن سكونه هو المانع من النطق به ، فيرفع ذلك المانع فقط ، وذلك بالتحريك ، وإنما ينتقل إلى حذفه إذا كان مده كما ذكرنا ، والواو والياء إذا انفتح ما قبلهما ليستا بمدتين فلا يستثقل تحريكهما ، مع أنه لو حذف الواو والياء ههنا - وهما كلمتان برأسهما - لم يكن عليهما دليل ؛ لأن قبلهما فتحه ، بخلاف «اغزوا القوم» و «اغزى الجيش» فان الضمه قبل الواو والكسره قبل الياء دليلان عليهما بعد حذفهما

قوله «ومن ثم قيل اخشونّ واخشينّ لأنه كالمنفصل» لا وجه لا يراد هذا الكلام ههنا أصلا ؛ لأن الساكن الأول يحرك إذا لم يكن مده ، وإن كان الثانى متصلا مثل الهاء فى «لم أبله» أو منفصلا كاخشوا الله واخشى الله أو كالمنفصل كاخشونّ واخشينّ ؛ فأى فائده لقوله «لأنه كالمنفصل» وحكم المتصل أيضا كذلك؟

وهذا مثل ما قال فى آخر الكافيه «وهما فى غيرهما مع الضمير البارز كالمنفصل» كأنه توهم ههنا أن حق الواو والياء فى مثله الحذف كما فى اغزنّ ، لكن لما كان النون المؤكده التى بعد الضمه كالكلمه المنفصله لم يحذفا ، كما لم يحذفا فى نحو اخشوا الله واخشى الله ، وقد ذكرنا الكلام عليه هناك ، وتحريك لام التعريف الداخله على همزه الوصل ، نحو الابن والاسم والانطلاق والاستخراج ، من باب تحريك أول الساكنين بالكسر ليمكن النطق بالثانى فى نحو قد استخرج وهل احتقر ؛ لأن همزه الوصل حركتها تسقط فى الدرج فيلتقى ساكنان : لام التعريف ،

والساكن الذى كان بعد همزه الوصل ، وروى الكسائى عن بعض العرب جواز نقل حركه الهمزه إذا أردت حذفه فى الدرج إلى ما قبله ، فروى (بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله) بفتح ميم الرحيم إذا وصلته بأول الحمد ، وكذا قرىء فى الشواذ (قم اللّيل) بفتح الميم ، فعلى هذا يجوز أن يكون كسره اللام فى الابن والانطلاق منقوله عن همزه الوصل ، وكذا الضم فى نحو (قد استهزىء) و (قالت اخرج) وهو ضعيف ، ولو جاز هذا لجاز (لم يكن الّذين) وعن الّذين ؛ بفتح النونين

إذا حصل من تحريک أول الساكنين نقض للغرض وكان ذلک فى الفعل حرک الثانى

قال «إلّا فى نحو انطلق ولم يلده ، وفى نحو ردّ ولم يردّ فى تميم ممّا فرّ من تحريكه للتّخفيف فحرّك الثّانى ؛ وقراءه حفص ويتّقه ليست منه على الأصحّ»

أقول : يعنى إذا لم يكن الأول مده حرک الأول ؛ إلا إذا حصل من تحريک الأول نقض الغرض ، وهذا فى الفعل فقط ، نحو انطلق ، وأصله انطلق أمر من الانطلاق ، فشبه طلق بكتف فى لغه تميم ، فسكن اللام ، فالتقى ساكنان ، فلو حرک الأول على ما هو حق التقاء الساكنين لكان نقضا للغرض وكذا الكلام فى لم يلده ، قال :

عجبت لمولود وليس له أب

وذى ولد لم يلده أبوان (۱)

واختير فتح ثانى الساكنين على الكسر الذى هو الأصل فى تحريک الساكنين لتنزيه الفعل عنه ، ومن ثم توقى منه بنون العماد ، وأما الضم فلا يصار إليه فى دفع الساكنين لثقله ، إلا للاتباع كما فى منذ ، أو لكونه واو الجمع كما فى اخشونّ ، وقيل : إنما فتح إتباعا لحركه ما قبل الساكن الأول مع كون الفتح أخف

قوله «وفى نحو ردّ ولم يردّ فى تميم» اعلم أن أهل الحجاز لا يدغمون فى

۱- قد سبق القول فى هذا البيت (ج ۱ ص ۴۵) فارجع إليه هنالک ، وانظر (ص ۲۲۶ من هذا الجزء)

المضاعف الساكن لامه للجزم أو للوقف ، نحو اردد ولم يردد ؛ لأن شرط الإدغام تحريك الثانى ، وبنو تميم وكثير من غيرهم لما رأوا أن هذا الاسكان عارض للوقف أو للجزم وقد يتحرك وإن كانت الحركه عارضه فى نحو «اردد القوم» لم يعتدوا بهذا الاسكان ، وجعلوا الثانى كالمتحرك ، فسكنوا الأول ليدغم ، فتخف الكلمه بالادغام ، فالتقى ساكنان ، فلو حرك الأول لكان نقضا للغرض ، وقد جاء به الكتاب العزيز أيضا ، قال تعالى : (وَلا يُضَارَّ كاتِبٌ) وإذا ثبت أن بعض العرب يدغم الأول فى الثانى فى نحو يرددن مع أن تحريك الثانى مع وجود النون ممتنع فما ظنك بجواز إدغام نحو اردد ولم يردد مع جوز تحريك الثانى للساكنين؟ واتفق الجميع على ترك إدغام أفعل تعجبا نحو أحبب به ، لكونه غير متصرف ، وقد يحرك الثانى أيضا إذا كان آخر الكلمه المبنيه ؛ إذ لو حرك الأول والساكنان متلازمان على هذا التقدير لالتبس وزن بوزن ، كما فى أمس ومنذ ، فكان يشتبه فعل وفعل الساكنا العين بالمتحركيها ، ويجوز أن يعلل أين وكيف وحيث بمثله ، وباستثقال الحركه على حرف العله إن لم يقلب ، ولو قلب لكان تصرفا فى غير متمكن

قوله : «وقراءه حفص - الخ» رد على الزمخشرى (1) ، فانه قال : أصله

۱- لم ينفرد الزمخشرى بما ذكره المؤلف ، بل هو تابع فيما ذهب إليه لجمهره النحاه ، ونحن نلخص لك ما ذهبوا إليه فى توجيه قراءه حفص ؛ فنقول : ذهب النحاه فى توجيه هذه القراءه أربعه مذاهب : أولها - وهو ما ذهب إليه الجمهور وعزاه المؤلف للزمخشرى - وثانيها مذهب ذهب إليه عبد القاهر وحكاه عنه الجاربردى واختاره المصنف وذكر المؤلف أنه الحق ؛ وقد تكفل المؤلف ببيان هذين المذهبين ، فلا داعى للاطاله فى شرحهما ، والثالث - وهو مذهب ذهب إليه أبو على الفارسى - وحاصله أن الهاء هاء الضمير المفرد المذكر ، وأنها قد سكنت على لغه بنى عقيل وكلاب ، وذلك أنهم يجوزون تسكين هاء ضمير المفرد المذكر إذا تحرك ما قبلها ، ثم سكنت القاف من يتقه على لغه بنى تميم ، تشبيها بنحو كتف ، فالتقى ساكنان أولهما ليس مده ، فلو حرك الأول منهما على القاعده لكان نقضا للغرض ؛ فلذلك حرك الثانى ؛ فعلى هذا جاز أن تكون قراءه حفص منه ، والرابع أن الهاء هاء الضمير وأن القاف سكنت لا للتشبيه بنحو كتف فى لغه بنى تميم ، بل لتسليط الجازم عليها ، كما سكنت اللام فى «لم أبله» ، وكما سكنت القاف فى قول من قال : ومن يتّق فإنّ الله معه ورزق الله مؤتاب وغادى وعلى هذا لا تكون قراءه حفص من باب التقاء الساكنين ، كما أنها ليست كذلك على الوجه الذى ذهب إليه المصنف تبعا لعبد القاهر ، والفرق بين هذا المذهب الأخير وبين ما ذهب إليه المصنف أن القاف سكنت على ما ذهب إليه المصنف تخفيفا تشبيها له بنحو كتف ، وعلى المذهب الأخير سكنت القاف للجازم ، والخلاصه أن قراءه حفص تكون من هذا الباب على المذهب الأول والثالث ولا تكون منه على المذهب الثانى والرابع

يتّق ألحقت به هاء السكت فصار تقه ككتف فخفف بحذف حركه القاف كما هو لغه تميم ، فالتقى ساكنان ، فحرك الثانى : أى هاء السكت ؛ لئلا يلزم نقض الغرض لو حرك الأول ، وفيما قال ارتكاب تحريك هاء السكت ، وهو بعيد ، وقال المصنف - وهو الحق - : بل الهاء فيه ضمير راجع إليه تعالى فى قوله (وَيَخْشَ اللَّه) وكان تقه ككتف ، فخفف بحذف كسر القاف ، ثم حذف الصله التى بعد هاء الضمير : أى الياء ؛ لأنها تحذف إذا كان الهاء بعد الساكن نحو منه وعنه وعليه ، كما مر فى باب المضمرات

دواعى مخالفه الأصل فى تحريك أول الساكنين

قال : «والكسر الأصل فإن خولف فلعارض : كوجوب الضّمّ فى ميم الجمع ومد ، وكاختيار الفتح فى ألم الله»

أقول : قد ذكرنا لم كان الكسر أصلا فى هذا الباب

قوله : «كوجوب الضم فى ميم الجمع» ليس على الإطلاق ، وذلك أن ميم

الجمع إذا كانت بعد هاء مكسوره فالأشهر فى الميم الكسر ، كقراءه أبى عمرو (عليهم الذّلّه) و (بهم الأسباب) وذلك لاتباع الهاء وإجراء الميم مجرى سائر ما حرك للساكنين ، وباقى القراء على خلاف المشهور ، نحو (بهم الأسباب) و (عليهم القتال) بضم الميم ، تحريكا لها بحركتها الأصليه لما احتيج إليها : أى الضم ، كما مر فى باب المضمرات (۱) ، وإن كانت الميم بعد ضمه ، سواء كانت على الهاء كما فى قوله تعالى : (هُمُ الْمُؤْمِنُونَ) وفى قراءه حمزه (عليهم القتال) أو على غيرها نحو (أَنْتُمُ الْفُقَراءُ) و (لَكُمُ الْمُلْكُ الْيَوْمَ) و «لم يأت بكم الله» فالمشهور ضم الميم تحريكا لها بحركتها الأصليه وإتباعا لما قبلها ، وجاء فى بعض اللغات كسرها للساكنين كما فى سائر أخواتها من ساكن قبل آخر

قوله «ومذ» لا يجب ضم ذال مذ كما ذكر المصنف ، بل ضمها للساكنين أكثر من الكسر : إما لأن أصلها الضم على ما قيل من كونها فى الأصل منذ ،

۱- ملخص ما ذكره فى شرح الكافيه : أنهم زادوا الميم قبل الواو مع ضمير الجمع لئلا يلتبس ضمير الجمع بضمير المتكلم إذا أشبعت ضمته ، فأصل «ضربتم» مثلا ضربتو ، فدفعا للبس زادوا الميم قبل الواو وضموها لمناسبه الواو ، ثم إن وقع بعد الواو ضمير وجب إثبات الواو على الصحيح ، وإن لم يقع بعدها ضمير : فمنهم من يحذف الواو استثقالا لواو مضموم ما قبلها فى آخر الاسم ، ومنهم من لا يحذف ؛ لأن الاستثقال عنده خاص بالاسم المعرب ؛ فاذا حذفت الواو سكنت الميم لزوال المقتضى لضمها ؛ فاذا التقت مع ساكن آخر فان كانت بعد ضمه فالأشهر الأقيس ضمها إتباعا ، ولأن الضم حركتها الأصليه ؛ ومنهم من يكسرها على أصل التخلص من التقاء الساكنين. وهو فى غايه القله ، ومنعه أبو على الفارسى ؛ وإن كانت بعد كسره فالأشهر الأقيس كسرها إتباعا أو على أصل التخلص ، ومنهم من يضمها تحريكا لها بحركتها الأصليه لأنه لما اضطر إلى تحريك الميم كان تحريكها بحركتها الأصليه أولى من اجتلاب حركه أجنبيه

وإما لاتباع الذال للميم ، وإما لكونه كالغايات كما مر فى بابه ، والتزموا الضم فى «نحن» ليدل على الجمعيه كما فى همو وأنتمو

قوله «وكاختيار الفتح» «فى ألم» قد ذكرنا ما فيه ، والفتح فى نحو اضربنّ.

وليضربنّ للساكنين عند الزجاج والسيرافى ، كما مر فى شرح الكافيه

قال : «وكجواز الضّمّ إذا كان بعد الثّانى منهما ضمّه أصليّه فى كلمته نحو وقالت اخرج وقالت اغزى ، بخلاف إن امرؤ وقالت ارموا وإن الحكم».

أقول : يعنى إذا كان بعد الساكن الثانى من الساكنين ضمه

قوله «أصليه» ليدخل نحو «وقالت اغزى» لأن أصل الزاى الضمه ، إذ الياء لحقت باغز بضم الزاى ، وليخرج نحو «وقالت ارموا» لأن أصل الميم الكسر ، إذ الواو لحقت بارم بكسر الميم ، وليخرج نحو (إن امرؤ هلك) لأن ضمه الراء تابعه لضمه الاعراب العارضه وتابع العارض عارض

قوله «فى كلمته» صفه بعد صفه لضمه : أى ضمه ثابته فى كلمه الساكن الثانى ، ليخرج نحو «إن الحكم» لأن ضمه الحاء وإن كانت لازمه للحاء لكن الحاء المضمومه ليست لازمه للساكن الثانى ، إذ تقول : إن الحكم ، وإن الفرس ، والمطلوب من كونها فى كلمته لزومها له حتى يستحق أن تتبع حركتها حركه الساكن الأول ، وكان المبرد لا يستحسن ضم الساكن الأول إذا كان بعد كسره ، لاستثقال الخروج من الكسره إلى الضمه نحو (عذاب اركض) وربما ضم أول الساكنين وإن لم يكن بعد ثانيهما ضمه أصليه ، إتباعا لضمه ما قبله ، نحو قل اضرب ، وقرىء فى الشواذ (قم الليل) وقاس بعضهم عليه فتح المسبوق بفتحه ، نحو «اصنع الخير»

قال : «واختياره فى نحو اخشوا القوم عكس لو استطعنا»

أقول : قوله «واختياره» أى : اختيار الضم فى واو الجمع المفتوح ما قبلها نحو اخشوا القوم واخشونّ ؛ لتتماثل حركات ما قبل النون فى جمع المذكر فى جميع الأبواب نحو اضربنّ واغزنّ وارمنّ واخشون ، ويجوز أن يقال : قصدوا الفرق بين واو الجمع وغيره ، نحو لو استطعنا ، وكان واو الجمع بالضم أولى ، جعلا لما قبل نون التأكيد فى جمع المذكر على حركه واحده فى جميع الأبواب كما ذكرنا ، وكذا واو الجمع فى الاسم نحو «مصطفوا الله» ليجانس نحو «ضاربو القوم» واختير فى واو «لو استطعنا» الكسر على الأصل ؛ لانتفاء داعى الضم كما كان فى واو الجمع ، وقد يشبه واو الجمع بواو نحو «لو استطعنا» فيكسر ، وكذا قد يشبه واو نحو لو بواو الجمع فيضم ، وكلاهما قليل ، واختاروا الضم فى حيث لكونه كالغايات كما مر فى بابه

قال «وكجواز الضّمّ والفتح فى نحو ردّ ولم يردّ بخلاف ردّ القوم على الأكثر ، وكوجوب الفتح فى نحو ردّها ، والضّمّ فى نحو ردّه على الأفصح ، والكسر لغيّه ، وغلّط ثعلب فى جواز الفتح»

أقول : اعلم أن بنى تميم ومن تبعهم إذا أدغموا مثل هذا الموقوف والمجزوم كما ذكرنا ذهبوا فيه مذاهب : منهم من يفتحه كما فى نحو انطلق ولم يلده ، نظرا إلى كونه فعلا فتجنيبه الكسره اللازمه أولى ، وأما فى اردد القوم فعروضها سهل أمرها ، فيقول : مدّ وعضّ وعزّ ، وفتح عضّ عنده ليس للإتباع ، وإلا قال مدّ بالضم وعزّ بالكسر ؛ ومنهم من يفر من الكسر إلى الإتباع كما فى منذ ، فيقول : مدّ وعزّ وعضّ ، والكسر فى عزّ ليس عنده لأن الساكن يحرك بالكسر ، وإلا كسر عضّ ومدّ أيضا ، ومنهم من يبقى الجميع على الكسر الذى هو الأصل فى إزاله الساكنين ، وهم كعب وغنىّ ، فيقول : مدّ وعضّ وعزّ ، والكسر فى عز عنده ليس للاتباع ، وإلا أتبع فى مد وعض أيضا

وقد اجتمعت العرب حجازيّهم وغيرهم على الإدغام فى «هلمّ» مع الفتح ؛ لتركبه مع «ها» فخففوه بوجوب الإدغام ووجوب الفتح (۱)

وإن اتصل هذا المجزوم أو الموقوف بساكن بعده ، نحو ردّ ابنك ولم تردّ القوم ، اتفق الأكثر ممن كان يدغم على أنه يكسر قياسا على سائر ما يكون ساكنا قبل مثل هذا الساكن ، نحو اضرب القوم ، ومن العرب من تركه مفتوحا مع هذا الساكن أيضا ، ذكر يونس أنه سمعهم ينشدون :

۷۵ - فغضّ الطّرف إنّك من نمير

فلا كعبا بلغت ولا كلابا (۲)

۱- قال المؤلف فى شرح الكافيه (ح ۲ ص ۶۸): «وهو (يريد هلم) عند الخليل هاء التنبيه ركب معها «لم» أمر من قولك لم الله شعثه : أى جمع : أى اجمع نفسك إلينا فى اللازم ، واجمع غيرك فى المتعدى ، ولما غير معناه عند التركيب ؛ لأنه صار بمعنى أقبل أو أحضر بعد ما كان بمعنى اجمع ؛ صار كسائر أسماء الأفعال المنقوله عن أصولها فلم يتصرف فيه أهل الحجاز مع أن أصله التصرف ، ولم يقولوا فيه : هلمم ، كما هو القياس عندهم فى «اردد وامدد» ولم يقولوا : هلم وهلم (بضم الأول للاتباع وكسر الثانى على أصل التخلص من التقاء الساكنين) كما يجوز ذلك فى مد ، كل ذلك لثقل التركيب» اه

۲- البيت من قصيده لجرير بن عطيه هجابها الراعى النميرى ، ومطلعها : أقلّى اللّوم عاذل والعتابا وقولى إن أصبت : لقد أصابا وعاذل : مرخم عاذله ، وهو منادى ، وجواب الشرط الذى هو قوله «إن أصبت» محذوف لدلاله ما قبله عليه ، والمبرد يجعل المتقدم جوابا. وقوله «لقد أصابا» مقول القول. والمراد لا تعتز ولا تتكبر. ونمير قبيله الراعى المهجو ، وكعب وكلاب قبيلتان بلغتا عند الشاعر غايه السمو والرفعه. والاستشهاد بالبيت فى قوله «فغض الطرف» فان يونس على ما حكاه عنه سيبويه سمع العرب ينشدونه بفتح الضاد ، والفتح لغه بنى أسد كما قاله جار الله فى المفصل

بفتح الضاد ، كأنهم حركوه بالفتح قبل دخول اللام ، فلما جاء اللام لم يغيروه ، ولم يسمع من أحد منهم الضم قبل الساكن ، وقد أجازه المصنف فى الشرح ، وهو وهم (۱)

واتفقت العرب كلهم على وجوب الفتح إذا اتصلت به هاء بعدها ألف ، نحو ردّها وعضّها واستعدّها ، وذلك لأن الهاء خفيه فكأن الألف ولى المدغم فيه ، ولا يكون قبلها إلا الفتحه ، وإذا كانت الهاء مضمومه للواحد المذكر ضموا كلهم نحو ردّه وعضّه واستعدّه ؛ لأن الواو كأنها وليت المدغم فيه لخفاء الهاء ، فكأنك قلت ردّوا وعضّوا واستعدوا ، وليس الضم فى ردّه لإتباع ما قبله ؛

۱- قال الأشمونى فى شرحه على الألفيه فى باب الادغام : «والتزم أكثرهم الكسر قبل ساكن فقالوا رد القوم ، لأنها حركه التقاء الساكنين فى الأصل ، ومنهم من يفتح ، وهم بنو أسد ، وحكى ابن جنى الضم ، وقد روى بهن قول جرير : فغضّ الطّرف إنّك من نمير فلا كعبا بلغت ولا كلابا نعم الضم قليل ، قال فى التسهيل فى باب التقاء الساكنين : «ولا يضم قبل ساكن بل يكسر وقد يفتح» هذا لفظه» اه كلام الأشمونى ، وقال الجاربردى فى شرح الشافيه : «بخلاف ما إذا لقى ساكنا بعده نحو رد القوم ؛ فإن المختار حينئذ الكسر ؛ لأنه لو لم يدغم وقيل «اردد القوم» لزم الكسر ؛ فلما أدغموا أبقوا الثانى على حركته ؛ ومنهم من يفتحه ؛ قال جرير : ذمّ المنازل بعد منزله اللّوى والعيش بعد أولئك الأيّام قد روى «ذم» بالكسر أيضا ، ومنهم من يضم وهو قليل شاذ» اه ، وبعد سماع هذا لا محل لتوهيم الرضى ابن الحاجب فيما حكاه من أن الضم لغه ، وإذا كان معتمد الرضى أن سيبويه لم يحكه أو أنكره فلا يجوز تعديه ذلك إلى غير سيبويه من العلماء ، وقد رأيت فى نص الأشمونى أن ابن جنى ممن حكى الضم ، وهذا القدر وحده كاف لابن الحاجب فى الاستناد إليه ، وكفى بابن جنى مستندا

وإلا لم يضم فى عضّه واستعدّه ، وورد فى بعض اللغات كسر المدغم فيه ، وذلك لأنه إذا كسر انكسر الهاء أيضا تبعا له كما هو عادته فى به وغلامه ، فينقلب الواو ياء ، فلو بقيت الهاء على أصلها لاستكره ؛ لأن الواو الساكنه كأنها بعد الضمه بلا فصل ، لخفاء الهاء ، وجوز ثعلب فى الفصيح من غير سماع فتح المدغم فيه مع مجىء هاء الغائب بعده ، نحو ردّه وعضّه ، وقد غلطه جماعه ، والقياس لا يمنعه ؛ لأن مجىء الواو الساكنه بعد الفتحه غير قليل كقول وطول

واعلم أنه إذا اتصل النون وتاء الضمير بالمضاعف ، نحو رددت ورددنا ورددن وغيرها ، فإن بنى تميم وافقوا فيه الحجازيين فى فك الإدغام للزوم سكون الثانى ، وزعم الخليل وغيره أن أناسا من بنى بكر بن وائل وغيرهم يدغمون نحو ردّن ويردّن وردّن فى المضارع والماضى والأمر ، وكذا ردّت ، نظرا إلى عروض اتصال الضمائر ؛ فيحركون الثانى بالفتح للساكنين ، قال السيرافى : هذه لغه رديئه فاشيه فى عوام أهل بغداد

قال : «والفتح فى نون من مع اللّام نحو من الرّجل ، والكسر ضعيف ، عكس من ابنك ، وعن على الأصل ، وعن الرّجل بالضّمّ ضعيف»

أقول : أى وكوجوب الفتح فى نون «من» اعلم أن نون «من» إذا اتصل به لام التعريف فالأشهر فتحه ، وذلك لكثره مجىء لام التعريف بعد من ، فاستثقل توالى الكسرتين مع كثرته ، وليس ذلك لنقل حركه الهمزه ، وإلا جاز هل الرّجل ، قال الكسائى : وإنما فتحوا فى نحو من الرّجل ؛ لأن أصل من منا ، ولم يأت فيه بحجه ، وهذا كما قال أصل كم كما ، وأما إذا ولى نون «من» ساكن آخر غير لام التعريف فالمشهور كسر النون على الأصل ، نحو من ابنك ، ولم يبال بالكسرتين لقله الاستعمال ، قال سيبويه : وقد فتحه

جماعه من الفصحاء فرارا من الكسرتين ، وقد كسر أيضا بعض العرب - وليس بمشهور - نون من مع لام التعريف على الأصل ، ولم يبال بالكسرتين لعروض الثانيه

والتزموا أيضا الفتح فى الساكن الثانى إذا كان الأول ياء نحو أين وكيف ، فرارا من اجتماع المتماثلين ، أعنى الياء والكسره ، لو كسروا على الأصل ، واستثقالا للضمه بعد الياء لو ضموا ، وقد شذ من ذلك حيث فإنهم جوزوا ضمه فى الأفصح الأشهر وفتحه على القياس المذكور وكسره على ضعف ، والأخيران قليلان ، ووجه الضم قد تقدم ، وأما الكسر فعلى الأصل وإن كان مخالفا للقياس المذكور ؛ لأن الأول ياء ، لكن مجىء الضم مخالفا للقياس المذكور جوز المخالفه بالكسر أيضا

قوله «وعن على الأصل» أى : يكسر نونه مع أى ساكن كان ، إذ لا يجتمع معه كسرتان كما فى من ، وحكى الأخفش «عن الرّجل» بالضم ، قال : وهى خبيثه شبه بقولهم : قل انظروا ، يعنى أنه حرك النون بالضم إتباعا لضمه الجيم ، ولم يعتد بالراء المدغمه ، وفيه ضعف ؛ لعدم جواز الضم فى «إن الحكم» مع أن الضمه بعد الساكن الثانى بلا فصل ، فكيف بهذا؟ فلو صح هذه الحكايه فالوجه أن لا يقاس عليه غيره ، ولو قيس أيضا لم يجز القياس إلا فى مثله مما بعد الساكن فيه ضم ، نحو عن الحكم ، أو بينهما حرف نحو عن العضد.

قد يحرك أول الساكنين مع أن التقاء هما مغتفر

قال : «وجاء فى المغتفر النّقر ومن النّقر واضربه ودأبّه وشأبّه [وجأنّ] ؛ بخلاف تأمرونّى»

أقول : يعنى جاء فى نوعين مغتفرين من التقاء الساكنين تحريك أولهما ، وذلك لكراهتهم مطلق التقاء الساكنين : أحدهما ما يكون سكون الثانى فيه

للوقف وأولهما غير حرف اللين ، نحو جاءنى عمرو ومررت بعمرو ، فتحرك الأول بحركه الثانى ، وذلك لأنه لم يكن بد من الحركه الخفيه ، كما ذكرنا فى أول هذا الباب ، فتحريكه بحركه كانت ثابته فقصد حذفها داله على معنى أولى ، كما يجىء فى باب الوقف ، فإن كان الساكن الثانى هاء المذكر ، نحو اضربه ومنه وضربته ، جاز نقل حركه الهاء إلى الساكن الذى قبله ، فتقول اضربه ومنه وضربته ، وبعض بنى تميم من بنى عدى يحذفون حركه الهاء ويحركون الأول بالكسر فيقولون : ضربته وأخذته ، كما تقول : ضربت المرأه ، على ما يجىء فى باب الوقف ، وثانى النوعين ما يكون الساكن الثانى فيه مدغما والأول ألف نحو الضّالّين ، فتقلب الألف همزه مفتوحه ، كما يحكى عن أيوب السخستيانى فى الشواذ (وَلَا الضَّالِّينَ) وحكى أبو زيد عنه دأبّه وشأبّه ، وأنشد :

٧۶ - يا عجبا لقد رأيت عجبا

حمار قبّان يسوق أرنبا

خاطمها زأمّها أن تذهبا

فقلت أردفنى فقال مرحبا (١)

أى : رامّها ، فقلبها همزه مفتوحه ، إذ لا يستقيم هنا وزن الشعر باجتماع

١- هذه أبيات من الرجز المشطور أنشدها فى اللسان (ق ب ب) و (ق ب ن) ولم نقف لها على نسبه إلى قائل معين ، وحمار قبان : دويبه مستديره تتولد فى الأماكن النديه ، مرتفعه الظهر كأن ظهرها قبه ، إذا مشت لا يرى منها سوى أطراف رجليها ، وهى أقل سوادا من الخنفساء وأصغر منها ولها سته أرجل. ووزنها فعلان على الراجح ، ومنهم من يقول : وزنها فعال ، وليس بشىء ، لأن منعهم إياها من الصرف دليل على أن وزنها فعلان. وقوله : زأمها ، أصله زامها : أى ممسكا بزمامها. وأن تذهب : على تقدير حرف الجر : أى من أن تذهب ، أو على تقدير مضاف محذوف ، والأصل : مخافه أن تذهب ، أو نحو ذلك. والاستشهاد بالبيت فى قوله «زأمها» حيث همز الألف فرارا من التقاء الساكنين ، وفتحه الألف لما ذكر المؤلف

الساكنين ، وروى أبو زيد عن عمرو بن عبيد (عَنْ ذَنْبِهِ إِنْسٌ وَلا- جَانٌّ) قال المبرد : قلت للمازنى : أتقيس ذلك؟ قال : لا ، ولا أقبله (1) ، وذهب الزمخشرى والمصنف إلى أن جعل الألف همزه مفتوحه للفرار من الساكنين.

فإن قيل : فالتقاء الساكنين فى نحو دابّه أسهل من نحو تمودّ الثوب ؛ لأن الألف أقعد فى المد من أخويه ، فلم لم يفر من الساكنين فى تمود؟

فالجواب أنه وإن كان أثقل إلا- أنه أقل فى كلامهم من نحو دابّه وشابّه ، وإنما قلبت الألف همزه دون الواو والياء لاستثقالهما متحركين مفتوحا ما قبلهما ، كما يجىء فى باب الإعلال ، ولأنه يلزم قلبهما ألفين فى مثل هذا الحال ، ويجوز

١- قول المؤلف حكايه عن المازنى فى جوابه على المبرد : «ولا أقبله» معناه محتمل لأحد وجهين : الأول أن الضمير المنصوب عائد على القياس المفهوم من قوله : «أتقيس ذلك» وحاصل المعنى حينئذ : لا أقيس ولا أقبل القياس إن قال به قائل ، والثانى أن الضمير المنصوب راجع إلى اسم الاشاره المقصود به قراءه عمرو بن عبيد ، وحاصل المعنى حينئذ : لا أقيس على هذه القراءه ولا أقبلها ، وفى الوجه الثانى نظر ، فقد كان عمرو بن عبيد من الجلاله والامامه بحيث لا يدفع ما يرويه. نعم يمكن أن يوجه عدم القبول إلى صحه الاسناد إليه فكأنه يقول : لا أقبل نسبه هذه القراءه إلى عمرو بن عبيد ، بقى أن نقول : إن مثل هذه القراءه قد جاء فى قوله تعالى (وَلَا الضَّالِّينَ) عن أيوب السختيانى فلا- محل لأنكارها ، قال العلامه القرطبى (ج ١ ص ١٣١) وقرأ أيوب السختيانى (وَلَا الضَّالِّينَ) بهمزه غير ممدوده كأنه فر من التقاء الساكنين ، وهى لغه ، حكى أبو زيد قال : سمعت عمرو بن عبيد يقرأ (فيومئذ لا- يسأل عن ذنبه إنس ولا جأنّ) فظننته قد لحن ، حتى سمعت من العرب دأبّه وشأبّه ، قال أبو الفتح : وعلى هذا قول كثير : * إذا ما الغوا لى بالعبيط احمأرّت*» اه

أن يقال : إن قلب الألف فى نحو دابه همزه ليس للفرار من الساكنين ، بل هو كما فى العألم والبأز ، كما يجىء فى باب الإبدال ، فلما قلبوها همزه ساكنه لم يمكن مجىء الساكن بعدها كما أمكن بعد الألف ، فحرك أول الساكنين كما هو الأصل ؛ إلا أنه فتح لأن الفتحه من مخرج البدل والمبدل منه : أى الهمزه والألف ؛ لأنهما من الحلق ،

وإن كان للألف أصل متحرك بحركه حركت الهمزه بتلك الحركه ، قال :

٧٧ - يا دارمىّ بدكاكيك البرق

صبرا فقد هيّجت شوق المشتئق (١)

قوله «بخلاف تأمرونّى» يعنى أول الساكنين إذا كان ألفا فى هذا الباب فرّ من الساكنين بقلبه همزه متحركه

وأما إذا كان واوا كتمودّ وتأمرونّى ، أو ياءا كدويبّه وخويصّه ، فلا ؛ لكثره الساكنين كذلك ، وأولهما ألف دون الواو والياء

الابتداء (همزه الوصل)

اشاره

قال : «الابتداء : لا يبتدأ إلّا بمتحرّك كما لا يوقف إلّا على ساكن ؛ فإن كان الأوّل ساكنا - وذلك فى عشره أسماء محفوظه ، وهى ابن ، وابنه ، وابنم واسم ، واست ، واثنان ، واثنتان ، وامرؤ ، وامرأه ، وأيمن الله ؛ وفى كلّ

١- هذا البيت لرؤبه بن العجاج ، والدكاديك : جمع دكداك ، وهو الرمل المتلبد فى الأرض من غير أن يرتفع ، والبرق : جمع برقه ، وهى غلظ فى حجاره ورمل ، ورواه الجوهرى : بالدكاديك البرق ، على الوصف. وصبرا : مفعول مطلق ، والمشتئق : المشتاق ، وهو محل الاستشهاد بالبيت ، حيث همز الألف حين أراد الوقف وحرك الهمزه بحركه الحرف الذى كان أصلا للالف. وبيان ذلك أن المشتئق اسم فاعل ، وأصله مشتوق - بكسر الواو ، لأن الاصل فيه الشوق ، فتحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا فصار مشتاقا فلما همز الألف حركها بالحركه التى كانت للواو

مصدر بعد ألف فعله الماضى أربعه فصاعدا ، كالاقتدار والاستخراج ، وفى أفعال تلك المصادر من ماض وأمر ، وفى صيغه أمر الثّلاثىّ ، وفى لام التّعريف وميمه - ألحق فى الابتداء خاصّه همزه وصل مكسوره ؛ إلّا فيما بعد ساكنه ضمّه أصليّه فإنّها تضمّ ، نحو اقتل ، اغز ، اغزى ، بخلاف ارموا ، وإلّا فى لام التّعريف وايمن فإنها تفتح»

الابتداء بالساكن متعذر فى العربيه

أقول : الأكثرون على أن الابتداء بالساكن متعذر ، وذهب ابن جنى إلى أنه متعسر لا متعذر ، وقال : يجىء ذلك فى الفارسيه نحو شتر وسطام ، والظاهر أنه مستحيل ولا بد من الابتداء بمتحرك ، ولما كان ذلك المتحرك فى شتر وسطام فى غايه الخفاء كما ذكرنا ظنّ أنه ابتدىء بالساكن ، بل هو معتمد قبل ذلك الساكن على حرف قريب من الهمزه مكسور ، كما يحسّ فى نحو عمرو ، وقفا ، بتحريك الساكن الأول بكسره خفيه ، وللطف الاعتماد لا يتبين ، وأما الوقف على متحرك فليس بمستحيل ، ولا يريد بالوقف الوقف الصناعى ؛ فإنه ليس إلا على الساكن أو شبهه مما يرام حركته ، بل يريد به السكوت والانتهاء

واعلم أن الأصل أن يكون أول حروف الكلمه متحركا ، ولا يكون أولها ساكنا على وجه القياس ، إلا فى الأفعال وما يتصل بها من المصادر على ما سيأتى ، وذلك لكثره تصرف الأفعال وكونها أصلا فى الإعلال من القلب والحذف ونقل الحركه ، على ما سيأتى ؛ فجوّز فيها تسكين الحرف الأول ، ولم يأت ذلك فى الاسم الصّرف إلا فى أسماء معدوده غير قياسيه ، وهى العشره المذكوره فى المتن ، ولا فى الحرف إلا فى لام التعريف وميمه ، والهمزه فى الأسماء العشره عوض مما أصابها من الوهن ؛ إذ هى ثلاثيه فتكون ضعيفه الخلقه ، وقد حذف لاماتها نسيا ، أو هى فى حكم المحذوف ، وهو وهن على وهن ؛ لأن المحذوف نسيا كالعدم ، وليس يجب فى جميع الثلاثى المحذوف اللام إبدال الهمزه منها ، ألا ترى إلى غد ويد وحر ؛

أصل إبنم وأيمن

فنقول : لما نهكت هذه الأسماء بالإعلال الذى حفه أن يكون فى الفعل شابهت الأفعال ؛ فلحقها همزه الوصل عوضا من المحذوف ، بدلاله عدم اجتماعهما ، نحو ابىّ وبنوىّ ، وقولك : ابنم وامرؤ وايمن ليست بمحذوفه الأواخر ، وميم ابنم بدل من اللام : أى الواو ، لكن لما كانت النون والراء فى ابنم وامرىء تتبع حركتهما حركه الإعراب بعدهما صارتا كحرف الإعراب ، على أنه قيل : إن ميم ابم زائده (١) كميم زرقم (٢) وستهم (٣) واللام محذوفه ،

١- قال فى اللسان : «وروى عن أبى الهيثم أنه قال : يقال : هذا ابنك ، ويزاد فيه الميم فيقال : هذا ابنمك ؛ فاذا زيدت الميم فيه أعرب من مكانين ؛ فقيل : هذا ابنمك ؛ فضمت النون والميم ، وأعرب بضم النون وضم الميم ، ومررت بابنمك ورأيت ابنمك ؛ تتبع النون الميم فى الاعراب ، والألف مكسوره على كل حال ، ومنهم من يعربه من مكان واحد فيعرب الميم ، لأنها صارت آخر الاسم ، ويدع النون مفتوحه على كل حال ؛ فيقول : هذا ابنمك ، ومررت بابنمك ، ورأيت ابنمك ، وهذا ابنم زيد ، ومررت بابنم زيد ، ورأيت ابنم زيد ، وأنشد لحسان : ولدنا بنى العنقاء وابنى محرّق فأكرم بنا خالا وأكرم بنا ابنما وزياده الميم فيه كما زادوها فى شدقم وزرقم وشجعم (كجعفر فى الأول والثالث وكبرثن فى الثانى) لنوع من الحيات ، وأما قول الشاعر : * ولم يحم أنفا عند عرس ولا ابنم* فأنه يريد الابن ، والميم زائده» اه وبيت حسان لا يرجح أحد المذهبين على الآخر ؛ لجواز أن تكون فتحه النون تابعه لفتحه الميم. ولجواز أن تكون هى الفتحه الملتزمه فى الوجه الثانى ، و «ابنما» فيه تمييز ، وإنما جىء بالبيت دليلا على استعمال ابنم بالميم

٢- قال اللسان : «الزرقم : الأزرق الشديد الزرق (بوزن فرح) والمرأه زرقم أيضا ، والذكر والأنثى فى ذلك سواء ، قال الراجز : ليست بكحلاء ولكن زرقم ولا برسحاء ولكن ستهم وقال اللحيانى : رجل أزرق وزرقم ، وامرأه زرقاء بينه الزرق وزرقمه» اه

٣- قال فى اللسان : «الجوهرى : والاست العجز ، وقد يراد بها حلقه الدبر وأصله سته على فعل - بالتحريك ، يدل على ذلك أن جمعه أستاه ، مثل جمل وأجمال ولا يجوز أن يكون مثل درع وقفل اللذين يجمعان أيضا على أفعال ؛ لأنك إذا رددت الهاء التى هى لام الفعل وحذفت العين قلت : سه - بالفتح ، قال الشاعر أوس : شأتك قعين غثّها وسمينها وأنت السّه السّفلى إذا دعيت نصر يقول : أنت فيهم بمنزله الاست من الناس ، وفى الحديث «العين وكاء السه» بحذف عين الفعل ، ويروى «وكاء الست» - بحذف لام الفعل ، ويقال للرجل الذى يستذل : أنت الاست السفلى ، وأنت السه السفلى ، ويقال لأرذال الناس : هؤلاء الأستاه ، ولأفاضلهم : هؤلاء الأعيان والوجوه ؛ قال ابن برى : ويقال فيه ست أيضا ، لغه ثالثه ؛ قال ابن رميض (بصيغه التصغير) العنبرى : يسيل على الحاذين والسّت حيضها كما صبّ فوق الرّجمه الدّم ناسك وقال أوس بن مغراء : لا يمسك السّت إلّا ريث يرسلها إذا ألحّ على سيسائه العصم يعنى : إذا ألح عليه بالحبل ضرط ، قال ابن خالويه : فيها ثلاث لغات : سه ، وست ، واست ؛ والسته : عظم الاست ، والسته : مصدر الأسته ، وهو الضخم الاست ، ورجل أسته : عظيم الاست بين السته إذا كان كبير العجز ، والستاهى والستهم مثله ، قال الجوهرى : والمرأه ستهاء ، وستهم ، والميم زائده ... قال ابن سيده : رجل أسته ، والجمع سته وستهان ، هذه عن اللحيانى ، وامرأه ستهاء كذلك ، ورجل ستهم ، والأنثى ستهمه كذلك ، الميم زائده ... قال أبو منصور : رجل ستهم ؛ إذا كان ضخم الاست ، وستاهى مثله والميم زائده ؛ قال النحويون : أصل الاست سته ؛ فاستثقلوا الهاء لسكون التاء ؛ فلما حذفوا الهاء سكنت السين ؛ فاحتيج إلى ألف الوصل كما فعل بالاسم والابن ، فقيل : الاست ، قال : ومن العرب من يقول

السه – بالهاء عنـد الوقف ، يجعل التاء هى الساقطه ، ومنهم من يجعلها هاء عنـد الوقف وتاء عند الادغام ، فاذا جمعوا أو صـغروا ردوا الكلمه إلى أصلها فقالوا فى الجمع : أستاه ، وفى التصغير ستيهه ، وفى الفعل سته يسته فهو أسته» اه بتصرف

.....

ص: ۲۵۳

وأما أيمن الله (۱) فإن نونه لما كانت تحذف كثيرا نحو ايم الله ؛ والقسم موضع التخفيف صار النون الثابت كالمعدوم

۱- قال فى اللسان : «قال الجوهرى : وايمن : اسم وضع للقسم هكذا بضم الميم والنون ، وألفه ألف وصل عند أكثر النحويين ، ولم يجىء فى الأسماء ألف وصل مفتوحه غيرها ، قال : وقد تدخل عليه اللام لتأكيد الابتداء ؛ تقول : لايمن الله ؛ فتذهب الألف فى الوصل ، قال نصيب : فقال فريق القوم لمّا نشدتهم : نعم ، وفريق لايمن الله ما ندرى وهو مرفوع بالابتداء وخبره محذوف ، والتقدير لا يمن الله قسمى ، ولا يمن الله ما أقسم به ، وإذا خاطبت قلت : لا يمنك ، وفى حديث عروه بن الزبير أنه قال : لا يمنك لئن كنت ابتليت لقد عافيت ، ولئن كنت سلبت لقد أبقيت ، وربما حذفوا منه النون ، قالوا : أيم الله ، وإيم الله أيضا - بكسر الهمزه ، وربما حذفوا منه الياء ، قالوا : أم الله ، وربما أبقوا الميم وحدها مضمومه ، قالوا : م الله ثم يكسرونها ؛ لأنها صارت حرفا واحدا فيشبهونها بالباء ؛ فيقولون : م الله وربما قالوا : من الله - بضم الميم والنون ، ومن الله - بفتحهما ، ومن الله - بكسرهما ، قال ابن الأثير : أهل الكوفه يقولون : أيمن جمع يمين القسم ، والألف فيها ألف وصل تفتح وتكسر ، قال ابن سيده : وقالوا : أيمن الله وأيم الله ، وإيمن الله ، وإيم الله ، وم الله (بضم الميم) فحذفوا ، وم الله (بفتح الميم) أجرى مجرى م الله (بكسر الميم). قال سيبويه : وقالوا : لآيم الله ، واستدل بذلك على أن ألفها ألف وصل ، قال ابن جنى : أما أيمن فى القسم ففتحت الهمزه منها ، وهى اسم ؛ من قبل أن هذا اسم غير متمكن ولم يستعمل إلا فى القسم وحده ، فلما ضارع الحرف بقله تمكنه فتح تشبيها بالهمزه اللاحقه بحرف التعريف ، وليس هذا فيه إلا دون بناء الاسم لمضارعه الحرف ، وأيضا فقد حكى يونس : إيم الله - بالكسر ، ويؤكد عندك أيضا حال هذا الاسم فى مضارعه الحرف أنهم قد تلاعبوا به وأضعفوه ؛ فقالوا مره : م الله ، ومره م الله ، ومره م الله (بضم الميم وفتحها وكسرها) فلما حذفوا هذا الحذف المفرط وأصاروه من كونه على حرف إلى لفظ الحروف قوى شبه الحرف عليه ؛ ففتحوا همزته تشبيها بهمزه لام التعريف» اه كلام اللسان ، وقال المؤلف فى شرح الكافيه (ح ۲ ص ۳۱۳) ما نصه : «وأيمن الله عند الكوفيين جمع يمين ؛ فهو مثل يمين الله ، جعلت همزه القطع فيه وصلا تخفيفا لكثره الاستعمال كما قال الخليل فى همزه أل المعرفه ، وعند سيبويه هو مفرد مشتق من اليمن وهو البركه : أى بركه الله يمينى ، وهمزته للوصل فى الأصل ، والدليل عليه تجويز كسر همزته ، وإنما كان الأغلب فتح الهمزه ؛ لكثره استعماله ، ويستبعد أن تكون الهمزه فى الأصل مكسوره ثم فتحت تخفيفا ؛ لعدم إفعل - بكسر الهمزه فى الأسماء والأفعال (يريد بكسر الهمزه مع سكون الفاء وضم العين) ولذا قالوا فى الأمر من نحو نصر : انصر - بضم الهمزه ، ويستبعد أصاله إفعل فى المفردات أيضا ، فيصدق ههنا قوله : فأصبحت أنّى تأتها تبتئس بها كلا مركبيها تحت رجليك شاجر» اه كلام المؤلف ويريد المؤلف بقوله «ويستبعد أصاله إفعل فى المفردات أيضا» أنه لا يجوز أن يكون إيمن مكسور الهمزه فى الأصل مع كونها فاء الكلمه ؛ لأنه يؤدى إلى أن يكون وزنه فعللا - بكسر الفاء وسكون العين وضم اللام الأولى - وهو غير موجود فى كلامهم. ومما نقلناه لك من عباره المؤلف فى شرح الكافيه تعلم أن ابن الأثير أراد من العباره التى حكاها صاحب اللسان عنه وهى قوله «والألف فيها ألف وصل» أن همزه أيمن صيرت همزه وصل لكسره الاستعمال وإن كانت همزه قطع فى أصل الوضع ؛ فيتفق ما حكاه ابن الأثير عن الكوفيين مع ما حكاه المؤلف عنهم ، لأن همزه افعل صيغه للجمع لا تكون إلا همزه قطع فغير معقول أن يزعم الكوفيون أنها همزه وصل وضعا

أصل ابن

وأصل ابن بنو - بفتح الفاء والعين (۱) - لأن جمعه أبناء ، والأفعال قياس

ص: ۲۵۵

۱- قال فی اللسان : «والابن : الولـد ، ولامه فی الأصل منقلبه عن واو عنـد بعضـهم ، وقال (یرید ابن سـیده) فی معتل الیاء : الابن الولد فعل (بفتح أوله وثانیه) محذوفه اللام مجتلب لها ألف الوصل. قال : وإنما قضی أنه من الیاء لأن بنی یبنی أکثر فی کلامهم من یبنو ؛ والجمع أبنـاء ، قال ابن سـیده : والأنثی ابنه وبنت ، الاخیره علی غیر بناء مـذکرها ، ولام بنت واو والتاء بـدل منها ، قال أبو حنیفه : أصله بنوه (بکسر أوله وسکون ثانیه) ووزنها فعل ، فألحقتها التاء المبدله من لامها بوزن حلس ، فقالوا : بنت ، ولیست التاء فیها بعلامه تأنیث کما ظن من لا خبره له بهذا اللسان. وذلک لسکون ما قبلها. هذا مذهب سیبویه ، وهو الصحیح ، وقد نص علیه فی باب مالا ینصـرف فقال : لو سـمیت بها رجلا لصـرفتها معرفه ، ولو کانت للتأنیث لما انصرف الاسم ، علی أن سیبویه قد تسمح فی بعض ألفاظه فی الکتاب فقال فی بنت : هی علامه تأنیث ، وإنما ذلک تجوز منه فی اللفظ لأنه أرسله غفلا ، وقد قیده وعلله فی بـاب مـا لاـ ینصـرف ، والأخـذ بقوله المعلل أقوی من القول بقوله المغفل المرسل ، ووجه تجوزه أنه لما کانت التاء لا تبـدل من الواو فیهـا إلاـ مع المؤنث صارت کأنها علامه تأنیث ، قال : وأعنی بالصـیغه فیها بناءها علی فعل (بکسـر أوله وسـکون ثانیه) وأصـله فعل (بفتـح الأول والثانی) بـدلاله تکسـیرهم إیاها علی أفعال ، وإبدال الواو فیها لازم لأنه عمل اختص به المؤنث ، ویدل أیضا علی ذلک إقامتهم إیاه مقام العلامه الصـریحه ، وتعاقبهما فیها علی الکلمه الواحده ، وذلک نحو ابنه وبنت ؛ فالصیغه فی بنت قائمه مقام الهاء فی ابنه ، فکما أن الهاء علامه تأنیث فکذلک صیغه بنت علامه تأنیثها ، ولیست بنت من ابنه کصعب من صعبه ، إنما نظیر صعبه من صعب ابنه من ابن ، ولا دلاله فی البنوه علی أن الذاهب من بنت واو ، لکن إبدال التاء من حرف العله یـدل علی أنه من الواو ؛ لان إبـدال التاء من الواو أکثر من إبدالها من الیاء ... قال الزجاج : ابن کان فی الأصل بنو أو بنو (بکسـر فسـکون فی الأول وبفتحتین فی الثانی) والألف ألف وصل فی الابن ، یقال : ابن بین البنوه ، قال : ویحتمل أن یکون أصـله بنیا ، قـال : والـذین قـالوا «بنون» کـأنهم جمعوا بنیـا بنون وأبناء جمع فعل أو فعل (بکسـر فسـکون فی الاول وبفتحتین فی الثانی) قال : وبنت تـدل علی أنه یسـتقیم أن یکون فعلا (بکسـر فسـکون) ، ویجوز أن یکون فعلا (بفتحتین) نقلت إلی فعل (بکسـر فسـکون) کمـا نقلت أخت من فعـل (بفتحتین) إلی فعـل (بضم فسـکون). فأمـا بنات فلیس بجمع بنت علی لفظها ، إنما ردت إلی أصـلها ؛ فجمعت بنات علی أن أصل بنت فعله (بفتـح الأول والثانی) مما حذفت لامه. قال : والأخفش یختار أن یکون المحذوف من ابن الواو ، قـال : لأنه أکثر ما یحـذف ؛ لثقله ، والیاء تحـذف أیضا لأنها تثقل ، قال : والـدلیل علی ذلک أن یـدا قـد أجمعوا علی أن المحـذوف منه الیاء ، ولهم دلیل قاطع مع الاجماع یقال : یـدیت إلیه یدا ، ودم محذوف منه الیاء ، والبنوه لیس بشاهد قاطع للواو لأنهم یقولون : الفتوه ، والتثنیه فتیان ؛ فابن یجوز أن یکون المحـذوف منه الواو أو الیاء ، وهما عنـدنا متساویان ، قال الجوهری : والابن أصـله بنو ، والـذاهب منه واو کما ذهب من أب وأخ ؛ لأنک تقول فی مؤنثه : بنت وأخت ، ولم نر هـذه الهاء تلحق مؤنثا إلا ومذکره محذوف الواو ؛ یدلک علی ذلک أخوات وهنوات فیمن رد ، وتقدیره من الفعل فعل - بالتحریک ؛ لأن جمعه أبناء مثـل جمـل وأجمال ، ولا یجوز أن یکون فعلا (بکسـر فسـکون) أو فعلا (بضم فسـکون) اللـذین جمعهما أیضا أفعال مثل جـذع وقفـل ؛ لانـک تقول فی جمعه : بنون - بفتـح البـاء ، ولا یجوز أیضا أن یکون فعلا - ساکنه العین ؛ لأن الباب فی جمعه إنما هو أفعل مثل کلب وأکلب أو فعول مثل فلس وفلوس» اه

فعل مفتوح العين ، كأجبال ، وقياس فعل ساكن العين إذا كان أجوف

ص: ٢٥٦

كأثواب وأبيات ، ولا يجوز أن يكون أبناء كأقفال فى جمع قفل ولا كأجذاع فى جمع جذع ؛ لدلاله بنون على فتح باء واحده

أصل ابنه

وابنه فى الأصل بنوه ؛ لكونه مؤنث ابن ولام ابن واو ؛ لقولهم فى المؤنث بنت ، وإبدال التاء من الواو أكثر منه من الياء ، وأيضا البنوه يدل عليه ، وأما الفتوه فى الفتى فعلى غير القياس (١)

١- قد بان لك مما نقلناه عن اللسان أن البنوه لا تصلح دليلا على أن لام ابن واو لأنها مثل الفتوه ، وهى لا تصلح دليلا على أن لام الفتى واو ؛ لأنهم قالوا فى تثنيته : فتيان ، ولم يقولوا : فتوان ، ولو أنهم قالوا فتوان لكانت تصلح دليلا ، ولكن صريح كلام القاموس يقضى بأن الفتى مما جاءت لامه عن العرب بوجهين بالواو وبالياء ، إذ يقول : «والفتى : الشاب والسخى الكريم ، وهما فتيان ، وفتوان ، الجمع فتيان وفتوه وفتووفتى (كدلى)» اه وبهذا تعلم أن قول من قال : إن البنوه لا تصلح دليلا على أن لام ابن واو محتجا بالفتوه ؛ ليس بشىء ، كما أن قول الرضى «وأما الفتوه فى الفتى فعلى غير القياس» غير سديد أيضا ، ولعل منشأه ظنهم أن العرب لم تقل فى تثنيه الفتى إلا فتيان

أصل اسم

واسم فی الأصل سمو أو سمو کحبر وقفل ؛ بدلیل قولهم سم أیضا من غیر همزه وصل ، قال :

۷۸ - * باسم الّذی فی کلّ سوره سمه* (۱)

وروی غیر سیبویه اسم - بضم همزه الوصل - وهو مشتق من سما ؛ لأنه یسمو بمسماه ویشهره ، ولو لا الاسم لکان خاملا ، وقال الکوفیون : أصله وسم ؛ لکون الاسم کالعلامه علی المسمی ؛ فحذف الفاء وبقی العین ساکنا

۱- هذا البیت من الرجز المشطور ، وقد نسبه أبو زید فی نوادره إلی رجل من کلب ، وأورد قبله بیتین هما : * أرسل فیها بازلا یقرّمه* فهو بها ینحو طریقا یعلمه* والضمیر فی «أرسل» یعود إلی الراعی ، والضمیر من «فیها» یعود إلی الابل ، والبازل : البعیر الذی انشق نابه ، وذلک إذا کان فی السنه التاسعه. ومعنی یقرمه : یمنعه عن الاستعمال لیتقوی للفحله : أی الضراب ، والضمیر فی «فهو» یعود إلی البازل ، وفی «بها» یعود إلی الابل ، ومعنی ینحو : یقصد ، والجار فی قوله «باسم» من بیت الشاهد یتعلق بأرسل ، والمعنی أرسل هذا الراعی باسم الله الذی یذکر اسمه فی کل سوره هذا الفحل فی هذه الابل للضراب فهو یقصد فی ضرابها الطریق التی تعودها. والاستشهاد بالبیت علی أنه قد جاء فی اسم سم من غیر همزه وصل ، وقد رویت کلمه «سمه» فی هذا البیت بضم السین وکسرها کما ذکره ابن الانباری فی کتابه «الانصاف فی مسائل الخلاف»

فجىء بهمزه الوصل ، ولا نظير له على ما قالوا ؛ إذ لا يحذف الفاء ويؤتى بهمزه الوصل ، والذى قالوا وإن كان أقرب من قول البصريين من حيث المعنى لأن الاسم بالعلامه أشبه ، لكن تصرفاته - من التصغير والتكسير كسميّ وأسماء وغير ذلك كالسّميّ على وزن الحليف ، ونحو قولهم تسميّت وسميت - تدفع ذلك ، إلا أن يقولوا : إنه قلب الاسم بأن جعل الفاء فى موضع اللام لما قصدوا تخفيفه بالحذف ؛ إذ موضع الحذف اللام ، ثم حذف نسيا ، ورد فى تصرفاته فى موضع اللام ؛ إذ حذف فى ذلك المكان

أصل است

وأصل است سته - كجبل - بدليل أستاه ، ولا يجوز أن يكون كأقفال وأجذاع ؛ لقولهم فى النسب إلى است : ستهىّ ، وفيه ثلاث لغات : است.

وست ، وسه ، كما ذكرنا فى النسبه ، وأصل اثنان ثنيان (۱) - كفتيان - لقولهم فى النسب إليه : ثنوى ، وكذا اثنتان ، كما مر فى باب النسب ، وقد ذكرنا ايمن الله والخلاف فيه فى شرح الكافيه (۲)

قوله «فى كل مصدر بعد ألف فعله الماضى أربعه» احتراز من نحو أكرم ، فان بعد ألف فعله الماضى ثلاثه ؛ فالهمزه فى ماضيه وأمره ومصدره همزه قطع ، وإنما جاز تسكين أوائل الأفعال لما ذكرنا من قوه تصرفاتها ، فجوزوا تصريفها على الوجه المستبعد أيضا ، أعنى سكون الأوائل ، وخصوا ذلك بما ماضيه على أربعه أو أكثر دون الثلاثى ؛ لأن الخفه بالثقيل أولى ، وأما فى فاء الأمر من الثلاثى ، نحو اخرج ؛ فلكونه مأخوذا من المضارع الواجب تسكين فائه ؛ لئلا يجتمع أربع متحركات فى كلمه ، وإنما لم يسكن عينه لأنها لمعرفه الأوزان ، وأما اللام فللإعراب ، ولم يسكن حرف المضارعه ؛ لأنه

۱- انظر (ح ۱ ص ۲۲۱)

۲- قد سبق أن نقلنا لك عبارته من شرح الكافيه (انظر ص ۵۴ من هذا الجزء)

زاد على الماضى بحرف المضارعه ، فلو سكّنت أوله لاحتجت إلى همزه الوصل ؛ فيزداد الثقل ، فلما حذف حرف المضارعه فى أمر المخاطب للتخفيف - لكونه أكثر استعمالا من أمر الغائب - احتيج فى الابتداء إلى همزه الوصل ، وألحقوا بالأفعال التى فى أوائلها همزه وصل مصادرها وإن كانت المصادر أصول الأفعال فى الاشتقال على الصحيح ؛ لأنها فى التصرف والاعتلال فروع الأفعال ، كما يبين فى باب الإعلال ، نحو لاذ لياذا ولاوذ لواذا ، وأما أسماء الفاعل والمفعول فانما سقطت من أوائلهما همزه الوصل وإن كانا أيضا من الأسماء التابعه للفعل فى الإعلال ؛ للميم المتقدمه على الساكن ، كما سقطت فى المضارع لتقدم حرف المضارعه

قوله «وفى أفعال تلك المصادر من ماض وأمر» وإنما لم يكن فى المضارع ؛ لما ذكرناه ، وهذه الأفعال أحد عشر مشهوره : تسعه من الثلاثى المزيد فيه ، كانطلق ، واحمرّ ، واحمارّ ، واقتدر ، واستخرج ، واقعنسس ، واسلنقى ، واجلوذ ، واعشوشب ، واثنان من الرباعى المزيد فيه ، نحو احرنجم ، واقشعر ؛ وقد يجىء فى تفعّل وتفاعل إذا أدغم تاؤهما فى الفاء ، نحو اطّير واثّاقل

قوله «وفى صيغه أمر الثلاثى» أى : إذا لم يتحرك الفاء فى المضارع ؛ احترازا عن نحو قل ، وبع ، وخف ، وشدّ ، وعدّ ، من تقول وتبيع وتشد وتخاف وتعد

قوله «وفى لام التعريف وميمه» قد مر ذلك فى باب المعرفه والنكره (١)

١- قال المؤلف فى شرح الكافيه (ح ٢ ص ١٢٢) عند شرح قول ابن الحاجب فى تعداد أنواع المعرفه «وما عرف باللام» ما نصه : «هذا مذهب سيبويه ، أعنى أن حرف التعريف هى اللام وحدها ، والهمزه للوصل ، فتحت مع أن أصل همزات الوصل الكسر ؛ لكثره استعمال لام التعريف ، والدليل على أن اللام هى المعرفه فقط تخطى العامل الضعيف إياها نحو بالرجل ، وذلك علامه امتزاجها بالكلمه وصيرورتها كجزء منها ، ولو كانت على حرفين لكان لها نوع استقلال ؛ فلم يتخطها العامل الضعيف ، وأما نحو ألا تفعل وإلا تفعل وبلا مال فلجعلهم «لا» خاصه من جميع ما هو على حرفين كجزء الكلمه ؛ فلذا يقولون : اللافرس واللانسان ، وأما نحو «بهذا» و (فَبِما رَحْمَهٍ) فأن الفاصل بين العامل والمعمول ما لم يغير معنى ما قبله ولا معنى ما بعده عد الفصل به كلا فصل ، وللامتزاج التام بين اللام وما دخلته كان نحو الرجل مغايرا لرجل حتى جاز تواليهما فى قافيتين ولم يكن إيطاء ، وإنما وضعت اللام ساكنه ليستحكم الامتزاج ، وأيضا دليل التنكير : أى التنوين ؛ على حرف ، فالاولى كون دليل التعريف مثله ، وقال الخليل : أل بكمالها آله التعريف ، نحو هل وقد استدل بفتح الهمزه ، وقد سبق العذر عنه ، وبأنه يوقف عليها فى التذكر ، نحو قولك أل إذا تذكرت ما فيه اللام كالكتاب وغيره ، وبفصلها عن الكلمه والوقف عليها عند الاضطرار ، كالوقف على قد فى نحو قوله : أزف التّرحّل غير أنّ ركابنا لمّا تزل برحالنا وكأن قد وذلك قوله : يا خليلىّ اربعا واستخبرا المنزل الدّارس من أهل الحلال وإنما حذف عنده همزه القطع فى الدرج لكثره الاستعمال ، وذكر المبرد فى كتاب الشافى أن حرف التعريف الهمزه المفتوحه وحدها ، وإنما ضم اللام إليها لئلا يشتبه التعريف بالاستفهام ، وفى لغه حمير ونفر من طىء إبدال الميم من لام التعريف كما روى النمر بن تولب عنه صلى الله عليه وسلم «ليس من امبر امصيام فى امسفر» اه

قوله «فى الابتـداء خاصه» لأن مجيئها لتعذر الابتداء بالساكن ، فإذا لم يبتدأ به لوقوع شـىء قبله لم يحتج إلى الهمزه ، بل إن كان آخر الشىء - إن كان أكثر من حرف كغلام الرجل ، أو ذلك الشىء إن كان على حرف واحد - متحركا ، نحو والله ؛ اكتفى به ، وإن كان ساكنا حرك ، نحو قل الله والاستغفار

قوله «مكسوره» الكوفيون على أن أصـل الهمزه السـكون ؛ لأـن زيادتهـا ساكنه أقرب إلى الأصل ؛ لما فيها من تقليل الزياده ، ثم حركت بالكسر كما هو حكم أول الساكنين إذا لم يكن مدّا المحتاج إلى حركته ، وظاهر كلام سيبويه

يدل على تحركها فى الأصل ؛ لقوله : فقدّمت الزياده متحركه لتصل إلى التكلم بها ، وهو الأولى ؛ لأنك إنما تجلبها لاحتياجك إلى متحرك ؛ فالأولى أن تجلبها متصفه بما يحتاج إليه : أى الحركه ، وأيضا فقد تقدم أن التوصل إلى الابتداء بالساكن بهمزه خفيه مكسوره من طبيعه النفس

قوله : «ضمه أصليه» ليدخل نحو اغزى ، ويخرج نحو ارموا وامرؤ وابنم وإنما ضموا ذلك لكراهيه الانتقال من الكسره إلى الضمه وبينهما حرف ساكن ، وليس فى الكلام مثله ، كما ليس فيه فعل ، فاذا كرهوا مثله والضمه عارضه للاعراب كما قالوا فى أجيئك : أجوءك ، فما ظنك بالكسر والضم اللازمين؟ وكذا قالوا فى أنبئك ، وهو منحدر من الجبل : أنبؤك ، ومنحدر ، على ما حكى الخليل ، قال :

٧٩ - وقد أضرب السّاقين إمّك هابل (١) *

ص: ٢٦٢

١- هذا شطر بيت من الطويل ، وهكذا وجدناه فى جميع النسخ المطبوعه والمخطوطه ، ولم نقف له على قائل ولا تتمه ، وقد رواه البغدادى من غير أن ينسبه أيضا إلى قائله ولم يذكر له تتمه ، إلا أنه رواه هكذا : * وقال اضرب السّاقين إمّك هابل* فجعل «قال» بدل قد ، وجعل «اضرب» فعل أمر ، مع أنها فى روايه المؤلف فعل مضارع. وقد استشهد المؤلف بالبيت على أنهم أتبعوا الثانى للاول فكسروا همزه «إمك» إتباعا للكسره قبلها كما أتبعوا الأول للثانى فى الأمثله التى ذكرها ، وهو على روايه المؤلف يكون من قبيل إتباع البناء للبناء ، ولكن ابن جنى قد استشهد بالبيت على أنهم قد يتبعون حركه الاعراب لحركه البناء حيث قال فى المحتسب عند الكلام على قراءه من قرأ (الحمد لله) بكسر الدال اتباعا لكسره اللام : «ومثل هذا فى إتباع الاعراب البناء ما حكاه صاحب الكتاب فى قول بعضهم * وقال : اضرب السّاقين إمّك هابل* كسر الميم لكسره الهمزه» اه كلام ابن جنى ، وقد رجعنا إلى كتاب سيبويه فوجدنا فيه (ح ٢ ص ٢٧٢) ما نصه : «واعلم أن الألف الموصوله فيما ذكر فى الابتداء مكسوره أبدا إلا أن يكون الحرف الثالث مضموما فتضمها ، وذلك قولك : اقتل ، استضعف ، احتقر ، احرنجم ، وذلك أنك قربت الألف من المضموم إذ لم يكن بينهما إلا ساكن فكرهوا كسره بعدها ضمه وأرادوا أن يكون العمل من وجه واحد كما فعلوا ذلك فى مذ اليوم يافتى ، وهو فى هذا أجدر ؛ لأنه ليس فى الكلام حرف أوله مكسور والثانى مضموم ، وفعل هذا به كما فعل بالمدغم إذا أردت أن ترفع لسانك من موضع واحد ، وكذلك أرادوا أن يكون العمل من وجه واحد ، ودعاهم ذلك إلى أن قالوا : أنا أجوءك ، وأنبؤك ، وهو منحدر من الجبل ، أنبأنا بذلك الخليل ، وقالوا أيضا : لأمك ، وقالوا : اضرب الساقين إمك هابل ، فكسرهما جميعا كما ضم فى ذلك» اه ومن هذا تعلم أمرين : الاول : أنه لم يجعل قوله : وقالوا اضرب ... الخ بيتا من الشعر بخلاف ما صنع المؤلف وابن جنى والثانى : أنه قد جعل الميم من «إمك» مكسوره كما فعل ابن جنى ، بخلاف ما يظهر من كلام المؤلف ، حيث جعل الاستشهاد بالبيت على كسر الهمزه إتباعا لكسر نون الساقين ، ولم يتعرض لحركه الميم ، وذلك الصنيع منه يدل على أن حركه الميم باقيه على أصلها وهو الضم

بكسر ضم الهمزه إتباعا لكسر نون الساقين ، كما أنبعوا الأول الثانى فى أنبؤك ، ومثله قوله تعالى (فِى أَمِّها) (١) بكسر الهمزه فى بعض القراءات ، وقولهم : ويلمّها (٢) بكسر اللام ، أصله : وى لأمّها ، حذفت الهمزه شاذا :

١- هذا بعض آيه من سوره القصص وهى (وَما كانَ رَبُّكَ مُهْلِكَ الْقُرى حَتَّى يَبْعَثَ فِى أُمِّها رَسُولاً يَتْلُوا عَلَيْهِمْ آياتِنا وَما كُنَّا مُهْلِكِى الْقُرى إِلَّا وَأَهْلُها ظالِمُونَ)

٢- قال فى اللسان : «ورجل ويلمه وويلمه (بكسر اللام فى الأولى وضمها فى الثانيه) كقولهم فى المستجاد : ويلمه ، يريدون ويل أمه ، كما يقولون : لاب لك يريدون لا أب لك ، فركبوه وجعلوه كالشىء الواحد ... ثم قال : وفى الحديث فى قوله لأبى بصير «ويلمّه مسعر حرب» تعجبا من شجاعته وجرأته وإقدامه ومنه حديث على «ويلمّه كيلا بغير ثمن لو أنّ له وعى» أى يكيل العلوم الجمه بلا عوض إلا أنه لا يصادف واعيا ، وقيل : وى ، كلمه مفرده ، ولامه مفرده ، وهى كلمه تفجع وتعجب ، وحذفت الهمزه من أمه تخفيفا وألقيت حركتها على اللام ، وينصب ما بعدها على التمييز ، والله أعلم» اه ، وقال الشهاب الخفاجى فى شفاء الغليل (ص ٢٣٨ الطبعه الوهبيه): «ويلمه : أصله للدعاء عليه ، ثم استعمل فى التعجب مثل قاتله الله ، وكذا وقع فى الحديث كما فى الكرمانى ، وفى المقتضب لابن السيد (يريد الاقتضاب شرح أدب الكتاب : انظره «ص ٣٦٥») يروى بكسر اللام وضمها ، فمن كسر اللام ففيه ثلاثه أوجه : أحدها أن يكون ويل أمه ، بنصب ويل وإضافته إلى الأم ثم حذف الهمزه لكثره الاستعمال ، وكسرت لامه إتباعا لكسره ميمه ، والثانى أن يكونوا أرادوا ويل لامه ، برفع ويل على الابتداء ، ولأمه خبر ، وحذفت لام ويل وهمزه أم كما قالوا : أيش لك يريدون أى شىء لك ، واللام المكسوره لام الجر ؛ والثالث أن يريدوا «وى» التى فى قول عنتره : ولقد شفى نفسى وأبرأ سقمها قول الفوارس ويك عنتر أقدم فيكون على هذا قد حذفت همزه أم لا غير واللام جاره ، وهذا أحسن الوجوه ؛ لأنه أقل للحذف والتغيير ، وأجاز ابن جنى أن تكون اللام المسموعه لام ويل ، على أن تكون حذفت همزه أم ولام الجر ، وكسر لام ويل إتباعا لكسره الميم ، وهو بعيد جدا ، وأما من رواه بضم اللام فأن ابن جنى أجاز فيه وجهين : أحدهما أنه حذفت الهمزه واللام ، وألقيت ضمه الهمزه على لام الجر ، كما حكى عنهم (الحمد لله) بضم لام الجر ، وهى قراءه إبراهيم بن أبى عبله الشامى ، والثانى : أن يكون حذف الهمزه ولام الجر ، وتكون اللام المسموعه هى لام ويل لا لام الجر ، وقال الامام المرزوقى : الاختيار فى ويل إذا أضيف باللام الرفع ، وإذا أضيف بغير اللام النصب ، يقولون. ويل لزيد ، وويل زيد ، فأما قولهم : ويلمه فقد حذفت الهمزه من أمه فيه حذفا لكثرته على ألسنتهم ، ولا يجوز أن تكون الضمه فى اللام منقوله إليها من الهمزه ؛ لأن ذلك يفعل إذا كان ما قبلها ساكنا ، كقولك من بوه (بحذف همزه أبوه بعد نقل حركتها إلى نون من) وإذا كان كذلك فقد ثبت أنها غيرها ، والشىء إذا خفف على غير القياس يجرى على المألوف فيه» اه

إما بعد إتباع حركتها حركه اللام ، أو قبله ، وأما قولهم : ويلمّها - بضم اللام ؛

ص: ٢٦٤

فیجوز أن یکون أصله وی لأمّها ؛ فحذفت الهمزه بعد نقل ضمتها علی لام الجر ، وهو شاذ علی شاذ ، ویجوز أن یکون الأصل ویل أمّها ؛ فحذفت الهمزه شاذا. ویدخل فی قوله «إلا فیما بعد ساکنه ضمه أصلیه» کل ماض لم یسم فاعله ، من الأفعال المذکوره ، نحو اقتدر علیه وانطلق به ، قیل : وقد تکسر همزه الوصل قبل الضمه ، نحو انصر ، واقتدر علیه ، ولیس بمشهور ، وإذا جاءت همزه مضمومه قبل ضمه مشمه کما فی اختیر ، وانقید ، أشمّت ضمتها أیضا کسره ، وإنما فتحت مع لام التعریف ومیمه لکثره استعمالها ؛ فطلب التخفیف بفتحها ، وفتحت فی أیمن لمناسبه التخفیف ؛ لأن الجمله القسمیّه یناسبها التخفیف إذ هی مع جوابها فی حکم جمله واحده ، ألا ترى إلی حذف الخبر فی «أیمن» ، و «لعمرک» وجوبا ، وحذف النون من ایمن؟ وحکی یونس عن بعض العرب کسر همزه ایمن وایم

إثبات الهمزه فی الوصل لحن

قال : «وإثباتها وصلا لحن ، وشذّ فی الضّروره ، والتزموا جعلها ألفا لا بین بین علی الأفصح فی نحو آلحسن وآیمن الله یمینک؟ للّبس»

أقول : قوله «شذ فی الضروره» کقوله :

۸۰ - إذا جاوز الإثنین سرّ فإنّه

بنثّ وتکثیر الوشاه قمین (۱)

۱- البیت من قصیده لقیس بن الخطیم ، وقبل البیت المستشهد به : أجود بمضنون التّلاد وإنّنی بسرّک عمّن سالنی لضنین وبعده : وإن ضیّع الإخوان سرّا فإنّنی کتوم لأسرار العشیر أمین والتلاد : المال القدیم ، والنث - بنون فمثلثه - : مصدر نث الحدیث ینثه إذا أفشاه ، ویروی بدله «ببث» بباء موحده فمثلثه ، وهو مصدر بث الخبر یبثه إذا نشره ، والوشاه : جمع واش وهو النمام الذی یزین الکلام ویحسنه عند نقله للافساد بین المتحابین ، وقمین : معناه جدیر وخلیق وحری ، والباء فی بنث أو ببث متعلقه بقمین ، والاستشهاد بالبیت علی أن إثبات همزه الوصل فی الدرج شاذ فی الضروره ، ونظیر البیت المستشهد به قول جمیل : ألا لا أری إثنین أحسن شیمه علی حدثان الدّهر منّی ومن جمل وقول حسان رضی الله تعالی عنه : لتسمعنّ وشیکا فی دیارکم ألله أکبر یا ثارات عثمانا وقول الآخر : لا نسب الیوم ولا خلّه إتّسع الخرق علی الرّاقع وقد روی بیت الشاهد «إذا جاوز الخلّین ... الخ» وکذلک روی بیت جمیل «ألا لا أری خلّین ... الخ» وعلی هذه الروایه لا شاهد فیهما

فإذا كان قبلها مالا يحسن الوقف عليه وجب فى السعه حذفها ، إلا أن تقطع كلامك الأول وإن لم تقف مراعيا حكم الوقف ؛ بل لعذر من انقطاع النفس وشبهه ؛ وقد فعل الشعراء ذلك فى أنصاف الأبيات ؛ لأنها مواضع الفصل ، وإنما يبتدؤن بعد قطع ، نحو قوله :

٨١ - ولا تبادر فى الشّتاء وليدنا

القدر تنزلها بغير جعال (١)

ص: ٢٦٦

١- قد نسب ابن عصفور هذا البيت للبيد العامرى الصحابى رضى الله عنه ، وقبله : يا كنّه ما كنّت غير لئيمه للضّيف مثل الرّوضه المحلال ما إن تبيّتنا بصوت صلّب فيبيت منه القوم فى بلبال والكنه - بفتح الكاف وتشديد النون - : زوج الابن ، و «ما» يحتمل أن تكون زائده إبهاميه تفيد الفخامه أو الحقاره ويكون ما بعدها خبر مبتدأ محذوف ، ويحتمل أن تكون استفهاميه مبتدأ ، ويكون كنه التى بعدها خبرا وغير لئيمه صفته ، والروضه : البستان الحسن ، والمحلال : التى تحمل الماربها على الحلول حولها للنظر إلى حسنها ، والصلب - بصم الصاد وتشديد اللام مفتوحه - : الشديد ، والبلبال : الحزن ، والمراد بالشتاء زمن الشده والقحط ، والوليد : يطلق على الصبى وعلى الخادم أيضا ، والجعال - بكسر الجيم - : الخرقه التى تنزل بها القدر ، والضمير فى تبادر يعود إلى الكنه ووليدنا مفعول لتبادر ، ويجوز فى القدر الرفع على الابتداء وما بعده خبر ، والنصب على الاشتغال ، والمراد من البيت مدح الكنه بعدم الشره للطعام فهى لا تسبق الوليد إلى الطعام ولا تسرع فى إنزال القدر حتى تنزلها بغير خرقه. والاستشهاد بالبيت فى قوله «ألقدر» حيث قطع الشاعر همزه الوصل لضروره الشعر ، وقد أنشد سيبويه البيت على غير الوجه الذى أنشده عليه المؤلف ، قال فى الكتاب (ح ٢ ص ٢٧٤): «واعلم أن هذه الألفات ألفات الوصل تحذف جميعا إذا كان قبلها كلام ، الا ما ذكرنا من الألف واللام فى الاستفهام ، وفى أيمن فى باب القسم ؛ لعله قد ذكرناها ، فعل ذلك بها فى باب القسم حيث كانت مفتوحه قبل الاستفهام ، فخافوا أن تلتبس الألف بألف الاستفهام ، وتذهب فى غير ذلك إذا كان قبلها كلام ، إلا أن تقطع كلامك وتستأنف كما قالت الشعراء فى الأنصاف ؛ لأنها مواضع فصول ، فأنما ابتداؤها بعد قطع ؛ قال الشاعر : ولا يبادر فى الشّتاء وليدنا ألقدر ينزلها بغير جعال» اه وقال الاعلم الشنتمرى فى شرحه للبيت : «الشاهد فيه قطع ألف الوصل من قوله «القدر» ضروره ، وسوغ ذلك أن الشطر الأول من البيت يوقف عليه ثم يبتدأ ما بعده ، فقطع على هذه النيه ، وهذا من أقرب الضروره ، يقول : إذا اشتد الزمان فوليدنا لا يبادر القدر حسن أدب ، والجعال : خرقه تنزل بها القدر» اه

قوله «وقد التزموا جعلها ألفا لابين بين» قد مر فى باب التقاء الساكنين

ص: ۲۶۷

أن للعرب فى مثله مذهبين : الأفصح جعل همزه الوصل ألفا ، والثانى جعلها بين بين ، كقوله :

٨٢ - أالخير الّذى أنا أبتغيه

أم الشّرّ الّذى هو يبتغينى (١)

قوله «للبس» يعنى التزموا أحد الشيئين ولم يحذفوا للبس ؛ إذ لو حذفوا التبس الاستخبار بالخبر ؛ إذ همزه الوصل فى الموضعين مفتوحه كهمزه الاستفهام ، بخلاف نحو (أصطفى البنات)؟ وقوله :

٨٣ - أستحدث الرّكب من أشياعهم خبرا (٢)

١- هذا البيت من قصيده طويله للمثقب العبدى أوردها المفضل فى المفضليات وقبله : وما أدرى إذا يمّمت أمرا أريد الخير أيّهما يلينى ويممت : قصدت ، وجمله «أريد الخير» حال من فاعل يممت ، وجمله «أيهما يلينى» سدت مسد مفعولى أدرى ، وقوله «أالخير» بدل من «أى» فى قوله «أيهما يلينى» ولذلك قرن بهمزه الاستفهام ؛ لأن البدل من اسم الاستفهام يقترن بالهمزه. والاستشهاد بالبيت على أنهم إذا أدخلوا همزه الاستفهام على همزه الوصل المفتوحه فقد يجعلونها بين بين : أى بين الهمزه وبين حرف حركتها ، وحركتها هنا فتحه فتجعل بين الهمزه والألف والمثقب : اسم فاعل من ثقب - بالثاء المثلثه وتشديد القاف : لقب الشاعر ، واسمه محصن (كمنبر) بن ثعلبه ، ولقب بالمثقب لقوله فى هذه القصيده : رددن تحيّه وكنّ أخرى وثقّبن الوصاوص للعيون والوصاوص : البراقع الصغار ، يريد أنهن حديثات الأسنان قبر اقعهن صغار ، وقد قال فى هذه القصيده أبو عمرو بن العلاء : «لو كان الشعر كله على هذه القصيده لوجب على الناس أن يتعلموه»

٢- هذا الشاهد صدر بيت من قصيده طويله لذى الرمه ، وعجزه : * أو راجع القلب من أطرابه طرب* وقبل البيت المذكور مطلع القصده وهو : ما بال عينك منها الماء ينسكب كأنّه من كلى مفريّه سرب والركب : أصحاب الأبل ، والأشياع : الأصحاب ، والطرب : استخفاف القلب فى فرح أو فى حزن ، يريد أبكاؤك وحزنك لخبر حدث أم راجع قلبك طرب؟ والاستشهاد بالبيت على أن همزه الاستفهام إذا دخلت على همزه وصل غير مفتوحه فأن همزه الوصل تحذف حينئذ ، لعدم اللبس ؛ لأن اختلاف حركتى الهمزتين رافع للبس بعد حذف همزه الوصل

فإن اختلاف حركتى الهمزتين رافع للبس بعد حذف همزه الوصل

قال : «وأمّا سكون هاء وهو ووهى وفهو وفهى [ولهو ولهى] فعارض فصيح ، وكذلك لام الأمر ، نحو وليوفوا ، وشبّه به أهو وأهى وثمّ ليقضوا. ونحو أن يملّ هو قليل»

أقول : قد ذكرنا جميع هذا الفصل فى فصل رد الأبنيه بعضها إلى بعض فى أول الكتاب (١) ، يعنى المصنف أن أوائل هو وهى مع واو العطف وفائه وهمزه الاستفهام ، وكذا لام الأمر التى قبلها واو أو فاء ؛ تسكن ؛ فكان القياس أن يجتلب لها همزه الوصل ، لكنها إنما لم تجتلب لعروض السكون ، وليس هذا بجواب مرضىّ ؛ لأن هذا الإسكان بناء على تشبيه أوائل هذه الكلم بالأوساط ، فنحو وهو وفهو مشبه بعضد ، ونحو وهى وفهى مشبه بكتف ، وكذا القول فى (وليوفوا) فلم يسكنوها إلا لجعلهم إياها كوسط الكلمه ، فكيف تجتلب لما هو كوسط الكلمه همزه وصل؟ وهب أنه ليس كالوسط أليس غير مبتدأ به؟ وأليس السكون العارض أيضا فى أول الكلمه يجتلب له همزه الوصل إذ ابتدئ بها؟

ألا ترى أنك تقول : اسم ، مع أنه جاء سم ، وكذا است وست؟ فكان عليه أن يقول : لم تجتلب الهمزه لأنها إنما تجتلب إذا ابتدىء بتلك الكلمه كما ذكرنا ، وهذا السكون فى هذه الكلمات إنما يكون إذا تقدمها شىء ، ووجه تشبيههم

١- انظر (ج ١ ص ۴۵)

لأوائلها بالوسط عدم استقلال ما قبلها ، واستحاله الوقف عليه ، وقولك أهو وأهى؟ أقل استعمالا من وهو وفهو ووهى وفهى ؛ فلهذا كان التخفيف فيه أقل ، وقولك : لهو ولهى مثل فهو وفهى يجوز تخفيف الهاء فيه ؛ على ما قرىء به فى الكتاب العزيز ، وأما نحو ليفعل - بلام كى - فلم يجز فيه التخفيف ؛ لقله استعمالها ، وتحريك هاء هو وهى بعد اللام وبعد الواو والفاء ، وكذا تحريك لام الأمر بعدهما ؛ هو الأصل ؛ قال سيبويه : وهو جيد بالغ ، وقرأ الكسائى وغيره (ثُمَّ لْيَقْضُوا تَفَثَهُمْ) بإسكان لام الأمر على تشبيه ثم بالواو والفاء ؛ لكونها حرف عطف مثلهما ، واستقبح ذلك البصريون ؛ لأن ثم مستقله يوقف عليها ، وقرىء فى الشواذ (أَنْ يُمِلَّ هُوَ) بإسكان الهاء ، يجعل «لهو» كعضد ، وهو قبيح ؛ لأن يمل كلمه مستقله ، ولا يمكن تشبيهها بحرف العطف كما شبه به ثم ، وقوله :

* فبات منتصبا وما تكردسا (1) *

أولى من مثله ؛ لكونه فى كلمه واحده.

قوله «فصيح» أى : يستعمله الفصحاء ، بخلاف (أَنْ يُمِلَّ هُوَ) ونحو قوله «بات منتصبا» وذلك لكثره الاستعمال فى الأول

قوله «وشبه به أهو» لكون الهمزه على حرف وإن لم يكثر استعمالها مع هو وهى ، كاستعمال الواو والفاء معهما ، فلهذا كان التخفيف فى أهو وأهى أقلّ

١- قد تقدم الكلام فى شرح هذا البيت (ح ١ ص ۴۵). وقد استشهد به هنا على أن التخفيف بالأسكان فى «منتصبا» أولى من التخفيف بالأسكان فى «أن يملّ هو» ، لأن الأول فى كلمه واحده والثانى فى كلمتين ، مع أن الكل شاذ

الوقف

تعريفه ، وشرح هذا التعريف

قال : «الوقف : قطع الكلمه عمّا بعدها ، وفيه وجوه مختلفه فى الحسن والمحلّ ؛ فالإسكان المجرّد فى المتحرّك ، والرّوم فى المتحرّك ، وهو أن تأتى بالحركه خفيّه ، وهو فى المفتوح قليل ، والإشمام فى المضموم ، وهو أن تضمّ الشّفتين بعد الإسكان»

أقول : قوله «قطع الكلمه عما بعدها» أى : أن تسكت على آخرها قاصدا لذلك مختارا ؛ لجعلها آخر الكلام ، سواء كان بعدها كلمه أو كانت آخر الكلام ؛ فيدخل فيه الرّوم والإشمام والتضعيف وغير ذلك من وجوه الوقف ، ولو وقفت عليها ولم تراع أحكام الوقف التى نذكرها كما تقف على آخر زيد مثلا بالتنوين لكنت واقفا ، لكنك مخطىء فى ترك حكم الوقف ، فالوقف ليس مجرد إسكان الحرف الأخير وإلا لم يكن الرّوم وقفا ، وكان لفظ من فى من زيد موقوفا عليه مع وصلك إياه بزيد

قوله «عما بعدها» يوهم أنه لا يكون الوقف على كلمه إلا وبعدها شىء ، ولو قال : السكوت على آخر الكلمه اختيارا لجعلها آخر الكلام - لكان أعم

قوله «وفيه وجوه مختلفه فى الحسن» أى : فى الوقف وجوه ، يعنى بها أنواع أحكام الوقف ، وهى : الإسكان ، والرّوم ، والإشمام ، والتضعيف ، وقلب التنوين ألفا أو واوا أو ياء ، وقلب الألف واوا أو ياء أو همزه ، وقلب التاء هاء ، وإلحاق هاء السكت ، وحذف الواو والياء ، وإبدال الهمزه حرف حركتها ، ونقل الحركه ؛ فإن هذه المذكورات أحكام الوقف : أى السكوت على آخر الكلمه مختارا ؛ لتمام الكلام ، ونعنى بالحكم ما يوجبه الشىء ؛ فان الوقف فى لغه العرب يوجب أحد هذه الأشياء

قوله «وجوه مختلفه فى الحسن» أى : هذه الوجوه متفاوته فى الحسن ، فبعضها أحسن من بعض ؛ كما يجىء من أن قلب الألف واوا أو ياء أو همزه ضعيف ، وكذا نقل الحركه والتضعيف ، وقد يتفق وجهان أو أكثر فى الحسن ؛ كالإسكان وقلب تاء التأنيث هاء

قوله «والمحل» يعنى به محالّ الوجوه المذكوره ، وهى ما يذكره المصنف بعد ذكر كل وجه مصدّرا بفى ، كقوله : الإسكان المجرد فى المتحرك والرّوم فى المتحرك ، فقوله «الإسكان المجرد والروم» وجهان للوقف ، وقوله «المتحرك» محل هذين الوجهين ؛ إذ يكونان فيه دون الساكن ، وكذا قوله «إبدال الألف فى المنصوب المنون» إبدال الألف وجه ، والمنصوب المنون محله ، وهلم جرّا إلى آخر الباب ، فهذه الوجوه مختلفه فى المحل : أى لكل وجه منها محل آخر ثبت فيه ، وقد يشترك الوجهان أو أكثر فى محل واحد ، كاشتراك الإسكان والرّوم فى المتحرك

قوله «فالإسكان المجرد» أى : الإسكان المحض بلا روم ولا إشمام ولا تضعيف ، والإسكان فى الوقف أكثر فى كلامهم من الرّوم والإشمام والتضعيف والنقل ، ويجوز فى كل متحرك إلا فى المنصوب المنون ؛ فإن اللغه الفاشيه فيه قلب التنوين ألفا ، وربيعه يجيزون إجراءه مجرى المرفوع والمجرور ؛ قال

٨۴ - وآخذ من كلّ حىّ عصم (١)

وإن كان آخر الكلمه ساكنا فقد كفيت مؤونه الإسكان ، نحو كم

١- هذا عجز بيت من قصيده للأعشى ميمون ، مدح بها قيس بن معدى كرب ، وصدره : * إلى المرء قيس أطيل السّرى* والسرى : السير ليلا ، والحى : القبيله ، والعصم : مفعول آخذ ، وهو بضمتين جمع عصام ، والعصام يطلق فى الأصل على وكاء القربه ، وعلى عروتها أيضا ، والمراد به هنا العهد ، يعنى أنه يأخذ من كل قبيله يمر بها عهدا ألا يؤذوه ؛ لان له فى كل قبيله أعداء ممن هجاهم أو ممن يكره ممدوحه ، فيخشى الأذى منهم ، فيأخذ العهد ليصل سالما إلى ممدوحه. والاستشهاد بالبيت على أن «عصما» وقف عليه بالسكون فى لغه ربيعه ؛ لأنهم يجيزون تسكين المنصوب المنون فى الوقف

ومن ؛ فلا يكون معه وجه من وجوه الوقف ، بل تقف بالسكون فقط ، ولو قيل إن سكون الوقف غير سكون الوصل لم يبعد ، كما قيل فى نحو هجان (١) وفلك (٢) ، وإذا كان آخر الكلمه تنوينا لم يعتد بسكونه ، ولم يكتف به فى

١- قال ابن سيده : «والهجان من الأبل البيضاء الخالصه اللون والعتق ، من نوق هجن وهجائن وهجان. فمنهم من يجعله من باب جنب ورضا (يريد أنه مما يستوى فيه الواحد وغيره) ، ومنهم من يجعله تكسيرا ، وهو مذهب سيبويه ؛ وذلك أن الألف فى هجان الواحد بمنزله ألف ناقه كناز ، وامرأه ضناك ، والألف فى هجان الجمع بمنزله ألف ظراف وشراف ، وذلك لأن العرب كسرت فعالا على فعال كما كسرت فعيلا على فعال ، وعذرها فى ذلك أن فعيلا أخت فعال ، ألا ترى أن كل واحد منهما ثلاثى الأصل وثالثه حرف لين؟ وقد اعتقبا أيضا على المعنى الواحد نحو كليب وكلاب وعبيد وعباد؟ فلما كانا كذلك ، وإنما بينهما اختلاف فى حرف اللين لا غير ، ومعلوم مع ذلك قرب الياء من الألف ، وأنها إلى الياء أقرب منها إلى الواو - كسر أحدهما على ما كسر عليه صاحبه ، فقيل : ناقه هجان ، وأنيق هجان ، كما قيل : ظريف وظراف ، وشريف وشراف» اه

٢- قال فى اللسان : «الفلك - بالضم - : السفينه ، تذكر وتؤنث ، وتقع على الواحد والاثنين والجميع ، فأن شئت جعلته من باب جنب ، وإن شئت من باب دلاص وهجان ، وهذا الوجه الأخير هو مذهب سيبويه ، أعنى أن تكون ضمه الفاء من الواحد بمنزله ضمه باء برد وخاء خرج ، وضمه الفاء فى الجمع بمنزله ضمه حاء حمر وصاد صفر جمع أحمر وأصفر ، قال الله تعالى فى التوحيد والتذكير (فِى الْفُلْكِ الْمَشْحُونِ) فذكر الفلك ، وجاء به موحدا ، ويجوز أن يؤنث واحده ، كقول الله تعالى : (جاءَتْها رِيحٌ عاصِفٌ) فقال «جاءتها» فأنث ، وقال (وَتَرَى الْفُلْكَ فِيهِ مَواخِرَ) فجمع ، وقال الله تعالى : (وَالْفُلْكِ الَّتِى تَجْرِى فِى الْبَحْرِ) فأنث ، ويحتمل أن يكون واحدا وجمعا ، وقال تعالى : (حَتَّى إِذا كُنْتُمْ فِى الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِمْ) فجمع وأنث ، فكأنه يذهب بها إذا كانت واحده إلى المركب فيذكر ، وإلى السفينه فيؤنث. قال الجوهرى. وليس هو مثل الجنب الذى هو واحد وجمع ، والطفل ، وما أشبههما من الأسماء ؛ لأن فعلا وفعلا يشتركان فى الشىء الواحد مثل العرب والعرب ، والعجم والعجم ، والرهب والرهب ، ثم جاز أن يجمع فعل على فعل - مثل أسد وأسد - ولم يمتنع أن يجمع فعل على فعل (بضم فسكون فيهما). قال ابن برى : إذا جعلت الفلك واحدا فهو مذكر لا غير ، وإن جعلته جمعا فهو مؤنث لا غير ، وقد قيل : إن الفلك يؤنث وإن كان واحدا ، قال الله تعالى (قُلْنَا احْمِلْ فِيها مِنْ كُلٍّ زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ)»اه

الوقف ؛ بل يحذف فى الرفع والجر حتى يصير الحرف الذى قبله آخر الكلمه ، فيحذف حركته ، وإنما حذف التنوين فى الرفع والجر لأنك قصدت كون الكلمه فى الوقف أخف منها فى الوصل ؛ لأن الوقف للاستراحه ، ومحل التخفيف الأواخر ؛ لأن الكلمه تتثاقل إذا وصلت إلى آخرها ، والتنوين كحرف الكلمه الأخير من حيث كونها على حرف ساكن مفيد للمعنى فى الكلمه المتلوه ، وإن كانت فى الأصل كلمه برأسها ، فهى : أى التنوين : إما أن تخفف بالقلب كما هو لغه أزد السّراه ، وهو قلبهم المضموم ما قبلها واوا والمكسور ما قبلها ياء ، وهو مكروه ؛ لأن الواو ثقيل على الجمله ، ولا سيما المضموم ما قبلها فى الآخر ، وكذا الياء ، وإما أن تحذف ، فاختير الحذف على القلب ، وسهله كون التنوين فضله على جوهر الكلمه فى الحقيقه ، وإذا كان يحذف الياء المكسور ما قبلها فى نحو القاضى للوقف وهى من جوهر الكلمه فما ظنك بالتنوين؟ فلما خففت الكلمه بحذف حرف كجزئها كان تخفيفها بحذف ما هو أشد اتصالا بها منه - أعنى الضم والكسر اللذين هما جزءا الحرفين ، أعنى الواو والياء - أولى ، وأما فى المنصوب المنون فتخفيف الكلمه غايه التخفيف يحصل من دون حذف التنوين ، وذلك بقلبها ألفا ؛ إذ الألف أخف الحروف ، وكذلك فى المثنى وجمع سلامه المذكر يحصل التخفيف فيهما بحذف حركه النون فقط

واعلم أن علامه الإسكان فى الخط الخاء فوق الحرف الموقوف عليه ، وهى حرف أول لفظ الخفيف ؛ لأن الإسكان تخفيف

الرَّوم

قوله «والرّوم فى المتحرك» الرّوم الاتيان بالحركه خفيه حرصا على بيان الحركه التى تحرك بها آخر الكلمه فى الوصل ، وذلك : إما حركات الإعراب ، وهم بشأنها أعنى ؛ لدلالتها على المعانى فى الأصل ، وإما حركات البناء كأين ، وأمس ، وقبل ؛ وعلامه الرّوم خط بين يدى الحرف هكذا : زيد - ، وسمى روما لأنك تروم الحركه وتريدها حين لم تسقطها بالكليه ، ويدرك الروم الأعمى الصحيح السمع ؛ إذا استمع ؛ لأن فى آخر الكلمه صويتا خفيفا ، وإن كان آخر الكلمه حرفا ساكنا قد يحذف فى الوصل ويبقى ما قبله على حركته نحو يسرى والقاضى فاذا وقفت على مثله جاز لك رومه تلك الحركه ، وإن كان لا يبقى ما قبله على حركته فى الوصل بعد حذفه نحو عليكمو وعليهمى لم يجز الروم على ما يجىء

قوله «وهو فى المفتوح قليل» إذا كان المفتوح منونا نحو زيدا ورجلا فلا خلاف أنه لا يجوز فيه الرّوم إلا على لغه ربيعه القليله ، أعنى حذف التنوين نحو قوله :

* وآخذ من كلّ حىّ عصم* (١)

وإذا لم يكن منونا ، نحو رأيت الرجل وأحمد ، فمذهب الفراء من النحاه أنه لا يجوز روم الفتح فيه ؛ لأن الفتح لا جزء له لخفته. وجزؤه كله ، وعند سيبويه وغيره من النحاه يجوز فيه الروم كما فى المرفوع والمجرور

الإشمام

قوله «والإشمام» الاشمام : تصوير الفم عند حذف الحركه بالصوره التى تعرض عند التلفظ بتلك الحركه بلا حركه ظاهره ولا خفيه ، وعلامته نقطه بين يدى الحرف ؛ لأنه أضعف من الرّوم ؛ إذ لا ينطق فيه بشىء من الحركه ، بخلاف الروم ، والنقطه أقل من الخط ، وعزا بعضهم إلى الكوفيين تجويز الاشمام فى

١- تقدم شرح هذا الشاهد (انظر ص ٢٧٢ من هذا الجزء)

المجرور والمكسور أيضا ، والظاهر أنه وهم ؛ لم يجوزه أحد من النحاه إلا فى المرفوع والمضموم ؛ لأن آله الضمه الشفه ، وقصدك بالاشمام تصوير مخرج الحركه للناظر بالصوره التى يتصور ذلك المخرج بها عند النطق بتلك الحركه ؛ ليستدل بذلك على أن تلك الحركه هى الساقطه دون غيرها ، والشفتان بارزتان لعينه ، فيدرك نظره ضمهما ، وأما الكسره فهى جزء الياء التى مخرجها وسط اللسان والفتحه جزء الألف التى مخرجها الحلق ، وهما محجوبان بالشفتين والسّنّ ، فلا يمكن المخاطب إدراك تهيئه المخرجين للحركتين

قال : «والأكثر على أن لا روم ولا إشمام فى هاء التّأنيث وميم الجمع والحركه العارضه»

أقول : لم أر أحدا : لا من القراء ولا من النحاه ، ذكر أنه يجوز الروم والإشمام فى أحد الثلاثه المذكوره ؛ بل كلهم منعوهما فيها مطلقا ، وأرى أن الذى أوهم المصنف أنه يجوز الرّوم والإشمام فيها قول الشاطبى - رحمه الله تعالى - بعد قوله :

٨٥ - وفى هاء تأنيث وميم الجميع قل

وعارض شكل لم يكونا ليدخلا

وفى الهاء للاضمار قوم أبوهما

ومن قبله ضمّ أو الكسر مثّلا

أو امّاهما واو وياء وبعضهم

يرى لهما فى كلّ حال محلّلا (١)

١- أورد المؤلف هذه الأبيات الثلاثه من كلام الشاطبى فى لاميته المشهوره ب (الشاطبيه) ليبين منشأ وهم ابن الحاجب فى أن بعض النحاه أو القراء جوز الروم والاشمام فى هاء التأنيث ، وميم الجمع ، والحركه العارضه ، وذلك أنه فهم فى قول الشاطبى «وبعضهم يرى لهما فى كل حال محللا» أن بعض القراء يجيز الروم والاشمام فى كل حال من أحوال الحرف الموقوف عليه من الحروف المذكوره ، ثم ذكر أن الشاطبى إنما عنى بقوله : «... وبعضهم يرى لهما فى كل حال محللا» أن بعضهم جوز الروم والاشمام فى هاء الاضمار للمذكر فقط فى كل حال من أحوالها المذكوره فى قوله «ومن قبله ضم ... الخ» لكن يؤيد ما ذهب إليه ابن الحاجب ما ذكره البغدادى فى شرح شواهد الشافيه نقلا عن السمين فى شرحه للشاطبيه حيث قال : «وممن ذهب إلى جواز الروم والاشمام مطلقا أبو جعفر النحاس ، وليس هو مذهب القراء ، وقد تحصل مما تقدم أن أمر الروم والاشمام دائر بين ثلاثه أشياء : استثناء هاء التأنيث وميم الجمع والحركه العارضه ، وهذا أشهر المذهب ؛ الثانى : استثناء هذه الثلاثه مع هاء الكنايه عند بعض أهل الآراء ؛ الثالث : عدم استثناء شىء من ذلك ، وهو الذى عبر عنه بقوله «(وبعضهم يرى لهما فى كل حال محللا)» اه كلام السمين. قال البغدادى : «فقوله : وهذا أشهر المذاهب» يؤيد ما حكاه ابن الحاجب من جوازهما (يريد الروم والاشمام)

فى الثلاثه أيضا ، وقول الشارح المحقق لم أر أحدا من القراء ولا من النحاه ذكر أنهما يجوزان فى أحد الثلاثه - وهم ؛ فان بعض القراء صرح بجوازهما فى ميم الجمع» اه والبعض الذى عناه البغدادى هو «مكى» كما صرح به أبو شامه والسمين فى شرحيهما على الشاطبيه

فظن أنه أراد بقوله «فى كل حال» فى هاء التأنيث وميم الجمع وعارض الشكل وهاء المذكر ، كما وهم بعض شرّاح كلامه أيضا ، وإنما عنى الشاطبى فى كل حال من أحوال هاء المذكر فقط ، كما يجىء

فنقول : إنما لم يجز فى هاء التأنيث الروم والإشمام لأنه لم يكن على الهاء حركه فيتبّه عليها بالروم أو بالإشمام ، وإنما كانت على التاء التى هى بدل منها ، فمن ثم جازا عند من يقف على التاء بلا قلب ، كقوله :

٨٦ - * بل جوز تيهاء كظهر الحجفت (١) *

١- هذا البيت من الرجز المشطور ، وقد نسبه ابن برى فى أماليه على الصحاح لسؤر الذئب ضمن أبيات كثيره ، وقبله : ما ضرّها أمّا عليها لو شفت متيّما بنظره وأسعفت وبعده : قطعتها إذا المها تجوّفت مآزقا إلى ذراها أهدفت والجوز - بفتح الجيم وآخره زاى معجمه : الوسط ، والتيهاء - بتاء مثناه مفتوحه : المفازه التى يتيه فيها السالك ، والحجفه - بفتح الحاء المهمله والجيم والفاء : الترس ، وقوله «قطعتها» جواب رب المقدره بعد بل ، والمها : اسم جنس جمعى واحده مهاه ، وهى البقره الوحشيه ، وتجوفت : دخلت ، والمآزق : جمع مأزق ، وهو المضيق ، وذراها - بفتح الذال المعجمه : ناحيتها ، وأهدفت : من الاهداف وهو الدنو من الشىء والاستقبال له - يصف نفسه بالقوه والجلاده فيقول : رب مفازه يضل فيها السالك ملساء كظهر المجن قطعتها فى الوقت الذى تهرب فيه أبقار الوحش إلى مخابئها

وأما ميم الجمع فالأكثر على إسكانه فى الوصل ، نحو عليكم وعليهم ، والروم والاشمام لا يكونان فى الساكن ، وأما من حركها فى الوصل ووصلها بواو أو ياء فإنما لم يرم ولم يشمّ أيضا بعد حذف الواو والياء كما رام الكسره فى القاضى بعد حذف يائه ، لأن تلك الكسره قد تكون فى آخر الكلمه فى الوصل ، كقوله تعالى (يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ) ولم يأت عليكم وإليهم إذا وصلتهما بمتحرك بعدهما متحركى الميمين محذوفى الصله ، فكيف ترام أو تشم حركه لم تكن آخرا قط ؛ وأما نحو (عليكم الكتاب) و (إِلَيْهِمُ الْمَلائِكَهَ) فان آخر الكلمه فيها الواو والياء المحذوفتان للساكنين ، وما حذف للساكنين فهو فى حكم الثابت ، هذا إن قلنا : إنهما كانا قبل اتصالهما بالساكن عليكمو وإليهمى على ما هو قراءه ابن كثير ، وإن قلنا : إنهما كانا قبل ذلك عليكم وإليهم - بسكون الميم فيهما - فالكسر والضم إذن عارضان لأجل الساكنين والعارض لا يرام ولا يشم كما فى قوله تعالى (مَنْ يَشَأِ اللهُ يُضْلِلْهُ) (وَلَقَدِ اسْتُهْزِئَ) لأن الروم والإشمام إنما يكونان

للحركه المقدره فى الوقف ، والحركه العارضه للساكنين لا تكون إلا فى الوصل ، فاذا لم تقدر فى الوقف فكيف ينبه عليها؟

الوقف بإبدال النون ألفا ، ومواضع ذلك

قال : «وإبدال الألف فى المنصوب المنوّن وفى إذن وفى نحو اضربن ، بخلاف المرفوع والمجرور فى الواو والياء ، على الأفصح»

أقول : المنصوب المنون تقلب نونه ألفا ؛ لأنه لا يستثقل الألف ، بل تخف به الكلمه ، بخلاف الواو والياء لو قلبت النون إليهما فى الرفع والجر ، والخفه مطلوبه فى الوقف كما تقدم ، وقد ذكرنا أن ربيعه يحذفون التنوين فى النصب مع الفتحه فيقفون على المنصوب كما يقفون على المرفوع والمجرور ، قال شاعرهم :

* وآخذ من كلّ حىّ عصم*

وذلك لأن حذفها مع حذف الفتحه قبلها أخف من بقائها مقلوبه ألفا معها ، وأما «إذن» فالأكثر قلب نونها ألفا فى الوقف ؛ لأنها تنوين فى الأصل ، كما ذكرنا فى بابه (۱) ، ومنع المازنى ذلك ، وقال : لا يوقف عليه إلا بالنون ، لكونه كلن

۱- قال المؤلف فى شرح الكافيه (ح ۲ ص ۲۱۹): (الذى يلوح لى فى إذن ويغلب فى ظنى أن أصله إذ ؛ حذفت الجمله المضاف إليها وعوض منها التنوين لما قصد جعله صالحا لجميع الأزمنه الثلاثه بعد ما كان مختصا بالماضى ، وذلك أنهم أرادوا الاشاره إلى زمان فعل مذكور فقصدوا إلى لفظ إذ الذى هو بمعنى مطلق الوقت ، لخفه لفظه ، وجردوه عن معنى الماضى وجعلوه صالحا للأزمنه الثلاثه ، وحذفوا منه الجمله المضاف هو إليها ؛ لأنهم لما قصدوا أن يشيروا به إلى زمان الفعل المذكور دل ذلك الفعل السابق على الجمله المضاف إليها ، كما يقول لك شخص مثلا: أنا أزورك ، فتقول : إذن أكرمك : أى إذ تزورنى أكرمك : أى وقت زيارتك لى أكرمك : وعوض التنوين من المضاف إليه ، لأنه وضع فى الأصل لازم الاضافه فهو ككل وبعض ؛ إلا أنهما معربان وإذ مبنى ، فاذن على ما تقرر صالح للماضى. كقوله : «إذن لقام بنصرى ...» وللمستقبل نحو جئتنى إذن أكرمك ، وللحال نحو إذن أظنك كاذبا ، وإذن ههنا هى إذ فى نحو قولك حينئذ ويومئذ. إلا أنه كسر ذلك فى نحو حينئذ ليكون فى صوره ما أضيف إليه الظرف المقدم ، وإذا لم يكن قبله ظرف فى صوره المضاف فكسره نادر ، كقوله : نهيتك عن طلابك أمّ عمرو بعاقبه وأنت إذ صحيح والوجه فتحه ليكون فى صوره ظرف منصوب ؛ لأن معناه الظرف» اه

وأن من نفس الكلمه ، وأجاز المبرد الوجهين ، فمن قلبها ألفا كتبها به ، وإلا فبالنون ، وذلك لأن مبنى الخط على الابتداء والوقف ، كما يجىء

قوله «وفى نحو اضربن» يعنى به نون التأكيد المخففه المفتوح ما قبلها ، وعله قلبها ألفا إذا انفتح ما قبلها وحذفها إذا انضم أو انكسر ما قلنا فى التنوين سواء

قوله «بخلاف المرفوع والمجرور فى الواو والياء» عباره ركيكه ، ولو قال بخلاف الواو والياء فى المرفوع والمجرور لكان أوضح ، يعنى لا يقلب تنوين المرفوع واوا وتنوين المجرور ياء ، كما قلبت تنوين المنصوب ألفا ، لأداء ذلك إلى الثقل فى موضع الاستخفاف ، وإذا كانوا لا يجيزون مثل الأدلو مطلقا ، ويجيزون حذف ياء مثل القاضى فى الوصل ، والواو والياء فيهما أصلان ، فكيف يفعلون فى الوقف الذى هو موضع التخفيف شيئا يؤدى إلى حدوث واو وياء قبلهما ضمه وكسره؟ وزعم أبو الخطاب أن أزد السراه يقولون : هذا زيدو ، ومررت بزيدى ، كما يقال : رأيت زيدا ، حرصا على بيان الإعراب

قال : «ويوقف على الألف فى باب عصا ورحى باتّفاق»

أقول : اختلف النحاه فى هذا الألف فى الوقف ، فنسب إلى سيبويه أنها فى حال الرفع والجر لام الكلمه ، وفى حال النصب ألف التنوين ، قياسا على الصحيح ، وليس ما عزى إليه مفهوما من كلامه ؛ لأنه قال (١) : «وأما الألفات التى

١- لم يذكر المولف عباره سيبويه بنصها ، وإنما ذكر مفادها ، وإليك العباره ، قال (ج ٢ ص ٢٩٠): «وأما الألفات التى تذهب فى الوصل فانها لا تحذف فى الوقف ؛ لأن الفتحه والألف أخف عليهم ، ألا تراهم يفرون من الياء والواو إذا كانت العين قبل واحد منهما مفتوحه ، وفروا إليها فى قولهم : قد رضا (ماض مبنى للمجهول) ونها (مثله) وقال الشاعر وهو زيد الخيل : أفى كلّ عام مأتم تبعثونه على محمر ثوّيتموه وما رضا وقال طفيل الغنوى : * إنّ الغوىّ إذانها لم يعتب* ويقولون فى فخذ : فخذ ، وفى عضد : عضد ، ولا يقولون فى جمل : جمل ، ولا يخففون ؛ لأن الفتح أخف عليهم والألف (أنظر : ج ١ ص ۴٣ وما بعدها من كتابنا هذا) ، فمن ثم لم تحذف الألف ، إلا أن يضطر شاعر فيشبهها بالياء لأنها أختها وهى قد تذهب مع التنوين ، قال الشاعر - حيث اضطر - وهو لبيد : وقبيل من لكيز شاهد رهط مرجوم ورهط ابن المعلّ يريد المعلى» اه

تـذهب فى الوصل فانها لا تحذف فى الوقف ؛ لأن الفتحه والألف أخف ، ألا ترى أنهم يفرون من الواو والياء المفتوح ما قبلهما إلى الألف؟ وقـد يفر إليه فى الياء المكسور ما قبلها نحو دعا ورضا». وقال أيضا : «إنهم يخففون عضـدا وفخـذا بحـذف حركتى عينيهما ، ولا يحذفون حركه عين جمل» قال السيرافى - وهو الحق - : «هذا الموضع يدل على أن مذهب سيبويه أن الألف التى تثبت فى الوقف هى التى كـانت فى الوصـل محـذوفه» أقول : معنى كلام سيبويه أنـك إذا قلت «هـذا قـاض» و «مررت بقاض» فانك تحذف فى الوقف الياء التى حذفتها فى الوصل للساكنين ، وإن زال أحد الساكنين ، وهو التنوين ، وذلك لعروض زواله ؛ إذ لو لم يحـذف الياء والكسره فى الوقف وقـد ذكر أبو حيان فى الارتشاف هذه المذاهب ونسبها لأصحابها فقال : «والمقصور المنون يوقف عليه بالألف ، وفيه مـذاهب : أحـدها : أن الألف بدل من التنوين واستصحب حذف الألف المنقلبه وصـلا ووقفا ، وهو مـذهب أبى الحسن والفراء والمـازنى وأبى على فى التـذكره. والثانى : أنها الألف المنقلبه لما حـذف التنوين عادت مطلقا ، وهو مروى عن أبى عمرو والكسـائى والكوفيين وسـيبويه فيمـا قـال أبو جعفر البـاذش. والثـالث : اعتبـاره بالصـحيح ، فالألف فى النصب بـدل من التنوين ، وفى الرفع والجر هى بـدل من لام الفعل ، وذهب إليه أبو على فى أحـد قوليه ، ونسـبه أكثر الناس إلى سيبويه ومعظم النحويين» اه

وقال ابن يعيش فى شـرح المفصل : «وقـد اختلفوا فى هـذه الألف (يريـد ألف المقصور المنون) فذهب سـيبويه إلى أنه فى حال الرفع والجر لام الكلمه وفى حـال النصب بـدل من التنوين وقـد انحـذفت ألف الوصـل ، واحتـج لـذلك بأن المعتل مقيس على الصـحيح ، وإنمـا تبـدل من التنـوين فى حـال النصب دون الرفـع والجر ، وبعضـهم يزعم أن مـذهب سـيبويه أنهـا لام الكلمه فى الأحوال كلهـا ، قـال السـيرافى : وهو المفهوم من كلامه ، وهو قوله «أمـا الألفـات التى تحـذف فى الوصـل فانها لا تحـذف فى الوقف». ويؤيد هذا المذهب أنها وقعت رويا فى الشعر فى حال النصب ، نحو قوله :

وربّ ضيف طرق الحىّ سرى

صادف زادا وحديثا ما اشتهى

فـألف «سـرى» هنـا روى ، ولا خلاف بين أهل القوافى فى أن الألف المبـدله من التنوين لا تكون رويا. وقال قوم - وهو مـذهب المازنى - : إنها فى الأحوال كلها بـدل من التنوين وقد انحذفت ألف الوصل ، واحتجوا بأن التنوين إنما أبدل منه الألف فى حال النصب من الصـحيح لسكونه وانفتاح ما قبله وهذه العله موجوده فى المقصور فى الأحوال كلها ، وهو قول لا ينفك عن ضعف ؛ لانه قد جاء عنهم «هذا فتى» بالاماله ، ولو كانت بدلا من التنوين لما ساغت فيها الاماله ؛ إذا لا سبب لها» اه

لبقيت الكلمه فى حال الوقف على وجه مستثقل عندهم ، مع كونها أخف مما كانت فى الوصل ؛ لأن الياء على كل حال أخف من التنوين

ص: ٢٨٢

وأما الألف المحذوفه فى المقصور فى الأحوال الثلاث للساكنين فانك تردها فى حال الوقف فى الأحوال الثلاث ، لزوال الساكن الأخير : أى التنوين ؛ لأن الألف أخف من كل خفيف ، فاعتبرت زوال التنوين فى المقصور مع عروضه ؛ لأن اعتباره كان يؤدى إلى كون حال الوقف على وجه مستثقل ، وقد رأيت كيف عمّم سيبويه عله رد الألف التى هى اللام حالات الرفع والنصب والجر لأنها كانت محذوفه فى الحالات الثلاث للساكنين

ولا يعطى كلام سيبويه ما نسب إليه ، لا تصريحا ولا تلويحا ، وما نسب إليه مذهب أبى على فى التكمله ، وأقصى ما يقال فى تمشيته أن يقال : إن فتى فى قولك فى الوقف «جاءنى فتى» و «مررت بفتى» و «رأيت فتى» كان فى الأصل فتى وفتى وفتيا ، حذف التنوين فى الرفع والجر كما يحذف فى الصحيح ، وسكن اللام للوقف ، ثم قلبت ألفا لعروض السكون ، فكأنها متحركه مفتوح ما قبلها ، وأما فى حاله النصب فقد قلبت التنوين ألفا للوقف ، ثم قلبت اللام ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، ثم حذفت الألف الأولى للساكنين كما هو حق الساكنين إذا التقيا وأولهما مد

وهذا كله خبط ؛ لأنك وقفت على الكلمه ثم أعللتها ، ونحن نعرف أن الوقف عارض للوصل ، والكلمه فى حال الوصل معلّه بقلب لامها ألفا وحذفها للساكنين

فلم يبق فى المقصور إذن فى الوقف إلا مذهبان : أحدهما أنك إذا حذفت التنوين رددت اللام الذى حذفته لأجله مع عروض حذف التنوين ، وذلك لاستخفاف الألف والفتحه كما ذكر سيبويه ، واستدل السيرافى على كون الألف لام الكلمه فى الأحوال بمجيئها رويا فى النصب ، قال :

٨٧ - وربّ ضيف طرق الحىّ سرى

صادف زادا وحديثا ما اشتهى

* إنّ الحديث جانب من القرى (۱) *

ولا يجوز «زيدا» مع «محيى» لما ثبت فى علم القوافى ، وأيضا فإنها تمال فى حال النصب كقوله تعالى (وَاتَّخِذُوا مِنْ مَقامِ إِبْراهِيمَ مُصَلًّى) وإماله ألف التنوين فليله ، كما يجىء فى بابها ، وأيضا تكتب ياء ، وألف التنوين تكتب ألفا

والمذهب الثانى أنك لا ترد الألف المحذوفه ؛ لأنك لا تحذف التنوين الموجب لحذفها ، بل تقلبها فى الأحوال الثلاث ألفا ؛ لوقوعها فى الأحوال بعد الفتحه ، كما قلبتها ألفا فى «زيدا» المنصوب ؛ لأن موقعها فى الأحوال الثلاث مثل موقع تنوين زيدا المنصوب ، بل هنا القلب أولى ؛ لأن فتحه «زيدا» عارضه إعرابيه والفتحه فى المقصور لازمه. وهذا المذهب لابن برهان ، وينسب إلى أبى عمرو بن العلاء والكسائى أيضا. والأول أولى ؛ لما استدل به السيرافى.

وأما المقصور المجرد من التنوين فالألف الذى فى الوقف هو الذى كان فيه فى الوصل ، بلا خلاف ، كأعلى والفتى ، وقد يحذف ألف المقصور اضطرارا ، قال :

۱- هذه أبيات من الرجز المشطور يقولها الشماخ بن ضرار الغطفانى فى عبد الله بن جعفر بن أبى طالب ، وقد اختارها أبو تمام فى باب الأضياف والمديح من ديوان الحماسه ، وقبلها قوله : إنّك يابن جعفر خير فتى ونعم مأوى طارق إذا أتى والاستشهاد بما ذكره المؤلف على أن الألف من المقصور لام الكلمه فى الأحوال كلها ؛ لأنها وقعت رويا ، وليست مبدله من التنوين فى الوقف ؛ لأنها لو كانت كذلك ووقعت رويا لجاز أن تقع الألف المبدله من التنوين فى الاسم المنصوب فى الروى أيضا ، وكان يقع مثل رأيت زيدا مع مثل رأيت الفتى فى قصيده واحده ، وهو مما لا يقول به أحد ؛ فثبت أن الألف فى «سرى» وفى «اشتهى» وفى «القرى» هى لام الكلمه كما قدمنا

۸۸ - وقبيل من لكيز شاهد

رهط مرجوم ورهط ابن المعلّ (۱)

قلب الألف همزه فى الوقف ضعيف

قال : «وقلبها وقلب كلّ ألف همزه ضعيف»

أقول : يعنى قلب ألف المقصور وقلب غيرها من الألفات ، سواء كانت للتأنيث كحبلى ، أو للالحاق كمعزى ، أو لغيرهما نحو يضربها ، فان بعض العرب يقلبها همزه ، وذلك لأن مخرج الألف متسع ، وفيه المد البالغ ، فاذا وقفت عليه خليت سبيله ولم تضمه بشفه ولا لسان ولا حلق كضم غيره ، فيهوى الصوت إذا وجد متسعا حتى ينقطع آخره فى موضع الهمزه ، وإذا تفطنت وجدت ذلك كذلك ، فاذا وصلوا لم يمتد الألف إلى مخرج الهمزه ؛ لأنك تأخذ بعد الألف فى حرف آخر ، وفى الواو والياء أيضا مد ينتهى آخره إلى مخرج الهمزه ، قال الخليل :

ولذلك كتبوا نحو «ضربوا» بهمزه بعد الواو ، لكن مدهما أقل من مد الألف ، وقال الأخفش : زادوا الألف خطا فى نحو «كفروا» للفصل بين واو العطف وواو الجمع ، وقال غيرهما : بل ليفصلوا بين ضمير المفعول نحو «ضربوهم» وبين ضمير التأكيد نحو «ضربواهم» ثم طردوا فى الجميع ، وإن لم يكن هناك ضمير

قال : «وكذلك قلب ألف نحو حبلى همزه أو واوا أو ياء»

أقول : قوله «همزه» لم يكن محتاجا إليه مع قوله قبل «قلب كل ألف همزه»

۱- ينسب هذا البيت إلى لبيد بن ربيعه الصحابى المعروف ؛ يصف فيه مقاما فاخرت فيه قبائل ربيعه قبيله من مضر ، وقوله «قبيل» مبتدأ ، و «من لكيز» صفته ، و «شاهد» خبره ، و «رهط مرجوم» وما عطف عليه بدل منه ، ومرجوم وابن المعل سيدان من سادات لكيز. والاستشهاد بالبيت فى قوله «وابن المعل» حيث أراد ابن المعلى ؛ فحذف الألف المقصوره فى الوقف ضروره تشبيها للألف بما يحذف من الياءات فى الأسماء المنقوصه ، قال الأعلم : «وهذا من أقبح الضروره ؛ لأن الألف لا تستثقل كما تستثقل الياء والواو وكذلك الفتحه ؛ لأنها من الألف»

قوله «أو واوا أو ياء» اعلم أن فزاره وناسا من قيس يقلبون كل ألف فى الآخر ياء ، سواء كان للتأنيث كحبلى ، أولا كمثنّى ، كذا قال النحاه ، وخص المصنف ذلك بألف نحو حبلى ، وليس بوجه ، وإنما قلبوها ياء لأن الألف خفيه ، وإنما تبين إذا جئت بعدها بحرف آخر ، وذلك فى حاله الوصل ؛ لأن أخذك فى جرس حرف آخر يبين جرس الأول وإن كان خفيا ، وأما اذا وقفت عليها فتخفى غايه الخفاء حتى تظن معدومه ، ومن ثم يقال : هؤلاه ويا رباه ، بهاء السكت بعدها ، فيبدلونها إذن فى الوقف حرفا من جنسها أظهر منها ، وهى الياء ، وإنما احتملوا ثقل الياء التى هى أثقل من الألف فى حاله الوقف التى حقها أن تكون أخف من حاله الوصل للغرض المذكور من البيان ، مع فتح ما قبلها ، فانه يخفف شيئا من ثقلها ، وهذا عذر من قلبها همزه أيضا ، وإن كانت أثقل من الألف ، وطيىء يدعونها فى الوصل على حالها فى الوقف ، فيقولون : أفعى ، بالياء فى الحالين ، وبعض طيىء يقلبونها واوا ؛ لأن الواو أبين من الياء ، والقصد البيان ، وذلك لأن الألف أدخل فى الفم لكونه من الحلق ، وبعده الياء لكونه من وسط اللسان ، وبعده الواو لكونه من الشفتين ، والياء أكثر من الواو فى لغه طيىء فى مثله ؛ لأنه ينبغى أن يراعى الخفه اللائقه بالوقف مع مراعاه البيان ، والذين يقلبونها واوا يدعون الواو فى الوصل بحالها فى الوقف ، وكل ذلك لإجراء الوصل مجرى الوقف ، وإنما قلبت واوا أو ياء لتشابه الثلاثه فى المد وسعه المخرج ، وقريب من ذلك إبدال بنى تميم ياء «هذى» فى الوقف هاء فيقولون : هذه ، بسكون الهاء ، وإنما أبدلت هاء لخفاء الياء بعد الكسره فى الوقف ، والهاء بعدها أظهر منها ، وإنما أبدلت هاء لقرب الهاء من الألف التى هى أخت الياء فى المد ، فاذا وصل هؤلاء ردوها ياء فقالوا : هذى هند ؛ لأن ما بعد الياء يبينها ، وقيس وأهل الحجاز يجعلون الوقف والوصل سواء بالهاء ، كما جعلت طيىء الوقف والوصل

سواء فى أفعى ، إلاـ أن قلب الهاء من الياء لا يطرد فى كل ياء كما اطرد قلب الياء من كل ألف عند طيىء فى الوقف ، والأغلب بعد قلب ياء هذى هاء تشبيه الهاء بهاء المذكر المكسور ما قبلها ، نحو بهى وغلامهى ، فتوصل بياء فى الوصل ، ويحذف الياء فى الوقف كما يجىء بعد ، ويجوز هذه بسكون الهاء ، وصلا ووقفا ، لكنه قليل ، ويبدل ناس من بنى تميم الجيم مكان الباء فى الوقف ، شديده كانت الياء أو خفيفه ، لخفاء الياء كما ذكرنا ، وقرب الجيم منها فى المخرج مع ونه أظهر من الياء ، فيقول : تميمجّ وعلج [فى تميمى وعلى] وقوله :

٨٩ - خالى عويف وأبو علجّ

المطعمان اللّحم بالعشجّ (١)

وبالغداه فلق البرنجّ

يقلع بالودّ وبالصّيصجّ

من باب إجراء الوصل مجرى الوقف عند النحاه ، ويجىء الكلام عليه ، وأنشد أبو زيد فى الياء الخفيفه :

٩٠ - يا ربّ إن كنت قبلت حجّتج

فلا يزال شاحج يأتيك بج

* أقمر نهّات ينزّى وفرتج (٢) *

١- نسبوا هذه الأبيات لبدوى راجز ولم يعينوه ، وقوله «أبو علج» يريد أبو على ، و «بالعشج» يريد : بالعشى ، وفلق : جمع فلقه وهى القطعه ، ويروى فى مكانه «كتل» بضم الكاف وفتح التاء ، وهى جمع كتله ، و «البرنج» يريد به البرنى ، وهو نوع من أجود التمر ، والود : الوتد ، قلبت تاؤه دالاـ ثم أدغمت ، و «الصيصج» يريد به الصيصى ، وهو واحد الصياصى ، وهى قرون البقر. والاستشهاد بالبيت على أن بعض بنى سعد يبدلون الياء المشدده جيما

٢- هذه أبيات ثلاثه من الرجز المشطور أنشدها أبو زيد فى نوادره ، وقوله «حجتج» أراد به حجتى ؛ فأبدل من ياء المتكلم الساكنه جيما ، والشاحج : المراد به البغل أو الحمار ، والشحيج الصوت ، تقول : شحج البغل والحمار والغراب يشحج شحيجا وشحاجا : أى صوت ، ويروى فى مكانه شامخ ، والأقمر : الأبيض ، والنهات : النهاق ، والنهيت والنهيق واحد ، و «بج» يريد : بى ، وينزى : يحرك ، و «وفرتج» يريد به وفرتى ، فأبدل الياء جيما ، والوفره - بفتح فسكون - : الشعر إلى شحمه الأذن. والاستشهاد بالبيت على أنه قلب الياء الخفيفه جيما ، كما يظهر مما ذكرناه قال سيبويه (ح ٢ ص ٢٨٨) ما نصه : «وأما ناس من بنى سعد فانهم يبدلول الجيم مكان الياء فى الوقف لأنها خفيفه فأبدلوا من موضعها أبين الحروف ، وذلك قولهم : هذا تميمج ، يريدون تميمى ، وهذا علج ، يريدون على ، وسمعت بعضهم يقول : عربانج ، يريد عربانى ، وحدثنى من سمعهم يقولون : خالى عويف وأبو

علجّ المطعمان الشّحم بالعشجّ وبالغداه فلق البرنجّ يريد بالعشى والبرنى ، فزعم أنهم أنشدوه هكذا» اه

الوقف على التاء فى الفعل وفى الاسم

قال : «وإبدال تاء التّأنيث الاسـميّه هاء فى نحو رحمه على الأكثر ، وتشبيه تاء هيهات به قليل ، وفى الضّاربات ضـعيف ، وعرقات إن فتحت تاؤه فى النّصب فبالهاء ، وإلّا فبالتّاء ، وأمّا ثلاثه اربعه فيمن حرّك فلأنّه نقل حركه همزه القطع لمّا وصل ، بخلاف ألم الله فإنّه لمّا وصل التقى ساكنان».

أقول : لا خلاف فى تاء التأنيث الفعليه أنها فى الوقف تاء ، وفى أن أصـلها تاء أيضا ، وأما الاسـميه فاختلف فى أصلها ؛ فمذهب سيبويه والفراء وابن كيسان وأكثر النحاه أنها أصل ، كما فى الفعل ، لكنها تقلب فى الوقف هاء ليكون فرقا بين التاءين : الاسـميه ، والفعليه ، أو بين الاسميه التى للتأنيث كعفريه (١) والتى لغيره كما فى عفريت وعنكبوت ، وإنما قلبت هاء لأن فى الهاء همسا

١- أنظر فى كلمه عفريت (ح ١ ص ١٥ ، ٢٥٦) وأنظر فى كلمه عفريه (ح ١ ص ٢٥٥ ه ٢)

ولينا أكثر مما فى التاء ، فهو بحال الوقف الذى هو موضع الاستراحه أولى ، ولذلك تزاد الهاء فى الوقف فيما ليس فيه - أعنى هاء السكت - نحو : أنه ، وهؤلاه ، وإنما تصرف فى الاسميه بالقلب دون الفعليه لأصاله الاسميه ؛ لأنها لاحقه بما هى علامه تأنيثه ، بخلاف الفعليه فإنها لحقت الفعل دلاله على تأنيث فاعله ، والتغيير بما هو الأصل أولى ؛ لتمكنه.

وقال ثعلب : إن الهاء فى تأنيث الاسم هو الأصل ، وإنما قلبت تاء فى الوصل إذ لو خليت بحالها هاء لقيل : رأيت شجرها ، بالتنوين ، وكان التنوين يقلب فى الوقف ألفا كما فى «زيدا» فيلتبس فى الوقف بهاء المؤنث ، فقلبت فى الوصل تاء لذلك ، ثم لما جيء إلى الوقف رجعت إلى أصلها ، وهو الهاء

وإنما لم يقلب التنوين عند سيبويه ألفا بعد قلب التاء هاء خوفا من اللبس أيضا ، كما قلنا

وزعم أبو الخطاب أن ناسا من العرب يقفون على الاسميه أيضا [بالتاء] قال :

٩١ - الله نجّاك بكفّى مسلمت

من بعد ما وبعد ما وبعدمت (١)

١- هذه الأبيات من الرجز المشطور ، ولم نقف لها على قائل ، ومسلمت - بفتح الميم واللام - : اسم شخص ، وأصله مسلمه ، و «ما» فى قوله «من بعد ما» يجوز أن تكون مصدريه ، وأن تكون كافه مسوغه لبعد أن يليها الفعل ؛ لأن من حق بعد أن تضاف إلى المفرد ، لا إلى الجمل ، والفعل على الوجهين هو قوله «صارت» وما عطف عليه. وقد كرر «بعد ما» ثلاث مرات لقصد التهويل وتفخيم الحال ، وحينئذ يجوز أن تكون الثانيه والثالثه توكيدا للاولى من توكيد المفرد بالمفرد ، ويجوز أن تكون كل واحده منها مضافه إلى فعل مثل المذكور ، وعلى هذا الوجه الثانى يجوز أن يكون الفعل المذكور مضافا إليه الأول أو الثانى أو الثالث ، كقوله : يا من رأى عارضا أسرّ به بين ذراعى وجبهه الأسد وكقولهم : قطع الله يد ورجل من قالها ، ومثل ما قالوه فى نحو : يا تيم تيم عدى. والغلصمه : رأس الحلقوم. يريد نجاك الله من الأعداء بكف هذا الرجل المسمى مسلمه بعد ما كاد يتعسر عليك الافلات وكادت النساء الحرائر يسبين فيصرن إماء. والاستشهاد بالبيت على أن الألف قلبت تاء فى قوله «وبعدمت».

صارت نفوس القوم عند الغلصمت

وكادت الحرّه أن تدعى أمت

والظاهر أن هؤلاء لا يقولون فى النصب «رأيت أمتا» كزيدا بألف ، بل «رأيت أمت» كما فى قوله «وكادت الحره أن تدعى أمت» وذلك لحمله على «أمه» بالهاء ؛ فإنه هو الأصل فى الوقف

قوله «وتشبيه تاء هيهات به قليل» قد ذكرنا حكمه فى أسماء الأفعال (۱)

۱- قال المؤلف فى شرح الكافيه (ح ۲ ص ۶۹): «ومن أسماء الأفعال التى بمعنى الخبر «هيهات» وفى تائها الحركات الثلاث ، وقد تبدل هاؤها الأولى همزه مع تثليث التاء أيضا ، وقد تنون فى هذه اللغات الست ، وقد تسكن التاء فى الوصل أيضا ، لا جرائه فيه مجراه فى الوقف ، وقد تحذف التاء نحو هيها ، وأيها ، وقد تلحق هذه الرابعه عشر كاف الخطاب ، نحو أيهاك ، وقد تنون أيضا نحو أيها ، وقد يقال أيهان - بهمزه ونون مفتوحتين ، وقال صاحب المغنى (وليس هو ابن هشام) : بنون مكسوره ، وقال بعض النحاه : إن مفتوحه التاء مفرده وأصلها هيهيه - كزلزله ، نحو قوقاه ، قلبت الياء الأخيره ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، والتاء للتأنيث ، فالوقف عليها إذن بالهاء ، وأما مكسوره التاء فجمع مفتوحه التاء كمسلمات فالوقف عليها بالتاء ، وكان القياس هيهيات ، كما تقول : قوقيات ؛ فى جمع قوقاه ، إلا أنهم حذفوا الألف لكونها غير متمكنه كما حذفوا ألف هذا وياء الذى فى المثنى ، والمضمومه التاء تحتمل الافراد والجمع ؛ فيجوز الوقف عليها بالهاء والتاء ، وهذا كله توهم وتخمين ، بل لا منع أن نقول : التاء والألف فيها زائدتان ، فهى مثل كوكب ، ولا منع أيضا من كونها فى جميع الأحوال مفرده مع زياده التاء فقط ، وأصلها هيهيه ، ونقول : فتح التاء على الأكثر نظرا إلى أصله حين كان مفعولا مطلقا ، وكسرت للساكنين ؛ لأن أصل البناء السكون ، وأما الضم فللتنبيه بقوه الحركه على قوه معنى البعد فيه ، إذ معناه ما أبعده ، كما ذكرنا ، وكان القياس بناء على هذا الوجه الأخير - أعنى أن أصله هيهيه فى الأحوال - أن لا يوقف عليه إلا بالهاء ، وإنما يوقف عليه بالتاء فى الأكثر تنبيها على التحاقها بقسم الأفعال من حيث المعنى ، فكان تاؤها مثل تاء قامت ، وهذا الوجه أولى من الوجه الأول ، وأيضا من جعل الألف والتاء زائدتين ، لأن باب قلقال أكثر من باب سلس وبر» اه

وأن بعض النحاه قال : إنك إذا كسرت تاءه فهو فى التقدير جمع هيهيه وأصله هيهيات فحذف الياء شاذا لكونه غير متمكن ، كما حذفت فى اللّذان ، والقياس اللذيان ، وإذا ضممت تاءه أو فتحتها جاز أن يكون مفردا وأصله هيهيه ، فيوقف عليه بالهاء ، وأن يكون مجموعا فيوقف عليه بالتاء ، وقد ذكرنا هناك أنه يجوز أن يكون أصله هيهيه سواء كان مضموم التاء أو مفتوحها أو مكسورها ، لكنه إنما قل الوقف عليها بالهاء لالتحاقه بالأفعال ؛ لكونه اسم فعل ، فكان تاؤه كتاء قامت وقعدت ، وذكرنا أيضا أنه يجوز أن يكون الألف والتاء زائدتين ، وتركيبه من هيهى ككوكب ، وأما تجويز قلب تائه هاء على هذا فلتشبيهه لفظا بنحو قوقاه (١) ودوداه (٢)

قوله «وفى الضاربات ضعيف» يعنى أن بعضهم يقلب تاء الجمع أيضا فى الوقف

١- قوقاه : مصدر قولك : قوقت الدجاجه : إذا صوتت عند البيض ، وأصلها قوقيه - كدحرجه ، فقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وتقول : قاقت الدجاجه ، أيضا

٢- الدوداه : الجلبه ، والأرجوحه ، وعلى الأول هى مصدر لقولك : دوديت : أى صوت ، وعلى الثانى هى من أسماء الأجناس غير المصادر ، ويجوز أن تكون منقوله عن المصدر

هاء لكونها مفيده معنى التأنيث كإفادتها معنى الجمع ، فيشبه بتاء المفرد ، حكى قطرب «كيف البنون والبناه» والأكثر أن لا تقلب هاء ؛ لأنها لم تتخلص للتأنيث ، بل فيها معنى الجمعيه ، فلا تقلب هاء ، وأما تاء نحو «أخت» فلا خلاف فى أنها يوقف عليها تاء ؛ لأنها وإن كان فيها رائحه التأنيث لاختصاص هذا البدل بالمؤنث إلا أنها من حيث اللفظ مخالفه لتاء التأنيث ؛ لسكون ما قبلها ، وبكونها كلام الكلمه بسبب كونها بدلا منها ، بخلاف تاء الجمع ؛ فإن ما قبلها ألف ، فكأن ما قبلها مفتوح كتاء المفرد ، وليست بدلا من اللام ، بل هى زائده محضه كتاء المفرد ، فلهذا جوز بعضهم إجراءها مجراها

قوله «وعرقات (۱) إن فتحت تاؤه فى النصب فبالهاء» لأنه يكون مفردا كما ذكرنا فى شرح الكافيه ، ويكون ملحقا بدرهم كمعزى ، وإن كسرت تاؤه فى النصب دل على أنه جمع عرق ؛ إذ قد يؤنث جمع المذكر بالألف والتاء مع مجىء التكسير فيه : أى العروق ، كما قيل البوانات مع البون فى البوان ، على ما مر فى شرح الكافيه فى باب الجمع ؛ فالأولى الوقف عليه بالتاء كما فى مسلمات

۱- قال المؤلف فى شرح الكافيه (ح ۲ ص ۱۷۵): «وجاء فى بعض اللغات فيما لم يرد المحذوف فيه فتح التاء حاله النصب ، قالوا : سمعت لغاتهم ، وجاء فى الشاذ (انفروا ثباتا) ولعل ذلك لأجل توهمهم تاء الجمع عوضا من اللام ، كالتاء فى الواحد ، وكالواو والنون فى «كرون» و «ثبون» وقال أبو على : بل هو تاء الواحد ، والألف قبلها اللام المردوده ؛ فمعنى سمعت لغاتهم : أى لغتهم ، قال : وذلك لأن سيبويه قال : إن تاء الجمع لا تفتح فى موضع ، وفيما قال نظر ، إذ المعنى فى سمعت لغاتهم ، وقوله (انفروا ثباتا) الجمع ، وحكى الكوفيون فى غير محذوف اللام : استأصل الله عرقاتهم - بفتح التاء ، وكسرها أشهر ؛ فاما أن يقال : إنه مفرد والألف للالحاق بدرهم ، أو يقال : إنه جمع فتح تاؤه شاذا ؛ فالعرق إذن كالبوان مذكر له جمع مكسر ، وهو العروق ، جمع بالألف والتاء مثله» اه

قوله «وأما ثلاثه اربعه» هذا اعتراض على قوله «وإبدال تاء التأنيث الاسميه هاء» يعنى أنك قلت : إن التاء تبدل هاء فى الوقف ، و «ثلاثه» فى قولك «ثلثهربعه» ليس موقوفا عليه ؛ لكونه موصولا بأربعه ، وإلا لم ينقل حركه الهمزه إلى الهاء ، فأجاب بأن الوصل أجرى مجرى الوقف ، وذلك أنه وصل ثلاثه بأربعه ، ومع ذلك قلب تاؤه هاء ، قال : وأما (ألم اللهُ) فلا يجوز أن يكون فتحه الميم فيه منقوله إليها من همزه أل كما فى ثلثهربعه لأن هذه الكلمات - أعنى أسماء حروف التهجى - عند المصنف ليس موقوفا عليها ، بخلاف ثلثهربعه ؛ فإن ثلاثه موصوله مجراه مجرى الموقوف عليها بسبب قلب التاء هاء ، فإذا لم يكن ألم موقوفا عليه ولا موصولا مجرى مجراه ، بل كان موصولا بالله ، فلا بد من سقوط ألف الله فى الدرج ، والهمزه إذا سقطت فى الدرج سقطت مع حركتها ، ولا ينقل حركتها إلى ما قبلها إلا على الشذوذ ، كما روى الكسائى فى (بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله) بفتح ميم الرحيم فإذا سقطت همزه الوصل مع حركتها التقى ساكنان : ميم ألم ، ولام الله ، فحرك الميم بالفتح للساكنين ، وإنما فتحت إبقاء على تفخيم الله تعالى وفرارا من الكسره بعد الياء والكسره ، كما مر فى بابه ، وهذا من المصنف عجيب ، وذلك لأن ألم كلمات معدوده كواحد اثنان ثلاثه ، لا فرق بينهما ، وقد ثبت رعايه حكم الوقف فى كل واحده من كلمات ألفاظ العدد ، بدليل قلب تائها هاء وإثبات همزه الوصل فى اثنان ، وذلك لعدم الاتصال المعنوى بين الكلمات ، وإن اتصلت لفظا ، فهلا كان نحو ألم أيضا هكذا؟ ولو كان فى أسماء حروف التهجى همزات الوصل فى الأوائل وتاءات التأنيث فى الأواخر لثبتت تلك وانقلبت هذه وجوبا كما فى ألفاظ العدد ، وكذلك إذا عدّدت نحو رجل امرأه ناقه بغله ، فإنك تثبت همزه الوصل وتقلب التاء هاء ، وهما من دلائل كون كل كلمه كالموقوف عليه ، لكن قلب التاء هاء لازم ، وحذف همزه الوصل مع نقل حركتها إلى ما قبلها مختار ، كما مر فى التقاء الساكنين ، فلما ثبت أن كل كلمه

من أسماء حروف الهجاء فى حكم الموقوف عليه قلنا : ثبت همزه الوصل فى الله إذ هو فى حكم المبتدأ به ، ثم لما وصلها لفظا بميم نقل حركتها إلى الساكن كما نقل حركه همزه القطع فى ثلاثه اربعه

«قوله ثلاثه اربعه فيمن حرك» يعنى من لم يحرك الهاء وقال ثلاثه أربعه فإن ثلاثه موقوف عليه غير موصول بأربعه ؛ فلا اعتراض عليه بأنه كيف قلب التاء هاء فى الوصل ، وهو أيضا وهم ؛ لأن من لم ينقل حركه الهمزه إلى الهاء أيضا لا يسكت على الهاء ، بل يصله بأربعه مع إسكان الهاء ، وليس كل إسكان وقفا ؛ لأنه لا بد للوقف من سكته بعد الإسكان ولو كانت خفيفه ، وإلا لم يعد المسكن واقفا ؛ لأنك إذا قلت «من أنت» ووصلت من بأنت لا تسمى واقفا مع إسكانك نون من ، فعلى هذا يجب فى الأسماء المعدوده - سواء كانت من أسماء العدد أو أسماء حروف التهجى أو غيرهما - أن يراعى فيها أحكام الأسماء الموقوف عليها ، مع أنك لا تقف على كل منها.

الوقف على المبنى المتحرك بالهاء

قال : «وزياده الألف فى أنا ، ومن ثمّ وقف على لكنّا هو الله بالألف ، ومه وأنه قليل»

أقول : قال سيبويه : إنهم كما يبنون حركه البناء بهاء السكت يبنونها فى حرفين فقط بالألف ، وهما أنا وحيّهلا.

قلت : أما «حيّهلا» فيجوز أن يكون الألف فيه بدلا من التنوين فى حيّهلا ، لأن كل نون ساكنه زائده متطرفه قبلها فتحه وإن لم يكن تنوين تمكن فإنها تقلب فى الوقف ألفا ، كما فى اضربن ، وقد بينا فى باب المضمرات أن الألف فى «أنا» عند الكوفيين من نفس الكلمه ، وبعض طيىء يقف عليه بالهاء مكان الألف ، فيقول : أنه ، وهو قليل ، قال حاتم : هكذا فزدى أنه (1) ، وبعض

١- الذى فى مجمع الأمثال للميدانى (ح ٢ ص ٢٩٣): «هكذا فصدى» قيل : إن أول من تكلم به كعب بن مامه وذلك أنه كان أسيرا فى عنزه فأمرته أم منزله أن يفصد لها ناقه فنحرها فلامته على نحره إياها ، فقال : هكذا فصدى ، يريد أنه لا يصنع إلا ما تصنع الكرام» اه ولم نجد فى هذا الكتاب ولا فى غيره من كتب اللغه والأمثال نسبه هذا المثل إلى حاتم ، ولا روايته بهذا اللفظ. وانظر فى معنى الفصد (ح ١ ص ٤٣)

العرب يصل أنا بالألف فى الوصل أيضا فى السعه ، والأكثر أنهم لا يصلونه بها فى الوصل ، إلا ضروره ، قال :

٩٢ - أنا سيف العشيره فاعرفونى

حميدا قد تذرّيت السّناما (١)

وقرأ نافع بإثباتها قبل الهمزه المضمومه والمفتوحه ، دون المكسوره ودون غير الهمزه من الحروف ، وقال أبو على : لا أعرف الوجه فى تخصيص ذلك بما ذكر

قوله «ومن ثم وقف» أى : من جهه زياده الألف فى آخر «أنا» وقفا وقف على (لكِنَّا) بالألف ؛ لأنه «أنا» فى الأصل جاءت بعد «لكن» ثم نقلت حركه همزه أنا إلى النون وحذفت ، كما فى نحو (قَدْ أَفْلَحَ) ، ثم أدغمت النون فى النون ، وابن عامر يثبت الألف فى (لكِنَّا هُوَ اللهُ) وصلا أيضا ليؤذن من أول الأمر بأنه ليس لكن المشدده ؛ بل أصله لكن أنا

قوله «مه وأنه قليل» أما أنا فقد مر أن بعض طيىء يقفون عليها بالهاء مكان الألف ، وأما «مه» فيريد أن الوقف عليها بالهاء إذا لم تكن مجروره

١- هذا البيت لحميد بن حريث بن بحدل الكلبى ، وقوله «حميدا» منصوب على أنه بدل من الياء فى «فاعرفونى» أو بفعل محذوف يدل على الاختصاص أو المدح ؛ هذا كله إن رويته «حميدا» بالتصغير ، على أنه علم ، فان رويته «حميدا» - بفتح الحاء - على أنه صفه بمعنى محمود فهو حال ، وإن كان اسما غير صفه جاز فيه ما جاز فى المصغر ، وقد اختلف فى اسم الشاعر على وجهين ؛ فقيل : هو مصغر ، وقيل : مكبر. و «تذريت» : علوت ، وأصله من بلوغ الذروه وهى أعلى الشيء ، والسنام للبعير معروف ، وأراد هنا عالى المجد والرفعه. والاستشهاد بالبيت فى قوله «أنا» حيث جاء بالألف مع الوصل ، وهو من ضرائر الشعر

قليل ، وأما إذا كان مجروره فيجيء حكمها بعيد ، فنقول : إنه أجاز بعضهم حذف ألف ما ، والوقف عليه بالهاء ، وإن لم يكن مجرورا ، كما فى حديث أبى ذؤيب : قدمت المدينه ولأهلها ضجيج بالبكاء كضجيج الحجيج أهلوا بالإحرام ، فقلت : مه ، فقيل : هلك رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وذلك لأنك إذا حذفت الألف منها شابهت الفعل المحذوف آخره جزما أو وقفا ، نحو ره واغزه وليرمه ، فيلحق بها هاء السكت بعد حذف الألف ، والأولى أن يوقف عليها بالألف التى كانت لها ، أعنى على ما الاستفهاميه غير المجروره ، ومذهب الزمخشرى أن الهاء بدل من الألف ، وحملها على المجروره فى نحو : مثل مه ومجيء مه ، أولى ، أعنى جعله هاء السكت جيء بها بعد حذف الألف كالعوض منه

إلحاق هاء السكت منه واجب ومنه جائز

قال : «وإلحاق هاء السّكت لازم فى نحو ره وقه ومجيء مه ومثل مه [فى مجيء م جئت ، ومثل م أنت](١) ، وجائز فى مثل لم يخشه ولم يغزه ولم يرمه وغلامه [وعلى مه](٢) وحتّامه وإلامه ممّا حركته غير إعرابيّه ولا مشبّهه بها ، كالماضى وباب يا زيد ولا رجل ، وفى نحو ههناه وهؤلاه»

أقول : قد ذكرنا أحكام هاء السكت فى آخر شرح الكافيه ، ونذكر ههنا ما ينحل به لفظه

قوله «فى نحو ره وقه» أى : فيما بقى بالحذف على حرف واحد ، ولم يكن كجزء مما قبله ، لا يلزم الهاء إلا ههنا ، وإنما لزم فيه لأن الوقف لا يكون إلا على ساكن أو شبهه ، والابتداء لا يكون إلا بمتحرك ، فلا بد من حرف بعد الابتداء يوقف عليه ، فجيء بالهاء لسهوله السكوت عليه ، و «مه» فى قولك «مثل مه» [و «مجيء مه» مثل](٣) ره وقه من وجه ؛ لأن الكلمه

١- هذه العباره ساقطه من جميع النسخ المطبوعه

٢- هذه العباره ساقطه من جميع النسخ المطبوعه

٣- هذه العباره ساقطه من جميع النسخ المطبوعه

التی قبل ما مستقله لکونها اسما ، بخلاف الجار فی حتّام ، ولیس مثلهما من وجه آخر ، وذلک لأن المضاف إلیه کالجزء من المضاف ، لکن سقوط الألف بلا عله ظاهره ألزمه التعویض بهاء السکت ، ألا ترى أنه لم یلزم مع الکاف والیاء فی نحو غلامی وغلامک وإن کانا أیضا علی حرف ، لما لم یحذف منهما شیء ، وأما علامه وإلامه وحتّامه فما فیها أشد اتصالا بما قبلها منها بالمضاف فی نحو مثل مه ؛ لأن ما قبلها حروف ، فلا تستقل بوجه ، فیجوز لک الوقف علیها بالهاء کما ذکر ، وبسکون المیم أیضا ؛ لکون علام مثلا کغلام ، قال :

۹۳ - یا أبا الأسود لم خلّیتنی

لهموم طارقات وذکر (۱)

فأجری الوصل مجری الوقف ، وبعض العرب لا یحذف الألف من «ما» الاستفهامیه المجروره ، کقوله :

۹۴ - علی ما قام یشتمنی لئیم

کخنزیر تمرّغ فی رماد (۲)

۱- هذا بیت من بحر الرمل لا نعرف له قائلا ، ولا وقفنا له علی سابق ولا لاحق ، والطارقات : جمع طارقه ، وهی مؤنث طارق ، وهو الذی یأتی لیلا ، والذکر - بکسر الذال وفتح الکاف - : جمع ذکره ، والمعروف ذکری بألف التأنیث ، تقول : ذکرته بلسانی وبقلبی ذکرا وذکری - بکسر فسکون فیهما ، والاستشهاد بالبیت علی أنه قال «لم» بالسکون فی حال الوصل إجراء له مجری الوقف

۲- هذا البیت لحسان بن ثابت الأنصاری رضی الله عنه یقوله فی رفیع بن صیفی بن عابد وکان قد قتل یوم بدر کافرا ، وبعد البیت قوله فلم أنفکّ أهجو عابدیّا طوال الدّهر ما نادی المنادی وقد سارت قواف باقیات تناشدها الرّواه بکلّ وادی فقبّح عابد وبنی أبیه فإنّ معادهم شرّ المعاد وبیت الشاهد یروی علی غیر الوجه الذی أنشده المؤلف وغیره من النحاه ، ففی الدیوان (ص ۵۵ طبع لیدن) ففیم تقول : یشتمنی لئیم کخنزیر تمرّغ فی رماد؟ وعلی هذه الروایه لا شاهد فی البیت. والاستشهاد بما رواه المؤلف علی أن من العرب من یثبت ألف «ما» الاستفهامیه المجروره غیر مبال بالالباس ، وقد قرىء قوله تعالی (عَمَّ یَتَساءَلُونَ) بالألف. قال ابن جنی : وإثبات الألف أضعف اللغتین

فهذا لا يقول «علامه» وقفا ، بل يقف بالألف التى كانت فى الوصل ، والأولى حذف ألف «ما» الاستفهاميه المجروره ، لما ذكرنا فى الموصولات

وكل ما لحقه هاء السكت على سبيل الجواز فان كان محذوفا منه شىء نحو لم يخش ولم يغز ولم يرم وعلام وإلام وحتّام فالهاء به أولى منها بما لحقته ولم يحذف منه شىء ، نحو غلاميه وضربتكه وإنّه ، وهى بما حذف منه حرفان نحو إن تع أعه أولى منها بما حذف منه حرف نحو اخشه واغزه ، وأما ما صار بالحذف إلى حرف واحد فالهاء له لازم إن لم يتصل بما قبله اتصالا تاما كما اتصل فى علام وإلام وفيم ، وذلك نحو ره وقه ومثل مه ومجىء مه ، على ما مر ، وإن لم يحذف منه شىء فانه بما قبل آخره ساكن نحو إنّه وليته وكيفه أولى منه بما قبل آخره متحرك ، نحو هوه وهيه وغلاميه وضربتكه ؛ لأنك إن لم تلحقه فى القسم الأول سكنت المتحرك الأخير فيلتقى ساكنان ، وعدم التقائهما أولى ، وإن كان ذلك مغتفرا فى الوقف.

قوله «لم يخشه ولم يرمه ولم يغزه» أمثله المحذوف اللام

وحكى أبو الخطاب عن ناس من العرب : ادعه واغزه من دعوت وغزوت ، كأنهم سكنوا العين المتحركه بعد حذف اللام للوقف ، توهما منهم أنهم لم يحذفوا شيئا للوقف كما قلنا فى «لم أبله» فى الجزم ، قال :

٩٥ - قالت سليمى اشتر لنا دقيقا (١)

١- وهذا بيت من الرجز المشطور ينسب للعذافر الكندى ، وبعده قوله : * وهات خبز البرّ أو سويقا* والاستشهاد بالبيت فى قوله «اشتر» حيث سكن الراء وهى عين الفعل وكان حقها الكسر ، وكأن الراجز توهم أنها لام الفعل فسكنها كما يسكن باء اضرب ، ومفردات البيت ومعناه لا تحتاج إلى شرح

وقال الآخر فى الجزم :

٩٦ - ومن يتّق فإنّ الله معه*

ورزق الله مؤتاب وغاد (١)

ثم ألحقوا هاء السكت ، لكون العين فى تقدير الحركه ، ثم كسروا أول الساكنين (٢) كما هو حقه على ما ذكرنا فى «لم أبله»

قوله «حتّامه وإلامه» مثال للمحذوف الآخر ، لا للجزم

١- لم نقف لهذا البيت على نسبه إلى قائل ، وقد أنشده صاحب الصحاح (أوب) و (وق ى) وقد ذكرناه فيما مضى (انظر ص ٢٤٠ من هذا الجزء). والمؤتاب : اسم فاعل من ائتاب ، افتعل ، من الأوب ، وتقول : آب يؤوب أوبا ؛ إذا رجع ، والغادى : اسم فاعل من غدا يغدو إذا جاء فى الغداه ، يريد أن تقوى الله تسهل للانسان رزقه وتيسر عليه أسبابه ، والاستشهاد بالبيت فى قوله «ومن يتق» حيث سكن القاف وهى عين الفعل ، وسلط الجازم عليها ، وقياسها الكسر على ما مر فى البيت السابق

٢- وهذا مخالف لما ذكره سيبويه فى الكتاب ؛ إذ قال (ج ٢ ص ٢٧٨) : «وزعم أبو الخطاب أن ناسا من العرب يقولون : ادعه ، من دعوت ، فيكسرون العين كأنها لما كانت فى موضع الجزم توهموا أنها ساكنه ؛ إذ كانت آخر شىء فى الكلمه فى موضع الجزم ، فكسروا حيث كانت الدال ساكنه ، لأنه لا يلتقى ساكنان ، كما قالوا : رد يا فتى ، وهذه لغه رديئه وإنما هو غلط كما قال زهير : بدا لى أنّى لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئا إذا كان جائيا» اه فكلام سيبويه يقتضى ان كسر العين من «ادعه» لالتقائها ساكنه مع الدال وكلام الرضى يقتضى أن كسر العين لالتقائها ساكنه مع هاء السكت ، فعلى كلام سيبويه لا يحتاج عند إلحاق هاء السكت إلى ملاحظه أن العين فى تقدير الحركه ، وعلى كلام الرضى يحتاج إلى ذلك ؛ لأن هاء السكت لا تلحق إلا المتحرك

قوله «غلاميه» مثال لغير المحذوف الآخر

قوله «كالماضى» مثال لما حركته مشابهه للإعرابيه ؛ لأنه إنما بنى الماضى على الحركه ، وحق البناء السكون لمشابهته المعرب ، إذ معنى «زيد ضرب» زيد ضارب ، ومعنى «إن ضربت ضربت» إن تضرب أضرب

قوله «وباب يا زيد» لأن الضمه تحدث بحدوث حرف النداء ، وتزول بزواله ، كحدوث الإعراب بحدوث العامل وزواله بزواله ، وكذا باب «لا رجل»

قوله «وفى نحو ههناه وهؤلاه» يعنى كل حرف أو اسم عريق فى البناء آخره ألف مثل ذا وما ، يجوز إلحاق هاء السكت به وقفا ، ولا يجب ، وذلك ليتبين الألف فى الوقف إذ هو خاف إذا لم يتلفظ بعده بشىء ، كما مر ، وأما نحو فتى وحبلى فإنك لا تبين ألفاتها فى الوقف بالهاء كما مر فى آخر شرح الكافيه

الوقف على المنقوص

قال : «وحذف الياء فى نحو القاضى وغلامى حرّكت أو سكّنت ، وإثباتها أكثر ، عكس قاض ، وإثباتها فى نحو يامرى اتّفاق»

أقول : اعلم أن المنقوص المنصوب غير المنون ، كرأيت القاضى وجوارى ، لا كلام فى أنه لا يجوز حذف يائه ، بل يجب إسكانه ، وكذا فى غلامى وغلامای وغلاميّ وإنّى ، بفتح الياء فيها ، بل إنما تسكن ياؤها أو تلحقها هاء السكت كما مر ، قال سيبويه : إنما لم تحذف الياءات لأنها إذا تحركت قويت كالحروف الصحيحه

وأما المنقوص ذو اللام رفعا وجرا فالأكثر بقاء يائه فى الوقف ؛ إذ المطلوب وجود الحرف الساكن ليوقف عليه ، وهو حاصل ، وبعض العرب يحذف الياء فى الوقف ؛ لكونه موضع استراحه ، والياء المكسور ما قبلها ثقيل ، ومن حذف الياء فى الوصل نحو (الْكَبِيرُ الْمُتَعالِ سَواءٌ مِنْكُمْ) أوجب حذفها وقفا باسكان ما قبلها وأما ياء المتكلم الساكنه فان كانت فى الفعل فالحذف حسن ؛ لأن قبلها نون عماد مشعرا بها ، كقوله تعالى (رَبِّى أَكْرَمَنِ) (رَبِّى أَهانَنِ) وإن كانت

فى اسم فبعض النحاه لم يجوز حذفها والوقف على الحرف الذى قبلها بالاسكان ، نحو «غلام» كما جاز فى المنقوص ؛ حذرا من الالتباس ، وأجازه سيبويه اعتمادا فى إزاله اللبس على حال الوصل ، فعلى هذا قول المصنف «حرّكت أو سكنت» وهم ؛ لأنها إذا تحركت لم يوقف عليها بالحذف ، بل بالإسكان كما نص عليه سيبويه وغيره

وإذا كان المنقوص منادى مفردا نحو «يا قاضى» فاختار الخليل والمبرد إثبات الياء ، كما فى «جاءنى القاضى» سواء ؛ لأنه لا مدخل للتنوين فيها حتى يحذف الياء لتقديره كما حذف فى «جاءنى قاض» وقفا ، واختار يونس وقوّاه سيبويه حذف الياء ؛ لأن المنادى موضع التخفيف ، ألا ترى إلى الترخيم وقلبهم الياء ألفا فى نحو «يا غلاما» ؛ وحذفهم الياء فى نحو «يا غلام» أكثر من حذفهم إياها فى غير النداء ، وأجمعوا كلهم على امتناع حذفها فى نحو «يا مرى» ؛ لأنهم حذفوا الهمزه ، فلو حذفوا الياء أيضا لأجحفوا بالكلمه بحذف بعد حذف بلا عله موجبه ، وإذا كان المنقوص محذوف الياء للتنوين - أعنى فى حالتى الرفع والجر - فالأكثر حذف الياء ؛ لأن حذف التنوين عارض ، فكأنه ثابت ، وتقديره ههنا أولى ؛ لئلا يعود الياء فيكون حال الوقف ظاهر الثقل ، وحكى أبو الخطاب ويونس عن الموثوق بعربيتهم رد الياء اعتدادا بزوال التنوين

وأما حال النصب نحو «رأيت قاضيا» فالواجب قلب تنوينه للوقف ألفا إلا على لغه ربيعه كما مر

إثبات الواو والياء وحذفهما فى الفواصل والقوافى فصيح

قال : «وإثبات الواو والياء وحذفهما فى الفواصل والقوافى فصيح ، وحذفهما فيهما فى نحو لم يغزوا ولم ترمى وصنعوا قليل»

أقول : قال سيبويه : جميع ما لا يحذف فى الكلام وما يختار فيه ترك الحذف يجوز حذفه فى الفواصل والقوافى ، يعنى بالكلام ما لا وقف فيه ، وبالفواصل

رءوس الآى ومقاطع الكلام ، يعنى أن الواو والياء الساكنين فى الفعل الناقص نحو يغزو ويرمى لا يحذفان وقفا ، لأنه لم يثبت حذفهما فى الوصل ؛ لئلا يلتبس بالمجزوم ، إلا للضروره أو شاذّا ، كقولهم «لا أدر» ، وقوله تعالى (ما كُنَّا نَبْغِ) و (يَوْمَ يَأْتِ لا تَكَلَّمُ) ولا يقولون «لا أرم» وهذا كما قالوا «لم يك زيد» ولم يقولوا «لم يه» بمعنى يهن ، فاذا وقع الواو والياء المذكوران فى الفواصل وصلا جاز حذفهما والاجتزاء بحركه ما قبلهما ، كقوله تعالى (وَاللَّيْلِ إِذا يَسْرِ) وذلك لمراعاه التجانس والازدواج ، فيجب إذن بناء على ذلك حذفهما إذا وقفت على تلك الفواصل المحذوفه اللامات فى الوصل ، وكذا القوافى يحذف فيها كثيرا مثل ذلك ؛ للازدواج ، لا للوقف ، وإلا حذف للوقف فى غير القوافى أيضا ؛ فثبت أنه يحذف فيهما ما لا يحذف فى غيرهما ، قال :

٩٧ - ولأنت تفرى ما خلقت وبع

ض القوم يخلق ثمّ لا يفر (١)

١- هذا البيت من قصيده طويله لزهير بن أبى سلمى المزنى يمدح فيها هرم بن سنان ، وقد ذكروا أن أولها : لمن الدّيار بقنّه الحجر أقوين مذ حجج ومذ دهر ويقال : بل مطلعها قوله : دع ذا وعدّ القول فى هرم خير البداه وسيّد الحضر والقنه : أعلى الشىء ، والحجر : اسم مكان بعينه ، وأقوين : خلون وأصبحن ولا أنيس بهن ، وقوله «مذحجج» يروى فى مكانه «من حجج» والحجج : السنون. و «تفرى ما خلقت» ضربه مثلا لعزمه ، وتقول : فرى فلان الأديم يفريه ، إذا قطعه على وجه الاصلاح ، ويقال : أفراه ، إذا قطعه على وجه الافساد ، وكأن الهمزه فيه للسلب ، و «تخلق» بمعنى تقدر. والمراد أنك إذا تهيأت لأمر وقدرت له أسبابه أمضيته ، وبعض الناس يقدر ثم تقعد به همته عن إنفاذه. والاستشهاد بالبيت فى قوله «يفر» على أن أصله يفرى ؛ فحذفت الياء وسكنت الراء للوقف ، وهم لا يبالون عند الوقف بتغيير الوزن وانكساره

هكذا أنشد باسكان الراء وتقييد القافيه

قوله «وما يختار فيه ترك الحذف» يعنى الاسم المنقوص نحو «القاضى» ؛ فانه قد يحذف ياؤه فى غير الفواصل والقوافى فى الوصل قليلا ، كقوله تعالى (يَوْمَ التَّنادِ يَوْمَ تُوَلُّونَ مُدْبِرِينَ) وقوله تعالى (وَجِفانٍ كَالْجَوابِ وَقُدُورٍ راسِياتٍ) وذلك لعدم التباسه بالمجزوم ؛ وأما فى الفواصل فى الوصل فحذف لامه أحسن من حذف ياء [نحو] «يرمى» فيها ؛ لأن لام نحو «الرامى» يحذف فى الوصل فى غير الفواصل من غير شذوذ ، كقوله تعالى (يَوْمَ التَّلاقِ يَوْمَ هُمْ بارِزُونَ) ولا يحذف ياء نحو «يرمى» فى مثله إلا شاذا ، كما ذكرنا ، فاذا وقف على الاسم المنقوص [المحذوف اللام وجب حذف اللام فى الوقف ، فاذا وقفت على الفعل الناقص والاسم المنقوص] الثابت لامهما فى الوصل فحذف لامهما جائز ، لا واجب ، قال سيبويه : إثبات الواوات والياءات فى مثله أقيس الكلامين

هذا ، وأما الألف فلا يحذف : لا فى الفواصل ، ولا فى القوافى ، إلا للضروره كما قال :

* رهط مرجوم ورهط ابن المعلّ*

وذلك لخفه الألف وثقل الواو والياء ، قال سيبويه ما معناه : إنك تحذف فى القوافى الواو والياء الأصليتين تبعا للواو والياء الزائدتين التابعتين للضمه والكسره المشابهتين للواو والياء فى وقف أزد السّراه ، يعنى أنك تحذف الياء من «يفرى» تبعا لحذف الياء فى البيت الذى قبله ، وهو

٩٨ - ولأنت أشجع من أسامه إذ

دعيت نزال ولجّ فى الذّعر (١)

١- هكذا وقع هذا البيت فى كل النسخ ، وهو كذلك فى كثير من كتب النحاه وفى صحاح الجوهرى ، والحقيقه أن البيت ملفق من بيتين : أحدهما ولنعم حشو الدّرع أنت إذا دعيت نزال ولجّ فى الذّعر وهو لزهير بن أبى سلمى من قصيده الشاهد السابق ، والبيت الثانى هو : ولأنت أشجع من أسامه إذ يقع الصّراخ ولجّ فى الذّعر وهو للمسيب بن علس. وأسامه : علم للاسد ، ونزال : اسم فعل أمر بمعنى انزل ، وقد قصد هنا لفظها ، ولذلك وقعت نائب فاعل ، والذعر : الفزع ، ولجاج الناس فيه معناه تتابعهم فيه أو اشتداده بهم ، والاستشهاد بالبيت فى قوله «الذعر» حيث حذف الياء التى تنشأ من كسره الراء إذا كانت القافيه مطلقه ؛ والفرق بين هذا والذى قبله أن الياء المحذوفه من السابق لام الكلمه ، وهى هنا حرف زائد للروى

فلما جوّز حذف یاء «الذعر» لأنه مثل وقف أزد السراه نحو «مررت بعمری» تبعه فی حذف الیاء الأصلیّ ؛ إذ القوافی یجب جریها علی نمط واحد ، وکذا فی الواو ، نحو قوله :

۹۹ - وقد کنت من سلمی سنین ثمانیا

علی صیر أمر ما یمرّ وما یحل (۱)

وإنما جوزت ههنا حذف الواو - وإن کان أصلا - لأنک حذفت الواو الزائد الناشیء للاطلاق فی «الثقل» قبل هذا البیت لما قصدت التقیید فی قوله :

۱۰۰ - صحاالقلب‌عن‌سلمی وقدکاد لایسلو

وأقفر من سلمی التّعانیق والثّقل (۲)

۱- هذا البیت لزهیر بن أبی سلمی المزنی من قصیده له مطلعها الشاهد الآتی بعد هذا ، وقوله «علی صیر أمر» أی : علی مشارفه أمر ، ویمر ویحلو : أی یصیر مرا وحلوا ، یرید أنه من محبوبته علی حال لا تعد وصالا ولا هجرانا ؛ ولو أنها هجرته لیئس ، ولو واصلته لنعم ، فهو غیر یائس منها ولا ناعم فی هواها. والاستشهاد بالبیت فی قوله «یحل» حیث حذف الواو التی هی لام الکلمه ثم سکن ما قبلها

۲- هذا البیت مطلع قصیده زهیر بن أبی سلمی المزنی التی منها الشاهد السابق ، وأقفر : خلا ؛ والتعانیق والثقل : موضعان ، ومعنی البیت قد أفاق قلبی عن اللجاج فی هوی سلمی وما کاد یفیق. والاستشهاد بالبیت فی قوله «والثقل» حیث حذف الواو التی تکون للاشباع إذا کانت القصیده مطلقه ، ثم سکن ما قبلها لیجری علی سنن واحد مع الشاهد السابق ، وقد علمت أنهم لا یبالون إذا وقفوا بأن یختل وزن البیت ، والفرق بین هذا والبیت السابق أن الواو المحذوفه من هذا الشاهد واو الاشباع ، والواو المحذوفه من الشاهد السابق لام الکلمه

وإنما حذف هذا الواو الزائد تشبيها له بالواو الزائد فى لغه أزد السراه فى «جاءنى زيد»

وأما الألف فلا تحذف فى القوافى نحو قوله :

١٠١ - داينت أروى والدّيون تقضى

فمطلت بعضا وأدّت بعضا (١)

لأن الألف الموقوف عليه لا يحذف فى الأشهر فى نحو «زيدا» كما يحذف جمهور العرب الواو والياء الحادثتين فى الوقف فى لغه أزد السراه ، قال سيبويه : وقد دعاهم حذف ياء نحو «يقضى» وواو نحو «يدعو» فى القوافى إلى أن حذف ناس كثير من قيس وأسد الواو والياء اللتين هما ضميران ، ولم يكثر حذفهما كثره حذف نحو ياء «يرمى» وواو «يدعو» لأنهما كلمتان وليستا حرفين ، وينشد :

١- هذا الشاهد من الرجز المشطور لرؤبه بن العجاج ، وأروى : اسم امرأه ، وقوله «والديون تقضى» جمله حاليه ، يريد أنه أسلف هذه المرأه محبه وودادا وانتظر أن تجزيه بهما محبه وودادا مثلهما لأن الديون يقضيها المدينون ، ولكنها أدت إليه بعض هذا الدين ولوته فى بعضه الآخر. والاستشهاد بالبيت فى قوله «تقضى» ، و «بعضا» حيث أثبت الألف فى الموضعين ولم يحذفها كما تحذف الواو والياء ، من قبل أن الألف ليس حكمها كحكمهما ، وألف تقضى لام الكلمه ، وألف بعضا هى ألف الأطلاق التى تنشأ من إشباع الفتحه

١٠٢ - لا يبعد الله إخوانا تركتهم

لم أدر بعد غداه البين ما صنع (١)

بحذف الواو وإسكان العين ، وأنشد أيضا :

١٠٣ - يا دار عبله بالجواء تكلّم

وعمى صباحا دار عبله واسلم (٢)

باسكان الميم ، ولا يحذف ألف الضمير فى نحو قوله

١٠٤ - خليلىّ طيرا بالتّفرّق أوقعا (٣)

لما ذكرنا قبيل

قوله «وحذفهما فيهما قليل» أى حذف الواو والياء فى الفواصل والقوافى ،

١- هذا البيت من قصيده لتميم بن أبى بن مقبل ، وقبله قوله : ناط الفؤاد مناطا لا يلائمه حيّان : داع لإصعاد ، ومندفع وناط : علق ، والمناط : مصدر ميمى منه ، ويلائمه : يوافقه ، والأصعاد : الارتقاء ، تقول : أصعد فلان إذا ارتقى شرفا أو نحوه ، والاندفاع : الهبوط والانحدار ، والبين : الفراق ، والاستشهاد بالبيت فى قوله «صنع» وأصلها صنعوا فحذف واو الضمير كما يحذفون واو يسمو ويحلو ، وياء يقضى ويرمى ، غير مبالين باختلال الوزن

٢- هذا مطلع قصيده طويله لعنتره بن شداد العبسى ، وتعتبر عند بعضهم من المعلقات ، وعبله : اسم امرأه وهى محبوبته ، والجواء - بكسر الجيم ممدودا - : اسم موضع ، وعمى : مقتطع من انعمى أو أمر من وعم يعم - كوعد يعد. والاستشهاد بالبيت فى قوله «تكلم» و «اسلم» حيث حذف ياء الضمير منهما ، وأصلهما تكلمى واسلمى فحذف الياء كما حذف الشاعر الذى قبله الواو فى قوله «صنع»

٣- هذا نصف بيت من الطول لم نعثر له على تتمه ولا على نسبه إلى قائل معين ، والاستشهاد به فى قوله «قعا» حيث لم يحذف الألف التى هى ضمير الاثنين كما حذفت الياء التى هى ضمير الواحده المخاطبه فى بيت عنتره ، وكما حذف واو جماعه المذكرين فى بيت تميم السابق

وأنا لا أعرف حذف واو الضمير فى شىء من الفواصل كما كان فى القوافى ، وحذف ياء الضمير فى الفواصل ، نحو : (فَإِيَّايَ فَاعْبُدُونِ)

حكم صله الضمير من الواو والياء

قال : «وحذف الواو فى ضربه وضربهم فيمن ألحق»

أقول : قد بيّنّا فى باب المضمرات أن غائب الضمير المتصل منصوبه أو مجروره مختصر من غائب المرفوع المنفصل بحذف حركه واو هو ، لكنهم لما قصدوا التخفيف فى المتصل لكونه كجزء الكلمه المتقدمه نظروا

فان كان قبل الهاء ساكن نحو منه وعليه لم يأتوا فى الوصل بالواو والياء الساكنين ، فلا يقولون على الأكثر : منهو ، وعليهى ؛ لثقل الواو والياء ، ولكون الهاء لخفائها كالعدم ، فكأنه يلتقى ساكنان إن قالوا ذلك ، ولم يحذفوا من عليها ومنها - وإن كان كاجتماع ساكنين أيضا - لخفه الألف ، فهذا نظير تركهم فى الأكثر قلب التنوين فى المرفوع والمجرور حرف لين فى الوقف وقلبهم له ألفا فى المنصوب ، وقد اختار سيبويه إثبات الصّله بعد الهاء إذا كان الساكن الذى قبلها حرفا صحيحا نحو منهو وأصابتهو ، وحذفها إذا كان الساكن حرف عله ، نحو ذوقوه وعصاه ولديه وفيه ، ولم يفرق المبرد بين الصحيح وحرف العله الساكنين قبل الهاء ، وهو الحق ؛ إذ شبه التقاء الساكنين فى الكل حاصل ، وعليه جمهور القراء ، نحو (مِنْهُ آياتٌ) و (فِيهِ آياتٌ) ولو عكس سيبويه لكان أنسب ؛ لأن التقاء الساكنين إذا كان أولهما لينا أهون منه إذا كان أولهما صحيحا ،

وإن كان قبل الهاء متحرك نحو به وغلامه فلا بد من الصله ، إلا أن يضطر شاعر فيحذفها ، كقوله :

١٠٥ - وأيقن أنّ الخيل إن تلتبس به

يكن لفسيل النّخل بعده آبر (١)

١- هذا البيت من الطويل ، وقائله حنظله بن فاتك ، ولم يتعرض له البغدادى فى شرح شواهد شرح الشافيه ، وهو من شواهد سيبويه أورده فى باب «ما يجوز فى الشعر ولا يجوز فى الكلام» (ح ١ ص ١١) وقد قال الأعلم فى شرح هذا الشاهد من كتابه شرح شواهد سيبويه : «أراد بعد هو ، فحذف الواو ضروره ، والبيت يتأول على معنيين : أحدهما - وهو الأصح - أن يكون وصف جبانا ؛ فيقول : أيقن أنه إن التبست به الخيل قتل فصار ماله إلى غيره فكع (أى : جبن) وانهزم ، والمعنى الآخر أن يكون وصف شجاعا ؛ فيقول : قد علم أنه إن ثبت وقتل لم تتغير الدنيا بعده وبقى من أهله من يخلفه فى حرمه وماله ، فثبت ولم يبال بالموت ، وفسيل النخل : صغاره ، واحدته فسيله ، والآبر : المصلح له القائم عليه ، والأبار : تلقيح النخل» اه

وقال المتنبى :

١٠۶ - تعثّرت به فى الأفواه ألسنها

والبرد فى الطّرق والأقلام فى الكتب (١)

فحذف الصله فى مثله كحذف الألف فى قوله

* رهط مرجوم ورهط ابن المعلّ*

وذهب الزجاج إلى أن الصله بعد الهاء ليست من أصل الكلمه ، وهو ظاهر

١- هذا البيت من قصيده للمتنبى كما قال المؤلف يرثى فيها خوله أخت سيف الدوله بعد عودته من مصر ، والمتنبى ليس ممن يحتج بشعره ، ولكن المؤلف قد جرى فى هذا الكتاب وفى شرح الكافيه على أن يذكر بعض الشواهد من شعر المتنبى وشعر أبى تمام والبحترى ، ولعله متأثر فى ذلك بجار الله الزمخشرى فأنه كان يستشهد على اللغه والقواعد بشعر هؤلاء ، وكأنه كما قال عن أبى تمام - وقد استشهد ببيت له فى الكشاف - : أجعل ما يقوله بمنزله ما يرويه. والشاهد فى بيت المتنبى قوله «به» حيث حذف صله الضمير المجرور المكسور ما قبله ، وهى الياء ، وأصله «بهى» والضمير فى به يعود إلى الخبر الذى ذكره فى بيت قبله وهو قوله : طوى الجزيره حتّى جاءنى خبر فزعت فيه بآمالى إلى الكذب يقول : لقد كان من هول هذا الخبر وفداحته أن عثرت الألسن فى الأفواه فلم تستطع الكلام ، وعثرت البرد فى الطرق وعثرت الأقلام فى الكتب. والبرد : جمع بريد ، وأصله برد - بضمتين - فخفف كما يخفف عنق

مذهب سيبويه ، واستدل الزجاج عليه بحذفها فى الوقف ، ولبس بقوى ؛ لأن ما هو من نفس الكلمه من حروف اللين قد يحذف كما فى القاضى. وأما وجوب حذف الصله فى الوقف دون ياء القاضى فلكونها مما له حظ فى السقوط فى حال الوصل ، نحو منه وفيه

هذا الذى ذكرنا كله حال الضمير الغائب المفرد المذكر فى الوصل ؛ فاذا وقفت عليه فلا بد من ترك الصله ، سواء كانت ثابته فى الوصل ، نحو بهى ولهو ، اتفاقا ، ومنهو وعليهى عند بعضهم ، أولا ، نحو منه وعليه عند الأكثرين ، وذلك لأن من كلامهم أن يحذفوا فى الوقف مالا يذهب فى الوصل ، نحو ضربنى وغلامى ، فالتزموا حذف هذا الحرف الذى ثبت حذفه فى الوصل كثيرا ، نحو عليه ومنه ، ولا بد من إسكان الهاء فى الوقف سكن ما قبله أو تحرك

قوله «وضربهم فيمن ألحق» أى : فيمن ألحق الواو فى ميم الجمع ، أو الياء فى الوصل ، كما بينا فى المضمرات من أن بعضهم يقول : عليكمو أنفسكم ، وعليهمى مال ، فمن لم يلحق الصله فى ميم الجمع وصلا فلا كلام فى الوقف عليها بالإسكان ، ومن ألحقها وصلا أوجب حذفها فى الوقف أيضا ؛ لأن ما كثر حذفه فى الوصل من الواو والياء وجب حذفه فى الوقف ، نحو منه وعليه

حذف الياء فى ذه وته

قال : «وحذف الياء فى ته وهذه»

أقول : اعلم أن الهاء فى «هذه» و «ته» بدل من الياء فى هذى وتى ، كما تقدم ، والياء بعد الهاء فى الأغلب لأجل تشبيه الهاء بهاء المذكر المكسور ما قبلها ، نحو بهى وغلامهى ، كما تبين قبل ، إلا أن هاء الضمير قد يوصل - عند أهل الحجاز مع كون ما قبلها مكسورا أو ياء - بالواو ، نحو بهو وعليهو ، وذلك لكون الضمير المجرور فى الأصل هو المرفوع المنفصل ، كما مر فى بابه ، ولا يوصل هاء «ذهى» و «تهى» بواو أصلا ، وبعض العرب يبقيها على سكونها كميم الجمع ؛ فلا يأتى بالصله ، وهو الأصل ، ولكنه قليل الاستعمال ، يقول : هذه

وصلا ووقفا ، وبعضهم يحذف الياء منها فى الوصل ، ويبقى كسرتها ، فاذا وقفت عليها فلا خلاف فى إسكان الهاء وترك الصله كما ذكرنا فى منه ولديه

واعلم أن بعض الناس منع من الرّوم والإشمام فى هاء الضمير ، إذا كان قبله ضم أو كسر ، نحو يعلمه وبغلامه ، وكذا إذا كان قبله واو أو ياء ، نحو عقلوه وبأبيه ، وذلك لأن الهاء الساكنه فى غايه الخفه حتى صارت كالعدم ؛ فاذا كانت فى الوقف بعد الضمه والواو فكأنك ضممت الحرف الأخير الموقوف عليه أو جئت فى الآخر بواو ، إذ الهاء كالعدم للخفاء ، فلو رمت عقيبها بلا فصل : أى أتيت ببعض الضمه ، أو أشممت : أى ضممت الشفتين ، لم يتبينا ؛ إذ يحسب السامع والناظر أن ذلك البعض من تمام الضم الأول ، وضمّ شفتيك للإشمام من تمام الضم الأول ، إذ الشىء لا يتبين عقيب مثله ، كما يتبين عقيب مخالفه ، وكذلك الكلام فى الرّوم بعد الهاء المكسور ما قبلها أو الهاء التى قبلها ياء ، وأيضا فإن الرّوم والإشمام لبيان حركه الهاء ، وعلى التقديرات المذكوره لا يحتاج إلى ذلك البيان ؛ لأن الهاء التى قبلها ضمه أو واو لا تكون إلا مضمومه ، والتى قبلها كسره أو ياء لا تكون إلا مكسوره فى الأغلب ، وأما إذا كانت الهاء المضمومه بعد الفتحه نحو إن غلامه أو بعد الساكن الصحيح نحو منه فانه يجوز الرّوم والإشمام بلا خلاف ، وبعضهم أجازهما بعد هاء الضمير مطلقا ، سواء كان بعد واو أو ياء أو غيرهما من الحروف ، وسواء كان بعد فتح أو ضم أو كسر وإن لم يتبينا حق التبين كما مر.

إبدال الألف حرفا من جنس حركتها

قال : «وإبدال الهمزه حرفا من جنس حركتها عند قوم ، مثل هذا الكلو والخبو والبطو والرّدو ، ورأيت الكلا والخبا والبطا والرّدا ، ومررت بالكلى والخبى والبطى والرّدى ، ومنهم من يقول : هذا الرّدى ومن البطو فيتبع».

أقول : اعلم أن الهمزه هى أبعد الحروف وأخفاها ؛ لأنها من أقصى الحلق ، فإذا وقفوا عليها - وبالوقف يصير الجرف الموقوف عليه أخفى مما كان فى الوصل ، وذلك لأن الحرف أو الحركه التى تلى الحرف تبين جرسه ، ولذلك يقلب بعضهم الألف فى الوقف واوا أو ياء ، لأنهما أبين منها - احتاجوا إلى بيانها فنقول : الهمزه الموقوف عليها إما أن تخففها بالقلب ، أو الحذف ، كما هو مذهب أهل الحجاز على ما يجىء ، أو تحققها كما هو مذهب غيرهم ، والمحققه تحتاج إلى ما يبيّنها ؛ لأنها تبقى فتخفى ، بخلاف المخففه ، فالمحققه لا تخلو من أن يكون قبلها ساكن أو متحرك ، فان سكن ما قبلها وقفت عليها بحذف حركتها فى الرفع والجر ، كما تقف على نحو عمرو وبكر ، فيجرى فيها مع الاسكان الروم والاشمام ، لا التضعيف ، كما يجىء

وناس كثير من العرب يلقون حركتها على الساكن الذى قبلها أكثر مما يلقون الحركه فى غير الهمزه ، وذلك لأنها إذا كانت بعد الساكن كانت أخفى ؛ لأن الساكن خاف فيكون خاف بعد خاف ، فإذا حركت ما قبلها كان أبين لها ، فلما كانت أحوج إلى تحريك ما قبلها من سائر الحروف لفرط خفائها ألقوا حركاتها على ما قبلها ، فتحه كانت أو ضمه أو كسره ، ولم ينقلوا فى غير الهمزه الفتحه إلى ما قبل الحرف ، كما يجىء ، وأيضا ألقوا ضم الهمزه إلى ما قبلها فى الثلاثى المكسور الفاء ، نحو هذا الرّدء ، وكسرها إلى ما قبلها فى الثلاثى المضموم الفاء نحو من البطىء ، وإن انتقل اللفظان بهذا النقل إلى وزن مرفوض ، ولم يبالوا بذلك لعروض ذلك الوزن فى الوقف وكونه غير موضوع عليه الكلمه ، ولم يفعلوا ذلك فى غير الهمزه ، فلم يقولوا : هذا عدل ، ولا من البسر ، كل ذلك لكراههم كون الهمزه ساكنه ساكنا ما قبلها ، ولا يجىء فى المنقول إعرابها إلى ما قبلها الروم والإشمام ؛ لأنهما لبيان الحركه ، وقد حصل ذلك بالنقل

وبعض بنى تميم يتفادى من الوزنين المرفوضين فى الهمزه أيضا مع عروضهما ، فيترك نقل الحركه فيما يؤدى إليهما : أى الثلاثى المكسور الفاء والمضمومها ، بل يتبع العين فيهما الفاء فى الأحوال الثلاث ، فيقول : هذا البطؤ ، ورأيت البطؤ ، ومررت بالبطؤ ، وهذا الرّدىء ، ومررت بالرّدىء ، ورأيت الرّدىء ، وذلك أنهم لما رأوا أنه يؤدى النقل فى البطء فى حال الجر وفى الرّدء فى حال الرفع إلى الوزنين المرفوضين أتبعوا العين الفاء فى حال الجر فى البطؤ وفى حال الرفع فى الردء ؛ فتساوى الرفع والجر فيهما ، فكرهوا مخالفه النصب إياهما ، فأتبعوا العين الفاء فى الأحوال الثلاث ، فيجرى فى هذين المتبع عينهما فاءهما فى الإسكان الروم والإشمام لأنهما لبيان حركه الآخر وهى نقلت إلى ما قبله لكنها أزيلت بإتباع العين للفاء فاحتيج إلى بيانها

وبعض العرب لا يقنع من بيان الهمزه مما ذكرناه ، بل يطلب أكثر من ذلك ، وهم على ضربين : بعضهم يحذف حركه الهمزه ولا ينقلها ، ثم يقلب الهمزه إلى حرف عله يجانس حركه الهمزه ، فيقول : هذا الوثو (١) والبطو والرّدو ، ومررت بالوثى (٢) والبطى والرّدى ، بسكون العين فى الجميع ، وأما فى حاله النصب فلا يمكنه تسكين ما قبل الألف ؛ إذ الألف لا تجىء إلا بعد فتحه ، فيقول : رأيت الوثا (٣) والبطا والرّدا ، بالنقل والقلب ، فههنا بين الهمزه بقلبها ألفا كما بين بعضهم الألف فى نحو حبلى بقلبها همزه ؛ لأن الألف المفتوح ما قبلها ههنا أبين من الهمزه الساكن ما قبلها ، كما أن الهمزه المتحرك ما قبلها كانت أبين من الألف هناك

وبعضهم ينقل الحركات إلى العين فى الجميع ، ثم يدبر الهمزه فى القلب بحركه ما قبلها ، فيقول : هذا البطو : والوثو والرّدو ، ومررت بالبطى والوثى والرّدى.

١- الوثء : توجع فى العظم بغير كسر ، وبابه فرح

٢- الوثء : توجع فى العظم بغير كسر ، وبابه فرح

٣- الوثء : توجع فى العظم بغير كسر ، وبابه فرح

ورأيت البطا والوثا والرّدا ، وليس هذا القلب تخفيفا للهمزه كما فى بير وراس ومومن ؛ لأنهم ليسوا من أهل التخفيف ، بل هذا القلب للحرص على بيان الحرف الموقوف عليه

ثم إن الذين تفادوا مع الهمزه من الوزن المرفوض مع عروضه من الناقلين للحركه يتفادون من ذلك مع قلب الهمزه أيضا ، فيقولون : هذا البطو ، ومررت بالبطو ، ورأيت البطو ، وهذا الرّدى ، ومررت بالرّدى ، ورأيت الرّدى ، فألزموا الواو فى الأول والياء فى الثانى ، وفى هذا المقلوب لامه حرف لين لا يكون روم ولا إشمام ؛ لأن الحركه كانت على الهمزه لا على حرف اللين ، كما مر فى تاء التأنيث.

هذا كله إذا كان ما قبل الهمزه ساكنا ؛ فإن كان متحركا ، نحو الرّشأ وأكمؤ وأهنىء ، فإنك تقف عليه كما تقف على الجمل والرّجل والكبد من غير قلب الهمزه ، لأن حركه ما قبلها تبينها ، فيجرى فيه جميع وجوه الوقف ، إلا التضعيف كما يجىء ، وإلا النقل لتحرك ما قبلها

وبعض العرب - أعنى من أهل التحقيق - يدبرون المفتوح ما قبلها بحركه نفسها ، حرصا على البيان لعدهم الفتحه لخفتها كالعدم ، فلا تقوم بالبيان حق القيام ، فيقولون : هذا الكلو ، ورأيت الكلا ، ومررت بالكلى ، يقلبون المضمومه واوا ، والمفتوحه ألفا ، والمكسوره ياء ؛ لأن الفتحه لا يستثقل بعدها حروف العله ساكنه ، وأما المضموم ما قبلها والمكسوره ، نحو أكمؤ وأهنىء ، فلا يمكن تدبيرهما بحركه أنفسهما ، لأن الألف لا تجىء بعد الضمه والكسره ، والياء الساكنه لا تجىء بعد الضم ، ولا الواو الساكنه بعد الكسر ، وأيضا فالضمه والكسره تقومان بالبيان حق القيام ، فبقّوا الهمزتين على حالهما ، ولم يقلبوهما كما قلبوا المفتوح ما قبلها

هذا كله على مذهب الذين مذهبهم تحقيق الهمزه ، فأما أهل التخفيف فإنهم

يخففونها كما هو حق التخفيف ؛ فإن كان ما قبلها ساكنا نقلوا حركتها إلى ما قبلها وحذفوها ، ثم حذفوا الحركه للوقف ، نحو الخب والرّد والبط ، فيجيء فيه الإسكان والروم والإشمام والتضعيف ، وفى المنصوب المنون يقلب التنوين ألفا لا ـ غير ، نحو رأيت بطا وردا وخبا ، وإن كان ما قبلها متحركا دبرت بحركه ما قبلها ؛ فالخطا ألف فى الأحوال الثلاث ، وأكمؤ واو ، وأهنىء ياء ، فلا ـ يكون فيها إلا الإسكان دون الروم والاشمام كما قلنا فى تاء التأنيث ، ولا يمكن فيها التضعيف ؛ لأنه لا يكون إلا فى الصحيح كما يجيء ، ويجيء تمام البحث على مذهب أهل التخفيف فى باب تخفيف الهمزه

فنقول : قول المصنف «إبدال الهمزه حرفا من جنس حركتها نحو هذا الكلو» هذه هى المفتوح ما قبلها ، وكذا فى بالكلى ورأيت الكلا

قوله : «الخبو والبطو والردو والخبا والبطا والردا والخبى والبطى والردى» هذه أمثله الهمزه المدبره بحركه ما قبلها المنقوله من الهمزه إليه

قوله «ومنهم من يقول هذا الردى ومن البطو فيتبع» الإتباع فى الأحوال الثلاث كما ذكرنا ، لا فى الرفع والجر فقط

وكلّ ما ذكر فى هذا الفصل فهو وقف غير أهل التخفيف

الوقف بتضعيف المتحرک الصحيح غير الهمزه

قال : «والتّضعيف فى المتحرّک الصّحيح غير الهمزه المتحرّک ما قبله ، نحو جعفر ، وهو قليل ، ونحو القصبّا شاد ضروره»

أقول ؛ اعلم أن المقصود بالرّوم والاشمام والتضعيف ثلاثتها شىء واحد ، وهو بيان أن الحرف الموقوف عليه كان متحركا فى الوصل بحركه إعرابيه أو بنائيه ، فالذى أشمّ نبه عليه بهيئه الحركه ، والذى رام نبه عليه بصويت ضعيف ، فهو أقوى فى التنبيه على تحرك الحرف من الإشمام ، والذى ضعف فهو أقوى تبيينا لتحرك الحرف فى الوصل ممن رام ، لأنه نبه عليه بالحرف ، وذاك ببعض الحركه ، وإنما قلنا إنه نبه بتضعيف الحرف على كونه متحركا فى الوصل

لأن الحرف المضعف فى الوصل لا يكون إلا متحركا ؛ إذ لا يجمع بين ساكنين ، هذا ما قيل ، والذى أرى أن الرّوم أشد تبيينا ؛ لأن التضعيف يستدل به على مطلق الحركه وبالروم على الحركه وخصوصها ، وأيضا فان الروم الذى هو بعض الحركه أدل على الحركه من التضعيف الذى يلازم الحركه فى حال دون حال : أى فى حال الوصل دون حال الوقف ، والتضعيف أقل استعمالا من الروم والاشمام ؛ لأنه إتيان بالحرف فى موضع يحذف فيه الحركه ، فهو تثقيل فى موضع التخفيف ، وعلامه التضعيف الشين على الحرف ، وهو أول [حرف] «شديد»

وشرط التضعيف أن يكون الحرف المضعف متحركا فى الوصل ؛ لأن التضعيف كما تقدم لبيان ذلك ، وأن يكون صحيحا ؛ إذ يستثقل تضعيف حرف العله ، وأن لا يكون همزه ، إذ هى وحدها مستثقله ، حتى إن أهل الحجاز يوجبون تخفيفها مفرده إذا كانت غير أول كما يجىء فى باب تخفيف الهمزه ، وإذا ضعفتها صار النطق بها كالتهوع ، وإنما اشترط أن يتحرك ما قبل الآخر لأن المقصود بالتضعيف بيان كون الحرف الأخير متحركا فى الوصل ، وإذا كان ما قبله ساكنا لم يكن هو إلا متحركا فى الوصل لئلا يلتقى ساكنان ، فلا يحتاج إلى التنبيه على ذلك

فان قيل : أليس الأسماء المعدوده التى قبل آخرها حرف لين كلام ميم زيد اثنان يجوز فيها التقاء الساكنين فى الوصل لجريه مجرى الوقف؟ فهلا نبه فى نحو «جاءنى زيد» و «أتانى اثنان» بالتضعيف على أنه ليس من تلك الأسماء الساكن أواخرها فى الوصل بل هى متحركه الأواخر فيه

قلت : تلك الأسماء لا تكون مركبه مع عاملها ، وزيد فى قوله «جاءنى زيد» مركب مع عامله ، فلا يلتبس بها

وأجاز عبد القاهر تضعيف الحرف إذا كان قبله مده كسعيد وثمود ، نظرا إلى إمكان الجمع بين اللين والمضعف الساكن بعده ، ويدفعه السماع والقياس ،

والتضعيف يكون فى المرفوع والمجرور مطلقا ، وأما المنصوب فان كان منونا

فليس فيه إلا قلب التنوين ألفا إلا على لغه ربيعه ؛ فانهم يجوزون حذف التنوين فلا منع إذن عندهم من التضعيف ؛ وإن لم يكن منونا ، نحو رأيت الرّجل ، ولن نجعل ، ورأيت أحمد ، فلا كلام فى جواز تضعيفه كما فى الرفع والجر

قوله «ونحو القصبّا شاذ ضروره» اعلم أن حق التضعيف أن يلحق المرفوع والمضموم والمجرور والمكسور والمنصوب غير المنون ، كما ذكرنا ، والمفتوح ، وأما المنصوب المنون فيكتفى فيه كما قلنا بقلب التنوين ألفا ، وينبغى أن يكون الحرف المضعف ساكنا ؛ لأنك إنما تضعفه لبيان حركه الوصل ؛ فاذا صار متحركا فأنت مستغن عن الدلاله على الحركه ، إذ هى محسوسه ، لكنهم جوزوا فى القوافى خاصه بعد تضعيف الحرف الساكن أن يحركوا المضعف لقصد الإتيان بحرف الإطلاق ؛ لأن الشعر موضع الترنم والغناء وترجيع الصوت ، ولا سيما فى أواخر الأبيات ، وحروف الإطلاق : أى الألف والواو والياء هى المتعينه من بين الحروف للترديد والترجيع الصالحه لها ، فمن ثم تلحق فى الشعر لقصد الإطلاق كلمات لا تلحقها فى غير الشعر نحو قوله :

١٠٧ - * قفانبك من ذكرى حبيب ومنزلى (١) *

١- هذا صدر بيت هو مطلع معلقه امرىء القيس ، وعجزه قوله : * بسقط اللّوى بين الدّخول فحومل* وقفا : أمر بالوقوف مؤكد بالنون الخفيفه ، أو مسند إلى ألف الاثنين ، والسقط : مثلث السين ، والقاف فيه ساكنه ، وهو منقطع الرمل ، واللوى : ما تراكم منه ، والمراد هنا مكان بعينه ، والدخول وحومل : موضعان ، وقد كان الأصمعى يعيب امرأ القيس فى قوله «بين الدخول فحومل» وذلك لأن من شروط «بين» أن تضاف إلى متعدد نحو جلست بين العلماء أو متعاطفين بالواو نحو جلست بين زيد وعمرو ، والعلماء يقولون فى الاعتذار عن ذلك : إن المراد بالدخول أماكن متعدده كل واحد منها يسمى بذلك ، وكأنه قال : بين أماكن الدخول ؛ فهو كالمثال الأول ؛ والاستشهاد بالبيت هنا على أنه ألحق حرف الأطلاق فى الوقف ، وذلك مما يختص بالشعر ولا يجوز فى الكلام لأنهم قد يتغنون بالشعر فهم فى حاجه إلى مد الصوت به

ولا تقول «مررت بعمرى» إلا على لغه أزد السراه ، ونحو قوله

١٠٨ - * آذنتنا ببينها أسماءو (١) *

ولا تقول «جاءتنى أسماءو» وتقول فى الشعر : الرجلو ، والرّجلى ، والرجلا ، ولا يجوز ذلك فى غير الشعر فى شىء من اللغات ، وكذا قوله :

١٠٩ - ومستلئم كشّفت بالرّمح ذيله

أقمت بعضب ذى شقاشق ميله (٢)

فجاء بالصله بعد هاء الضمير ، ولا يجوز ذلك إذا وقفت عليه فى غير الشعر ، نحو «جاءنى غلامه» فلما جاز لهم فى الشعر أن يحركوا لأجل المجىء بحرف الإطلاق ما حقّه فى غير الشعر السكون جوزوا تحريك اللام المضعف فى نحو قوله

١- هذا صدر بيت هو مطلع معلقه الحارث بن حلزه اليشكرى ، وعجزه قوله : * ربّ ثاو يملّ منه الثّواء* وبعده قوله : آذنتنا ببينها ثمّ ولّت ليت شعرى متى يكون اللّقاء آذنتنا : أعلمتنا ، والبين : الفراق ، والثاوى : المقيم ، والثواء : مصدره ، وولت : أعرضت ، وخبر ليت فى قوله «ليث شعرى» محذوف ناب الاستفهام منابه يقول : إن هذه الفتاه قد أعلمتنا بأنها على وشك الرحيل ثم أعرضت عنا ، واعترض بين الكلام بقوله «رب ثاو يمل منه الثواء» يريد رب مقيم مملول غير مرغوب فى إقامته. والاستشهاد بالبيت فى قوله «أسماء» حيث زادوا الواو فى الوقف كما زادوا فى بيت امرىء القيس الياء ، وهذا مما يختص بالشعر على ما قدمنا

٢- المستلئم : الذى يلبس اللأمه ، وهى الدرع ، تقول : استلأم الرجل ، إذا لبسها ، وكشفت : طعنت ، والتشديد فيه للمبالغه ، والعضب : السيف القاطع ، والشقاشق : جمع شقشقه ، وهى ما يخرجه البعير من فيه إذا هاج. والاستشهاد بالبيت فى قوله «ذيله» وقو «ميله» حيث زاد الواو فى الوقف ، والوجه فيه ما ذكرناه من قبل فى الشاهدين السابقين.

١١٠ - * ببازل وجناء أو عيهلّ (١) *

مع أن حقه السكون لأجل حرف الإطلاق. وكذا الباء المضعف فى قوله

١١١ - * أو الحريق وافق القصبّا (٢) *

أصله السكون فحرك لأجل حرف الاطلاق ، كما أن حق نون الأندرين فى قوله :

١١٢ - * ولا تبقى خمور الأندرينا (٣) *

١- هذا بيت من الرجز المشطور ، وهو لمنظور بن مرثد الأسدى ، وهو من شواهد سيبويه. والاستشهاد به فى قوله «عيهل» حيث ضعف لامه وحركه وحقه السكون فى غير الشعر ، وقد أخطأ المؤلف فى قوله «وليس فى كلام سيبويه ما يدل على كون مثله شاذا أو ضروره» فأن عباره سيبويه فيها ما يدل على أنه ضروره. قال (ح ٢ ص ٢٨٢): «وأما التضعيف فقولك : هذا خالد ، وهو يجعل ، وهذا فرج. حدثنا بذلك الخليل عن العرب ، ومن ثم قالت العرب فى الشعر فى القوافى : سبسبا يريد السبسب ، وعيهل يريد العيهل ، لأن التضعيف لما كان فى كلامهم فى الوقف أتبعوه الياء فى الوصل والواو على ذلك ، كما يلحقون الواو والياء فى القوافى فيما لا يدخله ياء ولا واو فى الكلام ، وأجروا الألف مجراهما ، لأنها شريكتهما فى القوافى ويمد بها فى غير موضع التنوين ويلحقونها فى غير التنوين فألحقوها بهما فيما ينون فى الكلام ، وجعلت سبسب كأنه مما لا تلحقه الألف فى النصب إذا وقفت» اه فقوله فى الشعر فى القوافى دليل على أنه لا يجىء مثله فى الكلام ، وهذا معنى الضروره ، وقد صرح الأعلم بذلك حيث قال : «الشاهد فيه تشديد عيهل فى الوصل ضروره وإنما يشدد فى الوقف ليعلم أنه متحرك فى الوصل» اه والعيهل : السريع ، والوجناء : الغليظه الشديده ، والبازل : المسنه الغليظه

٢- هذا بيت من الرجز المشطور لرؤبه بن العجاج وسيأتى قريبا فى أثناء أبيات رواها المؤلف وسنشرحه هناك

٣- هذا عجز بيت لعمرو بن كلثوم التغلبى ، وهو مطلع معلقته ، وصدره قوله : * ألا هبّى بصحنك فاصبحينا* وألا : حرف يفتتح به الكلام ، ويقصد به تنبيه المخاطب لما يأتى بعده ، وهبى : فعل أمر من الهبوب ، وهو الانتباه من النوم ، واصبحينا : فعل أمر من صبح القوم يصبحهم - من باب نفع - أى : سقاهم الصبوح وهو شرب الغداه ، ويقابله الغبوق ، والأندرين : قريه بالشام مشهوره بالخمر ، ويقال : إن اسم القريه أندر ، وإنما جمعها يريدها وما حولها. والاستشهاد بالبيت فى قوله «الأندرينا» حيث ألحق بها ألف الأطلاق ، وحقها السكون لو لا الاضطرار

السكون ، كما فى قولك «مررت بالمسلمين» والقوافى كلها موقوف عليها وإن لم يتم الكلام دون ما يليها من الأبيات ، ولهذا قلما تجد فى الشعر القديم نحو الشجرتى بالتاء وبعدها الصله ، بل لا يجىء إلا بالهاء الساكنه ، وإنما كثر ذلك فى اشعار المولدين ؛ فعلى هذا التقرير ليس قوله «القصبّا» بشاذ ضروره كما ليس تحريك نون «الأندرينا» وتحريك الراء فى قوله :

١١٣ - لعب الرّياح بها وغيّرها

بعدى سوافى المور والقطر (١)

لأجل حرف الاطلاق بشاذين اتفاقا ، مع أن حق الحرفين السكون لو لم يكونا فى الشعر ، ولعدم كونه شاذا ترى تحريك المضعف للاطلاق فى كلامهم كثيرا ، قال رؤبه :

لقد خشيت أن أرى جدبّا

فى عامنا ذا بعد أن أخصبّا (٢)

١- هذا البيت من قصيده لزهير بن أبى سلمى المزنى ، وقد مضى قريبا ذكر شاهدين منها ، وذكرنا هناك مطلعها مشروحا ، والضمير فى قوله «بها» يعود إلى الديار ، والسوافى : جمع سافيه ، اسم فاعل من قولك : سفت الريح التراب تسفيه إذا ذرته ، والمور - بضم الميم - : الغبار ، والقطر : المطر ، وكان أبو عبيد يقول : ليس للقطر سوافى ، ولكنه أشركه فى الجر. يريد تغيرت هذه الديار بما أثارته الرياح عليها من الغبار ، وبما تتابع عليها من المطر. والاستشهاد بالبيت فى قوله «والقطر» حيث حرك الراء بالكسر لأجل حرف الأطلاق وهو الياء

٢- هذه أبيات من الرجز المشطور لرؤبه بن العجاج ، و «جدبا» : يريد الجدب فنقل حركه الباء إلى الدال الساكنه ثم ضعف الباء ، والدبا : الجراد ، والمور : الغبار والسبسب - بزنه جعفر - : القفر والمفازه ، وتشديد الباء فيه ضروره كما سيقول المؤلف ، واسلحب : امتد ، والقصبا : يريد القصب فشدد الباء ، والتهبا كذلك ، والاستشهاد بهذه الأبيات فى قوله «جدبا ، والقصبا ، والتهبا ، وأخصبا ، وسبسبا» حيث ضعف أواخرها للوقف ثم حركها ضروره

إنّ الدّبا فوق المتون دبّا

وهبّت الرّيح بمور هبّا

تترك ما أبقى الدّبا سبسبّا

كأنّه السّيل إذا اسلحبّا

أو الحريق وافق القصبّا

والتّبن والحلفاء فالتهبّا

وليس فى كلام سيبويه ما يدل على كون مثله شاذا أو ضروره ، بلى إنما لم يكثر مثله غايه الكثره لقله تضعيفهم فى الوقف لما ذكرنا أن الوقف حقه التخفيف لا التثقيل ؛ فقله مثل القصبّا وعيهلّ مثل قله نحو جاءنى جعفرّ ويجعلّ ، وكان الواجب أن لا يلحق التضعيف المنصوب المنون فى نحو قوله :

* تترك ما أبقى الدّبا سبسبّا*

لأن حقه أن يتحرك حرف إعرابه فى الوقف ويقلب تنوينه ألفا لا غير ، ومع تحرك حرف الإعراب فى الوقف ، لا لأجل الإتيان بحرف الاطلاق ؛ لا يضعف ، لكن الشاعر حمل النصب على الرفع والجر وقاسه عليهما كما فى لغه ربيعه

واعلم أن النحاه قالوا : إن الشاعر فى نحو قوله عيهلّ والقصبّا أجرى الوصل مجرى الوقف ، يعنون أن حرف الإطلاق هو الموقوف عليه ، إذ لا يؤتى به إلا للوقف عليه ، فاذا كان هو الموقوف عليه لم يكن ما قبله موقوفا عليه ، بل فى درج الكلام ، وهذا إجراء الوصل مجرى الوقف ، هذا ، وقال سيبويه : حدثنى من أثق به أنه سمع أعرابيا يقول : أعطنى أبيضّه ، يريد أبيضّ ، والهاء للسكت ، وهو

أقبح الشذوذ ؛ لأن هاء السكت لا يلحق إلا ما حركته غير إعرابيه ، وأيضا حرك المضعف لا لأجل حرف الإطلاق كما ذكرنا

الوقف بنقل الحركه من الأخير إلى ما قبله

قال : «ونقل الحركه فيما قبله ساكن صحيح إلّا الفتحه إلّا فى الهمزه ، وهو أيضا قليل ، مثل هذا بكر وخبؤ ، ومررت ببكر وخبىء ، ورأيت الخبأ ، ولا يقال رأيت البكر ، ولا هذا حبر ، ولا من قفل ، ويقال : هذا الرّدؤ ومن البطىء ، ومنهم من يفرّ فيتبع»

أقول : قوله «ونقل الحركه» هذا وجه آخر من وجوه الوقف ، وهو قليل كقله التضعيف ، إلا فى الهمزه كما ذكرنا ، وذلك لغرض لهم ذكرناه فى نقل حركه الهمزه ، وإنما قلّ هذا لتغير بناء الكلمه فى الظاهر بتحرك العين الساكن مره بالضم ومره بالفتح ومره بالكسر ، وإن كانت الحركات عارضه ، وأيضا لاستكراه انتقال الإعراب الذى حقه أن يكون على الأخير إلى الوسط ، وإنما سهل لهم ذلك الفرار من الساكنين والضن بالحركه الإعرابيه الداله على المعنى ، ولو ثبت ذلك فى نحو منذ من المبنيات فالمسهل الفرار من الساكنين فقط ، وهذا النقل ثابت فى الرفع والجر اتفاقا ، وأما فى النصب : فإن كان الاسم منونا فلا يثبت إلا فى لغه ربيعه لحذفهم الفتحه أيضا ، وإن لم يكن منونا فقد منعه سيبويه ، وقال : لا يقال رأيت البكر ، بناء على أن اللام عارضه ، والأصل التنوين ، فالمعرف باللام فى حكم المنون ، وغير سيبويه جوزه ؛ لكونه مثل المرفوع والمجرور سواء فى وجوب إسكان اللام ، وأما إن كان المنصوب غير المنون مهموز الآخر فقد ثبت النقل فيه اتفاقا ، لما ذكرنا قبل من خفاء الهمزه ساكنه بعد الساكن ، ولكراهتهم ذلك فى الهمزه جوزوا فيها النقل مع الأداء إلى الوزن المرفوض ، نحو هذا الرّدؤ ومن البطىء ، ولم يجوزوا ذلك فى غيرها ؛ فلم يقولوا : هذا عدل ولا من قفل ، بل من كان ينقل فى نحو بكر إذا اتفق له مثل عدل وقفل

أتبع العين الفاء فى الرفع والنصب والجر ، فيقول : هذا العدل والقفل ، ورأيت العدل والقفل ومررت بالعدل والقفل ؛ لأنه لما لزمه تسويه الرفع والجر فيهما لئلا يؤدى إلى الوزن المرفوض أتبعهما المنصوب وجعل الأحوال الثلاث متساويه

قوله «ومنهم من يفر فيتبع» يعنى فى المهموز فى الأحوال الثلاث ، وكذا غير المهموز ، وإن لم يذكره المصنف ، والفرق بين المهموز وغيره أن المهموز يغتفر فيه الأداء إلى الوزن المرفوض فيجوز ذلك كما يجوز الاتباع ، وأما غير المهموز فلا يجوز فيه إلا الإتباع

ولم يذكر المصنف فى هذا الفصل أيضا وقف أهل الحجاز

هذا ، وقد ذكرنا قبل أن هاء الضمير كالهمز فى الخفاء ، فإذا سكن ما قبلها وهو صحيح جاز نقل ضمتها لبيانها إلى ذلك الساكن ، نحو منه وعنه ، قال :

١١٤ - عجبت والدّهر كثير عجبه

من عنزىّ سبّنى لم أضربه (١)

وبعض بنى عدى من بنى تميم يحركون ما قبل الهاء للساكنين بالكسر

١- هذا بيت من الرجز لزياد الأعجم - وهو من شواهد سيبويه (ح ٢ ص ٢٨٧). العنزى : نسبه إلى عنزه وهى قبيله من ربيعه بن نزار ، وهى عنزه بن أسد ابن ربيعه ، وزياد الأعجم قائل هذا البيت أحد بنى عبد القين. والاستشهاد بالبيت فى قوله «لم أضربه» حيث نقل حركه الهاء إلى الباء ليكون أبين لها فى الوقف ، وذلك من قبيل أن الهاء الساكنه خفيه ، فاذا وقف عليها بالسكون وقبلها ساكن كان ذلك أخفى لها ، قال أبو سعيد السيرافى : «إنما اختاروا تحريك ما قبل الهاء فى الوقف إذا كان ساكنا لأنهم إذا وقفوا أسكنوا الهاء ، وما قبلها ساكن ، فيجتمع ساكنان والهاء خفيه ، ولا تبين إذا كانت ساكنه وقبلها حرف ساكن فحركوا ما قبلها بالفاء حركتها على ما قبلها ، وبعضهم - وهم بنو عدى - لما اجتمع الساكنان فى الوقف وأرادوا أن يحركوا ما قبل الهاء لبيان الهاء حركه بالكسر كما يكسر الحرف الأول لاجتماع الساكنين فى نحو قولنا : لم يقم الرجل ، وذهبت الهندات» اه

فيقولون : ضربته وقالته ، والأول هو الأكثر ، ولا ينقل الحركه إلى الساكن إذا كان مدغما لئلا يلزم انفكاك الإدغام ، نحو الرّدّ والشّدّ

قوله «صحيح» وإنما اشترط ذلك لأن حرف العله لا تنقل الحركه إليه لثقلها عليه ، وذلك نحو زيد وحوض

الوقف على حرف واحد

واعلم أنه يجوز أن يوقف على حرف واحد كحرف المضارعه فيوصل بهمزه بعدها ألف ، وقد يقتصر على الألف ، قال :

١١٥ - بالخير خيرات وإن شرّافا

ولا أريد الشّرّ إلّا أن تا (١)

أى : إن شرا فشر ، ولا أريد الشر إلا أن تشاء ، ويروى «فأا» و «تأا» كأنه زيد على الألف ألف آخر كإشباع الفتحه ، ثم حركت الأولى للساكنين فقلبت همزه كما ذكرنا فى دأبّه

١- هذا بيت من الرجز لم نعثر له على قائل ، وقد استشهد به سيبويه (ح ٢ ص ٦٢) والشاهد فيه قوله «فا» وقوله «تا» يريد فشر ، وتشاء ؛ فاقتصر على الفاء وهى أول الكلمه الأولى ، وعلى التاء وهى أول الثانيه ، ولما لفظ بهما وفصلهما مما بعدهما ألحقهما الألف للسكت عوضا من الهاء التى يوقف عليها ، وذلك كما وقفوا على «أنا» و «حيهلا» بالألف ، قال أبو سعيد السيرافى : «إذا سميت رجلا بالباء من ضرب فمذهب الأخفش أن يزيد عليه ما يصيره بمنزله اسم من الأسماء المعربه ، وفيها ما يكون على حرفين كيد ودم ، وأولى ما ترده إليه ما كان فى الكلمه ، فترد الضاد فنقول : ضب ، وقال المازنى : أرد أقرب الحروف إليه وهو الراء فأقول : رب ، وقال أبو العباس : أرد الحروف كلها فأقول : ضرب» اه. قال سيبويه : «وسمعت من العرب من يقول : ألا تا ، بلى فا ، فأنما أرادوا «ألا تفعل» و «بلى فافعل» ولكنه قطع كما كان قاطعا بالألف فى أنا ، وشركت الألف الهاء كشركتها فى قوله : أنا ، بينوها بالألف كبيانهم بالهاء فى «هى» - «هن» و «بغلتيه» قال الراجز : * بالخير خيرات ... البيت* يريد إن شرا فشر ، ولا يريد الشر إلا أن تشاء» اه

وقد يجرى الوصل مجرى الوقف والغالب منه فى الشعر للضروره الداعيه إليه ، قال :

١١٦ - لمّا رأى أن لادعه ولا شبع

مال إلى أرطاه حقف فالطجع (١)

وربما جاء فى غير الشعر نحو ثلاثه اربعه ، وكذا جميع الأسماء المعدده تعديدا كما ذكرنا ، وذلك واجب فيها كما مر ، وقوله تعالى : (لكِنَّا هُوَ اللهُ رَبِّى) فى قراءه ابن عامر ، وقوله تعالى (كِتابِيَهْ) و (حِسابِيَهْ) وصلا كما فى بعض القراءات ، وقوله تعالى : (أَنَا أُحْيِى وَأُمِيتُ) بإثبات ألف «أنا»

المقصور والممدود

تعريفهما و بيان ضابط الممدود القياسىّ و المقصور القياسىّ

قال : «المقصور : ما آخره ألف مفرده كالعصا والرّحى ، والممدود ما كان بعدها فيه همزه كالكساء ، والرّداء ؛ والقياسىّ من المقصور ما يكون قبل آخر نظيره من الصّحيح فتحه ، ومن الممدود ما يكون ما قبله ألفا ؛ فالمعتلّ اللّام من أسماء المفاعيل من غير الثّلاثىّ المجرّد مقصور ، كمعطى ومشترى ؛

١- هذا بيت من الرجز لمنظور بن مرثد الأسدى ، وقد استشهد به كثير من النحاه منهم الزمخشرى وابن جنى وابن هشام والمرادى ، وقبله : يا ربّ أبّاز من العفر صدع تقبّض الذّئب إليه واجتمع والأباز : العداء ، وفعله أبز من باب ضرب ، تقول : أبز الظبى يأبز ، إذا عدا. والعفر : جمع أعفر ، وهو الأبيض الذى ليس بشديد البياض. والصدع : الخفيف اللحم. وتقبض : انزوى وانضم. والدعه : خفض العيش ، والتاء فيه بدل من الفاء الذاهبه فى أوله. والأرطاه واحده الأرطى ، وهو شجر من شجر الرمل. والحقف - بكسر الحاء وسكون القاف - : التل المعوج. والطجع : أصله اضطجع ، فأبدل الضاد لاما ، ويروى «فاطجع» بابدال الضاد طاء ، ويروى «فاضجع» بابدال الطاء ضادا ، ويروى «فاضطجع» على الأصل. والاستشهاد بالبيت فى قوله «ألادعه» حيث أبدل التاء هاء فى الوصل إجراء له مجرى الوقف.

لأنّ نظائرهما مكرم ومشترك ، وأسماء الزّمان والمكان والمصدر ممّا قياسه مفعل ومفعل كمغزى وملهى ، لأنّ نظائرهما مقتل ومخرج ، والمصدر من فعل فهو أفعل أو فعلان أو فعل كالعشى والطّوى والصّدى ؛ لأنّ نظائرها الحول والعطش والفزع ، والغراء شاذّ ، والأصمعىّ يقصره ، وجمع فعله وفعله كعرى وجزى لأنّ نظائرهما قرب وقرب»

أقول : قوله «ألف مفرده» احتراز عن الممدوده ؛ لأنها فى الأصل ألفان قلبت الثانيه همزه ، ولا حاجه إلى هذا ؛ فان آخر قولك كساء وحمراء ليس ألفا ، بلى قد كان ذلك فى الأصل ، ولو نظر إلى الأصل لم يكن نحو الفتى والعصا مقصورا.

قوله «بعدها فيه» أى : بعد الألف فى الآخر ، فتخلوا الصله عن العائد إلى الموصول ، وإن قلنا إن الضمير فى «فيه» لما ؛ فسد الحد بنحو جاء وجائيه ، والأولى أن يقال : الممدود ما كان آخره همزه بعد الألف الزائده لأن نحو ماء وشاء لا يسمى فى الاصطلاح ممدودا

والمقصور القياسى : مقصور يكون له وزن قياسى ، كما تقول مثلا : إن كل اسم مفعول من باب الإفعال على وزن مفعل ، فهذا وزن قياسى ، فاذا كان اللام حرف عله - أعنى الواو والياء - انقلبت ألفا

قوله «ومن الممدود» يعنى أن القياسى من الممدود أن يكون ما قبله : أى ما قبل آخر نظيره من الصحيح ؛ ألفا ، والأولى أن يقال : الممدود القياسى ممدود يكون له وزن قياسى ، فاذا عرفنا المقصور والممدود أولا كفى فى حد المقصور والممدود القياسيين أن نقول : هما مقصور وممدود لهما وزن قياسى

والحدان اللذان ذكرهما المصنف لا يدخل فيهما نحو الكبرى تأنيث الأكبر ، وحمراء تأنيث الأحمر ، مع أنهما قياسيان ؛ لأن كل مؤنث لأفعل التفضيل مقصور ، وكل مؤنث لأفعل الذى للألوان والحلى ممدود

والأولى فى تسميه المقصور مقصورا أنه لكونه لا مد فى آخره ، وذلك لأنه فى مقابله الممدود ، يقال : يجوز فى الشعر قصر الممدود : أى الإتيان بالألف فقط ، وقال بعضهم : سمى مقصورا لكونه محبوسا ممنوعا من الحركات ، من قولهم : «قصرته» أى حبسته ، ولا يسمى بالمقصور والممدود فى الاصطلاح إلا الاسم المتمكن ، فلا يقال : إن إذا ومتى وما ولا مقصوره ، وأما قولهم : هؤلاء مقصورا أو ممدودا ؛ فتجوّز وقصد للفرق بين لغتى هذه اللفظه

قوله «من غير الثلاثى المجرد» فمن أفعل نحو معطى ، ومن فعّل نحو : مسمّى ، ومن فاعل نحو مرامى ، ومن افتعل نحو مشترى ، ومن انفعل نحو منجلى عنه ، ومن استفعل نحو مستدعى ، ومن تفعّل نحو متسلّى عنه ، ومن تفاعل نحو متقاضى منه ، ومن افعلّ وافعالّ مرعوى عنه ومحواوى له ، ومن فعلل مقوقى فيه ، وكذا كل موضع وزمان من فعلى وافعنلى كسلقى (۱) واغرندى (۲)

قوله «وأسماء الزمان والمكان والمصدر» يعنى من المعتل اللام ، وكذا كل ما يذكر بعده من قياسات المقصور والممدود ، فالزمان والمكان والمصدر من ناقص الثلاثى المجرد مفعل بفتح العين ، سواء كان من يفعل أو يفعل أو يفعل ، كما مر فى أسماء الزمان والمكان ، وأما من غير الثلاثى المجرد فالثلاثه على وزن مفعوله كما مضى فى الباب المذكور ، سواء كان المفعول مفعلا أو مفتعلا أو مستفعلا أو غير ذلك ، ولم يذكر المصنف إلا مفعلا

قوله «والمصدر من فعل» أى المصدر المعتل اللام ، وليس كل مصدر من فعل الناقص الذى نعته على أحد الثلاثه الأوجه بمقصور ، ألا ترى إلى قولهم خزى يخزى خزيا فهو خزيان وروى يروى ريّا فهو ريّان ، بل يجب أن

۱- أنظر (ح ۱ ص ۵۵ و ۶۸)

۲- أنظر (ح ۱ ص ۱۱۳)

يكون مقصورا إذا كان مفتوح الفاء والعين ، وإنما شرط أن يكون النعت من المصدر المقصور على الأوزان المذكوره احترازا عن نحو فنى يفنى فناء

قوله «والغراء شاذ» حكى سيبويه غرى يغرى (١) غراء ، وظمى يظمى ظماء ، وقال الأصمعى : هو غرى ، على القياس

قوله : «جمع فعله وفعله» أى : إذا كان معتل اللام ، وذلك لما ذكرنا أن جمع فعله فعل وجمع فعله فعل.

ومن المقصور القياسى : كل مؤنث لأفعل التفضيل ، وكل مؤنث بغير هاء لفعلان الصفه ، وكل جمع لفعيل بمعنى مفعول إذا تضمن معنى البلاء والآفه ، وكل مذكر لفعلاء المعتل لامه من الألوان والحلى والخلق ، كأحوى وحوّاء ، وكل مؤنث بالألف من أنواع المشى كالقهقرى (٢) ، والخوزلى (٣) ، والبشكى (٤) ، والمرطى (٥) ، وكل ما يدل على مبالغه المصدر من المكسور فاؤه المشدد عينه ،

١- تقول : غرى بالشىء يغرى - كفرح يفرح - غرى وغراء ، إذا أولع به ، كما تقول : أغرى به ؛ بالبناء للمجهول ، والذى ذهب إليه المصنف من أن الغراء - بالفتح والمد - مصدر غرى هو ظاهر عباره سيبويه ، وهو ما حكاه ابن عصفور وغيره ، وقد جزم صاحب الصحاح بأنه اسم مصدر وليس بمصدر ، وعلى هذا يكون من الممدود السماعى كالغراء - بالكسر والمد - الذى يلصق به الشىء.

٢- القهقرى : الرجوع إلى خلف ، ومثله القهقره بالتاء

٣- الخوزلى : مشيه فيها تثاقل وتبختر كالخيزل والخيزلى ، قال المتنبى : ألا كلّ ماشيه الهيدبا فدا كلّ ماشيه الخوزلى

٤- البشكى : خفه المشى ، يقال : ناقه بشكى ، إذا كانت خفيفه المشى ، وكأنه من الوصف بالمصدر

٥- المرطى : الاسراع فى المشى ، يقال : مرط يمرط - كنصر ينصر - مرطا ومروطا ومرطى ، إذا أسرع

كالرّمّيا (۱) ، والخلّيفى (۲) ، وروى الكسائى المد فى الخصّيصى (۳) ، كما مر فى باب المصدر

ومما الغالب فيه القصر كل مفرد معتل اللام يجمع على أفعال : كندى وأنداء ، وقفا وأقفاء ، وجاء غثاء (۴) وأغثاء ؛ وروى قفاء بالمد مع أن جمعه أقفاء

موضع الممدود القياسى

قال : «ونحو الإعطاء ، والرّماء ، والاشتراء ، والاحتباء ؛ ممدود ؛ لأنّ نظائرها الإكرام والطّلاب والافتتاح والاحرنجام ، وأسماء الأصوات المضموم أوّلها ، كالعواء والثغاء (۵) ؛ لأنّ نظائرهما النّباح والصّراخ ، ومفرد أفعله ، نحو كساء وقباء (۶) ، لأنّ نظائرهما حمار وقذال ، وأنديه شاذ ، والسّماعىّ نحو : العصا والرّحى والخفاء والأباء (۷) ممّا ليس له نظير يحمل عليه»

۱- الرميا : انظر (ح ۱ ص ۱۶۸)

۲- الخليفى : أنظر (ح ۱ ص ۱۶۸)

۳- الخصيصى : مصدر خصه بالشىء يخصه خصا وخصوصا وخصوصيه وخصوصيه - بفتح الخاء أو ضمها - وخصيصى ، إذا أفرده به دون غيره. وانظر (ح ۱ ص ۱۶۸)

۴- الغثاء : ما يحمله السيل من الزبد والوسخ وغيره ، والغثاء بالتشديد - مثله ، وهما أيضا الهالك البالى من ورق الشجر ، وفى التنزيل (وَالَّذِى أَخْرَجَ الْمَرْعى فَجَعَلَهُ غُثاءً أَحْوى)

۵- العواء : صوت الكلب والذئب. والثغاء : صوت الغنم والظباء

۶- القباء - بالفتح والمد - : نوع من الثياب

۷- الأباء - بفتح الهمزه - : اسم جنس جمعى ، واحدته أباءه - كعباءه - وهو القصب. وقد وقع فى بعض النسخ «الاناء» بالنون ، فى مكان الأباء ، وهو خطأ فأن الأناء ممدود قياسى ، لأن جمعه آنيه - كقذال وأقذله - فيكون نظير كساء وأكسيه وقباء وأقبيه

أقول : قوله «ونحو الإعطاء والرّماء» يعنى كل مصدر لأفعل وفاعل ناقص غير مصدّر بميم زائده ، احترازا عن نحو المعطى والمرامى ، وكل مصدر لافتعل وانفعل واستفعل وافعلّ وافعالّ ناقص فهو ممدود ، كالإعطاء والرماء والاشتراء والانجلاء والاستلقاء والارعواء والاحويواء ، وكذا كل مصدر معتل اللام لفعلل على غير فعلله ، نحو : قوقى قيقاء ، وكل مصدر لا فعنلى كاحبنطى ، وكذا كل صوت معتل اللام مضموم الفاء ، احترازا عن نحو الدّوىّ ، وقد ذكرنا فى المصادر أن الأصوات على فعال أو فعيل ، وكذا كل مفرد لأفعله معتل اللام مفتوح الفاء والعين ، احترازا عن نحو ندىّ وأنديه ، وشذ رحى وأرحيه ، وقفا المقصور وأقفيه ، وأما قفاء بالمد وأقفيه فقياس ، وشذ أيضا ندى وأنديه ، قال :

١١٧ - فى ليله من جمادى ذات أنديه

لا يبصر الكلب من ظلمائها الطّنبا (١)

١- هذا بيت من بحر البسيط من قصيده لمره بن محكان وهو من شعراء الحماسه ، وقد اختار أبو تمام منها أبياتا فى باب الأضياف والمديح ، وقبل البيت الشاهد قوله : يا ربّه البيت قومى غير صاغره ضمّى إليك رحال القوم والقربا وبعده بيت الشاهد ، وبعده قوله لا ينبح الكلب فيها غير واحده حتّى يلفّ على خرطومه الذنبا ربه البيت : المراد منها امرأته ، وقوله «غير صاغره» أراد غير مستهان بك ، وذلك لأن إكرام الضيف عنده من أقدس الواجبات ، والرحال : جمع رحل يريد به متاع الضيفان. والقرب : جمع قراب مثل كتاب وكتب ، وهو جفن السيف ، وإنما أمرها أن تضم إليها قرب سيوفهم لأنهم إذا نزلوا عنده أمنوا أن يصيبهم مكروه ، وقوله «فى ليله من جمادى» أراد فى ليله من ليالى الشتاء ، وذلك لأن الشتاء عندهم زمان الجدب والحاجه ، والأنديه : جمع ندى ، والندى : البلل ، وتميل ما سقط آخر الليل ، والطنب : الحبل الذى تشد به الخيمه. والاستشهاد بالبيت فى قوله «أنديه» حيث جمع ندى عليه ، وذلك شاذ ، لأن أفعله جمع للممدود لا للمقصور ، ومن الناس من قال : الأنديه جمع نداء - بكسر النون - وهو جمع ندى ؛ فيكون أنديه جمع الجمع ، وحينئذ يكون قياسا

وكذا كل مؤنث بغير التاء لأفعل الذى للألوان والحلى كأحمر وحمراء

قوله «مما ليس له نظير» أى : من ناقص ليس له نظير من الصحيح ، والحق أن يقال : مما ليس له ضابط ؛ ليدخل فيه نحو القرنبى (١) والكمّثرى والسّيراء (٢) والخشّاء (٣) ونحوها

ذو الزياده

اشاره

قال : «ذو الزياده : حروفها اليوم تنساه ، أو سألتمونيها ، أو السّمان هويت : أى الّتى لا تكون الزّياده لغير الإلحاق والتّضعيف إلّا منها ، ومعنى الإلحاق أنّها إنّما زيدت لغرض جعل مثال على مثال أزيد منه ليعامل معاملته ، فنحو قردد ملحق ، ونحو مقتل غير ملحق لما ثبت من قياسها لغيره ، ونحو أفعل وفعّل وفاعل كذلك ؛ لذلك ولمجيء مصادرها مخالفه ، ولا يقع الألف للإلحاق فى الاسم حشوا ؛ لما يلزم من تحريكها»

١- القرنبى : دويبه شبه الخنفساء أو أعظم منها قليلا- طويله الرجل ، قال جرير : ترى التّيمىّ يزحف كالقرنبى إلى تيميّه كعصا المليل وفى المثل «القرنى فى عين امها حسنه». والمليل : الخبز الذى يخبز فى المله وهى الرماد الحار ، ويريد من عصا المليل العصا التى يحرك بها الخبز

٢- السيراء - بكسر السين وفتح الياء ممدودا ، وبقصر - : ضرب من البرود ، وضرب من النبت ، والجريده من جرائد النخل

٣- الخشاء - بضم الخاء وتشديد الشين ممدودا ، والخششاء - بضم الخاء والشين الأولى - : العظم الدقيق العارى من الشعر الناتىء خلف الأذن ، والخشاء - بفتح الخاء وتشديد الشين - الأرض التى فيها رمل ؛ فقول المؤلف «والخشاء» يحتمل أن يكون بضم الخاء وفتحها

أقول : قيل : سأل تلميذ شيخه عن حروف الزياده فقال : سألتمونيها ؛ فظن أنه لم يجبه إحاله على ما أجابهم به قبل هذا ؛ فقال : ما سألتك إلا هذه النوبه ؛ فقال الشيخ : اليوم تنساه ؛ فقال : والله لا أنساه ؛ فقال : قد أجبتك يا أحمق مرتين

وقيل : إن المبرد سأل المازنى عنها فأنشد المازنى :

هويت السّمان فشيّبننى

وقد كنت قدما هويت السّمانا

فقال : أنا أسألك عن حروف الزياده وأنت تنشدنى الشعر ؛ فقال : قد أجبتك مرتين ، وقد جمع ابن خروف منها نيفًا وعشرين تركيبا محكيا وغير محكى ، قال : وأحسنها لفظا ومعنى قوله

سألت الحروف الزّائدات عن اسمها

فقالت ولم تبخل : أمان وتسهيل

وقيل : هم يتساءلون ، وما سألت يهون ، والتمسن هواى ، وسألتم هوانى ، وغير ذلك

معنى كون هذه الحروف العشره حروف الزياده

قوله «أى التى لا تكون الزياده الخ» يعنى ليس معنى كونها حروف الزياده أنها لا تكون إلا زائده ؛ إذ ما منها حرف إلا ويكون أصلا فى كثير من المواضع ؛ بل المعنى أنه إذا زيد حرف على الكلمه لا يكون ذلك المزيد إلا من هذه الحروف ، إلا أن يكون المزيد تضعيفا ، سواء كان التضعيف للإلحاق أو لغيره كقردد (١) ، وعبّر ، فإن الدال والباء ليستا منها ، فالحرف المضعف به - مع زيادته - يكون من جميع حروف الهجاء : من حروف الزياده كعلّم وجمّع ، ومن غيرها كقطّع وسرّح ، وقد يكون ذلك التضعيف الزائد للالحاق كقردد (٢) وجلبب ، ولغيره كعلّم ، والذى للالحاق لا للتضعيف لا يكون إلا من حروف

١- أنظر (ح ١ ص ١٣)

٢- أنظر (ح ١ ص ١٣)

اليوم تنساه ، كجدول وزرقم (١) وعنسل (٢) فلا وجه لقول المصنف «لغير الإلحاق والتضعيف» فإنه يوهم أن يكون الإلحاق بغير التضعيف من غير هذه الحروف ، وكان يكفى أن يقول : لا تكون الزياده بغير التضعيف إلا منها ، فأما الزياده بالتضعيف سواء كان التضعيف للإلحاق أو لغيره فقد تكون منها وقد لا تكون

قوله «ومعنى الإلحاق إلخ» قد تقدم لنا فى أبنيه الخماسى بيان حقيقه الإلحاق والغرض منه

قوله «ونحو مقتل غير ملحق» قد ذكرنا هناك أن ما اطرد زيادته لمعنى لا يجعل زيادته للالحاق ، ولو كان نحو مقتل للالحاق لم يدغم نحو مردّ ومشدّ كما لم يدغم نحو ألندد ومهدد (٣)

قوله «لما ثبت من قياسها لغيره» أى : من قياس زياده الميم فى مثل هذه المواضع لغير الإلحاق

قوله «كذلك لذلك» أى : ليست للالحاق لكون الزياده لمعنى غير الإلحاق

قوله «ولمجيء مصادرها مخالفه» أما كون إفعال وفعال وفيعال كدحراج فليس بدليل على الإلحاق ؛ لأن مخالفه الشيء للشيء فى بعض التصرفات تكفى فى الدلاله على عدم إلحاقه به ، ولأن فعلالا فى الرباعى ليس بمطرد كما مر فى باب المصادر ، ولو كان أفعل وفاعل ملحقين بدحرج لم يدغم نحو أعدّ وحادّ

قوله «ولا يقع الألف للالحاق فى الاسم حشوا» إنما قال : فى الاسم احترازا

١- أنظر (ص ٢٥٢ و ٣٣٤ من هذا الجزء)

٢- أنظر (ح ١ ص ٥٩)

٣- أنظر فى كلمه «ألندد» (ح ١ ص ٥٣ و ٢٥٢) وفى كلمه «مهدد» (ح ١ ص ١٤)

عن تفاعل فانه عنده ملحق بثفعلل كما ذكر قبل ، وهو ممنوع كما ذكرنا ؛ لكون الزياده مطرده فى معنى ، أعنى لكون الفعل بين أكثر من واحد ، ولثبوت الإدغام فى نحو تسارّا وتمادّا

قوله «لما يلزم من تحريكها» مضى شرحه فى أول الكتاب (۱)

أدله الزياده

قال : «ويعرف الزّائد بالاشتقاق وعدم النّظير ، وغلبه الزّياده فيه ، والتّرجيح عند التّعارض ، والاشتقاق المحقّق مقدّم ؛ فلذلك حكم بثلاثيّه عنسل وشأمل وشمأل ونئدل ورعشن وفرسن وبلغن وحطائط ودلامص وقمارص وهرماس وزرقم وقنعاس وفرناس وترنموت»

أقول : العنسل : الناقه السريعه ، مشتق من العسلان وهو السرعه ، وقال بعضهم : هو كزيدل من العنس ، وهو بعيد ؛ لمخالفه معنى عنسل معنى عنس ، وهى الناقه الصلبه ، ولقله زياده اللام

الشأمل والشّمل والشّمأل بمعنى الشّمال ، يقال : شملت الريح : أى هبت شمالا.

النّئدل - بكسر النون والدال وسكون الهمز - والنّيدلان بفتحهما مع الياء ، والنّيدلان بضم العين : الكابوس ، من النّدل ، وهو الاختلاس ، كأنه يندل الشخص : أى يختلسه ويأخذه بغته ، والهمزه فى نئدل زائده ؛ لكونه بمعنى النّيدلان ، والياء فيه زائده ، لكونها مع ثلاثه أصول

الرّعشن كجعفر : بمعنى المرتعش

الفرسن : مقدم خف البعير ؛ لأنه يفرس : أى يدق

البلغن : البلاغه.

الحطائط : الصغير ، كأنه حط عن مرتبه العظيم

۱- أنظر (ح ۱ ص ۵۷)

الدّلامص : الدرع البراقه اللينه ، بمعنى الدّليص والدّلاص ، وقد دلصت الدرع : أى لانت

القمارص : بمعنى القارص

الهرماس والفرناس : الأسد الشديد ، من الهرس والفرس

الزرقم : الأزرق

القنعاس : البعير العظيم ، من القعس ، وهو الثبات ، يقال : عزه قعساء : أى ثابته ؛ لأن العظيم يثبت ويقل براحه ، والقعوس : الشيخ الكبير الهرم التّرنموت : ترنّم القوس عند النزع ، قال

١١٨ - تجاوب القوس بترنموتها (١)

فقد عرفنا زياده الأحرف بالاشتقاق المحقق : أى الظاهر القريب ، على ما ذكرنا فى كل واحد ، ونعنى بالاشتقاق كون إحدى الكلمتين مأخوذه من الأخرى ، أو كونهما مأخوذتين من أصل واحد ، ولم يعرف زيادتها بغلبه

١- هذا بيت من الرجز المشطور ، وهو مع بيتين آخرين شريانه ترزم من عنتوتها تجاوب القوس بترنموتها * تستخرج الحبّه من تابوتها* والشريانه - بكسر الشين فتحها - : شجر تتخذ منه القسى ، وهو من جيد العيدان يزعمون أن عوده لا يكاد يعوج. وترزم : مضارع من قولك : أرزمت الناقه إرزاما إذا أنت وصوتت من غير أن تفتح فاها ، والعنتوت : الحزفى القوس ، وتجاوب مصدر تشبيهى نصب على أنه مفعول مطلق ، ويروى «تجاوب» بصيغه المضارع ، والترنموت : الترنم ، والمراد من الحبه سويداء القلب ، وجعل القلب تابوتها كما قيل : القلب تابوت الحكمه. والاستشهاد بالبيت فى قوله «ترنموتها» ومعناه الترنم ، وهذا الاشتقاق يدل على زياده التاء فى آخرها كما يستدل على زياده التاء فى ملكوت وجبروت ورهبوت ورحموت وطاغوت بالملك والجبر والرهبه والرحمه والطغيان.

الزياده ؛ لأنها ليست من الغوالب فى مواضعها المذكوره ، على ما يجىء ، ولا بعدم النظير ؛ لأن تقدير أصاله الحروف المذكوره لا يوجب ارتكاب وزن نادر ، فلما ثبت الاشتقاق المحقق لم ينظر إلى غلبه الزياده وعدم النظير وحكمنا بالاشتقاق

قال : «وكان ألندد أفنعلا ، ومعدّ فعلّا لمجىء تمعدد ، ولم يعتدّ بتمسكن وتمدرع وتمندل لوضوح شذوذه ، ومراجل فعالل لقولهم : ثوب ممرجل ، وضهيأ فعلأ لمجىء ضهياء ، وفينان فيعالا لمجىء فنن ، وجرائض فعائلا لمجىء جرواض ، ومعزى فعلى لقولهم معز ، وسنبته فعلته لقولهم سنب ، وبلهنيه فعلنيه من قولهم عيش أبله ، والعرضنه فعلنه لأنّه من الاعتراض ، وأوّل أفعل لمجىء الأولى والأول ، والصّحيح أنّه من وول ، لا من وأل ، ولا من أول ، وإنقحل إنفعلا لأنّه من قحل : أى يبس ، وأفعوان أفعلانا لمجىء أفعى ، وإضحيان إفعلان من الضّحى ، وخنفقيق فنعليلا من خفق ، وعفرنى فعلنى من العفر»

أقول : إنما كان ألندد أفنعلا لأن ألندا ويلندا بمعنى الألدّ ، وهن مشتقات من اللدد ، وهو شده الخصومه ، ولو لا ذلك لقلنا : إن فيه ثلاثه أحرف غالبه زيادتها فى مواضعها : الهمزه فى الأول مع ثلاثه أصول ، والنون الثالثه الساكنه ، والتضعيف ، فلنا أن نحكم بزياده اثنين منها : إما الهمزه والنون فهو من لدد ، وإما النون وأحد الدالين فهو من ألد ، وإما الهمزه وإحدى الدالين فهو من لند ؛ لكنا اخترنا الوجه الأول لما ذكرنا من الاشتقاق الواضح

قوله «معدّ فعلّا» هذا مذهب سيبويه ، واستدل بقول عمر رضى الله تعالى عنه : اخشوشنوا وتمعددوا : أى تشهوا بمعد ، وهو معد بن عدنان

أبو العرب : أى دعوا التنعم وزى العجم ، كما ورد فى حديث آخر «عليكم باللبسه المعدّيه» وقيل : معناه كونوا غلاظا فى أنفسكم بحيث لا يطمع أحد فيكم ، قال

١١٩ - * ربّيته حتّى إذا تمعددا (١) *

أى : غلظ

قال سيبويه : لو لم يكن الميم أصليا لكان تمعدد تمفعل ، ولم يجىء فى كلامهم وخولف سيبويه فقيل : معد مفعل ؛ لأنه كثير وفعلّ فى غايه القله كالشّربه فى اسم موضع ، والهبىّ الصغير ، والجربّه العانه من الحمير ، وأما قوله تمفعل لم يثبت فممنوع ؛ لقولهم : تمسكن وتمندل وتمدرع وتمغفر ، وهى تمفعل بلا خلاف ، فكما توهموا فى مسكين ومنديل أنهما فعليل وفى مدرعه أنها فعلله وفى مغفور أنه فعلول للزوم الميم فى أوائلها كذلك توهموا فى معد أنه فعلّ ، فقيل : تمندل ، وتمسكن ، وتدّرع ، وتمغفر [وتمعدد] على أنها تفعلل كتدحرج ، وهذا كما توهموا أصاله ميم مسيل فجمعوه على مسلان كما جمع قفيز على قفزان ، ولو سلم أنهم لم يتوهموا ذلك وبنوا تمدرع وأخواته على أنها تمفعل قلنا : فعلّ غريب غرابه تمفعل

١- هذا بيت من الرجز المشطور ، وهو للعجاج ، وبعده : وآض نهدا كالحصان أجردا كان جزائى بالعصا أن أجلدا وتمعدد : أراد اشتد وقوى. وآض : صار. والنهد : العالى المرتفع. والأجرد : القصير الشعر. والاستشهاد بالبيت فى قوله «تمعددا» إذ هو على وزان تفعلل لقله تمفعل فتكون الميم أصلا ، وإذا كان كذلك كان معد فعلا. قال ابن جنى : «تمعدد من لفظ معد بن عدنان ، وإنما كان منه لأن معنى تمعدد تكلم بكلام معد : أى كبر وخطب ، هكذا قال أبو على ، ومنه قول عمر «اخشوشنوا وتمعددوا» وقال أحمد ابن يحيى : تمعددوا : أى كونوا على خلق معد» اه

فبجعل معدّ فعلّا يلزم ارتكاب الوزن الغريب كما يلزم بجعله مفعلا ارتكاب تمفعل الغريب ، فلا يترجح أحدهما على الآخر ؛ فالأولى تجويز الأمرين ، ولسيبويه أن يرجح كونه فعلّا بكون تمدرع وتمسكن وتمندل وتمغفر قليله الاستعمال رديئه ، والمشهور الفصيح تدرّع وتسكن وتندل وتغفر ، بخلاف شربّه وجربّه وهبىّ ؛ فانها ليست برديئه

قوله «ومراجل فعالل» كان ينبغى نظرا إلى غلبه الزياده أن يحكم بزياده الميم ؛ لكونه فى الأول وبعده ثلاثه أصول ، لكن سيبويه حكم بأصالتها لقول العجّاج

١٢٠ - * بشيه كشيه الممرجل (١) *

١- هذا بيت من الرجز المشطور من أرجوزه طويله للعجاج يمدح فيها يزيد ابن معاويه ، وأولها : ما بال جارى دمعك المهلّل والشّوق شاج للعيون الحذّل وقبل بيت الشاهد قوله : تبدّلت عين النّعاج الخذّل وكلّ برّاق الشّوى مسرول وانظر أراجيز العجاج (ص ۴۵ طبع لبزج). والاستشهاد بالبيت على أن ميم الممرجل أصليه ، وهو مفعلل ، فالميم الأولى زائده للدلاله على المفعول ، والميم الثانيه فاء الكلمه ؛ لأنها لو كانت زائده لكان وزن ممرجل ممفعلا ، وهو مما لا وجود له فى كلامهم ، وهذا مذهب سيبويه فى هذه الكلمه ، وذهب غيره إلى أن الممرجل ممفعل وميماه زائدتان ، ولم يبال بعدم النظير ؛ محتجا بأنهما كذلك فى نحو ممدرع فقد قالوا : تمدرعت الجاريه ، إذا لبست المدرع ، وهو ضرب من الثياب كالدرع ، ولكن لما كثر استعمال المدرع والمدرعه ظن أن ميمهما أصليه ، فاشتقوا منه على ذلك ، هذا. ومذهب سيبويه أولى أن يؤخذ به ، لأن مفعللا كثير ، وممفعلا لا وجود له إلا فى الشذوذ.

والممرجل : الثوب الذى فيه نقوش على صور المراجل ، كالمرجّل : أى الذى فيه كصور الرجال ، قال

١٢١ - * على إثرنا أذيال مرط مرجّل (١) *

ولا يبعد أن يقال : إن المرجل مفعل (٢) ولزوم الميم أوهم أصالتها كما فى مسكين ، فقيل : ممرجل ، كما قيل : ممسكن ، وأيضا إنما قال ممرجل خوف اللبس ؛ إذ لو قال مرجل لم يعرف اشتقاقه من المرجل

قوله «ضهيأ فعلأ» هذا مذهب سيبويه ، وقال الزجاج : هو فعيل لا فعلأ ، من قولهم : ضاهأت ، بمعنى ضاهيت ، وقرىء (يضاهئون) (٣) و (يضاهون)

١- هذا عجز بيت لامرىء القيس من قصيدته المعلقه ، وصدره قوله : * فقمت بها أمشى تجرّ وراءنا* والروايه المشهوره فى عجز البيت على غير ما ذكر المؤلف ، ففى روايه الزوزنى والأعلم : * على أثرينا ذيل مرط مرحّل* وذكر التبريزى الروايتين جميعا وصدر البيت الذى أنشدناه مما يستشهد به النحاه على تعدد الحال لمتعدد. والمرط - بكسر الميم وسكون الراء - : الازار المعلم من الخز ، والمرحل - بالحاء المهمله - : الذى فيه صور الرحال ، والاستشاد بالبيت فى كلام المؤلف هنا على أن المرجل - بالجيم - الذى فيه صور كصور الرجال ، وذلك يدل على أنه مفعل كمعظم ومكرم ، فالميم زائده ، وأصول الكلمه (ر ج ل)

٢- المرجل - كمنبر - : المشط ، والقدر من الحجاره والنحاس ، وقيل : من النحاس خاصه ، وقيل : كل ما طبخ فيه

٣- هذه كلمه من آيه كريمه فى سوره التوبه ، وهى قوله تعالى : (وَقالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللهِ وَقالَتِ النَّصارى الْمَسِيحُ ابْنُ اللهِ ذلِكَ قَوْلُهُمْ بِأَفْواهِهِمْ يُضاهِؤُنَ قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَبْلُ قاتَلَهُمُ اللهُ أَنَّى يُؤْفَكُونَ)

قال : ولم يجىء فى الكلام فعيل إلا هذا ، وقولهم ضهيد (١) مصنوع ، والضّهيأ : التى لا تحيض فانها تضاهى الرجال ، وكذلك قيل للرمله التى لا تنبت ، وفعلأ وفعيل كلاهما نادران ، لكن يترجح مذهب سيبويه لشيئين : أحدهما أن ضاهيت بالياء أشهر من ضاهأت ، والثانى أن ضهيأ بمعنى ضهياء ، وهو فعلاء بلا خلاف ؛ لكونه غير منصرف ؛ فالهمزه فيه زائده ، وكذا الأول الذى بمعناه

قوله «فينان» يقال : رجل فينان : أى حسن الشعر طويله ، وهو منصرف ، وفيه غالبان فى الزياده غير الألف ؛ فانه لا كلام مع إمكان ثلاثه أصول غيره فى زيادته : أحدهما النون ، إما لأنه تضعيف مع ثلاثه أصول ، وإما لكون الألف والنون فى الآخر مع ثلاثه أصول ، والثانى الياء مع ثلاثه أصول ، والواجب الحكم بزياده الياء بشهاده الاشتقاق ؛ لأن الفنن الغصن والشعر كالغصن ، فقد رجحت بالاشتقاق زياده الياء ، وقال الجوهرى : هو فعلان من الفين (٢) ، وهو مدفوع بما ذكرناه

قوله «وجرائض» لو عملنا بالغلبه أو عدم النظير لم نحكم بزياده الهمزه ؛ لأن الهمزه غير أول ؛ فلا تكون زيادته غالبه ، وفعالل موجود كعلابط ، لكن جرواضا بمعنى جرائض وهو العظيم الضخم من الإبل ، وليس فى جرواض همز ، فيكون أيضا همز جرائض زائدا وهما من تركيب جرض بريقه : أى غصّ [به] ؛ لأن الغصص مما ينتفخ له

١- الضهيد : الصلب الشديد

٢- قال الجوهرى : «ورجل فينان الشعر : أى حسن الشعر طويله ، وهو فعلان» اه. وقال فى اللسان : «وإن أخذت قولهم : شعر فينان ؛ من الفين - وهو الغصن - صرفته فى حالى النكره والمعرفه ، وإن أخذته من الفينه - وهو الوقت من الزمان - ألحقته بباب فعلان وفعلانه فصرفته فى النكره ولم تصرفه فى المعرفه ، ورجل فينان : حسن الشعر طويله ، وهو فعلان ، وأنشد ابن برى للعجاج : * إذ أنا فينان أناغى الكعّبا*» اه

وكذلك معزى فيه غالبان ؛ لأن الألف مع ثلاثه أصول والميم كذلك ، ولو حكمنا بعدم النظير لم نحكم بزياده واحد منهما ؛ لكونه بوزن درهم ، لكنه ثبت معز بمعناه ، فثبت زياده الألف دون الميم

وكذا سنبته - وهى حين من الدهر - يقال : مضى سنب من الدهر وسنبه وسنبته ، ولا منع من الحكم بزياده نون سنبته ؛ لأن السبت أيضا هو الحين من الدهر

قوله «بلهنيه» لولا الاشتقاق وغلبه الزياده لم نحكم بزياده الياء ، ولولا الاشتقاق لم نحكم بزياده النون ، ولكان ملحقا بخبعثن (١) بزياده الياء فقط ، لكنه مشتق من قولهم : عيش أبله : أى غافل عن الرزايا ، كالرجل الأبله ؛ فانه غافل عن المصائب ولا يبالى بها ، فيصفو عيشه ، وبلهنيه العيش : خفضه

قوله «العرضنه» العرضنه والعرضنى : مشيه فى اعتراض : أى أخذ على عرض الطريق من النشاط ، ولو لا الاشتقاق لكان كقمطر من غير زياده

قوله «وأول أفعل» ؛ لأن تصريفه على أولى وأول دليل على أنه أفعل التفضيل ، وليس بفوعل كما قال الكوفيون ، والصحيح أنه أفعل من تركيب «وول» وإن لم يستعمل فى غير هذا اللفظ ، لا من «أول» ولا من «وأل» لئلا يلزم قلب الهمزه شاذا كما ذكرنا فى أفعل التفضيل (٢)

١- الخبعثن : الرجل الضخم الشديد ، والأسد ، والناعم البدن ؛ ومثله الخبعثنه

٢- الذى ذكره المؤلف فى أفعل التفضيل هو قوله فى شرح الكافيه (ج ٢ ص ٢٠٢): «أما أول فمذهب البصريين أنه أفعل ثم اختلفوا على ثلاثه أقوال : جمهورهم على أنه من تركيب وول - كددن - ولم يستعمل هذا التركيب إلا فى أول ومتصرفاته ؛ وقال بعضهم أصله «أو أل» من وأل : أى نجا ؛ لأن النجاه فى السبق ، وقيل : أصله «أأول» من آل : أى رجع ؛ لأن كل شىء يرجع إلى أوله ، فهو أفعل بمعنى المفعول ، كأشهر وأحمد ، فقلبت فى الوجهين الهمزه واوا قلبا شاذا ، وقال الكوفيون : هو فوعل من «وأل» فقلبت الهمزه إلى موضع الفاء ، وقال بعضهم : فوعل من تركيب «وول» فقلبت الواو الأولى همزه. وتصريفه كتصريف أفعل التفضيل واستعماله بمن مبطلان لكونه فوعلا ، وأما قولهم : أوله ، وأولتان ؛ فمن كلام العوام وليس بصحيح ، وإنما لزم قلب واو «أولى» همزه على مذهب جمهور البصريين كما لزم فى نحو أواصل على ما يجىء فى التصريف ، وعند من قال هو من «وأل» أصل أولى وؤلى ، قلبت الواو همزه كما فى أجوه ، ثم قلبت الهمزه الثانيه الساكنه واوا كما فى أومن ، ولهذا رجع إلى أصل الهمزه فى قراءه قالون (عاد لؤلى) لأنه حذفت الأولى وحركت لام التعريف بحركتها فزال اجتماع الهمزتين ، فأول كأسبق معنى وتصريفا واستعمالا ، تقول فى تصريفه : الأول ، الأولان ، الأولون ، الأوائل ، الأولى ، الأوليان ، الأوليات ، الأول. وتقول فى الاستعمال : زيد أول من غيره ، وهو أولهم ، وهو الأول ، ولما لم يكن لفظ أول مشتقا من شىء مستعمل على القول الصحيح لا مما استعمل منه فعل كأحسن ، ولا مما استعمل منه اسم كأحنك - خفى فيه معى الوصفيه ؛ إذ هى إنما تظهر باعتبار المشتق منه واتصاف ذلك المشتق به ، كأعلم : أى ذو علم أكثر من علم غيره ، وأحنك : أى ذو حنك أشد من حنك غيره ، وإنما تظهر وصفيه أول بسبب تأويله بالمشتق وهو أسبق ، فصار مثل مررت برجل أسد : أى جرىء ، فلا جرم لم تعتبر وصفيته إلا مع

ذكر الموصوف قبله ظاهرا ، نحو يوما أول ، أو ذكر من التفضيليه بعده ظاهره ؛ إذ هى دليل على أن أفعل ليس اسما صريحا كأفكل وأيدع ، فان خلا منهما معا ولم يكن مع اللام والاضافه دخل فيه التنوين مع الجر ؛ لخفاء وصفيته كما مر ، وذلك كقول على رضى الله عنه : أحمده أولا بادئا ، ويقال : ما تركت له أولا ولا آخرا» اه

قوله «إنقحل» هو الشيخ القحل : أى اليابس ، وهو إنفعل ، ولولا الاشتقاق لكان كجردحل ؛ لأن النون فيه ليس من الغوالب ، والهمزه فى أول الرباعى أصل كإصطبل

قوله «وأفعوان أفعلان» (١) إنما ذلك لمجىء فعوه السم ، وأرض مفعاه ، ولولا

١- الذى ذكره المؤلف من مجىء «فعوه» بتقديم العين على الواو غير صحيح والذى جاء هو «فوعه» بتقديم الواو ، وأفعى مما حدث فيه قلب مكانى. وكذا الأفعوان ، وأصل أفعى أفوع ، وأصل أفعوان أفوعان ، قال أبو العلاء : زعم سيبويه أن أكثر ما يستعمل أفعى اسما ؛ فيجب على هذا أن تنون أفعى ، والناس يقولونه بغير تنوين ، وكلا الوجهين حسن ، ويدل على أنه عندهم كالاسم لا الوصف قولهم فى الجمع : الأفاعى ، ولو كان الوصف غالبا عليه لقالوا : فعو ، فى الجمع ، كما قالوا : أقنى وقنو ، وإنما هو مقلوب كأنه أفوع من فوعه السم ، وهو حدته وسورته فقلب كما قالوا : عاث وعثا ، وتفعى الرجل إذا تنكر للقوم كأنه صار كالأفعى ، قال : رأته على فوت الشّباب وإنّه تفعّى لها إخوانها ونصيرها» اه وقال فى اللسان : «وفوعه السم : حدته وحرارته. قال ابن سيده : وقد قيل : الأفعوان منه ، فوزنه على هذا أفلعان» اه والذى غر ابن الحاجب والرضى أن سيبويه قال : إن وزن أفعى أفعل ، وإن وزن أفعوان أفعلان (انظر الكتاب ح ٢ ص ٣١٧ ، ٣٤٥) وقد ذكر مثل ذلك الجوهرى فى الصحاح

ذلـك لجـاز أن يكون فعلوان كعنفوان ؛ لأـن فيه ثلاـثه غوالب غير الأـلف ، فانه لا كلام فى زيادته إذا أمكن ثلاثه أصول غيره : النـون مـع ثلاـثه أصـول ، وكـذا الـواو ، والهمزه ، فـإن حكمت بزيـاده الهمزه مع الواو فهو أفعوال ، ولـم يـأت فى الأـوزان ، وإن حكمت بزياده الهمزه مع النون فهو أفعلان كأستقان (١) وأقحوان (٢) وأسحوان (٣) وإن حكمت بزياده الواو والنون فهو فعلوان كعنفوان ، فقد تردد بين الأفعلان والفعلوان فحكمنا بأنه أفعلان ؛ لشهاده الفعوه

١- الاسـتقان بضم الهمزه والتاء بينهما سين مهمله ساكنه - كذا وقع فى جميع الأصول ، وقد بحثنا عن هذه الكلمه فى كتب اللغه والصرف التى بأيدينا فلم نعثر عليها ، ولعلها محرفه عن الأثعبان ، وهو الوجه الفخم فى حسن وبياض ووزنه أفعلان

٢- الأقحوان : نبت طيب الريح حواليه ورق أبيض ووسطه أصفر ، وجمعه أقاح ، وتصغيره أقيحيان

٣- الأسحوان : الجميل الطويل ، والكثير الأكل

والمفعاه ، ولا دليل فى أفعى سواء صرفته أولا على أنه أفعل ؛ إذ يجوز أن يكون المنون ملحقا بجعفر كعلقى وغير المنون بنحو سلمى ، فقوله «لمجىء أفعى» فيه نظر

قوله «إضحيان» يقال : يوم إضحيان : أى مضىء ، وليله إضحيانه ، من «ضحى» أى : ظهر وبرز ، ولو لا الاشتقاق هنا أيضا لعرفنا بعدم النظير أنه إفعلان كإسحمان لجبل ، وإربيان لنوع من السمك معروف بالروبيان ؛ لأن فعليان وإفعيالا لم يثبتا

قوله «خنفقيق» هو الداهيه ، من الخفق ، وهو الاضطراب ؛ لأن فيها اضطرابا وقلقا لمن وقع فيها ، وهى أيضا مضطربه متزلزله ، ولو لا الاشتقاق لجاز أن يكون التضعيف هو الزائد فقط ؛ لكونه غالبا فى الزياده ، وتكون النون أصليه ؛ لأنها ليست من الغوالب ؛ فيكون خنفقيق ملحقا بسلسبيل بزياده النون والتضعيف

قوله «عفرنى» هو الأسد القوى المعفّر لفريسته ، والعفر [بالتحريك] التراب ، ولو لا الاشتقاق لم نحكم إلا بزياده الألف ؛ لأن النون ليست من الغوالب فى موضعها ، وهو ملحق بسفرجل ، ويقال للناقه : عفرناه

إذا رجعت الكلمه إلى اشتقاقين واضحين جاز اعتبار كل منهما

قال : «فإن رجع إلى اشتقاقين واضحين كأرطى وأولق حيث قيل : بعير آرط وراط ، وأديم مأروط ومرطىّ ، ورجل مألوق ومولوق جاز الأمران ، وكحسّان وحمار قبّان حيث صرف ومنع»

أقول : يجوز أن يكون أرطى فعلى ؛ لاشتقاق آرط ومأروط منه ، والألف للالحاق ؛ لقولهم أرطاه ، وأن يكون أفعل ، بدليل راط ومرطىّ ، والأرطى : من شجر البرّ يدبغ بورقه ، والأولق : الجنون ، يجوز أن يكون فوعلا ، بدليل مألوق ، وأن يكون أفعل بدليل مولوق

وقوله «جاز الأمران» أى : زياده أول الحرفين وأصاله الأخير ، والعكس

قوله «وكحسان وحمار قبّان (۱)» فإن الأول يرجع إلى الحسن أو إلى الحسّ ، وهما اشتقاقان واضحان ، لجواز صرفه ومنع صرفه ، وكذا الثانى يرجع إلى القبب ، وهو الضّمور ، أو إلى القبن ، وهو الذهاب فى الأرض ، وهما أيضا فيه واضحان ؛ لجواز صرفه ومنع صرفه ؛ فجواز صرف الكلمتين وترك صرفهما دليل على رجوعهما إلى اشتقاقين واضحين

قال : «وإلا فالأكثر التّرجيح كملأك ، قيل : مفعل من الألوكه ، ابن كيسان : فعأل من الملك ، أبو عبيده : مفعل من لأك : أى أرسل ، وموسى مفعل من أوسيت : أى حلقت ، والكوفيّون فعلى من ماس ، وإنسان فعلان من الأنس ، وقيل : إفعان من نسى ؛ لمجىء أنيسيان ، وتربوت فعلوت من التّراب عند سيبويه ؛ لأنّه الذّلول ، وقال فى سبروت : فعلول ، وقيل : من السّبر ، وقال فى تنباله : فعلاله ، وقيل : من النّبل للصّغار ؛ لأنه القصير ، وسرّيّه قيل : من السّرّ ، وقيل : من السّراه ؛ ومئونه قيل : من مان يمون ، وقيل : من الأون ؛ لأنّها ثقل ، وقال الفرّاء : من الأين ، وأمّا منجنيق فإن اعتدّ بجنقونا فمنفعيل ، وإلّا فإن اعتدّ بمجانيق ففنعليل ، وإلّا فإن اعتدّ بسلسبيل على الأكثر ففعلليل ، وإلّا ففعلنيل ، ومجانيق يحتمل الثّلاثه ، ومنجنون مثله ، لمجىء منجنين ، إلّا فى منفعيل ، ولولا منجنين لكان فعللولا كعضر فوط ، وخندريس كمنجنين»

أقول : قوله «وإلا» أى : إن لم يكن فى الكلمه اشتقاق واضح ، بل فيها اشتقاق غير واضح ، كما فى تنباله وتربوت وسبروت ، أو فيها اشتقاقان

۱- انظر (ص ۲۴۸ من هذا الجزء)

أحدهما أوضح من الآخر ، كما فى ملك وموسى وسرّيه ، فالأكثر أن فى كلا الموضعين الترجيح

ففى الأول : أى الذى فيه اشتقاق واحد غير واضح ، يرجّح بعضهم غلبه الزياده أو عدم النظير على ذلك الاشتقاق إن عارضه واحد منهما ، وبعضهم يعكس ، ولا منع من تجويز الأمرين ، وإن لم يعارضه أحدهما فاعتباره أولى ؛ فمثال تعارض الاشتقاق البعيد وقله النظير تنباله ، قال سيبويه : هو فعلاله ، فان فعلالا كثير كسرداح (١) ، وتفعال قليل كتلقاء وتهواء ، كما ذكرنا فى المصادر ، ورجح بعضهم الاشتقاق البعيد فقال : هو تفعاله من النّبل ، وهو الصغار ؛ لأن القصير صغير ، وكذا فى سبروت (٢) ، رجّح سيبويه عدم النظير على الاشتقاق ، فقال هو فعلول كعصفور ، وليس بفعلوت لندرته ، والأولى ههنا كما ذهب إليه بعضهم ترجيح الاشتقاق والحكم بكونه فعلوتا ملحقا بعصفور - وإن ندر - بشهاده الاشتقاق الظاهر ، لأن السبروت الدليل الحاذق الذى سبر الطرق وخبرها ، وهذا اشتقاق واضح غير بعيد حتى يرجح عليه غيره ، ولم يحضرنى مثال تعارض الاشتقاق البعيد وغلبه الزياده ، ومثال مالا تعارض لشىء منهما لا لعدم

١- وقع فى جميع أصول الكتاب «كسرواح» بالواو قبل الألف ، وهو خطأ ، والصواب ما أثبتناه. والسرداح ومثله السرتاح : الناقه الكريمه

٢- قال فى اللسان (س ب ر ت): «السبروت : الشىء القليل ، مال سبروت قليل ، والسبروت أيضا : المفلس ، وقال أبو زيد : رجل سبروت وسبريت ، وامرأه سبروته وسبريته ، إذا كانا فقيرين. والسبروت : الأرض الصفصف ، وفى الصحاح الأرض القفر ، والسبروت الطويل» اه بتصرف. وقال أيضا. فى ماده (س ب ر) : «والسبرور : الفقير كالسبروت ، حكاه أبو على وأنشد تطعم المعتفين ممّا لديها من جناها والعائل السّبرورا قال ابن سيده : فأذا صح هذا فتاء سبروت زائده» اه ، ولم نعثر فيما بين يدينا من كتب اللغه على أن السبروت بمعنى الدليل الحاذق كما قال المؤلف

النظير ولا للغلبه تربوت ، فسيبويه اعتبر الغلبه والاشتقاق البعيد ، وقال : هو من التراب ، لأن التّربوت الذّلول ، وفى التراب معنى الذله ، قال تعالى (أَوْ مِسْكِيناً ذا مَتْرَبَهٍ) وقال بعضهم : التاء بدل من الدال ، وهو من الدربه ، وهو قريب لو ثبت الإبدال ، ولو ترك اعتبار الاشتقاق أيضا لم يكن فعلولا كقربوس (١) ؛ لأن التاء من الغوالب

وفى الثانى : أى الذى فيه اشتقاقان أحدهما أوضح من الآخر. الأكثر ترجيح الأوضح ، وجوز بعضهم الأمرين ، وذلك نحو ملك وأصله ملأك بدليل قوله :

١٢١ - فلست لإنسىّ ولكن لملأك

تنزل من جوّ السّماء يصوب (٢)

١- القربوس : مقدم السرج المنحنى

٢- نسب البغدادى هذا البيت لعلقمه بن عبده المعروف بعلقمه الفحل ، ولعلقمه قصيده على هذا الوزن والروى ، ومطلعها قوله : طحابك قلب فى الحسان طروب بعيد الشّباب عصر حان مشيب يكلّفنى ليلى وقد شطّ وليها وعادت عواد بيننا وخطوب ولم يرو بيت الشاهد فى هذه القصيده أحد ممن جمع ديوان علقمه ولا ممن شرحه ، ولكن بعض الناشرين لديوان علقمه مع شرح الاعلم زعم أن المفضل زاد فى هذه القصيده أبياتا منها بيت الشاهد ، وقد رجعنا إلى المفضليات وإلى شرحها لابن الأنبارى فلم نعثر على هذا البيت فيما رواه أحدهما ، وقال ابن برى - كما فى اللسان - : البيت لرجل من عبد القيس يمدح النعمان ، وقيل : هو لأبى وجزه يمدح عبد الله بن الزبير ، وقيل : هو لعلقمه. والانسى : واحد الانس ، ويروى فى مكانه «لجنى» وهو واحد الجن ، وقوله «ولكن لملأك» روى فى مكانه صاحب اللسان «ولكن ملأكا» وخبر لكن على هذا محذوف : أى ولكن ملأكا أنت ، وقد يكون ملأكا على هذه الروايه معمول خبر لكن وقد حذف اسمها وخبرها جميعا ، والأصل ولكنك تشبه ملأكا ، أو نحو ذلك ، وجو السماء : هو الهواء الذى بينها وبين الأرض ، وبصوب : ينزل ، يريد إن أفعالك لا تشبه أفعال الأنس فلست بولد إنسان إنما أنت ملأك ، أفعاله عظيمه لا يقدر عليها أحد. والاستشهاد بالبيت فى قوله «لملأك» حيث يدل على أن أصل الملك ملأك نقلت حركه الهمزه إلى الساكن قبلها ثم حذفت الهمزه ، وذلك كما يقولون فى مسأله مسله ، ولكنهم التزموا هذا التخفيف فى ملك كما التزموه فى ذريه ونبى على المشهور من كلام النحاه ، وسيأتى فى باب تخفيف الهمزه

وأيضا بدليل قولهم فى الجمع ملائكه ألزموا الواحد التخفيف لكثره استعماله ، كما ألزموا يرى وأرى ، فقال الكسائى : هو مفعل من الألوكه ، وهى الرساله ، فالملك رسول من قبله تعالى إلى العباد ، وكذا ينبغى أن يقول فى قولهم «ألكنى إليه» أى كن رسولى إليه : إن أصله أألكنى ثم الئكنى ثم خفف بالنقل والحذف لزوما ، وقال أبو عبيده : ملأك مفعل من لأكه أى أرسله ، فكأنه مفعل بمعنى المصدر جعل بمعنى المفعول ؛ لأن المصادر كثيرا ما تجعل بمعنى المفعول ؛ قال

١٢٢ - * دار لسعدى إذه من هواكا (١) *

أى : مهويّك ، و «ألكنى» عنده ليس بمقلوب ، وملأك عند الكسائى بمعنى الصفه المشبهه ، ومذهب أبى عبيده أولى ؛ لسلامته من ارتكاب القلب ، وقال ابن كيسان : هو فعأل من الملك ؛ لأنه مالك للأمور التى جعلها الله إليه ، وهو اشتقاق بعيد ، وفعأل قليل لا يرتكب مثله إلا لظهور الاشتقاق ، كما فى شمأل

قوله : «موسى» موسى التى هى موسى الحديد عند البصريين من «أوسيت» أى حلقت ، وهذا اشتقاق ظاهر ، وهو مؤنث سماعى كالقدر والنار والدار ، قال :

١- هذا بيت من مشطو الرجز ، وقبله : * هل تعرف الدّار على تبراكا* وتبراك : موضع ببلاد بنى فقعس ، والاستشهاد بالبيت هنا فى قوله «هواكا» حيث استعمل المصدر بمعنى اسم المفعول كما استعمل الخلق بمعنى المخلوق فى قوله تعالى : (هذا خَلْقُ اللهِ فَأَرُونِى ما ذا خَلَقَ الَّذِينَ مِنْ دُونِهِ)

١٢٣ - فإن تكن الموسى جرت فوق بظرها

فما ختنت إلّا ومصّان قاعد (١)

وهى منصرفه قبل العلميه غير منصرفه معها كعقرب ، ثم تنصرف بعد التنكير ، وقال أبو سعيد الأموى : هو مذكر لكونه مفعلا ، قال أبو عبيده : لم يسمع التذكير فيه إلا من الأموى ، وجوز السيرافى اشتقاقه من «أسوت الجرح» أى أصلحته ، فأصله ، مؤسى بهمز الفاء ، وقال الفراء : هى فعلى ؛ فلا تنصرف فى كل حال ؛ لكونه كالبشرى ، وهو عنده من الميس ، لأن المزين يتبختر ، وهو اشتقاق بعيد ، قلبت عنده الياء واوا لانضمام ما قبلها ، على ما هو مذهب الأخفش (٢) فى مثله ، كما يجىء فى باب الاعلال

وأما موسى اسم رجل فقال أبو عمرو بن العلاء : هو أيضا مفعل ؛ بدليل إنصرافه بعد التنكير ، وفعلى لا ينصرف على كل حال ، وقال أيضا : إن مفعلا أكثر من فعلى ؛ فحمل الأعجمى على الأكثر أولى وهو ممنوع ؛ لأن فعلى يجىء مؤنثا لكل أفعل تفضيل ، ومفعل لا يجىء إلا من باب أفعل يفعل ، فهو عنده لا ينصرف [علما ؛ للعجمه والعلميه ، وينصرف (٣)] بعد التنكير كعيسى ، وقال الكسائى :

١- هذا البيت لأعشى همدان من كلمه له أولها : لعمرك ما أدرى وإنّى لسائل أبظراء أم مختونه أمّ خالد وبعده بيت الشاهد ، وبعده قوله : ترى سوأه من حيث أطلع رأسه تمرّ عليها مرهفات الحدائد وفى بيت الشاهد الأقواء ، وهو اختلاف حركه الحرف الذى عليه روى القصيده. والبيت فى هجاء خالد القسرى. والمصان : الحجام ، لأنه يمص الدماء ، ويقال : المراد بالمصان ابنها خالد ، من قولهم : ياماص بظر أمه ، وعلى الأول يهجوه بأن أمه متبذله قليله الحياء فكنى عن ذلك بأنه قد ختنها رجل ، وعلى الثانى يهجوه بأنها لم تختتن حتى كبر ابنها

٢- ليس هذا مذهب الأخفش وحده ، بل مذهب جميع النحاه

٣- هذه الزياده - قطه من جمع النسخ المطبوعه وقد أثبتناها وفاقا للخطيات

هو فعلى فينبغى أن يكون ألفه للالحاق بجخدب ، وإلا وجب منع صرفه بعد التنكير

قوله «إنسان» الأولى أن يقال : فعلان ، وأنيسيان شاذ كعشيشيان ، على ما مر فى التصغير ، فهو مشتق من الأنس ؛ لأنه يأنس ، بخلاف الوحش ، وقيل : هو من الإيناس : أى الإبصار ، كقوله تعالى : (آنَسَ مِنْ جانِبِ الطُّورِ ناراً) لأنه يؤنس : أى يبصر ولا يجتن ، بخلاف الجن ، وقيل : إنسيان كإضحيان ، من النسيان ، إذ أصل الإنسان آدم ، وقد قال تعالى فيه : (فَنَسِيَ وَلَمْ نَجِدْ لَهُ عَزْماً) ويقويه تصغيره على أنيسيان ، والاشتقاق من النسيان فى غايه البعد ، وارتكاب شذوذ التصغير كما فى ليليه أهون من ادعاء مثل ذلك الاشتقاق

قوله «وسرّيه» الظاهر أنها مشتقه من السّر ، وضم السين من تغييرات النسب الشاذه ، كدهرىّ وسهلىّ ، وهو إما من السّر بمعنى الخفيه ، لأنها أمه تخفى من الحره ، وهذا قول أبى بكر بن السرىّ ، وإما من السّرّ بمعنى الجماع ؛ لأنها لذلك ، لا للخدمه ، وهذا قول السيرافى ، يقال : تسرّرت جاريه ، وتسرّيت كتظنيت ، وقال الأخفش : هى من السرور ؛ لأنه يسربها ، وقيل : هو من السّرىّ : أى المختار ؛ لأنها مختاره على سائر الجوارى ، وقيل : من السّراه ، وهى أعلى الشىء ؛ لأنها تركب سراتها ، فهى على هذين القولين فعّيله كمرّيق ، وهو العصفر ، وهذا وزن نادر ، وأيضا قولهم : «تسرّرت» براءين - يمنعهما ، وإن كان تسرّيت يوافقهما

قوله «ومئونه» يقال : هو [من] «مانه يمونه» إذا احتمل مئونته وقام بكفايته ، وهذا اشتقاق ظاهر ، وأصله موونه بالواو ، قلبت الواو المضمومه همزه ، وقيل : هو من الأون ، وهو أحد العدلين ؛ لأن المئونه ثقل ؛ فهمزته أصليه ؛ وأصله مأونه

كمكرمه ، وهو أبعد من الاشتقاق الأول ؛ لأن الثقل لازم المئونه فى الأغلب ، وقال الفراء : هو من الأين ، وهو الإعياء ، وهو أبعد من الاشتقاق الثانى ، وأصله مأينه ، نقلت الضمه إلى ما قبلها ، وقلبت الياء واوا ، على ما هو أصل الأخفش

قوله «فإن اعتد بجنقونا» حكى الفراء «جنقناهم» وزعم أن المنجنيق مولّده : أى أعجميه ، وهم إذا اشتقوا من الأعجمى خلّطوا فيه ؛ لأنه ليس من كلامهم ، فقولهم «جنقونا» وقول الأعرابى «كانت بيننا حروب عون ، تفقأ فيها العيون ، مره نجنق ، وأخرى نرشق» (١) من معنى منجنيق ، لا من لفظه ، كدمث ودمثر (٢) ، وثرّه وثرثار ، وإنما تجنبوا من كونه من تركيب جنق لأن زياده حرفين فى أول اسم غير جار على الفعل كمنطلق قليل نادر عندهم ، وذلك كإنقحل ، وكون منجنيق منفعيلا لشبهه جنقونا مذهب المتقدمين

قوله «وإلا» أى : وإن لم يعتد نجنقونا كما ذكرنا ، فإن اعتد بمجانيق فهو فنعليل ؛ لأن سقوط النون فى الجمع دليل زيادته ، فإذا ثبت زياده النون فالميم أصل ؛ لئلا يلزم زياده حرفين فى أول اسم غير جار على الفعل

قوله «وإلا» أى : وإن لم يعتد بمجانيق ، فيه نظر ، وذلك لأنه جمع منجنيق عند عامه العرب ، فكيف لا يعتد به؟ وفى الجمع لا يحذف من حروف

١- هذا من كلام أعرابى وقد سئل : كيف كانت حروبكم؟ فقاله ، والعون : جمع عوان ، وهى الحرب التى تقدمتها حرب أخرى ، ونجنق : نرمى بالمجانيق ، ونرشق : ترمى بالسهام ، والمجانيق : جمع منجنيق - بفتح الميم وكسرها - ومثله المنجنون ، وهى القذافه التى ترمى بها الحجاره ، وهو أعجمى معرب. وهى مؤنثه ؛ قال زفر بن الحرث : لقد تركتنى منجنيق ابن بحدل أحيد عن العصفور حين يطير

٢- الدمث : السهل الخلق ، وبابه فرح ، ودماثه أيضا ، وأصل ذلك من الدمث بمعنى الأرض السهله اللينه التى لا يشق السير عليها ، والدمثر - كسبطر ، وعليط وجعفر - بمعناه

مفرده الأصول إلا الخامس منها ، فحذفهم النون بعد الميم دليل على زيادتها ، وليس مجانيق كجنقونا حتى لا يعتدّ به ؛ لأن ذلك حكايه عن بعض الأعراب ، ومجانيق متفق عليه ، وكونه فنعليلا مذهب سيبويه ، وإنما حكم بذلك لأنه ثبت له بجمعه على مجانيق زياده النون وأصاله الميم كما ذرنا ، ولم يحكم بزياده النون الثانيه أيضا لوجهين : أحدهما ندور فنعيل ، بخلاف فنعليل كعنتريس ، وهى الناقه الشديده ، من العترسه وهى الشده ، والثانى أن الأصل أصاله الحروف ، إلا أن يقوم على زيادتها دليل قاهر

قوله «فان اعتدّ بسلسبيل على الأكثر» يعنى إن ثبت فى كلامهم فعلليل بزياده الياء فقط ، وذلك أن أكثر النحاه على أن سلسبيلا فعلليل ، وقال الفراء : بل هو فعفليل ، وكذا قال فى درد بيس ، وذلك لتجويزه تكرير حرف أصلى مع توسط حرف [أصلى] بينهما ، كما مر ، وفى قول المصنف هذا أيضا نظر ، وذلك لأن فعلليلا ثابت ، وإن لم يثبت أن سلسبيلا فعلليل ، وذلك بنحو برقعيد لقصبه فى ديار ربيعه ، وعلطميس (١) للشابه. ولو لم يجمع منجنيق على مجانيق لكان فعلليلا ، سواء ثبت بنحو برقعيد فعلليل أولا ، وذلك لأن جنقونا كما قلنا غير معتد به ، والأصل أن لا نحكم بزياده حرف إلا إذا اضطررنا إليه : إما بالاشتقاق ، أو بعدم النظير ، أو بغلبه الزياده

فان قيل : إذا لزم من الحكم بزياده حرف وزن غريب ، ومن الحكم بأصالته وزن [آخر] غريب ، فالحكم بزيادته أولى ، لأن ذوات الزوائد أكثر من أبنيه الأصول

قلت : ذاك إن لم يكن فى اللفظ زائد متفق عليه ، والياء فى نحو منجنيق

١- فى القاموس : العلطميس - كزنجبيل - : من النوق الشديده الغاليه ، والهامه الضخمه الصلعاء ، والجاريه التاره الحسنه القوام ، والكثير الأكل الشديد البلع

مقطوع بزيادته ، فمثل هذا البناء على أىّ تقدير كان من ذوات الزوائد ، فلو لم يثبت مجانيق لكنا نجمع منجنيقا على مناجن بحذف الحرف الأخير كسفارج

قوله «وإلا ففعلنيل» يعنى إن لم يثبت أن سلسبيلا فعلليل ، بل كان فعفليلا كما قال الفراء فمنجنيق فعلنيل ، وفى هذا كما تقدم نظر ؛ لأنه وإن لم يثبت كون سلسبيل فعلليلا بنحو برقعيد وعلطميس فهو وزن ثابت على كل حال

قوله «ففعلنيل» لأن الوجوه العقليه المحتمله سبعه ، وذلك لأن الميم إما أصليه أو زائده ، فان كانت أصليه فان كان النونان أيضا كذلك فهو فعلليل ، وإن كانا زائدين فهو فنعنيل من مجق ، وإن كان الأول أصلا دون الثانى فهو فعلنيل من منجق ، وإن كان العكس فهو فنعليل من مجنق ، وإن كان الميم زائدا فان كان النونان أصليين فهو مفعليل من نجنق ، وإن كان الأول أصلا دون الثانى فهو مفعنيل من نجق ، وإن كان العكس فهو منفعيل من جنق ، ومع زياده الميم لا يجوز أن يكون النونان أيضا زائدين لبقاء الكلمه على أصلين وهما الجيم والقاف ، والياء زائده على كل تقدير ؛ إذ أمكن اعتبار ثلاثه أصول دونها ، فمن هذه السبعه الأوجه لا يثبت فعلليل إن لم يثبت سلسبيل على الأكثر على ما ادعى المصنف ، وقد ذكرنا ما عليه ، ومنفعيل بعيد لاجتماع الزيادتين فى أول الاسم غير الجارى ، وكذا مفعليل ؛ إذ لا يزاد الميم فى الأول مع أربعه أصول بعدها كما يجىء إلا فى الجارى على الفعل ، مع غرابه الوزنين ، أعنى منفعيلا ومفعليلا ، فيبقى بعد الثلاثه : فنعنيل ، وفعلنيل ، ومفعنيل ، وفنعليل ، والكل نادر ، إلا فنعليلا كعنتريس

قوله «ومجانيق يحتمل الثلاثه» لأنه إن كانت الميم زائده فهو مفاعيل لا غير ، وإن كانت أصليه فهو إما فعاليل أو فعانيل (١) ، والثانى لم يثبت ، فهو إما مفاعيل

١- أنت تعلم أن ابن الحاجب رحمه الله قد بنى كلامه فى منجنيق على وجهين : الأول أن يعتد بقولهم : جنقونا ، والثانى أن لا يعتد به ، وأنه حكم على منجنيق على الوجه الأول بأنه على زنه «منفعيل» فأصوله الجيم والنون التى بعدها والقاف ، والميم والنون الواقعتان فى أول الكلمه زائدتان ، وعلى الوجه الثانى بأنه يحتمل «فنعليلا» فالميم والجيم والنون الثانيه والقاف أصول ، والنون الأولى والياء زائدتان ، ويحتمل «فعلليلا» فالزائد الياء ويحتمل «فعلنيلا» فالنون الثانيه والياء زائدتان ، وعلى هذا يكون قوله «ومجانيق يحتمل الثلاثه» إشاره إلى الأوزان المذكوره بعد عدم الاعتداد بجنقونا ، وعلى هذا يكون «مجانيق» إما على زنه «فعاليل» إن كان مفرده «فنعليلا» أو «فلاليل» إن كان مفرده «فعلليلا» ، أو يكون على زنه «فلانيل» إن كان مفرده «فعلنيلا» ومن هذا كله يتبين لك أن قول الرضى «أو فعانيل» خطأ ، والصواب أن يقول «إما فعاليل أو فلاليل أو فلانيل» ، وقوله «لأنه إن كانت الميم زائده فهو مفاعيل لا غير» لا يدخل فى شرح هذه العباره من كلام المصنف ولكنه من تتمه الفروض فى هذه الكلمه

على ما اختاره بعضهم فى منجنيق أنه من جنق ، وإما فعاليل على ما اختار سيبويه فى منجنيق ، وأظن أن هذا اللفظ - أعنى «ومجانيق يحتمل الثلاثه» - ليس من المتن ، إذ لا فائده فيه لأن الجمع يعتبر وزنه بوزن واحده ويتبعه فى أصاله الحروف وعدم أصالتها ، ولا يكون له حكم برأسه ، ولم يتعرض المصنف فى الشرح لهذا اللفظ ، ولو كان من المتن لشرحه

قوله «ومنجنون مثله» [أى مثل] منجنيق فى احتمال الأوجه المذكوره ، وذلك لكون منجنين ، وهو لغه فى منجنون ، يحتمل الأوجه المذكوره ؛ لكونه كمنجنيق ، إلا أن إحدى اللامين فيه لا بد من الحكم بزيادتها إذا حكمت بأصاله الميم والنون الأولى معا أو بأصاله إحداهما ؛ لأن التضعيف لا يكون أصلا مع ثلاثه أصول دونه أو أربعه ، كما مر فى أول الكتاب ، ويسقط من الأوجه السبعه فنعنيل وفعلنيل ومفعنيل ، ويجىء فعلليل وفنعليل ومفعليل ومنفعيل ، ويستبعد منفعيل كما ذكرنا فى منجنيق ، ولم يجىء جن فى منجنين كما جاء جنق فى منجنيق حتى يرتكب هذا الوزن المستبعد ، ومفعليل غريب ، وفعلليل ثابت

كبرقعيد ، فمنجنين إما فعلليل ملحق ببرقعيد بتكرير اللام والنون الأولى أصليه فيكون كعرطليل ، والعرطل والعرطليل : الطويل ، وإما فنعليل ملحق به أيضا بزياده النون وتكرير اللام ، فهو كخنشليل (١) وقد ذكر سيبويه فى منجنون أيضا مثل هذين الوجهين ، فقال مره : هو ملحق بعضرفوط (٢) بتكرير النون ، فيكون رباعيا ملحقا بالخماسى ، وقال مره : إنه ملحق بعضرفوط بزياده النون الأولى وإحدى النونين الأخيرين ، فهو إذن ثلاثى ملحق بخماسى ، والأولى الحكم عليه بفعللول وعلى منجنين بفعلليل ؛ لعدم الدليل على زياده النون الأولى ، والأولى الحكم بأصاله الحرف ما لم يمنع منه مانع ، وأما إحدى النونين الأخيرين فالغلبه داله على زيادتها ، وجمع منجنون ومنجنين على مناجين ، كذا يجمعهما عامه العرب ، سواء كان فنعلولا أو فعللولا ؛ لأن حذف إحدى النونين الأخيرين لكونها طرفا أو قريبه من الطرف أولى من حذف النون التى بعد الميم ، والظاهر أن الزائد من المكرر هو الثانى كما يجىء ، إذ لو كان الأول لجاز مناجن ومناجين ، بالتعويض من المحذوف وترك التعويض (٣) ، كما فى سفارج وسفاريج ،

١- الخنشليل : المسن ، ويقال : عجوز خنشليل ، إذا كانت مسنه وفيها بقيه

٢- العضر فوط : دويبه (انظر ج ١ ص ٩ ، ٥١)

٣- اعلم أن منجونا إما أن يكون «فنعلولا» وإما أن يكون «فعللولا» ومعنى هذا أن الميم فى أولها أصل والواو بين النونين الأخيرتين زائده ، والنون التى بعد الميم زائده على الأول أصليه على الثانى ، وإحدى النونين الأخريين زائده على الخلاف الآنى ذكره فى كلام المؤلف ، ثم اعلم أن مناجين الذى سمع فى جمعه لا يقطع بالدلاله على زياده أولى النونين الأخريين ، كما لا يقطع بزياده ثانيتهما ، وبيان ذلك أنك إن فرضت زياده أولاهما وأردت جمعه وجب أن تقول : مناجين ، بحذف هذه النون الزائده وقلب الواو ياء لأنها مد قبل الآخر الأصلى ، وإن فرضت ، زياده الثانيه جاز لك أن تقول فى الجمع : مناجين ، فتحذف النون الأخيره والواو التى قبلها ثم تعوض عن المحذوف ياء قبل الآخر ، فالفرق بين الحالين أن الياء على الأول واجبه ، وهى منقلبه عن الواو ، وعلى الثانى جائزه ، وهى زائده للعوض ، ومن هنا تعلم أن كلام المؤلف فاسد ؛ لأنه علل الحكم بزياده الثانيه بالتزامهم مناجين ، ووجه فساده أن هذا الالتزام لا يقطع بأحد الوجهين وإنما يكون مرجحا ، ثم هو يرجح الذى نفاه المؤلف وهو أن الأولى هى الزائده ، وهذا بعينه يجرى فى منجنين

قوله «ولو لا منجنين لكان فعللولا» يعنى منجنين كمنجنيق فيحتمل جميع ما احتمله منجنيق من الأوزان ؛ فلذلك يحتمل منجنون ما احتمله منجنين ، ولو لا منجنين لكان منجنون كعضرفوط ، وهذا قول فيه ما فيه ؛ وذلك أنابينا أن منجنينا لا يحتمل إلا فعلليلا على الصحيح ، وفنعليلا على زياده النون الأولى كما أجاز سيبويه ، وقد ضعفناه ، وكذ منجنون فعللول على الصحيح ، وفنعلول على ما أجازه سيبويه ، وعلى كلا التقديرين هو ملحق بعضرفوط ؛ فما معنى قوله «ولو لا منجنين لكان فعللولا» وهو مع وجوده فعللول أيضا؟

قوله «وخندريس (١) كمنجنين» لا شك فى زياده إحدى النونين الأخيرين فى منجنين ، وليس ذلك فى خندريس ، ونون خندريس أصل على الصحيح ؛ لعدم قيام الدليل على زيادتها ؛ ومن قال فى منجنين إنه فنعليل كعنتريس لم يمتنع أن يقوله فى خندريس أيضا

هذا آخر ما ذكره المصنف من حكم الاشتقاق.

خلاصه حكم الاشتقاق وبيان أقسامه

وتقسيمه أن يقال : إن كان فى الاسم اشتقاق فهو إما واحد أولا ، والواحد إما ظاهر أولا ، والذى فوق الواحد إما أن يكون الجميع ظاهرا ، أو الجميع غير ظاهر ، أو بعضه ظاهرا دون الآخر

فالواحد الظاهر يحكم به كما فى رعشن (٢) وبلغن

١- الخندريس : القديم من الحنطه ومن الخمر ؛ قال ابن دريد : «أحسبه معربا»

٢- انظر (ح ١ ص ٥٩) وانظر أيضا (ص ٣٣٣ من هذا الجزء)

والواحد غير الظاهر إن عارضه مرجح آخر من الغلبه أو خروج الكلمه عن الأصول اختلف فيه : هل يحكم به أو بالمرجح [الآخر]؟ وإن لم يعارضه فهل يحكم بالاشتقاق أو بكون الأصل أصاله الحروف؟ فيه تردد

وما فوق الواحد إن كانا ظاهرين احتملهما كأولق ، وإن كان أحدهما ظاهرا دون الآخر فالأولى ترجيح الظاهر كما فى مؤونه وسرّيه ، وإن كانا خفيين وفيه مرجح آخر فهل يحكم بأحدهما أو بالمرجح الآخر؟ فيه التردد المذكور ؛ فإن حكم بهما : فان استويا احتملهما ، وإن كان أحدهما أظهر حكم به ، وإن لم يكن فيه مرجح آخر حكم بهما على الوجه المذكور

وإنما قدم الاشتقاق المحقق على الغلبه وعدم النظير وكون الأصل أصاله الحروف لأن المراد بالاشتقاق كما ذكرنا اتصال إحدى الكلمتين بالأخرى كضارب بالضرب ، أو اتصالهما بأصل كضارب ومضروب بالضرب ، وهذا الاتصال أمر معنوى محقق لا محيد عنه ، بخلاف الخروج عن الأوزان ؛ فإنه ربما تخرج الكلمه عن الأوزان بنظر جماعه من المستقرئين ، ولا تخرج فى نفس الأمر ؛ إذ ربما لم يصل إليهم بعض الأوزان ، وبتقدير الخروج عن جميع الأوزان يجوز أن تكون الكلمه شاذه الوزن ، وكذا مخالفه غلبه الزياده لا تؤدى إلى مستحيل ، بل غايه أمرها الشذوذ ومخالفه الأكثر ، وكذا مخالفه كون أصل الحروف الأصاله

ثم إن فقدنا الاشتقاق ظاهرا أو خفيا نظرنا : فإن كان حرف الكلمه الذى هو من حروف «سألتمونيها» من الغوالب فى الزياده كما سيجىء ، أو كان الحكم بأصاله ذلك الحرف يزيد بناء فى أبنيه الرباعى أو الخماسى الأصول ، أعنى المجرده عن الزائد ؛ أىّ الأمرين كان حكمنا بزياده ذلك الحرف ، ولا نقول : إن الأصل أصاله الحرف ؛ لأن الأمرين المذكورين مانعان من ذلك الأصل

ولو تعارض الغلبه وعدم النظير رجّحنا الغلبه ، كما لو كان الحكم بزياده الغالب يؤدى إلى وزن مجهول والحكم بأصالته لا يؤدى إلى ذلك ، حكمنا بزياده الغالب ، كما نقول فى سلحفيه (۱) فعلّيه ، وهو وزن غريب ، وفعلّله كقذعمله غير (۲) غريب ، وذلك لأنا نقول إذن : هذا الغريب ملحق بسبب هذه الزياده بذلك الذى هو غير غريب

فنقول : إن كان الحكم بأصاله الغالب يؤدى إلى وزن غريب فى الرباعى أو الخماسى المجردين عن الزائد ، والحكم بزيادته يؤدى إلى غريب آخر فى ذى الزياده كتتفل (۳) ؛ فإن فعللا بضم اللام وتفعلا نادران ، وكذا قنفخر (۴) فإن فعللّا وفنعلّا غريبان ، حكمنا بزياده الغالب ؛ لأن الأوزان المزيد فيها أكثر من المجرد ، إلا المزيد فيه من الخماسى ؛ فإنه لا يزيد زياده بينه على المجرد من أبنيه الخماسى ، كما تبين قبل ، لكن المزيد فيه منه لا يلتبس بالمجرد من الزياده ؛ إذ الاسم المجرد لم يأت فوق الخماسى

وإن كان الحكمان لا يزيد واحد منهما بناء غريبا ، فالحكم بزياده الغالب واجب ؛ لبقاء مرجح الغلبه سليما من المعارض

۱- انظر (ح ۱ ص ۲۶۱ ه ۳)

۲- انظر (ح ۱ ص ۵۱)

۳- التنفل - بفتح التاء الأولى وسكون الثانيه وضم الفاء ، أو بضمتين بينهما سكون ، أو بكسر أوله وفتح ثالثه ، أو بفتح الأول والثالث ، أو بكسرهما - : الثعلب ، وقيل : ولده

۴- القنفخر - بضم القاف وسكون النون وفتح الفاء وسكون الخاء ، ويكسر أوله أيضا - : الفائق فى نوعه ، والتار الناعم ، وأصل البردى ؛ ولم يحك فى القاموس إلا مكسور الأول - كجردحل ؛ ومثله القفاخر - كعلابط ، والقفاخرى بزياده ياء مشدده

وإن كان الحكم بأصالته يزيد بناء نادرا دون الحكم بزيادته تعين الحكم بالزياده أيضا ؛ لتطابق المرجحين على شىء واحد

وإن كـان الأمر بـالعكس : أى الحكم بزيـادته يؤدى إلى زيـاده بنـاء غريب دون الحكم بأصالته ؛ حكم بزياده الغالب للإلحاق ، كما ذكرنا فى سلحفيه ، لأنه كأنه فعلّله ؛ لكونه ملحقا به

وإن كان الحكم بأصاله الغالب والحكم بزيادته يزيـد كل واحد منهما وزنا نادرا فى ذى الزياده لا فى المجرد عنها حكمنا بزياده الغالب أيضا ، لثبوت المرجح بلا معارض

فـإن كـان الحكمان لا يزيـد شـىء منهما بناء غريبا فى المزيـد فيه ، أو يزيـد فيه أحـدهما دون الآخر ؛ حكمنا بزياده الغالب ؛ لما ذكرنا الآن سواء

وأمثله التقديرات المذكوره لم تحضرنى فى حال التحرير

فعلى ما ذكرنا إذا تعارض الغلبه وعدم النظير يرجح الغلبه ، كما يجىء فى سلحفيه ، ففى تقديم المصنف عدم النظير كما يجىء من كلامه على الغلبه نظر

هـذا ، وإن كان الحرف من حروف «سألتمونيها» ليس من الغوالب ، ولا يؤدى أصالته إلى عدم النظير ؛ فلا بد من الحكم بأصالته ، بلا خلاف ، كمـا حكمت بأصاله الهاء والميم من درهم ولام سفرجل وميم علطميس وسينه ، وهـذا الـذى ذكرنا كله إذا لم يتعدد الغالب ؛ فإن تعدد فيجىء حكمه

الخروج عن الأوزان المشهوره من أدله الزياده

قـال : «فـإن فقـد فبخروجهـا عن الأصول ، كتـاء تتفـل وترتب ونون كنتـأل وكنهبـل ، بخلاف كنهور ونون خنفساء وقنفخر ، أو بخروج زنـه أخرى لهـا : كتـاء تتفـل وترتـب مع تتفـل وترتب ، ونـون قنفخر وخنفسـاء مع قنفخر وخنفسـاء ، وهمزه ألنجـج مع ألنجوج»

أقول : التتفل ولد انثعلب ، يقال : أمر ترتب : أى راتب ثابت من رتب

مرتوبا : أى ثبت ، وما كان له أن يعده فى المفقود اشتقاقه ؛ إذ اشتقاقه ظاهر كما قلنا ، الكنتأل بالهمز : القصير ، الكنهبل : من أشجار الباديه ، الكنهور : العظيم من السحاب ، القنفخر : الفائق فى نوعه ، الألنجج والألنجوج (١) واليلنجوج : العود

قوله «فإن فقد» أى : الاشتقاق الظاهر والخفى

قوله «فبخروجها عن الأصول» أى : يعرف زياده الحرف بخروج زنه الكلمه بتقدير أصاله الحرف ، لا بتقدير زيادته عن الأصول : أى الأوزان المشهوره المعروفه ، هذا ، وليس مراده بالأصول أوزان الرباعى والخماسى المجرده عن الزوائد ، بدليل عده ألنجوجا وخنفساء - بفتح الفاء - فى الأوزان الأصول ، وهذه الكلمات التى ذكرها لم يعارض عدم النظير فيها بالغلبه ، لأن الحروف المذكوره ليس شىء منها من الغوالب ، إلا همزه ألنجوج ، ولا تعارض فى ألنجوج بين الغلبه وعدم النظير ؛ لأن عدم النظير لا يرجح إذا كان يلزم بكلا التقديرين زياده وزن فى المزيد فيه ؛ إذ لا يمكن الخلاص من عدم النظير أيضا فى المزيد فيه : حكمت بزياده الحرف أو بأصالته ؛ فالترجيح فى هذه الكلمات بعدم النظير على كون الأصل أصاله الحرف

١- قال فى اللسان : «والألنجج ، واليلنجج : عود الطيب ، وقيل : هو شجر غيره يتبخر به ، قال ابن جنى : إن قيل لك إذا كان الزائد إذا وقع أولا لم يكن للألحاق فكيف ألحقوا بالهمزه فى «ألنجج» وبالياء فى «يلنجج» والدليل على صحه الألحاق ظهور التضعيف ، قيل : قد علم أنهم لا يلحقون بالزائد من أول الكلمه إلا أن يكون معه زائد آخر فلذلك جاز الألحاق بالهمزه والياء فى «ألنجج» و «يلنجج» لما انضم إلى الهمزه والياء النون ، والألنجوج واليلنجوج كالألنجج واليلنجج : عود بتبخر به به ، وهو يفنعل وأفنعل ، وقال اللحيانى : عود يلنجوج وألنجوج وألنجج ، فوصف بجميع ذلك ، وهو عود طيب الريح» اه

وكان ينبغى أن لا يـذكر المصـنف ههنا إلا ما يخرج عن الأصول بأحـد التقـديرين دون الآخر ؛ لأنه يذكر بعد هذا ما يخرج عن الأـصول بالتقـديرين معـا ، وهو قوله «فإن خرجتا معا» ، وتتفل وترتب ، يخرج عن الأصول بكلا التقـديرين ؛ إذ ليس فى الأوزان الاسـميه تفعل وفعلل ، وكذا كنتأل ؛ لأن فعللّا وفعلألا وفنعلّا نوادر ، وكذا كنهبل ؛ لأن فعلّلا وفنعللا نادران ، وكذا خنفساء ؛ لأن فعللاء وفنعلاء غريبان ، وكذا ألنجوج ؛ لأن فعنلولا وأفنعولا شاذان

قوله «بخلاف كنهور» يعنى لو جعلنا نون كنتأل أصـلا لكان فعللّا وهو نادر بخلاف نون كنهور ، فإنا إذا جعلناه أصـلا كان فعلولا ملحقا - بزياده الواو - بسفرجل فلا يكون نادرا ، فلذا جعلنا نونه أصلا دون نون كنتأل

قوله «أو بخروج زنه أخرى لهـا» أى : إذا كـان فى كلمه لغتان وبتقـدير أصاله حرف من حروف سألتمونيها فى إحـدى الزنتين لا تخرج تلـك الزنه عن الأـصول لكن الزنه الأـخرى التى لتلـك الزنه تخرج عن الأصول بأصاله ذلك الحرف حكمنا بزياده ذلك الحرف فى الزنتين معـا ، فإن تتفلا بضم التاء الأولى كان يجوز أن يكون كبرثن فلا يخرج عن الأصول بتقـدير أصاله التاء ، لكن لمـا خرجت تتفـل بفتـح التـاء عن الأـصول بتقـدير أصالتها حكمنا بزياده التاء فى تتفل - بضم التاء أيضا تبعا للحكم بزيادتها فى تتفـل - بفتحهـا ، وكـذا تـاء ترتب ، وكـذا نون قنفخر - بكسـر القـاف ، وإن كـان يجوز أن يكون فعللّا كجردحل ، وكـذا نون خنفسـاء - بضم الفـاء ، وإن لم يمتنع لو لاـ اللغه الأـخرى أن يكون كقرفصـاء ، وكـذا همزه ألنجـج وإن جـاز أن يكون فعنللاـ ؛ حكمنـا بزيـاده الحروف المـذكوره لثبوت زيادتهـا فى اللغـات الأـخر ، والحق الحكم بأصـاله نون خنفساء فى اللغتين ؛ لأن وزن الكلمه على التقديرين من أبنيه المزيد فيه ؛ إذ الألف

والهمزه من الزيادات اتفاقا ، وقد تقدم أن عدم النظير فى أبنيه المزيد فيه بالتقديرين معا ليس بمرجح ؛ فعلى هذا لم يعرف زياده همزه ألنجوج بعدم النظير ؛ لأنه مزيد فيه بالاتفاق ؛ إذ الواو فيه زائد من غير تردد ، بل عرفنا زياده همزته وهمزه ألنجج بشبهه الاشتقاق والغلبه ؛ إذ فيهما ثلاثه غوالب : الهمزه ، والنون ، والتضعيف ، ولا يجوز الحكم بزيادتها معا ؛ لئلا يبقى الكلمه على حرفين ، فحكمنا بزياده اثنين منها ، ولا يجوز الحكم بزياده النون والتضعيف ، ولا بزياده الهمزه والتضعيف ؛ لأن ألج ولنج مهملان ، فحكمنا بزياده الهمزه والنون ؛ فهو من لجّ ، كأنه يلج فى نشر الرائحه ، وألنجج : ملحق بسفرجل بزياده الهمزه والنون

قال : «فإن خرجتا معا فزائد أيضا ، كنون نرجس وحنطأو ، ونون جندب إذا لم يثبت جخدب ، إلّا أن تشذّ الزّياده ، كميم مرزنجوش دون نونها ، إذ لم تزد الميم أوّلا خامسه ، ونون برناساء. وأمّا كنابيل فمثل خزعبيل»

أقول : الحنطأو : العظيم البطن ، والبرناساء والبرنساء : الإنسان ، يقال : ما أدرى أى البرناساء هو ، والجندب : ضرب من الجراد ، وهو من الجدب ، واشتقاقه ظاهر ؛ فلم يكن لإيراده فيما لا اشتقاق فيه وجه ، والجخدب : الجراد الأخضر الطويل الرجلين ، وكنابيل : أرض معروفه ، وهو غير منصرف

قوله : «فإن خرجتا معا» أى : خرجت الزنتان معا بتقدير أصاله الحرف وزيادته عن الأوزان الأصول حكمنا بالزياده أيضا ؛ لما قلنا من كثره المزيد فيها وقله المجرد عن الزائد ؛ فنقول فى نرجس : نفعل ، وإن لم يأت فى الأسماء نفعل كما لم يأت فعلل - بكسر اللام - وأما حنطأ وفقال السيرافى : الأولى أن يحكم

بأصاله جميع حروفه فيكون كجردحل ، ومثله كنتأو (١) ، وسندأو (٢) ، وقندأو (٣) ، وقال الفراء فى مثلها : الزائد إما النون وحدها فهو فنعلّ ، وإما النون مع الواو فهو فنعلو ، وإما النون مع الهمزه فهو فنعأل ، وجعل النون زائده على كل حال ، وقال سيبويه : الواو مع ثلاثه أصول من الغوالب فيحكم بزيادتها ، وكل واحده من النون والهمزه رسيلتها (٤) فى الأمثله المذكوره ؛ فيجعل حكم إحداهما فى الزياده حكم الواو ، وإن لم يكونا من الغوالب ، والحكم بزياده النون أولى من الحكم بزياده الهمزه ؛ لكون زياده النون فى الوسط أكثر من زياده الهمزه ؛ قال : وإنما لزم الواو الزائده فى الأمثله المذكوره بعد الهمزه لأن الهمزه تخفى عند الوقف والواو تظهرها ، فوزنه عند سيبويه فنعلو ، وإليه ذهب المصنف ؛ إذ لو ذهب إلى ما ذهب إليه السيرافى من أصاله الواو ، لم يكن يزيد فى الأبنيه المجرده وزن بتقدير أصاله النون ؛ إذ يصير فعللّا كجردحل ؛ فعلى ما ذهب إليه ليس عدم النظير بمرجح فى هذا الوزن ؛ لأنه من ذوات الزوائد بالتقديرين كما قلنا فى ألنجوج وخنفساء

قوله «ونون جندب إذا لم يثبت جخدب» يعنى إذا ثبت جخدب - بفتح الدال - فلا يخرج جندب بأصاله النون عن الأصول ، والأولى أن جندبا فنعل ثبت جخدب أولا ؛ للاشتقاق ؛ لأن الجراد يكون سبب الجدب ، ولهذا سمى جرادا لجرده وجه الأرض من النبات

١- قال فى القاموس : «والكنتأو - كسندأو : الجمل الشديد والعظيم اللحيه الكثها ، أو الحسنها» اه

٢- السندأو : الخفيف ، وقيل : هو الجرىء المقدم ، وقيل : هو القصير ، وقيل : هو الرقيق الجسم مع عرض رأس ، والسندأو من الابل : الفسيح فى مشيه

٣- القندأو : السىء الخلق ، والقصير من الرجال ، والصغير العنق الشديد الرأس ، والجرى المقدم

٤- يريد أن كلا من الهمزه والنون تبع للواو فى الحكم

قوله «إلا أن تشذ الزياده» يعنى لو أدى الحكم بزياده الحرف إلى شذوذ الزياده لم نحكم بزيادته ولو خرجت الكلمه بأصالته عن الأوزان أيضا ، فلا يحكم بزياده ميم مرزنجوش (١) ؛ لأن الميم تشذ زيادتها فى أول اسم غير جار إذا كان بعده أربعه أحرف أصول ، أما فى الجارى كمدحرج فثابت

قوله «دون نونها» أى : النون لا تشذ زيادتها فلما ثبت أصاله الميم وجب زياده النون ؛ لأن الاسم لا يكون فوق الخماسى فهى فعلنلول

قوله «ونون برناساء» أى : أن وزنه فعنالاء وإن كان غريبا غرابه فعلالاء ؛ إذ عدم النظير لا يرجح فى المزيد فيه بالتقديرين ، كما مر فى خنفساء ونحوه.

وما يوجد فى النسخ «وأما كنأبيل (٢) فمثل خزعبيل (٣)» الظن أنه وهم : إما من المصنف ، أو من الناسخ ؛ لأن كنابيل بالألف لا بالهمزه ، والألف فى الوسط عنده لا يكون للالحاق كما تقدم

الغلبه من أدله الزياده

قال : «فإن لم تخرج فبالغلبه كالتّضعيف فى موضع أو موضعين مع ثلاثه أصول للالحاق وغيره كقردد ومرمريس وعصبصب وهمّرش ، وعند

١- قال فى اللسان : المرزجوش : نبت ، وزنه فعللول ، بوزن عضرفوط والمرزنجوش لغه فيه» اه

٢- قال ياقوت فى معجم البلدان : «كنابيل بالضم ، وبعد الألف باء موحده ثم ياء مثناه من تحت ، ولام - : موضع ، عن الخارزنجى وغيره وقال الطرماح بن حكيم ، وقيل : ابن مقبل. دعتنا بكهف من كنابيل دعوه على عجل دهماء والرّكب رائح وهو من أبنيه الكتاب» اه

٣- الخزعبيل والخزعبل - باسقاط الياء - : الباطل ، والفكاهه والمزاح ، ومن أسماء العجب ، وقال ابن دريد : الخزعبيل الأحاديث المستظرفه

الاخفش أصله هنمرش كجحمرش ؛ لعدم فعّلل ، قال : ولذلك لم يظهروا»

أقول : اعلم أنهم [إنما] حكموا بزياده جميع الحروف الغالبه فى غير المعلوم اشتقاقه لأنه علم بالاشتقاق زياده كثير من كل واحد منها ؛ فحمل ما جهل اشتقاقه على ما علم فيه ذلك ؛ إلحاقا للفرد المجهول حاله بالأعم الأغلب ، وقد ذكرنا الكلام على تقديم المصنف المعرفه بعدم النظير على المعرفه بغلبه الزياده ، فلا نعيده

القردد : الأرض المستويه ، المرمريس : الداهيه ، وهو من الممارسه ، لأنها تمارس الرجال ، ففيه معنى الاشتقاق وإن كان خفيا ، والمرمريس أيضا : الأملس ، والعصبصب : الشديد ، وفيه اشتقاق ظاهر ؛ لأنه بمعنى عصيب ، والهمّرش : العجوز المسنه ، وهو عند الخيل وسيبويه ملحق بجحمرش بتضعيف الميم ، وقال الأخفش : بل هو فعلل ، والأصل هنمرش ، وليس فيه حرف زائد ، قال : النون الساكنه إنما وجب إدغامها فى الميم إذا كانتا فى كلمتين نحو من مالك ، وأما فى كلمه واحده نحو أنمله فلا تدغم ، وكذا لو بنيت من عمل مثل قرطعب بزياده النون قبل الميم قلت : عنملّ ، بالإظهار ؛ لئلا يلتبس بفعّل لكنه أدغم فى هنمرش ؛ لأنه لا يلتبس بفعّلل ؛ لأن فعّللا لم يثبت فى كلامهم ، قال : والدليل على أنه ليس مضعف العين للالحاق أنا لم نجد من بنات الأربعه شيئا ملحقا بجحمرش ، قال السيرافى : بل جاء فى كلامهم جرو نخورش (١) : أى يخرش ؛ لكونه قد كبر

١- تقول : جرونخورش - كجحمرش - إذا تحرك وخدش ، ويقال : هو الخبيث المقاتل ، ذكره فى القاموس ماده (ن خ ر ش) فيدل على أن النون أصليه وذكره مره أخرى فى ماده (خ ر ش) فقال : «كلب نخورش كنفوعل - وهو من أبنيه أغفلها سيبويه - : كثير الخرش» اه والقول بزياده النون هو ما ذهب إليه ابن سيده ، وتبعه أبو الفتح محمد بن عيسى العطار ، وقالا : ليس فى الكلام نفوعل غيره ، والاشتقاق يؤيد ما ذهبا إليه ، فان الخرش هو الخدش

وأما همّقع (۱) فلم يختلف فيه أنه مضعف العين لا- هنمقع لعدم فعلل ، فإذا صغرت همّرشا عند الأخفش قلت : هنيمر ، وعند سيبويه : هميرش.

قوله «لعدم فعّلل» الأخفش لا يخص فعّللا ، بل يقول : لم يلحق من الرباعى بجحمرش شىء ، لا على فعّلل ولا على غيره.

قوله «ولذلك لم يظهروا» أى : لعدم التباسه بفعلل إذ لم يوجد.

قال : «والزّائد فى نحو كرّم الثّانى ، وقال الخليل : الأوّل ، وجوّز سيبويه الأمرين».

أقول : قال سيبويه : سألت الخليل عن الزائد فى نحو سلّم ، فقال : الأول لأن الواو والياء والألف يقعن زوائد ثانيه كفوعل وفاعل وفيعل ، وكذا قال فى نحو جلبب وخدبّ ، لوقوع الواو والياء والألف زائده ثالثه كجدول وعثير وشمال ، وكذا فى نحو عدبّس (۲) لكونه كفدوكس (۳) وعميثل (۴) ، وكذا قفعدد (۵) لكونه ككنهور (۶) ، وغير الخليل جعل الزوائد هى الأخيره فى

۱- الهمقع - بضم الهاء وتشديد الميم مفتوحه بعدها قاف مكسوره فعين مهمله - : الأحمق ، وأنثاه همقعه ، وهو أيضا ثمر التنضب ، ولا نظير له فى الوزن إلا زملق ، ويقال : همقع - كعلبط ، والزملق : من يقضى شهوته قبل أن يفضى إلى المرأه ، ويقال فيه : زملق ، وزمالق - كعلبط وعلابط

۲- العدبس - كعملس - : الشديد الموثق الخلق من الأبل وغيرها ، والشرس الخلق ، والضخم الغليظ ، وكنوا أبا العدبس

۳- الفدوكس - كسفرجل - : الأسد ، والرجل الشديد ، وجد الأخطل التغلبى

۴- عميثل - كسفرجل - : البطىء ، والضخم الشديد ، والجلد النشيط

۵- القفعدد - كسفرجل - : القصير ، مثل به سيبويه وفسره السيرافى

۶- أنظر (ح ۱ ص ۵۶)

المضعف ، فجعل السّلّم كجدول (۱) وعثير ، ونحو مهدد (۲) كتترى (۳) وخدبّا (۴) كخلفنه (۵) وقفعددا كحبركى (۶) ، وقرشبّا (۷) كقندأو (۸) وصوب سيبويه كلاـ الوجهين ، وقال المصنف : لما ثبت فى نحو قردد (۹) أن الزائد هو الثانى لأنه جعل فى مقابله لام جعفر ، وأما الأول فقد كان فى مقابله العين ، فلم يحتج إلى الزياده لها ، وحكم سائر المضعفات حكم المكرر للالحاق - حكمنا فى الكل أن الزائد هو الثانى ، وفيه نظر ، لأن سائر المكررات لا يشارك المكرر للالحاق فى كون المزيد فى مقابله الأصلى حتى تجعل مثله فى كون الزائد هو الثانى ، فالأولى الحكم بزياده الثانى فى المكرر للالحاق ، والحكم بزياده أحدهما لا على التعيين فى غيره ، وأما استدلال الخليل ومعارضيه فليس بقطعى كما رأيت.

بيان ما يضعف وما لا ضعف من الأصول

قال : «ولا تضاعف الفاء وحدها ، ونحو زلزل وصيصيه وقوقيت وضوضيت رباعىّ وليس بتكرير لفاء ولا عين للفصل ، ولا بذى زياده لأحد حرفى لين لدفع التّحكّم ، وكذلك سلسبيل خماسىّ على الأكثر. وقال الكوفيون : زلزل من زلّ وصرصر من صرّ ودمدم من دمّ لاتّفاق المعنى».

۱- العثير - كدرهم - : الغبار

۲- أنظر (ح ۱ ص ۱۴)

۳- أنظر (ح ۱ ص ۱۹۵ ه ۱)

۴- أنظر (ح ۱ ص ۵۹)

۵- يقال : فى خلقه خلفته : وخلفنات : أى خلاف

۶- الحبركى : القراد الطويل الظهر القصير الرجلين

۷- أنظر (ح ۱ ص ۶۱)

۸- القندأو - كجردحل - : السيء الخلق ، وقيل : الجرىء المقدم (انظر ص ۳۶۲ من هذا الجزء)

۹- أنظر (ح ۱ ص ۱۳)

أقول : قوله «ولا تضاعف الفاء وحدها» أى : لا يقال مثلا فى ضرب : ضضرب ، وذلك لعلمهم أنه لا يدغم ، لامتناع الابتداء بالساكن ، فيبقى الابتداء بالمستثقل ، ولهذا قلّ الفاء والعين مثلين نحو ببر وددن (١) ، ويقل الكراهه شيئا إذا حصل هناك موجب الإدغام كما فى أوّل ، أو فصل بينهما بحرف زائد نحو كوكب وقيقبان (٢) ، [و] ليس أحد المثلين فيه زائدا ، بل هما أصلان ، وقد أجاز بعضهم تكرير الفاء وحدها مع الفصل بحرف أصلى ، كما يجىء ، بل يضاعف الفاء والعين معا كما فى مرمريس (٣) كما مر فى أول الكتاب.

وقال الكوفيون فى نحو زلزل (٤) وصرصر (٥) مما يفهم المعنى بسقوط ثالثه : إنه مكرر الفاء وحدها ، بشهاده الاشتقاق ، وهو أقوى ما يعرف به الزائد من الأصلى ، واستدل المصنف على أنه ليس بتكرير الفاء بأنه لا يفصل بين الحرف وما كرر منه بحرف أصلى ، وهذا استدلال بعين ما ينازع فيه الخصم ، فيكون مصادره ؛ لأن معنى قول الخصم إن زلزل من زل أنه فصل بين الحرف ومكرره الزائد بحرف أصلى ، ولم يقل أحد : إن العين مكرر مزيد فى نحو زلزل وصيصيه (٦) ، لكن المصنف أراد ذكر دليل يبطل به ما قيل من تكرير الفاء وحدها ، وما لعله [يقال] فى تكرير العين وحدها ، وبعض النحاه يجوز تكرير الفاء وحدها ، سواء كان العين مكررا كما فى زلزل وصيصيه ، أو لم يكن كما فى

١- الببر : ضرب من السباع شبيه بالنمر ، وانظر (ح ١ ص ٣٤)

٢- القيقبان : خشب تتخذ منه السروج ، ويطلق على السرج نفسه

٣- أنظر (ح ١ ص ٦٣)

٤- أنظر (ح ١ ص ١٥)

٥- أنظر (ح ١ ص ٦٢)

٦- الصيصيه - بكسر الصادين وسكون الياء ، والياء الثانيه مخففه - شوكه الحائك التى يسوى بها السداه واللحمه ، وصيصيه البقره : قرنها ، وكل شىء امتنع به وتحصن فهو صيصيه ، وهى أيضا الوتد الذى يقلع به التمر

سلسبيل (۱) ، إذا فصل بين المثلين حرف أصلى ، ولم يجوز أحد تكرير الفاء من غير فصل بحرف أصلى بين المثلين.

هذا ، وإن كان ثانى الكلمه ياء والثالث والرابع كالأول والثانى نحو صيصيه لم يقل : إن إحدى الياءين من الغالبه ، وتكون زائده ؛ لأن معها ثلاثه أصول ، وذلك لأن هذا القول يؤدى إلى التحكم ؛ إذ ليس إحدى الياءين أولى من الأخرى ، وأيضا لو قلنا إن الأولى زائده لكان الكلمه من باب يين (۲) وببر ، ولو قلنا بزياده الثانيه لكانت من باب قلق ، وكلاهما قليل ، ولا يمكن الحكم بزيادتهما معا ؛ لئلا تبقى الكلمه على حرفين ، وكذا لا نحكم فى نحو قوقيت بزياده إحدى حرفى العله ؛ لدفع التحكم ، وكذا فى عاعيت (۳)

۱- انظر (ح ۱ ص ۹ ، ۵۰)

۲- يين - بفتح الياء الأولى وسكون الثانيه - : عين بواد يقال له : حورتان. قاله الزمخشرى ، وقال غيره بين : اسم واد بين ضاحك وضويحك ، وهما جبلان أسفل الفرش ، ذكره ابن جنى ، وقال نصر : يين : ناحيه من أعراض المدينه على بريد منها ، وهى منازل أسلم بن خزاعه ، وقال ابن هرمه : أدار سليمى ، بين يين فمثعر أبينى فما استخبرت إلّا لتخبرى ويقال : يين بئر بوادى عباثر ، قال علقمه بن عبده : وما أنت أم ما ذكره ربعيّه تحلّ بيين أو بأكناف شربب

۳- قال فى القاموس : «وفى كتب التصريف : عاعيت عيعاء ، ولم يفسروه ، وقال الأخفش : لا نظير لها سوى حاحيت وهاهيت» اه ، وتقول : عاعى ، إذا دعا ضأنه بقوله «عا». و «عا» اسم صوت ، وقال الراجز : يا عنز هذا شجر وماء عاعيت لو ينفعنى العيعاء قال فى اللسان : «وقال الليث : عا مقصوره زجر للضئين ، وربما قالوا : عو ، وعاء ، وعاى ، كل ذلك يقال ، والفعل منه عاعى يعاعى معاعاه وعاعاه ، ويقال أيضا : عوعى يعوعى عوعاه ، وعيعى يعيعى عيعاه وعيعاء ، وأنشد : وإنّ ثيابى من ثياب محرّق ولم أستعرها من معاع وناعق» اه

وحاحيت (۱) ، والأولى أن يقال فى ياء قوقيت : إنها كانت واوا قلبت ياء كما فى أغزيت وغازيت ، على ما يجىء فى باب الإعلال ، فيكون فى قوقيت فى الأصل واوان ، كما أن فى صيصيه ياءين.

وقال الخليل : أصل دهديت دهدهت (۲) ؛ لاستعمالهم دهدهت بمعناه ، ولا منع أن يقال : ياء نحو قوقيت أصليه ، وإنها ليست ببدل من الواو ، وأما نحو حاحى يحاحى فهو عند سيبويه فعلل يفعلل ؛ بدليل أن مصدره حاحاه وحيحاء كزلزله وزلزال ؛ وقال بعضهم : هو فاعل يفاعل ، بدليل قولهم : محاحاه ومعاعاه ، وقال سيبويه : بل هو مفعلله للمره كزلزل يزلزل مزلزله ، والأصل محاحيه ، قلبت الياء ألفا ، والألف الأولى عند البصريين فى حاحى وعاعى ياء قلبت ألفا ، وإن كانت ساكنه ، لانفتاح ما قبلها كما قالوا فى ييأس ويوجل : ياءس وياجل ، قالوا : وإنما اطرد قلب الياء الأولى ألفا مع شذوذ ذلك فى ياءس وطائى لأنه استكره

۱- حاحى : دعا معزاه بقوله : حا ، ويقال : حاحيت حيحاء ومحاحاه ، إذا صحت ، قال أبو زيد : حاح بضأنك وبغنمك : أى ادعها ، وقال : ألجأنى القرّ إلى سهوات فيها وقد حاحيت بالذّوات قال الجوهرى : «حاء : زجر للأبل ، بنى على الكسر لالتقاء الساكنين ، وقد يقصر ، فان أردت التنكير نونت ، قال سيبويه : أبدلوا الألف بالياء لشبهها بها ، لأن قولك : حاحيت ، إنما هو صوت بنيت منه فعلا ، كما أن رجلا لو أكثر من قوله «لا» لجاز أن يقول : لا ليت ، يريد قلت : لا ؛ ويدلك على أنها ليست فاعلت قولهم : الحيحاء والعيعاء بالفتح ، كما قالوا : الحاحاه والهاهاه ، فأجرى حاحيت وعاعيت وهاهيت مجرى دعدعت ؛ إذ كن للتصويت» اه من اللسان بتصرف

۲- دهدهت الحجر ودهديته : إذا دحرجته ، فتدهده وتدهدى ، كرهوا التضعيف فأبدلوا ثانى المثلين ياء ، كما قالوا : تظنيت فى تظننت ، وتربيت فى تربيت ، وهذا عندهم مقصور على السماع على ما يجىء فى باب الأبدال

اجتماع یاءین بعد مثلین لو قیل : عیعیت ، وأما فی نحو صیصیه فاحتمل فیه ذلک لکونه اسما ، وهو أخف من الفعل ، کما یجیء فی باب الإعلال ، وإنما جاز مجیء الواوین بعد المثلین فی قوقیت وضوضیت لوجوب قلب الثانیه یاء ، کما فی أغزیت ، وإنما قالوا فی دهدهت الحجر : دهدیته ، تشبیها للهاء لرخاوتها بالیاء ، وأما نحو صلصلت وزلزلت فجاز ذلک لأن الثانی حرف صحیح ، وهم لاجتماع حروف العله المتماثله أکره ، وإن کانت أخف من الحروف الصحیحه.

وقال بعضهم : الألفان فی حاحی وعاعی وهاهی (۱) أصلان ، ولیسا بمنقلبین لا عن واو ولا عن یاء ، لأن الأصل فی جمیعها الصوت الذی لا أصل لألفاته قلبت الألف الثانیه یاء بعد اتصال ضمیر الفاعل المتحرک کما قلبت فی حبلیان ، وذلک للقیاس علی سائر الألفات المنقلبه الرابعه فی نحو أغزیت واستغزیت ، وألف الإلحاق نحو سلقیت (۲) ، لأن ضمیر الفاعل ، أعنی النون والتاء ، لا یلی الألف فی الماضی فی نحو رمیت ودعوت ، لأن بقاءها ألفا دلیل علی کونها فی تقدیر الحرکه ، إذ الواو والیاء قلبتا ألفین لتحرکهما وانفتاح ما قبلهما ، وما قبل الضمائر فی الماضی یلزم سکونها ، فردت ألفا أغزیت واستغزیت إلی الأصل ، أعنی الواو ، ثم قلبت الواو یاء لاستثقالها رابعه فصاعدا مفتوحا ما قبلها ، کما یجیء فی باب الإعلال ، وقد جاء فی بعض اللغات نحو أعطاته وأرضاته بالألف فی معنی أعطیته وأرضیته ومنه قراءه الحسن ولا أدرأتکم به (۳))

۱- قال فی اللسان : «وهاء زجر الأبل ، ودعاء لها ، وهو مبنی علی الکسر إذا مددت ، وقد یقصر ، وتقول : هاهیت بالأبل ، إذا دعوتها» اه

۲- انظر (ح ۱ ص ۵۵ ، ۶۸)

۳- هذه قطعه من آیه کریمه من سوره یونس ونصها الکریم (قُلْ لَوْ شاءَ اللهُ ما تَلَوْتُهُ عَلَیْکُمْ وَلا أَدْراکُمْ بِهِ فَقَدْ لَبِثْتُ فِیکُمْ عُمُراً مِنْ قَبْلِهِ أَفَلا تَعْقِلُونَ) قال القاضی البیضاوی : وقرئ (ولا أدرأکم ولا أدرأتکم) بالهمز فیهما : علی لغه من یقلب الألف المبدله من الیاء همزه ، أو علی أنه من الدرء بمعنی الدفع» اه قال العلامه الشهاب «هذه قراءه الحسن وابن عباس رضی الله تعالی عنهما بهمزه ساکنه ، فقیل : إنها مبدله من ألف منقلبه عن یاء ، وهی لغه عقیل کما حکاه قطرب ؛ فیقولون فی أعطاک : أعطاک ، وقیل : لغه بالحرث ، وقیل : الهمزه أبدلت من الیاء ابتداء کما یقال فی لبیت لبأت ، وهذا علی کونها غیر أصلیه ، وقد قرئ بالألف أیضا» اه والمنادر من عباره المؤلف أن قراءه الحسن بالألف مع تاء المتکلم ، وأصلها أدریتکم : أی أعلمتکم ، فلما وقعت الیاء ساکنه مفتوحا ما قبلها قلبت هذه الیاء ألفا علی لغه عقیل الذین یقولون فی علیک ولدیک وإلیک : علاک ولداک وإلاک ، وعلی هذا جاء قول راجزهم : طاروا علاهنّ فطر علاها ناجیه وناجیا أباها یرید طاروا علیهن فطر علیها ، ولکن فی کلام الشهاب المتقدم النص علی أن قراءه الحسن بالهمز ، نعم قد قرئ بالألف ، لکن هذه القراءه لیست قراءه الحسن ثم إنه قد یکون ما فی کلام المؤلف منسوبا إلی الحسن بالهمز علی ما هو المشهور من قراءته ، ویکون انقلاب الهمز عن الألف المنقلبه عن الیاء ، فیصح الاستشهاد بقراءه الحسن علی قلب الیاء ألفا إذا کان ما قبلها مفتوحا نظرا إلی أصل الهمزه القریب

قوله «قوقيت» من قوقى الـديک قوقاه : أى صاح ، وضوضـيت من الضوضاء وهو الجلبه والصـياح ، ومن صـرف الغوغاء (۱) فهو مثل القمقام (۲) ، ومن لم يصرفه فالألف للتأنيث كما فى العوراء ، والألف فى الفيفاه (۳) زائده لقولهم : فيف

۱- انظر (ح ۱ ص ۱۹۵)

۲- القمقام : السيد الكثير الخير الواسع الفضل ، والماء الكثير ، وصغار القردان ، وضرب من القمل شديد التشبث بأصول الشعر

۳- الفيفاه : المفازه لا ماء فيها ، ومثلها الفيف ، وبالفيف استدل سيبويه على أن ألف فيفاه زائده

بمعناه ، وكذلك الزّيزاء (١) والصّيصاء (٢) ، إذ ليس فى الكلام فعلال إلا مصدرا كزلزال ، وقولهم المروراه (٣) والشّجوجاه (٤) نحو صمحمح (٥) وبرهرهه (٦) ، وليس كعثوثل (٧) ، لأن الأول أكثر.

قال : «وكالهمزه أوّلا- مع ثلاثه أصول فقط ، فأفكل أفعل ، والمخالف مخطىء ، وإصطبل فعلّ كقرطعب ، والميم كذلك ، ومطّرده فى الجارى على الفعل ؛ والياء زيدت مع ثلاثه أصول فصاعدا إلا فى أوّل الرّباعىّ إلّا فيما يجرى على الفعل ، ولذلك كان يستعور كعضرفوط ، وسلحفيه فعلّيه ، والألف والواو زيدتا مع ثلاثه فصاعدا ، إلّا فى الأوّل ؛ ولذلك كان ورنتل كجحنفل»

أقول : لما ثبت لنا بالاشتقاق غلبه زياده الهمزه أولا إذا كان بعدها ثلاثه أصول فى نحو أحمر وأصغر وأعلم رددنا إليه ما لم نعلم منه ذلك بالاشتقاق ،

١- الزيزاء - بالكسر وبالفتح ، ومثله الزيزى ، والزازيه ، والزبزاءه ، والزيزاه - بكسر الأخيرتين - : ما غلظ من الأرض ، والأكمه الصغيره ، والريش أو أطرافه ،

٢- الصيصاء : الحشف من التمر ، وهو أيضا حب الحنظل الذى ليس فى جوفه لب

٣- المروراه : الأرض أو المفازه التى لا شىء فيها ، ووزنها فعلعله لا فعوعله وهى واحده المرورى. قال سيبويه (ح ٢ ص ٣٨٦) «هو بمنزله صمحمح وليس بمنزله عثوثل ؛ لأن باب صمحمح أكثر من باب عثوثل» اه

٤- يقال : ريح شجوجى ، وشجوجاه ، إذا كانت دائمه الهبوب ، والشجوجى والشجوجاه أيضا : العقعق ، وهو طائر

٥- انظر (ح ١ ص ٦٠ ، ٢٥٣)

٦- انظر (ح ١ ص ٦٣ ، ٢٥٣)

٧- انظر (ح ١ ص ٦٠)

كأرنب وأيدع (١) ، وهو قليل بالنسبه إلى الأول

وبعض المتقدمين خالفوا ذلك ، وقالوا : ما لم نعلم بالاشتقاق زياده همزته المصدره حكمنا بأصالتها ، فقالوا : أفكل (٢) كجعفر ، ورد عليهم سيبويه بوجوب ترك صرف أفكل لو سمى به ، ولو كان فعللا لصرف ، وأيضا لو كان فعللا لجاء فى باب فعلل يفعلل فعلله ما أوله همزه

قوله «إصطبل فعللّ» لأن بعده أربعه أصول ، ولم يثبت بالاشتقاق غلبه زياده الهمزه فى مثله حتى يحمل عليه ما جهل اشتقاقه

قوله «والميم كذلك» أى : يغلب زيادتها فى الأول مع ثلاثه أصول بعدها ولا تزاد مع أربعه فصاعدا ؛ فمنبج (٣) محمول فى الزياده على نحو مقتل ومضرب حمل المجهول على المعلوم ، وأما معدّ ومعزى فقد مضى حكمهما ، ومخالفتهما لهذا

١- الأيدع : صبغ أحمر ، وقيل : هو الزعفران ، وقيل : هو صمغ أحمر يجلب من سقطرى تداوى به الجراحات ، وطائر أيضا

٢- الأفكل : رعده تعلو الانسان من برد أو خوف ، ولا فعل له ، واسم الأفوه الأودى الشاعر ، سمى بذلك لرعده كانت فيه

٣- منبج - بالفتح ثم السكون وباء موحده مكسوره وجيم - قال ياقوت : «هو بلد قديم ، وما أظنه إلا روميا ، إلا أن اشتقاقه فى العربيه يجوز أن يكون من أشياء : يقال : نبج الرجل (كضرب) إذا قعد فى النبجه (كالشجره) وهى الأكمه ، والموضع منبج ، ويقال : نبج الكلب ينبج (من باب ضرب) بمعنى نبح ينبح ، والموضع منبج ، ويجوز أن يكون من النبج (كالضرب) وهو طعام كانت العرب تتخذه فى المجاعه ؛ يخاض الوبر فى اللبن فيجدع ويؤكل ، ويجوز أن يكون من النبج ، وهو الضراط ، فأما الأول وهو الأكمه فلا يجوز أن يسمى به ؛ لأنه على بسيط من الأرض لا أكمه فيه ، فلم يبق إلا الوجوه الثلاثه ؛ فليختر مختار منها ما أراد ... وهى مدينه كبيره من مدن الشام ، بينها وبين الفرات ثلاثه فراسخ وبينها وبين حلب عشره فراسخ» اه بتصرف. وقال فى اللسان : «ومنبج : موضع ، قال سيبويه : الميم فى منبج زائده بمنزله الألف ؛ لأنها إنما كثرت مزيده أولا ، فموضع زيادتها كموضع الألف وكثرتها ككثرتها إذا كانت أولا فى الاسم والصفه» اه

الأصل ، فاذا تقدم على أربعه أصول فصاعدا كما فى مرزنجوش (۱) حكم بأصالتها ، إلا- إذا كان ما هى فى أوله من الأسماء المتصله بالأفعال كالمدحرج اسم فاعل من دحرج والمدحرج اسم مفعول ومكانا وزمانا ومصدرا ، وكذا الهمزه الزائده يكون بعدها أربعه أصول فى الاسم المتصل بالفعل وهى همزه وصل نحو اقشعرار واحرنجام ، والهمزه والميم غير الأولين لا يحكم بزيادتهما إلا بدليل ظاهر ، كشمأل ودلامص (۲) وضهيأ (۳) وزرقم (۴) ، بلى غلب زياده الهمزه آخرا بعد الألف الزائده إذا كان معها ثلاثه أصول فصاعدا ، كعلباء (۵) وسوداء وحرباء (۶) وحمراء ، وأصلها الألف كما تقدم ، ولو قال فى موضع «الجارى على الفعل» : المتصل بالفعل ، لكان أعم ؛ إذ لا يقال للموضع والزمان هما جاريان على الفعل.

قوله «والياء زيدت مع ثلاثه» أى : إذا ثبت ثلاثه أصول غير الياء فالياء زائده ، سواء كانت فى الأول كيلمع (۷) ويضرب ، أو فى الوسط كرحيم وفلّيق (۸) أو فى الآخر كاللّيالى ، وكذا إذا كانت الياء غير المصدره مع أربعه

۱- انظر (ص ۳۶۳ من هذا الجزء)

۲- انظر (ص ۳۳۴ من هذا الجزء)

۳- انظر (ص ۳۳۹ من هذا الجزء)

۴- انظر (ص ۲۵۲ ، ۳۳۴ من هذا الجزء)

۵- انظر (ص ۵۵ من هذا الجزء)

۶- انظر (ص ۵۵ من هذا الجزء)

۷- انظر (ح ۱ ص ۵۹)

۸- يجوز أن تقرأ هذه الكلمه بفتح الفاء وكسر اللام كرحيم ، وهو باطن عنق البعير فى موضع الحلقوم ، ويجوز أن تقرأ بضم الفاء وتشديد اللام مفتوحه بعدها ياء ساكنه ، وهو ضرب من الخوخ يتفلق عن نواه (انظر ح ۱ ص ۲۵۰)

أصول فصاعدا كخيتعور (۱) وسلسبيل وسلحفيه ، وأما إذا كانت مصدره مع أربعه أصول بعدها : فان كانت الكلمه فعلا كيدحرج فهى زائده أيضا ، وإلا فهى أصل كيستعور ، وهو الباطل ، يقال : ذهب فى اليستعور ، وهو أيضا بلد بالحجاز

قوله «إلا فيما يجرى على الفعل» وهم وحقه إلا فى الفعل كيدحرج ، لأن الاسم الجارى على الفعل لا يوجد فى أوله ياء ، والواو والألف مع ثلاثه أصول فصاعدا لا يكونان إلا زائدين فى غير الأول ، فالواو نحو عروض وعصفور وقرطبوس (۲) وحنطأو (۳) ، والألف كحمار وسرداح (۴) وأرطى (۵) وقبعثرى (۶) ، وأما فى الأول فالألف لا يمكن وقوعها فيه ، والواو لا تزاد فيه مطلقا ، ولذلك كان ورنتل (۷) كجحنفل ، يقال : وقع الناس فى ورنتل : أى فى شر ، والجحنفل : العظيم الجحفله (۸).

۱- الخيتعور : السراب ، ودويبه سوداء تكون على وجه الماء لا تلبث فى موضع إلا ريثما تطرف ، والداهيه ، وتقول : هذه امرأه خيتعور ؛ إذا كان ودها لا يدوم ، وكل شىء يتلون ولا يدوم على حال فهو خيتعور ، قال الشاعر : كلّ أنثى وإن بدالك منها آيه الحبّ حبّها خيتعور

۲- انظر (ح ۱ ص ۵۱ ، ۲۶۴)

۳- انظر (ح ۱ ص ۲۵۶)

۴- انظر (ح ۱ ص ۵۷)

۵- انظر (ح ۱ ص ۵۷)

۶- انظر (ح ۱ ص ۹)

۷- انظر (ح ۱ ص ۳۳)

۸- الجحفله : الشفه الغليظه

مواضع زياده النون ، والتاء ، والسين

قال : «والنّون كثرت بعد الألف آخرا ، وثالثه ساكنه نحو شرنبث وعرند ، واطّردت فى المضارع والمطاوع ، والتّاء فى التّفعيل ونحوه ، وفى نحو رغبوت ، والسّين اطّردت فى استفعل ، وشذّت فى أسطاع ، قال سيبويه : هو أطاع فمضارعه يسطيع بالضّمّ ، وقال الفرّاء : الشّاذّ فتح الهمزه وحذف التّاء ، فمضارعه بالفتح ؛ وعدّ سين الكسكسه غلط لاستلزامه شين الكشكشه.»

أقول : أى أن النون كثرت زيادتها إذا كانت أخيره بعد ألف زائده ، وقد حصل من دونها ثلاثه أحرف أصول أو أكثر كسكران وندمان وزعفران ، أما فينان (١) فبالاشتقاق علمنا أنه لم يحصل فى الكلمه دونها ثلاثه أصول إذ هو من الفنن ، وكذا قولهم حسّان وحمار قبّان (٢) منصرفين ، فبالصرف عرفنا أن النون أحد الأصول الثلاثه

قوله «واطردت فى المضارع» يعنى نفعل

قوله «والمطاوع» يعنى انفعل وافعنلل وفروعهما من المصدر والأمر والمضارع ؛ وعندى أن حروف المضارعه حروف معنى لا حروف مبنى (٣) كنونى التثنيه والجمع

١- انظر (ص ٣٣٩ من هذا الجزء)

٢- انظر (ص ٢۴٨ من هذا الجزء)

٣- يريد المؤلف بهذا أن يعترض على ابن الحاجب فى عده النون الواقعه فى أول المضارع من حروف الزياده ، وحاصل الاعتراض أن حروف المضارعه حروف معان كالتنوين ، وسيأتى لابن الحاجب نفسه عدم عد التنوين من حروف الزياده معللا ذلك بأنه حرف معنى ؛ فلا وجه لعده نون المضارعه من حروف الزياده ولكنا لو نظرنا لوجدنا أن المؤلف قد سلم لابن الحاجب عد السين فى الاستفعال من حروف الزياده مع أنها داله على معنى ، وكذلك سلم له عد النون فى الفعل المطاوع من حروف الزياده ، مع أنها داله على معنى ، ولا يستطيع المؤلف ولا غيره أن ينكر أن الهمزه فى أفعل من حروف الزياده ، وكذا الألف فى فاعل وتفاعل ، والتاء فى تفعلل وما أشبه ذلك من الحروف الداله على المعانى فى الأفعال المزيد فيها ، وكذا الألف فى اسم الفاعل من الثلاثى والميم فى اسم الفاعل واسم المفعول واسم الزمان واسم المكان والمصدر الميمى ؛ وحينئذ لا وجه لأنكاره أن تكون حروف المضارعه من حروف الزياده محتجا بدلالتها على معنى ، بقى أن يقال : كيف يوفق بين عدم عدهم التنوين وباء الجر ولام الجر وهاء السكت من حروف الزياده لأنها داله على معنى وبين عد حروف المضارعه وغيرها من الحروف الداخله فى الأفعال والاسماء المتصله بها مما ذكرنا مع أنها داله على معان فى الكلمات الداخله فيها ، والجواب : أن الحرف الدال على معنى إن كان مما يتغير به وزن الكلمه ومعناها فهو من حروف الزياده وإن لم يكن كذلك فليس من حروف الزياده ؛ بل قد جعل أبو الحسن الأشمونى دلاله الحرف على معنى من جمله أدله زيادته فقال فى باب التصريف عند قول ابن مالك : والحرف إن يلزم فأصل والّذى لا يلزم الزّائد مثل تا احتذى «تاسعها دلاله الحرف على معنى ، كحروف المضارعه ، وألف اسم الفاعل» اه

والتنوين ؛ على ما تقدم فى أول شرح الكافيه

قوله «وثالثه ساكنه» كان ينبغى أن يضم إليه قيدا آخر ، بأن يقول : ويكون بعد النون حرفان ، كشرنبث (۱) وقلنسوه (۲)

۱- الشرنبث - كسفرجل ، والشرابث - كعلابط - : القبيح الشديد ، وقيل : هو الغليظ الكفين والرجلين ، والشرنبث أيضا : الأسد. قال سيبويه : النون والألف يتعاوران الاسم فى معنى ، نحو شرنبث وشرابث

۲- قال فى اللسان : «والقلسوه (بفتح أوله وسكون ثانيه وضم ثالثه) والقلساه (بفتح أوله وسكون ثانيه) والقلنسوه (بفتح أوله وثانيه وسكون ثالثه وضم رابعه) والقلنسيه (بضم أوله وفتح ثانيه وسكون ثالثه وكسر رابعه) والقلنساه (بفتح أوله وثانيه وسكون ثالثه) والقلسيه (بفتح أوله وسكون ثانيه وكسر ثالثه) من ملابس الرأس - معروف ، والواو فى قلنسوه للزياده غير الالحاق وغير المعنى أما الألحاق فليس فى الأسماء مثل فعلله (بفتح أوله وثانيه ، وثالثه مشدد مضموم) وأما المعنى فليس فى قلنسوه أكثر مما فى قلساه. وجمع القلنسوه والقلنسيه

وحبنطى (۱) ، أو أكثر من حرفين كحعنظار (۲) وأما ما ذكر من «عرنـد (۳)» فليس النون فيه من الغوالب بـل إنمـا عرفنا زيادته بالاشـتقاق ، لأـنه بمعنى العرنـدد والعرد : أى الصـلب ، وأيضا بأنا لو جعلنا النون فى عرنـد أصـليه لزم زياده بناء فى أبنيه الرباعى المجرد ، وأما زياده النون فى عنسل (۴) ورعشن (۵) فلم يعرف بالغلبه ، بل بالاشتقاق ، وكذا ذرنوح فى معنى ذرّوح (۶)

الشرنبث : الغليظ الكفين والرجلين ، ومثله الشّرابث - بضم الشين

قوله «والتاء فى التفعيل ونحوه» يعنى بنحوه التّفعال والتّفعّل والتّفاعل والتّفعلل والافتعال والاستفعال ، وفروعهن

واعلم أن المصـنف كثيرا ما يورد فى هذه الغوالب ما يعلم زيادته بالاشـتقاق ؛ فإن بنى جميع ذلك على قوله قبل «فإن فقد» أى : الاشتقاق ؛ فهو غلط ، وإن

۱- انظر (ح ۱ ص ۵۴ ، ۲۵۵)

۲- يقال : رجل جعنظر - كسفرجل ، وجعنظار ؛ إذا كان قصير الرجلين غليظ الجسم ، وإذا كان أكولا قويا عظيما جسيما أيضا

۳- العرنـد ، والعرد - كعتل - : الشديـد من كل شـىء ؛ قال فى اللسان : «ونون العرنـد بدل من الدال» اه يريد انها بدل من الدال فى العرد

۴- انظر (ح ۱ ص ۵۹) وكذا (ص ۳۳۳ من هذا الجزء)

۵- انظر (ح ۱ ص ۵۹) وكذا (ص ۳۳۳ من هذا الجزء)

۶- الـذرنوح ، والـذروح - كعصـفور - والـذرحرح - بضم أوله وفتح ثانيه ورابعه وسـكون ثالثه -. الذرحرح - بضم أوله وثانيه ورابعه وسكون ثالثه - : دويبه أعظم قليلا من الذباب

قصد ترک ذلک ، وبیان الغوالب سواء عرف زیادتها بمجرد الغلبه أو بها وبشیء آخر من الاشتقاق وعدم النظیر ؛ فصحیح

قوله «وفی نحو رغبوت» یعنی إذا کانت التاء فی آخر الکلمه بعد الواو الزائده وقبلهما ثلاثه أصول فصاعدا ، وسیبویه لم یجعل ذلک من الغوالب ؛ فلهذا قال فی سبروت (۱) فعلول ، بل جعل الزیاده فی مثله إنما تعرف بالاشتقاق کما فی جبروت وملکوت ، لأنهما من الجبر والملک ، وکذا الرغبوت والرحموت والرهبوت ، وکذا لم یجعل سیبویه التاء فی الآخر بعد الیاء - إذا کان قبلها ثلاثه أصول کعفریت (۲) - من الغوالب ، فعفریت عنده عرف زیاده تائه باشتقاقه من العفر - بکسر العین - وهو الخبیث الداهی ، فهو کما عرفت زیاده التاء فی التّحلیء (۳) باشتقاقه من حلأت ، وفی التّتفل (۴) بالخروج من الأوزان ، وأما تاء التأنیث فحرف معنی لا حرف مبنی

قوله «والسین اطردت» أی : فی باب استفعل کاستکره واستحجر

قوله «وشذت فی أسطاع» اعلم أنه قد جاء فی کلامهم أسطاع - بفتح الهمزه وقطعها - واختلفوا فی توجیهه : فقال سیبویه : هو من باب الإفعال ، وأصله أطوع کأقوم ، أعلت الواو وقلبت ألفا بعد نقل حرکتها إلی ما قبلها ، ثم جعل السین عوضا من تحرک العین الذی فاته ، کما جعل الهاء فی أهراق - بسکون الهاء - عوضا من مثل ذلک ، کما یجیء ، ولا شک أن تحرک العین فات بسبب تحرک الفاء بحرکته ، ومع هذا کله فإن التعویض بالسین والهاء شاذان ؛ فمضارع

۱- انظر (ص ۳۴۵ من هذا الجزء)

۲- انظر (ح ۱ ص ۱۵ ، ۲۵۶)

۳- التحلیء : القشر علی وجه الأدیم مما یلی الشعر ، یقال : حلأ الجلد یحلؤه حلئا ، إذا قشره

۴- انظر (ص ۳۵۷ من هذا الجزء)

أسطاع عند سيبويه يسطيع - بالضم - ورد ذلك المبرد ، ظنا منه أن سيبويه يقول : السين عوض من الحركه ، فقال : كيف يعوض من الشيء والمعوض منه باق؟ يعنى الفتحه المنقوله إلى الفاء ، وليس مراد سيبويه ما ظنه ، بل مراده أنه عوض من تحرك العين ، ولا شك أن تحرك العين فات بسبب تحرك الفاء بحركته ؛ وقال الفراء : أصل أسطاع استطاع من باب استفعل ؛ فحذفت التاء لما يجيء فى باب الإدغام (١) ، فبقى إسطاع - بكسر الهمزه - ففتحت وقطعت شاذا ، فالمضارع عنده يستطيع بفتح حرف المضارعه ، واللغه المشهوره إذا حذفت التاء من استطاع لتعذر الإدغام بقاء الهمزه مكسوره موصوله كما كانت ، قال تعالى (فَمَا اسْطاعُوا)

قوله «وعدسين الكسكسه غلط» رد على جار الله ؛ فإنه عده من حروف الزياده ، وقال المصنف : هو حرف معنى لا حرف مبنى ، وأيضا لو عدّ للزم شين

١- لم يذكر المؤلف شيئا عن حذف التاء فى «أسطاع» فى باب الادغام ، وإنما ذكره فى باب الحذف فقال : «وإسطاع يسطيع - بكسر الهمزه فى الماضى وفتح حرف المضارعه - وأصله استطاع يستطيع ، وهى أشهر اللغات : أعنى ترك حذف شيء منه وترك الأدغام ، وبعدها إسطاع يسطيع - بكسر الهمزه فى الماضى وفتح حرف المضارعه وحذف تاء استفعل حين تعذر الأدغام مع اجتماع المتقاربين ، وإنما تعذر الأدغام لأنه لو نقل حركه التاء إلى ما قبلها لتحرك السين التى لاحظ لها فى الحركه ، ولو لم ينقل لالتقى الساكنان كما فى قراءه حمزه (قراءه حمزه «فما اسطاعوا» بابدال التاء طاء وإدغامها فى الطاء مع بقاء سكون السين) فلما كثر استعمال هذه اللفظه ، بخلاف استدان ، وقصد التخفيف وتعذر الأدغام ؛ حذف الأول ، كما فى ظلت وأحست ، والحذف ههنا أولى ، لأن الأول وهو التاء زائد ، قال تعالى (فَمَا اسْطاعُوا أَنْ يَظْهَرُوهُ) وأما من قال : يسطيع - بضم حرف المضارعه - فماضيه أسطاع بفتح همزه القطع - وهو من باب الأفعال كما مر فى باب ذى الزياده» اه

الكشكشه (۱) إذ لا فرق بينهما فيلزم كون الشين من حروف الزياده ، وليس منها بالاتفاق

زياده اللام والخلاف فيه

قال : «وأمّا اللّام فقليله كزيدل وعبدل ، حتّى قال بعضهم فى فيشله : فيعله ، مع فيشه ، وفى هيقل مع هيق ، وفى طيسل مع طيس للكثير ، وفى فحجل - كجعفر - مع أفحج»

أقول : اعلم أن الجرمى أنكر كون اللام من حروف الزياده ، ولا يرد عليه لام البعد فى نحو ذلك وهنالك ؛ لكونه حرف معنى كالتنوين ، فذهب إلى أن فيشله (۲) وهيقلا وطيسلا فيعل ، والهيقل : الذكر من النعام ، ومثله الهيقم ، والهيق والهقل : الفتىّ من النعام ، والأنثى هقله ، وقال : إنه قد يكون لفظان بمعنى يظن بهما أنهما متلاقيان اشتقاقا للتقارب فى اللفظ ويكون كل واحد من

۱- قال المؤلف فى شرح الكافيه (ح ۲ ص ۳۸۱): «وأما سين الكسكه - وهى فى لغه بكر بن وائل - فهى السين التى تلحقها بكاف المؤنث فى الوقف ؛ إذ لو لم تلحقها لسكنت الكاف فتلتبس بكاف المذكر ، وجعلوا ترك السين فى الوقف علامه للمذكر ، فيقولون : أكرمنكس ، فأذا وصلوا لم يأتوا بها ، لأن حركه الكاف إذن كافيه فى الفصل بين الكافين ، وقوم من العرب يلحقون كاف المؤنث الشين فى الوقف فأذا وصلوا حذفوا ، وغرضهم ما مر فى إلحاق السين» اه ، وقد نسب صاحب القاموس الكسكه لتميم لا لبكر ، فقال : «والكسكه لتميم لا لبكر : إلحاقهم بكاف المؤنث سينا عند الوقف ، يقال : اكرمتكس وبكس» اه وقد نسب فى القاموس الكشكشه لبنى أسد أو ربيعه ، وعرفها بأوسع مما عرف المؤلف ، فقال : «والكشكشه الهرب ، وكشيش الأفعى ، وقد كشكشت ، وفى بنى اسد أو ربيعه إبدال الشين من كاف الخطاب للمؤنث ، كعليش فى عليك ، أو زياده شين بعد الكاف المجروره ، تقول : عليكش ولا تقول : عليكش بالنصب ، وقد حكى كذا كش بالنصب» اه

۲- الفيش ، والفيشله : رأس الذكر ، قال فى اللسان : «وقال بعضهم : لامها زائده كزيادتها فى زيدل وعبدل وأولى لك ، وقد يمكن أن تكون «فيشله» من غير لفظ «فيشه» فتكون الياء فى «فيشله» زائده ، ويكون وزنها فيعله ، لأن زياده الياء ثانيه أكثر من زياده اللام ، وتكون الياء فى فيشه عينا فيكون اللفظان مفترنين والأصلان مختلفين ، ونظير هذا قولهم : رجل ضياط (بفتح أوله وتشديد ثانيه) وضيطار (بفتح أوله)» اه كلامه. والضياط : المتمايل فى مشيته ، وقيل الضخم الجنبين العظيم الاست ، والضيطار بمعناه ، ووزن ضياط فعال ، من ضاط الرجل يضيط ضيطا ، والضيطار فيعال من ضطر ، فالأصلان مختلفان والمعنى واحد

ترکیب آخر ، کما فی ثرّه وثرثار ، ودمث ودمثر (۱) ، کما یجیء ، وکذا یقول فی فحجل : إنه فعلل کجعفر ، وهو بمعنی الأفحج : أی الذی یتدانی صدرا قدمیه ویتباعد عقباهما ، والطیسل والطیس : الکثیر من کل شیء ، وکل ذلک تکلف منه ، والظاهر زیاده اللام فی جمیع ذلک ؛ فإن زیادتها ثابته مع قلتها ، کما فی زیدل وعبدل ، بمعنی زید وعبد ، ولیس کذا نحو دمث ودمثر ؛ إذ زیاده الراء لم تثبت فألجئنا إلی الحکم بأصالتها

زیاده الهاء

قال : «وأمّا الهاء فکان المبرّد لا یعدّها ولا یلزمه نحو اخشه فإنّها حرف معنی کالتّنوین وباء الجرّ ولامه وإنّما یلزمه [نحو] أمّهات ونحو * أمّهتی خندف والیاس أبی (۲) * وأمّ فعل بدلیل الأمومه ، وأجیب بجواز

۱- انظر (ص ۳۵۰ من هذا الجزء)

۲- البیت من مشطور الرجز ، وهو لقصی بن کلاب جد النبی صلی الله علیه وسلم وقبله : إنّی لدی الحرب رخیّ اللّبب عند تناديهم بهال وهب * معتزم الصّوله عالی النّسب* والرخی : المرتخی. واللبب : ما یشد علی ظهر الدابه لیمنع السرج والرحل من التأخر ، وارتخاء اللبب إنما یکون من کثره جری الدابه ، وهو کنایه عن کثره مبارزته للأقران. وهال : اسم فعل تزجر به الخیل. وهب : اسم فعل تدعی به الخیل ، والصوله : من قولهم : صال الفحل صوله ؛ إذا وثب علی الابل یقاتلها ، وخندف - بکسر الخاء المعجمه والدال بینهما نون ساکنه - ام مدرکه بن إلیاس بن مضر ؛ فهی جده قصی ، وکذا إلیاس بن مضر جده ؛ فیکون قد نزل الجده منزله الأم ونزل الجد منزله الأب فسماهما أما وأبا والاستشهاد بالبیت فی قوله «أمهتی» حیث زاد الهاء علی أم التی هی بوزن فعل بدلیل الأمومه.

أصالتها ، بـدليل تأمّهت ، فتكون أمّهه فعّله كأبّهه ثمّ حـذفت الهاء ، أو هما أصـلان كدمث ودمثر وثرّه وثرثار ولؤلؤ ولألٍ ويلزمه نحو أهراق إهراقه ، وأبو الحسن يقول : هجرع للطّويل من الجرع للمكان السّهل وهبلع للأكول من البلع ، وخولف ، وقال الخليل : الهركوله للضّخمه هفعوله ؛ لأنّها تركل فى مشيها ، وخولف»

أقول : «والياس أبى» يريـد «إليـاس» فوصـل الهمزه المقطوعه ضـروره ، قـالوا : الأغلب اسـتعمال الأمّات فى البهائم والأمهات فى الإنسان ، وقد يجىء العكس ؛ قال :

١٢۴ - إذا الأمّهات قبحن الوجوه

فرجت الظّلام بأمّاتكا (١)

وقال :

١٢۵ - قوّال معروف وفعّاله

عقّار مثنى أمّهات الرّباع (٢)

١- البيت لمروان بـن الحكـم ، و «قبحن الوجـوه» بمعنى أخزينهـا وأدللنهـا ، من قـولهم : قبحه يقبحه - بفتـح العين فى الماضـى والمضارع - إذا أخزاه. و «فرجت الظلام» بمعنى كشـفته ، لغه فى فرجه تفريجا : يعنى كشـفه ؛ يريـد أن أمهات المخاطب نقيات الأعراض لم يتدنس عرضهن بالفجور إذا ما تدنس عرض أمهات الناس بالفجور فأخزين أولادهن بذلك. والاستشهاد بالبيت فى قوله «أماتكـا» حيث اسـتعمل الأمـات فى الانسـان ، على خلاـف الغـالب ؛ إذ الغـالب اسـتعمال الأمهـات فى الانسان والأمات فى البهائم

٢- البيت من قصـيده للسـفاح بن بكير اليربوعى رثى بهـا يحيى بن ميسره صاحب مصـعب بن الزبير ، وقبله : يا سيّدا ما أنت من سيّـد موطّإ البيت رحيب الـذّراع وقوله «موطأ البيت» - وما بعده ، صـفات لسـيد ؛ فهى مجروره وقوله «عقار» مبالغه فى عاقر ، من العقر ، وهو ضرب قوائم الابل بالسيف ، والرباع - بكسر الراء - : جمع ربع - بضم ففتح - وهو ما يولد من الابل فى الربيع ، يريد أن المرثى لاـ يقول إلاـ فعـل ، ولاـ يعـد إلا وفى ، وأنه كريم ينحر أطايب الابل واحـده بعـد أخرى. والاستشـهاد بالبيت فى قوله «أمهات» حيث استعمله فى البهائم على خلاف الغالب فى الاستعمال

حكى صاحب كتاب العين «تأمّهت فلانه» : أى اتخذتها أمّا ، والمشهور : تأمّمتها بالميم ، أشار المصنف بقوله «أجيب بجواز أصالتها» إلى أن أصل الأم يجوز أن يكون أمّهه فحذف الهاء التى هى لام وقدر تاء التأنيث ، كما فى قدر ونار ، ولا يتمشى مثل هذا العذر فى لفظ الأمومه ، إذ هو فعوله بلا خلاف ، ولا يجوز أن يكون فعوعه ؛ بحذف الهاء التى هى لام ، والأصل أمومهه ؛ إذ فعوعله غير موجود ؛ فهذا الجواب منه غير تام ؛ بلى قوله «أو هما أصلان» جواب آخر أقرب من الأول مع بعده ؛ لأن نحو دمث ودمثر ولؤلؤ ولاءّل من الشاذ النادر ، والمتنازع فيه لا يحمل على الشاذ ؛ فالأولى القول بزياده الهاء فى الأمهه والأمهات ، والدّمث والدّمثر : المكان اللين ذو الرمل وعين ثرّه وثرثاره : أى كثيره الماء ، وعند الكوفيين الثاء الثانيه فى «ثرثاره» زياده ، كما قلنا فى زلزل وصرصر ودمدم ؛ فثره وثرثاره على قولهم من أصل واحد

قوله «ويلزمه نحو أهراق» ليس هاهنا شىء آخر حتى يقول المصنف نحو أهراق

اعلم أن اللغه المشهوره أراق يريق ، وفيها لغتان أخريان : هراق بإبدال الهمزه هاء ، يهريق - بابقاء الهاء مفتوحه ؛ لأن الأصل يؤريق : حذفت الهمزه لاجتماع الهمزتين فى الحكايه عن النفس ؛ فلما أبدلت الهمزه هاء لم يجتمع الهمزتان ؛ فقلت : يهريق مهريق مهراق ، والمصدر هراقه ؛ هرق ، لا تهرق ،

الهاء فى كلها متحركه ، وقد جاء أهراق - بالهمزه ثم بالهاء الساكنه - وكذا يهريق إهراقه ، مهريق ، مهراق ، أهرق ، لا تهرق - بسكون الهاء فى كلها - قال سيبويه : الهاء الساكنه عوض من تحريك العين الذى فاتها كما قلنا فى أسطاع ، وللمبرد أن يقول : بل هذه الهاء الساكنه هى التى كانت بدلا من الهمزه ، ولما تغير صوره الهمزه - واللغه من باب أفعل ، وهذا الباب يلزم أوله الهمزه - استنكروا خلو أوله من الهمزه ؛ فأدخلوها ذهولا عن كون الهاء بدلا من الهمزه ، ثم لما تقرر عندهم أن ما بعد همزه الإفعال ساكن لا غير أسكنوا الهاء فصار أهراق ، وتوهّمات العرب غير عزيزه ، كما قالوا فى مصيبه : مصائب - بالهمزه - وفى مسيل : مسلان (١)

الجرع - بفتح الراء - : المكان السهل المنقاد ، وهو يناسب معنى الطول ، ولا شك أن هذا اشتقاق خفى ، وهبلع للاكول من البلع أظهر اشتقاقا ، وكذا سلهب بمعنى السّلب ، وهما بمعنى الطويل

والهركوله : الضخمه الأوراك ، وجاء فى الهركوله الهرّكله - بكسر الهاء وضمها ، وتشديد الراء ، بسكون الكاف - والضخامه تناسب الركل لأنها لضخامتها لا تقدر أن تمشى مشيا خفيفا ؛ بل تركل الأرض برجلها

وأكثر الناس على ما قال ابن جنى ، وهو أن الهجرع والهبلع فعلل ، وهركوله فعلوله ؛ لقله زياده الهاء

١- يريد أن مصيبه «مفعله» وأصلها مصوبه ، من صاب يصوب ؛ إذا نزل نقلت كسره الواو إلى الصاد الساكنه قبلها فقلبت الواو ياء ، والقياس فى جمعها أن يقال : مصاوب بتصحيح العين ، إلا أنهم توهموا زيادتها فى المفرد فقالوا فى الجمع : مصائب بالهمزه ومسيل أصله مسيل على مفعل من سال يسيل ، فنقلوا كسره الياء إلى السين الساكنه قبلها ، توهموا فيه أنه على فعيل - كقفيز - فجمعوه على مسلان كقفزان ، والقياس أن يقال فى جمعه : مسايل ؛ لأن مفعلا لا يجمع على فعلان قياسا

حکم اجتماع حرفین فأکثر من حروف الزیاده مع فقد الاشتقاق

قال : «فإن تعدّد الغالب مع ثلاثه أصول حکم بالزّیاده فیها أو فیهما کحبنطی ؛ فإن تعیّن أحدهما رجّح بخروجها کمیم مریم ومدین وهمزه أیدع ، ویاء تیّحان ، وتاء عزویت ، وطاء قطوطی ولام اذلولی ، دون ألفهما لوجود فعوعل وافعوعل ، وعدم افعؤلی وافعولی ، وواو حولایا دون یائها ، وأوّل یهیرّ والتّضعیف دون الثّانیه ، وهمزه أرونان دون واوها وإن لم یأت إلّا أنبجان ، فإن خرجتا رجّح بأکثرهما کالتّضعیف فی تئفّان ، والواو فی کوألل ، ونون حنطأو وواوها ، فإن لم تخرج فیهما رجّح بالإظهار الشّاذّ ، وقیل : بشبهه الاشتقاق ، ومن ثمّ اختلف فی یأجج ومأجج ، ونحو محبب علما یقوّی الضّعیف ، وأجیب بوضوح اشتقاقه ، فإن ثبتت فیهما فبالإظهار اتّفاقا ، کدال مهدد ، فإن لم یکن إظهار فبشبهه الاشتقاق کمیم موظب ومعلی ، وفی تقدیم أغلبهما علیها نظر ، ولذلک قیل رمّان فعّال ؛ لغلبتها فی نحوه ، فإن ثبتت فیهما رجّح بأغلب الوزنین ، وقیل : بأقیسهما ، ومن ثمّ اختلف فی مورق دون حومان ، فإن ندرا احتملهما کأرجوان ، فإن فقدت شبهه الاشتقاق فیهما فبالأغلب کهمزه أفعی ، وأوتکان ، ومیم إمّعه ، فإن ندرا احتملهما کاسطوانه إن ثبتت أفعواله ، وإلا ففعلوانه ، لا أفعلانه ، لمجیء أساطین»

أقول : اعلم أن الحرف الغالب زیادته إذا تعدد مع عدم الاشتقاق : فإما أن یمکن الحکم بزیاده الجمیع ، وذلک أن یبقی دونها ثلاثه أصول فصاعدا ، أولا یمکن ؛ فإن أمکن حکم بزیاده الجمیع. اثنین کانا کحبنطی ، أو أکثر کقیقبان ، وهو شجر ، وإن لم یمکن الحکم بزیاده الجمیع لبقاء الکلمه بعدها علی أقل من ثلاثه ، فإما أن لا یخرج وزن الکلمه عن الأوزان المشهوره بتقدیر زیاده شیء من تلک الغوالب ، أو یخرج عنها بتقدیر زیاده کل واحد منها ، أو

يخرج بزياده بعض دون الآخر ، فإن لم يخرج بتقدير زياده منها : فإما أن يكون فى الكلمه إظهار شاذ بتقدير زياده بعضها ، أو لا يكون ، فإن كان فإما أن يعارضه شبهه الاشتقاق أولا ، وأعنى بالمعارضه أن الاجتناب عن الإظهار الشاذّ يقتضى زياده أحدهما ، وشبهه الاشتقاق تقتضى زياده الآخر ، كما فى يأجج ومأجج ، فإن التجنب عن الإظهار الشاذ يقتضى أن يكون فعللا ؛ فيكون التضعيف للإلحاق ، فيكون الإظهار قياسا كما فى قردد ، ولو كانا يفعل ومفعلا وجب الإدغام ؛ لأن هذين الوزنين لا يكونان للإلحاق ؛ لما ذكرنا أن الميم والياء مطرد زيادتهما فى أول الكلام لمعنى ، وما اطرد زيادته لمعنى لم يكن للالحاق ، وشبهه الاشتقاق تقتضى أن يكونا يفعل ومفعلا ، لأن يأج ومأج مهملان فى تراكيب كلام العرب ، بخلاف أجج (١)

فنقول : إن عارضت الإظهار الشاذّ شبهه الاشتقاق كما فى المثال المذكور قيل : إن الترجيح للاظهار الشاذ ، فنحكم بأن يأجج فعلل حتى لا يكون الإظهار شاذا ، وقيل : الترجيح لشبهه الاشتقاق ، فنحكم بأنه يفعل ، وهو الأقوى عندى ؛ لأن إثبات تركيب مرفوض فى كلام العرب أصعب من إثبات إظهار شاذ ؛ إذ الشاذ كثير ، ولا سيما فى الأعلام ؛ فان مخالفه القياس فيها غير عزيزه ، كمورق ومحبب وحيوه ، وإن لم تعارضه شبهه الاشتقاق - وذلك بأن تكون الشبهه فيهما معا كمهدد ، فإن مهدا وهدّا مستعملان. أو لا تكون فى شىء منهما ، أو تكون [وتكون] حاكمه بزياده عين ما يحكم بزيادته الإظهار الشاذّ لو اتفق هذان التقديران فى كلامهم - حكم بالإظهار الشاذ اتفاقا ، وإن لم يكن فى الكلمه

١- يقال : أج فى سيره يئج ويؤج أحا وأجيجا إذا أسرع ، ويقال : أجت النار تئج وتؤج أجيجا ؛ إذا احتدمت وسمع صوت لهيبها ، ويقال للماء الملح الشديد الملوحه : أجاج - كدخان ؛ فهذا كله يشهد لما قال المؤلف من استعمال «أ ج ج»

إظهار شاذ : فإما أن تثبت فى أحد الوزنين شبهه الاشتقاق دون الآخر ، أو فيهما معا ، أو لا تثبت فى شىء منهما ؛ فإن ثبتت فى أحدهما ، فإما أن يعارضها أغلب الوزنين أولا ، فإن عارضها بمعنى أن أغلبهما يقتضى زياده أحدهما وشبهه الاشتقاق تقتضى زياده الآخر ؛ فالأولى الحكم بالشبهه ، لأن ارتكاب إثبات تركيب مهمل أصعب ، وقيل : الأولى الحكم بأغلب الوزنين ، وذلك كما فى رمّيان ، قال الأخفش : هو فعّال ، وإن كان تركيب (ر م ن) مهملا (١) ، لأن فعّالا أكثر من فعلان ، وإن لم يعارضها - وذلك بتساوى الوزنين إن اتفق ذلك ، أو بكون الأغلبيّه مساعده للشبهه فى الحكم بزياده حرف كموظب ومعلى فإن مفعلا أكثر من فوعل وفعلى وبجعلهما فوعلا وفعلى يلزم إثبات تركيب مهمل - حكم بشبهه الاشتقاق اتفاقا ، فإن ثبتت شبهه الاشتقاق فيهما : فإما أن يكون أحدهما أغلب الوزنين ، أولا ، فان تساويا احتملهما ، كأرجوان (٢) ، فإن أفعلان فى القله كأسحوان وأقحوان (٣) مثل فعلوان كعنفوان (٤) وعنظوان (٥) ، وإن كان أحدهما أغلب فإما أن يعارضه أقيس الوزنين ، أولا ، فان عارضه اختلف كما فى مورق ، وترجيح الأغلب أولى ، وخاصه فى الأعلام ؛ لأن خلاف الأقيسه

١- هذا الذى ذكره المؤلف من أن تركيب (ر م ن) مهمل هو الموافق لما فى كتب اللغه ، لكن نقل الجار بردى عن ابن الحاجب فى شرح المفصل أنه يحتمل أن يكون رمان من «رم م» أو من «رمن» بمعنى أقام ، وعلى ذلك فلا تعارض بين الغلبه وشبهه الاشتقاق فى رمان

٢- الأرجوان : الأحمر الشديد الحمره ، وقال الزجاج : الأرجوان صبغ أحمر شديد الحمره

٣- انظر (ص ٣٤٢ من هذا الجزء)

٤- انظر (ص ٢٥١ من الجزء الأول)

٥- العنظوان - بضم أوله ، والعنظيان - بكسر أوله - : الفاحش من الرجال ، والأنثى عنظوانه وعنظيانه

فيها كثير ، وإن لم يعارضه رجّح بأغلبهما ، كما فى حومان ، فان فعلان أكثر من فوعال ، كتوراب (١) ؛ فإن فقدت شبهه الاشتقاق فيهما ، فان كان أحدهما أغلب الوزنين رجح به ، كميم إمّعه ، فان فعّله ، كدنّبه وقنّيه (٢) أكثر من إفعله كإوزّه ، وإن تساويا فى القله احتملهما ، كأسطوانه (٣)

وإن خرجت عن الأوزان بتقدير زياده كل واحد منهما ، ولا يكون إذن فى الكلمه إظهار شاذ بأحد التقديرين ؛ لأنه إنما يكون ذلك فى الأغلب إذا كان شاذا بأحدهما قياسيا بالآخر لكونه ملحقا بوزن ثابت ، وفرضنا أنه خارج عن الأوزان على كل تقدير ؛ بلى قد جاءنا الإظهار شاذا فى كليهما ، فى بعض ذلك : روى الرواه يأجج - بكسر الجيم - فيكون الإظهار فى فعلل شاذا أيضا ، كما هو شاذ فى يفعل ؛ إذ لم يجىء مثل جعفر - بكسر الفاء - حتى يكون يأجج ملحقا به.

وقال سيبويه : نحو قعدد ودخلل - بفتح لامهما الأولى - ملحق بجندب ، وإن كان جندب عنده فنعلا ؛ لأنه جعل النون كالأصل كما يجىء فى المضاعف لقله زيادته بين الفاء والعين.

فإذا خرجت الكلمه عن الأوزان بتقدير زياده كل واحد من الغوالب - ولم يكن فى الكلمه إظهار شاذ - نظر : فإن ثبتت فى أحدهما شبهه الاشتقاق دون الآخر رجح بها ، كتئفّان ؛ لأن الأفف (٤) مستعمل دون تأف ، وإن

١- التوراب ، والتيراب ، والتورب ، والتيرب : التراب

٢- الدنبه ، والدنابه ، والدنب : القصير ، والقنبه : واحده القنب ، وهو العبد الآبق ، وضرب من الكتان

٣- الاسطوانه : الساريه ، وقوائم الدابه ، وهو فارسى معرب استون

٤- الأفف : القله ، ومثله الأف - بضم الهمزه ، والأف أيضا : الوسخ الذى حول الظفر ، وقيل : هو وسخ الأذن

لم تثبت فی شیء منهما کما فی کوألل ، أو ثبتت فیهما إن اتفق ذلک کالسّیر (۱) - بکسر السین - مثلا ، فإن کانت إحدی الزیادتین أغلب رجح بها ، کحولایا ، فإنّ فوعالا وفعلایا خارجان عن الأوزان المشهوره ، إلا أنّ زیاده الواو الساکنه أغلب من زیاده الیاء المتحرکه ، وإلا احتملهما ، فإن خرجت عن الأوزان بتقدیر زیاده بعض دون البعض الآخر - ولا یمکن أیضا أن یکون فیه إظهار شاذ باعتبار الوزن الذی لا یخرج به عن الأوزان المشهوره حتی یتعارض هو والخروج عن الأوزان ؛ إذ لو کان باعتباره الإظهار شاذا لکان باعتبار الوزن الذی یخرج به عنها قیاسیا : أی للإلحاق کتلبب (۲) مثلا ، وکیف یلحق بما لم یثبت؟ - فینظر : هل عارضت الخروج عن الأوزان شبهه الاشتقاق أولا؟ فإن عارضته - وذلک بأن تکون فی الوزن الذی یخرج به عن الأوزان شبهه الاشتقاق ، ولا تکون فیما لا یخرج به عنها ، نحو مسیک (۳) ، فإنک إن جعلته فعیلا کان الوزن معدوما ، لکن الترکیب أعنی (م س ک) موجود ، وإن جعلته مفعلا- فالوزن موجود ، لکن ترکیب (س ی ک) مهمل - فههنا یحتمل الوجهین ؛ إذ یلزم من کل واحد منهما محذور ، ولا یجوز أن یقال : لا نحکم بزیاده أحدهما فیکون فعللا ؛ إذ داعی الغلبه یستحق أن

۱- هکذا هو فی جمیع النسخ ، ولا- یظهر له وجه ؛ لأن الکلام فیما تعددت فیه الزیاده الغالبه ، ولیس فیه زیاده ما ، فضلا عن زیاده متعدده ، ولعل الصواب «سیروان» بکسر أوله وسکون ثانیه وفتح ثالثه ، وهو اسم بلد

۲- لم نجد فی القاموس ولا فی اللسان «تلببا» بفک الأدغام ، والذی فیهما تلب - کفلز ، وهو اسم رجل

۳- کلام المؤلف صریح فی أنه بفتح المیم وسکون السین وفتح الیاء ، ولم نجد له معنی فی کتب اللغه ، وإنما الذی فیها مسیک - کبخیل - وزنا ومعنی ، ومسیک - کسکیر - بمعنی بخیل أیضا ، وسقاء مسیک ؛ إذا کان یحبس الماء فلا ینضح

يجاب ، ولا سيما إذا لزم من جعل الجميع أصولا تركيب مهمل أيضا ، فإن لم يعارض شبهه الاشتقاق الخروج عن الأوزان : بأن تكون شبهه الاشتقاق فيهما معا كما فى مدين (١) أو فى الوزن الثابت كمريم (٢) ؛ رجح بالخروج اتفاقا ؛ فيقال : هما على وزن مفعل.

قوله «بالزياده فيها» أى : فى الغوالب ، كما فى قيقبان (٣) وسيسبان(٣)

قوله «أو فيهما» أى : الغالبين ، كما فى حبنطى ، وقد عرفت زياده النون والألف فيه بالاشتقاق أيضا ؛ لأنه العظيم البطن ، من حبطت الماشيه حبطا ، وهو أن ينتفخ بطنها من أكل الذّرق (۴)

قوله «فإن تعين أحدهما» أى : تعين أحدهما للزياده ولم يجز الحكم بزيادتهما معا ؛ لبقاء الكلمه على أقل من ثلاثه أحرف

قوله «رجّح بخروجها» الفعل مسند إلى الجار والمجرور : أى يكون ترجيح أصاله أحدهما بخروج الزنه عن الأوزان المشهوره ، بتقدير زيادته ؛ فيحكم بزياده مالا يخرج الزنه عن الأوزان المشهوره إذا قدّر زائدا كميم مريم ؛ فإنك لو حكمت بزيادتها بقى الزنه مفعلا ، وليست بخارجه عن الأوزان ، ولو قدرت الياء زائدا

١- مدين : اسم قريه شعيب على نبينا وعليه أفضل الصلاه والسّلام ، يجوز أن يكون اشتقاقه من مدن بالمكان إذا أقام به ، ويجوز أن يكون من دان ، إذا خضع ، أو من دانه دينا ، إذا جازاه

٢- قال فى اللسان : «ومريم : مفعل من رام يريم : أى برح ، يقال : ما يريم يفعل ذلك : أى ما يبرح» اه بتصرف ، وهو صريح فى أن زياده ميم مريم معلومه بالاشتقاق ، لا بالخروج عن الأبنيه الأصول على تقدير أصالتها

٣- السيسبان : شجر

۴- الذرق _ كصرد _ : بقله

بقيت الزنه فعيلا ، وهى خارجه عن الأوزان (١)

قوله «وهمزه أيدع» ليس بوجه ؛ لأن فيعلا - بفتح العين - ليس بخارج عن الأوزان فى الصحيح العين ، كصيرف وضيغم ؛ بلى ذلك خارج فى المعتل العين ؛ لم يجىء إلا عيّن ، قال :

* ما بال عينى كالشّعيب العيّن (٢) *

وفيعل - بكسر العين - كثير فيه ، كسيّد وميّت وبيّن ، مفقود فى الصحيح العين

قوله «وياء تيّحان» هو بفتح الياء كما قال سيبويه ، وقال ابن يعيش : يجوز كسر الياء فى تيّحان (٣) وهيّبان (٤) ؛ فتفعلان غير موجود ، وفعّلان موجود ، كهيّبان ؛ فلذا حكمنا بزياده ياء تيّحان ، وهذا مما يثبت فيه الاشتقاق الظاهر ، وعرفت الزياده به ؛ إذ يقال فى معناه : متيح وتيّاح ، ويجوز أن يكون تيّحان وتيّهان وهيّبان فيعلان لا فعّلان ، كقيقبان وسيسبان

قوله «وتاء عزويت» ليس التاء فى نحو عفريت من الغوالب كما ذكرنا ؛

١- قال فى اللسان : «العثير (بكسر أوله وسكون ثانيه وفتح ثالثه) : العجاج الساطع ... ولا تقل فى العثير التراب : عثيرا ؛ لأنه ليس فى الكلام فعيل بفتح الفاء ، إلا ضهيد ، وهو مصنوع ، ومعناه الصلب الشديد ... والعيثر والعثير (كجعفر) : الأثر الخفى ، مثال الغيهب ، وفى المثل «ماله أثر ولا عثير» ويقال : ولا عيثر ؛ مثال فيعل : أى لا يعرف راجلا فيتبين أثره ، ولا فارسا فيثير الغبار فرسه» اه ؛ فقد أثبت العثير وهو فعيل ، فقول المؤلف وصاحب اللسان إن فعيلا خارج عن الأوزان ولا يوجد فى الكلام غير مسلم ، إلا أن يقال : إن عثيرا مقلوب عيثر وهو فيعل

٢- انظر (ح ١ ص ١٥٠)

٣- التيحان : الذى يعرض فى كل شىء ويدخل فيما لا يعنيه ، والطويل أيضا

٤- الهيبان : الذى يخاف الناس

فلم يكن للمصنف عدها منها ؛ فنحن إنما عرفنا زياده تاء عزويت (۱) دون واوه بثبوت فعليت كعفريت ، دون فعويل

قوله «وطاء قطوطى» لأن فعوعلا موجود كعثوثل ، وهو المسترخى ، ونحن قد عرفنا زياد طاء قطوطى بالاشتقاق ، لأنه بمعنى القطوان : أى الذى يتبختر فى مشيه ؛ وكذا اذ لولى افعوعل ، كاعشوشب ، وفعولى وافعولى غير موجودين قوله «وواو حولايا دون يائها» قد ذكرنا أن فوعالا وفعلايا لم يثبتا ، إلا أن الحكم بزياده الواو أولى ، لكون زياده الواو الساكنه أكثر من زياده الياء المتحركه ، وأيضا فوعال كتوراب ثابت ، وإن لم يثبت فوعالا بالألف ، وأما فعلاى وفعلايا فلم يثبتا

قوله «وأول يهيّر والتضعيف» فى يهير ثلاثه غوالب : التضعيف ، والياءان ؛ فهو إما يفعلّ ، أو فعيلّ ، أو يفيعل ، والثلاثه نوادر ، ففى عد المصنف له فيما يخرج بأحدهما عن الأوزان دون الآخر نظر ، بلى إنه يقبله سيبويه ، فانه لم يبال بتشديد الراء وجعله كالمخفف اللام ، وقال : يفعل موجود كيرمع ويلمع (۲) وفعيل معدوم ، والحق أن يقال : إنه يفعلّ من الأوزان الثلاثه المذكوره ؛ إذ لو جعلناه فعيلّا لم يكن فيه شبهه الاشتقاق ، إذ تركيب (ى ه ر) غير مستعمل ، فهو إما يفعلّ من الهير ، أو يفيعل من الهرّ ، والتضعيف فى الأسماء أغلب زياده من الياء المتحركه فى الأول ، وأيضا يفعلّ قريب من الوزن الموجود وهو يرمع ويلمع ، وأيضا فان يفعلّ ثابت وإن كان فى الأفعال ، كيحمرّ ، بخلاف يفيعل

قوله «وهمزه أرونان» لأن أفعلان جاء ولو لم يكن إلا أنبجان ، وفعولان لم يثبت

۱- العزويت : قيل هو القصير ، وقال ابن دريد : هو اسم موضع

۲- انظر فى يلمع (ص ۵۹ من الجزء الأول) واليرمع : الخذروف الذى يلعب به الصبيان ، وهو أيضا حجاره رخوه إذا فتت انفتت

قوله «كوألل» فيه غالبان : الواو والتضعيف ، فجعلناهما زائدين ؛ فوزنه فوعلل ، ملحق بسفرجل ، وليست الهمزه غالبه ، ففى عدها من الغوالب نظر ، وفى حنطأو غالب واحد وهو الواو ، وأما النون والهمزه فليستا بغالبتين ، إلا أن النون مساو للهمزه فى مثل هذا المثال ، نحو كنتأو (١) وسندأو ؛ فجعل كالغالب

قوله «فان لم تخرج الزنه فى التقديرين» أى : فى تقدير زياده كل واحد من الغالبين رجح بالإظهار الشاذ : أى يكون ترجيح أصاله أحدهما بحصول الإظهار الشاذ بزيادته ، ويحكم بزياده ما لم يثبت بزيادته إظهار شاذ ؛ فيحكم فى مهدد بزياده الدال ؛ فيكون ملحقا بجعفر ؛ فلا يكون الإظهار شاذا ، ولو جعلته مفعلا من هدد لكان الإظهار شاذا ؛ لأن مفعلا لا يكون ملحقا كما ذكرنا

قوله «وقيل بشبهه الاشتقاق» فقيل : يأجج ومأجج يفعل ومفعل ؛ لأن فى هذين الوزنين شبهه الاشتقاق ، لأن (أ ج ج) مستعمل فى كلامهم ، وقيل : هما فعلل ؛ لئلا يلزم إظهار شاذ ، وقد روى الرواه يأجج - بكسر الجيم - فان صحت فانه مما يخرج بأحدهما دون الآخر ؛ إذ فعلل - بكسر اللام - لم يثبت ، والمشهور الفتح فى يأجج ، ومأجج ويأجج غير منصرفين : إما للوزن والعلميه والتأنيث ، وإما للعلميه والتأنيث ، وهى اسم أرض

قوله «ونحو محبب يقوى الوجه الضعيف» يعنى أن محببا من الحب مع أن فيه إظهارا شاذا

قوله «وأجيب بوضوح اشتقاقه» وللخصم أيضا أن يقول : يأجج أيضا واضح الاشتقاق ، من أجّ مثل محبب من حبّ

قوله «وفى تقديم أغلبهما عليها» أى ترجيح أغلب الوزنين على شبهه الاشتقاق

١- انظر (ص ٣٦٢ من هذا الجزء)

فإن موظب ومعلى إن جعلتهما مفعلا ففيهما شبهه الاشتقاق ، وإن جعلتهما فوعلا لم تكن فيهما ؛ فشبهه الاشتقاق وأغلب الوزنين يرجحان زياده الميم ، وأما رمان فان جعلته فعلان ففيه شبهه الاشتقاق ، لكن ليس أغلب الوزنين ؛ وإن جعلته فعّالا فليس فيه شبهه الاشتقاق ؛ إذ (ر م ن) غير مستعمل ورمّ مستعمل ، لكنه أغلب الوزنين

قوله «لغلبتها فى نحوه» أى لغلبه زنه فعّال فى نحو معنى رمّان ، وهو ما ينبت من الأرض كالقلّام (١) والجمّار (٢) والكرّاث والسّلّاء (٣) والقرّاص (۴) وفعلان قليل فى مثل هذا المعنى

قوله «فإن ثبتت فيهما» أى : ثبتت شبهه الاشتقاق فى الوزنين

قوله «مورق» إن جعلته فوعلا فليس بأغلب الوزنين ، لكنه لا يستلزم مخالفه القياس ، وإن جعلته مفعلا فهو أغلب الوزنين لكن فيه مخالفه القياس ؛ لأن المثال الواوى لا يجىء إلا مفعلا - بكسر العين - كالموعد ، أما حومان فليس فيه خلاف الأقيسه ، وفعلان أكثر من فوعال ؛ فجعله من (ح و م) أولى

قوله «فإن ندرا» أى : الوزنان «احتملهما» : أى احتمل اللفظ ذينك الوزنين وفى قوله ندرا نظر ، أما أولا فلأنه فى أقسام ما لا يخرج الوزنان فيه عن الأوزان المشهوره ، فكيف يندران؟ وأما ثانيا فلأن أفعلان قد جاء فيه أسحمان وهو جبل ، وألعبان فى اللّعّاب ، وكذا أقحوان ، بدليل قولك : دواء مقحوّ ، وأفعوان لقولهم مفعاه ، وفعوه السم (۵) ، وفعلوان جاء فيه عنفوان وعنظوان ، (۶) ولعله

۱- القلام : ضرب من الحمض يذكر ويؤنث. قال الشاعر : أتونى بقلّام وقالوا تعشّه وهل يأكل القلّام إلّا الأباعر

۲- الجمار : شحم النخل كأنه قطعه سنام يؤكل بالعسل

۳- السلاء : شوك النخل

۴- القراص : نبات له زهر أصفر وحراره كحراره الجرجير ، وحب أحمر صغير

۵- انظر (ص ۳۴۱ من هذا الجزء)

۶- انظر (ص ۳۸۸ من هذا الجزء)

أراد كون الوزنين لقلتهما فى حدّ النّدره ؛ وفى أرجوان ثلاثه غوالب : النون ، والهمزه ، والواو ؛ فيحكم بزياده اثنين منها ، فهو إما أفعلان كاسحمان ، أو فعلوان كعنفوان أو أفعوال ، ولم يثبت ، فبقى الأولان ، واحتملهما ، وفيهما أيضا شبهه الاشتقاق

قوله «وهمزه أفعى» إذا جعلته أفعل ففيه الاشتقاق الظاهر فضلا عن شبهته ؛ لقولهم : فعوه السم وأرض مفعاه ، فكيف أورده فيما ليس فى وزنيه شبهه الاشتقاق؟

قوله «وأوتكان» الألف والنون لا كلام فى زيادتهما ، بقى التعارض بين الواو والهمزه ، ووتك وأتك مهملان ، وأفعلان ثابت وإن كان قليلا ، كأنبجان ، وفوعلان غير موجود ؛ فكان يجب أن يورد هذا المثال فيما تعين فيه أحدهما

قوله «وميم إمّعه» لأن أمع وممع مهملان ، لكنّ فعّله أكثر كدنّبه للقصير والقنّبه والإمّره ، وإفعله كاوزّه قليل ، وكأنه كلمه مركبه من حروف كلمتين ، وهما «أنا معك» كما أن الإمّره مركبه من «أنا مأمورك»

قوله «فان ندرا احتملها» الكلام فيه كالكلام فى قوله قبل «فان ندرا» والعذر كالعذر

قوله «إن ثبتت أفعواله» يعنى إن ثبت ذلك احتمل أسطوانه الوزنين :

أفعواله ، وفعلوانه ، وهما الوزنان اللذان لا شبهه اشتقاق فى الكلمه باعتبارهما ، وإنما قلنا : إن هذين الوزنين هما المحتملان لا أفعلانه كاسحمان مع أن فيه شبهه الاشتقاق لثبوت السطو ؛ لأن جمعه على أساطين يمنعه ؛ إذ لو كان أفعلانه فالطاء عين الكلمه والواو لامها ، وفى الجمع لا يحذف لام الثلاثى ؛ فلا يجوز إذن أن يقال : حذف الواو وقلب الألف ياء حتى يكون وزن أساطين أفاعين ، ولا يجوز أن يقال : حذف الألف وقلب الواو التى هى لام ياء ؛ فوزنه أفاعلن ؛ إذ هو وزن مفقود

فى الجموع والأفراد ؛ فلم يبق إلا أن يقال : هو فعالين ، من تركيب (أ س ط) المهمل ؛ فأسطوانه فعلوانه كعنفوان ، من اعتنفت الشىء : أى استأنفته ، أو هو أفاعيل من تركيب سطن المهمل أيضا ، فهى أفعواله ؛ لكن أفعواله لم تثبت ، فلم يبق إلا أن يكون فعلوانه ، وأساطين فعالين

الحبنطى : العظيم البطن ، يهمز ولا يهمز. القطوطى والقطوان : المتبختر. إذلولى : انطلق فى استخفاء. حولايا : اسم رجل. اليهيّر واليهيرّى : السراب والباطل. يوم أرونان : أى شديد ، ويقال : ليله أرونانه. عجين أنبجان : أى سقى ماء كثيرا وأحكم عجنه وبقى زمانا ، فارسى من النّبج وهو الجدرىّ وكل ما ما يتنفّط ويمتلىء ماء ، يقال : جاء على تئفّان ذلك وتئفّته وتفئته أى أوله ، الكوألل : القصير ، الحنطأو : القصير ، وقيل : العظيم البطن. يأجج ومأجج : موضعان ، وأصحاب الحديث يروون يأجج بكسر الجيم ، وقد تقدم ذلك. محبب : اسم رجل. مهدد : اسم امرأه. موظب : اسم أرض ، وهو غير منصرف للعلميه والتأنيث معلى : اسم رجل ، وكدا مورق. الحومان : الأرض الغليظه. الإمّعه : الذى يكون مع كل أحد

* * *

قد تم بعون الله تعالى. وحسن توفيقه - مراجعه الجزء الثانى من كتاب «شرح شافيه ابن الحاجب» للعلامه رضى الدين الأستراباذى ، وتحقيقه والتعليق عليه ، فى خمسه أشهر آخرها الثامن من شهر المحرم الحرام مستهل شهور عام ۱۳۵۸ ثمان وخمسين وثلاثمائه وألف ، ويليه - إن شاء الله تعالى - الجزء الثالث ، ومفتتحه باب «الإماله». نسأل الله جلت قدرته أن يعين على إكماله بمنه وفضله وحسن تيسيره. آمين

ص: ۳۹۸

تعريف مركز

بسم الله الرحمن الرحيم

هَلْ يَسْتَوِی الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ

الزمر: ۹

عنوان المكتب المركزی

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آباده ای، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلی، الرقم ۱۲۹، الطبقة الأولی.

عنوان الموقع : : www.ghbook.ir

البريد الالكترونی : Info@ghbook.ir

هاتف المكتب المركزی ۰۳۱۳۴۴۹۰۱۲۵

هاتف المكتب فی طهران ۸۸۳۱۸۷۲۲ ـ ۰۲۱

قسم البيع ۰۹۱۳۲۰۰۰۱۰۹شؤون المستخدمين ۰۹۱۳۲۰۰۰۱۰۹.

مركز القائمية للبحوث والتحريات الكمبيوترية
اصبهان
www
للحصول على المكتبات الخاصه الاخرى
ارجعوا الى عنوان المـركز من فضلـكم
www.Ghaemiyeh.com
www.Ghaemiyeh.net
www.Ghaemiyeh.org
www.Ghaemiyeh.ir
و للايصاءِ من فضلكم
۰۹۱۳ ۲۰۰۰ ۱۰۹